التنين يحلق

دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية

تأليـف: بي جانغ خونغ

ترجمـة: حميدة محمود فرج

مراجعة: حسانين فهمي حسين

دراسات







التنين يحلق

دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية

تأليف: بي جانغ خونغ -جينغ ون

ترجمة: حميدة محمود فرج

مراجعة: د. حسانين فهمي حسين



حميدة محمود فرج الدالي/ من مواليد 1991 بمحافظة الجيزة. حصلت على ليسانس اللغات من كلية الألسن في 2012. تعمل حالياً معيدة بقسم اللغة الصينية بكلية الألسن- جامعة عين شمس. صدر لها عدد من الترجمات من الصينية إلى العربية منها المجموعة القصصية (عائشة والنهر وقصص أخرى)، والمجموعة القصصية (إبريق مُعلق في ضوء القمر وقصص أخرى).

....

التنين يحلق

الطبعة الأولى 2016

رقم الإيـــــداع: 2016/15945

الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي

This book originally published in Chinese under title: Research on China's Systematic Support for its Outbound Investment © Pei Zhang Hong and Zheng Wen, Social Sciences Academic Press (China) 2013.

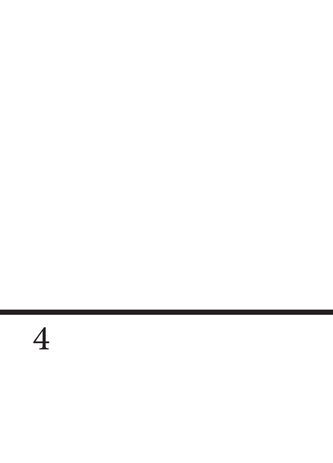


دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات

5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

التنين يحلق

دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية



المحتويات

دراسات في تعزيز
الاستثمارات الصينية الخارجية

تأليف: بي جانغ خونغ - جينغ ون

أتاح وقوع الأزمة المالية العالمية فرصة تاريخية لاستثمارات الصين الخارجية؛ لذلك يجب على الصين استغلال هذه الفرصة، فينبغي أن تُولي أهمية بالغة لتنمية استثماراتها الخارجية والإسراع من خطاها، ورفع مستوى الدولة في الانفتاح على الخارج. وتتحمل الحكومة الصينية مسئولية وواجب القيام بتخطيط شامل وتوجيه معياري لأنشطة الاستثمارات الخارجية للشركات، انطلاقًا من استراتيجيات تنمية الاقتصاد الكلي للدولة، كما أنها تتحمل أيضًا مسئولية وضع وتعديل وتفعيل القوانين واللوائح والسياسات والإجراءات في أوقاتها المحددة، والعمل على تشجيع ودعم وتوجيه والرقابة على وحماية الاستثمارات الخارجية للشركات الصينية، كما تضمن التنمية المستمرة والسليمة لتلك الاستثمارات، وذلك بناء على السمات الديناميكية لتنمية الاستثمارات الخارجية، حتى تقوم بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للاقتصاد الكلي للدولة بأقصى نسبة، في الوقت الذي تحصل فيه الشركات على مصالحها الاقتصادية الجزئية.

ويصب تحسين منظومة تعزيز استثمارات الصين الخارجية في صالح تنفيذ الصين لاستراتيجية "الخروج"، ودفع بناء الحداثة، وتحقيق الأمد الطويل، والاستقرار، والتنمية المستدامة لكل من الاقتصاد والمجتمع بشكلٍ إيجابيّ في ظل العولمة، كما أنه يحمل قيمة تطبيقية مهمة، ومغزًى نظريًّا مُبتكَرًا. وتهتم هذه الدراسة بوضع وبناء منظومة تعمل على تعزيز استثمارات الصين الخارجية التي تواجه فترة جديدة، على أساس أبحاث استقصائية تدور حول مسيرة التطور، والأوضاع الأساسية، والقضايا الرئيسة لاستثمارات الصين الخارجية، بما يشتمل على ثمانية أنظمة فرعية: النظام القانوني، ونظام الرقابة والإدارة، والنظام الضريبي والمالي، ونظام حقوق الملكية الفكرية

والتوحيـد المعيـاري، ونظـام مكافحـة المخاطـر، ونظـام تعزيـز مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجارية فـي الخـارج، ونظـام دفـع الاسـتثمار فـي الأوراق الماليـة خـارج البـلاد، بالإضافـة إلـى نظـام الخدمـات الاجتماعية.

مقدمة

يعتبـر تدفـق رءوس الأمـوال أحـد السـبل المهمـة لاندمـاج كيـان اقتصـاديٍّ مـا فـي العولمـة الاقتصاديـة، شـريطة تطبيـق الاقتصـاد المنفتـح. فمـن الممكـن أن يتـم ربـط أسـواق داخليـة بأخـرى خارجيـة، مـن خـلال الاسـتثمارات الأجنبية، واسـتغلال فـروق الأسـعار الدوليـة، لتقوية القوة التنافسـية للاقتصـاد علـى مسـتوى الدولـة، بالإضافـة إلـى تعزيـز رفـع وتحسـين هيـكل الاقتصـاد الوطنـي. وقـد حلـت الاسـتثمارات الأجنبيـة محـل التجـارة الخارجيـة منـذ تسـعينيات القـرن العشـرين، حتـى أصبحـت القـوة الرئيسـة للتكامـل الاقتصـادي الدولـي. وانطلاقًـا مـن منظـور اسـتراتيجي، نجـد أن جميـع قـوى العالـم الاقتصاديـة دون اسـتثناء تعـد دولًا كبـرى فـي الاسـتثمارات الأجنبيـة، ممـا يثبـت بشـكلٍ كبيـرٍ أن الاسـتثمارات الأجنبيـة هـي إحـدى العلامـات علـى نضـوج الكيانـات الاقتصاديـة وإحـدى طـرق التنميـة؛ فـإذا أراد الاقتصـاد الصينـي التحـول إلـى كيـان اقتصـادي ناضـج، فـإن خياراتـه الحتميـة لا يمكـن أن تخـرج عـن تقويـة القـوة التنافسـية الدوليـة، وتنفيـذ اسـتراتيجية "الخـروج"، وإقامـة الاسـتثمارات الأجنبيـة.

وقـد جـاء فـي تقريـر المؤتمـر الوطنـي الرابـع عشـر للحـزب الشـيوعي الصينـي فـي عـام 1992: أنه"ينبغـي توسـيع الاسـتثمارات الأجنبيـة والأنشـطة التجاريـة عابـرة القارات للشـركات الصينية بشـكلٍ أكثـر إيجابيـة". كمـا جـاء فـي تقريـر المؤتمـر الوطنـي الخامـس عشـر للحـزب الشـيوعي الصينـي: أنه"يجـب التشـجيع علـى إطـلاق العنان للاسـتثمارات الأجنبيـة الصينية المتميزة نسـبيًّا، واسـتغلال كل مـن النطـاق الداخلـي والخارجـي باعتبارهمـا نوعيـن مختلفيـن مـن الأسـواق والمـوارد". وأشـار تقريـر المؤتمـر الوطنـي السـادس عشـر للحـزب الشـيوعي الصينـي إلـى أن:"تنفيـذ اسـتراتيجية "الخـروج" يعـد خطـوة كبيـرة للغايـة فـي المرحلـة الجديـدة للانفتـاح علـى الخـارج، فهـي تشـجع وتدعـم جميع الاسـتثمارات الخارجية لشـركات القطاع العام المتميزة نسـبيًّا، وتعمل على إحداث حراك في الصادرات مـن السـلع والعمالـة، كمـا تشـجع علـى تكويـن مجموعـة مـن الشـركات عابـرة القـارات، وعلامـات

تجارية مشهورة ذات قوة ناعمة، وتساعد بإيجابية في التبادل والتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي ". وقد أضاف تقرير المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني:"يلزم توسيع وتعميق الانفتاح على الخارج، ورفع مستوى الاقتصاد المنفتح، والتمسك بسياسة الدولة الأساسية في الانفتاح على الخارج، والربط بين استراتيجيات استقطاب الاستثمارات الأجنبية، والخروج بشكلٍ أفضلٍ، وتوسيع مجالات الانفتاح، وتحسين الهيكل الخاص به، ورفع جودته، وتحسين نظام الاقتصاد المنفتح الذي يتسم بالربط بين الأسواق في الداخل والخارج، وتبادل الربح، والأمان والفاعلية، بالإضافة إلى المشاركة في التعاون الاقتصادي الدولي والسمات التنافسية الجديدة، شريطة تكوين عولمة اقتصادية". فقد قام (تقرير عمل الحكومة) بالصين على مدار السنوات الماضية بنشر تنفيذ استراتيجية "الخروج" بشكلٍ خاص، منذ طرحها. وقد جاء في (تقرير عمل الحكومة) بالصين في عام 2012:"إن الصين تعيش حاليًّا مرحلة مهمة من الإسراع في تنمية الاستثمارات الأجنبية، حيث ينبغي الاستمرار في تنفيذ استراتيجية "الخروج"، وتعزيز التوجيه الكلي، وتقوية تدعيم السياسات، وتسهيل إجراءات الفحص والاعتماد، وسلامة وضمان الخدمات، ولا بد من توجيه جميع شركات القطاع العام للبدء بشكلٍ منظمٍ في التعاون الاستثماري في مجالات متعددة كالطاقة، والمواد الخام، والزراعة، والتصنيع، وقطاع الخدمات، والبنية التحتية.. إلخ، بالإضافة إلى عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود، ويلزم أيضًا الابتكار في نماذج تنمية مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية خارج البلاد، ودعم التعاون المتبادل، والتنمية الجماعية للشركات التي تتبع استراتيجية "الخروج"، بالإضافة إلى التطوير المعياري للتعاون في العمالة الأجنبية، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات الخارجية للأفراد، وتعزيز إدارة مخاطر الاستثمارات الأجنبية، والحفاظ على سلامة الأفراد والممتلكات في الشركات بالخارج".

ومن خلال رصد وتحليل سمات الحقبة المعاصرة من منظور تاريخي وبصورة عامة، نعتقد: أن وقوع الأزمة المالية العالمية قد أتاح فرصة تاريخية لاستثمارات الصين الخارجية؛ لذلك يجب على الصين استغلال هذه الفرصة، حيث ينبغي أن تولي أهمية بالغة لتنمية استثماراتها الخارجية والإسراع من خطاها، ورفع مستوى الدولة في الانفتاح على الخارج. وتتحمل الحكومة الصينية مسئولية وواجب القيام بتخطيط شامل

وتوجيـه معيـاري لأنشـطة الاسـتثمارات الخارجيـة للشـركات، انطلاقًـا مـن اسـتراتيجيات تنميـة الاقتصـاد الكلـي للدولـة، كمـا أنهـا تتحمـل أيضًـا مسـئولية وضـع وتعديـل وتفعيـل القوانيـن واللوائـح والسياسـات والإجـراءات فـي أوقاتهـا المحـددة، والعمـل علـى تشـجيع وتدعيـم وتوجيـه ورقابـة وحمايـة أنشـطة الاسـتثمارات الخارجيـة للشـركات الصينيـة، كمـا تضمـن التنميـة المسـتمرة والسـليمة لتلـك الاسـتثمارات، وذلـك بنـاء علـى السـمات الديناميكيـة لتنميـة الاسـتثمارات الخارجيـة، حتـى تقـوم بتحقيـق الأهـداف الاسـتراتيجية للاقتصـاد الكلـي للدولـة بأقصـى نسـبة، فـي الوقـت الـذي تحصـل فيـه الشـركات علـى مصالحهـا الاقتصاديـة الجزئيـة.

ويصـب تحسـين منظومـة تعزيـز اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة فـي صالـح تنفيـذ الصيـن لاسـتراتيجية "الخـروج"، ودفـع بنـاء الحداثـة، وتحقيـق الأمـد الطويـل، والاسـتقرار، والتنميـة المسـتدامة لـكل مـن الاقتصـاد والمجتمـع بشـكلٍ إيجابـيّ فـي ظـل العولمـة، كمـا أنـه يحمـل قيمـة تطبيقيـة مهمـة، ومغـزًى نظريًّـا مُبتكَـرًا. كمـا يقـوم الكتـاب بوضـع وبنـاء منظومـة تعمـل علـى تعزيـز اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة التـي تواجـه فتـرة جديـدة، علـى أسـاس أبحـاث اسـتقصائية تـدور حـول مسـيرة التطـور، والأوضـاع الأساسـية، والمشـاكل الرئيسـة لاسـتثمارات الصيـن الخارجيـة. وهـذه المنظومـة تتضمـن ثمانيـة نظـم فرعيـة، تشـمل: النظـام القانونـي، ونظـام الرقابـة والإدارة، والنظـام الضريبـي والمالـي، ونظـام حقـوق الملكيـة الفكريـة والتوحيـد المعيـاري، ونظـام مكافحـة المخاطـر، ونظـام تعزيـز مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة فـي الخـارج، ونظـام دفـع الاسـتثمار فـي الأوراق الماليـة خـارج البـلاد، بالإضافـة إلـى نظـام الخدمـات الاجتماعيـة.

وتشـير الاسـتثمارات الخارجيـة باعتبارهـا المفهـوم الرئيـس فـي هـذا الكتـاب إلـى أنشـطة تقـوم بهـا الكيانـات الاسـتثمارية التـي تتمتـع بسـلطات مسـتقلة فـي اتخـاذ القـرارات وتتحمـل مسـئولية نتائـج الاسـتثمارات التـي تقـوم بهـا، منهـا الشـركات عابـرة القـارات، والمؤسسـات الماليـة عابـرة القـارات، والهيئـات الرسـمية أو شـبه الرسـمية، والأفـراد، حيـث تقـوم هـذه الكيانـات بضـخّ مـا تمتلكـه مـن عمـلات، أو أدوات ماديـة، أو أصـول أخـرى خـارج البـلاد، لتحقيـق قيمـة مضافـة. كمـا تشـير الاسـتثمارات الخارجيـة أيضًـا إلـى أنشـطة الاسـتثمار المباشـرة التـي يقـوم فيهـا المسـتثمرون بإنشـاء شـركات ماليـة أو غيـر ماليـة أو يحصلـون

علـى حقـوق ملكيـة، أو اسـتحواذ، أو إدارة لشـركات ماليـة أو غيـر ماليـة خـارج البـلاد، مـن خـلال تأسـيس شـركات جديـدة، أو دمـج الشـركات، وتشـمل الاسـتثمارات الخارجيـة أيضًـا أنشـطة الاسـتثمارات غيـر المباشـرة التـي تتضمـن الحصـول علـى أربـاح الأسـهم والعوائـد، أو إيـرادات فـروق العمـلات.. إلـخ، مـن خـلال شـراء أسـهم الشـركات الأجنبيـة، أو شـراء سـندات الحكومـة أو الشـركات، أو توزيـع قـروض خـارج البـلاد.. إلـخ.

الباب الأول

التخطيط العام لمنظومة تعزيز استثمارات الصين الخارجية

1.1 مسيرة تطور استثمارات الصين الخارجية

سيقوم الكتاب بتقسيم مسيرة تطور استثمارات الصين الخارجية التي بدأت منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح قبل أكثر من ثلاثين عامًا، بناءً على خصائصها التاريخية، إلى ثلاث فترات: من 1979 - 1989 فترة تخطيط الدولة وإدارة الحكومة لاستثمارات الصين الخارجية، ومن 1990 - 1999 فترة التحول في أسواق الصين الخارجية، ومن عام 2000 - 2009 فترة التطور السريع في الاستثمارات الخارجية نتيجة لاستراتيجية "الخروج"، و"الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية". وتتمتع مسيرة تطور استثمارات الصين الخارجية بأربع سمات رئيسة تشمل: الانتقال من نظام التخطيط إلى نظام اقتصاد السوق، والانتقال من طرق استثمارات خارجية منخفضة المستوى إلى طرق استثمارية ذات مستوى عالٍ نسبيًا، والانتقال بشكل تدريجي من صناعات ذات مستوى متدنٍ إلى التوسع في الصناعات الفاخرة عالية الجودة، والانتقال من نقص الخبرة في مجال الاستثمارات الخارجية إلى التمتع بالخبرات المتراكمة الغنية. وبوجه عام، تتزامن مسيرة تطور استثمارات الصين الخارجية في الأساس مع خطوات الإصلاح والانفتاح بالصين، حيث تعكس تلك المسيرة السمات الأساسية لكل فترة مر بها الإصلاح والانفتاح في الصين.

أولًا: تزامن استثمارات الصين الخارجية مع تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح:

(1) من 1979- 1989 فترة تخطيط الدولة وإدارة الحكومة لاستثمارات الصين الخارجية:

سقط الاقتصاد الصيني في غمار "الثورة الثقافية الكبرى"، بعد مروره بتنمية

كبـرى فـي أواسـط خمسـينيات وسـتينيات القـرن العشـرين، وبنهايـة السـبعينيات كان الاقتصـاد الصينـي علـى مشـارف الإفـلاس. فـي ذلـك الوقـت كانـت النظـم المتحجـرة للاقتصـاد الموجـه تقـود اقتصـاد الدولـة، فعـاش الاقتصـاد الوطنـي مرحلـة عجـز خطيـرة، وشـهدت التقنيـات الاقتصاديـة كسـادًا وتخلفًـا كبيـرًا، وفقـدت شـركات القطـاع العـام حيويتهـا.

وفـي نهايـة عـام 1978، قـام الحـزب الشـيوعي الصينـي فـي الاجتمـاع الكامـل الثالـث للجنـة المركزية الحاديـة عشـرة للحـزب الشـيوعي الصيني بتحويـل التركيـز فـي العمـل إلـى بنـاء الحداثـة الاشـتراكية، وأصـدر قـراراه باعتبـار الإصـلاح والانفتـاح سياسـة الدولـة الأساسـية. ومنـذ بـدء الاجتماع الكامل الثالـث للجنـة المركزية الحاديـة عشـرة للحـزب الشـيوعي الصينـي، باتـت الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة باعتبارهـا المكـون الرئيـس والمهـم فـي التعـاون الاقتصـادي الأجنبـي تمضـي قدمًـا بخطـوات ثابتـة متزامنـةً مـع التنميـة المسـتمرة للإصـلاح والانفتـاح. وفيما بعـد، طرحت اللجنـة المركزيـة اقتراحـات تركـز علـى البنـاء الاقتصـادي، حيـث كان بنـاء الحداثـة الاشـتراكية يتطلـب اسـتغلال نوعيـن مـن المـوارد: مـوارد داخليـة، ومـوارد خارجيـة؛ وفتـح نوعيـن مـن الأسـواق: أسـواق داخليـة وأسـواق خارجيـة. وفـي عـام 1979، طـرح مجلـس الدولـة الصينـي خمسـة عشـر إجـراءً للإصـلاح الاقتصـادي، وأشـار بوضـوح إلـى وجـوب "السـفر إلـى الخـارج للقيـام بالأعمـال التجاريـة". وفـي 20 أكتوبـر عـام 1984، قـام الاجتماع الكامل الثالـث للجنـة المركزية الثانيـة عشـرة للحـزب الشـيوعي الصينـي بتمريـر (قـرار اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الصينـي بشـأن إصـلاح النظـام الاقتصـادي)، حيـث طـرح بوضـوح العمـل قدمًـا نحـو تنفيـذ سياسـة إنعـاش الاقتصـاد المحلـي، وتطبيـق الانفتـاح علـى الخـارج، والإسـراع فـي إصـلاح كافـة النظـم الاقتصاديـة المركـزة علـى المناطق الحضريـة، وبنـاء نظـام الاقتصـاد السـلعي المخطـط لـه مـن قِبَـل الاشـتراكية ذات الخصائـص الصينيـة، ودفـع تنميـة القـوة الإنتاجيـة فـي المجتمـع. وقـد وضعـت هـذه الإجـراءات حجـر الأسـاس لتطويـر اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة المباشـرة.

وفـي ديسـمبر مـن عـام 1978، سـمحت الحكومـة الصينيـة للشـركات الوطنيـة بتأسـيس هيئـات تمثيليـة لهـا خـارج البـلاد، مـن أجـل تعزيـز القـوة التسـويقية بالخـارج، والقيـام بأعمـال تكنولوجيـة متقدمـة. وخـلال الفتـرة مـا بيـن عامـي 1978 و1982 تمـت عمليـات الفحـص والاعتمـاد لمشـروعات اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة مـن قِبَـل مجلـس الدولـة الصينـي. ومـن

أجـل عـودة وزارة التجـارة الخارجيـة التـي تأسسـت عـام 1952، قامـت الصيـن فـي عـام 1982 بتأسـيس وزارة التجـارة الخارجيـة والتعـاون الاقتصـادي، وأُسـند إليهـا أعمـال فحـص واعتمـاد الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة. وفيمـا يتعلـق بـإدارة الاسـتثمارات الخارجيـة المباشـرة، فقـد أصـدرت وزارة التجـارة الخارجيـة والتعـاون الاقتصـادي بالصيـن علـى التوالـي سلسـلة مـن الوثائـق التـي تتضمـن مجموعـة مـن السياسـات مثـل (القوانيـن المؤقتـة بشـأن إنشـاء شـركات ذات اسـتثمار مشـترك فـي دول أجنبيـة)، (القوانيـن المؤقتـة بشـأن إنشـاء شـركات غيـر تجاريـة فـي دول أجنبيـة)، (القوانيـن التجريبيـة بشـأن إجـراءات الفحـص والاعتمـاد والإجـراءات الإداريـة لإنشـاء شـركات غيـر تجاريـة خـارج البـلاد)، و(إجـراءات الفحـص والاعتمـاد والإجـراءات الإداريـة المؤقتـة لاسـتثمارات الصيـن الخارجيـة الخاصـة بإنشـاء شـركات غيـر تجاريـة)، و(إجـراءات الفحـص والاعتمـاد والإجـراءات الإداريـة الخاصـة بإقامـة شـركات غيـر تجاريـة ذات اسـتثمار مشـترك خـارج البـلاد).. إلـخ، حيـث وضعـت معاييـر لأعمـال إدارة فحـص واعتمـاد الاسـتثمارات الخارجيـة، لدفعهـا بشـكلٍ إيجابـيّ. وقـد أصـدرت إدارة الدولـة للنقـد الأجنبي في الصيـن (طـرق إدارة النقـد الأجنبـي الخـاص بالاسـتثمارات الخارجيـة). كمـا أن هيئـة التخطيـط الصينيـة قـد أصـدرت سـلفًا (مقترحـات بشـأن تعزيـز إدارة مشـروعات الاسـتثمارات الخارجيـة).

ومنـذ نهايـة سـبعينيات القـرن العشـرين، شـهدت البيئـة الدوليـة للصيـن تحسـنًا ملحوظًـا. ففـي عـام 1971، اسـتعادت الأمـم المتحـدة مقعـد الصيـن القانونـي بهـا. وفـي عـام 1972، قـام الرئيـس الأمريكـي ريتشـارد نيكسـون بزيـارة الصيـن، وأعلنـت الصيـن والولايـات المتحـدة (البيـان المشـترك) (إعـلان شـانغهاي)، كمـا اسـتعادا العلاقـات التجاريـة فـي خطـوة أولـى قبـل إقامـة علاقـات دبلوماسـية بيـن الدولتيـن بشـكلٍ رسـمي. وفـي 16 ديسـمبر مـن عـام 1978، أعلنت الصيـن بالتعاون مـع الولايات المتحـدة (بيـان جمهوريـة الصيـن الشـعبية والولايـات المتحـدة الأمريكيـة المشـترك حـول إقامـة العلاقـات الدبلوماسـية)، وجـددا التأكيـد علـى جميـع المبـادئ التـي تـم الاتفـاق عليهـا فـي (البيـان الصينـي الأمريكـي المشـترك) الـذي كان قـد تـم إعلانه فـي 28 فبراير من عـام 1972 بشـانغهاي، وأعلنا اعترافهمـا ببعضهمـا البعـض وتأسـيس العلاقـات الدبلوماسـية فيمـا بينهمـا بدايـةً مـن 1979/1/1، وقد أقامـت الصيـن علاقـات دبلوماسـية رسـمية علـى التوالـي مـع أمريـكا واليابـان وبعـض دول أوروبـا،

كما أبرمت مع تلك الدول عددًا من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري. وفي 7 /7/ 1979، وقعت كل من الحكومة الصينية والأمريكية بشكل رسمي (اتفاقية العلاقات التجارية بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية)، حيث تقرَّرَ تبادل تطبيق معاملة الدولة الأولى بالرعاية بين الطرفين، وتم تحديد شهر فبراير من عام 1980 لدخولها حيز التنفيذ؛ لذلك أقام الطرفان علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية. في ذلك الوقت شهدت البيئة الدولية للاقتصاد والتجارة الخارجية بالصين تحسنًا كبيرًا مقارنةً بالبيئة الدولية خلال فترة محاصرة الدول العظمى للصين من الخمسينيات حتى بداية السبعينيات خلال القرن العشرين. وقد ساعد هذا كله على وضع قواعد البيئة الدولية لأنشطة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالصين في ذلك الوقت.

وخلال الفترة من عام 1979 حتى عام 1989، كانت الغالبية العظمى من الشركات الصينية شركات قطاع عام وشركات ذات ملكية جماعية. فكانت قدرة الشركات على تصدير السلع وتحقيق أرباح بالعملة الصعبة ضعيفة، والاستثمارات الأجنبية التي يتم استقدامها قليلة، وكان احتياطي الدولة من النقد الأجنبي يعاني من العجز الشديد. أما الأنشطة الاقتصادية للشركات، فكانت تجابه اقتصادًا محليًّا بشكلٍ رئيسٍ، حيث كان مستوى الاقتصاد القائم على التصدير منخفضًا للغاية، وكانت قوة الاستثمارات الأجنبية للشركات في الحصول على موارد، وأسواق، وتكنولوجيا، وأصول علامات تجارية، وقنوات تسويق، إلى غير ذلك من عوامل التنمية ضعيفة جدًّا، فكان الإقبال منخفضًا، والإمكانات غير كافية. وفي ذلك الوقت، كانت كمية رءوس الأموال على مستوى الدولة قليلة، ورءوس أموال الاستثمارات المحلية غير كافية، ورءوس أموال الاستثمارات الأجنبية قليلة جدًّا. بالإضافة إلى ذلك، كانت الأسواق الصينية في تلك الفترة تعيش في الأساس مرحلة عجز اقتصادي يتفوق فيها الطلب على العرض، وإلى جانب العجز في التقنيات المتقدمة، والتخلف والكساد في القوة الإنتاجية للشركات، وعدم التكافؤ بين العرض والطلب في الأسواق، زادت أيضًا إصدارات العملات المحلية، كما فاقت حاجة الأسواق التوقعات بشكلٍ نسبي، وارتفع مستوى الأسعار في الأسواق، ومعدلات أرباح أعمال الشركات على مستوى الدولة، نظرًا للتطلع إلى الاستثمارات مع العجز المالي، فلم يكن هناك ضغط السعي وراء أسواق خارجية، أو قوة دفع للاستثمارات من أجل

الدخـول إلـى الأسـواق الدوليـة. وكانـت الحكومـة هـي التـي تقـوم بتحفيـز ودفـع اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة، وتسـتكمل شـركات القطـاع العـام إنجازهـا، فكانـت ظـلال تخطيـط الدولـة وإدارة وتوجيـه الحكومـة قويـة نسـبيًّا فـي تلـك الفتـرة، ولـم يلعـب الاقتصـاد السـلعي ونظـام السـوق دورًا فعـالًا.

وطبقًـا لإحصائيـات مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة (الأونكتـاد)، فقـد وصـل رصيـد اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة بحلـول عـام 1981 إلـى 39 مليونًـا و358 ألفًـا و350 دولارًا أمريكيًّـا (انظـر جـدول 1 -1). وفـي عـام 1982، بلـغ حجـم اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة 44 مليـون دولارًا أمريكيًـا فقـط، وفـي الفتـرة بيـن عامـي 1982 -1989، بلغـت معـدلات تدفـق اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة 3 مليـارات و625 مليـون دولارًا أمريكيًـا، وفـي أوائـل تطبيـق الإصـلاح والانفتـاح، كانـت اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة تركـز بشـكلٍ رئيـسٍ علـى تأسـيس نوافـذ تجارية، وبنـاء شـبكات تجارية، وفيمـا بعـد، توسـعت تدريجيًّـا حتـى أقامـت مكاتـب تمثيليـة، وبنهايـة الثمانينيـات بـدأ تأسـيس الشـركات ذات الاسـتثمارات الصينيـة الأجنبيـة المشـتركة. وفيمـا عـدا شـركة الصيـن الدوليـة للائتمـان والاسـتثمار وعـددًا آخـر مـن شـركات الأفـراد التـي تتمتـع بخبـرة فـي مجـال الاسـتثمارات، كانـت الغالبيـة العظمـى مـن شـركات القطـاع العـام تفتقـر إلـى الخبـرة فـي مجـال الاسـتثمارات الأجنبيـة، حيـث تعمـل هـذه الاسـتثمارات بشـكلٍ كبيـرٍ علـى تأسـيس شـركات عبـر طـرق الاسـتثمار المشـترك، بينمـا تقـل فيهـا حـالات الاسـتثمارات المسـتقلة بالكامـل والدمـج والاسـتحواذ عبـر الحـدود. ففـي عـام 1988بلغـت قيمـة عمليـات الدمـج والاسـتحواذ الصينيـة بالخـارج 16 مليونًـا و500 ألـف دولار أمريكـي فقـط، أمـا فـي عـام 1989، فقـد قفـزت قيمـة عمليـات الدمـج والاسـتحواذ الصينيـة بالخـارج حتـى وصلـت إلـى 202 مليـون و100 ألـف دولار أمريكـي.

جدول 1- 1: التغير في معدلات التدفق وأرصدة الاستثمارات الخارجية المباشرة بالصين (1981- 2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي (تُحسب بناءً على سعر الصرف في ذلك الوقت)

العام	معدلات تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة	معدلات تدفق عمليات الدمج والاستحواذ بالخارج	أرصدة الاستثمارات الخارجية المباشرة
1981	-	-	39.36
1982	44	-	44
1983	93	-	137
1984	134	-	271
1985	629	-	900
1986	450	-	1350
1987	645	-	1995
1988	850	16.5	2845
1989	780	202.1	3625
1990	830	60.3	4455
1991	913	3.2	5368
1992	4000	572.7	9368
1993	4400	484.7	13768
1994	2000	307	15768
1995	2000	249.1	17768
1996	2114	451.4	19882
1997	2562.49	798.8	22444.49
1998	2633.807	1276.8	25078.3
1999	1774.313	101	26852.61

27768.39	470	915.777	2000
34653.79	452.435	6885.398	2001
37172.19	1046.515	2518.407	2002
33222.22	1646.524	2854.65	2003
44777.26	1125.11	5497.99	2004
57205.62	5278.97	12261.17	2005
73330	14904.29	21160	2006
95798.86	6300	22468.86	2007*
147948.9	30200	52150	2008*
229600	19200	48000	2009*
317210	29700	68810	2010*
424781	27200	74650	2011*
531940	27600	87800	2012*

ملاحظة: الأرقام المضاف لها الرمز (*) هي بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أعلنتها وزارة التجارة الصينية بالأوساط الخارجية، وتوضح إحصائيات الشركات المسجلة بالقطاعات الحكومية أو تلك التي تخضع لتفتيش سنوي. وبصفة عامة، فإن بيانات إحصائيات القطاعات الحكومية أقل بكثير من البيانات والأرقام الفعلية، فهناك مجموعة كبيرة جدًّا من الشركات تم تأسيسها بالخارج دون إجازة أو تسجيل بالقطاعات الحكومية (شيونغ جي جن، 2004)؛ لذلك فإن إحصائيات القطاعات الحكومية لا تغطي بيانات الأعمال الاستثمارية لجزء من هذه الشركات.

مصدر البيانات: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات عبر الوطنية (fdistatistics/org.unctad.www).

وفي الفترة بين عامي 1979 و1984، كانت استثمارات الصين الخارجية تركز بشكلٍ رئيسٍ على الزراعة، والتعدين، أما في الفترة بين عامي1985 و1989 فكانت تركز

عـلى عمليـات التصنيـع والإنتـاج، واسـتغلال المـوارد، كـما نهضـت الاسـتثمارات الأجنبيـة في مجـالات عـدة كالتبـادلات التجاريـة، وخدمـات الأغذيـة والمشروبـات، والمجـال المـالي، والملاحـة، والهندسـة الكيميائيـة، والخدمـات الصحيـة، والسـياحة، والزراعـة والصيـد.. إلـخ. وكانـت الغالبيـة العظمـى مـن الاسـتثمارات تتسـم بحجمهـا الصغـير نسـبيًّا بشـكلٍ عـامّ، فيـما عـدا حـالات الاسـتثمار الفـردي. وشـهدت مناطـق الاسـتثمارات الخارجيـة توسـعًا، حيـث انتقلـت إلى دول آسـيوية أخـرى، وقـارتي إفريقيـا وأمريـكا اللاتينيـة، بعـد أن كانـت تتركـز بشـكلٍ رئيـسٍ في هونـج كونـج ومـكاو، وأمريـكا وأوروبـا واليابـان.

وكانـت الكيانـات الاسـتثمارية خـلال هـذه الفـترة تشـمل شركات التجـارة الخارجيـة المتخصصـة المملوكـة للدولـة، وشركات التعـاون الاقتصـادي والتكنولوجـي التـي تتمتـع بخـبرات في التجـارة الدوليـة، وإدراك جيـد لأحـوال الأسـواق. وفي بدايـة الإصـلاح والانفتـاح، كان عـدد شركات الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر بالصـين في عـام 1979 أربـع شركات فقـط، وبحلـول عـام 1984، وصـل عددهـا إلى 113 شركـة. وبـين عامـي 1985 و1989 زاد عـدد شركات الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر بالصـين بسرعـة كبـيرة. وبحلـول نهايـة عـام 1989، وصـل عددهـا إلى 645 شركـة، بـرءوس أمـوال للاسـتثمارات الخارجيـة تصـل إلى مليارـين و223 مليـون دولار أمريـكي، وقـد بلغـت رءوس أمـوال الـشركات الصينيـة مـن بينهـا إلى 715 مليـون دولار أمريـكي (انظـر جـدول 1- 2). وهـذه الأرقـام تبـدو أصغـر بكثـير مقارنـة بأرقـام إحصائيـات مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة (الأونكتـاد). فمصـدر أرقـام (الأونكتـاد) هـو جـدول ميـزان المدفوعـات الدوليـة في الصـين الـذي تعلنـه إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي. وهنـاك فـروق بـين هذيـن النوعـين مـن الإحصائيـات؛ بسـبب السـهو الإحصـائي الـذي يحـدث.

جدول 1- 2: أحوال الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير التجارية بالصين
(1979 - 1989)

الوحدة: مئة مليون دولار أمريكي

العام	عدد الشركات في نهاية العام	إجمالي قيمة الاستثمارات التراكمية في نهاية العام	قيمة رءوس الأموال التراكمية التي شارك بها الجانب الصيني من بين القيمة الإجمالية في نهاية العام
1979	4	0.0121	0.0053
1980	17	0.692	0.317
1981	30	0.76	0.342
1982	48	0.82	0.372
1983	66	1.012	0.46
1984	113	2.04	1.27
1985	189	2.96	1.97
1986	221	4.07	2.30
1987	345	17.80	6.40
1988	524	18.98	7.15
1989	645	22.23	9.51

ملحوظـة: البيانـات أعـلاه توضـح إحصائيـات الـشركات المسجلة بالقطاعـات الحكوميـة أو تلـك التـي تخضـع للتفتيـش السـنوي.

مصـدر البيانـات: دنـغ لي تشـون، ومـا خونـغ، وووخنـغ: التعـاون الاقتصـادي الأجنبـي

بالصين في الحقبة المعاصرة، طبعة 1989، دار نشر العلوم الاجتماعية بالصين؛ (الكتاب الإحصائي السنوي للاقتصاد والتجارة الخارجية بالصين)، (1990-1986).

(2) من عام 1990 إلى عام 1999 فترة التحول في أسواق الصين الخارجية:

وبدخول تسعينيات القرن العشرين، عملت الحكومة المركزية على مزيد من تعميق إصلاح النظام الاقتصادي. وفي بداية عام 1992، قام الرفيق دينغ شياو بينغ بزيارة تفقدية لمناطق جنوب الصين، وألقى خطابات مهمة تدور حول سلسلة من القضايا الكبرى كالمثابرة من أجل تنفيذ المسار الأساسي للحزب بشكلٍ كاملٍ، والتمسك بانتهاج طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، واغتنام الفرص المواتية، والإسراع من خطى الإصلاح والانفتاح، وتركيز الطاقات لإنجاز البناء الاقتصادي، حيث عمل دينغ شياو بينغ على دفع كل من الإصلاح والانفتاح، وبناء الحداثة الاشتراكية بالصين لدخول مرحلة جديدة من التطور. وفي 12 أكتوبر من عام 1992، عقد الحزب الشيوعي الصيني المؤتمر الوطني الرابع عشر لممثلي أعضاء الحزب، ودعا الشعب للعمل قدمًا نحو تحرير الفكر، واغتنام الفرص المواتية، والإسراع من خطى الإصلاح والانفتاح، وبناء الحداثة، كما طرح بوضوح أن هدف بناء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي يتطلب "التوسع الإيجابي في الاستثمارات الأجنبية والأنشطة التجارية عابرة القارات للشركات الصينية".

وفي عام 1993، وضعت وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي سابقًا (إجراءات الفحص والاعتماد والتدابير الإدارية لشركات الاستثمار الأجنبي). وفي عام 1998، أعلنت وزارة المالية (المنشور الخاص بمسألة الحدود المفروضة على فحص واعتماد الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب في الشركات التعاونية الصينية الأجنبية). وفي عام 1999، أعلنت كل من اللجنة الاقتصادية والتجارية الصينية سابقًا، ووزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي سابقًا، ووزارة المالية (المنشور الخاص بتشجيع الشركات على التوسع في مجال استقدام المواد الخام والقيام بمعالجتها وتصنيعها). وقد دفعت هذه الوثائق السياسية قدمًا نحو وضع معايير للسياسات الخاصة بفحص واعتماد، وإدارة، ومساعدة وتشجيع مشروعات الاستثمار الأجنبي.

وفي عـام 1992، وضعـت إدارة الأصـول المملوكـة للدولـة، ووزارة الماليـة، وإدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي (الإجـراءات المؤقتـة بشـأن إدارة تسـجيل حقـوق ملكيـة الأصـول المملوكـة للدولـة بالخـارج)، حيـث تـم تصفيـة شركات الاسـتثمار الأجنبـي وإعـادة تنظيمهـا، كـما تـم وضـع إجـراءات فحـص واعتـماد صارمـة لـشركات الاسـتثمار الأجنبـي الجديـدة، وإعـادة تسـجيل شركات الاسـتثمار الأجنبـي القديمـة، بالإضافـة إلى إنشـاء نظـام إداري مـالي صـارم، وتحديـد معايـير لإدارة الأصـول المملوكـة للدولـة بالخـارج. وفي عـام 1993، قامـت إدارة الأصـول المملوكـة للدولـة، ووزارة التجـارة الخارجيـة والتعـاون الاقتصـادي سـابقًا، والإدارة العامـة للجـمارك بوضـع (القوانـين المنظمـة لتأسـيس الـشركات مـن خـلال ضـخ الأصـول المملوكـة للدولـة خـارج البـلاد). وفي عـام 1994، سـنَّت وزارة التجـارة الخارجيـة والتعـاون الاقتصـادي سـابقًا (القوانـين المؤقتـة بشـأن تعزيـز الرقابـة والإدارة عـلى الممتلـكات العامـة في الـشركات الصينيـة الأجنبيـة ذات الاسـتثمار المشـترك والتعاونيـة). وقـد عملـت هـذه الوثائـق عـلى تقويـة رقابـة وإدارة الاسـتثمارات الأجنبيـة للأصـول المملوكـة للدولـة مـن نـواحٍ مختلفـة.

وفي عـام 1995، أعلـن بنـك الشـعب الصينـي (الإجـراءات الإداريـة بشـأن إنشـاء صناديـق اسـتثمار للصناعـات الصينيـة بالخـارج). وفي عـام 1997، أعلنـت لجنـة التخطيـط الصينيـة سـابقًا وإدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي (الإجـراءات المؤقتـة بشـأن إدارة تمويـل المشروعـات المقامـة بالخـارج). وفي عـام 1997، قامـت إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي بصياغـة (ضوابـط إدارة حسـابات النقـد الأجنبـي خـارج البـلاد). وفي عـام 1998، وضعـت إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي بالتعـاون مـع الإدارة العامـة للجـمارك (ضوابـط إدارة دخـول وخـروج النقـد الأجنبـي في البـلاد). عملـت هـذه الوثائـق عـلى تعزيـز إدارة أنشـطة الاسـتثمار الأجنبـي مـن نواحـي التمويـل الأجنبـي، والإدارة الماليـة، وإدارة النقـد الأجنبـي.

وبـدأ اتجـاه العولمـة الاقتصاديـة ينهـض تدريجيًّـا بالـدول الغربيـة المتقدمـة، كـما انطلـق تيـار الاسـتثمارات الأجنبيـة بهـا. ففـي عـام 1991، طرحـت الصـين اسـتراتيجية الفـوز بالجـودة، واسـتراتيجية تعدديـة الأسـواق، وذلـك لمجابهـة انخفـاض جـودة الصـادرات الصينيـة، وضعـف القـوة التنافسـية لهـا، وضيـق الأسـواق الدوليـة. ومنـذ تطبيـق الصـين لاسـتراتيجية تعدديـة الأسـواق في مجـال الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة مـع بدايـة تسـعينات القـرن العشريـن، أحـرزت الـشركات الصينيـة تقدمًـا مهـمًّا في مجـال توسـيع الأسـواق الدوليـة.

وفي عـام 1994، ومـن أجـل اسـتيعاب احتياجـات تعمـق الصـين المتزايـد للإصـلاح، والتوسـع المسـتمر في الانفتـاح عـلى الخـارج، طرحـت الدولـة اسـتراتيجية التجـارة الكـبرى (Strategy Trade Big). مـن ثـم أصبـح هنـاك تركيـز كبـير عـلى التعـاون الاقتصـادي والتجـاري ثنـائي ومتعـدد الأطـراف. وفي الوقـت الـذي كانـت تقـام فيـه توسـعات عميقـة في الأسـواق التقليديـة بالولايـات المتحـدة، واليابـان، ودول الاتحـاد الأوروبي، بالإضافـة إلى هونـج كونـج، وتايـوان وغيرهـا، بـدأت الـشركات الصينيـة تعمـل عـلى فتـح أسـواق رئيسـة وناشـئة لهـا في قـارتي إفريقيـا وأمريـكا اللاتينيـة، ودول اتحـاد الآسـيان، ودول وسـط وشرق أوروبـا، بالإضافـة إلى روسـيا وبلـدان أخـرى برابطـة الـدول المسـتقلة. فهنـاك بعـض الـشركات ذات القـوة الفعليـة في الأسـواق والتـي تمـارس الأعـمال التجاريـة، ومشـاريع المقـاولات، والتعـاون الاقتصـادي والتكنولوجـي قـد أقامـت نوافـذ ومكاتـب تمثيليـة لهـا منـذ فـترة مبكـرة، ثـم تطـورت تدريجيًّـا حتـى أسسـت شركات ذات اسـتثمار مشـترك وغيرهـا مـن طـرق الاسـتثمار الأجنبـي. وفي عـام 1997، طـرح المؤتمـر الوطنـي الخامـس عـشر لممثـلي أعضـاء الحـزب الشـيوعي الصينـي "السـعي وراء رفـع مسـتوى الانفتـاح عـلى الخـارج"، و"التشـجيع عـلى إطـلاق العنـان للاسـتثمارات الأجنبيـة الصينيـة المتميـزة نسـبيًّا، واسـتغلال كل مـن النطـاق الداخـلي والخارجـي باعتبارهـما نوعـين مختلفـين مـن الأسـواق والمـوارد". فتعمـل الاسـتثمارات الأجنبيـة عـلى فتـح أسـواق دوليـة، وتنميـة المـوارد الخارجيـة، والاسـتغلال الأمثـل للأسـواق والمـوارد الداخليـة والخارجيـة، مـما يقـدم إسـهامات كبـيرة لخدمـة بنـاء الحداثـة الصينيـة. وقـد أشـار الاجتـماع الكامـل الثـاني للجنـة المركزيـة الخامسـة عـشرة للحـزب الشـيوعي الصينـي في عـام 1998 بوضـوح إلي: أنـه "في الوقـت الـذي نعمـل فيـه عـلى توسـيع الصـادرات، ينبغـي تنظيـم ودعـم مجموعـة مـن شركات القطـاع العـام بشـكلٍ موجـهٍ وبخطـواتٍ قياسـيةٍ، مـن أجـل التوجـه إلى خـارج البـلاد وبشـكلٍ رئيـسٍ إلى إفريقيـا، ووسـط آسـيا، والـشرق الأوسـط، ووسـط أوروبـا، بالإضافـة إلى أمريـكا الجنوبيـة.. إلـخ، للاسـتثمار وتأسـيس المصانـع". وقـد قامـت اسـتراتيجية "الخـروج" التـي طرحتهـا الدولـة بدعـم ودفـع تطـور اسـتثمارات الصـين الخارجيـة بدرجـة كبـيرة.

ومـع مـرور أكـثر مـن عـشرة أعـوام منـذ تطبيـق الإصـلاح والانفتـاح، ارتفـع مسـتوى الإصـلاح والانفتـاح بشـكلٍ واضـحٍ، حيـث عـزز مـن القـوة الفعليـة للاقتصـاد الوطنـي، كـما شرعـت الدولـة في تشـجيع الـشركات المتميـزة عـلى توسـيع الاسـتثمارات الأجنبيـة بهـا، مـن ثـم

دخلـت أنشـطة الاسـتثمارات الأجنبيـة مرحلـة جديـدة مـن التطـور. وقـد اتخـذت الدولـة سلسـلة مـن السياسـات الداعمـة، مـن أجـل تشـجيع الـشركات المحليـة عـلى البـدء في التجـارة التجهيزيـة، حيـث السـفر إلى الخـارج بالاعتـماد عـلى عينـات مـن الأجهـزة المتاحـة، والتقنيـات الجيـدة، وقطـع الغيـار، والمـواد الخـام الأوليـة للاسـتثمار وبنـاء المصانـع، وفتـح أسـواق خارجيـة. وقـد سـافرت مجموعـة مـن الـشركات التـي تتمتـع بقـوة فعليـة في الأسـواق بالصـين خـارج البـلاد، ونجحـت في تنفيـذ أنشـطة تجاريـة عابـرة للقـارات.

ولم يتوسـع نطـاق اسـتثمارات الصـين الخارجيـة مسـايرةً لتعزيـز قـوة الاقتصـاد الوطنـي فحسـب، بـل شـهد أيضًـا نمـوًّا تزامـن مـع التغير في البيئـة الدوليـة، ومتطلبـات تطوير الاقتصـاد المحـلي، بالإضافة إلى زيـادة إمكانـات الاسـتثمارات الأجنبيـة للـشركات. وطبقًـا لإحصائيـات مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجارة والتنميـة (الأونكتـاد)، وصلـت معـدلات تدفـق الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة بالصـين في عـام 1990 إلى 830 مليـون دولار أمريـكي، وفي عامـي 1992 و1993 عـلى التـوالي بلغـت 4 مليـارات دولار، و4 مليـارات و400 مليـون دولار، وذلـك في ظـل الدفعـة القويـة لسلسـلة الخطابـات التـي ألقاهـا دينـغ شـياو بينـغ خـلال تفقـده لمناطـق جنـوب الصـين، وفيـما بعـد حافـظ حجـم الاسـتثمارات الخارجيـة خـلال إعـادة التنظيـم الاقتصـادي في الفـترة بـين عامـي 1994، و1996 عـلى مليـاري دولار سـنويًّا تقريبًـا. وبحلـول نهايـة عـام 1999، تجـاوز حجـم أرصـدة اسـتثمارات الصـين الخارجيـة 26 مليـارًا و800 مليـون دولار أمريـكي. ومقارنـةً بإحصائيـات مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة (الأونكتـاد)، نجـد أن أرقـام إحصائيـات الكتـاب الإحصـائي السـنوي للاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة بالصـين صغـيرة للغايـة، حيـث تصـل قيمـة رءوس الأمـوال للجانـب الصينـي في اسـتثمارات الصـين الخارجيـة بحلـول نهايـة عـام 1999 إلى 3 مليـارات و174 مليـون دولار أمريـكي فقـط (انظـر الجـدول 1- 3).

جدول 1- 3: أحوال الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير التجارية بالصين

(1990- 1999)

الوحدة: مائة مليون دولار أمريكي

العام	عدد الشركات في نهاية العام	معدلات تدفق الاستثمارات في العام	أرصدة الاستثمارات في نهاية العام
1990	801	0.75	10.58
1991	1008	3.67	13.95
1992	1363	1.95	15.91
1993	1657	1.17	16.87
1994	1764	1.77	17.85
1995	1882	1.30	18.58
1996	1985	3.5	21.52
1997	2143	1.96	23.49
1998	2396	2.59	25.83
1999	2616	5.91	31.74

ملحوظة: البيانات أعلاه توضح إحصائيات الشركات المسجلة بالقطاعات الحكومية أو تلك التي تخضع للتفتيش السنوي.

مصدر البيانات: (الكتاب الإحصائي السنوي للاقتصاد والتجارة الخارجية بالصين (1991-2000).

بحلول تسعينيات القرن العشرين، زاد عدد شركات الاستثمار الأجنبي بالصين أكثر مما كان عليه في الثمانينيات بنحو 1000 شركة، فإلى جانب شركات القطاع العام التي تعتبر قوة الدفع الرئيسة للاستثمارات الخارجية، بدأت شركات الملكية الجماعية،

والخاصة، والمساهمة تبحث بإيجابية عن طرق للاستثمارات الخارجية معتمدةً على التسهيلات التي تتيحها القرارات الإدارية المرنة، فبدأ ظهور اتجاه التعددية لكيانات الاستثمار الأجنبي. وضمت مجالات الاستثمار الأجنبي إلى جانب التصنيع والتجارة، كلًّا من: تنمية الموارد، والزراعة والصيد، ومعالجة وتصنيع الآلات، والنقل والمواصلات، والرعاية الصحية، والعقارات، والأعمال المصرفية والتأمينات، والسياحة، وصناعة الأغذية والمشروبات.. إلخ. ولم تكن طرق الاستثمار للشركات كما كانت في الفترات الماضية من نوافذ إلكترونية ومكاتب تمثيلية، إنما زادت تلك الطرق بظهور شركات الاستثمار المشترك، والاستثمار المستقل، بالإضافة إلى ظهور بعض مشروعات الدمج والاستحواذ عبر الحدود. وطبقًا لإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصلت قيمة استثمارات الدمج والاستحواذ الصينية بالخارج في الفترة بين عامي 1990 و1999 إلى 4 مليارات و300 مليون دولار أمريكي. وظهرت تعددية وتوسع في التوزيع الجغرافي لاستثمارات الصين الخارجية، حيث زاد نطاقها من 45 دولة ومنطقة في الثمانينيات حتى أصبحت تغطي ما يقرب من 100 دولة ومنطقة، حيث انتقلت استثمارات الصين الخارجية إلى دول نامية، ودول متقدمة أخرى بعد أن كانت تتركز بشكلٍ رئيسٍ في هونج كونج ومكاو، وأوروبا، وأمريكا ودول جنوب شرق آسيا.

(3) من عام 2000 – 2009 فترة تنفيذ الصين لاستراتيجية "الخروج" ودفع التطور السريع للاستثمارات الخارجية:

قام الاجتماع الكامل الخامس للجنة المركزية الخامسة عشر للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر من عام 2000 بمناقشة وتمرير (مقترحات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن صياغة الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية)، حيث أشار إلى أنه يجب تنفيذ استراتيجية الانفتاح التي يطلق عليها "الخروج" خلال فترة "الخطة الخمسية العاشرة" بل ولفترة أطول أيضًا. وفي عام 2002، أصدر المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني قرارًا بتنفيذ استراتيجية "الخروج"، وتشجيع ودعم جميع الشركات المتميزة نسبيًّا سواء المملوكة للدولة أو ذات

الملكيـة العامـة أو الخاصـة، عـلى البـدء في اسـتثمارات أجنبيـة مبـاشرة، ودفـع المزيـد من تصدير السـلع والعمالـة، لتكويـن مجموعـة مـن الـشركات عابـرة القـارات ذات قـوة فعليـة في الأسـواق، وعلامـات تجاريـة تتمتـع بشـهرة كبـيرة. وفي أكتوبـر مـن عـام 2005، أشـارت (مقترحـات اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الصينـي بشـأن صياغـة الخطـة الخمسـية الحاديـة عـشر للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة الوطنيـة) التـي تـم تمريرهـا مـن قِبَـل الاجتـماع الكامـل الخامـس للجنـة المركزيـة السادسـة عـشرة للحـزب الشـيوعي الصينـي إلى أنـه "ينبغـي التعميـق المسـتمر في الإصلاح والانفتـاح، وتنفيذ اسـتراتيجية الانفتـاح التـي تتسـم بالمنفعـة المتبادلـة والفـوز المشـترك. ومسـاعدة الـشركات المؤهلـة عـلى "الخـروج" والسـفر لإقامـة الاسـتثمارات طبقًـا للقواعـد الدوليـة العامـة، وتشـجيع مشروعـات الإنشـاء والمقـاولات خـارج البـلاد، وتصديـر العمالـة، وتوسـيع التعـاون ذي المنفعـة المتبادلـة والتنميـة المشـتركة". وفي عـام 2007، طـرح المؤتمـر الوطنـي السـابع عـشر للحـزب الشـيوعي الصينـي ضرورة خلـق طـرق للاسـتثمار والتعـاون الأجنبـي.

وقـد أصـدرت الـوزارات واللجـان والهيئـات الوظيفيـة المعنيـة في الفـترة بـين عامـي 2000 و2010 عـلى التـوالي سلسـلة مـن السياسـات والإجـراءات التـي تقـوم بتشـجيع ودعـم الاسـتثمارات الأجنبيـة، مـن أجـل تلبيـة تنفيـذ اسـتراتيجية الخـروج. ففـي عـام 2002، أصـدرت وزارة التجـارة الخارجيـة والتعـاون الاقتصـادي سـابقًا (القوانـين المؤقتـة بشـأن إنشـاء غرفـة تجاريـة (رابطـة) لـشركات الاسـتثمار الصينيـة بالخـارج). وفي أكتوبـر مـن العـام ذاتـه، قامـت أيضًـا بإصـدار (الإجـراءات المؤقتـة بشـأن التفتيـش السـنوي المشـترك للاسـتثمارات الأجنبيـة)، و(الطـرق التجريبيـة لتقييـم الأداء العـام للاسـتثمارات الأجنبيـة). وفي أكتوبـر مـن عـام 2004، أصـدرت الدولـة (المنشـور الخـاص بسياسـة تقديـم الدعـم الائتـماني لمشروعـات الاسـتثمار الأجنبـي الرئيسـة التـي تشـجعها الدولـة)، كـما قامـت اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح بالاشـتراك مـع بنـك الاسـتيراد والتصديـر الصينـي بتأسـيس آليـة الدعـم الائتـماني للاسـتثمارات الأجنبيـة. حيـث يقـوم بنـك الاسـتيراد والتصديـر الصينـي سـنويًّا بترتيـب مبلـغ ائتـماني بقيمـة محـددة ضمـن مخطـط ائتـمان الصـادرات، يسـتخدمه خصيصًـا لدعـم تمويـل مشروعـات الاسـتثمار الأجنبـي الرئيسـة التـي تشـجعها الدولـة. وفي نوفمـبر مـن عـام 2004، نـشرت وزارة التجـارة منشـور (نظـام تقاريـر الاسـتثمارات الوطنيـة والعقبـات الإداريـة). وفي

أكتوبر من عام 2006، قام الاجتماع التنفيذي لمجلس الدولة الصيني بالموافقة المبدئية على (مقترحات تشجيع ووضع معايير التعاون الاستثماري الأجنبي للشركات الصينية). وفي عام 2007، أصدرت كل من وزارة المالية، ووزارة التجارة (المنشور حول المسائل المتعلقة بسياسة دعم صناديق التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الأجنبي الخاصة لعام 2006).

وبعد مرور أكثر من 20 عامًا على الإصلاح والانفتاح، نجحت الصين في تأسيس نظام اقتصاد السوق الاشتراكي بشكل مبدئي، وقد شهدت جميع الشركات على اختلاف أنواعها تنمية هائلة بدرجات ومستويات مختلفة، وحققت الصين إنجازات اقتصادية كبرى لفتت أنظار العالم، وتعززت القوة الفعلية لاقتصاد الدولة بدرجة كبيرة للغاية، كما ارتفعت القوة التنافسية الدولية للشركات بنسبة كبيرة. وشهدت الطاقات، والمسئوليات، والإمكانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية للشركات، تعزيزًا تدريجيًّا، وزادت بشدة حاجة الشركات إلى البحث عن الاستثمارات الخارجية، في ظل التفاقم التدريجي للتنافس في الأسواق الداخلية، كما سعت الشركات وراء الزيادة التدريجية للتحكم في مجالات الاستخراج والإنتاج الأولي في سلسلة التوريد، وبحث وتطوير وتصميم السلع، بالإضافة إلى التسويق والخدمات الخاصة بمعالجة وتصنيع وإنتاج السلع في صورتها النهائية، والسيطرة على التقنيات المهمة، وأصول العلامات التجارية. وارتفع مستوى الدخل القومي بالصين تدريجيًّا، كما زاد حجم الفائض في رءوس الأموال على مستوى الدولة، وتلمست كميات كبيرة من الودائع بالبنوك طريقها لكي يتم استثمارها خارج البلاد، كما كان هناك وفرة كبيرة في احتياطي النقد الأجنبي. بينما كان هناك انخفاض نسبي لإجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد بالصين، ولكن لم يسبب هذا تراجعًا لمرحلة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة (خوانغوو جون، يان آن 2010). ولقد اكتسب التطور في الإصلاح والانفتاح الذي مرت به الصين خلال عشرات السنين إمكانات وخبرات أساسية متعددة كإدارة تشغيلية محددة، واستثمارات وتمويل، وإدارة للموارد البشرية.. إلخ. وبحلول يومنا هذا، ينتشر الشركاء التجاريون للصين في أكثر من 220 دولة ومنطقة بما في ذلك أمريكا، وأوروبا، واليابان، وتتوزع استثمارات الصين الخارجية على 174 دولة ومنطقة حول العالم. وقد قامت الصين بإبرام ثماني اتفاقيات للتجارة الحرة، كما أن بها

ست مناطق للتجارة الحرة، وقامت أيضًا بإبرام اتفاقيات لحماية الاستثمارات الثنائية مع 129 دولة ومنطقة. وقد شهدت بيئة التجارة الخارجية والتعاون الاستثماري بالصين تحسنًا هائلاً، واكتسبت استثمارات الصين الخارجية ظروف وبيئة متطورة باستمرار.

وطبقًا لإحصائيات وزارة التجارة، زاد حجم تدفق استثمارات الصين الخارجية السنوي من 551 مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 68 ملياراً و810 ملايين دولار أمريكي في عام 2010، كما زاد حجم أرصدة الاستثمارات من 3 مليارات و725 مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 317 ملياراً و210 ملايين دولار أمريكي (انظر جدول 1- 4). وشهد مجال صناعات الاستثمارات الصينية بالخارج توسعًا كبيرًا، حيث احتلت تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات التجارية، والصناعات المالية، والتعدينية، واللوجستية الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية بالخارج، وأصبح بناء العقارات، والخدمات التكنولوجية، والخدمات المعلوماتية، وإمدادات الماء والكهرباء والغاز، بالإضافة إلى قطاع الزراعة تدريجيًّا مقاصد استثمارية مهمة جديدة.

جدول 1- 4 أحول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين

(2000- 2012)

الوحدة: مئة مليون دولار أمريكي

العام	عدد الشركات في نهاية العام	معدلات تدفق الاستثمارات في العام	أرصدة الاستثمارات في نهاية العام
2000	2859	5.51	37.25
2001	3091	7.08	44.23
2002	6960	27.0	299.0
2003	7470	28.5	332.0
2004	5163	55.0	448.0
2005	6426	122.6	572.0
2006	10000 تقريبًا	211.6	906.3
2007	أكثر من 10000	265.1	1179.1
2008	أكثر من 12000	559.1	1839.7
2009	أكثر من 13000	565.3	2457.5
2010	أكثر من 16000	688.1	3172.1
2011		746.5	4247.8
2012		878	5319.4

ملحوظة: البيانات أعلاه توضح إحصائيات الشركات المسجلة بالقطاعات الحكومية أو تلك التي تخضع للتفتيش السنوي.

مصدر البيانات: الكتاب الإحصائي السنوي للاقتصاد والتجارة الخارجية بالصين (2001-2012)، والنشرة الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (2003- 2012).

استمرت استثمارات الصين الخارجية في اتباع الاستثمارات التأسيسية التقليدية كوضع رئيس لها، حيث تم تبني أنواع عديدة من الطرق المبتكرة للاستثمار تدريجيًّا كعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود، وتبادل الأسهم، والاستثمار المُخاطِر، والتحالفات الاستراتيجية، وعقود تراخيص الاستثمارات غير السهمية، وعقود إدارة الاستعانة بالمصادر الخارجية، وعمليات البناء والتشغيل والنقل. وطبقًا لإحصائيات وزارة التجارة الصينية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصلت قيمة عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود في استثمارات الصين الخارجية في عام 2000 إلى 470 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2010 بلغت 29 ملياراً و700 مليون دولار أمريكي، واحتلت 43% من معدلات التدفق في ذلك العام، حيث انخفضت بنسبة 54.7% مقارنة بالعام السابق لها.

وشهدت استثمارات الصين الخارجية أشكالًا متعددة في المجالات الخاصة بها كالهيكل الرئيس لها، وتوزيع أعمالها، واتجاهها الجغرافي.. إلخ. كما زادت أعداد شركات الاستثمار الأجنبي بالصين بسرعة هائلة من 2859 شركة في عام 2000 إلى أكثر من 16000 شركة تقريبًا في عام 2010. وفيما عدا عددًا قليلاً من صفقات المشروعات الاستثمارية الكبرى في استثمارات الصين الخارجية، تتركز الغالبية العظمى من الشركات الصينية بشكلٍ رئيسٍ في المناطق التي تتسم بانخفاض نسبة الضرائب كهونج كونج، ومجموعة جزر كايمان، ومجموعة جزر فيرجن البريطانية (جزر العذراء البريطانية)، وسنغافورة، ومكاو، وغيرها من المناطق التي يوجد بها نوافذ تجارية ومكاتب تمثيلية، وحجم استثماراتها ليس كبيرًا.

وقد لعبت شركات القطاع العام الكبرى المركزية والمحلية دورًا رياديًّا، كما أصبحت شركات القطاع الخاص تدريجيًّا قوة جديدة. ففي عام 2003 كان حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الخاصة 42 مليون دولار أمريكي فقط، وكان يحتل 1.5% من صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في ذلك العام، بينما كانت شركات الإدارة المركزية تمتلك أكثر من تسعين بالمائة من حجم الأرصدة. وفي عام 2008، قامت شركات القطاع العام المركزية والشركات القابضة بالدولة بإنجاز أكثر من 85% من حجم التدفقات غير المالية، فيما احتلت الشركات الخاصة 0.3% فقط. وفي الوقت ذاته، تزداد نسبة أعداد الشركات ذات المسئوليات المحدودة بين شركات استثمارات الصين الخارجية

بقـوة عامًـا تلـو الآخـر، كـما سـتصبح الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات غـير المملوكـة للقطـاع العـام بمقاطعـة جـي جيانـغ ومقاطعـات سـاحلية أخـرى تدريجيًّـا طاقـة جديـدة للاسـتثمارات الأجنبيـة.

وقـد بـرزت مجموعـة مـن الـشركات عابـرة القـارات ذات القـوة التنافسـية بالصـين، مثـل: شركـة الملاحـة الصينيـة (Group COSCO)، وشركـة النفـط الوطنيـة (CNPC)، وشركـة الصـين للبـترول والمـواد الكيميائيـة (Sinopec)، وشركـة سـينوكيم الصينيـة، وشركـة كوفكـو الصينيـة للحبـوب والزيـوت والمـواد الغذائيـة، وشركـة الصـين الدوليـة للائتـمان والاسـتثمار CITIC، وشركـة الصـين الوطنيـة للنفـط البحـري (CNOOC)، وبنـك الصـين، وشركـة هـواوي للهواتـف المحمولـة، وشركـة زد.تي.إي لمعـدات الاتصـال المختلفـة، وشركـة هايـر للأجهـزة الكهرومنزليـة، وشركـة لينوفـو الصينيـة، وشركـة شـيري للسـيارات، وشركـة وان شـيانغ الصينيـة.. إلـخ. بينـما ترتفـع أخطـار الأنشـطة التجاريـة للـشركات الصينيـة عابـرة القـارات بشـكلٍ نسـبيّ، كـما أن عوائدهـا ليسـت مثاليـة؛ وذلـك نظـرًا لانخفـاض نسـبة التركيـز بأعمالهـا، ونطاقهـا الصغـير، وأنشـطتها المبعـثرة، وضعـف مزايـا تقسـيم العمـل بهـا. لذلـك كان للاسـتثمارات الأجنبيـة الجماعيـة[1] بالصناعـات المعنيـة بالدولـة مزايـا محـددة.

ثانيًا: السمات الرئيسة لمسيرة تطور استثمارات الصين الخارجية

(1) تأثير التغير في النظام الاقتصادي على تطور استثمارات الصين الخارجية:

عكـــس مســـار تطـــور اســـتثمارات الصـــين الخارجيـــة بشـــكلٍ أســـاسيّ مســـيرة الإصـــلاح والانفتـــاح بالصـــين، حيـــث ارتبـــط التطـــور في هـــذا النـــوع مـــن الاســـتثمارات بتغـــير النظـــام الاقتصـــادي عـــلى مســـتوى الدولـــة. كـــما كان هنـــاك صلـــة وثيقـــة تجمـــع بـــين النمـــو الاقتصـــادي بالصـــين والاســـتثمارات الأجنبيـــة المبـــاشرة، فأصبـــح النمـــو الاقتصـــادي ســـببًا لدفـــع الاســـتثمارات الأجنبيـــة المبـــاشرة بالصـــين (دي خـــاو ران، 2008). ومنـــذ تنفيـــذ الإصـــلاح والانفتـــاح، ظـــل

1- وهي طريقة للاستثمار، تقوم فيها الحكومة بدعم وتشجيع الشركات على بناء مناطق تعاون اقتصادي وتجاري من خلال تقديم الدعم المالي، والقروض منخفضة الفائدة؛ وذلك لتجنيب تلك الشركات منافسة شرسة، وتكوين بيئة صناعية معيارية تجذب الشركات المحلية للاستثمار في الخارج على شكل مجموعات (المترجمة).

نظام التنمية الاقتصادية بالصين يبحث عن انطلاقة للتحول تدريجيًا من نظام الاقتصاد الموجه الذي كان يطبَّق فيما مضى إلى نظام اقتصاد السوق. وقد شهدت مفاهيم الحكومة لإدارة الاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى أنشطتها التطبيقية، تغيرات كبيرة. وقد تأثرت الحكومة في إدارتها للاستثمارات الخارجية بشكلٍ أساسيّ بمسيرة الإصلاح والانفتاح للنظام الاقتصادي، حيث تطورت من نظام الفحص والاعتماد الإداري الصارم في بداية الإصلاح والانفتاح، إلى نظام التسهيلات التي تدفع تيسير الاستثمارات، بالإضافة إلى سياسات التشجيع والدعم الحالية. وتجسد مسيرة تطور استثمارات الصين الخارجية السمات الأساسية لكل فترة تاريخية في عمر الإصلاح والانفتاح.

وفي السنوات الأولى للإصلاح والانفتاح، كان مجلس الدولة الصيني الجهة المنوط بها الفحص والاعتماد للاستثمارات الخارجية بشكلٍ مباشر، بينما انتقلت سلطة الفحص والاعتماد للاستثمارات الخارجية حاليًّا إلى الحكومة المحلية فيما عدا المشروعات الاستثمارية الكبرى، كما تم اتباع نظام الأرشفة، وارتفعت درجة التسهيلات في فحص واعتماد الاستثمارات بدرجة كبيرة للغاية. وقد كان التطور والتحول في إدارة الحكومة للاستثمارات الخارجية من تخطيط وسيطرة، إلى انفتاح ودفع وتشجيع وخدمات إيجابية، تجسيدًا للسمة الأساسية في تحول وانتقال الصين تدريجيًّا من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق الاشتراكي ذي الخصائص الصينية. فهذه هي السمة المهمة لاستثمارات الصين الخارجية، التي ستعكس الاتجاه التصاعدي للتغيرات في الصناعات والمناطق والكيانات الاستثمارية، بالإضافة إلى طرق الاستثمارات في كل فترة تاريخية، حيث تأثر هذا كله بوضوح وبدرجات متفاوتة بالنظام والسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية بالصين.

ولقد اكتشفنا أن مسار تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالصين قد اصطبغ بالنظام والسياسات الاجتماعية والاقتصادية بالصين. ويتفق هذا بشكلٍ أساسيّ مع Voss وغيره (فوس، 2008) ممن بحثوا في سمات تطور النظام الوطني والإطار التنظيمي العنيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول النامية التي حققتها مسيرة استثمارات الصين الخارجية.

(2) الانتقـال مـن طـرق اسـتثمارات خارجيـة منخفضـة المسـتوى إلى طـرق اسـتثمارية ذات مسـتوى عـالٍ نسـبيًّا:

منـذ القـدم وحتـى يومنـا هـذا، تعـد التجـارة الخارجيـة الطريقـة الرياديـة للاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة بالصـين، كـما أن اتجـاه التصديـر القائـم عـلى تصديـر السـلع والخدمـات أصبـح الاسـتراتيجية المهيمنـة عـلى الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة بالصـين، وتقـام الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة بشـكلٍ رئيـسٍ مـن أجـل الخدمـات التجاريـة. وقـد بـرزت هـذه السـمة خـلال عشريـن عامًـا قبـل الإصـلاح والانفتـاح؛ لذلـك كانـت الطـرق الرئيسـة للاسـتثمارات الخارجيـة في ثمانينيـات القـرن العشريـن إقامـة شـبكات تجاريـة، ومكاتـب تمثيليـة، أو تأسـيس وكلاء، ووكالات إقليميـة، وإيفـاد ممثلـين تجاريـين، وذلـك لتوسـيع قنـوات توزيـع الصـادرات، وتجميـع المعلومـات عـن الأسـواق.

وفي بدايـة تسـعينيات القـرن العشريـن، بـدأت أنشـطة استثمارات الصـين الخارجيـة في التطويـر التدريجـي لطـرق الاسـتثمارات التأسيسـية، كـما كـثرت تدريجيًّـا طـرق الاسـتثمارات القائمـة عـلى إقامـة الـشركات ذات الاسـتثمار المشـترك، والـشركات التعاونيـة، والـشركات ذات الاسـتثمار المسـتقل، والـشركات القابضـة. ومـع دخـول القـرن الحـادي والعشريـن، شـهدت اسـتثمارات الصـين الخارجيـة ظهـور بعـض طـرق اسـتثمارية كالدمـج والاسـتحواذ عـلى مشروعـات ذات نطـاق كبـير إلى حـد مـا. وقـد مـرت اسـتثمارات الصـين الخارجيـة بتجـارب شـملت طـرق اسـتثمارات مختلفـة، فمـن ممثلـين لأعمالهـا في الخـارج إلى إقامـة الـشركات الاسـتثمارية الجديـدة، وصـولًا إلى عمليـات الدمـج والاسـتحواذ عـلى المشـاريع، بالإضافـة إلى الاسـتثمار السـهمي غـير المبـاشر، حيـث انتقلـت تدريجيًّـا مـن طـرق اسـتثمارات خارجيـة منخفضـة المسـتوى إلى طـرق اسـتثمارية ذات مسـتوى عـالٍ نسـبيًّا.

(3) الانتقـال بشـكل تدريجـي مـن صناعات ذات مسـتوى متـدنٍّ في الاسـتثمارات الخارجية إلى التوسـع في الصناعـات الفاخـرة عاليـة الجودة:

كانـت شركات القطـاع العـام الكـبرى المتخصصـة في التجـارة الخارجيـة، والمؤسسـات

المالية، والشركات المتخصصة في الشحن والملاحة، وقطاع الخدمات التجارية، والأغذية والمشروبات، والزراعة والصيد، بالإضافة إلى استغلال الموارد، هي أولى الشركات التي بدأت الأعمال الخارجية والأنشطة الاستثمارية في وقت مبكر بالصين، وكانت نسبة الاستثمارات الخارجية لشركات قطاع الصناعات الأولية والصناعات الثالثة عالية إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، في عام 1979، أقامت شركة الصداقة لخدمات الأنشطة التجارية ببكين بالتعاون مع شركة مارويتشي (maruichi) اليابانية لخدمات المياه مشروعًا استثماريًّا مشتركًا، حيث أنشأتا شركة بكين ومارويتشي التجارية، وسوقًا حرة. وفي عام 1980، أقامت شركة الملاحة الصينية (Group COSCO) بالاشتراك مع شركة بيرنز فيليب الأسترالية شركة الوكيل الملاحي الخمس نجوم ذات المسئوليات المحدودة، وفي العام ذاته أقام بنك الصين بالاشتراك مع البنك الوطني الأول في شيكاغو وهيئات أخرى شركة الصين شيكاغو التجارية المالية المحدودة (LIMITED FINANCE CCIC) في هونج كونج. فالغالبية العظمى للشركات الخارجية التي ظهرت في البداية كانت جميعها شركات تجارية أقامت وكالات تجارية أو شركات تجارية لها خارج البلاد.

وفيما بعد، بدأت استثمارات الصين الخارجية تتوسع تدريجيًّا في الاتجاه إلى صناعات أخرى كقطاع التصنيع، والتعدين، والنقل والمواصلات، والبناء والعقارات.. إلخ. فعلى سبيل المثال، في عام 1986، تحولت شركة Inc CITIFOR التي أنشأتها شركة الصين الدولية للائتمان والاستثمار CITIC عن طريق الاستثمار المشترك بالولايات المتحدة في عام 1984 إلى شركة تابعة مملوكة بالكامل لها، وبدأت في أعمال تصنيع الأخشاب، وفي عام 1986 أيضًا قامت شركة الصين الدولية للائتمان والاستثمار CITIC بالاستحواذ على مصنع سلجر للب الكندي بنسبة 50% من الأسهم، وامتلكت 10% من الحصص بمصنع بورتلاند الأسترالي للألمنيوم، وفي عام 1987 قامت أيضًا بشراء نسبة 12.5 % من الأسهم في شركة كاثي باسيفيك للنقل الجوي بهونج كونج، وفي عام 1989 قامت بشراء 38.3% من الأسهم في شركة دراجون للنقل الجوي، وفي عام 1989 قامت بشراء 20% من أسهم شركة ماكاو للاتصالات وشركة هونج كونج للاتصالات كل على حدة، وفي عام 1988 قامت بشراء وتأسيس شركة سيتسك أمريكا للحديد والصلب بولاية ديلاوير، وفي عام 1988 قامت شركة الصين الوطنية لاستيراد وتصدير المواد الكيميائية بشراء

50% من الأسهم في شركة المحيط الهادئ لتكرير النفط على السواحل الأمريكية، وفي عام 1987 قامت شركة الصين لاستيراد وتصدير المعادن سابقًا بالاشتراك مع شركة همرسلي الأسترالية بإنشاء منجم تشانر للحديد وامتلكت 40 % من أسهمه، قامت أيضًا شركة بنسلفانيا شوجانغ للمعدات الميكانيكية - شركة تابعة مملوكة بالكامل أنشأتها مجموعة شوجانغ وسجلتها بالولايات المتحدة في عام 1988- بشراء 70% من الأسهم بشركة ماي سيتا الأمريكية للتصاميم الهندسية، وفي عام 1992 قامت شركة شوجانغ بشراء 98.4% من أسهم شركة بيرو لمناجم الحديد، وفي عام 2003 قامت مجموعة وان شيانغ الصينية بشراء 33.5% من الأسهم في شركة روركفورد الأمريكية، وفي عام 2005 قامت شركة لينوفو الصينية بالدمج والاستحواذ على قسم الحواسيب الشخصية في الشركة الدولية للحواسيب الآلية IBM الأمريكية بمليار و800 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2005 قامت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) بشراء شركة PK للنفط بكازاخستان مقابل 4 مليار و200 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2006 قامت شركة الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC) بشراء حقول النفط، بالإضافة إلى الموارد النفطية الأخرى بكازاخستان مقابل مليار و910 ملايين دولار أمريكي، وفي عام 2006 قامت شركة الصين للبترول والمواد الكيميائية (Sinopec) بشراء شركة أودمورتيا الروسية للنفط مقابل 3 مليارات و600 مليون دولار. وفي أغسطس من عام 2006 قام بنك التعمير الصيني بشراء 14 مؤسسة تجارية لبنك أمريكا (آسيا) بهونج كونج و3 مؤسسات أيضًا بمكاو مقابل مليار و248 مليون دولار أمريكي. وفي أكتوبر عام 2007 قام البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC) بشراء 20% من الأسهم بأكبر بنك في إفريقيا، بنك ستاندرد بجنوب إفريقيا. وفي مارس من عام 2010 نجحت شركة جيلي الخاصة للسيارات بشراء شركة فولفو السويدية للسيارات التابعة لشركة فورد الأمريكية للسيارات بمبلغ مليار و800 مليون دولار أمريكي. وقد عملت هذه المجموعة من الاستثمارات الخارجية بدفع صناعات الاستثمارات الخارجية بدرجة كبيرة كي تتطور من التركيز على الزراعة والصيد والتعدين وقطاع التجارة وخدمات الأغذية والمشروبات، إلى صناعات وقطاعات خدمية ذات قيمة عالية كالتصنيع والنقل والمواصلات والمجالات المالية وأنشطة البحوث والتطوير والخدمات القانونية والاستشارية والتعدين.. إلخ.

(4) الانتقال من نقص الخبرة في مجال الاستثمارات الخارجية إلى التمتع بالخبرات المتراكمة الغنية:

خلال تطبيق الإصلاح والانفتاح، كانت الاستثمارات الأجنبية تشكل تحديًا كبيرًا سواء للشركات التي خرجت لتوها إلى النور في عصر الاقتصاد الموجه، أو حتى للنظام الإداري الحكومي؛ فجميعهم كانوا يفتقرون إلى الخبرة في هذا المجال. ففي مطلع الإصلاح والانفتاح كانت إدارة الحكومة للاستثمارات الأجنبية تفتقر أيضًا إلى الخبرات والمعارف، ولا توجد خبرات إدارية كافية في الاستثمارات الأجنبية حتى الآن لتكوين قوانين ونظم وسياسات منظمة، حيث تكثر العشوائية في إدارة الاستثمارات الأجنبية. إلا أنه بعد التغيرات التي حدثت بمرور عشرات الأعوام منذ تطبيق الإصلاح والانفتاح، شهدت أفكار الحكومة تحولات بشكل تدريجي، حيث بدأت بالفعل في زيادة نسبة التسهيلات في إجراءات الفحص والاعتماد الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، ورفع القيود التنظيمية، وتخفيف القيود المفروضة على النقد الأجنبي المستخدم والتمويل المالي، كما دفعت تعددية الكيانات العاملة في الاستثمارات الأجنبية، وزادت من قوة تشجيع ودعم السياسات التي تضعها لصالح الاستثمارات الخارجية، كما قدمت للشركات أنواعًا متعددة من الخدمات والضمانات. فبدأت الخبرات تتراكم تدريجيًا لدى الحكومة في مجال إدارة الاستثمارات الأجنبية، ولم تعد تفرض قيودًا على أنشطة الاستثمارات الأجنبية للشركات، وكفَّت عن التدخل المبالغ فيه في شئونها. فعلى سبيل المثال، لم تعد تحتوي إجراءات الفحص والاعتماد على المطالبة بتقارير عن دراسة الجدوى وغير ذلك مما يتعلق بنطاق صنع القرار الخاص بالشركات، ولعبت الحكومة أيضًا دورًا رئيسًا في أسواق الاستثمارات الأجنبية للشركات، وبذلت مجهودًا أكبر في تقديم خدمات عامة للاستثمارات الأجنبية للشركات، وخلق بيئة خارجية عادلة وحرة وآمنة.

وقد تراكمت أيضًا لدى الشركات الصينية الخبرات في إدارة الاستثمارات من خلال أنشطة الاستثمار الأجنبي. كما سلكت الشركات الصينية تدريجيًّا طريق صنع القرار العلمي والإدارة العلمية، لتخرج من هوة الاستثمارات السريعة غير المدروسة، عن طريق جمع المعلومات عن الأسواق، وصياغة استراتيجية تنمية عالمية، وتقييم جدوى الاستثمارات، وتشغيل الأصول خارج البلاد. وبدأت الشركات الصينية عابرة القارات

تكتسب رؤى في توزيع الموارد والأسواق عالميًّا، وتدرك تدريجيًّا أساليب التحول في الأنشطة التجارية والأسعار داخل الشركات عابرة القارات، وتستخدم مهارات متقدمة في إدارة الأعمال التجارية، وتقوم بضبط إدارة الأفراد والأموال والمواد الخاصة بالاستثمارات الأجنبية بما يتناسب مع ظروف المناطق والبلاد المختلفة، كما واصلت أيضًا الاستخدام الإيجابي لاستراتيجية التوطين وأسلوب الإدارة متعدد الثقافات ودفع الأمن والفاعلية والقيمة المضافة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.

2.1 المشاكل الرئيسة

التي تواجه استثمارات الصين الخارجية

تعيش استثمارات الصين الخارجية حاليًّا مرحلة أولية من التطور، حيث لا تنفك جميع المشاكل تظهر باستمرار، وقد برزت ظواهر عديدة في أنشطة الاستثمارات الأجنبية كاللامبالاة، والتنمية العشوائية، والمخاطر العالية، والخسائر الكبيرة، والفساد الخارج عن السيطرة.. إلخ، كما حدثت مشاكل "الانتحار الناجم عن الكبت، والفوضى الناجمة عن التحرر" التي يسببها حكم الإنسان، وهذه المشاكل السطحية ليست ناتجة بشكلٍ كاملٍ عن الفروق الموجودة بين الشركات الصينية والشركات عابرة القارات بالدول المتقدمة في الموارد المختلفة كقوة رأس المال، والأصول التكنولوجية والعلامات التجارية، والإمكانات الإدارية.. إلخ، ولا بسبب التمييز الذي تمارسه الأوساط الخارجية ضد الشركات الصينية، فعلى مستوى أعمق بكثير، هناك مشاكل عدم تكوين نظريات واستراتيجيات علمية، ونظم، وسياسات، وآليات السوق. فهناك مشكلتان تواجههما استثمارات الصين الخارجية بشكلٍ رئيسٍ، الأولى: عدم تكوين آليات السوق، والثانية: عدم تأسيس نظام إدارة سليم وعلمي ومتكامل لاستثمارات الصين الخارجية.

أولًا: افتقار استثمارات الصين الخارجية إلى التخطيط عالي المستوى:

إن السبب الموضوعي وراء المشاكل التي تواجه أنشطة استثمارات الصين الخارجية حاليًّا بما في ذلك محدوديتها، وعدم سلاستها، ونسبة الأخطار العالية بها، وتدني فاعليتها، وخسائرها الخطيرة؛ يعود إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي بالصين، ولتلك المشاكل أيضًا علاقة مباشرة بانعدام الأفكار العلمية والتوجيه النظري للاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجيات للتنمية العلمية، ونظام أساسي، ومنهج لوضع السياسات المعنية. فما دامت لا توجد أفكار ونظريات علمية توجه أنشطة استثمارات الصين الخارجية؛ فلن تتشكل أبدًا استراتيجيات تنموية، ونظم أساسية، ومناهج لوضع سياسات علمية للاستثمارات الخارجية. ففي نهاية القرن العشرين، طرحت الحكومة المركزية استراتيجية "الخروج"، بينما لا توجد حتى الآن دراسات متقدمة حول المضمون المحدد للاستراتيجية ومبادئها و خطوات تنفيذها. فحتى الآن لم يتشكل إطار النظام الأساسي للاستثمارات الخارجية، بما في ذلك القوانين واللوائح، والنظام الإداري، والهيكل التنظيمي، والرقابة، ومراجعة الإحصائيات.. إلخ. كما أن السياسات والإجراءات المؤقتة التي أطلقتها الحكومة تتخذ أساليب "الحذر" و"عدم الدراسة الجيدة" في تعاملها مع الاستثمارات الخارجية، ولم تجرب الأساليب العلمية الصارمة كثيرًا.

فينبغي تكوين النظريات الخاصة باستثمارات الصين الخارجية من منظور مصلحة الدولة، ولا بد أن تواكب الاحتياجات الموضوعية لتنمية الشركات، وتتناسب مع قواعد السعي وراء تحقيق مصالح التنمية الذاتية، كما يجب أن تكشف عن العلاقة بين دوافع استثمارات الشركات عابرة القارات الحديثة والتنمية الاقتصادية للدولة في ظل العولمة الاقتصادية، كما يجب أن تحقق السلامة والسرعة والتنمية المستدامة الخاصة باقتصاد الدولة الكلي في ظل الاقتصاد المنفتح. فالصين بحاجة إلى زيادة الدراسات الخاصة بالنظريات الأساسية للاستثمارات الخارجية، وصياغتها تدريجيًّا بشكلٍ مفصلٍ في نظريات تطبيقية وسياسات محددة. فليس هناك أية أساليب غامضة في صياغة استراتيجيات وسياسات الاستثمارات الخارجية، حيث يمكن بناؤها على أساس النظريات العلمية، فقط من خلال القيام بدراسات استقصائية وتقييم علمي قائم على روح علمية جادة، من ثَم يمكن تجنب عدد كبير من المشاكل الإدارية واسعة النطاق الخاصة بالإهمال واللامبالاة، ومواصلة التميز، ورفع مستوى الاستراتيجيات والسياسات تدريجيًّا.

ثانيًا: غياب آليات السوق في استثمارات الصين الخارجية:

(1) عدم التوازن في تنمية الكيانات الاستثمارية:

تعد شركات القطاع العام المركزية القوى الرئيسة للاستثمارات الأجنبية حاليًّا، حيث يصل حجم الاستثمارات الملقى على عاتقها إلى أكثر من 85%، ويشهد نطاق استثماراتها الأجنبية تركيزًا بشكل تدريجي، مما يجعل إدارة شركات القطاع العام معقدة، بالإضافة إلى زيادة التكاليف الإدارية، وانخفاض فعاليتها. وعلى الرغم من أن عدد الشركات المساهمة والشركات ذات المسئوليات المحدودة كبير نسبيًّا، إلا أن نطاق استثماراتها صغير إلى حد ما، وتحتل نسبة منخفضة في استثمارات الصين الخارجية، ويصعب عليها تحمل النمو السريع في استثمارات الصين الخارجية لفترة قصيرة. وهذه الشركات تتسم بنطاقها الصغير، وقوتها غير الكافية، وضعف إمكاناتها الاستثمارية، بالإضافة إلى عدم التمتع بالفعالية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن رأس المال غير المملوك للدولة لا يوجد به المشاكل الأربع سالفة الذكر، إلا أنه يواجه أيضًا مشاكل كالنطاق الصغير، والإدارة غير النظامية، والعمليات التجارية غير المستقرة، والأخطار الكبيرة الناجمة عن التوسع.. إلخ، كما أن إمكانات الاستثمارات الخارجية للشركات غير المملوكة للدولة ضعيفة، ودخلها منخفض، بالإضافة إلى أنها تبدو كخصم ضعيف وسط المنافسات الاستثمارية للمشروعات الاستراتيجية الدولية. لذلك نجد أن التنمية غير المتوازنة بين شركات القطاع العام المركزية التي تتسم بتنمية كبيرة للغاية والشركات غير المملوكة للدولة التي تشهد تنمية ضعيفة للغاية، قد فرضت قيودًا على التطور السريع لاستثمارات الصين الخارجية.

(2) الانفتاح غير الكامل لأسواق الاستثمارات الخارجية:

تشهد تدفقات رءوس الأموال الأجنبية في الحسابات الرأسمالية بالصين حاليًّا انفتاحًا أساسيًّا فيما عدا الاستثمارات غير المباشرة، فلم يتم إطلاق الاستثمارات الأجنبية بشكلٍ كاملٍ، وتشهد تدفقات الاستثمارات الأجنبية رقابة وسيطرة مكثفة، مما لا يساعد آلية السوق على أن تلعب دورًا تنظيميًّا. ولا يزال التحرير والتسهيل الذي يحدث في الاستثمارات

الأجنبية غير كافٍ، فهناك صعوبة كبيرة حتى الآن في التدفقات الدولية لرءوس الأموال والكفاءات. وقد تم تقسيم إجراءات الفحص والاعتماد على مستويات مختلفة طبقًا للاختلاف في حجم الاستثمارات الخارجية، والاستثمارات التي لن يتم إجازتها لن تحوز على نقد أجنبي وتمويل أو دعم من سياسات الدولة.

وعلى الرغم من أن الحسابات الجارية، والحسابات الرأسمالية يتم إطلاقها حاليًّا، ولم يعد هناك إلزام بالتداول بالعملات الأجنبية، وقد أصدرت إدارة الدولة للنقد الأجنبي في أغسطس من عام 2008 (منشور إطلاق سياسات تجريبية في بعض المناطق خاصة بإيداع عوائد التصدير خارج البلاد)، فقد تم تنفيذ سياسات تجريبية تقضي بإيداع عوائد التصدير للشركات في أربع مناطق: بكين، وقوانغ دونغ، وشاندونغ، وجيانغسو، خارج البلاد بعد الفحص والمراجعة؛ وذلك من أجل توسيع نطاق النقد الأجنبي الذي تملكه الشركات، ولكن لا تزال القيود المفروضة على النقد المحجوز والمدمج والمستخدم للشركات كثيرة إلى حد ما، كما أن درجة انفتاح الحسابات المالية لا تزال غير كافية. ففي يوليو من عام 2009 أعلنت إدارة الدولة للنقد الأجنبي (ضوابط إدارة النقد الأجنبي الخاصة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها المؤسسات المحلية خارج البلاد)، ولقد قامت إدارة الدولة للنقد الأجنبي بإجراء تعديلات حيال مصادر رءوس الأموال، وطرق الفحص والمراجعة، حيث أصبح بإمكان المؤسسات المحلية استخدام حسابات النقد الأجنبي للحسابات الجارية، بالإضافة إلى مصادر رءوس الأموال الأخرى التي يتم الحصول عليها كأرباح من الاستثمارات الأجنبية، مثل صناديق النقد الأجنبي الخاصة، وقروض النقد الأجنبي الداخلية والخارجية، والنقد الأجنبي الذي يتم شراؤه باليوان الصيني، والأصول المادية أو غير المادية، إلى غير ذلك للقيام باستثمارات أجنبية، كما تم تغيير المراجعة المسبقة إلى التسجيل اللاحق. والجدير بالذكر أن عمليات الشراء والدمج الفردية للنقد الأجنبي، وعمليات الدخول والخروج من البلاد، بالإضافة إلى الاستثمارات في الأوراق المالية بالأسواق المالية الدولية، بحاجة إلى مزيد من التحرر والانفتاح.

وقد شهدت رقابة وإدارة الاستثمارات الأجنبية تسهيلات كبيرة إلى حد ما، ولا يزال هناك إصلاحات وتحسينات مرتقبة أيضًا. وتتسم إجراءات الفحص والاعتماد الخاصة بالشركات غير المملوكة للدولة التي ترغب في دخول الأسواق الخارجية بالصرامة والحزم،

فهنـاك عـدد كبـير جـدًّا مـن الـشركات يتـم إجبارهـا عـلى التسـجيل في المراكـز الماليـة الخارجيـة تحـت منحنيـات شركات موجـودة بالفعـل مـن أجـل دخـول الأسـواق. وإن الانفتـاح والدعـم الخـاص بسياسـات التـداول الاسـتثماري للـشركات الصينيـة كـشراء وتبـادل أسـهم الاسـتثمار.. إلـخ، غـير كافٍ؛ فـلا تـزال الاسـتثمارات غـير المبـاشرة للـشركات غـير ملائمـة. كـما أنـه لم تتشـكل آليـة تمويـل ماليـة، ومنتجـات وقنـوات للخدمـات الماليـة خاصـة بدعـم الاسـتثمارات الأجنبيـة للـشركات.

(3) عدم اكتمال النظام الضريبي للاستثمارات الأجنبية:

يعـد النظـام الضريبـي آليـة تنظيميـة مهمـة للأسـواق، حيـث يتمتـع بـدور تنظيمـي واضـح في أنشـطة الاسـتثمارات. وفي الوقـت الحـالي نجـد أن الغمـوض الـذي يكتنـف النظـام الضريبـي للاسـتثمارات الأجنبيـة، والارتبـاك الإداري، عوامـل مهمـة تعمـل عـلى تقييـد "خـروج" الـشركات الصينيـة. ولا يوجـد حتـى الآن نظـام متكامـل للوائـح جمـع وإدارة الضرائـب وسياسـات الترويـج لهـا بالصـين. وفي يونيـو مـن عـام 2010 أعلنـت إدارة الدولـة العامـة للضرائـب (المقترحـات بشـأن خدمـات وإدارة جمـع الضرائـب الخاصـة بالـشركات التـي تطبـق اسـتراتيجية "الخـروج")، وفيـما يتعلـق بالضرائـب عـلى دخـل الـشركات، فعـلى الرغـم مـن أن أحـكام كل مـن قانـون ضريبـة الدخـل عـلى الـشركات و(منشـور وزارة الماليـة، وإدارة الدولـة العامـة للضرائـب بشـأن الإعفـاء الضريبـي عـلى دخـل الـشركات خـارج البـلاد) (رقـم 125 لعـام 2009) قـد أكـدت بمـا لا يـدع مجـالًا للشـك عـلى سياسـة الإعفـاء الضريبـي للدخـل الأجنبـي الخـاص بالـشركات التـي تنفـذ اسـتراتيجية "الخـروج"، مـع ذلـك لم يتـم كشـف النقـاب عـن تعليـمات محـددة للإعفـاء الضريبـي، فالتنفيـذ الفعـلي لتلـك السياسـة صعـب إلى حـد مـا. أمـا فيـما يتعلـق بضريبـة الدخـل عـلى الأفـراد، فلـم يتـم أيضًـا إصـدار أحـكام تحـل المشـاكل الخاصـة بهـا والموجـودة ضمـن الاسـتثمارات الأجنبيـة للـشركات. وفيـما يتعلـق بالسياسـات الضريبيـة الخاصـة بالأعـمال التجاريـة للـشركات خـارج البـلاد، فهـي بحاجـة إلى دراسـة وتحسـين؛ مـن أجـل تجنـب الازدواج الضريبـي. أمـا بخصـوص جمـع ضرائـب الاسـتيراد والتصديـر، فيتعـين دراسـة وتحسـين سياسـة تخفيـض ضرائـب التصديـر المعنيـة الخاصـة بالاسـتثمارات الأجنبيـة

للشركات؛ من أجل دفع الاستثمارات نحو التصدير، وتطوير شركات الاستثمار الأجنبي.

ويحتاج نظام الضرائب على الاستثمارات الأجنبية إلى إصلاحات عميقة. حيث يفتقر إلى أشياء كثيرة مهمة، أولها نقص القوانين واللوائح الخاصة بجمع الضرائب على الاستثمارات الأجنبية. ثانيًا: الافتقار إلى نظام سياسات مخصصة لجمع ضرائب الاستثمارات الأجنبية. ثالثاً: نقص المعلومات الكاملة حول الأعمال التجارية وجمع الضرائب المستحقة على الاستثمارات الأجنبية للشركات. رابعًا: الافتقار إلى نظام إدارة علمية لترحيل الخسائر وتعويض قيمة الإعفاء الضريبي، بالإضافة إلى طرق الإعفاء الضريبي، خاصةً الإعفاءات الضريبية غير المباشرة على ضرائب الدخل الخارجي للأرباح والفوائد. خامسًا: عدم وجود نظام سياسات توجيهية ضمن سياسات جمع الضرائب والتي تعمل على اختيار الصناعات، والمناطق الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، وطرقها، وتسهيلات التخفيض والإعفاء الضريبي لها. وعدم تكامل النظم الضريبية للاستثمارات الخارجية يؤدي إلى خسائر تلقى على عاتق المستثمرين، حيث إن تلك النظم لا توجه إشارات مضبوطة وواضحة حول تنظيم الأسواق. لذلك فالصين بحاجة إلى تكثيف الدراسات والأبحاث؛ لصياغة لوائح وسياسات متكاملة لجمع وتنظيم الضرائب مثل نظام التسجيل الضريبي، وإعلانات الدخل الأجنبي، والمعاملات المعنية، وتعديلات التسعير التحويلي، ودفع الضرائب، والإعفاء الضريبي.. إلخ.

(4) ضعف دور آلية سعر صرف العملة الصينية في توسيع الاستثمارات الأجنبية:

تتمتع سياسات سعر الصرف بتأثير كبير إلى حد ما على خروج الشركات والاستثمارات عابرة القارات. فهناك علاقة سببية بين سعر الصرف الفعلي لليوان الصيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب منهجية جرنجر[2]، حيث يتمتعان بتأثير واضح، وعلاقة متوازية طويلة الأجل (نيه مينغ خوا، وما شيانغ، 2008). وسعر الصرف هو ركيزة مهمة لتنظيم فعالية رءوس أموال المستثمرين. ولم تحقق آلية تشكيل سعر الصرف لليوان الصيني حاليًّا تسويقًا لها، حيث إن مستقبل ارتفاع قيمة اليوان الصيني غير مؤكد؛ لذلك فهناك

2- جرنجر هي منهجية لتحديد علاقة السببية بين المتغيرات.

مخاطـر كبـيرة نسـبيًّا مرتبطـة بسـعر الـصرف في الاسـتثمارات الأجنبيـة. وعـلى الرغـم مـن أن وانـغ فنـغ لي (2008) اكتشـف أن ارتفـاع قيمـة اليـوان الصينـي تتمتـع بـدور تعزيـزي لاسـتثمارات الصـين الخارجيـة، سـواء عـلى المـدى الطويـل أو المـدى القصـير، وأن دور تغـيرات وتذبذبـات سـعر الـصرف في اسـتثمارات الصـين الخارجيـة غـير واضـح، ولكـن الطريقـة غـير السـوقية لآليـة تشـكيل سـعر الـصرف الخـاص باليـوان الصينـي حاليًّـا تـؤدي إلى عـدم اسـتقرار قيمتـه، وعـدم القـدرة عـلى التنبـؤ بهـا، بالإضافـة إلى صعوبـة لعـب وظيفتهـا التنظيميـة في الأسـواق. وعـلى الرغـم مـن أن اتجـاه الارتفـاع في قيمـة اليـوان الصينـي حاليًّـا يسـاعد في دفـع الاسـتثمارات الأجنبيـة، ولكـن عـلى المـدى الطويـل نجـد أن عـدم وضـوح سرعـة واتجـاه ومسـتقبل ارتفـاع قيمتـه يجعـل بعـض المسـتثمرين يكفـون عـن الانتظـار والترقـب.

كـما أن تمتـع اليـوان الصينـي بنظـام سـعر الـصرف المتغـير المنظـم يناسـب بشـكلٍ رئيـسٍ تجـارة الصـادرات، ويعمـل عـلى توجيـه ودفـع اسـتراتيجية التنميـة الاقتصادية، مسـتغلًّا في ذلـك رءوس الأموال الأجنبيـة. وعندمـا تصـل تنميـة التجـارة والتدفـق في رءوس الأمـوال إلى درجـة عاليـة محـددة، يبـدأ الـدور التعزيـزي الـذي يلعبـه نظـام سـعر الـصرف المتغـير هـذا في التنميـة الاقتصاديـة بالانخفـاض تدريجيًّـا، ويحتـاج إلى تعديـلات في أوقـات مناسـبة، حتـى يناسـب احتياجـات تنميـة الاسـتثمارات الأجنبيـة. وينبغـي تهيئـة ظـروف تسـاعد في تسـويق آليـة تشـكيل سـعر الـصرف لليـوان الصينـي؛ مـما يـؤدي إلى تطويـر وتحسـين النظـام المـالي، وتأسـيس الأسـواق الماليـة، وصياغـة نظـام مـالي أسـاسي، بالإضافـة إلى دفـع قابليـة التحويـل الحـر لليـوان الصينـي، وتدويلـه، وزيـادة التبـادلات النقديـة التـي تتعامـل بـه، والمسـاعدة أيضًـا في تخفيـف التأثـيرات السـلبية لمخاطـر سـعر الـصرف عـلى الاسـتثمارات الأجنبيـة، ودفـع التنميـة المسـتقرة للاسـتثمارات الأجنبيـة.

ثالثًا: عدم تكامل النظام القانوني والسياسات المعنية باستثمارات الصين الخارجية

(1) خلل النظام القانوني لاستثمارات الصين الخارجية:

أدى عدم وجود أساس فكري ونظري علمي لاستثمارات الصين الخارجية حتى الآن، إلى افتقار نظام السوق والقوانين الأساسية ونظام وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة باستثمارات الصين الخارجية، إلى الدراسة والنظام المحدد؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى عدم وجود لوائح وقوانين متكاملة لهذا النوع من الاستثمارات. وتقوم الهيئات المعنية بالاستثمارات الأجنبية بالدولة مثل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، ووزارة التجارة.. إلخ، بإصدار عدد كبير من وثائق العمل المؤقتة كالإجراءات الإدارية والسياسات والمقترحات والمنشورات والتعميمات الإدارية.. إلخ. ولكن تهتم وثائق كل قطاع أو هيئة فقط بنطاق العمل بداخلها؛ لذلك فالسياسات المختلفة تلك تفتقر إلى المنهجية والتوافق، ولا تتسم بالتكامل. ولا يمكن أن ترتقي هذه الوثائق والأوراق الإدارية لمستوى التشريعات الوطنية، الأمر الذي أدى إلى عدم تشكيل نظام قانوني أساسي ينظم ويدفع الاستثمارات الأجنبية منذ فترة طويلة.

وهناك بالولايات المتحدة (قانون الاستثمارات الأجنبية والأمن الوطني) (Foreign Investment and National Security Act المعروف مجازًا بـ"FINSA") لعام 2007، وسلسلة من القوانين التي وضعتها أمريكا لتنظيم وإدارة الاستثمارات الأجنبية، هذا إلى جانب (قانون التعاون الاقتصادي)، و(قانون المساعدات الأجنبية)، و(قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة) (Foreign Corrupt Practices Act المعروف مجازًا بـ FCPA)، و(قانون الأمن المشترك)، و(قانون الاستثمار المحلي)، إلى غير ذلك من القوانين التي وضعت معايير لأنشطة الاستثمارات الأجنبية، وحافظت على أمنها. وقد أسست أوروبا واليابان بدرجات متفاوتة أنظمة قانونية للاستثمارات الأجنبية، حيث يوجد عدد كبير من الدول والمناطق بالعالم التي يتسم نظامها القانوني بالتكامل، قد وضعت قواعد ومعايير تشريعية للاستثمارات الأجنبية وقدمت الحماية لها.

وقد قام المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في مايو من عام 1994 بتمرير (قانون التجارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية)، وفي إبريل من عام 2004، قام بإعادة صياغته من جديد، لدفع تنمية التجارة الخارجية بالصين بشكلٍ أكبر. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدم قيام الصين حتى الآن بوضع تشريعات بشأن الاستثمارات الأجنبية، أدى إلى تأخر خطير في الإدارة الكلية، والخدمات الإدارية للاستثمارات الأجنبية، التي وضعت بدورها قيودًا على خطوات التنمية لاستثمارات الصين الخارجية. والتوقيت مناسب الآن للإسراع في خطى التشريعات الخاصة باستثمارات الصين الخارجية، ووضع مضمون موحد لكل من الهيئات الإدارية، وإجراءات الفحص والمراجعة، وإجراءات دعم وتشجيع التأمين الضريبي والمالي، وحقوق الملكية الفكرية، ومصادر رءوس أموال الاستثمارات، والتمويل، والضمانات الأجنبية، وتقارير وإحصائيات التعديلات والتغييرات، وخدمات الحماية الدبلوماسية والقنصلية، والمسئولية المجتمعية، بالإضافة إلى الأمن والمصالح العامة.. إلخ.

(2) عدم تكامل نظام سياسات استثمارات الصين الخارجية

1. سياسات الفحص والإجازة لم ترفع سوى تكاليف استثمارات الشركات، كما أنها قيدت حرية الاستثمارات:

تعد إجراءات الفحص والاعتماد أداة مهمة من أدوات الاقتصاد الموجه، وقد لعبت من قبل دورًا تاريخيًّا مهمًّا. ووظيفة تلك الإجراءات هي التحكم والسيطرة على اتجاه استثمارات شركات القطاع العام، ونطاقها، وأساليبها، والصناعات الخاصة بها، والمخاطر التي تهددها. وتسايرًا مع التعددية التدريجية التي تشهدها الكيانات الاستثمارية، قامت الحكومة بتوسيع إدارة إجراءات الفحص والاعتماد على الأنشطة الإنتاجية لشركات القطاع العام لتشمل جميع كيانات الاستثمارات الأجنبية، فشهدت ثمارها الكلية توسعًا تدريجيًّا، باعتبارها إحدى الوسائل المهمة للإدارة الكلية بالدولة. وتستغل شركات القطاع العام جميع مواردها وقوتها، حيث تحصل دائمًا مشروعات الاستثمارات الأجنبية الخاصة بها على الإجازة والموافقة، ونجد أن تلك الإجراءات تتسبب بزيادة صغيرة فقط في تكاليف

الاستثمارات الخارجية لشركات القطاع العام، وتأثيرها على حرية الاستثمارات بها ليس كبيراً. بينما نجد أن التأثير الإيجابي لإجراءات الفحص والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية الخاصة بالشركات غير المملوكة للدولة صغير جدًّا؛ لأن الشركات غير المملوكة للدولة حذرة للغاية في استخدامها لرأس المال الحر في الاستثمارات الأجنبية، ولكنها دائمًا ما تخضع لما يطلق عليه "القوانين غير المنشورة"[3]، نظرًا لأنها ليست المفضلة عند الموظفين المسئولين عن إجراءات الفحص والاعتماد؛ لذلك تفقد الشركات الخاصة حرية اتخاذ القرار الخاص بالاستثمارات التي تقوم بها. وإن إجراءات الفحص والاعتماد المعمول بها حاليًّا طويلة وذات مستويات مركبة ومعقدة، كما أن معاييرها غير واضحة، ووقتها غير مضبوط، بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من العشوائية بها، وأنه لا يوجد نظام واضح لها، مما يعوق تنمية الاستثمارات الخارجية بشكل كبير. وعلى الرغم من قيام اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، ووزارة التجارة، بعمل تعديلات كثيرة للسياسات الخاصة بالفحص والاعتماد، حتى إنها نقلت سلطات تلك الإجراءات إلى الإدارات المحلية، لتخفيف قيودها، إلا أن هذا الأسلوب الإداري لم يحقق إصلاحًا جذريًّا، فلا تزال القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية واضحة، بالإضافة إلى انخفاض درجة الحرية الاستثمارية ونسبة التسهيلات. فإن تقوية الحكومة لسيطرة الفحص، و"الاعتماد" على التقارير الخاصة بدراسات جدوى و"إمكانية تطبيق" الاستثمارات الأجنبية للشركات جعلت الشركات تقوم بتغيير تقارير دراسات جدوى و"إمكانية تطبيق" الاستثمارات إلى تقارير دراسات "إمكانية الاعتماد"، فما حدث هو النقيض، حيث لم تحقق الحكومة غرضها الأصلي في حث الشركات على تحسين دراسات الجدوى و"إمكانية تطبيق" المشاريع الاستثمارية؛ لذلك يعد إصلاح النظام الإداري للاستثمارات الأجنبية المخرج الأساسي لحل المشاكل التي تعاني منها الإدارة الكلية. (يانغ خاي، 2008، صفحة 154). ودائمًا ما يقوم موظفو شركات القطاع العام بإلقاء اللوم في الأخطاء التي تحدث في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية على عاتق القطاعات الحكومية العليا التي فحصت ووافقت على تقارير الاستثمارات، للتهرب من المساءلة، مثل خسارة أفضل

3- هي نوع من القوانين، يشير إلى تلك القوانين التي لا نراها في وثائق أو نصوص تحريرية منشورة، لكن متعارف عليها، ولها دور فعلي، ويتبعها الناس في تعاملاتهم. يقول السيد وو سي – من أطلق هذا المفهوم- إن ما يسمى بـ"القوانين غير المنشورة" هي قواعد تختفي تحت عباءة اللوائح الرسمية، لكنها في الواقع تتحكم في تسيير المجتمع الصيني (المترجمة).

الفرص، وإعادة صياغة الخطط الاستثمارية، وتلبية متطلبات الفحص والاعتماد.. إلخ.

2. عدم إحكام الرقابة والإدارة الخاصة بالاستثمارات الخارجية:

يشير عدد كبير من الباحثين إلى وجود ظاهرة "الفحص الصارم، والرقابة الضعيفة" في الإدارة الكلية لاستثمارات الصين الخارجية، ونعتقد أنهم بذلك لا يرون سوى جانب واحد من المشكلة، فالقطاعات المعنية باستثمارات الصين الخارجية تولي أهمية بالفعل للرقابة والإدارة أيضًا، ولكنها تعاني من عدم الإدارة الفعالة للرقابة على الشركات العاملة خارج البلاد؛ لذلك تعمل في المقابل على زيادة الاهتمام بعناصر السيطرة المتاحة لها داخل البلاد، وهي الفحص والاعتماد. فالشركات العاملة بالخارج لا تستطيع أن تخبر القطاعات المختصة بالحكومة الصينية بكل خطوة تقوم بها في أنشطتها التجارية، وعلى الرغم من أن الفحص السنوي الموحد الذي يُجرى مرة كل عام يقوم بالفعل بجمع وإحصاء معلومات حول أعمال جزء كبير من الشركات، إلا أن القطاعات المعنية لا تستطيع عمل إحصاء مضبوط لأنشطة الاستثمارات الفعلية للشركات خارج البلاد، بما في ذلك أداؤها، والأصول الخاصة بها، والتزاماتها، بالإضافة إلى أرباحها وخسائرها، وتبادلاتها الاستثمارية.. إلخ، حيث يوجد فارق محدد بين البيانات التي تزين التقارير والأوضاع الفعلية. وعلى الرغم من أن فروع الهيئات الصينية بالخارج تقدم عددًا كبيرًا من الأعمال الخدمية والداعمة للشركات في الخارج، إلا أنها لا تملك القوة ولا السلطة لسؤال الشركات عن الأوضاع الحقيقية والفعلية لأنشطتها التجارية؛ لذلك فإمكانية الرقابة والإدارة لأنشطة الشركات عابرة القارات بالدول المختلفة غير وارد أبدًا.

وعدم وجود أساليب فعالة للرقابة والإدارة الحكومية على الشركات العاملة في الاستثمارات الخارجية، يرجع في الحقيقة إلى افتقار الأصول المملوكة للدولة في الخارج إلى الرقابة والإدارة الفعالة، مما أدى إلى خسائر فادحة، ولكن ليس هذا أهم الأسباب وراء الخسائر التي تتعرض لها الأصول المملوكة للدولة في الخارج. وينبغي على القطاعات المعنية بالحكومة أن تعزز من تواصلها مع الكيانات الاستثمارية داخل البلاد، وتطبيق الرقابة الحكومية على الاستثمارات الخاصة بشركات القطاع العام، من خلال الرقابة الداخلية للشركات عابرة القارات التابعة لشركات القطاع العام، وذلك لرفع فعالية الأنشطة التجارية، وتجنب جميع المخاطر الاستثمارية والخسائر التي تشهدها الأصول

المملوكـة للدولـة. ودائمًـا مـا ترغـب شركات القطـاع العـام في منـح فروعهـا بالخـارج سـلطة تقديريـة حـرة للغايـة في اتخـاذ القـرارات حسـب الأوضـاع الفعليـة للأسـواق والـشركات المختلفـة في الـدول المختلفـة، مـما قـد يكـون باعثًـا لقائـد الشركـة الفرعيـة باعتبـاره الوكيـل للشركـة الصينيـة في الخـارج عـلى إخفـاء أداء الأنشـطة التجاريـة للشركـة الفرعيـة، وأربـاح وخسـائر اسـتثماراتها، حيـث يقـوم بالمبالغـة في الإنجـازات، وإخفـاء الإخفاقـات؛ لذلـك تنحـسر نسـبة المعلومـات الخاصـة بالأنشـطة خـارج البـلاد التـي تسـتطيع المقـار الرئيسـة لـشركات القطـاع العـام الصينيـة الحصـول عليهـا، بالإضافـة إلى أن فعاليـة الرقابـة والإدارة تكـون محـدودة للغايـة. وفي أول يوليـو مـن عـام 2007، بـدأت إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي تطبيـق (منشـور إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي بشـأن تعديـل جـزء مـن سـلطات الفحـص والاعتـماد لأنشـطة النقـد الأجنبـي الخاصـة بالحسـابات الـرأس ماليـة) (الوثائـق الصـادرة عـن إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي رقـم 29 لعـام 2010)، مـما يبسـط مـن إجـراءات الفحـص والاعتـماد، وفي الوقـت ذاتـه يعـزز مـن قـوة الرقابـة والتفتيـش والرصـد الإحصـائي لاحقًـا، الأمـر الـذي يعمـل عـلى إصـلاح وتحسـين نظـام الرقابـة عـلى الـشركات خـارج البـلاد.

3. الخلل في آليات التنظيم والسيطرة على الاستثمارات الخارجية:

في إدارة التنظيـم والسـيطرة الكليـة الخاصـة باسـتثمارات الصـين الخارجيـة، يتفـوق عنـصر "السـيطرة" عـلى عنـصر "التنظيـم"، مـما أدى إلى وجـود تحكـم وسـيطرة عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة، بينـما لا يوجـد انعـكاس واضـح للتنظيـم الـكلي في هيكلهـا. لذلـك تشـهد سـمة الأسـواق الطبيعيـة في هيـكل اسـتثمارات الصـين الخارجيـة بـروزًا واضحًـا، حيـث يتركـز التوزيـع الجغـرافي لهـا بشـكلٍ أكـبر في هونـج كونـج ومـكاو وسـنغافورة، تلـك المجتمعات الصينيـة والموانئ الحـرة، كما يتركز توزيـع الصناعات الخاصـة بهـا بشـكلٍ رئيـسٍ عـلى الصناعـات الاسـتخراجية، وقطـاع الخدمـات التجاريـة. وبالنسـبة لطـرق الاسـتثمارات، فنسـبة بنـاء الـشركات الجديـدة ارتفعـت إلى حـد مـا، فـزاد نطـاق الاسـتثمارات الدوليـة غـير المبـاشرة بدرجـة كبـيرة نسـبيًّا، وتركـزت بشـكلٍ رئيـسٍ عـلى الاسـتثمار في السـندات، وانخفضـت نسـبة الاسـتثمارات الماليـة المعقـدة نسـبيًّا. إن تلـك السـمات الطبيعيـة للاسـتثمارات الخارجيـة هـي انعـكاس مبـاشر لافتقـار الـشركات إلى التدويـل والعولمـة، بالإضافـة إلى الكفـاءات في إدارة الأنشـطة التجاريـة متعـددة الثقافـات، وعـدم وجـود اسـتراتيجية تنميـة عالميـة، والافتقـار

إلى المهارات والخبرات الأساسية لإدارة الاستثمارات وأنشطة الشركات عابرة القارات، بالإضافة إلى افتقار الدولة إلى نظام وضع سياسات خاصة بالتنظيم الكلي للاستثمارات.

إن القدرات التوجيهية والتنظيمية للدولة في مجالات عدة كالتوزيع الجغرافي والصناعي للاستثمارات الخارجية للشركات، وطرق استثماراتها، والكيانات التي تقوم بها.. إلخ، لم يتمكن من تجسيد ثمار تحويل الصناعات ذات الطاقة الإنتاجية الفائضة إلى الدول أو المناطق المتأخرة اقتصاديًّا، ولم تعكس إنجازات توجيه الاستثمار في البحث والتطوير والصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة والجديدة إلى الدول المتقدمة اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا، كما أنها لم تُبرز نتائج توجيه الاستثمار في قطاع الزراعة إلى الدول التي تتسم بوجود مساحات شاسعة من الأراضي. وتتركز استثمارات الصين غير المباشرة بشكلٍ مبالغ فيه في الأسواق الأمريكية، ولم تظهر زيادة في الاستثمارات المباشرة، ولا انخفاضًا في الاستثمارات غير المباشرة، أو دورها التنظيمي الواضح في هيكل الأصول الوطنية والمالية. ونجد أن هذا النطاق الواسع من الاستثمارات غير المباشرة لا يؤثر على انخفاض معدلات الأرباح للاستثمارات فحسب، بل إن التركيز بشكلٍ رئيسٍ على الأسواق الأمريكية دون غيرها يمثل خطرًا كبيرًا للغاية. إن أخطار التحكم الصارم في استثمارات الأوراق المالية الأجنبية الخاصة بشركات القطاع العام المالية والصناديق السيادية، يزيد من نسبة الاستثمارات غير المباشرة التي تشترك في الأسواق المالية الدولية لعدد كبير من الشركات غير المالية والأفراد. ولا بد من تحويل الاستثمارات الصينية غير المباشرة تدريجيًّا إلى استثمارات في الأصول الصناعية واستثمارات غير مباشرة في التوريق المالي خارج الولايات المتحدة؛ وذلك تسايرًا مع زيادة الخبرات التراكمية في الأعمال التجارية الدولية للشركات الصينية التي تسافر خارج البلاد. فينبغي على الصين توسيع استثماراتها في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، ودول وسط آسيا، حيث يجب أن تسحب رءوس الأموال من منافستها الاستراتيجية الولايات المتحدة، لاستثمارها بدول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، بالإضافة إلى بلدان رابطة الدول المستقلة التي ترحب برءوس الأموال الصينية. وفي الوقت ذاته يجب أن تقوم الصين بتشجيع الشركات غير المملوكة للدولة على إقامة عدد كبير من مراكز بحوث وتطوير التكنولوجيا الفائقة والجديدة صغيرة النطاق في الدول المتقدمة كأوروبا وأمريكا واليابان وغيرها، وجمع

واتبـاع الاتجاهـات الرائـدة للتكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، وجـذب أحـدث التقنيـات وإعـادة ابتكارهـا، كـما ينبغـي عـلى الصـين أيضًـا أن تدعـم الـشركات للاسـتثمار في العلامـات التجاريـة المعروفـة دوليًّـا، والتكنولوجيـا المتقدمـة، وشـبكات التسـويق الالكترونيـة، وهيئـات البحـث والتطويـر.

إن طـرق وأسـاليب التنظيـم الـكلي مـن الممكـن أن تكـون متعـددة الأشـكال والأنواع، ولكـن تقوم الصـين حاليًّـا بالتأكيـد عـلى التنظيـم فقـط في دوائـر إجـراءات الفحـص والاعتـماد، أمـا وسـائل التنظيـم التوجيهيـة المحفـزة للقطاعـات والدوائـر الأخـرى فقليلـة نسـبيًّا. إن نسـبة أمـوال الدولـة في السياسـات الخاصـة بالإنفـاق عـلى الأبحـاث التمهيديـة التـي تدعـم الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات غـير كافيـة، فهنـاك عـدد كبـير جـدًّا مـن الـشركات لا تتخـذ قـرارات في الاسـتثمارات عـلى أسـاس أبحـاث تمهيديـة كـبرى طويلـة الأجـل؛ لذلـك ترتفـع نسـبة الخطـر في فشـل هـذه الاسـتثمارات. فيجـب عـلى الصـين أن تحسّـن تدريجيًّـا مـن منظومـة السياسـات الخاصـة بتحفيـز وتنظيـم ورقابـة ودعـم الاسـتثمارات الخارجيـة، كـما ينبغـي عليهـا الاسـتخدام الأمثـل بشـكل خـاص لـكل مـن الدعـم التمويـلي للصناديـق الماليـة، وحوافـز الإعفـاء الضريبـي، ورد ضريبـة التصديـر، وإمـدادات النقـد الأجنبـي، ودليـل هيكلـه، وائتـمان النقـد الأجنبـي بالإضافـة إلى ضمانـات تمويلـه، والسياسـات الخاصـة بتدفقـات رءوس أمـوال النقـد الأجنبـي.. إلـخ؛ وذلـك لرفـع إمكانـات ومسـتويات التنظيـم والسـيطرة. ولا يهـدف التنظيـم والسـيطرة الكليـة للاسـتثمارات الخارجيـة إلى تحقيـق النمـو السريـع لتلـك الاسـتثمارات، وتحسـين وضـع ميـزان الإيـرادات والمصروفـات الـدولي فقـط، بـل يهـدف أيضًـا إلى دفـع النمـو الاقتصـادي عـلى مسـتوى الدولـة، وتحسـين هيـكل الصناعـات، والتقـدم التكنولوجـي، وزيـادة فـرص العمـل ودخـل المواطنـين، بالإضافـة إلى توسـيع الأصـول الماديـة وغـير الماديـة للصـين في العـالم.

4. عدم تكامل نظام ضمان الاستثمارات الخارجية:

هنــاك علاقــة وثيقــة للغايــة تربــط بــين ارتفــاع نســبة المخاطــر في اســتثمارات الصــين الخارجيــة وانخفــاض أرباحهــا وحتــى خســائرها الخطــيرة، والخســائر الفادحــة في إدارة الحكومــة الكليــة للاســتثمارات الخارجيــة ونظامهــا الأمنــي، مــما يعكــس المســتوى غــير الــكافي لإدارة الحكومــة والنظــام الأمنــي. وتعــد الــدول الغربيــة قــوى كــبرى في الاســتثمارات الخارجيــة، حيــث تتمتــع بوجــود نظــام أمنــي للاســتثمارات بهــا، فعــلى ســبيل المثــال، مــن الممكــن أن تقــوم

الاستثمارات الأجنبية الخاصة باستخدام الأدوات المالية غير المشتقة كي تجري تحوطًا لأصول الاستثمارات الأجنبية، وتشتري تأمينات استثمارية تجارية، كما أن الدول الغربية تقدم الدعم للاستثمارات الخاصة، من خلال إقامة بنوك أو شركات الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى تأسيس صناديق تأمينات الاستثمارات الأجنبية، وصناديق رد الاضمحلال في الاستثمارات، وإقامة جميع أنواع الاتفاقيات الاستثمارية المتكاملة، ونظم الحماية القانونية.. إلخ. ومنذ التعرض للأزمة المالية العالمية، وقعت أزمات خطيرة في النظام المالي لعدد كبير من الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا، وعلاوة على ذلك، استمر النظام الأمني لاستثمارات الصين الخارجية في التدهور والضعف، ولم يتمكن من تشكيل نظام حماية متكامل، وواجهت الاستثمارات مخاطر تحسين الدول لسياستها، والتذبذبات في سعر الصرف الأجنبي، إلى غير ذلك من المخاطر التجارية.

وهناك اختلاف بين أنشطة استثمارات الصين الخارجية والأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الشركات الغربية عابرة القارات. فشركات الاستثمار الأجنبي الصينية تفتقر إلى الخبرات في الاستثمارات الدولية، والإمكانات الاستخباراتية، وتحتاج إلى دعم وتوجيهات وخدمات الحكومة. أما الأنشطة الاستثمارية الدولية والعلاقات العامة المتعددة للشركات الغربية عابرة القارات، فلديها قوة موازية لقوة الدولة العادية؛ لذلك لا تحتاج إلى الدعم المبالغ فيه من الحكومة، بينما تحتاج إلى التدخل والدعم الحكومي فقط عند التعرض لأزمات أو مشاكل. ولا تتمتع الشركات الصينية بخبرات الشركات الغربية عابرة القارات في مجال الأنشطة التجارية الدولية، فالدعم الحكومي يتسم بأهمية بالغة في إنجاح الأنشطة عابرة القارات للشركات الصينية؛ لذلك يعد هذا الدعم شرطًا حتميًّا لا غنى عنه. كما أن نسبة التعرض لمخاطر التقلبات في سياسات الدول المضيفة لاستثمارات الصين الخارجية عالية للغاية، خاصةً سياسات الاستثمار والأخطار التجارية.. إلخ؛ نظرًا لأن الأمن الذي توفره الحكومة الصينية لهذه الاستثمارات غير كافٍ. على سبيل المثال، لا تزال هناك سلسلة من القوانين المتعلقة بالتنمية المعدنية قيد الإعداد والتعديل حاليًّا، مع بروز تيار تدفق عدد كبير من مستثمري العالم إلى منطقة منغوليا لاستخراج الذهب والمعادن، وستؤدي التغيرات في سياسات الرقابة على المستثمرين، والأخطار التي تختفي وراء هذه التغيرات إلى فشل الاستثمارات. وفي أغسطس من عام 2010 أعلنت وزارة

التجـارة (نظـام إعـداد التقاريـر المعنيـة بالإنـذارات المبكـرة والمعلومـات عـن المخاطـر الأمنيـة الخارجيـة الخاصـة بالتعـاون الاسـتثماري الأجنبـي)، مـن أجـل المـضي قدمًـا نحـو تحسـين نظـام التحكم في الأخطـار الأمنيـة الخارجيـة التـي تواجـه التعـاون الاسـتثماري الأجنبـي، وإرشـاد الـشركات العاملـة في التعـاون الاسـتثماري الأجنبـي لإدراك واسـتيعاب التغـيرات الدوليـة في الأوضـاع الأمنيـة، واتخـاذ الإجـراءات الفعالـة التـي تعمـل عـلى الوقايـة الإيجابيـة مـن الأخطـار الأمنيـة الخارجيـة والمواجهـة الملائمـة لهـا، والاسـتمرار في رفـع مسـتوى إدارة الأمـن الخارجـي، وحمايـة التطبيـق السـلس لاسـتراتيجية "الخـروج". فـلا بـد أن تسـتمر الحكومـة الصينيـة في تعديـل وبنـاء وتحسـين الحمايـة القانونيـة للاسـتثمارات الأجنبيـة الحاليـة، وتأميناتهـا الماليـة، والنظـام الأمنـي لسياسـاتها.. إلـخ؛ مـن أجـل الوقايـة مـن جميـع مخاطـر الاسـتثمارات الخارجيـة ومواجهتهـا، خاصـة المخاطـر السياسـية والتجاريـة. كـما يجـب عـلى الحكومـة توفـير سياسـات ونظـم لدعـم وترتيـب الاسـتخدام الفعـال لطـرق وأدوات تـلافي مخاطـر الاسـتثمارات الأجنبيـة للـشركات، وتشـمل تلـك الطـرق اتفاقيـات مناطـق التجـارة الحـرة، واتفاقيـات حمايـة الاسـتثمارات، والحمايـة الدبلوماسـية والقنصليـة وحتـى الحمايـة العسـكرية. وعـلى الحكومـة أيضًـا تحسـين النظـام القانـوني لحمايـة أمـن الاسـتثمارات الخارجيـة، وضـمان حقـوق ومصالـح اسـتثمارات الـشركات الصينيـة، وتوجيـه وتشـجيع هـذه الـشركات عـلى المبـادرة بالمسـاهمة في الأنشـطة الاسـتثمارية الدوليـة.

5. ضعف السياسات الخدمية الخاصة باستثمارات الصين الخارجية:

لا تـزال الحكومـة الصينيـة حكومـة غـير خدميـة، فوعيهـا وسياسـاتها الخدميـة ضعيفـة، لذلـك تفتقـر إلى نظـام خدمـي متكامـل للاسـتثمارات الأجنبيـة. فليـس هنـاك هيئـات خدميـة في القطاعـات المختصـة بالحكومـة، كـما لم يتـم صياغـة سياسـات خدميـة معنيـة، خاصـة ذلـك النـوع مـن السياسـات المعنـي بخدمـات الوسـاطة، والتنسـيق المجتمعـي.

وقـد قامـت وزارة التجـارة بأعـمال خدميـة ميدانيـة عديـدة، في مجـال الاستشـارات المعلوماتيـة، وتقييـم المخاطـر، فنراهـا قـد أعلنـت (دليـل بلـدان (مناطـق) التعـاون الاسـتثماري الأجنبـي) الـذي يغطـي دول العـالم بـأسره، إلى غـير ذلـك، أمـا باقـي القطاعـات الحكوميـة الأخـرى فلـم تقـدم إسـهامات كافيـة في التقاريـر المعلوماتيـة حـول هـذا المضمـون. وإجـمالًا في القـول، نجـد أن الخدمـات التـي تقدمهـا الحكومـة لا تـزال غـير محكمـة و مضبوطـة، فالمعلومـات

المعنيـة بالأسـواق الخارجيـة التـي توفرهـا الدوائـر الحكوميـة للـشركات مبعـثرة وغـير كاملـة، كـما أنهـا غـير متسلسـلة ولا يتـم تقديمهـا في الوقـت المناسـب. بالإضافـة إلى ذلـك، ليـس هنـاك سياسـات تقـوم بتوجيـه ودعـم هيئـات الوسـاطة التـي تقـدم المعلومـات وتقيّـم المخاطـر؛ لذلـك يشـهد تطويـر منظومـة خدمـات الوسـاطة تباطـؤًا خطـيرًا. وينبغـي عـلى القطاعـات التجاريـة والدبلوماسـية المعنيـة تحسـين آليـة الوقايـة والعـلاج السريـع للمخاطـر الأمنيـة الخارجيـة، وتقويـة جمـع وتقييـم وتحليـل المعلومـات الاسـتخباراتية عـن الأسـواق والـشركات، وتعزيـز الإنـذار المبكـر والرصـد للأخطـار الأمنيـة عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة والأفـراد بالمناطـق السـاخنة، بالإضافـة إلى بنـاء نظـام تقييـم المخاطـر الأمنيـة، وإعـلان الإنـذارات والتحذيـرات المبكـرة عـن المخاطـر الأمنيـة في الأوقـات المناسـبة.

وفي مجـال الخدمـات التدريبيـة، قامـت وزارة التجـارة بأعـمال محـددة في رفـع مسـتوى إدارة الأنشـطة التجاريـة للـشركات، وتقديـم الـدورات التدريبيـة حـول المعـارف الأمنيـة. أمـا الخدمـات المتخصصـة والأعـمال التدريبيـة لباقـي القطاعـات الحكوميـة الأخـرى في مجـالات عديـدة كالمجـال المـالي والضريبـي وقطـاع التأمينـات والشـئون الخارجيـة، النقـد الأجنبـي.. إلـخ، فلـم تواكـب احتياجات تنميـة الاسـتثمارات الخارجيـة؛ لذلـك يتسـم الوعـي الخدمـي لـدى الحكومـة بالضعـف.

كـما أن الإمكانـات الخدميـة والدعـم الـذي تقدمـه المؤسسـات الماليـة الصينيـة في التمويـل الخارجـي للـشركات داخـل الدولـة، وأنشـطتها في أسـواق الأسـهم الخارجيـة مـن اكتتـاب وتبـادل وشراء لأسـهم الاسـتثمارات، لا يفـي بالغـرض. وللمؤسسـات الماليـة آفـاق مشرقـة في مجـال الخدمـات المعلوماتيـة، وخدمـات المنصـات الإخباريـة الخاصـة بالاسـتثمارات الفرديـة الخارجيـة في الأوراق الماليـة، حيـث تلبـي الاحتياجـات الاسـتثمارية للأفـراد عنـد مشـاركتهم في أسـواق رءوس الأمـوال الداخليـة والخارجيـة. وتشـترك القطاعـات الماليـة والأوسـاط الصناعيـة في تنفيـذ اسـتراتيجية "الخـروج"، بينـما احتياجهـم للاندمـاج والتنميـة غـير قـوي، قـد يكـون السـبب وراء هـذا هـو الحمايـة التـي تتلقاهـا القطاعـات الماليـة بسـبب السياسـات المختلفـة منـذ أمـدٍ طويـلٍ، وعـدم كفايـة الإصـلاح والانفتـاح، وقلـة ضغـوط المنافسـة، وانتشـار الاحتـكار عـلى مسـتوى الدولـة، وارتفـاع مسـتوى الأربـاح الخارجيـة بكثـير عـن الأربـاح الداخليـة بالدولـة، وضعـف قـوة دفـع تطويـر اسـتراتيجية "الخـروج".

وحصـول الـشركات والأفـراد عـلى معلومـات اسـتثمارية قيّمـة أمـر صعـب جـدًا، فعـدم ملاءمـة المعلومـات الاسـتثمارية أمـر خطـير للغايـة؛ لذلـك فـإن التعمـق والشـمولية لدراسـات جـدوى المشروعـات الاسـتثمارية غـير كافيـة، كـما توجـد حالـة مـن فقـدان الرؤيـة في اتخـاذ القـرارات الخاصـة بالاسـتثمارات، وهـذه هـي الأسـباب المهمـة وراء الخسـائر والإخفاقـات في الاسـتثمارات. فيجـب عـلى الحكومـة أن تعـزز مـن بنـاء نظـام للخدمـات المعلوماتيـة العامـة، والخدمـات المعلوماتيـة الاجتماعيـة المتعلقـة بالاسـتثمارات الخارجيـة؛ مـن أجـل تحسـين بنـاء منصـات خدميـة تدفـع اسـتراتيجية "الخـروج"، وتشـمل خدمـات الربـط بـين جميـع الأعـمال الإداريـة.

رابعًا: تعرض استثمارات الصين الخارجية لخسائر وأضرار النزعة الحمائية الاستثمارية بصورة متكررة:

بعـد وقـوع الأزمـة الماليـة، ازداد اتجـاه النزعة الحمائيـة في التجارة والاسـتثمارات بالـدول المتقدمة ليصبـح أكـثر صرامـة وحـدة. لذلـك واجهـت الـشركات الصينيـة عنـد اسـتثمارها بالخـارج عـددًا كبـيرًا مـن القيـود الحمائيـة. وهنـاك صلـة وثيقـة بـين بـروز النزعـة الحمائيـة للاسـتثمارات والركـود الـذي يشـهده الاقتصـاد العالمـي حاليًّـا. ففـي أثنـاء تباطـؤ الاقتصـاد العالمـي، عـادةً مـا ترحـب الـدول المضيفـة بالاسـتثمارات الأجنبيـة، بينـما ارتبـط نهـوض النزعـة الحمائيـة في الاسـتثمارات بعـد وقـوع الأزمـة الماليـة العالميـة هـذه المـرة بالتنافـس الاسـتثماري، وحمايـة فـرص العمـل، والصناعـات المحليـة.

وطبقًـا لإحصائيـات مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة (الأونكتـاد)، شـهدت 2748 سياسـة اسـتثمارية تغيـيرات عـلى مسـتوى العـالم في الفـترة مـن 1992 - 2009، حيـث فرضـت 5.7% فقـط مـن السياسـات الاسـتثمارية مـن بينهـا قيـودًا عـلى الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة في الفـترة مـن 1992 - 2002؛ ثـم غـيرت السياسـات الاسـتثمارية خـلال الفـترة مـن 2003 - 2008 نسـبة القيـود المفروضـة عـلى الاسـتثمارات المبـاشرة للتجـار الأجانـب لتزيدهـا حتـى 16.7%، لتصـل بعـد ذلـك في عـام 2009 إلى 30.4%، حيـث تشـهد فـترة 2009 أعـلى نسـبة مـن سياسـات تقييـد الاسـتثمارات الخارجيـة منـذ عـام 1992 (انظـر جـدول 1- 5).

وعلى الرغم من أنه وسط التغيرات التي شهدتها السياسات الاستثمارية، كان هناك ما يقرب من سبعين سياسة تدعم تحرير الاستثمارات ودفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنه بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، صعد اتجاه فرض القيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ففي عام 2010، شهدت السياسات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في 74 دولة حول العالم تعديلات، كان هناك 101 سياسة من بينها تشجع على تحرير الاستثمارات، بينما استمر عدد السياسات التي تفرض قيودًا على الاستثمارات الأجنبية في الزيادة ليصل إلى 48 سياسة، ليرتفع عن العام السابق له بنسبة 54.84%. يوضح هذا أن جميع دول العالم خاصةً الدول المتقدمة اعتمدت على احتياج الاستثمارات الأجنبية في رءوس أموالها إلى السياسات الأجنبية التي توفر تحرير الاستثمارات، لتحافظ على السياسات المتعلقة باستقبال واستغلال رءوس الأموال الأجنبية، وفي الوقت ذاته زادت من السياسات التي تفرض قيودًا صارمة على أنشطة وآفاق رءوس الأموال الأجنبية.

جدول 1- 5 أحوال التغير في السياسات الاستثمارية حول العالم (1992-2010)

العام	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
عدد الدول التي شهدت تغييرًا في السياسات	43	56	49	63	66	76	60	65	70	71
عدد التغييرات	77	100	110	112	114	150	145	139	150	207
عدد سياسات دفع وتحرير الاستثمارات	77	99	108	106	98	134	136	130	147	193

عدد السياسات التي تفرض قيودًا على الاستثمارات	0	1	2	6	16	16	9	9	3	14
العام	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
عدد الدول التي شهدت تغييرًا في السياسات	72	82	103	92	91	58	54	50	74	
عدد التغييرات	246	242	270	203	177	98	106	102	149	
عدد سياسات دفع وتحرير الاستثمارات	234	218	234	162	142	74	83	71	101	
عدد السياسات التي تفرض قيودًا على الاستثمارات	12	24	36	41	35	24	23	31	48	

مصــدر البيانــات: (تقريــر الاســتثمار العالمــي لعــام 2011)، قاعــدة بيانــات الأونكتــاد الخاصــة بالقوانــين واللوائــح الوطنيــة.

وقــد قامــت جميــع الــدول بتحليــل التكاليــف والعوائــد الناتجــة عــن الاســتثمارات الأجنبيــة المبــاشرة، ليــس فقــط لرغبتهــم في الحصــول عــلى مصالــح اقتصاديــة، بــل أيضًــا لتكويــن إطــار مــن السياســات يعمــل عــلى تقييــد الآثــار الســلبية للاســتثمارات الأجنبيــة المبــاشرة حيــال الاقتصــاد الاجتماعــي، ولتعزيــز فــرز وتصفيــة مشروعــات الاســتثمار الأجنبــي المبــاشر، بالإضافــة إلى الســعي وراء الزيــادة الإيجابيــة لأربــاح الاقتصــاد الاجتماعــي. وخــلال الســنوات القليلــة الماضيــة، أجــازت الولايــات المتحــدة قانــون الأمــن الوطنــي، ومــن خلالــه رفعــت القيــود المفروضــة عــلى الاســتثمارات الأجنبيــة، فعــلى ســبيل المثــال، نجــد مصانــع الحديــد والصلــب لشركــة تنميــة

الحديـد والصلـب الأمريكيـة، التـي تشـارك فيهـا مجموعـة آنشـان الصينيـة للحديـد والصلـب بنسـبة اسـتثمارات تبلـغ 175 مليـون دولار أمريـكي، قـد تعرضـت لعراقيـل، حيـث طالـب 50 عضـوًا بالكونغـرس بإجـراء تفتيـش بهـا بحجـة الأمـن الوطنـي، كـما تعرضـت اسـتثمارات الاسـتحواذ لشركـة هـواوي الصينيـة بأمريـكا لخسـائر متكـررة، ففـي عـام 2008، فشـلت هـواوى الصينيـة في الاسـتحواذ عـلى الشركـة الأمريكيـة المصنعـة للإلكترونيـات الرقميـة 3COM، وفي عـام 2010 تـم رفـض أعـلى سـعر قدمتـه للاسـتحواذ عـلى كل مـن الشركـة الأمريكيـة الخاصـة المصنعـة لبرامـج الإنترنـت واسـعة النطـاق 2Wire، والبنيـة التحتيـة لشـبكة الهاتـف الجـوال موتـورولا. إن الخسـائر والإخفاقـات التـي تعرضـت لهـا اسـتثمارات الصـين في أمريـكا بشـكل متكـرر نتيجـة العراقيـل التـي وضعتهـا لهـا الحكومة الأمريكيـة والكونغـرس، بالإضافـة إلى المنظـمات شـبه الحكوميـة، يبـين بصـورة كاملـة بدايـة النهـوض التدريجـي للنزعـة الحمائيـة الاسـتثمارية بأمريـكا. بيـد أن الولايـات المتحـدة تعـد منفـذًا اسـتثماريًّا ذا مغـزى اسـتراتيجي في حصـول الصـين عـلى التكنولوجيـا المتقدمـة، والإمكانـات الإداريـة، بالإضافـة إلى الآفـاق السـوقية. ولكـن تتعـرض اسـتثمارات الصـين في أمريـكا حاليًّـا لمعاملـة غـير ملائمـة يشـوبها الشـك والرفـض والنبـذ وعـدم المسـاواة؛ مـما أدى إلى ارتفـاع مخاطـر اسـتثماراتها، وكـثرة تكاليـف صفقاتهـا، كـما أن قيمـة اسـتثماراتها أصبحـت غـير مجديـة.

إن مسـتوى الأمـن والحمايـة الخاصـة باتفاقيـات حمايـة الشـئون الدبلوماسـية والاسـتثمارات للحكومـة الصينيـة غـير كافٍ. فقـد كانـت هنـاك مراحـل تاريخيـة في اتفاقيـات الاسـتثمارات الثنائيـة فيـما سـبق، ولكـن لم تعـد مواكبـة حاليًّـا لاحتياجـات الأوضـاع الجديـدة المتطـورة. ودائمًـا مـا تبـدو الحكومـة الصينيـة خائـرة القـوة في مواجهـة الهجـوم الحـاد لتيـار الحمائيـة الاسـتثمارية العالميـة. ولـكي تعـزز الحكومـة مـن قوتهـا في مواجهـة تلـك النزعـة الحمائيـة حاليًّـا، يجـب عليهـا أن تعمـل أولًا في مجـال العمـل الدبلومـاسي، حيـث ينبغـي عـلى الهيئـات المعنيـة بالحكومـة أن تعـزز التنسـيق الايجـابي عنـد تعـرض الـشركات الصينيـة لأضرار النزعـة الحمائيـة؛ وذلـك لحمايـة مصالـح المسـتثمرين الصينيـين في البلـد أو المناطـق المعنيـة. وتحتـاج وزارة الخارجيـة، ووزارة التجـارة إلى القيـام بأعـمال الرقابـة والتقييـم لأوضـاع تطبيـق الاتفاقيـات الاسـتثمارية المعنيـة، كـما لا بـد مـن التواصـل في التوقيت المناسـب وإعـادة صياغـة الاتفاقيـات لمجابهـة المشـاكل الأمنيـة التـي تتعـرض لهـا الاسـتثمارات الصينيـة المشـاركة في المشـاريع عابـرة القـارات أو المنسـحبة منهـا، وحمايـة حقوقهـا ومصالحهـا التـي

تواجـه العنصريـة. وتهتـم الدولـة أكـثر بدفـع الـشركات غـير المملوكـة للدولـة للسـفر والاسـتثمار خـارج البـلاد، حيـث تعمـل بإيجابيـة عـلى المسـاهمة وضـخّ أمـوال احتياطـي النقـد الأجنبـي بالدولـة في الـشركات غـير المملوكـة للدولـة، والحفـاظ عـلى التواصـل الممتـاز مـع حكومـات الـدول المضيفـة للاسـتثمارات عـلى اختـلاف مسـتوياتها، وإقامـة أنشـطة لتكويـن علاقـات عامـة، وتعزيـز التغطيـة الإعلاميـة المتعلقـة بمـا تقـوم بـه الاسـتثمارات الصينيـة مـن دفـع لفـرص العمـل المحليـة، والتنميـة الصناعيـة، بالإضافـة إلى تقويـة التنسـيق والدعـم الـذي تقدمـه الحكومـة الصينيـة للكيانـات الاسـتثمارية.

خامسًا: هيكل وعوائد استثمارات

الصين الخارجية دون المستوى:

طبقًـا لآخـر بيـان أعلنتـه إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي عـن وضـع الاسـتثمار الـدولي بالصـين في نهايـة عـام 2011 (انظـر جـدول 1- 6)، وصلـت الأصـول الماليـة الأجنبيـة بالصـين في نهايـة عـام 2011 إلى 4 تريليونـات و718 مليـار و200 مليـون دولار أمريـكي، وبلغـت الالتزامـات الماليـة الأجنبيـة 2 تريليـون و943 مليـارًا و400 مليـون دولار أمريـكي، وصـافي الأصـول الماليـة الأجنبيـة 1 تريليـون و774 مليـارًا و700 مليـون دولار أمريـكي. وعـلى صعيـد الأصـول الماليـة الأجنبيـة، وصلـت الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة إلى 364 مليـارًا و200 مليـون دولار أمريـكي، والاسـتثمار في الأوراق الماليـة إلى 260 مليـار دولار أمريـكي، كـما بلغـت الاسـتثمارات الأخـرى 838 مليـارًا و200 مليـون دولار أمريـكي، والأصـول الاحتياطيـة 3 تريليونـات و255 مليـارًا و800 مليـون دولار أمريـكي، ليحتـل كل عـلى حـدة 8%، و6%، و18%، و69% مـن الأصـول الماليـة الأجنبيـة. وعـلى صعيـد الالتزامـات الماليـة الأجنبيـة، بلغـت الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة في الصـين 1 تريليـون و804 مليـارات و200 مليـون دولار أمريـكي، والاسـتثمارات في الأوراق الماليـة 248 مليـارًا و500 مليـون دولار أمريـكي، كـما بلغـت بـاقـي الاسـتثمارات 890 مليـارًا و700 مليـون دولار أمريـكي، لتحتـل 61%، و9%، و30% مـن الالتزامـات الماليـة الأجنبيـة.

والبيانات تبين أن الاستثمارات الدولية بالصين تتسم بما يلي:

(1) هيكل استثماري غير مقبول:

أولًا: نسبة اعتماد الأصول الأجنبية بالصين على احتياطي النقد الأجنبي بشكلٍ رئيسٍ تصل إلى 69%؛ أما المكون الثانوي لها فهو السيولة النقدية الأخرى التي تشمل الائتمان التجاري والقروض والمبالغ المالية والأرصدة، والأصول الأخرى، وتبلغ 1 تريليون و43 مليارًا و700 مليون دولار أمريكي، ويصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية إلى 743 مليارًا و400 مليون دولار أمريكي فقط، فلا يزال أقل من السيولة النقدية للاستثمارات الأخرى بـ 300 مليار و300 مليون دولار أمريكي.

ثانيًا: السيولة النقدية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تضخها الصين أقل بكثير من السيولة النقدية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستقطبها الصين. ففي نهاية عام 2012، وصلت السيولة النقدية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ضختها الصين إلى 502 مليار و800 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت السيولة النقدية للاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة التي استقطبتها الصين 2 تريليون و159 مليارًا و600 مليون دولار أمريكي، وكان معدل الاثنين 1: 4. ويكشف هذا عن التفاوت الخطير بين الاستثمارات الأجنبية التي تضخها وتستقطبها الصين، فنطاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين صغير للغاية.

ثالثًا: الفجوة بين الصين والأوساط الخارجية في هيكل استثمارات الأوراق المالية؛ ففي نهاية عام 2012، بلغت السيولة النقدية لاستثمارات الصين الخارجية في الأوراق المالية 240 مليارًا و600 مليون دولار أمريكي، كما وصلت السيولة النقدية للاستثمارات الخارجية في الأوراق المالية في الصين إلى 336 مليارًا دولار و400 مليون دولار أمريكي، حيث شهدت الفجوة بين الاثنين زيادة كبيرة، وفي الوقت ذاته كان الاختلاف في هيكل استثمارات الأوراق المالية واضحًا للغاية. في نهاية عام 2012 بلغت السيولة النقدية

للاستثمار في سندات الأسهم الصينية بالخارج 129 مليارًا و800 مليون دولار فقط، بينما وصلت السيولة النقدية للاستثمار في سندات الأسهم الأجنبية في الصين إلى 211 مليارًا و400 مليون دولار أمريكي، وكانت النسبة بينهما 1: 2، أما عن السيولة النقدية للاستثمار في سندات الدين الصينية بالخارج فقد بلغت 110 مليارات و800 مليون دولار أمريكي، بينما وصلت السيولة النقدية للاستثمار في سندات الدين الخارجية في الصين إلى 74 مليارًا و200 مليون دولار أمريكي فقط. ويبين هذا أن استثمارات الصين الخارجية في الأوراق المالية تعطي الأولوية في المقام الأول للاستثمار في سندات الدَّيْن المعروفة بانخفاض عوائدها، بينما تتركز الاستثمارات الخارجية في الأوراق المالية في الصين بشكلٍ رئيسٍ على الاستثمار في سندات الأسهم التي تتسم بعوائد مرتفعة؛ لذلك فإن المستقبل سيكون لاستثمارات الصين الخارجية في سندات الأسهم.

جدول 1- 6 : السيولة النقدية لاستثمارات الصين الدولية (2009- 2012)

الوحدة: مئة مليون دولار أمريكي

البند	في نهاية عام 2009 (مُعدل)	في نهاية عام 2010 (مُعدل)	في نهاية عام 2011 (مُعدل)	في نهاية عام 2012 (مُعدل)
صافي السيولة النقدية	14905	16880	17747	17364
أ. الأصول	34369	41189	47182	51749
1. استثمارات الصين الخارجية المباشرة	2458	3172	3642	5028
2. الاستثمارات في الأوراق المالية	2428	2571	2600	2406
1.2 سندات الأسهم	546	630	619	1298
2.2 سندات الدين	1882	1941	1981	1108
3. استثمارات أخرى	4952	6304	8382	10437
1.3 الائتمان التجاري	1444	2060	2769	3387
2.3 القروض	974	1174	2232	2778
3.3 النقد والأرصدة	1310	2051	2829	3816
4.3 أصول أخرى	1224	1018	552	457
4. الأصول الاحتياطية	24532	29142	32558	33879
1.4 الذهب النقدي	371	481	530	567
2.4 حقوق السحب الخاصة	125	123	119	114

3.4 السيولة النقدية الاحتياطية في صندوق النقد	44	64	98	82
4.4 النقد الأجنبي	23992	28473	31811	33116
ب. الالتزامات	19464	24308	19434	34385
1. الاستثمـــارات الأجنبيـــة المباشرة في الصين	13148	15696	18042	21596
2. الاستثمـــارات في الأوراق المالية	1900	2239	2485	3364
1.2 سندات الأسهم	1748	2061	2114	2622
2.2 سندات الدين	152	178	371	742
3. استثمارات أخرى	4416	6373	8907	9426
1.3 الائتمان التجاري	1617	2112	2492	2915
2.3 القروض	1636	2389	3724	3680
3.3 النقد والأرصدة	937	1650	2477	2446
4.3 التزامات أخرى	227	222	214	384

(2) ضعف العوائد الاستثمارية

في عـام 2011، وصلـت عوائـد اسـتثمارات الصـين الخارجيـة إلى 128 مليـار دولار أمريـكي فقـط[4]، أمـا بالنسـبة للأصـول الماليـة الأجنبيـة التـي بلغـت 4 تريليونـات و718

4- الموقع الالكتروني لإدارة الدولة للنقد الأجنبي: جوان تاو رئيس قسم ميزان المدفوعات بإدارة الدولة للنقد الأجنبي يجيب عن أسئلة الصحفيين حول المشاكل في عوائد استثمارات الصين الخارجية، 29/4/2012، http://www.safe.gov.cn

مليارًا و200 مليـون دولار أمريـكي، فقـد وصلـت نسـبة معـدلات عوائدهـا إلى 2.7%، واحتلـت عوائـد العمليـات التجاريـة لاحتياطـي النقـد الأجنبـي جـزءًا كبـيرًا مـن بينهـا. أمـا الالتزامـات الماليـة الأجنبيـة للصـين، فتتركـز عـلى الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة التـي تصـل نسـبتها إلى 61%، ومعـدلات عوائـد الاسـتثمارات بهـا عاليـة بوضـوح، وإذا اتخذنـا أكـبر 500 شركـة ذات اسـتثمارات أجنبيـة في الصـين كمثـال، فسـنجد أن معـدلات عوائـد الأصـول الخاصـة بهـا في عـام 2009 بلغـت 10.54% [5]. وبعبـارة أخـرى، فـإن عوائـد الأصـول الخارجيـة للصـين منخفضـة، وتكاليـف التزاماتهـا الأجنبيـة عاليـة، مـما يعنـي زيـادة التكاليـف عـن حجـم العوائـد.

5- تم حسابها بناءً على صفحة 167 في (تقرير الاستثمارات الأجنبية بالصين 2011)، دار نشر الاقتصاد والإدارة، طبعة 2011.

3.1 إعادة هيكلة منظومة

تعزيز استثمارات الصين الخارجية

في عصرنا هذا الذي يتسم بالدفع السريع لمسيرة العولمة الاقتصادية، تفتقر منظومة تعزيز استثمارات الصين الخارجية بصفة كلية إلى الأفكار المنهجية القائمة على المستوى الاستراتيجي، والتنمية طويلة المدى؛ لذلك فإن القيام ببعض التعديلات والترتيبات في المنظومة الحالية أمر ضروري للغاية. ونحن نرى أن هذه المنظومة يجب أن تلتزم بهيكل قائم على مبادئ محددة، كما لا بد أن تحمل على عاتقها رسالة واضحة، وتتمتع بشمولية متكاملة ووظيفية.

كما نرى أن استثمارات الصين الخارجية ما زالت تعيش في المرحلة الأولية من التطور والتنمية، فعلى الحكومة القيام بتخطيط شامل وتوجيه معياري لأنشطة الاستثمارات الخارجية الخاصة بالشركات الصينية، انطلاقًا من زوايا ورؤى أوسع، ومستويات استراتيجية أعلى، بالإضافة إلى صياغة وتعديل وتطبيق القوانين واللوائح والسياسات والإجراءات المعنية في الوقت المناسب، طبقًا للسمات الديناميكية لتطوير الاستثمارات الخارجية، وتوفير التشجيع والدعم والتوجيه والرقابة والحماية لأنشطة الاستثمارات الخارجية الخاصة بالشركات الصينية؛ لضمان التنمية المستمرة والسليمة لتلك الاستثمارات، الأمر الذي يعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للاقتصاد الكلي للدولة بأقصى نسبة، في الوقت الذي تحصل فيه الشركات على مصالحها الاقتصادية الجزئية. لذلك ينبغي أن تتضمن منظومة تعزيز استثمارات الصين الخارجية بشكلٍ رئيسٍ ما يلي: النظام القانوني، ونظام الرقابة والإدارة، والنظام الضريبي والمالي، ونظام حقوق الملكية الفكرية والتوحيد المعياري، ونظام مكافحة المخاطر، ونظام تعزيز مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية في الخارج، ونظام دفع الاستثمار في الأوراق المالية خارج البلاد، بالإضافة إلى نظام الخدمات الاجتماعية.



شكل 1-1 الإطار العام لمنظومة تعزيز استثمارات الصين الخارجية

(1) النظام القانوني:

إن تحسين التشريعات الخاصة باستثمارات الصين الخارجية قد ينظم قوانين يمكن اتباعها، وقواعد ولوائح يتم التقيد بها من قِبَل أعمال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات تسلك مسار التشريع القانوني. وقد أدى ضعف التوافق بين اللوائح والقوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمارات إلى ظهور جزء كبير من المشاكل المتواجدة في سياسات استثمارات الصين الأجنبية. فينبغي تنظيم كل من المساحة القانونية لأنشطة الاستثمارات الأجنبية للشركات، ومساحة الأنشطة الاستثمارية الأجنبية التي تقوم الهيئات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية بدعمها، من خلال صياغة قوانين معنية. وينبغي بناء النظام القانوني على مستوى الدولة لاستثمارات الصين الخارجية على أساس خبرات ونماذج التشريعات المتقدمة عالميًّا، فلا بد من اختيار النموذج التشريعي القائم على "القوانين المنفصلة أولًا، ثم القانون الأساسي"؛ لأن استثمارات الصين الخارجية حاليًّا ما زالت سجينة المرحلة الأولية، ولا تزال معارفها نحو عدد كبير جدًّا من المشاكل والقضايا

بحاجة إلى مرحلة نضج طويلة نسبيًّا، حيث من الصعب صياغة قانون أساسي متكامل في ظل الخلل والنقص الذي تتسم به القوانين المنفصلة. لذلك من الممكن أن تقوم الدولة بصياغة قوانين منفصلة ومستقلة أولًا مثل (قانون رقابة وإدارة الاستثمارات الخارجية)، و(قانون التأمينات على الاستثمارات الخارجية)، و(قانون جمع الضرائب على الاستثمارات الخارجية)، و(قانون إدارة النقد الأجنبي)، و(قانون تحفيز بنوك الاستثمار الخارجي)، و(قانون حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة بالأصول المملوكة للدولة)، و(قانون المساعدات الأجنبية).. إلخ، ثم تنتظر وتترقب تحسن الظروف ونضج المعارف واكتساب الخبرات، حتى تفكر في تأسيس (القانون الأساسي للاستثمارات الخارجية). فإن اعتماد الاستثمارات الخارجية على التشريعات المحلية في الدول صاحبة الاستثمارات أو الدول المضيفة للاستثمارات فقط غير كافٍ أبدًا؛ حيث تتسم الاستثمارات الخارجية بأنها عابرة للحدود المحلية، فلا تشمل العلاقات بين مستثمري القطاع الخاص الذين يسافرون إلى الخارج والدول المضيفة لاستثماراتهم فحسب، بل تشمل أيضًا العلاقات بين الدول موطن هؤلاء المستثمرين والدول المضيفة لهم. ولا شك أن الدولة التي يغيب التعاون والتوافق بين مؤسساتها في تطبيق القوانين واللوائح التي تشجع وتحمي الاستثمارات، يصعب عليها تحقيق أهدافها. لذلك ينبغي على الصين الاستمرار في تعزيز وتحسين معاهدات الاستثمار متعددة وثنائية الأطراف التي تقوم بإبرامها مع الأوساط الخارجية؛ من أجل السعي وراء تحقيق حمايات قانونية دولية أكثر وأفضل لمستثمري الدولة في الخارج، ودفع توقيع وتحسين الاتفاقيات الصينية الأجنبية لحماية الاستثمارات الثنائية، والاتفاقيات الصينية الأجنبية الثنائية لجمع الضرائب، واتفاقيات الاستثمارات متعددة الأطراف.

(2) نظام الرقابة والإدارة

تماشيًا مع التطور المستمر للاستثمارات الأجنبية الخاصة بالشركات الصينية، يتم مطالبة الحكومة حاليًّا بتعزيز التنظيم والإدارة الكلية بشكل موضوعي، لزيادة قوة تحفيز تلك الاستثمارات. وتشمل الأعمال التجارية للاستثمارات الخارجية بالصين حاليًّا قطاعات ودوائر عديدة كوزارة التجارة الخارجية، واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح،

ووزارة الماليـة، وإدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي، والإدارة العامـة للجـمارك، وإدارة الأصـول المملوكـة للدولـة.. إلـخ، وهنـاك تقسـيم بـين تلـك القطاعـات، لذلـك تتبعـثر الإدارة، وتفتقـر إلى التخطيـط والتوجيـه الموحـد، مـما يـضر بالتنميـة طويلـة الأجـل للاسـتثمارات الخارجيـة. لذلـك فالدولـة بحاجـة إلى بنـاء هيئـة عامـة - الهيئـة الوطنيـة للاسـتثمارات الخارجيـة- تكـون مسـئولة عـن صياغـة اسـتراتيجيات لتنميـة الاسـتثمارات الخارجيـة، وتقـوم بالقيـادة والإدارة والتنسـيق الموحـد لأنشـطة الاسـتثمارات الأجنبيـة في جميـع القطاعـات والمجـالات عـلى مسـتوى الدولـة عـلى نحـو موضوعـي، الأمـر الـذي سيسـاعد في تغيـير الوضـع الراهـن لتعدديـة الكيانـات المسـئولة عـن إدارة الاسـتثمارات الخارجيـة، بالإضافـة إلى وضـع معايـير وتوجيهـات لأنشـطة الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة. كـما أن إرسـال هيئـات تمثيليـة إلى مناطـق تجمعـات الـشركات الصينيـة داخـل حـدود الـدول المضيفـة، يقـدم إدارة وخدمـات حكوميـة، وكذلـك فـإن بنـاء نظـام إحصـائي علمـي يزيـد مـن رصـد ورقابـة مـؤشرات الاسـتثمارات الأجنبيـة، والأداء الإنتاجـي والإداري، والتأثـير الفعـلي للـشركات. وفي الوقـت ذاتـه، يلـزم إدارة الأصـول المملوكـة للدولـة بصـورة أفضـل، لضـمان الحفـاظ عـلى قيمتهـا المضافـة. وعـلى صعيـد إدارة النقـد الأجنبـي، يجـب تعميـق إصـلاح نظـام إدارة النقـد الأجنبـي، والاسـتمرار في تخفيـف قيـوده بصـورة معتدلـة، وربـط كل مـن "صرامـة دخـول النقـد الأجنبـي والتسـاهل في خروجـه"، و"صرامـة دخولـه وخروجـه"، وتطبيـق الإدارة الممنهجـة بنـاءً عـلى المهـام والوظائـف المختلفـة لاحتياطـي النقـد الأجنبـي، وإقامـة إدارة مسـتقلة للمراجعـة والتدقيـق الداخـلي؛ لرفـع شـفافية إدارة النقـد الأجنبـي.. إلـخ.

(3) النظام الضريبي والمالي:

في المجـال الضريبـي، يجـب زيـادة قـوة الدعـم للسياسـات الضريبيـة الخاصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة في الصناعـات المهمـة، خاصـةً في مجـالي الطاقـة والمـوارد، بالإضافـة إلى زيـادة قـوة جمـع الضرائـب عـلى الاسـتثمارات الأجنبيـة للصناعـات الناشـئة الاسـتراتيجية، كـما ينبغـي تحسـين نظـام الضرائـب عـلى دخـل شركات الاسـتثمار الخارجـي، وإصـلاح طريقـة حسـاب قيمـة الضرائـب الخارجيـة المسـتحقة، وزيـادة التسـهيلات الخاصـة بجمـع ضرائـب

الاستثمارات الخارجية للشركات، والسعي قُدمًا نحو صياغة تفصيلية لسياسات الإعفاء غير المباشر؛ بالإضافة إلى تحسين إجراءات جمع وإدارة ضرائب الاستثمارات الخارجية، وتعزيز التعاون الدولي في جمع الضرائب.. إلخ. وفي المجال المالي، يلزم العمل بإيجابية على تحسين نظام الدعم المالي الذي يدفع تنمية استثمارات الصين الخارجية، والعمل على دفع التعاون بين الشركات والبنوك، بالإضافة إلى الابتكارات في المجال المالي، وتأسيس نظام ضمان الاستثمارات الخارجية متعدد المستويات، وإحكام التنسيق والربط بين التمويل الذي يتسم بأفضلية سياسات الدعم والتمويل التجاري، وزيادة الدعم المالي للاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى تقديم دعم مالي كبير للمشروعات في المجالات المهمة كالموارد الخارجية، واستغلال مصادر الطاقة، والصناعات الناشئة الاستراتيجية، وتوسيع نطاق المؤسسات المالية للاستثمارات الخارجية وحجم أعمالها، وإطلاق العنان لمهام ومسئوليات سوق رأس المال متعدد المستويات، والأسهم الخاصة، ودفع الإصلاحات في تسويق النقد الأجنبي، وتوسيع كيانات أسواقه، والعمل على تحسين كل من اليوان الصيني ومشتقات العملات الأجنبية، وتعزيز تنظيم وإدارة النقد الأجنبي، وتحفيز أقلمة وتدويل اليوان الصيني، وتعزيز التعاون النقدي في شرق آسيا، ودفع أقلمة اليوان الصيني في قارة آسيا، وبناء سوق تمويل خارجي لليوان الصيني، ودفع مشاركة اليوان الصيني في التسويات الدولية، لتوسيع نطاق تدويله.. إلخ.

(4) نظام حقوق الملكية الفكرية والتوحيد المعياري:

تزداد سرعة عملية العولمة الاقتصادية، تماشيًا مع النهضة السريعة في التطور التكنولوجي، حيث يتحول التنافس الاقتصادي الدولي تدريجيًّا إلى التنافس في حقوق الملكية الفكرية والمعايير التقنية، فقد أصبح الابتكار والامتلاك، الاستخدام لحقوق الملكية الفكرية والمعايير التقنية عوامل حاسمة في إضفاء الأفضلية على شركة أو حتى دولة خلال منافسةٍ ما. فتحصل الشركات عابرة القارات بالدول المتقدمة من جانب على موارد جديدة من خلال معلومات حقوق الملكية الفكرية، ومن جانب آخر تستغل أساليب حماية حقوق الملكية الفكرية كي ترفع من مكانتها وقوتها التنافسية؛ حيث تعتمد على أفضلية حقوق

الملكيـة الفكريـة في مجـال التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، لتقـوم بحمايـة مصالحهـا الذاتيـة بشـكلٍ حـازمٍ وصـارمٍ مـن خـلال حواجـز حقـوق الملكيـة الفكريـة، حتـى تحقـق الأهـداف الاسـتراتيجية لعملياتهـا التجاريـة الدوليـة. وفي الوقـت ذاتـه، تعمـل الـدول المتقدمـة باسـتمرار مـن خـلال تسـجيلها لـبراءات الاختراعـات التكنولوجيـة، وتوحيدهـا لمعايـير بـراءات الاخـتراع، ومعايـير الاحتـكار.. إلـخ، عـلى الاسـتيلاء عـلى الـدور الريـادي في صياغـة المعايـير الدوليـة بشـكلٍ إيجـابي، حيـث ترغـب في الوصـول إلى الربـط بـين حقـوق الملكيـة الفكريـة والمعايـير، في سـبيل تحقيـق أكـبر قـدر مـن الأفضليـة التنافسـية. وهـذا الاختـلاف في التوجهـات، ألحـق تحديـات خطـيرة بــ "خـروج" الـشركات الصينيـة؛ لذلـك فتعزيـز الحمايـة الدوليـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة، ودفـع التنافـس في المعايـير الدوليـة، هـما حلقتـان مهمتـان في تعزيـز الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات الصينيـة.

(5) نظام مكافحة المخاطر:

إن مخاطـر الاسـتثمارات عابـرة القـارات كثـيرة ومتعـددة، فإلى جانـب المخاطر التقليديـة كالمخاطر التجاريـة والمخاطـر السياسـية، هنـاك أيضًـا بعـض المخاطر الأمنيـة غير التقليديـة كالقرصنـة، والهجمات الإرهابيـة، ومخاطـر الشـبكة العنكبوتيـة.. إلـخ، التـي بـدأت تهـدد أمـن الـشركات والأفـراد الصينيـين بشـكلٍ متكـررٍ. وعـلاوة عـلى ذلـك، تـزداد أيضًـا التهديـدات الأمنيـة التـي تشـكلها الكـوارث الكبرى غير المتوقعـة كالأوبئـة والكـوارث الطبيعيـة.. إلـخ، عـلى الـشركات الصينيـة والأفـراد. ويتطلـب هـذا تواصلاً وثيقًـا بـين القطاعـات والأعـمال والـشركات المعنيـة بالدولـة، مـن أجـل تأسـيس نظـام مكافحـة مخاطر، يـدرك ويسـتوعب المعلومـات عـن الـشركات والمشروعـات والأفـراد في الخـارج بشـكلٍ كامـلٍ، بالإضافـة إلى تعزيـز الرصـد والتحليـل والبحـث حـول الأوضـاع الأمنيـة للمناطـق السـاخنة، وإصـدار دليـل دول ومناطـق التعـاون الاسـتثماري الأجنبـي، وتقاريـر البيئـة المحليـة للاسـتثمارات التجاريـة، وإصـدار الإنـذارات الأمنيـة المبكـرة في أوقاتهـا، والقيـام بإجـراءات فحـص ودراسـة حـول تأسـيس الـشركات وتنفيـذ المشروعـات في الـدول ذات المخاطـر العاليـة، وتقديـم التوجيهـات للـشركات مـن أجـل مكافحة المخاطـر الخارجيـة، وتنظيـم دورات تدريبيـة للأفـراد المعنيـين بالـشركات التـي تسـافر خـارج البـلاد في

مجـال السـلامة الأمنيـة، ومسـاعدة الـشركات عـلى إيجـاد حلـول لمشـاكل الأخطـار الأمنيـة التـي تواجهها. كـما يجـب أن يكـون للقطاعـات المختصـة بالدولـة قـدرات عـلى الاسـتجابة الطارئـة عنـد وقـوع أيـة مخاطـر، مـما سيكشـف عـن اهتـمام الجهـات المختصـة بالدولـة، والمواجهـة الملائمـة للمخاطـر.. إلـخ. وبذلـك فقـط نسـتطيع مسـاعدة الـشركات عـلى تجنـب المخاطـر، بالإضافـة إلى تقليـل تلـك المخاطـر والخسـائر إلى أدنى درجـة.

(6) نظام تعزيز مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية في الخارج:

بـدأ بنـاء مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة الصينيـة خـارج البـلاد في عـام 2006، وطريقـة بنائهـا كالتـالي: تتوصـل أولًا الحكومـة برئاسـة وزارة التجـارة الصينيـة إلى اتفاقيـات مـع حكومـات الـدول التـي تشـهد اسـتقرارًا سياسـيًّا وتجمعهـا علاقـات وديـة مـع الصـين، ثـم تقـوم بعـد ذلـك الـشركات التـي يجيزهـا الفحـص والاعتـماد المحـلي، وهـي الكيانـات المسـئولة عـن البنـاء والأعـمال التجاريـة، ببنـاء المناطـق الاقتصاديـة والتجاريـة خـارج البـلاد، مـن خـلال اتفاقياتهـا ومعاهداتهـا التـي تبرمهـا مـع الحكومـات الخارجيـة، ثـم تبـدأ تلـك الـشركات في اسـتقطاب الاسـتثمارات الأجنبيـة، حيـث تجـذب الـشركات المعنيـة داخـل وخـارج الدولـة لضـخ اسـتثماراتها في تلـك المناطـق، وتقـوم بتكويـن تجمعـات صناعيـة؛ لذلـك فهـي تعـادل الاسـتثمارات الأجنبيـة الجماعيـة المبـاشرة للـشركات الصينيـة القائمـة عـلى التجمعـات، وعنـد بنـاء مناطـق التعـاون، بعـد الإجـازة، تقـدم الدولـة دعـمًا ماليًّـا بقيمـة 200- 300 مليـون يـوان صينـي، وقروضًـا متوسـطة وطويلـة الآجـال لا تتجـاوز 2 مليـار يـوان صينـي. وعنـد بنـاء مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة خـارج البـلاد، فـإن الكيانـات التـي تقـوم بهـا هـي الـشركات التـي تطبـق اسـتراتيجية "الخـروج" بالدولـة، وتقـدم الحكومـة وظائـف خدميـة ومهـام لضـمان حقـوق ومصالـح الـشركات. وتعـد طريقـة الاسـتثمار الخارجـي هـذه طريقـة تفتقـر إلى الخـبرات التـي يمكـن الاقتـداء بهـا، وقـد أدت إلى ظهـور مشـاكل عديـدة كالتخطيـط غـير المعقـول لمناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة خـارج البـلاد، وعـدم وضـوح مواقـع محـددة للصناعـات، بالإضافـة لحاجـة الـشركات الخاصـة إلى دعـم في الأمـور المهمـة.. إلـخ، وتحتـاج تلـك المشـاكل إلى أن تعمـل الحكومـة قدمًـا نحـو حلهـا.

(7) نظام دفع الاستثمار في الأوراق المالية خارج البلاد:

وفي أثنـاء عمليـة العولمـة الاقتصاديـة في الوقـت الراهـن، تتـوزع عوامـل الإنتـاج في العـالم بـأسره، كـما تُعـاد هيكلـة الصناعـات في جميـع أنحـاء العـالم مـن جديـد؛ فالترابـط الجديـد للمصالـح الاقتصاديـة بـين جميـع دول العـالم يتمتـع بسـمات جديـدة تختلـف عـمَّا مـضى مـن تدفقـات سـلعية وتجاريـة عالميًّـا، حيـث تشـهد سـمات عولمـة أنشـطة الاسـتثمارات الماليـة بـروزًا تدريجيًّـا. فمـن خـلال الاسـتثمارات الخارجيـة في الأوراق الماليـة، مـن الممكـن تحسـين فعاليـة توزيـع الأصـول الماليـة الصينيـة، مـما يصـب في صالـح رفـع فعاليـة تحويـل الودائـع المحليـة لضخهـا في الاسـتثمارات، الأمـر الـذي يوفـر قنـوات اسـتثمارية أوسـع لـرءوس الأمـوال الصينيـة، ويعـزز مـن إمكانـات النظـام الاقتصـادي والمـالي بالصـين في مواجهـة ومكافحـة جميـع أشـكال وأنـواع التهديـدات الخارجيـة، كـما سـيحمي الأمـن الاقتصـادي والمـالي بالدولـة، ويرفـع مـن القـوة التنافسـية والقـدرات الوطنيـة الشـاملة للصـين وسـط البيئـة العالميـة. وبحلـول نهايـة ديسـمبر مـن عـام 2011، بلـغ احتياطـي النقـد الأجنبـي في الصـين 3 تريليونـات و181 مليـارًا و100 مليـون دولار أمريـكي، ومـن الصعـب أن تعتمـد تلـك القيمـة الكبـيرة عـلى الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة فقـط للحفـاظ عـلى القيمـة المضافـة؛ لذلـك ينبغـي التطلـع بشـكلٍ أكـبر وعاجـلٍ إلى دفـع مزيـد مـن الاسـتثمارات في الأوراق الماليـة الأجنبيـة، كـما يجـب عـلى الدولـة اعتـماد تحسـين نظـام (المسـتثمر المؤسـسي المحـلي المؤهـل) QDII، مـن أجـل دفـع صناديـق الـثروات السـيادية وغيرهـا مـن الكيانـات الاسـتثمارية للتوسـع السريـع حتـى تكـون الحلقـات المركزيـة لهـذا النظـام.

(8) نظام الخدمات الاجتماعية:

تـزداد المطالـب التـي تطرحهـا الاسـتثمارات الخارجيـة عـلى القطاعـات الخدميـة المعنيـة، مـما يجعـل الصـين بحاجـة عاجلـة إلى الإسراع في تنميـة خدمـات التصنيـف الائتـماني، وفي الوقـت ذاتـه العمـل بقـوة عـلى دفـع تنميـة الاتحـادات الصناعيـة.

الباب الثاني

النظام القانوني

يتضمـن النظـام القانونـي المعنـي باسـتثمارات الصيـن الخارجيـة كلًّا مـن القوانيـن المحليـة، والاتفاقيـات الدوليـة، أمـا الاتفاقيـات الدوليـة المعنيـة فتتخـذ مـن اتفاقيـات الاسـتثمارات الثنائيـة والاتفاقيـات الضريبيـة الدوليـة (الاتفاقيـات الضريبيـة ثنائيـة الأطـراف) واتفاقيـات التجـارة الحـرة، أشـكالًا أساسـية لهـا. ولا تـزال التشـريعات المحليـة لاسـتثمارات الصيـن الخارجيـة غيـر متكاملـة حتـى الآن، كمـا لا تـزال إدارة ودفـع وحمايـة الاسـتثمارات الخارجيـة مقصـورة علـى مسـتوى النظـم الحكوميـة، ولا تتناسـب مـع أنشـطة واتجاهـات الاسـتثمارات الخارجيـة التـي تشـهد تطـورًا سـريعًا فـي الصيـن. ومـن جانـب آخـر، نجـد أنـه علـى الرغـم مـن قيـام الصيـن بإبـرام العديـد مـن الاتفاقيـات الدوليـة، إلا أن هـذه الاتفاقيـات قـد "عفـا عليهـا الزمـن"، وأغلبهـا تتضمـن التخطيـط لأفـكار وأنظمـة مـن منطلـق اعتبـار الصيـن دولـة مضيفـة للاسـتثمارات فقـط، فنجدهـا غيـر مناسـبة تمامًـا للاحتياجـات الفعليـة الحاليـة لاسـتثمارات الصيـن الخارجيـة، وتتطلـب إعـادة صياغـة وتحسـينًا عاجـلًا. لذلـك فـإن الإسـراع فـي التشـريعات المحليـة، وتحسـين الاتفاقيـات الدوليـة المعنيـة، تعـد مـن المضاميـن المهمـة لبنـاء منظومـة تعزيـز اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة.

1.2 الإسراع في التشريعات الاستثمارية المحلية

أولًا: الإطار التشريعي:

ينبغـي العمـل علـى بنـاء النظـام القانونـي علـى مسـتوى الدولـة لاسـتثمارات الصيـن الخارجيـة علـى أسـاس خبـرات ونمـاذج التشـريعات المتقدمـة عالميًّـا، فـلا بـد مـن اختيـار النمـوذج التشـريعي القائـم علـى "القوانيـن المنفصلـة أولًا، ثـم القانـون الأساسـي"؛ لأن اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة مـا زالـت سـجينة المرحلـة الأولـي، ولا تـزال معارفهـا نحـو عـدد كبيـر جـدًّا مـن المشـاكل والقضايـا بحاجـة إلـى مرحلـة نضـج طويلـة نسـبيًّا، حيـث مـن الصعـب صياغـة قانـون أساسـي متكامـل فـي ظـل الخلـل والنقـص الـذي يشـوب القوانيـن المنفصلـة. لذلـك مـن الممكـن أن تقـوم الدولـة بصياغـة قوانيـن منفصلـة ومسـتقلة أولًا مثـل (قانـون رقابـة وإدارة الاسـتثمارات الخارجيـة)، و(قانـون التأمينـات علـى الاسـتثمارات الخارجيـة)، و(قانـون جمـع الضرائـب علـى الاسـتثمارات الخارجيـة)، و(قانـون إدارة النقـد الأجنبـي)، و(قانـون تحفيـز بنـوك الاسـتثمار الخارجـي)، و(قانـون المسـاعدات الأجنبيـة) إلـخ، ثـم تنتظـر وتترقـب تحسـن الظـروف ونضـج المعـارف واكتسـاب الخبـرات، حتـى تفكـر فـي تأسـيس (القانـون الأساسـي للاسـتثمارات الخارجيـة). ويعـد تأسـيس (قانـون رقابـة وإدارة الاسـتثمارات الخارجيـة)، و(قانـون التأمينـات علـى الاسـتثمارات الخارجيـة) مـن بيـن تلـك القوانيـن الأكثـر إلحاحًـا، والتـي سـوف نناقشـها بشـيء مـن التفصيـل، فـي حيـن سـنرجئ مناقشـة التشـريعات المحليـة الأخـرى بسـبب ضيـق الوقـت والمسـاحة فـي هـذا الكتـاب.

ثانيًا: قائمة القوانين اللازمة:

(1) قانون رقابة وإدارة الاستثمارات الخارجية:

هناك نموذجان رئيسان لتشريعات الرقابة والإدارة الخاصة بالاستثمارات الخارجية في جميع الدول حاليًّا، هما: نموذج الرقابة والإدارة غير المباشر في الدول المتقدمة، ونموذج الرقابة والإدارة المباشر في الدول النامية. فالدول المتقدمة تتسم بتكامل نظام اقتصاد السوق بها، وسلامة نظامها القانوني، وتتبع عادةً سياسة "التحرر الاستثماري" بشكلٍ أساسي، من أجل وضع قواعد الاستثمارات الخارجية، حيث إن هذه الدول تتسم بعدم وجود قوانين فحص واعتماد متخصصة؛ فالقواعد القانونية التي يتم تعديلها والمتعلقة بفحص واعتماد والرقابة على الاستثمارات الخارجية نراها مبعثرةً داخل وثائق قانونية معنية أخرى، أو تكون تعديلات غير مباشرة من خلال قوانين ولوائح في مجالات أخرى، على سبيل المثال، إلغاء تسهيلات بعض المشروعات، وعدم تحمل المخاطر السياسية لبعض المشروعات.. إلخ. أما عن الدول النامية (بما في ذلك الدول الصناعية الجديدة)، فتوجد بها عوائق مالية، وقيود تقنية، ونطاق غير كافٍ، إلى غير ذلك من المشاكل الاقتصادية في المجالات المتعددة، الأمر الذي جعل هذه الدول لا مفر أمامها من التفكير مليًّا في سلسلة من المشاكل كالقوة الاقتصادية، والتوجه الصناعي، والبناء التقني، والكيانات الاستثمارية.. إلخ، خلال صياغة قوانين ولوائح الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى الاهتمام بشكلٍ متساوٍ بكل من الفحص والاعتماد، والرقابة والإدارة، في الوقت الذي تتبع فيه أيضًا سياسات "التحرر الاستثماري التجاري" لمواكبة التكامل الاقتصادي العالمي.

فعلى سبيل المثال، تُعد كوريا الجنوبية نموذجًا ناجحًا للدول النامية التي تُجري استثمارات خارجية، يتضمن النظام القانوني لفحص واعتماد الاستثمارات الخارجية بها: نظام الفحص والاعتماد، والكيانات الاستثمارية، وأنواع الاستثمارات، وتحفيز الاستثمارات وحظرها، ونظام دراسة وإجازة ورقابة وإدارة الاستثمارات؛ الأمر الذي جعل جميع حلقات الاستثمارات الخارجية تحت نظر العاملين على إدارتها.

كما تُعد الصين إحدى الدول النامية، فمن الممكن الاستفادة من مميزات هذين

النموذجين، في أثناء تحسين نظام إدارة الاستثمارات الخارجية بها. فيجب أن يتضمن المحتوى المحدد لـ(قانون رقابة وإدارة الاستثمارات الخارجية) ما يلي: هيئة الرقابة والإدارة، الكيانات الاستثمارية، نموذج الفحص والاعتماد، نطاق الفحص والاعتماد، ونطاق حظر الاستثمارات، وتحديد وتبسيط إجراءات الفحص والاعتماد، وعقوبات مخالفة القانون، بالإضافة إلى الوضع القانوني لكل من تحفيز الاستثمارات وحظرها، ونظام إعداد التقارير الخاصة بالاستثمارات الخارجية، ونظام إعداد إحصائيات الاستثمارات الخارجية، ورقابة وإدارة الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وغيرها من الأنظمة.. إلخ.

1. هيئة الرقابة والإدارة:

ينبغي تأسيس هيئة عامة – الهيئة الصينية للاستثمارات الخارجية- تُسند إليها مسئولية القيادة والإدارة والتنسيق الموحد لأنشطة الاستثمارات الأجنبية الخاصة بجميع القطاعات، والأعمال التجارية في جميع أنحاء الدولة على مستوى كليّ، من أجل تغيير حالة التعددية لإدارات الاستثمارات الخارجية، ووضع المعايير والتوجيهات المناسبة لأنشطة الاستثمارات الخارجية. وتقوم هذه الهيئة بالتنسيق بين جميع القطاعات المختصة كوزارة التجارة، ووزارة الخارجية، واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، ووزارة المالية، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، والإدارة العامة للجمارك، وإدارة الأصول المملوكة للدولة، وإدارة الدولة العامة للضرائب.. إلخ، بالإضافة إلى تحديد المهام الخاصة بكل قطاع، الأمر الذي سيحدد سلطات كل قطاع، ويصلح حالة الافتقار إلى التنسيق بين القطاعات المختلفة والتخبط في المسئوليات المنوطة بكل قطاع على حدة.

2. الكيانات الاستثمارية:

يجب أن ينص هذا القانون على ما يلي: ينبغي أن تتمتع جميع المنظمات الاقتصادية، والأشخاص الطبيعيون المؤهلون للاستثمارات الخارجية، بالحقوق الخاصة لتلك الاستثمارات. فلم تحدد القوانين واللوائح الصينية المعنية أهلية الأشخاص الطبيعيين، ومؤسسات الأبحاث العلمية ككيانات عاملة في الاستثمارات الخارجية منذ أمد بعيد. فأما شركات القطاع العام والشركات الخاصة وشركات الاستثمار الخارجي التي تنشط في أسواق الاستثمارات الخارجية، فجميعها "شركات ومنظمات اقتصادية أخرى توصف

بأنها شخصية اعتبارية". ولا يتناسب الوضع الراهن لهذه التشريعات إطلاقًا مع أعمال الاستثمارات الخارجية، ولا يوائم الأوضاع الفعلية لها. فأولًا: أصبح الأشخاص الطبيعيون في استثمارات الصين الخارجية كيانات استثمارية فعلية، بالإضافة إلى أن أعدادهم تفوق بكثير أعداد الشركات والمنظمات الاقتصادية. وعدم الاعتراف بالمكانة والمركز الاستثماري للأشخاص الطبيعيين يعد تمييزًا عنصريًّا ضدهم؛ لأن هذا يعني أن المستثمرين من الأشخاص الطبيعيين لن يتمتعوا بجميع التسهيلات التي في إمكان الكيانات الاستثمارية الأخرى الحصول عليها (مثل: التسهيلات الضريبية والدعم المالي). ثانيًا: قد تقوم الوحدات الاستثمارية من نوعية الأشخاص الطبيعيين، ومؤسسات الأبحاث العلمية بمشروعات استثمارية تحتاج إلى إجراءات فحص واعتماد من الدولة؛ لذلك لا ينبغي استثناؤها من نطاق الفحص والاعتماد. ثالثًا: تم تحديد "اعتبار الأشخاص الطبيعيين كيانات استثمارية دولية" بواسطة الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية التي تم إبرامها في فترة مبكرة بين الصين ودول أخرى. وقد نص (قانون التجارة الخارجية) الذي تمت صياغته في عام 2004 على إمكانية السماح للأشخاص الطبيعيين بممارسة الأنشطة التجارية. وفي الحقيقة قد بدأت (لائحة إدارة النقد الأجنبي لجمهورية الصين الشعبية) التي أعيدت صياغتها في أغسطس من عام 2008، الاعتراف بمكانة الأشخاص الطبيعيين ككيانات استثمارية؛ الأمر الذي عمل على بروز بعض مؤسسات الأبحاث العلمية أيضًا، والتي ستقوم بأنشطة استثمارية خارجية باستخدام التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة.

لذلك يجب أن نجيز انضمام الأشخاص الطبيعيين ومؤسسات الأبحاث العلمية وغيرها إلى نطاق تلك الكيانات الاستثمارية، لتوسيع نطاق فحص واعتماد الكيانات الاستثمارية. وقد ألغت الوثائق المعنية التي أصدرتها الصين من قبل في هذا الصدد أهلية اعتبار الأشخاص الطبيعيين كياناتٍ استثمارية؛ لذلك يجب الاعتراف بمكانة تلك الكيانات الاستثمارية في أثناء إعادة صياغة هذه الوثائق لاحقًا، أو في القوانين واللوائح الجديدة.

3. نموذج الفحص والاعتماد:

تتبنى الاستثمارات الخارجية في جميع أنحاء العالم بشكلٍ رئيسٍ ثلاثة نماذج إدارية هي: نظام الفحص والاعتماد، ونظام الموافقة التلقائية، ونظام الأرشفة. فعلى سبيل المثال، قررت وزارة الخزانة في اليابان بعد عام 1972 إسناد مسئولية الموافقة التلقائية على التوسيع التدريجي لنطاق الاستثمارات الخارجية لبنك اليابان، فأصبحت جميع الاستثمارات الخارجية المباشرة تحت مسئولية الفحص والاعتماد التلقائي لبنك اليابان، فيما عدا القيود على قطاع الاستثمارات. وقد ألغت إنجلترا وفرنسا نظام الفحص والاعتماد بشكلٍ أساسي، حيث غيرته لنظام الأرشفة، ولكن ليس بشكلٍ مطلقٍ. وإذا نظرنا إلى الأمر من منظور التيار السائد، نجد أن الغالبية العظمى من الدول لا تزال محتفظةً بنظام الفحص والاعتماد، حتى الولايات المتحدة، الدولة التي تسود فيها نزعة الحرية، كان عليها أيضًا أن تقوم بإدارة استثماراتها الخارجية. وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية من الناحية النظرية لا تتخذ طريقة الفحص والاعتماد لإدارة أنشطة الاستثمارات الخارجية لشركاتها، إلا أنها ما زالت تشرف على إدارة مشروعات استثمارية تشمل بعض المجالات والدول التي تتسم بخصوصية شديدة (والهدف من ذلك ضمان الأمن الوطني، أو تنفيذ الالتزامات الدولية).

وتبيِّن لنا هذه النماذج الخارجية أن تقلص نطاق الفحص والاعتماد سيكون بالتأكيد اتجاه الإصلاح في نظام الفحص والاعتماد لاستثمارات الصين الخارجية، فيما سيكون من الضروري أيضًا الإبقاء بشكلٍ محددٍ على سلطاته. فبالنظر إلى الظروف الوطنية في الصين حاليًّا، نجد أن استخدام نظام الأرشفة بشكلٍ شاملٍ أمر غير واقعي. وفي ضوء اتجاه تطوير فحص واعتماد الاستثمارات الخارجية المعنية في جميع أنحاء العالم، ينبغي على الصين تحويل نظام الفحص والاعتماد الصارم المعمول به حاليًّا في بعض مشروعات الاستثمارات الخارجية التي لا تؤثر على الأعمال الدبلوماسية للدولة، والأمن الاقتصادي، إلى غير ذلك من الشئون الخاصة بالدولة تدريجيًّا إلى نظام الموافقة التلقائية ونظام الأرشفة. وبعبارة أخرى، يلزم الإبقاء على سلطات الفحص والاعتماد فيما يتعلق بالأعمال التي تشمل الأمن الاقتصادي للدولة، والتحويلات الهائلة للاستثمارات الخارجية الخاصة بالأصول المملوكة للدولة.. إلخ. أما فيما يتعلق بالأحوال الأخرى، فمن الممكن اتباع مبدأ

التحـرر الاسـتثماري بشـكلٍ كليّ، حيـث يقـوم المسـتثمرون أنفسـهم بصنـع القـرارات الخاصـة باسـتثماراتهم. فبإمـكان المسـتثمرين التسـجيل في قطـاع إدارة الاسـتثمارات الخارجيـة وأرشـفة بياناتهـم ثـم الحصـول عـلى شـهادة إجـازة لاسـتثماراتهم الخارجيـة دون الحاجـة إلى الإجـازة التـي يقدمهـا الفحـص والاعتـماد، للاتجـاه بعـد ذلـك إلى القطاعـات المختصـة لدفـع العملـة الصعبـة والضرائـب والتفتيـش التجـاري والجمركـة، إلى غـير ذلـك مـن إجـراءات.

ومـن خـلال النظـر إلى الأوضـاع الفعليـة الراهنـة، فـإن نظـام الفحـص والاعتـماد لاسـتثماراتنا الخارجيـة ينبغـي أن يتبنـى نمـوذج فحـص واعتـماد يربـط بـين نظـام الفحـص والاعتـماد، ونظـام الموافقـة التلقائيـة، ونظـام الأرشـفة، حيـث لا بـد أن تحـدد التشريعـات الجديـدة بوضـوح حـدود كل مـن الفحـص والاعتـماد الصـارم، وتسـهيلاته، ونظـام الموافقـة التلقائيـة، ونظـام الأرشـفة، وفي الوقـت ذاتـه تقـوم بتوسـيع النطـاق التطبيقـي للنظامـين الأخيريـن.

4. نطاق الفحص والاعتماد ونطاق الحظر:

إن تحديـد نطـاق الفحـص والاعتـماد جـزء لا يمكـن فصلـه عـن حظـر الدولـة لصناعـات بعينهـا تخـص الاسـتثمارات الخارجيـة. فعـادةً مـا تحظـر كل دولـة بعـض الأنشـطة في الاسـتثمارات الخارجيـة لأفرادهـا ومؤسسـاتها داخـل الدولـة، عـلى سـبيل المثـال: تشـهد التكنولوجيـا والسـلع التـي تفـرض الحكومـة قيـودًا عـلى تصديرهـا في كنـدا، اسـتثمارات أجنبيـة محـدودة. و(قانـون تراخيـص الاسـتيراد والتصديـر) الـذي تـم تمريـره في عـام 1974 هـو أهـم القوانـين التـي تضـع معايـير لتجـارة الاسـتيراد والتصديـر في كنـدا، ويتـم إدارة المكتـب الوطنـي للاسـتيراد والتصديـر مـن قِبَـل إدارة الشـئون الخارجية والتجـارة الدوليـة في كنـدا، حيـث تسـيطر هـذه الإدارة عـلى اسـتيراد وتصديـر جميـع السـلع المدرجـة ضمـن فهـرس المحتويـات الخـاص الـذي حـدده القانـون السـابق ذكـره.

ومـن خـلال الاسـتعانة بالخـبرات الخارجيـة، فـإن مضمـون حظـر الاسـتثمارات الخارجيـة يجـب أن يشـمل مـا يـلي: الاسـتثمارات التـي تـضر أمـن الاقتصـاد الوطنـي بشـكلٍ خطـيرٍ (مثـل الاسـتثمارات في الـدول المعاديـة)، والاسـتثمارات التـي تهـدد سـمعة الدولـة والأعـراف العامـة والعـادات الحميـدة بالدولـة، والاسـتثمارات التـي قـد تـؤدي إلى خسـائر فادحـة في الأصـول

المملوكة للدولة، والاستثمارات التي قد تؤدي إلى تفاوت خطير بين الإيرادات والمصروفات الدولية، والاستثمارات التي تعمل على تدفق التقنيات المهمة والمتخصصة بالدولة إلى الخارج، والاستثمارات التي قد تلحق تأثيرات سلبية كبيرة بالمصالح الاقتصادية للدولة (مثل الاستثمارات التي تخفض فرص العمل على مستوى الدولة بشكلٍ كبيرٍ، والاستثمارات التي تدمر الصناعات المعنية بالدولة وغيرها).. إلخ.

وتماشيًا مع التطور السريع الذي تشهده استثمارات الصين الخارجية، فإن مضمون حظر الاستثمارات الخارجية يجب أن يكون له نص واضح ومحدد في قانون رقابة وإدارة استثمارات الصين الخارجية.

5. تحديد وتبسيط إجراءات الفحص والاعتماد:

إن تحديد وتبسيط إجراءات الفحص والاعتماد هو المتبع حاليًّا في جميع أنحاء العالم. وجدير بالذكر أن الطريقة التي تتبعها كوريا الجنوبية في هذا الصدد جيدة للغاية؛ فهي تركز على مجال ونطاق المشروعات الاستثمارية المقترحة، وتقسم تلك المشروعات إلى مشروعات استثمارية عادية مسموح بها، ومشروعات استثمارية تم قبول إعلانها، وهناك أيضًا تلك المشروعات الاستثمارية التي قامت لجنة الاستثمارات الخارجية بالنظر فيها. وتختلف الإجراءات المطلوبة في أثناء الفحص والاعتماد باختلاف نوع المشروع؛ لذلك حققت كوريا أهداف الفحص والاعتماد والرقابة والإدارة، وفي الوقت ذاته خففت حجم أعمال الفحص والاعتماد بدرجات متفاوتة، كما قلصت مدة الفحص والاعتماد، الأمر الذي يستحق الدراسة والبحث.

وينبغي أن يركز فحص واعتماد استثمارات الصين الخارجية على تقييم مخاطر استخدام النقد الأجنبي، بالإضافة إلى مطابقته لسياسات الدولة الصناعية من عدمه. وبالنسبة لحلقات الفحص والاعتماد الأخرى الموجودة حاليًّا، فمن الممكن تغيير نظام الدراسة والموافقة إلى نظام الأرشفة، حيث تتوجه الشركات بعد حصولها على إجازة لاستثماراتها الأجنبية إلى الوحدات والقطاعات والإدارات التجارية المعنية من أجل أرشفتها في السجلات، لذلك من الممكن تبسيط إجراءات الفحص والاعتماد على أساس تحديدها وإيضاحها. وفي الوقت ذاته يمكن تحرير الاستثمارات صغيرة القيمة، وإضفاء مغزى

مهم على نظام الموافقة التلقائية لفحص واعتماد الاستثمارات تحت ظروف محددة.

وما يُعرف بتحرير الاستثمارات صغيرة القيمة يشير إلى الاستثمارات الخارجية التي تكون أقل من القيمة المحددة (على سبيل المثال أقل من 100 ألف دولار أمريكي) والتي تقوم بها كيانات الاستثمار الخارجي المؤهلة شريطة أن تسمح بها السياسات الصناعية بالدولة، حيث من الممكن أن تقوم تلك الكيانات الاستثمارية بأرشفة استثماراتها الخارجية في إدارة الاستثمارات الخارجية دون فحص واعتماد، كما يمكن أن تصدر شهادة إجازة لاستثماراتها الخارجية، وتعتمد عليها للقيام بإجراءات دفع العملة الصعبة، والضرائب، والتفتيش التجاري، والجمركة.. إلخ. والموافقة التلقائية هي الدراسة التي يمنحها قطاع إدارة الاستثمارات الخارجية، بعد أن تقدم له الأطراف المعنية الطلب، ثم يتم التحقق من صحة الوثائق المعنية لعدة أيام، ولا تتخذ القطاعات المعنية أية إجراءات سوى الموافقة بشكلٍ تلقائيّ. على سبيل المثال، بعد أن أعلنت كوريا الجنوبية (خطة توسيع تحرير الاستثمارات الخارجية)، قررت تطبيق نظام الموافقة التلقائية على الاستثمارات الخارجية، وفي الوقت ذاته قامت برفع الحد الأدنى للاستثمارات الخارجية للأفراد وأصحاب الأعمال الحرة من 500 ألف دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي، حيث كان يمكن لأصحاب القيم الأدنى من هذه القيمة أرشفة استثماراتهم دون فحص واعتماد، مما يعني السماح بتحرير الاستثمارات الخارجية لرءوس الأموال المحلية. ويحتل تدريجيًّا الاقتصاد غير الحكومي مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني الصيني؛ نظرًا لظهور التعددية في الكيانات الاستثمارية الصينية، الأمر الذي سيجعل الاستثمارات الخارجية صغيرة القيمة تحتل نسبة لا يمكن إغفالها في إجمالي استثمارات الصين الخارجية. لذلك يتمتع تحرير الاستثمارات صغيرة القيمة والبحوث التي تدعم القوانين والأنظمة المعنية بمغزى مهم.

6. عقوبات مخالفة القانون:

من الممكن فرض عقوبات على الأنشطة المخالفة لقوانين وأنظمة الاستثمارات الخارجية، كالقوانين الخاصة بإدارة الأصول المملوكة للدولة، والنقد الأجنبي، والشئون المالية والمحاسبية، والضرائب.. إلخ. وتشمل العقوبات توجيه الإنذارات، وقف أهلية الاستلام والدفع المالي لفترة محددة، إلغاء التسهيلات الضريبية، إيقاف الدعم المالي، وإلغاء تصريح الاستثمارات الخارجية، وغيرها من الطرق، كما أنه من الممكن سحب استثمارات

أصحاب الأعمال الخطيرة التي تؤدي إلى خسارة الشركات دون هوادة، أو الشركات التي لا تتسم بآفاق تنمية، أما عن المتورطين في جرائم جنائية خاصة بالاستثمارات والأعمال التجارية، فإنه يلزم إبلاغ الهيئات القضائية لاتخاذ أحكام قضائية ضدهم. ويجب تحديد هذه البنود بوضوح في جزء العقوبات في قانون الرقابة والإدارة لاستثمارات الصين الخارجية.

7. مقترحات أخرى:

كما يجب أن يحدد هذا القانون بوضوح المكانة القانونية لتحفيز الاستثمارات وحظرها، ونظام إعداد التقارير الخاصة بالاستثمارات الخارجية، ونظام إعداد إحصائيات الاستثمارات الخارجية، ورقابة وإدارة الأصول المملوكة للدولة بالخارج.. إلخ.

(2) قانون التأمينات على الاستثمارات الخارجية:

1. هيكلة الهيئات التأمينية:

طبقًا للمبادئ الحكومية الرائدة، فإن الكيانات التي تسيطر عليها الدولة مباشرةً هي المسئولة بشكلٍ رئيسٍ عن تنفيذ الخدمات التأمينية على الاستثمارات الخارجية، ولكن تختلف الأنواع التي تتخذها كل دولة في هيكلة الهيئات التأمينية الخاصة بالاستثمارات الخارجية بها.

أولًا بالنسبة للهيئات القائمة بأعمال التأمين: يمكن تلخيصها في ثلاثة أنواع: النوع الأول: الشركات الحكومية، فنجد أن مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار في الولايات المتحدة (أو بي آي سي) الأمريكية هي هيئة تقليدية من نوع الشركات الحكومية للتأمين على الاستثمارات الخارجية. وهدف اتخاذ هذا الشكل في تأمينات الاستثمارات الخارجية، هو تجنب المواجهات المباشرة بين الحكومات في المنازعات الاستثمارية الدولية التي تؤدي إلى حل المشاكل السياسية من خلال إضفاء الطابع التجاري عليها. النوع الثاني: الهيئات الحكومية، فعلى سبيل المثال، الهيئة التجارية بوزارة التجارة الدولية والصناعات في اليابان هي هيئة تأمين الاستثمارات الخارجية باليابان، أما هيئة الشركات

التابعة لوزارة التجارة الدولية والصناعات في اليابان فهي المسئولة عن فحص واعتماد طلبات التأمين، ويتم توفير خدمات التأمين من قبل إدارة الشحن طويل الأجل التابعة لهذه الهيئة. النوع الثالث: تعاون الحكومة وشركات القطاع العام، وألمانيا هي أكثر الدول التي تتبع هذا التقليد، فهيئات تأمين الاستثمارات الخارجية بها هما الشركتان الحكوميتان: شركة الائتمان والرقابة (AG Treuatbeit) وشركة هرمس للتأمينات (G.A Kerditversicherungs Herms)[6].

ثانيًا بالنسبة لهيئات الفحص والاعتماد الخاصة بتأمين الاستثمارات الخارجية: فهيئات إدارة الخدمات التأمينية المحددة، من الممكن تقسيمها إلى هيئات تأمينية ذات "نظام موحد"، وهيئات تأمينية "ذات نظام منفصل". بالنسبة لهيئات تأمينات الاستثمارات الخارجية في أمريكا واليابان، فسلطات فحص واعتماد خدماتها التأمينية، والسلطات الإدارية التنفيذية لخدماتها التأمينية يتم ممارستهما من قبل هيئة واحدة؛ لذلك فتأمينات الاستثمارات الخارجية في هاتين الدولتين تتبعان نموذج "النظام الموحد". وتختلف عنهما هيئات تأمينات الاستثمارات الخارجية بألمانيا، فسلطات فحص واعتماد خدماتها التأمينية والسلطات الإدارية التنفيذية لخدماتها التأمينية، يتم ممارستهما من قبل هيئتين مختلفتين كل على حدة؛ لذلك تتبع نموذج "النظام المنفصل"، والقطاعات المعنية بالدولة باعتبارها الجهات المختصة بتأمينات الاستثمارات الخارجية، تتحمل مسئولية فحص واعتماد طلبات التأمينات على الاستثمارات الخارجية، أما تقديم الخدمات التأمينية المحددة وتنفيذها فتتولاها شركات التأمينات المملوكة للدولة.

وطبقًا لأوضاع وظروف الصين، نعتقد أن ما يناسب الهيئات القائمة على تأمين استثمارات الصين الخارجية هو النوع الثالث من الهيئات التأمينية، أي التعاون بين الحكومة وشركات القطاع العام، بالإضافة إلى اتباع "النظام المنفصل"، عن طريق استخدام نموذج الهيئات المنفصلة كشركات التأمين القانونية والقائمين على الفحص والاعتماد، وتنفيذ الخدمات التأمينية كل على حدة. وقد نفذت حاليًّا شركة الصين للتصدير

6- شركتا الائتمان والرقابة، وهرمس للائتمان بألمانيا، مسئولتان فقط عن تنفيذ خدمات التأمين على الاستثمارات، أما الجهات المعنية بفحص ودراسة وإجازة الاستثمارات فهي وزارة الاقتصاد ووزارة المالية، بالإضافة إلى اللجنة التي تتألف من ممثلي وزارة الخارجية وتتمتع بسلطات اتخاذ القرار، ومعهد المحاسبين القانونيين، والمجلس الاستشاري للبنك المركزي الألماني.

وتأمين الائتمان نموذج الربط بين الهيئات الحكومية والأعمال التجارية والخدمية، ويُعد هذا تطبيقًا نسبيًّا لنموذج التعاون بين الحكومة وشركات القطاع العام في تأمينات الاستثمارات الخارجية، لكنه غير متكامل. ومن الممكن أن تقوم الحكومة الصينية من الناحية العملية بتكليف شركات تأمين قانونية خاصة بتأمين الاستثمارات الخارجية، وتقوم وزارة التجارة، ووزارة المالية، ووزارة الخارجية، واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، بإرسال أفراد مناسبين لتكوين "لجنة إدارة التأمينات على الاستثمارات الخارجية" الموحدة، التي تتحمل مسئولية فحص واعتماد الخدمات التأمينية للاستثمارات الخارجية، بينما تباشر شركة الصين للتصدير وتأمين الائتمان مسئولية تقديم وتنفيذ الخدمات التأمينية، من خلال إدارة أعمال التأمين، وتسديد التعويضات بعد الحوادث. وهذا النموذج يصب في صالح تقسيم الأعمال بشكلٍ واضحٍ، ويساعد في إطلاق العنان للوظائف والمهارات التي تتفرد بها كل هيئة على حدة، هيئة الفحص والاعتماد، وهيئة تنفيذ الخدمات التأمينية، فيبذل الجميع ما بوسعه، ويكون مسئولًا عن نفسه، كما يتجنب هذا النموذج أو يقلل التركيز الشديد على اتخاذ قرارات الفحص والاعتماد والأعمال الخدمية، ويساعد بشكلٍ أكبر جميع الهيئات والقطاعات الوظيفية على تحقيق الدقة والاحترافية الوظيفية في هذه الأعمال على الرغم من الطاقة البشرية والموارد المادية والمالية المحدودة التي تساهم بها، كما أنه يحمي المصالح الاستثمارية لأصحاب الاستثمارات الصينية الخارجية، بالإضافة إلى ذلك هناك علاقات الحماية المستقلة التي يقيمها هذان النوعان من الهيئات كل على حدة مع أصحاب الاستثمارات الخارجية، فالعلاقة بين هيئة الفحص والاعتماد وأصحاب الاستثمارات هي علاقة إدارية حاسمة، أما العلاقة بين هيئة تنفيذ الخدمات التأمينية وأصحاب الاستثمارات فهي علاقة تنحصر فقط في تنفيذ عقود التأمينات، وهي علاقة مستقلة، حيث إن أي خلل يظهر في أي علاقة قانونية من العلاقتين السابقتين لن يؤثر سلبيًّا على تطور العلاقة القانونية الأخرى؛ لذلك فإن هذا النموذج من الرقابة والإدارة يناسب بشكلٍ كبيرٍ الأنشطة التطبيقية للاستثمارات الصينية.

أولًا: استخدام نظام الهيكلة المنفصلة لكلّ من هيئة فحص واعتماد التأمينات على الاستثمارات الخارجية، وهيئة تنفيذ الخدمات التأمينية للاستثمارات الخارجية:

يعد نموذج هيكلة الهيئات التأمينية الخاصة بالاستثمارات الخارجية الذي يعتمد

على "النظام المنفصل" هو النموذج الذي يناسب أوضاع وظروف الدولة في ظل المرحلة الراهنة. فأولاً، الإعداد المنفصل للهيئة القائمة على الفحص والاعتماد والأخرى القائمة على تنفيذ وتقديم خدمات التأمين، يساعد في تحديد مسئوليات كل هيئة بوضوح، الأمر الذي يعمل على رفع الفعالية في أداء تلك الأعمال. وإذا تم إنشاء هيئة متخصصة موحدة تتسم بالجمع بين خصائص الهيئات الحكومية، والشخصيات الاعتبارية، فسيؤدي هذا بسهولة إلى صراع في المصالح، فإدارة الأعمال التجارية لشركات القطاع العام والمشاكل الواقعية التي تواجهها منذ سنوات عديدة في الصين تؤكد تمامًا هذه النقطة. وإذا كانت المهام والمسئوليات المسندة لتلك الهيئة الموحدة هي مهام ومسئوليات شاملة، فمن الصعب تفادي تضخمها، الأمر الذي سيؤدي إلى تداخل وظائفها وأعمالها مع وظائف وأعمال القطاعات الأخرى، وإذا كانت هيئة صغيرة للغاية، فمن المستحيل أن تتمكن من تحمل المهام الثقيلة المسندة إليها. بينما نجد أن تأسيس هيئة للفحص والاعتماد، وهيئة لتنفيذ الخدمات التأمينية بشكلٍ منفصلٍ يساعد في إيضاح المسئوليات. فمن الممكن إسناد مهام صياغة اللوائح والقوانين لنظام تأمينات الاستثمارات الخارجية، وفحص واعتماد طلبات التأمين، ورقابة وإدارة أعمال هيئة تنفيذ الخدمات التأمينية، بالإضافة إلى أعمال التنسيق الأخرى المتعلقة بأعمال التأمينات لهيئة الفحص والاعتماد، أما هيئة تنفيذ الخدمات التأمينية فتكون مسئولة عن أعمال تأمين المخاطر السياسية للاستثمارات الخارجية التي تم اعتمادها من قِبَل هيئة الفحص والاعتماد، ويتم إطلاق العنان لمسئولياتها بالكامل باعتبارها هيئة تأمينية. ثانيًا، الإعداد المنفصل للهيئة القائمة على الفحص والاعتماد والأخرى القائمة على تنفيذ وتقديم خدمات التأمين سيضمن إمكانية التأمين على جميع مشروعات الاستثمار الخارجي التي تساعد في تنمية الاقتصاد الوطني في الصين، ويتم استثناء المشروعات الاستثمارية غير المطابقة لشروط التأمين خارج نطاق التأمينات على هذا النوع من الاستثمارات. فمن الممكن أن تركز هيئة الفحص والاعتماد في أعمالها فقط على فحص واعتماد مشروعات الاستثمارات الخارجية المطابقة للمواصفات، وتقوم هيئة تنفيذ الخدمات التأمينية أيضًا بالتركيز على تقديم وتوفير الخدمات التأمينية للاستثمارات الخارجية، الأمر الذي سيزيد من الاحتراف في أعمال كل هيئة. ثالثًا، الإعداد المنفصل للهيئة القائمة على الفحص والاعتماد والأخرى القائمة على تنفيذ وتقديم خدمات التأمين سيصب في صالح الفصل بين أعمال الفساد بشكلٍ فعالٍ، وهذا هو المبدأ الذي تسعى إليه

الصين دائمًا خلال تطبيقها وإنفاذها للقوانين الإدارية. كما يتسم هذا بمغزى مهم في ظل عدم وجود تكامل في النظام القانوني بالصين. فإذا جمعت هيئة واحدة للتأمينات على الاستثمارات الخارجية بين الفحص والاعتماد وتنفيذ وتقديم خدمات التأمينات، فإنها ستتمتع بسلطات الفحص والاعتماد لقبول التأمينات على مشروعات الاستثمار الخارجي، بالإضافة إلى السلطات التنفيذية للخدمات التأمينية الخاصة بالاستثمارات الخارجية، الأمر الذي سيعمل دون شك على ظهور تواطؤ بين موظفي الهيئة التأمينية، وأصحاب الاستثمارات الخارجية غير القانونية، حيث سيساعد الموظفون هؤلاء المستثمرين غير القانونيين من خلال خلق ظروف مواتية لاستثماراتهم، مما يعمل على تدمير مصالح الدولة. بينما نجد أن تطبيق النظام المنفصل، سيحافظ على كل من العلاقة الإدارية الحاسمة بين هيئة الفحص والاعتماد والشركات المؤمن عليها، والعلاقة المنحصرة في تنفيذ عقود التأمين بين هيئة تنفيذ الخدمات التأمينية والشركات المؤمن عليها، الأمر الذي سيعمل على تبادل التنسيق، وفرض القيود.

ثانيًا: إنشاء "لجنة إدارة التأمينات على الاستثمارات الخارجية" لتكون هيئة فحص واعتماد التأمينات على الاستثمارات الخارجية:

تتولى حاليًّا اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، ووزارة التجارة، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، كل على حدة، مسئولية فحص واعتماد استثمارات الصين الخارجية. ويشوب هذا النظامَ عددٌ كبير من الأخطاء، كما أن إجراءاته مركبة ومتشابكة، والسلطات والمهام فيه متداخلة، الأمر الذي يجعل هذا النظام غير صالح لتعزيز إدارة الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى أنه ليس بالإمكان عمل ترتيبات معقولة لدفع مبالغ تأمينات مشروعات الاستثمار الخارجي التي يتم قبول التأمين عليها من خلال الخطة المالية للدولة.. إلخ. وللتغلب على العيوب والأخطاء سالفة الذكر، من الممكن أن يبحث نظام التأمينات على استثمارات الصين الخارجية إنشاء هيئة متخصصة موحدة تكون تابعة لمجلس الدولة الصيني بشكل مباشر، مثل "لجنة إدارة التأمينات على الاستثمارات الخارجية"، وتتخصص تلك الهيئة في العمل على فحص واعتماد التأمينات على الاستثمارات الخارجية[7]. ولكن

7- يلزم التفريق والتمييز بين كل من فحص واعتماد التأمينات على الاستثمارات الخارجية، وفحص واعتماد مشروعات الاستثمارات الخارجية.

جدير بالذكر أن التقدم للحصول على تأمين على الاستثمارات الخارجية غير إلزامي، فليس هناك حاجة إلى إلزام أصحاب الاستثمارات الخارجية بالتأمين على استثماراتهم، بل إن أصحاب الاستثمارات الخارجية أنفسهم هم من يقررون حاجتهم إلى التأمين من عدمه انطلاقًا من اعتبارات أمنية. وأصحاب الاستثمارات الخارجية الذين يتم إجازتهم من قِبَل هيئة الفحص والاعتماد هم فقط من لهم الحق في التقدم لهيئة تنفيذ الخدمات التأمينية لطلب التأمين على استثماراتهم. ويختلف هذا عن إشكالية "فحص واعتماد" الاستثمارات الخارجية للمواطنين لتحديد إمكانية سفرهم إلى الخارج من عدمه. ولا بد من التفكير مليًّا في أن الاستثمارات الخارجية تشتمل على مصالح وعلاقات مختلفة؛ لذلك ينبغي أن تتضمن "لجنة إدارتها" عند تكوينها ممثلين عن وزارة التجارة، ووزارة المالية، ووزارة الخارجية، واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي. فبالنسبة لتعيين الموظفين بها، يتم تكليف مسئوليها من قبل مجلس الدولة الصيني، أما بالنسبة لموظفيها، فإلى جانب الأفراد المختصين المكلفين من قبل جميع الهيئات سالفة الذكر، ينبغي أيضًا استقطاب بعض ممثلي الشركات الذين يتمتعون بخبرات إدارية في العمليات التجارية عابرة القارات. ومن الممكن أيضًا إنشاء آلية التحذير المبكر من المخاطر السياسية على الاستثمارات الخارجية حيثما كان ذلك مناسبًا، داخل اللجنة الإدارية، فيقوم من خلالها الكوادر والخبراء الفنيون المتخصصون بعمل تحليل كمي لاحتمالية وقوع مخاطر سياسية لكل دولة، من أجل ضمان جودة أعمال الفحص والاعتماد.

ثالثًا: اعتماد شركة الصين للتصدير وتأمين الائتمان كهيئة تنفيذ الخدمات التأمينية على الاستثمارات الخارجية:

طبقًا لسمات التأمين على الاستثمارات الخارجية، ومميزات نموذج ضمان الاستثمارات المختلطة المقترح تبنيه، يلزم تمتع هيئات التأمين بالمميزات التالية: أولًا: أن تكون شخصية اعتبارية عامة، حيث ينبغي أن تلعب فيها الحكومة دورًا رياديًّا باعتبارها القوة الداعمة لأعمال التأمينات على الاستثمارات، كما أنه يلزم اتباعها للسياسات الحكومية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية. ثانيًا: أن تكون مؤسسة تجارية، فلن يتم إلغاء الصفة التجارية عن الهيئات التأمينية فقط لكونها شخصية اعتبارية عامة، وهذا ما تؤكد عليه الممارسات القانونية لنظام التأمينات على الاستثمارات الأمريكية، من أجل تسهيل الإحلال

في تسـديد التعويضـات في ظـل نمـوذج الاتفاقيـات الثنائيـة؛ لذلـك يجـب إنشـاء شركـة قابضـة بالدولـة تكـون مسـئولة خصيصًـا عـن تنفيـذ الخدمـات التأمينيـة الخاصـة باسـتثمارات الصـين الخارجيـة. كـما ينبغـي أن يكـون هنـاك فـرق بـين هـذه الشركـة والأعـمال الخدميـة للتأمينـات التجاريـة العاديـة، فـلا يجـب أن يكـون السـعي وراء تحقيـق أربـاح هدفًـا لهـا، حيـث ينبغـي أن يكـون هدفهـا الرئيـس هـو تقديـم الخدمـات لاسـتثمارات الصـين الخارجيـة، وأن تعمـل بشـكلٍ مسـتقل طبقًـا لنظـام الـشركات، وتقيـم حسـابات لهـا بشـكل مسـتقل، وأن تحاسـب بشـكل مسـتقل، حيـث يتـم تحويـل أمـوال تمويـل عملياتهـا التجاريـة مـن قِبَـل الخزانـة العامـة، ويتـم دعمهـا في أي وقـت. وإذا تـم إنشـاء هيئـة جديـدة متخصصـة تقـوم بـإدارة الخدمـات التأمينيـة للاسـتثمارات الخارجيـة فـإن تكاليفهـا سـتكون كبـيرة نسـبيًّا، وسـتحتاج أيضًـا إلى فـترة تكيـف؛ لذلـك فمـن المناسـب هيكلـة شركـة الصـين للتصديـر وتأمـين الائتـمان لـكي تكـون الهيئـة المتخصصـة لإدارة وتنفيـذ التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة. وإن مـا تطبقـه شركـة الصـين للتصديـر وتأمـين الائتـمان هـو نمـوذج الربـط بـين الهيئـات الحكوميـة، والأعـمال التجاريـة، فعملياتهـا التجاريـة تتبـع أسـلوب "التأمـين القائـم عـلى السياسـات الحكوميـة، والعمليـات ذات الطابـع التجـاري"، فـلا تسـعى وراء الربـح، وتلتـزم بتوجيهـات السياسـات الاقتصاديـة بالدولـة, وتعمـل وفقًـا لقانـون الـشركات؛ لذلـك فهـي تتمتـع بالسـمات الواجـب توافرهـا بشـكل أسـاسي في هيئـة تأمـين اسـتثمارات الصـين الخارجيـة مـن المخاطـر السياسـية. بالإضافـة إلى ذلـك فشركـة الصـين للتصديـر وتأمـين الائتـمان هـي الهيئـة الوحيـدة للتأمـين عـلى اسـتثمارات الصـين الخارجيـة، مـا يعيبهـا فقـط هـو حجـم أعمالهـا الصغـير، لذلـك مـن الممكـن تطويـر حجـم أعمالهـا، لجعلهـا تتناسـب أكـثر مـع أن تكـون هيئـة حكوميـة ذات أفضليـة خاصـة بخدمـات التأمـين عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة. لذلـك مـن الممكـن وضـع نصـوص صريحـة حيـال ذلـك في القانـون، تؤكـد عـلى مهامهـا ومسـئولياتها المتخصصـة، وفي الوقـت ذاتـه، يلـزم تعديـل دسـتور الـشركات الحـالي، لإنشـاء وزارة تختـص بالخدمـات التأمينيـة عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة، وتقبـل التأمـين عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة التـي أجازهـا فحـص واعتـماد الهيئـة الصينيـة للاسـتثمارات الخارجيـة ضـد المخاطـر، لتحسـين مهامهـا ووظائفهـا تدريجيًّـا باعتبارهـا هيئـة إدارة الخدمـات التأمينيـة للاسـتثمارات الخارجيـة.

2. تحديد نطاق التأمين على الاستثمارات:

طبقًا للتشريعات والممارسات القانونية لكل دولة، فإن نطاق التأمين على الاستثمارات الخارجية ينحصر عادةً في المخاطر غير التجارية فقط، ويطلق عليها أيضًا المخاطر السياسية، وتشمل غالبًا مخاطر النقد الأجنبي، ومخاطر الاستملاك العام، ومخاطر الحروب[8]. وهناك بعض الدول تتقدم حسب حاجتها للتأمين ضد مخاطر خرق حكومة الدول المضيفة للاستثمارات للمعاهدات مع المستثمرين، ومخاطر تأخير الدفع، ومخاطر انخفاض قيمة العملة، ومخاطر توقف الأعمال التجارية، إلى غير ذلك من المخاطر السياسية. ومن خلال النظر في أحوال الصين في الوقت الراهن، ينبغي أن نتخذ من الخبرات المتقدمة للدول المتقدمة مرجعًا، ومن الاحتياجات الواقعية للصين معايير للاختيار، من أجل التأسيس لنظام منفتح، يمكّننا من زيادة أنواع التأمين ونطاقه حسب الحاجة، بجانب التأمين ضد مخاطر النقد الأجنبي، ومخاطر الاستملاك العام، ومخاطر السياسة.

(1) مخاطر النقد الأجنبي:

تتضمن مخاطر النقد الأجنبي عادةً مخاطر حظر التبادل، ومخاطر التحويل. فطبقًا للتشريعات والممارسات القانونية لكل دولة، تقوم كل دولة بوضع مخاطر حظر التبادل، ومخاطر التحويل داخل نطاق التأمين؛ لذلك ينبغي على الصين إجراء التأمينات ضد هذين النوعين من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، هناك الجدل الدائر داخل نطاق مخاطر النقد الأجنبي، فهناك تساؤلات حول إذا ما كان هناك ضرورة لإدراج مخاطر سعر الصرف القائم على التمييز العنصري ضمن نطاق التأمين أم لا. ويشير مفهوم مخاطر سعر الصرف القائم على التمييز العنصري إلى النظام الصرفي الذي تتخذه الدول المضيفة للاستثمارات حيث تختار فيه سعر صرف مختلفًا بسبب اختلاف التبادلات، مما يلحق الخسائر بالمستثمرين. ونرى أنه لا بد من التحليل الدقيق والمفصل لتلك المشكلة المحددة، فإذا تم اتخاذ نظام سعر الصرف القائم على التمييز في الدول المضيفة للاستثمارات قبل

8- هناك بعض الدول تتقدم حسب حاجتها للتأمين ضد مخاطر خرق حكومة الدول المضيفة للاستثمارات المعاهدات مع المستثمرين، ومخاطر تأخير الدفع، ومخاطر انخفاض قيمة العملة، ومخاطر توقف الأعمال التجارية، إلى غير ذلك من مخاطر سياسية.

قيـام المسـتثمرين بأعمالهـم التجاريـة، عندهـا لا يجـب إدراجـه ضمـن نطـاق التأمـين؛ لأنـه سـيكون حينئـذٍ مـن السـهل أن يتوقـع المسـتثمرون حـدوث هـذا النـوع مـن المخاطـر، ويتنـافى هذا مـع المفهوم الأسـاسي للتأمـين. أمـا إذا كان مـن الصعـب عـلى المسـتثمرين توقـع نظـام سـعر الـصرف القائـم عـلى التمييـز في الـدول المضيفـة للاسـتثمارات، وكان عبـارة عـن تصرفـات حكومية عنيفة، تتسـم بالاسـتهداف والظلـم، عندهـا لا بـد مـن إدراجـه ضمـن نطـاق التأمـين. وبالطبـع فـإن الخسـارة الناجمـة عـن قيـام الـدول المضيفـة للاسـتثمارات بخفـض سـعر الـصرف أو تقليـل القيـم المحـددة للعمـلات الأخـرى لا يتسـم بـأي نـوع مـن أنـواع الاسـتهداف أو الظلـم، حيـث يتمتـع هـذا التـصرف فقـط بمخاطـر تجاريـة، لذلـك لا يتـم منـح هـذا النـوع مـن الخسـارة أيـة تعويضـات. وإذا كان المسـتثمرون الصينيـون عنـد إبـرام عقـود التأمينـات يعلمـون بالفعـل أو مـن المفـترض علمهـم باحتماليـة تنفيـذ الـدول المضيفـة للاسـتثمارات لنظـام الرقابـة عـلى النقـد الأجنبـي أو أنهـم قـد قامـوا بتنفيـذ هـذا النظـام بالفعـل، ونتـج عـن هـذا خسـائر، فـلا يتـم منحهـم أيـة تعويضـات. فالتطبيـق الملمـوس بحاجـة إلى أن تقـوم "لجنـة إدارة التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة" بإصـدار أحـكام وقـرارات طبقًـا لجوهـر المخاطـر.

(2) مخاطر الاستملاك العام:

يشـير مفهـوم الاسـتملاك العـام إلى حرمـان شركات الاسـتثمار الخارجـي ورءوس أموالهـا مـن حقـوق الملكيـة، وحقـوق الإدارة أو حقـوق الانتفـاع والسـيطرة عـلى مشروعاتهـا الاسـتثمارية نظـرًا لقيـام الـدول المضيفـة للاسـتثمارات بالتأميـم، والاسـتملاك، أو المصـادرة، أو لعـدم وجـود إجـراءات قانونيـة ملائمـة بتلـك الـدول، الأمـر الـذي يـؤدي إلى خسـارة تلـك الـشركات لجـزء مـن أصولهـا أو أصولهـا بالكامـل. ولكـن لا تُـدرج مخاطـر الاسـتملاك جميعهـا ضمـن نطـاق التأمـين، وقـد حـددت الـدول المتقدمـة مـا يـلي: إذا كان الاسـتملاك بهـدف المنفعـة العامـة، وكان تصرفًـا لا يتسـم بالتمييـز والتعسـفية وتـم تنفيـذه طبقًـا للقوانـين المحليـة بالدولة، وكانـت تعويضاتـه كاملة، وفي وقتها المناسـب، وفعالـة، حينهـا سـيكون الاسـتملاك قانونيًّـا ولا يتبـع مخاطـر الاسـتملاك العـام المـدرج تحـت نطـاق التأمـين. وخـلال مراحـل التطبيـق الفعـلي لمخاطـر الاسـتملاك العـام، هنـاك بعـض النواحـي الجديـرة بالانتبـاه والتـي تشـمل: أولًا، إن هـذا التـصرف تـصرف ضروري، ولا يقـوم بـه سـوى حكومـة الـدول المضيفـة للاسـتثمارات. يتضمـن هـذا التـصرف جميـع السـلوكيات المنسـوبة إلى تلـك الحكومـة، أي

الأفعـال التـي تنفَّـذ مـن قِبـل حكومـة الـدول المضيفـة للاسـتثمارات بشـكل مبـاشر، ومنهـا التخويـل، والتكليـف، والإجـازة، بالإضافـة إلى التواطـؤ الضمنـي. وإذا خالفـت هـذه الأفعـال عقـود الاسـتثمارات التـي تـم إبرامهـا في ضـوء القوانـين المحليـة للدولـة المضيفـة بـين حكومـة تلـك الدولـة وأصحـاب الاسـتثمارات الصينيـة الخارجيـة المبـاشرة أو التزامـات القانـون الـدولي، سـينجم عـن هـذا خسـارة جزئيـة أو كليـة في أصـول أو العوائـد الاسـتثمارية لكيانـات اسـتثمارات الصـين الخارجيـة. ويتضمـن الاسـتملاك العـام: اسـتملاكًا مبـاشرًا، واسـتملاكًا غـير مبـاشر، واسـتملاكًا تدريجيًّـا. يشـير الاسـتملاك المبـاشر إلى حرمـان المسـتثمرين مبـاشرة مـن حقـوق ملكيتهـم للأصـول. أمـا الاسـتملاك غـير المبـاشر، فيشـير عـادةً إلى أن صاحـب الملكيـة لا يسـتطيع اسـتخدام وامتـلاك والتـصرف في أصولـه التـي يمتلكهـا خـلال فـترة زمنيـة معقولـة. ولا يتـم منـح تعويضـات عـلى الاسـتملاك العـام الـذي تقـوم بـه الـدول المضيفـة لاسـتثمارات الصـين الخارجيـة بسـبب أخطـاء أو سـلوكيات غـير صحيحـة قـام بهـا أصحـاب الاسـتثمارات أو المؤسسـات التـي يمتلكونهـا، ولا يتـم منـح تعويضـات أيضًـا عـلى الاسـتملاك العـام الـذي تقـوم بـه الـدول المضيفـة للاسـتثمارات بشـكل معقـول مـن أجـل إدارة أنشـطتها الاقتصاديـة طبقًـا لقوانينهـا المحليـة وبشـكل شـامل ولا يشـوبه أي تمييـز عنـصري، ولا يتـم منـح تعويضـات أيضًـا عـلى الاسـتملاك العـام الـذي يقـوم عـلى أيـة إجـراءات أخـرى فعالـة ومسـبَّبة مثلـما سـبق. ثالثًـا: يلـزم التأكيـد عـلى ضرورة وجـود علاقـة سـببية مبـاشرة بـين الأعـمال التـي تقـوم بهـا حكومـة الـدول المضيفـة مـن اسـتخدام الإجـراءات، والتخويـل، والإجـازة، والتواطـؤ الضمنـي، وخسـائر المخاطـر التـي تتعـرض لهـا شركات الاسـتثمار. ويتـم منـح التعويضـات عـلى مخاطـر الاسـتملاك العـام الـذي يوجـد فيـه هـذه العلاقـة فقـط، ويعـزز هـذا حقـوق الأجيـال اللاحقـة في طلـب التعويضـات، الأمـر الـذي يصـب في صالـح حمايـة مصالـح الصـين.

(3) مخاطر الحروب:

يشـير مفهـوم مخاطـر الحـروب إلى الخسـائر التـي تتعـرض لهـا أصـول المسـتثمرين نتيجـة الحـروب، والثـورات، والحـروب الأهليـة.. إلـخ. وتنـدرج الخسـارة التـي تسـفر عنـه النتائـج المبـاشرة للفـوضى، والمقاومـة، والدفـاع، وغيرهـا مـن الأفعـال التـي يتخذهـا طـرف في الحـرب مـن أجـل التعامـل مـع أفعـال عـدوه العاجلـة أو المؤجلـة تحـت قائمـة الخسـائر التـي يتـم منحهـا تعويضـات، بالإضافـة إلى مـا تتعـرض لـه الأصـول الاسـتثمارية مـن تدمـير

وفقـد واسـتيلاء واحتجـاز نتيجـة الحـروب والثـورات والفـوضى والحـروب الأهليـة، فيفـرد لهـذا تعويضـات أيضًـا. ولكـن يسـتثنَى مـن تعويضـات مخاطـر الحـروب كلّ مـن: الفـوضى، والأنشـطة الإرهابيـة التـي تتسـبب فيهـا المنازعـات العماليـة العاديـة، والصراعـات الاقتصاديـة العاديـة[9]. ونظـرًا لعـدم وجـود تعريـف عـام متفـق عليـه دوليًّـا لمفهـوم "جرائـم الحـروب، وفـوضى الحـروب الأهليـة" حاليًّـا؛ لذلـك مـن الممكـن إقـرار أحـكام أوسـع لمخاطـر الحـروب، حيـث لا يتـم التأمـين فقـط ضـد أعـمال العنـف التـي يتـم تنظيمهـا بشـكل مبـاشر ضـد حكومـة الـدول المضيفـة للاسـتثمارات مـن أجل الإطاحـة بالحكومـة أو طردهـا مـن منطقـة بعينهـا، كالثـورات، وأعـمال الشـغب، والتمـرد، والانقـلاب العسـكري.. إلـخ، بـل يشـمل التأمـين أيضًـا أعـمال الشـغب العامـة، والاضطرابـات الجماهيريـة. ولكـن لا يمكـن إدراج الأعـمال الإرهابيـة والخطـف أو أعـمال أخـرى مـن هـذا القبيـل ضـد المؤمَّـن عليـه تحـت نطـاق مخاطـر الحـروب. وهنـاك فـروق نسـبية بـين جميـع الـدول فيـما يتعلـق بنطـاق التأمـين الفعـلي ضـد مخاطـر الحـروب. فعـلى سـبيل المثـال، يتعهـد القانـون الأمريـكي فقـط بالتأمـين عـلى خسـائر الأصـول الماديـة الناجمـة عـن مخاطـر الحـروب، وتشـمل الخسـائر المبـاشرة فقـط. أمـا القانـون اليابـاني فقـد حـدد أن نطـاق التأمـين ضـد مخاطـر الحـروب يشـمل كلًّا مـن الخسـائر في الأصـول الماديـة وغـير الماديـة أيضًـا. والسـبب وراء هـذا الاختـلاف في كلا البلديـن هـو اختـلاف نظـام التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة الـذي يتـم تطبيقـه في كل دولـة. لذلـك فـإن الصـين بحاجـة إلى أن تقـوم بتحديـد واضـح لنطـاق مخاطـر الحـروب طبقًـا لنظـام التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة الـذي تتبعـه، فتحتـاج الصـين عـلى المسـتوى العمـلي إلى أن تصـدر الهيئـات القائمـة عـلى التأمـين أحكامًـا معقولـة في الحـالات التـي تواجههـا.

3. تحديد شروط قبول التأمين المطابق للمواصفات:

تتضمـن شروط قبـول التأمـين المطابـق للمواصفـات ثلاثـة جوانـب: المسـتثمرون المؤهلـون، والاسـتثمارات المطابقـة للمواصفـات، والـدول المؤهلـة لاسـتضافة الاسـتثمارات.

9- يتم استثناء الفوضى، والأنشطة الإرهابية الناجمة من المنازعات العمالية، والصراعات الاقتصادية العادية من قائمة تعويضات مخاطر الحروب.

1- المستثمرون المؤهلون:

يشير مفهوم "المستثمرون المؤهلون" إلى الكيانات التي تتمتع بأهلية للتقدم لطلب التأمين على استثماراتها طبقًا للقانون. ويختلف المستثمرون المؤهلون في جميع الدول باختلاف قانون التأمينات على الاستثمارات الخارجية لكل دولة، ولكن تهدف جميع الدول إلى التواصل الوثيق بين المستثمرين أصحاب التأمين، والدول المتواجد بها هيئات التأمين. وفي ظل التعددية التي تشهدها الاستثمارات الخارجية حاليًّا، بدأ عدد كبير جدًّا من الشركات الخاصة تطبيق استراتيجية "الخروج"، ومع النمو الاقتصادي وخروج رءوس الأموال الخاصة، سيتجه أصحاب التأمينات في نظام التأمينات الصينية الخارجية نحو التعددية. ونحن نقترح الربط بين "مبدأ الإقليمية"، و"مبدأ سيطرة رأس المال" في التعامل مع المستثمرين المؤهلين. أي أن جميع المنظمات التي تم تأسيسها داخل حدود الصين، سواء كانت مملوكة لمواطنين صينيين أم لا، يمكنها التقدم لطلب التأمين على استثماراتها الخارجية، وينطبق هذا أيضًا على الشركات التي تم تأسيسها خارج حدود الصين ولكنها تقع بالفعل تحت السيطرة الصينية، بإمكانها أيضًا التقدم لطلب التأمين على استثماراتها.

وبنظرة أكثر عمقًا، ينبغي أن يتضمن المستثمرون المؤهلون في نظام التأمينات على استثمارات الصين الخارجية بشكلٍ رئيسٍ الجوانب الثلاثة التالية:

الجانب الأول: الأشخاص الطبيعيون الصينيون. فالقوانين المعمول بها حاليًّا، تتعامل مع الأشخاص الطبيعيين على أنهم أفراد لا يتم لهم السماح بممارسة أنشطة الاستثمارات الدولية المباشرة، من ثم لا يمكن لهم التأمين على أنشطتهم. ولكن إدراج الأشخاص الطبيعيين الآن وفي وقت مبكر ضمن نطاق الكيانات المسموح لها بالتأمين، تماشيًا مع الأهمية التي يكتسبها دور الأفراد في الأنشطة الاقتصادية الدولية تدريجيًّا، أمر يتمتع باستباقية وانفتاح، ويتفق مع الأعراف الدولية، ويواكب ما تقوم به اتفاقيات حماية الاستثمارات الثنائية بين الصين والدول الأخرى التي تدرج الأشخاص الطبيعيين ضمن نطاق الكيانات الاستثمارية. الجانب الثاني: الشركات والمنظمات الصينية صاحبة الشخصية الاعتبارية أو التي لا تتمتع بتلك الأهلية لكن تم إنشاؤها طبقًا لأحكام القانون الصيني، يتم معاملتها طبقًا لـ "مبدأ الإقليمية". و"الأنواع الثلاثة من شركات الاستثمار

الأجنبـي" مـن بينهـا، يجـب إدخالهـا ضمـن نطـاق الكيانـات المؤمـن عليهـا. وطبقًـا لمـا تنـص عليـه قوانـين الاسـتثمارات الأجنبيـة المعمـول بهـا حاليًـا في الصـين، فـإن "الأنـواع الثلاثـة من شركات الاسـتثمار الأجنبـي" يتـم إنشـاؤها داخـل حـدود الصـين بنـاءً عـلى القوانـين الصينيـة، كي يكـون هنـاك ترابـط بـين الكيانـات الاقتصاديـة في الصـين، فتكـون جميعهـا تحـت إدارة وحمايـة القانـون الصينـي[10]. ومـن الناحيـة العمليـة، فقـد أصبـح تأسـيس هيئـات تمثيليـة أو فرعيـة خارجيـة لتلـك الأنـواع مـن الـشركات الصينيـة الموجـودة داخـل الصـين أحـد أشـكال الاسـتثمار الخارجـي الصيني المبـاشر. لذلك ينبغـي إدراج هـذه الأنـواع الثلاثـة مـن الـشركات ضمـن الكيانـات المؤمـن عليهـا في التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة، الأمـر الـذي سـيعمل عـلى تنمية اسـتثمارات الصـين الخارجيـة. الجانـب الثالث: الشـخصيات الاعتباريـة الأجنبيـة والمنظـمات الأخـرى الأجنبيـة التـي يمتلـك كامـل أصولهـا أو عـلى الأقـل 95% مـن أصولهـا مواطنـون أو شـخصيات اعتباريـة صينيـة أو منظـمات أخـرى صينيـة. ويتـواءم إدراج هـذا النـوع مـن الـشركات ضمـن نطـاق التأمـين مـع اتفاقيـات حمايـة الاسـتثمارات الثنائيـة التـي تبرمهـا الصـين والتـي تنطلـق مـن مبـدأ سـيطرة رأس المـال. وهنـاك سـببان لهـذا: السـبب الأول، أن الكيانـات الاعتباريـة الأجنبيـة أو الكيانـات الأجنبيـة الأخـرى التـي لا تتمتـع بشـخصية اعتباريـة والتـي يمتلـك كامـل أصولهـا أو أكـثر مـن 95% مـن أصولهـا مواطنـون أو شـخصيات اعتباريـة صينيـة أو منظـمات أخـرى صينيـة، دائمًـا مـا يُنظـر إليهـا في بعـض الـدول خـلال الفـترات الخاصـة كالحـروب والاضطرابـات الداخليـة بنـاءً عـلى مبـدأ سـيطرة رأس المـال، عـلى أنهـا شركات عدائيـة أو غريبـة، عندهـا يتـم فـرض عقوبـات ضدهـا أو يُطبـق عليهـا الاسـتملاك العـام، وقتئـذٍ فـإن الصـين لا تعتـبر هـذه الـشركات أو المنظـمات كيانـات صينيـة عـلى الرغـم مـن أن مالـكي أصولهـا هـم صينيـون، الأمـر الـذي يعمـل عـلى فقـد هـذه الـشركات أو المنظـمات للجنسـية، فـلا يجـد أصحـاب الاسـتثمارات الصينيـة الخارجيـة أو الأصـول الصينيـة مـن ينقذهـم مـن براثـن الخسـارة الفادحـة، ولا يتوافـق هـذا بطبيعـة الحـال مـع أهـداف ومبـادئ نظـام التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة. ثانيًـا: إذا قامـت الـشركات الصينيـة خاصـة الـشركات القابضـة للاسـتثمارات الصينيـة الأجنبيـة بتبنـي نمـط الـشركات التابعـة المملوكـة

10- "الأنواع الثلاثة من شركات الاستثمار الأجنبي"، يطلق هذا المصطلح على ثلاثة أنواع من شركات الاستثمار الأجنبي وهي: الشركات الصينية الأجنبية ذات رءوس الأموال المشتركة، والشركات الصينية الأجنبية التعاونية، والشركات الأجنبية ذات رءوس الأموال المستقلة.

بالكامـل لإجـراء الاسـتثمارات الخارجيـة، فمـن المحتمـل ظهـور "الـشركات الأجنبيـة التـي يمتلـك أو يسـيطر عـلى أصولها بالكامـل أو أكـثر مـن 95% مـن أصولهـا شركات أو منظـمات صينيـة"، فـإن فـرض القيـود عـلى هـذا النـوع مـن الـشركات في ظـل تلـك الظـروف باعتبارهـم مؤمَّنًـا عليهـم، لـن يفيـد في تنميـة أعـمال اسـتثمارات الصـين الخارجيـة.

2- الاستثمارات المطابقة للمواصفات:

تتضمــن الاســتثمارات المطابقــة للمواصفــات المشروعــات والأشــكال الاســتثمارية مســتوفية الــشروط.

أولًا: يجـب أن تكـون المشروعـات الاسـتثمارية مطابقـة للمواصفـات. يقـوم نظـام التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة في الـدول المتقدمـة (مثـل إنجلـترا وأمريـكا وبلجيـكا وألمانيـا وهولنـدا) بوضـع تشـجيع ودفـع السياسـات المتعلقـة بمجـالات عـدة كالمجـال الاقتصـادي، والسـياسي، والدبلومـاسي.. إلخ في تلـك الـدول، في المقـام الأول، ويشـترط ضرورة توافـق الاسـتثمارات التـي يتـم قبـول التأمـين عليها مع السياسـات الاقتصاديـة والدبلوماسـية في هـذه الـدول، وفي الوقـت ذاتـه يـدرج بطريقـة ما دفـع التطور الاقتصـادي للـدول المضيفـة للاسـتثمارات ضمـن أهدافـه. وينبغـي أن تحافـظ المشروعـات الاسـتثمارية التـي تقبـل هيئـات التأمـين عـلى اسـتثمارات الصـين الخارجيـة طلـب تأمينهـم على مبـدأ العمـل لصالح التنميـة الاقتصاديـة، وتنطلـق مـن المصالـح الأساسـية للتنميـة الاقتصاديـة بالصـين، كـما يلـزم أيضًـا أن تهتـم بمصالـح الـدول المضيفـة للاسـتثمارات، وهكـذا مـن الممكـن أن تتوحـد مصالـح الأطـراف الثلاثـة: المسـتثمر، والصـين، والدولـة المضيفة للاسـتثمارات بشـكل فعـال، الأمر الذي يسـاعد على تخفيض نسـبة المخاطـر. فـلا بـد أن تتوافـق مشروعـات الاسـتثمار الخارجـي مع مصالـح الصـين السياسـية والاقتصادية، حيـث مـن الممكـن أن تعمـل عـلى توسـيع فـرص العمـل، ودفـع ميـزان المدفوعـات الـدولي، بالإضافـة إلى دفـع نمـو التجـارة المحليـة، مـما يفيـد في اسـتقدام التكنولوجيـا المتقدمـة، أو اسـتغلال مشروعـات المـوارد الطبيعيـة الأجنبيـة، أو المسـاعدة في اسـتعادة الاسـتثمار في المنتجـات الدوليـة ذات التكنولوجيـا العاليـة والجديـدة.. إلـخ. وعـلى صعيـد آخـر، يجـب أن تتطابـق المشروعـات الاسـتثمارية مـع المصالـح الأساسـية للـدول المضيفـة للاسـتثمارات، وتتوافـق مـع أهـداف ومحـاور التنميـة المهمـة التـي تعلنهـا تلـك الـدول، وتسـاعد في دفـع التنميـة الاقتصاديـة بهـا، حتـى تحصـل هـذه الاسـتثمارات عـلى إجـازة

الدول المضيفة لها. وعلى صعيد ثالث، يلزم الاقتصار فقط على الاستثمارات الخارجية الجديدة، بما في ذلك الاستثمارات التوسعية والإصلاحية والتحديثية للشركات القديمة. فصياغة قوانين مقصورة على الاستثمارات الجديدة أمر ينطلق من التفكير مليًّا في التقليل من المخاطر؛ لأن الاستثمارات الجديدة يمكنها أن توحّد بفاعلية وبشكل أكبر وبصورة أفضل المصالح الواقعية لكل من الكيانات الاستثمارية والدول موطن الاستثمارات والدول المضيفة للاستثمارات.

ثانيًا: يجب أن تكون أشكال الاستثمارات مطابقة للمواصفات. تتضمن الاستثمارات المطابقة للمواصفات ثلاثة جوانب رئيسة: الاستثمارات المباشرة، وقروض الهيئات المالية، وأشكالًا استثمارية أخرى تمت إجازتها. وتشمل الاستثمارات المباشرة كلًّا من: الاستثمار في الأسهم، وقروض المساهمين، وضمانات المساهمين.. إلخ، وتكون مقصورة على المشاركين في إدارة الشركات بشكل مباشر، ولا تتضمن عادة الاستثمارات في الأوراق المالية. ومن الممكن أن تتضمن الأشكال الاستثمارية الأخرى التي تمت إجازتها الأصول المنقولة والأصول غير المنقولة، بالإضافة إلى الممتلكات أو الأصول الأخرى، وحقوق النشر، وحقوق الملكية الصناعية، والفنون والحرف اليدوية، والتكنولوجيا الخاصة، والأسماء التجارية المسجلة، والسمعة الجيدة, وتخويل، ومميزات العقود التي وضعت على أساس قوانين الدول الموجود بها الاستثمارات الخارجية أو التي يسمح بها القانون.. إلخ. ويجب أن تساعد الأشكال الاستثمارية في إطلاق العنان بشكل تام لفعالية النظام. وإجمالًا في القول، إذا نظرنا للأمر من منطلق التغير المستمر في أشكال تنمية الاستثمارات المستقبلية، نجد أنه لا يمكن أن تزيد القوانين التي تفرض قيودًا على أشكال الاستثمارات الخاصة بالتأمينات الصينية، وهكذا لن يتم الوقوع في حالة التباطؤ الناجمة عن التغير المستمر في تطور الأوضاع الاقتصادية، ومن الممكن منح الحكم على أشكال الاستثمارات المطابقة للمواصفات لـ"لجنة إدارة التأمينات على الاستثمارات الخارجية"، الأمر الذي يعمل على زيادة مرونة التشريعات.

3- الدول المؤهلة لاستضافة الاستثمارات:

إن تحديـد الـدول المؤهلـة لاسـتضافة الاسـتثمارات يعتمـد عـلى النمـوذج التشريعـي والقانـوني للتأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة الـذي تتخـذه تلـك الـدول، ونحـن نعتقـد أن نظـام التأمينـات عـلى اسـتثمارات الصـين الخارجيـة يجـب أن يكـون نموذجًـا مختلطًـا تكـون فيـه الثنائيـة نموذجًـا رئيسًـا، والأحاديـة نموذجًـا ثانويًـا. لذلـك فـإن الـدول المؤهلـة لاسـتضافة الاسـتثمارات لا تقتـصر فقـط عـلى الـدول التـي أبرمـت مـع الصـين اتفاقيـات حمايـة الاسـتثمارات الثنائيـة، بـل ينبغـي أن تشـمل أيضًـا الـدول الأخـرى التـي لم تـبرم اتفاقيـات لحمايـة الاسـتثمارات الثنائيـة مـع الصـين.

4. تحديد فترة التأمين، ومصاريف التأمين، ومبالغ التأمين:

1- فترة التأمين:

تشـهد الصـين الآن المرحلـة الأولى مـن نظـام التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة، وخـلال مراحـل بنـاء وتكويـن هـذا النظـام فإننـا بحاجـة إلى التخطيـط والتصميـم لـه وفقًـا للأوضـاع والظـروف الواقعيـة والفعليـة، وإجـراء التعديـلات المناسـبة باسـتمرار. ومـن هـذا المنطلـق فـإن التفكـير مليًـا في منظومـة المرحلـة الحاليـة فقـط أمـر غـير متكامـل، ولا يتناسـب مـع فـترة التأمـين الطويلـة نسـبيًا التـي يتـم تحديدهـا. ولكـن إذا نظرنـا إلى الأمـر مـن ناحيـة السـمات الخاصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة، فـإن الاسـتثمارات الخارجيـة عـادة تحتـاج إلى فـترة طويلـة نسـبيًا؛ لذلـك فـإن فترة التأمـين عليهـا لا يجب أن تكـون قصـيرة جـدًا. وفي ضـوء الممارسـات العمليـة للتأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة في كل دولـة وربطهـا بأوضـاع الصـين، يجـب أن تكـون مـدة التأمينـات عـلى اسـتثمارات الصـين الخارجيـة بـين 10 أعـوام و15 عامًـا، فمـن الممكـن تعيـين المـدة المحـددة طبقًـا للاختـلاف في نـوع وخصائص الاسـتثمارات، بالإضافـة إلى مخاطـر الـدول المضيفـة، والتأمينـات.. إلـخ. ومـن الممكـن أيضًـا أن نختـار للمؤمَّـن عليـه مـدة تأمـين مبدئيـة، ثـم نعطيـه حـق اختيـار تجديـد التأمـين، عندئـذٍ يمكـن أن يختـار تجديـد التأمـين إذا كان بحاجـة إلى ذلـك. وبالنسـبة لتباطـؤ الفعاليـة مـع طـول المـدة، فـإن هنـاك مشروعـات كـبرى تتسـم بمغـزى تنمـوي طويـل الأمـد مـن الممكـن أن يشـهد العمـل فيهـا بعـد إجازتهـا مـن

"لجنة إدارة التأمينات على الاستثمارات الخارجية" فترات طويلة ولكن على نحو صحيح. وهكذا يمكن لمدة التأمين أن تتوافق مع النظام الصيني، وتتطابق في الوقت ذاته مع السمات العادية للاستثمارات الخارجية.

2- مصاريف التأمين:

ينبغي تبنّي طريقة التقسيط وحساب مبلغ التأمين من خلال قيمة رأس المال المتزايدة سنويًّا، عند تحديد مصاريف التأمينات على الاستثمارات الخارجية، طبقًا للاختلاف في أعمال ومخاطر ونطاق التأمين.. إلخ، وبناءً على ظروف التسديد الكامل للقيمة الإجمالية الخاصة برأس المال، فيلزم تحديد مصاريف معقولة للتأمينات، حتى يتم تسديد القيمة الإجمالية لرأس المال بالكامل، ليبدأ بعد ذلك جمع أقساط التأمين السنوية بناءً على القيمة الإجمالية لرأس المال باعتبارها المبلغ المرجعي. ونظرًا لأن هيئات التأمين على استثمارات الصين الخارجية هيئات غير ربحية، حيث إن هدفها يكمن في حماية الاستثمارات وليس تحقيق ربح أو منفعة؛ لذلك فإن تحديد مصاريف مرتفعة جدًّا أمر غير ملائم.

3- مبالغ التأمين:

يمكن تحديد نوعين من قيم التأمين: النوع الأول وهو القيمة القصوى للتأمين، والنوع الثاني وهو قيمة التأمين الحالي. ويشير مصطلح القيمة القصوى للتأمين إلى إجمالي قيمة المسئوليات والمهام التي يتحملها القائم بالتأمين خلال مدة تعهده بالتأمين، ويختارها المُؤَمَّن عليه ويوافق عليها القائم بالتأمين عند بداية الفترة المبدئية للتأمين. ومن الممكن أن يطلب المُؤَمَّن عليه تخفيض القيمة القصوى للتأمين عند تجديده لها. ويتم تخفيض القيمة القصوى للتأمين تلقائيًا بشكل نسبي بعد سداد التعويض. أما مصطلح قيمة التأمين الحالي فيشير إلى قيمة المسئوليات والمهام التي يتحملها القائم بالتأمين في فترة التأمين الحالية، ويختارها المُؤَمَّن عليه ويوافق عليها القائم بالتأمين عند بداية فترة التأمين الحالية. ويتم تخفيضها تلقائيًا بشكل نسبي أيضًا بعد سداد التعويض. ولا تتجاوز قيمة التأمين الحالي القيمة القصوى للتأمين.

يتم حساب قيمة التأمين عادةً بناءً على قيمة الخسائر بعد وقوع المخاطر وتحديد نسبة التعويضات، أما بالنسبة لقيمة التعويض فعادةً ما تتعهد جميع الدول بدفع

جزء التعويض وليس القيمة بأكملها. وعند تحديد مبلغ قيمة التأمين ينبغي الالتزام بالمبادئ التالية: أولًا: لا يجب أن تتجاوز قيمة التأمين نسبة محددة من القيمة الإجمالية للاستثمارات الخارجية المؤمَّن عليها؛ وذلك لإلزام المستثمرين أنفسهم بتحمل مخاطر محددة في أنشطة الاستثمارات الخارجية، للحيلولة دون الإفراط الزائد في الاعتماد على هيئات التأمين، والتقليل الفعال من المخاطر الأخلاقية في الأنشطة الاستثمارية، ومن أجل تجنب أو تقليل توسيع المخاطر قدر الإمكان. لذلك فإنه طبقًا لجميع الأعراف والممارسات الدولية، لا يجب أن تتجاوز قيمة التأمين نسبة محددة من القيمة الإجمالية للاستثمارات الخارجية المؤمن عليها. ثانيًا: إعادة النظر في دعم السياسات الصينية لأنشطة الاستثمارات الخارجية، حيث لا يجب أن تكون النسبة التي تحتلها قيمة التأمين من القيمة الإجمالية للاستثمارات الخارجية المؤمن عليها منخفضة جدًّا. فإذا كانت هذه النسبة منخفضة جدًّا، سيكون من الصعب تقديم ضمان بسداد تعويضات مفيدة للمستثمرين، الأمر الذي يضر بتنمية الاستثمارات الخارجية. فعادةً ما تنص عقود التأمين على الاستثمارات الخارجية في جميع أنحاء العالم حاليًّا على أن يتحمل القائم بالتأمين مسئولية سداد 90% فقط من خسائر المؤمَّن عليه، فيما يكون المُؤمَّن عليه نفسه مسئولًا عن 10% من الخسائر. وتدعو الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات متعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي المعروفة مجازًا بـ(MIGA)، إلى أن يتم تحديد نسبة التعويض لمبلغ التأمين سلفًا بين الأطراف المعنية، ولا يجب أن تتجاوز 90% من الخسارة عادة، و95% كحد أقصى. لذلك من أجل تشجيع الشركات الصينية على ممارسة الاستثمارات الخارجية والتواصل مع الأوساط الدولية، من الممكن أن تطالب الصين بأن يتحمل المؤمَّن عليه 10% من قيمة الخسارة، ولكن بالنسبة للاستثمارات الخارجية في الدول التي لم تبرم مع الصين اتفاقيات لحماية الاستثمارات الثنائية، فمن الممكن رفع قيمة الخسائر التي يتحملها المؤمَّن عليه قليلًا؛ نظرًا لأن مخاطر تلك الاستثمارات ستكون كبيرة نسبيًّا، وإجراءات طلب السداد ستكون متعبة إلى حد ما، ولكن لا ينبغي أن تتجاوز 15% كحد أقصى، والنسبة المحددة تعين من قِبَل "لجنة إدارة التأمينات على الاستثمارات الخارجية".

5. حق الإحلال في المطالبة بالتعويضات:

حق الإحلال في المطالبة بالتعويضات في التأمينات على الاستثمارات الخارجية يشير إلى

حـق القائـم بالتأمـين في أن يحـل محـل المسـتثمر صاحـب التأمـين بعـد أن يدفـع لـه مبلـغ التأمـين عقـب وقـوع الحـوادث والخسـائر لمطالبـة الـدول المضيفـة للاسـتثمارات بسـداد التعويضـات. ويعـد حـق الإحـلال في المطالبـة بالتعويـض أحـد المضامـين الجوهريـة لنظـام التأمـين عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة؛ لأن نظـام التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة في مجملـه لا يقلـل المخاطـر، إنمـا يحولهـا إلى هيئـات التأمـين الحكوميـة، فبعـد أن تدفـع الهيئـة التأمينيـة مبلـغ التعويـض للمؤمَّـن عليـه، تحـل محلـه لتقـوم بمطالبـة الدولـة المضيفـة للاسـتثمار بدفـع التعويضـات اللازمـة.

ويتـواءم حـق الإحـلال في المطالبـة بالتعويـض في نظـام ضـمان الاسـتثمارات الخارجيـة في جميـع أنحـاء العـالم حاليًّـا مـع نظـام التأمينـات عـلى الاسـتثمارات، ولـه ثلاثـة نمـاذج رئيسـة: آليـة الإحـلال للنمـوذج الأحـادي، وآليـة الإحـلال للنمـوذج الثنـائي، وآليـة الإحـلال للنمـوذج المختلـط. ويتجسـد الفـرق بـين النـماذج الثلاثـة بصـورة رئيسـة في ضـوء الممارسـة العمليـة لمبـدأ الإحـلال بهـا. وقـد تـم اختيـار النمـوذج المختلـط الـذي تكـون فيـه الثنائيـة شـكلًا رئيسًـا، والأحاديـة شـكلًا ثانويًّـا كآليـة لنظام التأمينـات عـلى اسـتثمارات الصـين الخارجيـة. لذلـك عنـد تحديـد نمـوذج الإحـلال، يلـزم الاعتـماد عـلى مـا سـبق، أي يجـب الانطـلاق مـن اتفاقيـات حمايـة الاسـتثمارات الثنائيـة التـي تـم إبرامهـا، عنـد ممارسـة الإحـلال، أو مـن الممكـن أيضًـا الاعتـماد عـلى المبـادئ العاديـة لحقـوق الحمايـة الدبلوماسـية عنـد ممارسـة حـق الإحـلال. ونحـن نعتقـد أنـه لا بـد مـن تبنـي الأسـلوب المختلـط في حـق الإحـلال للمطالبـة بالتعويـض. كـما ينبغـي التقليـل قـدر الإمـكان مـن قيـود "لوائـح اللجـوء إلى الانتصـاف المحـلي" و"شرط كالفـو"، كي يتـم تعزيـز قـوة حمايـة المسـتثمرين، وتقليـل كلفـة التعويـض. وهكـذا مـن الممكـن أن نحمـي مصالـح المسـتثمرين، وفي الوقـت ذاتـه نؤمّـن فعاليـة ضـمان الاسـتثمارات عـلى مسـتوى الدولـة.

ثالثًا، مقترحات أخرى:

يعـد النظـام القانـوني الخـاص بالاسـتثمارات الخارجيـة عـلى مسـتوى الدولـة منظومـة معقـدة، فالقوانـين مثـل (قانـون رقابـة وإدارة الاسـتثمارات الخارجيـة)، و(قانـون التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة)، و(قانـون جمـع الضرائـب عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة)، و(قانـون إدارة النقـد الأجنبـي)، و(قانـون تحفيـز بنـوك الاسـتثمار الخارجـي)، و(قانـون المسـاعدات الأجنبيـة).. إلـخ، هـي قوانـين فرعيـة داخـل هـذه المنظومـة، وهنـاك تواصـل وتبـادل معلومـات وتكامـل وظيفـي فيـما بينهـا، بينـما تتسـم جميعهـا بالاسـتقلال النسـبي، الأمـر الـذي يتطلـب إمكانيـة وجـود تناغـم وتوافـق فيـما بينهـا، وإلغـاء التناقـض. وإلى جانـب تلـك القوانـين المحليـة التـي تتطلـب توافقًـا متبـادلًا، هنـاك أيضًـا التوافق الـذي ينبغـي تواجـده بـين القوانـين المحليـة والاتفاقيـات الدوليـة التـي تنضـم إليهـا الصـين، ويعـد هذا مضمونًـا مهـمًّا ينبغـي أن تعمـل عليـه القوانـين الصينيـة مـن الآن فصاعـدًا.

2.2 تحسين الاتفاقيات الدولية المعنية

تشمل الاتفاقيات الدولية المعنية باستثمارات الصين الخارجية كلًّا من اتفاقيات الاستثمار الثنائية (BIT)، والاتفاقيات الضريبية الدولية (اتفاقيات الضرائب الثنائية)، واتفاقيات التجارة الحرة. فقد أبرمت الصين حاليًّا عددًا كبيرًا جدًّا من اتفاقيات الاستثمار الثنائية (BIT)، والاتفاقيات الضريبية الدولية، واتفاقيات التجارة الحرة. والاستمرار في زيادة أعداد هذه الاتفاقيات أمر مهم دون شك، ولكن الأهم من ذلك هو تحسين الاتفاقيات الحالية. فعند إبرام تلك الاتفاقيات كان نطاق استثمارات الصين الخارجية محدودًا، بينما شهد هذا المجال توسعًا كبيرًا على مستوى الصين حاليًّا؛ لذلك فالصين الآن أصبحت دولة تستوعب وتستقطب نطاقًا كبيرًا من الاستثمارات، ولكن درجة الحماية التي توفرها هذه الاتفاقيات لمصالح استثمارات الصين الخارجية غير كافية، وتتضح هذه النقطة بشكل جلي جدًّا بمرور الوقت؛ لذلك تحتاج هذه الاتفاقيات إلى تحسين. بالإضافة إلى ذلك، شهدت بيئة الاستثمارات الدولية تغيرات كبرى في الآونة الأخيرة، ويحتاج هذا أيضًا إلى عمل تغييرات في هذه الاتفاقيات لمواكبة العصر. لهذه الأسباب فإن تعديل وتحسين الاتفاقيات الدولية المعنية بالاستثمارات هو العمل المهم جدًّا الذي ستشهده الفترة الراهنة وما بعدها.

أولًا: اتفاقيات الاستثمار الثنائية:

ينبغي أن يركز بناء النظام القانوني على المستوى الثنائي، على تحسين مضامين اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية، ويعمل على بناء شبكة لها. فالهدف الأساسي من اتفاقيات الاستثمار الثنائية هو دفع الاستثمارات من خلال تحديد وامتلاك لوائح حمائية إلزامية، فاستخدام اتفاقيات الاستثمار الثنائية من الممكن أن تحل مشاكل القوانين المحلية في الدول المضيفة للاستثمارات من خلال رفعها لمستوى القوانين الدولية،

بالإضافة إلى أنها تزيد أيضًا من استقرار ووضوح القوانين من خلال آلية تسوية المنازعات. وقد وقَّعت الصين على 127 اتفاقية ثنائية للاستثمار حتى الآن، منذ إبرامها لأول اتفاقية استثمار ثنائية مع السويد في عام 1982، حتى إبرامها لاتفاقية من النوع ذاته مع الكونغو الديمقراطية في 11 أغسطس من عام 2011، وتحتل الصين المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة من حيث عدد إبرامها لهذا النوع من الاتفاقيات. وتعد اتفاقيات الاستثمار الثنائية بين الصين والخارج الطريقة الأكثر مباشرةً وقوةً لحماية وضمان مصالح الاستثمارات الخارجية للمستثمرين الصينيين، كما تعد أيضًا المضمون والمحتوى الذي يحتاج إلى دراسات وتحسينات أكبر من الحكومة الصينية من الآن فصاعدًا.

(1) دخول الاستثمارات:

فيما يلي تحليل للقوانين المتعلقة بدخول الاستثمارات في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية. لا تحتوي اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية على مضامين متعلقة بالقيود المفروضة على حقوق المستثمرين، وشروط نطاق دخول الاستثمارات، فيما عدا ذلك نجد محتوى مبعثرًا في بعض اتفاقيات الاستثمار الثنائية لأربعة جوانب هي: شروط التنفيذ، وشروط الشفافية، وشروط المعاملة قبل دخول الاستثمارات، واستثناءات الدخول. ونصوص اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية بسيطة نسبيًّا، مقارنةً بنظيرتها الأمريكية لعام 2004، والكندية لعام 2004؛ ونظرًا للاختلاف في زمن إبرامها، فإن الفروق بين قوانين اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية كبيرة نسبيًّا، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك فقط اتفاقيتين هما اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وأستراليا التي تم إبرامها في عام 1988، واتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية في عام 2007 تحتويان على شروط متكاملة نسبيًّا لدرجة الشفافية من بين 14 اتفاقية رئيسة أخرى لا تحتوي على شروط متكاملة لدرجة الشفافية بين (الصين- وسنغافورة، والصين- وإنجلترا، والصين - واستراليا، والصين - وباكستان، والصين - ومنغوليا، والصين - وكازاخستان، والصين - والهند، والصين - والمملكة العربية السعودية، والصين - وزامبيا، والصين - ونيجيريا، والصين - وجمهورية جنوب إفريقيا، والصين - وألمانيا، والصين - وروسيا، والصين - وكوريا الجنوبية). وبالتوازي

مـع ذلـك، عندمـا أدخلـت منظمـة التجـارة العالميـة حزمـة مـن الاتفاقيـات المتعلقـة بالصـين حيـز التنفيـذ، تحملـت الصـين التزامـات شروط الشـفافية تجـاه الـدول الأعضـاء في منظمـة التجـارة العالميـة. لذلـك ينبغـي عـلى الصـين تحمُّـل التزامـات شرط الشـفافية أمـام الـدول الأعضـاء في منظمـة التجـارة العالميـة، سـواء تمـت صياغـة نصـوص متخصصـة بشـأن هـذا البنـد في اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة أم لا، ولكـن إذا تـم ضـم بنـد الشـفافية إلى قوانـين اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة، فـإن هـذا ليـس مـن شـأنه تحسـين هيـكل ومضمـون هـذا النـوع مـن الاتفاقيـات فحسـب، بـل سيسـهل أيضًـا تطبيقهـا، كـما أن ضـم هـذا البنـد يواكـب الاحتياجـات الفعليـة للصـين في أثنـاء قيامهـا بأنشـطة الاسـتثمار الخارجـي، ويسـاعد أيضًـا في حمايـة مصالـح اسـتثمارات المسـتثمرين الصينيـين في الـدول (المناطـق) غـير الأعضـاء في منظمـة التجـارة العالميـة.

اقتراحات تحسين دخول الاستثمارات:

1. صياغة مزيد من النصوص القانونية بشأن شروط القيود المفروضة على حقوق المستثمرين في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية:

تتجسـد القوانـين المتعلقـة بضـمان دخـول الاسـتثمارات حتـى الآن في حزمـة مـن اتفاقيـات منظمـة التجـارة العالميـة، فيـما تتدفـق اسـتثمارات الصـين الخارجيـة بشـكل رئيـس إلى دول (مناطـق) ليسـت جميعهـا أعضـاء في منظمـة التجـارة العالميـة، مثـل السـودان وكازاخسـتان.. إلـخ. لذلـك يتـم اقـتراح العمـل خـلال مفاوضـات دفـع اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة عـلى صياغـة قوانـين تُلـزم الـدول المضيفـة للاسـتثمارات بالحـدّ مـن شروط القيـود المفروضـة عـلى المسـتثمرين.

2. اعتماد نصوص اتفاقيات الاستثمار الثنائية الأمريكية والكندية مرجعًا لوضع مواد محددة بشأن شروط التنفيذ:

في الوقـت الـذي تقـوم فيـه الـدول المضيفـة للاسـتثمارات بتقديـم منـح وإعانـات لبعـض المسـتثمرين المطابقـين لـشروط التنفيـذ، فإنهـا في حقيقـة الأمـر تميـز في معاملتهـا لهـؤلاء

المستثمرين الصينيين غير المطابقين لشروط التنفيذ على الرغم من تمتعهم بالإمكانات؛ لذلك فهي تضر بمصالح هؤلاء المستثمرين الصينيين، الأمر الذي يدعو إلى اقتراح الرجوع إلى المادة الثامنة في نموذج اتفاقية الاستثمار الثنائية الأمريكية لعام 2004، والمادة السابعة في نموذج اتفاقية الاستثمار الثنائية الكندية لعام 2004 عند صياغة القوانين المحددة بشأن شروط التنفيذ في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية.

3. التمسك بالمعاملة الحالية قبل دخول الاستثمارات:

هناك توافق بين معايير وقواعد معاملة ما قبل دخول الاستثمارات في الاتفاقيات متعددة الأطراف واتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية التي تشارك فيها الصين، حيث تعتمد هذه الاتفاقيات معاملة الدولة الأكثر رعاية في مرحلة دخول الاستثمارات، وليست المعاملة الوطنية. وهذه القواعد تتطابق مع شروط قانون الاستثمار الدولي، كما أنها تعمل على التوازن بشكل عضوي بين احتياجات الصين لاستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة، والسفر إلى الخارج للقيام بالاستثمارات. وخلال فترة طويلة من الآن فصاعدًا، فإن على الصين التمسك بموقفها حيال عدم الاعتراف بالمعاملة الوطنية فيما قبل دخول الاستثمارات.

4. تحسين النصوص المعنية باستثناءات دخول الاستثمارات:

حددت المادة 9 (التحفظات والاستثناءات)، والمادة 10 (استثناءات عامة)، والمادة 11 (إجراءات الصحة والأمن والبيئة) في معاهدة الاستثمار الثنائية الكندية النموذجية لعام 2004 نصوصًا واضحة للغاية فيما يخص القوانين الاستثنائية، وفي الوقت ذاته ذكر الملحق1، والملحق2 في المعاهدة ذاتها كل على حدة نصوصًا مفصلةً متخصصةً حيال (التحفظات على الإجراءات المعمول بها حاليًّا، وتعهدات التحرر) بالإضافة إلى (التحفظات على الإجراءات المستقبلية). لذلك يُقترح القيام بتحديد "المواد الاستثنائية" لدخول الاستثمارات، في ضوء نصوص معاهدة الاستثمار الثنائية الكندية النموذجية، الأمر الذي سيضمن توقعًا سليمًا عند قيام المستثمرين الصينيين باتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما سيكون هناك تأمين لمصالح المستثمرين الصينيين في الخارج.

(2) معاملة الاستثمارات:

تعد معاملة الاستثمارات خلال مراحل الاستثمار المضمون الأساسي لحماية الاستثمارات؛ لذلك نقترح ما يلي:

1. التمسك بمبدأ المعاملة الوطنية بعد دخول الاستثمارات:

إن المعاملة الوطنية هي معيار نسبي، حيث من الممكن أن يتم منح تمييز في المعاملة للاستثمارات والمستثمرين الوطنيين بالدولة المضيفة للاستثمارات؛ لذلك فإن المنازعات الاستثمارية التي تنشأ على أثرها ليست كثيرة، والجدل حول القوانين التي تحدد المعاملة الوطنية ينعكس بشكلٍ رئيسٍ في ما إذا كان مبدأ المعاملة الوطنية يتم تطبيقه على الاستثمارات الأجنبية قبل دخولها أم لا. ونحن نعتقد أنه لا بد من تطبيق هذا المبدأ فقط على الاستثمارات الأجنبية التي تحصل على تصريح الدخول، في الوقت ذاته ينبغي الحفاظ بوضوح على تطبيق هذا المبدأ، في نظام التكامل الإقليمي، وبعض الترتيبات الخاصة. ولا يتوافق هذا الاقتراح مع القوانين والنصوص المعمول بها حاليًّا فحسب، بل يصب أيضًا في صالح توازن مصالح الصين في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقيام بأنشطة الاستثمارات الخارجية.

وفي الوقت ذاته، فإن الاقتراح بإعادة صياغة وتعديل اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية في الوقت المناسب، سيساعد على العمل قدمًا نحو توحيد نصوص وقوانين مبدأ المعاملة الوطنية. كما سيلغي بعض التعبيرات التي لا تتطابق مع القوانين والنصوص الدولية، مثل كلمة "قدر الإمكان" وغيرها الموجودة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين - وإنجلترا التي تم إبرامها في عام 1986، كما ينبغي صياغة مزيد من التفاصيل في محتوى مبدأ المعاملة الوطنية، ووضع تحديد واضح للاستثناءات في أثناء تطبيق هذا المبدأ.

2. معارضة توسيع معاملة الدولة الأكثر رعاية لتطبيقها في حل المنازعات:

أكدت هيئات التحكيم بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار خلال حكمها في توسيع تطبيق معاملة الدولة الأكثر رعاية من الناحية النظرية بصورة أحادية إلى حد

مـا عـلى أهميـة أهـداف وأغـراض المعاهـدات المعنيـة. فطبقًـا للنـص التـالي: "في ضـوء السـياق المسـتخدم، يتـم تحديـد غـرض المعاهـدة وأهدافها كمبـادئ توجيهيـة للتفسـير، وتشـكل هـذه المبـادئ التوجيهيـة عنـاصر غائيـة تصـدّ التفسـير الحـرفي الضيـق لنصـوص المعاهـدات". (الفقـرة الأولى مـن المـادة الحاديـة والثلاثـون في [اتفاقيـة فيينـا لقانـون المعاهـدات]). يلـزم اتبـاع ثلاثـة مبـادئ أساسـية عنـد تفسـير المعاهـدات:

الأول: التفسـير تبعًـا لمبـدأ توافـر النيـة الحسـنة. الثـاني: افـتراض توافـر المعنـى الحـرفي العـام في الصياغـة المسـتخدمة. الثالـث: تحديـد المعنـى الحـرفي للصياغـة المسـتخدمة في المعاهـدة بنـاء عـلى السـياق وفي ضـوء أهـداف وأغـراض المعاهـدة، ويتـم اسـتخدام "المعنـى الحـرفي للصياغـة المسـتخدمة"، و"أهـداف وأغـراض المعاهـدة" خـلال تفسـير المعاهـدة تباعًـا وبالترتيـب. فمـن الناحيـة النظريـة، يتـم اسـتخدام "المعنـى الحـرفي للصياغـة المسـتخدمة" قبـل "أهـداف وأغـراض المعاهـدة" في تفسـير المعاهـدة. وتقـوم هيئـات التحكيـم بالمركـز الـدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار بالقضـاء عـلى التمييـز العنـصري فقـط بنـاء عـلى أهـداف وأغـراض بنـد معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة في اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة، لتعزيـز حمايـة المسـتثمرين الأجانـب، ومـن ثـم دفـع وحمايـة الاسـتثمارات الأجنبيـة، أمـا بالنسـبة لتوسـيع معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة لتطبيقهـا في تسـوية المنازعـات، فيعـد في حقيقـة الأمـر تشـويهًا لمغـزى النصـوص والأحـكام المعنيـة في اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة مـن الناحيـة العمليـة، وتأكيـدًا أحاديًّـا عـلى أهـداف وأغـراض اتفاقيـة الاسـتثمار الثنائيـة. وإن توسـيع معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة لتطبيقـه في تسـوية المنازعـات مـن الممكـن أن يتسـبب في تسـويق المعاهـدات (treaty shopping)، الأمـر الـذي قـد يـؤدي إلى سـوء اسـتخدام اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة. وعـلاوة عـلى ذلـك، فـإن هـذا البنـد قـد يجلـب حالـة محتملـة مـن عـدم الاسـتقرار، ويتسـبب في إبطـال القيـود التـي تـم تحديدهـا في الاتفاقيـات السـابقة. ناهيـك عـن أن هيئـات التحكيـم المختلفـة في المركـز الـدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار لم تتوصـل إلى اتفـاق موحـد بشـأن تلـك المشـكلة؛ لذلـك فنحـن نعتقـد أن توسـيع معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة لتطبيقـه في تسـوية المنازعـات لم يحصـل بعـد عـلى قبـول عـام.

ولكـن مـن الناحيـة العمليـة، تأثـرت هيئـات التحكيـم بالمركـز الـدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار بقـرار حـق الولايـة القضائيـة في قضيـة مافيزينـي ضـد إسـبانيا، لذلـك تقبـل هيئـات

التحكيم في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في غالبية الأحيان طريقة تفسير المستثمرون لنطاق توسيع معاملة الدولة الأكثر رعاية لتطبيقها في تسوية المنازعات، حيث يلجأ في الآونة الأخيرة عدد كبير جدًّا من المستثمرين في عدد كبير من القضايا التي تنظرها هيئات التحكيم إلى الاستشهاد ببند معاملة الدولة الأكثر رعاية، ويدعو إلى توسيع تلك المعاملة لتطبيقها في تسوية المنازعات. الأمر الذي يعكس إلى حد ما الموقف الأساسي لهيئات التحكيم، وهو رغبتها في توسيع نطاق الولاية القضائية للتحكيم. وفي ضوء الغالبية العظمى من آراء هيئات التحكيم في القضايا السابقة المعنية، فإنه من المرجح للغاية أنها ستستمر في الإصرار على موقفها في إمكانية توسيع معاملة الدولة الأكثر رعاية لتطبيقها في تسوية المنازعات.

وقد حددت اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية في قوانينها معاملة الدولة الأكثر رعاية، ولكن لم يتم صياغة أحكام مخصصة لتطبيق معاملة الدولة الأكثر رعاية في تسوية المنازعات من عدمه. ومفهوم معاملة الدولة الأكثر رعاية في اتفاقيات الاستثمار الثنائية، هي المعاملة التي يمنحها أي طرف من الأطراف المتعاقدة لكل من "الاستثمارات والأنشطة الاستثمارية المعنية" (أو "الاستثمارات وعوائدها"، و"الأنشطة الاستثمارية الأخرى" كالإنشاء، والاستملاك، والتشغيل، والإدارة، والصيانة، والاستخدام، والتملك، والتوسع، والبيع.. إلخ) لمستثمري الطرف الآخر المتعاقد معه على ألَّا تقل عن المعاملة التي يمنحها الطرف ذاته للاستثمارات (أو المستثمرين وأنشطتهم المعنية، أو الاستثمارات وعوائدها) الخاصة بمستثمري دولة ثالثة أخرى غير متعاقدة. ولم يتضمن الوصف الخاص بمعاملة الدولة الأكثر رعاية في اتفاقيات الاستثمار الثنائية أيَّ بند يتعلق بتسوية المنازعات، كما أنه لم يستثنِه بوضوح. لذلك قد يطالب المستثمرون الصينيون بتوسيع بند معاملة الدولة الأكثر رعاية لتطبيقه في مسألة تسوية المنازعات، ما إن تحدث منازعات استثمارية، انطلاقًا من أهدافهم في حماية مصالحهم الاستثمارية؛ من ثم فإن تطبيق بند معاملة الدولة الأكثر رعاية في مسألة تسوية المنازعات يقدم إسهامات محددة غير مباشرة في سعي المستثمرين الصينيين وراء حماية مصالحهم. ولكن نظرًا لسلاح اتفاقيات الاستثمار الثنائية ذي الحدين، فإن تطبيق التوسع في بند معاملة الدولة الأكثر رعاية قد يؤدي أيضًا إلى أن يتم اختصام الصين مرارًا وتكرارًا أمام المركز الدولي لتسوية

منازعات الاستثمار.

ونحـن لا نوافـق عـلى توسـيع بنـد معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة لتطبيقهـا في مسـألة تسـوية المنازعـات؛ لذلـك نقـترح أن يتـم صياغـة نـص محـدد في اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة يذكـر بوضـوح عـدم تطبيـق بنـد معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة في مسـألة تسـوية المنازعـات، خشـية إسـاءة اسـتخدام هـذا البنـد.

5. توحيد صيغة ومفهوم المعاملة العادلة والمنصفة:

عنـد المقارنـة بـين معايـير المعامـلات الثلاثـة، فـإن القضايـا التـي تشـمل المعاملـة العادلـة والمنصفـة مـن الناحيـة العمليـة بهيئـات تحكيـم المركـز الـدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار كثـيرة، ومعايـير حكمهـا أكـثر. فهنـاك عـدد كبـير مـن اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة قـد نصـت عـلى معاملـة عادلـة ومنصفـة (أو تعبـير مشـابه)، لكـن لم يتـم تفسـير مفهومهـا. وتفسـيرات هيئـات تحكيـم المركـز الـدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار فيـما يتعلـق بالمعاملـة العادلـة والمنصفـة محـددة للغايـة؛ لذلـك فهنـاك احتماليـة كبـيرة أن تـؤدي التعبـيرات المتشـابهة في اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة المختلفـة إلى تبايـن كبـير في أحـكام هيئـات التحكيـم في مـا إذا كانـت الدولـة المضيفـة للاسـتثمارات تنتهـك المعاملـة العادلـة والمنصفـة أم لا. الأمـر الـذي يدعونـا لاقـتراح التعديـلات التاليـة لاتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة:

(1) تصحيـح العلاقـة بـين بنـد المعاملـة العادلـة والمنصفـة وبنود الاسـتثمار الأخـرى: تعـد المعاملة العادلـة والمنصفـة معيـارًا مطلقًـا للمعاملـة التـي يتـم منحهـا للمسـتثمرين الأجانـب، أمـا المعاملـة الوطنيـة، ومعاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة، فهـي معايـير نسـبية؛ لذلك يلـزم أن يكـون الحد الفاصـل بينها واضحًـا للغايـة. ولكـن هنـاك بعـض اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة لا تفـرق أو تميـز بوضـوح في نصوصهـا بـين المعاملـة المطلقـة والمعامـلات النسـبية، حتـى إن البعـض يضـع المعاملـة العادلـة والمنصفـة تحـت بنـود المعاملـة الوطنيـة، أو معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة. فعـلى سـبيل المثـال، نصـت المـادة الثالثـة في اتفاقيـة الاسـتثمار الثنائيـة بـين الصـين ولبنـان في عـام 1996 (بنـد معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة) عـلى "أولًا: ينبغـي منـح الاسـتثمارات أو الأنشـطة المتعلقـة بها التي يمارسـها مسـتثمرو أي طـرف من الأطراف المتعاقـدة داخـل أراضي الطـرف الآخـر معاملـة منصفـة وعادلـة، كما لا بـد وأن تتمتـع بالحماية". ونصت

المادة الثالثة في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وكوت ديفوار في عام 2004 (بند المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر رعاية) على "أولًا: ينبغي منح الاستثمارات الخاصة بمستثمري أي طرف من الأطراف المتعاقدة والتي يقيمها داخل أراضي الطرف الآخر معاملة منصفة وعادلة من البداية حتى النهاية". تعد المعاملة العادلة والمنصفة باعتبارها معيارًا مطلقًا معاملة موازية للمعاملة الوطنية، ومعاملة الدولة الأكثر رعاية؛ لذلك لا يجب أبدًا الخلط بينها وبين المعاملتين الأخيرتين.

(2) استخدام تعبيرات وصياغة موحدة لنصوص المعاملة العادلة والمنصفة: لا يوجد فرق كبير جدًّا في معاني اللغة الصينية للتعبيرات التي جاءت في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية فيما يتعلق بالمعاملة العادلة والمنصفة، فمن الصعب للغاية إصدار أحكام على الأوضاع إذا كانت عادلة لكن غير منصفة، أو عادلة ومنصفة. ولكن من أجل الحماية الكاملة لأمن الاستثمارات الخارجية للمستثمرين الصينيين، وضمان توحيد السياسات الخاصة بمعايير المعاملة العادلة والمنصفة ودقة النصوص والأحكام القانونية، يُقترح تبنّي تعبيرات وصياغة موحدة لأحكام ونصوص المعاملة العادلة والمنصفة في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية.

(3) تحديد نطاق تطبيق المعاملة العادلة والمنصفة: فينبغي تحديد الجهات المستفيدة من تطبيق المعاملة العادلة والمنصفة، أي الأعمال والأنشطة التي تتمتع بهذه المعاملة، فاستخدام تعبيرات واسعة للغاية لوصف الأنشطة التي تطبق عليها هذه المعاملة مثل "الاستثمارات" المنصوص عليها في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وألمانيا في عام 2003، أو تعبير "الاستثمارات والأنشطة المعنية بها" التي تم تحديدها في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وروسيا في عام 2006، يسهل حدوث خلاف وجدل بين المستثمرين والدول المضيفة للاستثمارات حيال فهم معناها. لذلك يُقترح تحديد نطاق تطبيق هذا النوع من المعاملة بوضوح في البنود المتعلقة بإدارة الاستثمارات وحمايتها واستخدامها وتملكها أو التصرف فيها، بالإضافة إلى البنود الخاصة بحماية حقوق استثمارات المستثمرين.. إلخ. ومن جانب آخر، يلزم تحديد النطاق الزمني لتطبيق المعاملة العادلة والمنصفة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بما إذا كانت عبارة "من البداية إلى النهاية" التي جاءت في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وألمانيا في عام 2003

تحمـل مفهومًـا واسـعًا أم لا، فيعتقـد البعـض أنها تشـمل منـح المعاملة العادلـة والمنصفة للمسـتثمرين الأجانـب قبـل دخـول اسـتثماراتهم؛ لذلـك يجـب العمـل قدمًـا نحـو وضـع نصـوص محـددة وواضحـة في اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة، كـما يجـب اتبـاع قوانـين الممارسـات الدوليـة للاسـتثمارات، فـلا ينبغـي منـح معاملـة عادلـة ومنصفـة قبـل دخـول الاسـتثمارات.

(3) ضمان خروج الاستثمارات:

1. الاهتمام بالأحكام المتعلقة بتحويل الأموال:

سـواء بـادر المسـتثمر ذاتـه بسـحب الاسـتثمارات، أو كان خـروج الاسـتثمارات نتيجـة للاسـتملاك العـام والتأميـم أو غـير ذلـك مـن إجـراءات مماثلـة، فجميـع تلـك الحـالات تنـدرج تحـت مشـكلة تحويـل الأمـوال (بمـا في ذلـك الاسـتثمارات وعوائدهـا). وتنـص اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة عـادةً عـلى أحـكام خاصـة تتسـم بتقـارب مضمونهـا نسـبيًّا حيـال ذلـك، فيـما عـدا اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الفرديـة. فمـن الممكـن منـح الحمايـة والضـمان لحقـوق تحويـل أمـوال الاسـتثمارات الخارجيـة للمسـتثمرين الصينيـين عـلى الـورق. ولكـن انطلاقًـا مـن العمـل عـلى تـوازن ميـزان المدفوعـات وإيجـاد حلـول للأزمـات الماليـة، قـد تفـرض الـدول المضيفـة للاسـتثمارات قيـودًا محـددة عـلى تحويـل أمـوال المسـتثمرين الصينيـين، وقـد تتخـذ هـذه القيـود أشـكالًا متعـددة، منهـا: رءوس الأمـوال التـي يُسـمح بتحويلهـا باسـتخدام القائمـة المغلقـة في اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة بـين الصـين، وسـنغافورة، وأسـتراليا، وباكسـتان.. إلـخ؛ ونصـت الفقـرة الثانيـة في المـادة السادسـة في اتفاقيـة الاسـتثمار الثنائيـة بـين الصـين وإنجلـترا لعـام 1986 عـلى أنـه "يلـزم فـرض قيـود عـلى الحقـوق التـي تـم ذكرهـا في الفقـرة الأولى سـلفًا، فيحـق لـكل طـرف مـن الأطـراف المتعاقـدة ممارسـة سـلطاته التـي يخولهـا لـه القانـون بإخـلاص ونزاهـة في ظـل الظـروف الاسـتثنائية التـي تواجـه فيهـا دولتـه مشـاكل في ميـزان المدفوعـات وخـلال فـترة محـدودة. ولكـن لا ينبغـي أن تشـمل هـذه السـلطات التحويـلات التـي تؤثـر عـلى الأربـاح، والفوائـد، وتوزيعـات الأسـهم، أو الرسـوم، أو المكافـآت والمنـح، كـما يلـزم ضـمان تحويـل 20% عـلى الأقـل مـن الاسـتثمارات أو أيـة أشـكال أخـرى للإيـرادات سـنويًّا".

بالإضافة إلى ذلك سنَّت الفقرة الثالث في المادة السادسة في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية لعام 2007 أحكامًا تفصيلية بشأن استثناءات التحويلات الحرة لرءوس الأموال. وفي الآونة الأخيرة ونتيجةً لما يشهده احتياطي النقد الأجنبي بالصين من نمو سريع، بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة كارتفاع قيمة اليوان.. إلخ، شهدت القوانين المحلية تساهلًا واضحًا مع المستثمرين الصينيين في تحويل رءوس أموال النقد الأجنبي لاستثماراتهم خارج البلاد. ولكن هناك بعض الدول المضيفة للاستثمارات ما زالت من الممكن أن تفرض جميع القيود على خروج رءوس أموال المستثمرين الصينيين منها؛ وذلك نظرًا لأسباب عدة منها الصعوبات والمشاكل المتواجدة في ميزان المدفوعات الدولي. لذلك يلزم وضع صياغة تفصيلية للقيود على التحويلات المالية في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية، فيُقترح استخدام نموذج "القائمة المفتوحة والاستثناءات التفصيلية" الذي تم تطبيقه في المادة السادسة في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية في عام 2007، من أجل تأمين تام لحقوق المستثمرين الصينيين المعنية بالتحولات المالية.

وفي الوقت الذي يتم العمل فيه على تحسين الأحكام المعنية في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية، ينبغي على المستثمرين الصينيين بطبيعة الحال احترام القوانين واللوائح المعنية في الدول المضيفة للاستثمارات، فيجب أن تكون جميع الأموال المطلوب تحويلها قد تم الانتهاء بالفعل من تسوية التزاماتها الضريبية، وتخليص حساباتها، والتزاماتها القضائية، وما إلى ذلك؛ للحيلولة دون أن تقوم الدولة المضيفة لها باتهامها بالخروج غير الطبيعي ويتم التحقيق في مسئولياتها المدنية، والإدارية وحتى الجنائية.

وعلى الرغم من أنه طبقًا لأحكام المادة السادسة في (إجراءات إدارة النقد الأجنبي) لعام 1989، وأحكام (المنشور الخاص بمسألة إدارة النقد الأجنبي الذي يتم استثماره خارج البلاد) لعام 2005، يتم مطالبة المستثمرين الصينيين بردّ الأموال المعنية داخل البلاد في غضون فترة زمنية محددة، ولكن لم يكن من الصعب اكتشاف أن المدة الزمنية لرد الأموال في أحكام (المنشور الخاص بمسألة إدارة النقد الأجنبي الذي يتم استثماره خارج البلاد) تتسم بفترة سماح كبيرة. ومع التطور التدريجي في الاقتصاد الصيني، والنمو الكبير في أنشطة الاستثمار الخارجية، وتطور الاستفادة من عوائد الاستثمارات

الخارجية في إقامة استثمارات مرة أخرى، فإن الفترة الزمنية الإلزامية لرد الأموال ستشهد فترة سماح أكبر بشكل تدريجي، كي تكون مفيدة في العمل قدمًا نحو تأمين حقوق المستثمرين في الاستثمار بحُرّية.

2. تحسين معايير التعويض الخاص بالاستملاك العام والتأميم:

تزداد مصالح الصين في الاستثمارات الخارجية تماشيًا مع تطور المستوى الاقتصادي بها؛ لذلك فإن التمسك والإبقاء على معايير التعويض المعقولة المتبعة قبل عشرين عامًا أمر يستحق المناقشة. تتوافق بشكل أساسي الأحكام الخاصة بالاستملاك العام والتأميم في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية شكلًا ومضمونًا مع نظيرتها في الاتفاقيات متعددة الأطراف. وعادة ما تتضمن نصوص وأحكام اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية المتعلقة بالاستملاك العام والتأميم أربعة شروط أساسية تشمل: المصلحة العامة، والإجراءات القانونية الواجبة، وعدم التمييز، بالإضافة إلى منح تعويضات محددة. وكانت مناقشات العلماء الصينيين في السابق بشأن الاستملاك والتأميم تركز بشكل رئيس على مسألة معايير التعويض، وقد كانوا يرفضون بوضوح معايير التعويض الخاصة بمبادئ كورديل هال الثلاثة: التعويض الكامل، في الوقت المناسب، والفعال، وظلوا متمسكين بتعبيرات أخرى تعكس مصالح البلدان النامية المضيفة للاستثمارات مثل التعويض "المناسب"، و"المعقول". ولكن النص الموجود في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين وألمانيا عام 2003، الذي أقر السماح للمستثمرين بإمكانية مطالبة المحكمة الوطنية بإجراء تحقيق بشأن مسألة معايير التعويض، عكس إلى حد ما المرونة في مسألة تمسك الحكومة الصينية بـ"معايير التعويض المعقول".

3. الاهتمام بقوانين الاستملاك غير المباشر وتحسينها:

منذ تسعينيات القرن العشرين، لم يعد الاستملاك والتأميم المباشر المشكلة الرئيسة فيما يتعلق بالاستملاك العام، حيث تتزايد تدريجيًّا التأثيرات السلبية الناجمة عن الاستملاك العام غير المباشر، تماشيًا مع التعددية والتخصصية في طرق الأنظمة المحلية الخاصة بالدول المضيفة للاستثمارات. وهناك جدل عنيف حول مسألة تحديد "الاستملاك"؛ نظرًا لعدم توحيد تعريفات الاستملاك غير المباشر ومعايير الحكم عليه.

ولم تعد الممارسات التحكيمية في الاستثمارات الدولية تركز بشكل رئيس على مشكلة استخدام أي نوع من معايير التعويض، إنما بدأت الاهتمام بشكل كبير بمشكلة كيفية تحديد "سمة الاستملاك". وينبغي على الحكومة الصينية والمستثمرين الصينيين الاهتمام بهذا التغيير، فالإدراك والفهم الجيد للتفسيرات والآراء الموجودة في قرارات التحكيم تساعد في إمكانية إيجاد حلول جيدة عند التعرض لمشكلة الاستملاك والتأميم.

ونرى أن سبب بروز مفهوم "الاستملاك العام غير المباشر" يكمن في الوجود الفعلي لمنطقة وسط بين أنشطة الاستملاك العام للدولة، وإدارة الحكومة القانونية للشئون الاقتصادية والاجتماعية، فمن الصعب جدًّا تحديد هوية أفعال الحكومة المتواجدة في هذه المنطقة الوسط على مستوى سطحي. فهناك علاقة مباشرة بين أفعال الاستملاك وممارسات الحكومة لوظائفها الإدارية من منطلق المصلحة العامة وحماية المستثمرين الأجانب. ولكن يعد مفهوم المصلحة العامة في حد ذاته مفهومًا مجردًا، ومسألة وضع حدود واضحة له أيضًا مسألة تحتاج إلى مناقشة أخرى. وإذا تم وضع تفسير ضيق للأمن العام الذي تطبقه الحكومة في ضوء المصلحة العامة، وقصر الإجراءات بشكل صارم فقط في حدود السلطات التقليدية للدولة والأهداف الرئيسة (مثل الحفاظ على الأمن والنظام داخل البلاد)، فلن يتوافق هذا مع احتياجات التغيرات الاجتماعية المتفاقمة، وتطبيق السياسات الحكومية، والتعديلات التي تشهدها أدوار الحكومة الوظيفية.

إن ما يقدمه المستثمرون في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وجهاز نافتا (اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة) على حد سواء بشكل متكرر في الآونة الأخيرة من دعاوى استملاك غير مباشر ضد الإجراءات التي تتخذها حكومات الدول المضيفة للاستثمارات على أساس أهداف عدة منها حماية البيئة والصحة العامة والتنظيم الاقتصادي.. إلخ، يهدد بشكل خطير إمكانات حكومة الدول المضيفة في حماية مصالحها العامة، كما يحث الناس على التعامل الجاد مع مشكلة عدم التوازن الواضح بين الحقوق والمصالح الخاصة للمستثمرين والسلطات السيادية للدول المضيفة للاستثمارات؛ لذلك يسعى الناس حاليًّا لإجراء إصلاحات للوائح والقوانين المتعلقة بالاستملاك غير المباشر. ويجب على الصين أيضًا الاهتمام بهذه القضية. فقد تمت صياغة تعريف محدد لمفهوم الاستملاك غير المباشر ومعايير الحكم عليه في اتفاقية الاستثمار الثنائية بين الصين والهند

في عـام 2006، ولكـن مـن المؤسـف لم يحـدث تطويـر تدريجـي لمفهـوم الاسـتملاك غـير المبـاشر في نصـوص اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة التـي تـم إبرامهـا فيـما بعـد. كـما أن تحسـين نصـوص وقوانـين الاسـتملاك غـير المبـاشر سيسـاعد في حمايـة مصالـح المسـتثمرين الصينيـين في الخـارج، وبطبيعـة الحـال سـيتطلب هـذا التحسـين أن توفـر الصـين مسـتوى أعـلى مـن الحمايـة للاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة الموجـودة داخـل حدودهـا. لـذا فإننـا نقـترح رفـع مسـتوى الحمايـة للاسـتثمارات بشـكل عـام، فحمايـة كل مـن أمـن الاسـتثمارات الخارجيـة للمسـتثمرين الصينيـين، والاسـتثمارات الأجنبية المبـاشرة الموجودة داخـل الصـين عـلى حـد سـواء هـو اتجـاه حتمـي للتنميـة، تماشـيًا مـع تطـور الاقتصـاد الصينـي وتعزيـز القـوة الوطنيـة الشـاملة. وإلى جانـب الاهتـمام بالتطـور الـذي تُحدثـه ممارسـات تحكيـم المركـز الدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار بشـأن الاسـتملاك غـير المبـاشر، مـن الممكـن أيضًـا الرجـوع إلى تطـور الاسـتملاك غـير المبـاشر في ممارسـات التحكيـم لاسـتثمارات دوليـة أخـرى، واسـتعارة المضمـون الـذي يتمتـع بالشـمولية، لتجسـيده في اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة.

(4) آلية تسوية منازعات الاستثمار:

يجـب الاهتـمام الكامـل بمسـألة تسـوية منازعـات الاسـتثمار في نظـام الحمايـة القانونيـة لاسـتثمارات الصـين الخارجيـة؛ وذلـك لكونهـا الـدرع الأخـير لحمايـة حقـوق المسـتثمرين. جديـر بالذكـر أنـه تماشـيًا مـع التطـور الكبـير للإصلاح والانفتـاح، وتعميـق التواصـل بـين الصـين وجميـع دول العـالم، فقـد شـهدت اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة أيضًـا تطـورًا كبـيرًا فيـما يتعلـق بتسـوية منازعـات الاسـتثمار، حيـث أصبـح اسـتخدام آليـة التحكيـم في تسـوية منازعـات الاسـتثمار مضمونًـا رئيسًـا في نصـوص الاتفاقيـات المعنيـة. وهنـاك ميـزات لا تضاهَـى يتمتـع بهـا التحكيـم الـدولي للاسـتثمارات، مقارنـة بطـرق التسـويات السياسـية والقضائيـة. ومـن هـذا المنطلـق ينبغـي عـلى الصـين مواكبـة هـذا التيـار، والتفكـير مليًّـا في اسـتخدام التحكيم الـدولي للاسـتثمارات، من أجل ضـمان الحقوق والمصالـح الحقيقيـة للمسـتثمرين الصينيـين في اسـتثماراتهم الخارجيـة، وتجنبًـا لتصعيـد المنازعـات الاسـتثمارية إلى منازعـات بـين الـدول. وهنـاك بعـض مضامـين اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة لا تواكـب

احتياجات التنمية الحالية؛ لذا فإننا نوصي بإجراء الإصلاحات التالية:

1. التقليل من أحكام إقامة هيئات تحكيم مخصصة أخرى في اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية:

دائمًا ما تنص اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية التي تم إبرامها في وقت مبكر على إنشاء هيئات تحكيم مخصصة، كما كان يتم صياغة القوانين المتعلقة بإجراءات هذه الهيئات المعنية في ضوء قوانين وأحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. لذلك فإن السرد المفصل لقوانين ولوائح التحكيم في ضوء (اتفاق واشنطن)، و(القواعد الإجرائية للتحكيم في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، و(قواعد التسهيلات المرفقة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، و(قواعد التحكيم في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي).. إلخ، ثم إعادة صياغة مجموعة من اللوائح والقوانين، أمر غير ضروري وغير مُجْدٍ اقتصاديًّا.

2. فرض قيود محددة على الانتقاء العشوائي لخيارات التحكيم:

(1) إذا كانت الدول المضيفة للاستثمارات من الأطراف المتعاقدة في (اتفاق واشنطن)، فينبغي تقديم منازعاتها إلى المركز، أو القيام بتعديلات وأحكام وإجراءات تقصي الحقائق طبقًا لـ(قواعد التسهيلات المرفقة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار).

(2) أما إذا كانت الدول المضيفة للاستثمارات ليست من الأطراف المتعاقدة في (اتفاق واشنطن)، فيجب تقديم منازعاتها إلى هيئة تحكيم مؤقتة طبقًا لـ(قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي) لعام 1976.

(3) والمستثمرون لهم الحق فقط في اختيار آلية تحكيم واحدة لحل النزاع، أما في حالة اختيارهم للآليتين السابقتين، فإن الآلية التي تم اختيارها أولًا هي ما يتم اتخاذها معيارًا للتحكيم، وإلا فإن كل طرف من أطراف النزاع يقوم بالتوقيع على اتفاق خطي منفصل كل على حدة.

3. التحديد الواضح لعدم تطبيق بند الدولة الأكثر رعاية في حل المنازعات في

أحكام اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية:

شـهد توسـيع بنـد الدولـة الأكـثر رعايـة وسريانـه عـلى تسـوية المنازعـات بـروزًا واضحًـا في ممارسـات التحكيـم الاسـتثماري بالمركـز الـدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار، بينـما لا يوجـد لـه أسـاس قانـوني متكامـل. وإن الفوائـد التـي تعـود عـلى حمايـة مصالـح الاسـتثمارات الخارجيـة للمسـتثمرين الصينيـين والتـي تنتج عـلى أثـر توسيع بنـد الدولـة الأكـثر رعايـة وتطبيقـه في تسـوية المنازعـات، مـن الممكـن أن تهوّن مخاطـر "الشـكاوي التراكميـة" التـي تسـببها النزاعـات التـي يتـم رفعهـا للتحكيـم في المركـز الـدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار بشـكل متكـرر في حـق الحكومـة الصينيـة. لذلـك يُقـترح اسـتبعاد توسـيع بنـد معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة لتطبيقـه في تسـوية المنازعـات خـلال إبـرام وتعديل اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة، الأمـر الـذي يعمـل عـلى تـوازن كل مـن حمايـة مصالـح اسـتثمارات الصـين الخارجيـة، وتأمـين مصالـح الصـين في اسـتقطاب الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة بصـورة أفضـل.

4. التمييز بين الدول المختلفة، واستخدام معايير مختلفة في إمكانية التقدم للتحكيم:

اعترفـت اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة التـي أبرمتهـا الصـين فيـما بعـد عـام 1998 بشـكل أسـاسي بقبولهـا الشـامل بحـق الولايـة القضائيـة للمركز الدولي لتسـوية منازعات الاسـتثمار، لكنهـا لم تعد تجعل بنـد إمكانيـة التقـدم للتحكيـم مقصـورًا فقـط عـلى المنازعـات المتعلقـة بمبالـغ التعويضـات. ويتفـق هـذا التغيـير في الأسـاس مـع الاتجـاه الـكلي لتطـور المجتمـع الـدولي، والتغـير في احتياجـات اسـتثمارات الصـين الخارجيـة. لذلـك ينبغـي الانتبـاه جيـدًا مـن الآن فصاعـدًا إلى الأطـراف المعنيـة المتعاقـدة خـلال إبـرام اتفاقيـات الاسـتثمارات الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة، فعنـد إبـرام أو تعديـل اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة مـع الـدول المتقدمـة، يُقـترح اسـتخدام "نمـط الموافقـة المحـدودة" عـلى حـق الولايـة القضائيـة للمركـز الـدولي لتسـوية منازعـات الاسـتثمار، واسـتخدام "نمـط الموافقـة الشـاملة مـع بعـض الاسـتثناءات" بصـورة كبـيرة في أثنـاء إبـرام اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة مـع الـدول الناميـة (خاصـة الـدول الناميـة التـي تعتـبر مقاصـد رئيسـة لاسـتثمارات الصـين الخارجيـة). وفي الوقـت ذاتـه، لا بـد أن تسـتمر اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة في الحفـاظ عـلى "حقـوق الانتصـاف المحـلي

للـدول المضيفـة للاسـتثمارات"، و"حقـوق تطبيـق قانـون الـدول المضيفـة للاسـتثمارات"، وغيرهـا مـن القوانـين والأحـكام.

5. التأكيد على دور اتفاقيات الاستثمارات الثنائية الصينية الأجنبية في تكملة وتصحيح قوانين الدول المضيفة للاستثمارات خلال التطبيق القانوني:

مـن الممكـن أن تلجـأ القوانـين قيـد التطبيـق إلى أحـكام المـادة الثانيـة والأربعـين في (اتفـاق واشـنطن) بشـكل أسـاسي، حيـث ينبغـي أن تشـتمل عـلى كل مـن قوانـين الـدول المضيفـة للاسـتثمارات (بمـا في ذلـك الأحـكام المتعلقـة بقانـون المنازعـات)، واتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة، بالإضافـة إلى لوائـح القانـون الـدولي الممكـن ممارسـتها. واتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة هـي اتفاقيـات تتسـم بالتخصصيـة يتوصـل إليهـا الأطـراف المتعاقـدة بشـأن تدفـق الاسـتثمارات فيـما بينهـا؛ لذلـك يُقـترح أن يتـم تحديـد اتفاقيـات الاسـتثمار الثنائيـة الصينيـة الأجنبيـة قبـل القوانـين المحليـة للـدول المضيفـة للاسـتثمارات في القوانـين واللوائـح المعروضـة.

6. التقليص النسبي من نطاق المنازعات التي تستنفد إجراءات المراجعة الإدارية:

بالنسـبة للمنازعـات التـي تنجـم عـن العمـل الإداري، كالأنشـطة الإداريـة التـي تتخذهـا الـدول المضيفـة للاسـتثمارات خـلال التعامـل مـع المسـتثمرين الأجانـب وعوائـد اسـتثماراتهم مـن جمـع ضرائـب وإدارة أعـمال وتحويـل الاسـتثمارات وعوائدهـا.. إلـخ، مـن الممكـن المطالبـة باللجـوء إلى الانتصـاف الإداري المحـلي. أمـا بالنسـبة للمنازعـات التـي تنجـم عـن مبالـغ تعويضـات الاسـتملاك العـام والتأميـم، فالمعمـول بـه دوليًـا هـو التقـدم للتحكيـم الـدولي للتسـوية المبـاشرة؛ لذلـك يُقـترح التقليـص النسـبي لنطـاق المنازعـات التـي تُحكَّـم بواسـطة إجـراءات المراجعـة الإداريـة.

ثانيًا، الاتفاقيات الضريبية الدولية:

يتزامــن التطــور في أعــمال الاتفاقيــات الضريبيــة الدوليــة مــع مسـيرة الإصــلاح والانفتــاح، حيــث بــدأت المرحلــة الأولى منــذ ثمانينيــات القــرن العشريــن واســتمرت حتــى التســعينيات، وكانــت الاتفاقيــات الضريبيــة حينهــا يتــم إبرامهــا بشــكل رئيــس مــع الــدول المتقدمــة. وبــدأت

المرحلـة الثانيـة منـذ منتصـف تسـعينيات القـرن العشريـن، وحينئـذٍ تـم إطـلاق أعـمال المفاوضـات بشـأن الاتفاقيـات مـع الـدول الناميـة الناشـئة، في الوقـت ذاتـه كانـت الصـين تتباحـث أيضًـا مـع الـدول المتقدمـة لإبـرام الاتفاقيـات. وبـدأت المرحلـة الثالثـة مـن بعـد عـام 2000، فقـد أطلقـت الصـين أعـمال الاتفاقيـات والمفاوضـات بشـكل أكـبر مـع الـدول الناميـة، وعـدد أكـبر مـن دول اسـتثمارات الصـين الخارجيـة خـلال هـذه المرحلـة. وبحلـول نهايـة مـارس عـام 2011، كانـت الصـين قـد أبرمـت 96 اتفاقيـة مـن اتفاقيـات الضرائـب الثنائيـة مـع الأوسـاط الخارجيـة، وكانـت قـد قامـت بترتيبـات ضريبيـة مـع هونـج كونـج ومـكاو عـلى المسـتوى المحـلي. وقـد غطـت هـذه الاتفاقيـات والترتيبـات بشـكل أسـاسي بلـدان المصـدر وبلـدان الإقامـة للاسـتثمارات الصينيـة، حيـث قامـت بخلـق إطـار جيـد للقوانـين الضريبيـة الدوليـة. وتلعـب الاتفاقيـات الضريبيـة أدوار الحمايـة القانونيـة، والتسـهيل الضريبـي، والتعـاون القائـم عـلى التفـاوض في الأعـمال المتعلقـة بـإدارة الضرائـب الدوليـة، وهـي أسـاس تقسـيم سـلطات فـرض الضرائـب الوطنيـة في الأنشـطة الاقتصاديـة عابـرة القـارات، وهـي أيضًـا تأمـين قانـوني مهـم لحمايـة الفوائـد الضريبيـة الوطنيـة، والمصالـح الاسـتثمارية الأجنبيـة للـشركات. وبالنسـبة للـشركات التـي تطبـق اسـتراتيجية "الخـروج"، فلـم تخلـق الاتفاقيـات الضريبيـة لهـا بيئـة ضريبيـة سـهلة في الـدول الاسـتثمارية فحسـب، بـل قدمـت أيضًـا أساسًـا قانونيًّـا مـن المعاهـدات لتلـك الـشركات، حيـث مـن الممكـن أن تلجـأ تلـك الـشركات في حالـة مواجهـة نـزاع ضريبـي خـارج البـلاد إلى مصلحـة الضرائـب الصينيـة لتمـضي الأخـيرة قدمًـا في إجـراء التنسـيق مـع الطـرف الآخـر وتسـوية المشـكلة. وتتضمـن معامـلات الاتفاقيـات الضريبيـة التـي مـن الممكـن أن تتمتـع بهـا شركات "الخـروج" الصينيـة: عـدم دفـع ضرائـب عـلى الدخـل في الخـارج، والتمتـع بالإعفـاءات الضريبيـة في الخـارج، وتفـادي الازدواج الضريبـي، والمعاملـة غـير العنصريـة، بالإضافـة إلى تسـوية المنازعـات عابـرة القـارات المتعلقـة بالضرائـب.. إلـخ.

وجميـع اتفاقيـات منـع الازدواج الضريبـي التـي تبرمهـا الصـين حاليًّـا مـع الأوسـاط الخارجيـة، تتخـذ مـن نصـوص الاتفاقيـات الضريبيـة التـي قامـت الصـين بصياغتهـا في فبرايـر مـن عـام 1996 نموذجًـا لهـا خـلال التفـاوض عـلى إبرامهـا. وقـد مـضى أكـثر مـن عـشرة أعـوام حتـى الآن، فـنرى أنـه قـد ظهـر تأخـر واضـح في مضمـون جـزء مـن هـذه النصـوص ولم يعـد يواكـب احتياجـات الأوضـاع الجديـدة؛ لذلـك فـإن عمـل تعديـلات وإعـادة صياغـة لتلـك النصـوص أمـر حتمـي، وسـنضرب أمثلـة باسـتخدام المـادة الخامسـة والثامنـة والثانيـة عـشرة.. إلـخ، لتوضيـح هـذا الأمـر.

(1) مناقشة وتعديل المادة الخامسة في نصوص المفاوضات على الاتفاقيات الضريبية:

وضعت أحكام المادة الخامسة من النصوص الحالية مفهومًا لـ "المنشأة الدائمة"، وقد قامت باستثناء الأماكن والمرافق والأنشطة والوكلاء التالي ذكرهم من نطاق صفة المنشأة الدائمة: الأنشطة الخدمية (بما في ذلك الخدمات الاستشارية) التي تطلقها الشركات غير المقيمة خلال فترة محددة في البلد المصدر، والمرافق الموجودة في البلد المصدر والتي يتم استعمالها بغرض تسليم بضائع أو سلع الشركات غير المقيمة أو لتخزينها، والمخازن التي تحتفظ دائمًا بسلع أو بضائع الشركات غير المقيمة، بالإضافة إلى الأشخاص غير الوكلاء ذوي المركز المستقل الذين يمثلون هذا النوع من الشركات دائمًا في تسليم البضائع أو السلع، والأشخاص الآخرين غير الوكلاء ذوي المركز المستقل الذين تم توكيلهم من قِبَل الشركات غير المقيمة ليقوموا بتحصيل أقساط في إقليم تلك الدولة أو الذين يؤمّنون على مخاطر قائمة فيه. إن نطاق المنشأة الدائمة المنصوص عليه في المادة الخامسة في من النصوص الحالية يبدو صغير نسبيًّا مقارنةً بالمادة الخامسة في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، بينما نجده قريبًا نسبيًّا من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النموذجية.

ويدل هذا على أن أحكام المادة الخامسة في النصوص الحالية المتعلقة بنطاق صفة المنشأة الدائمة لا تتوافق مع مكانة الصين حاليًّا في العلاقات الضريبية الدولية، فلم نكن نفكر مليًّا في أن الصين بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ستشهد هذا الارتفاع الملحوظ في مستوى تواجد الشركات غير المقيمة في الأسواق الصينية، ولم ننتبه خاصةً إلى تجاهل وإغفال أنشطة التأمينات والأعمال الخدمية (بما في ذلك الخدمات الاستشارية) التي تمارسها الشركات غير المقيمة في الصين.

وبناء على التحليل السابق، نرى أنه لا بد من إجراء التعديلات التالية على أحكام المادة الخامسة في النصوص الحالية: زيادة أحكام تنص على أن أنشطة الأعمال الخدمية (بما في ذلك الخدمات الاستثمارية) والأنشطة التأمينية التي تتم ممارستها في الصين، تشكل منشأة دائمة. ينبغي التفكير في بنية نص المادة الخامسة، فيجب أن تكون طريقة

التعديل كالتالي: أولًا: زيادة بند ثانٍ في الفقرة الثالثة ينص على أن المنشأة الدائمة تشمل أيضًا "الخدمات التي تقدمها الشركة من خلال موظفيها أو أفراد آخرين يعملون بها بشكل خاص، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، ولكن يلزم تقديم الخدمات من النشاط سالف الذكر (أو أنشطة مشابهة) خلال مدة تزيد على ×× شهر في غضون 12 شهرًا داخل حدود الدولة بشكل مستمر أو تراكمي". ثانيًا: زيادة فقرة بين الفقرة الخامسة والسادسة تنص على "خلافًا للأحكام السابقة من هذه المادة، فإن أي مؤسسة تأمين لدولة متعاقدة، باستثناء ما يتعلق بإعادة التأمين، تعتبر لها منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كانت تحصّل أقساطًا في إقليم تلك الدولة الأخرى أو تؤمّن على مخاطر قائمة فيه عن طريق شخص آخر غير الوكيل ذي المركز المستقل الذي تسري عليه أحكام الفقرة ×". ومن الواضح أنه إذا تم تعديل الاتفاقيات الضريبية الحالية أو تم التفاوض على إبرام اتفاقيات ضريبية جديدة في ضوء هذه الأحكام، فقد تزيد إمكانية فرض الصين ضرائب على دخول أنشطة الأعمال الخدمية (بما في ذلك الخدمات الاستشارية) والأنشطة التأمينية التي تمارسها الشركات غير المقيمة في الصين.

(2) مناقشة وتعديل المادة العاشرة في نصوص المفاوضات على الاتفاقيات الضريبية:

لم تميز المادة العاشرة في نصوص المفاوضات على الاتفاقيات الضريبية الصينية بين أرباح أسهم الاستثمارات المباشرة، وأرباح أسهم الاستثمارات غير المباشرة، الأمر الذي يؤثر سلبيًّا على نمو الاستثمارات المباشرة عابرة القارات، ولا يتلاءم مع حيادية جمع الضرائب.

فيُقترح الرجوع إلى وصف النصوص النموذجية للاتفاقيات الضريبية الدولية (اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النموذجية، واتفاقية الأمم المتحدة النموذجية) حيال الملاك المستفيدين، وتغيير الوصف الموجود في الفقرة الثانية من المادة العاشرة في النصوص الصينية الحالية إلى "إذا كان المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم مقيمًا في الدولة المتعاقدة الأخرى"؛ لأن الوصف الأخير أكثر وضوحًا، وهو أفضل من الوصف السابق

سواء من الناحية المنطقية أو من منظور الترابط السياقي.

ولا بـد مـن التمييـز بـين أربـاح أسـهم الاسـتثمارات المباشرة والاسـتثمارات غـير المبـاشرة، وجمـع الضرائـب مـن كل نـوع عـلى حـدة. فمـن منظـور اقتصـادي، نجـد أنـه مـن الطبيعـي اسـتخدام الأسـاليب والطـرق ذاتهـا لجمـع الضرائـب عـلى دخـول جميـع أشـكال الاسـتثمارات في رءوس الأمـوال، ولكـن مـن منظـور قانـون الـشركات نجـد أنـه مـن الـضروري التمييـز بـين مختلـف الأشـكال المحتملـة. وعـلى المسـتوى العالمـي، نجـد أن هنـاك اتفاقيـات ضريبيـة وقوانـين ضريبيـة محليـة تتزايـد أعدادهـا تدريجيًّـا تميـز في معاملتهـا بـين أربـاح أسـهم الاسـتثمارات المبـاشرة، والأخـرى للاسـتثمارات غـير المبـاشرة عابـرة القـارات. فيتـم جمـع الضرائـب تبعًـا لمـا يـلي: تطبيـق الأحـكام الخاصـة بأربـاح أسـهم الاسـتثمارات المبـاشرة عـلى الـشركات المسـتفيدة مـن أربـاح الأسـهم في حالـة امتلاكهـا أسـهمًا أساسـيةً أو حـق التصويـت في شركات توزيـع الأسـهم، واعتبـار أربـاح الأسـهم التـي تجنيهـا الاسـتثمارات الأخـرى أربـاح أسـهم لاسـتثمارات غـير مبـاشرة. والفصـل والتمييـز ومنـح معاملـة ضريبيـة تفضيليـة خاصـة لأربـاح أسـهم الاسـتثمارات المبـاشرة، يهـدف إلى إضفـاء مزيـد مـن التسـهيلات عـلى الاسـتثمارات المبـاشرة، والقضـاء عـلى حالـة الضرائـب القانونيـة والاقتصاديـة المزدوجـة والمتعـددة الموجـودة بـين الـشركات. وعـلى مسـتوى الحيـاد الضريبـي، ينبغـي المسـاواة في العـبء الضريبـي بـين أربـاح الأسـهم التـي تجنيهـا الاسـتثمارات المبـاشرة وأربـاح المنشـآت الدائمـة، أمـا بالنسـبة للضرائـب عـلى أربـاح الأسـهم غـير المبـاشرة فـلا حاجـة لأن تتسـاوى مـع عوائـد الـشركات. لذلـك فـإن عـدم التمييـز بـين دخـل الاسـتثمارات المبـاشرة، والاسـتثمارات غـير المبـاشرة، وتبنّـي المعاملـة الضريبيـة ذاتهـا عـلى أربـاح أسـهمهما، أمـر غـير معقـول بالمـرة. وعـلى مسـتوى التعاقـدات الصينيـة، عـلى الصـين التمييـز أيضًـا بـين النوعـين في الاتفاقيـات الضريبيـة التـي تبرمهـا مـع ألمانيـا، وسـنغافورة، وكنـدا.. إلـخ.

وتحتـاج الصـين إلى أن تراعـي سـؤالين أساسـيين عنـد تمييزهـا بـين نوعـي الاسـتثمارات السـالف ذكرهـما: مـا المعايـير التـي يمكـن اسـتخدامها في التمييـز بينهـما؟ ومـا معـدل الضرائـب المقتطعـة الـذي سـيتم اسـتخدامه في التمييـز بـين هذيـن النوعـين مـن الاسـتثمارات؟ والفـروق بـين الاتفاقيتـين النموذجيتـين (اتفاقيـة الأمـم المتحـدة النموذجيـة، واتفاقيـة منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة النموذجيـة) فيـما يتعلـق بالمعايـير المحـددة لهذيـن السـؤالين كبـيرة جـدًّا.

بالنسبة للسؤال الأول، استخدمت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النموذجية معيار 25%، أما اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية فقد استخدمت معيار 10% كحد أدنى من رأس المال اللازم لكسب صفة أرباح أسهم الاستثمارات المباشرة. وإن استخدام اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية لمعيار 10% كان من أجل تشجيع الاستثمارات من جانب، ومن جانب آخر لعلمها جيدًا أن بعض البلدان النامية لا تسمح بأن تتعدى ملكية غير المقيمين نسبة 50%، ومعلوم أن نسبة 10% تمثل نصيبًا مهمًّا من الملكية المسموح بها. وبالنسبة للصين، فلكي تجذب الاستثمارات الخارجية، سنَّت أحكام الحد الأدنى لحصص الاستثمارات الأجنبية في الصين، وليس الحد الأقصى؛ لذلك لم يعد هناك القلق سالف الذكر.

أما فيما يخص السؤال الثاني، فقد أقرت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النموذجية 5% كحد أقصى لمعدل الضرائب المقتطعة التي تخضع لها الاستثمارات المباشرة، و15% لمعدل الضرائب المقتطعة التي تخضع لها الاستثمارات الأخرى. وتركت اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية هذا السؤال ليتم إيجاد حل له من خلال مفاوضات الأطراف المتعاقدة، ولكن قد طرحت عدد من المقترحات حيال ذلك: أولًا: إذا كان البلد المتقدم (بلد الإقامة) يستخدم نظامًا لخصم الضريبة، فبإمكان البلدان المتفاوضة أن تحدد معدل ضرائب الشركة في بلد المصدر على ألَّا يتعدى معدل الضريبة في بلد الإقامة .وقد تتأثر مواقف الأطراف المتفاوضة أيضًا بما إذا كان بلد الإقامة يسمح بخصم الضريبة المعفى منها في بلد المصدر في إطار برامج الحوافز الضريبية. ثانيًا: إذا كان البلد المتقدم يستخدم نظامًا للإعفاء الضريبي، فبإمكان الأطراف المتفاوضة أن تضع حدًّا لمعدلات الضرائب المقتطعة على أساس أن الإعفاء نفسه يؤكد مفهوم عدم فرض ضريبة على أرباح الأسهم المشتركة بين الشركات، وأن تقييد معدل الضرائب المقتطعة عند المصدر يتماشى مع ذلك المفهوم. وإذا كان قانون الإعفاء هو لمنفعة المستثمر الدولي في النهاية، فإن تحديد معدل الضرائب المقتطعة عند المصدر يتماشى مع هذا الجانب من الإعفاء أيضًا.

لذلك فنحن نقترح أن تقوم الفقرة الثانية في نصوص الاتفاقيات الضريبية الصينية باستعارة النموذج الذي قدمته الاتفاقيتان النموذجيتان في التمييز بين الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. ولكن فيما يتعلق بحدود التمييز ومعدلات الضرائب المقتطعة

الخاضعة للأشكال الاستثمارية النسبية، من الممكن تسويتها في إطار تفاوض الأطراف المتعاقدة. وعند التمييز بين النوعين من الاستثمارات، يلزم الانتباه إلى الأوضاع الفعلية لاستثمارات الأطراف المتعاقدة في الدولة الأخرى، خاصة الاستثمارات التي تحتل نسبة رئيسة. وعند تحديد معدل ضرائبها المقتطعة، ينبغي الانتباه إلى الممارسات السائدة في جميع أنحاء العالم حاليًا. ومن منظور واقع التعاقدات الحالي، نجد أن معدل الضريبة المقتطعة في أرباح الأسهم التي يتم تحديدها في الاتفاقيات الضريبية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة أعلى من تلك التي يتم تحديدها في الاتفاقيات الضريبية بين البلدان المتقدمة فيما بينها، فالاستثمارات المباشرة في الأولى عادة ما تتراوح بين 5% إلى 15%، بينما استثماراتها غير المباشرة تتراوح بين 15% إلى 25%. وفي الوقت ذاته ظهرت عدة سمات خاصة في المعاهدات المبرمة: فقد لا تكون معدلات الضريبة واحدة في كلا البلدين، حيث تسمح البلاد النامية بمعدلات ضريبية أعلي، وقد لا تكون معدلات الضريبة محددة مطلقًا، وقد لا تسري المعدلات المخفضة إلا على الدخل المتأتي من الاستثمارات الجديدة، وقد لا تسري المعدلات الدنيا أو الإعفاء إلا على بعض الاستثمارات، وقد لا تستفيد أرباح الأسهم من معدلات مخفضة إلا إذا حيزت الأسهم لفترة محددة من الزمن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل التقنية التالية غالبًا ما تدخل في الاعتبار لدى تحديد معدل الضريبة: نظام ضريبة الشركات المعمول به في بلد المصدر (أي نظام دمج الضريبة أو النظام التقليدي الذي تتخذه جميع الدول في تعاملاتها مع دخول أرباح الأسهم)، وعبء الضريبة الإجمالي على الأرباح الموزعة للشركة والمترتب على ذلك النظام، والمدى الذي يمكن أن يخصم فيه بلد الإقامة الضريبة على أرباح الأسهم وعبء الضريبة الإجمالي الملقى على عاتق المكلف، بعد تخفيف الضريبة في كلا البلدين، ومدى الإعفاء الذي يوفره بلد الإقامة في التسهيلات الضريبية التي يمنحها لبلد المصدر، ومدى نجاح بلد المصدر، من وجهة نظره، في إقامة توازن مُرْضٍ بين رفع الإيرادات واجتذاب استثمار مباشر.

(3) مناقشة وتعديل المادة الثانية عشر من نصوص المفاوضات على اتفاقيات الضرائب:

1. الإبقاء على الفقرة 1 من المادة 12:

يُقترح الإبقاء على الفقرة 1 من المادة 12 في النصوص الحالية، حيث التمسك باستخدام مبدأ تقاسم الضرائب المتعلقة بالإتاوات. فنحن نعتقد أنه لا ينبغي أن يطالَب أي بلد باحتكار عوائد الضرائب على الإتاوات، سواء كان بلد إقامة دافعي الضرائب، أو بلد المصدر الذي يجنيها، فمن الأفضل تقاسم عوائد الضرائب على الإتاوات عابرة القارات. فبالنسبة لبلد المصدر الذي يجني الإتاوات، فله أسبابها الكاملة في ممارسة حقه في جمع ضرائب أراضيه من دخول الإتاوات لغير المقيمين داخل حدوده؛ نظرًا لأن الأصول والتقنيات التي يتم استخدامها تكون داخل حدودها، وكل ما يتم إنجازه له علاقة وثيقة بالأنشطة الاقتصادية في هذا البلد. أما بالنسبة لبلد إقامة دافعي الضرائب، فعلى الرغم من أن الأصول والتقنيات التي تجلب الإتاوات لا يتم تشغيلها في داخل هذا البلد، لكن دائمًا ما تقام عمليات شراء الأصول وأبحاث تطوير التقنيات المعنية في هذا البلد، وعادة ما يتم استهلاك وخصم تكاليف هذه الاستثمارات في بلد إقامة دافعي الضرائب. لذلك يجب أن نضمن أن دولة الإقامة لدافعي الضرائب تستطيع أن تقسم دخول إتاوات مقيميها القادمة من الخارج لما يناسب المصالح الضريبية، وهذا أمر منصف ومعقول. لذلك فإن الطريقة الوحيدة هي الاعتراف بحقوق الطرفين في جمع الضرائب على دخل الإتاوات.

وما زالت الصين تعيش فترة تحتاج فيها إلى استقدام عدد كبير من التقنيات كأي دولة نامية، وفي ضوء ذلك ينبغي الالتزام بمبادئ تقاسم الضرائب التي تعكسها المواد المعنية في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، هذا بالنسبة لمسألة تنسيق الصراع في حقوق جمع الضرائب على دخل الإتاوات عابرة القارات، في أثناء عمليات المفاوضات على إبرام الاتفاقيات الضريبية مع الأوساط الخارجية.

2. يُقترح تحسين ما يلي:

(1) تغيير الوصف المتعلق بالفقرة 2 في المادة 12 من "إذا كان من يتسلم الإتاوة هو المستفيد من الإتاوة" إلى "إذا كان المستفيد من الإتاوة مقيمًا بالدولة المتعاقدة الأخرى".

وعلى الرغم من أن الوصفين لا يوجد بينهما فروق جوهرية، إلا أن الوصف الأخير أكثر وضوحًا، سواء من الناحية المنطقية، أو من منظور الترابط السياقي، كما أن اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النموذجية واتفاقية الأمم المتحدة النموذجية قد استخدمت الوصف الأخير. لذلك ينبغي أن يقوم النص الصيني بالتعديل السابق في الصياغة اللغوية.

(2) هناك سهو وإغفال في الفقرة 3 من المادة 12 في النسخة الصينية في تعبيرات مثل "خطط" (plan)، و"برمجيات" (process).. إلخ، فيجب تعديلها ومقارنتها بالنسخة الإنجليزية.

(3) يُقترح الإبقاء على المعالجة الحالية للعلاقة بين دخل الإتاوات والمنشآت الدائمة في الفقرة 4 من المادة 12. وقد استخدمت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النموذجية مبدأ "التواصل الفعلي" في هذه المسألة، بينما استخدمت اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية "مبدأ قوة الجاذبية". ونحن نعتقد أن استخدام مبدأ "قوة الجاذبية" لا يتطابق مع النص الحالي بأكمله، نظرًا لاستخدام المادة 7 في النص الحالي لمبدأ "التواصل الفعلي"، بالإضافة إلى ذلك فإن من الممكن إساءة استخدام مبدأ "قوة الجاذبية"؛ لذلك ينبغي الإبقاء على مبدأ "التواصل الفعلي" المستخدم في هذه الفقرة.

(4) يقترح تغيير الوصف المعني في الفقرة 5 في المادة 12في النص الحالي من "حكومة أحد أطراف الدول المتعاقدة، أو هيئات محلية أخرى، أو المقيمين في هذه الدول المتعاقدة" إلى "المقيمين في هذه الدول المتعاقدة". لذلك من الضروري تعديل التعريف المتعلق بالمقيمين في الفقرة 4، وتضمينه "حكومة أحد أطراف الدول المتعاقدة، أو أي قطاعات حكومية أو هيئات محلية أخرى". وهذا التعديل سيزيد الترابط والاتساق المحكم بين سياق النص.

(4) تعديلات أخرى في نصوص المفاوضات على اتفاقيات الضرائب:

1. الاهتمام بشكل أكبر بالقواعد الخاصة بالولاية القضائية للمقيم، والأخذ في الاعتبار الحماية المتكافئة لدافعي الضرائب:

مـن المنتظـر أن يـزداد تفاقـم ظاهـرة التهـرب الضريبـي، تماشـيًا مـع تطبيـق قانـون الضرائـب علـى دخـل الـشركات الصينيـة الجديـدة، والتعديـلات الخاصـة بسياسـات التخفيـض والإعفـاء الضريبـي للاسـتثمارات الأجنبيـة. فبعـد أن أقـر قانـون الضرائـب عـلى دخـل الـشركات الجديـدة زيـادة الرقابـة عـلى سـلوك التهـرب الضريبـي للـشركات مـن خـلال "التعديـل الضريبـي الخـاص"، سـتحاول الـشركات الاسـتمرار في تحويـل أرباحهـا كي تتهـرب مـن الضرائـب، وذلـك مـن خـلال طـرق كثـيرة خفيـة وغـير معلومـة للتحويـل المـالي، أو مـن خـلال إنشـاء شركات معنيـة لمسـتثمرين عـلى ورق - اسـميًّا فقـط-. حتـى إنـه قـد تظهـر بعـض الـشركات الحقيقيـة غـير الاتحاديـة، تُـدرَج في عمليـة التحويـل والتسـعير، وتتحـول إلى مـا يسـمى بـشركات قـروض الجسـر، وتسـبب تشويشًـا واضطرابًـا في مصلحـة الضرائـب. فعـلى الحكومـة الصينيـة اتخـاذ الاحتياطـات اللازمـة حيـال ذلـك، والتعامـل مـع هـذا الأمـر في أثنـاء إبـرام، وتطبيـق الاتفاقيـات الضريبيـة.

2. آلية تسوية المنازعات:

تتمتـع مختلـف الـدول والمناطـق بطـرق خاصـة فيـما يتعلـق بآليـة تسـوية المنازعـات. فقـد يطالـب موظفـو مراجعـة الحسـابات الدوليـة المختصـون في فرنسـا بعمـل تعديـلات في دخـل الـشركات الأمريكيـة، لكنهـم يؤكـدون عـلى أنـه "يلـزم التوصـل أولًا إلى اتفاقيـة مـع مصلحـة الضرائـب الأمريكيـة المحليـة، دون ذلـك لا يجـب مطالبتهـا بتعويضـات". لذلـك فـإن فرضيـة "توافـر حسـن النيـة" في حـل المنازعـات، تتطلـب أولًا: أن يكـون هنـاك اتفاقيـات ضريبيـة بـين الطرفـين، ثانيًـا: إثبـات أن الـشركات تديـر أعمالهـا بـ"حسـن نيـة". بالإضافـة إلى ذلـك، هنـاك عـدد كبـير مـن الـدول قامـت - في خطـوة لتعزيـز التعـاون الثنـائي أو المحـلي- برفـع كفـاءة جمـع وإدارة الضرائـب، والقضـاء بشـكلٍ فعـالٍ عـلى أنشـطة التهـرب الضريبـي، وأبرمـت بعـض الاتفاقيـات الفرديـة متعـددة وثنائيـة الأطـراف مثـل (اتفاقيـات التعـاون في جمـع وإدارة الضرائـب)، (التفتيـش المتزامـن عابـر القـارات)، (مراجعـة وتدقيـق الحسـابات بالتبـادل).. إلـخ، وتـم العمـل بهـا في بعـض المناطـق، وسـيعمل هـذا بدرجـات محـددة على التغلـب عـلى صعوبـات نـشر المعلومـات وقلـة البيانـات. وهنـاك أحـكام معنيـة مـن الناحيـة المبدئيـة في الاتفاقيـات الضريبيـة تسـمح بإضافـة بعـض المسـائل التفصيليـة خـلال التطبيـق العمـلي. ولا تنفـذ الصـين هـذا بشـكل أسـاسي، ولكـن هـذه الطريقـة بـأي حـال يمكـن اعتبارهـا فكـرة مرجعيـة، مـن الممكـن التفكـير في تجسـيدها في نصـوص الاتفاقيـات.

ثالثًا: اتفاقيات التجارة الحرة:

قامت الصين حاليًّا بإبرام عشر اتفاقيات تجارة حرة وأدخلتها حيز التنفيذ، وهي اتفاقيات للتجارة الحرة بين الصين والآسيان، وسنغافورا، وباكستان، ونيوزيلاندا، وتشيلي، وكوستاريكا، بالإضافة إلى الترتيبات التي اتخذتها الصين فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة بين المناطق الداخلية بالصين وهونج كونج ومكاو، وهناك أيضًا اتفاقيات أطر التعاون الاقتصادي مع جانبي مضيق تايوان بمنطقة تايوان.

(1) المشاكل الرئيسة في اتفاقيات التجارة الحرة:

1. نماذج غير موحدة لنصوص الاتفاقيات:

تحولت جميع اتفاقيات التجارة الحرة حاليًّا سواء تلك التي قد وقعتها الصين في وقت سابق كاتفاقيات فردية، أو "حزمة الاتفاقيات" التي أبرمتها الصين فيما بعد، إلى اتفاقيات ملموسة طبقًا لخصائص الأطراف المتعاقدة وعلى أساس قواعد منظمة التجارة العالمية، لكنها لا تتسم بنماذج موحدة. وعلى الرغم من أن النصوص التي تتفرد كل منها بسماتها الخاصة تفيد في إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة بسلاسة وفي وقت قصير، فإن هذا يعني أنه سيتم صياغة أحكام وشروط تعاون مختلفة لجميع اتفاقيات التجارة الحرة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة صعوبة إدارتها. وعلى الصين الاستمرار في إبرام عدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرة مستقبلًا، وإذا استمر إبرام تلك الاتفاقيات باستخدام نموذج "السمات الخاصة لكل نص"، ستزداد صعوبة جوانب عدة تحت بنود الاتفاقيات المختلفة مستقبلًا كالرقابة الجمركية، ومواجهة الشركات، ورقابة السياسات.. إلخ. ولا يفيد هذا النموذج في ضمان التنسيق بين السياسات الاقتصادية الصينية الأجنبية، كما ستزداد صعوبة تنسيق الحكومة الصينية على خلفية هذا النموذج. ومن منظور تجارب دول أخرى، فقد أصبح التقليل من الفروق بين نصوص الاتفاقيات، وبالتالي التقليل من صعوبة الاتفاقيات، اتجاهًا رائجًا. فقد أبرمت المكسيك اتفاقيات تجارة حرة مع أكثر من 30 دولة، وفي عام 2003 أعلنت الحكومة المكسيكية أنها ستبطئ من سرعة إبرامها

لاتفاقيـات التجـارة الحـرة، في خطـوة للتقليـل مـن صعوبـة التنسـيق بـين بنـود الاتفاقيـات المختلفـة. وعـلاوة عـلى ذلـك، فقـد حـددت الولايـات المتحـدة اتفاقيـة التجـارة الحـرة لشـمال أمريـكا NAFTA كنمـوذج للاتفاقيـات الجديـدة التـي تبرمهـا، حيـث أعلنـت ضرورة التـزام اتفاقيـات التجـارة الحـرة الجديـدة بالحفـاظ عـلى التوافـق مـع اتفاقيـة التجـارة الحـرة لشـمال أمريـكا NAFTA، كالحفـاظ على البنـود الخاصـة بمعايـير التنافـس، ومعايـير الصناعـة، ومعايـير حقـوق الملكيـة الفكريـة.. إلـخ. والأمثلـة عـلى ذلـك أيضًـا كثـيرة جـدًا، مـن الممكـن أن تكـون مصـدر إلهـام للصـين، فينبغـي عمـل الاسـتعدادات المطلوبـة، واتخـاذ الاحتياطـات اللازمـة في أثنـاء العمـل عـلى عـدم تفاقـم صعوبـة التنسـيق والترتيبـات المبكـرة، والقضـاء بشـكل مبكـر وبدرجـة قصـوى عـلى الآثـار "السـلبية" التـي قـد تجلبهـا مجموعـة كبـيرة مـن اتفاقيـات التجـارة الحـرة التـي يتـم إبرامهـا.

2. بعض الأحكام داخل النصوص تتسم بإمكانات تطبيقية ضئيلة:

توجـد بعـض المشـاكل المتعلقـة بالافتقـار إلى التطبيـق في نصـوص اتفاقيـات التجـارة الحـرة التـي تبرمهـا الصـين. عـلى سـبيل المثـال، هنـاك قواعـد نظريـة فقـط فيـما يتعلـق بمجـالات الإجـراءات الصحيـة والصحـة النباتيـة SPS والحواجـز التجاريـة التقنيـة TBT في اتفاقيـات التجـارة بـين الصـين والآسـيان، واتفاقيـات التجـارة بـين دول آسـيا والمحيـط الهـادئ، وهـي قواعـد بسـيطة وعامـة قـد تظهـر مشـاكل نسـبية بشـأنها عنـد التطبيـق العمـلي الملمـوس لـكل منهـا. وفي ظـل الانخفـاض المسـتمر للحواجـز الجمركيـة، والمعايـير التـي يتـم فرضهـا عـلى الحواجـز التقليديـة غـير الجمركيـة، أصبحـت كل مـن الحواجـز التجاريـة التقنيـة TBT والإجـراءات الصحيـة والصحـة النباتيـة SPS العواقـب الرئيسـة التـي تؤثـر حاليًـا عـلى التطـور السـليم للتجـارة الدوليـة. وخـلال الآونـة الأخـيرة، بـرزت التأثـيرات السـلبية لـكل مـن الحواجـز التجاريـة التقنيـة TBT الخارجيـة والإجـراءات الصحيـة والصحـة النباتيـة SPS عـلى الصـادرات الصينيـة تدريجيًـا، حتـى إنهـا تخطـت بكثـير الحواجـز غـير الجمركيـة الأخـرى. لذلـك ينبغـي عـلى الصـين أن تـبرم اتفاقيـات تكميليـة أو اتفاقيـات تعـاون جديـدة مـع شركائهـا في اتفاقيـات التجـارة الحـرة لحـل هـذه المشـكلة. فتكويـن اتفاقيـات فعالـة بحاجـة إلى بنـود ممكنـة مـن الناحيـة العمليـة، مـن أجـل توفـير إطـار مسـتقر للقـدرة عـلى التنبـؤ. فاتفاقيـات التجـارة الحـرة التـي تبرمهـا الصـين تتسـم خاصـة ببنودهـا التـي ينقصهـا الناحيـة العمليـة في

المجالات الأخرى غير التجارة في السلع.

3. عدم تكامل المعايير الخاصة بنماذج ولغة نصوص اتفاقيات التجارة الحرة التي تبرمها الصين:

حددت النصوص القانونية لاتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها الصين لغة النصوص الرسمية لها فيما عدا اتفاقية التجارة بين دول آسيا والمحيط الهادئ. وقد تم صياغة (الاتفاق الإطاري)، و(اتفاقية التجارة في الخدمات "تيسا")، و(اتفاقية التسوية) لاتفاقيات التجارة الحرة بين الصين والآسيان من بينهم باللغة الإنجليزية. أما (اتفاقية التجارة في السلع)، و(اتفاقية الاستثمار)، واتفاقيات التجارة الحرة بين الصين وباكستان، والصين ونيوزيلاندا، والصين وسنغافورا، فقد تمت صياغة نصوصها باللغتين الصينية والإنجليزية، وللنصين الأثر القانوني ذاته. أما اتفاقيات التجارة الحرة بين الصين وتشيلي، والصين وبيرو، فقد تم تحديد اللغات الصينية والإسبانية والإنجليزية لصياغة نصوصها، وللنصوص الثلاثة أيضًا الأثر القانوني ذاته، وإذا حدث لبس أو نزاع، فالنص الإنجليزي هو المعيار. ولم تشتمل اتفاقيات التجارة الحرة على تحديد ملموس لهذه النقطة سوى اتفاقيات التجارة الحرة بين الصين وتشيلي، والصين وبيرو، التي حددت بوضوح النص الذي سيتم الرجوع إليه كمعيار إذا وجد خلاف في أي شيء؛ الأمر الذي يزيد من صعوبة إعادة صياغة النصوص في حالة تنفيذ الاتفاقيات وظهور خلافات. ومن خلال البحث في نصوص اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها الصين والتي تم تحميلها من "شبكة خدمات مناطق التجارة الحرة الصينية" بوزارة التجارة الصينية، من الممكن أن نكتشف افتقار النصوص إلى المعيارية على مستوى الاستخدام اللغوي. فأولًا من ناحية المضمون نجد أنه فيما عدا الاتفاقيات التي تم توقيعها مع هونج كونج ومكاو وتايوان، والتي تتميز بأنها نصوص تم صياغتها باللغة الصينية بشكل مباشر، فإن باقي نصوص الاتفاقيات تم ترجمتها عن اللغة الإنجليزية. وتحتوي النصوص المترجمة على بعض الأمور غير الدقيقة، حتى إنه يشوبها بعض الأخطاء. على سبيل المثال الأسماء الكاملة لعناوين كل من (البروتوكول الإضافي)، و(اتفاقية التجارة في الخدمات "تيسا") في اتفاقيات التجارة الحرة بين الصين وباكستان هما على التوالي: (البروتوكول الإضافي لاتفاقية التجارة الحرة بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية)، و(اتفاقية

التجارة في الخدمات في مناطق التجارة الحرة بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية)، وبالنظر إلى العنوانين السابقين نجد أنه من الواضح أن "مناطق التجارة الحرة" في العنوان الثاني كان ينبغي أن تكون "اتفاقية التجارة الحرة". ثانيًا: اللغة غير محكمة وغير قياسية. على سبيل المثال، في البنود التي تستخدم الأرقام الترتيبية، تم استخدام اللغة الصينية في بعض المواضع، والأرقام العربية في مواضع أخرى. وأحيانًا يتم استخدام "المادة الثانية والثمانين" باللغة الصينية، وأحيانًا أخرى يتم استخدام "المادة 82" باللغة الإنجليزية في اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وتشيلي. الاختلاف الدلالي. مثل "اللغة الإنجليزية", و"النص الإنجليزي"، "مِرفَق تسوية المنازعات"، و"هيئة تسوية المنازعات"، "التحديد سلفًا"، و"الحكم سلفًا"، "الأعمال التجارية"، و"قطاع التجارة"، "الباحثون"، و"الأفراد الباحثون".. إلخ.

(2) مقترحات لوضع معايير خاصة بنصوص اتفاقية التجارة الحرة:

1. مبادئ اتفاقية التجارة الحرة الصينية النموذجية:

ينبغي أن تقوم مبادئ نصوص اتفاقية التجارة الحرة التي تصوغها الصين بالتوحيد بين مبادئ منظمة التجارة العالمية، والمبادئ التي تتسم بالخصائص الصينية. فيجب أن تتضمن مبادئ منظمة التجارة العالمية كلًّا من مبدأ عدم التمييز العنصري (معاملة الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية)، ومبدأ التحرير التدريجي، ومبدأ السماح بالحماية الملائمة، ومبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية، ومبدأ الاستثناءات والإعفاء من المسئوليات. أما المبادئ التي تتسم بالخصائص الصينية، فقد كانت اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها الصين فيما سبق تشتمل بشكل رئيس على مبدأ التوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ومبدأ عدم تطبيق الشروط الخاصة، بالإضافة إلى مبدأ "دولة واحدة ونظامين". والمبادئ الثلاثة سالفة الذكر بحاجة إلى ضمها أثناء مفاوضات وإبرام اتفاقيات التجارة الحرة لاحقًا.

2. شكل اتفاقية التجارة الحرة الصينية النموذجية:

تماشيًا مع توافر الخبرات الخاصة بالمفاوضات على اتفاقيات التجارة الحرة الصينية، وتعزيز إمكاناتها، ينبغي على الصين تبنِّي النص الشامل الموحد أثناء إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مرة أخرى في وقت لاحق، أي أنه يلزم أن تضم جميع المضامين في نص واحد لاتفاقية تجارة حرة، ثم تستكمل وتنهي مرة واحدة المفاوضات على هذه المضامين.

3. هيكل اتفاقية التجارة الحرة النموذجية:

يجب أن تتكون اتفاقية التجارة الحرة الصينية النموذجية من نص أساسي وآخر ملحق. يتكون النص الأساسي من مقدمة ومواد تفصيلية لكل فصل. تحدد المقدمة أغراض الاتفاقية، والأهداف التي تسعى لتحقيقها وسبل تحقيقها. ومهمة الملحق تتمثل في إضفاء مزيد من التفسير التفصيلي، أو التكملة. ويتبنى النص الأساسي في اتفاقية التجارة الحرة النموذجية النمط المركب. والسبب الرئيس وراء ذلك هو المضامين واسعة النطاق التي تحتوي عليها اتفاقية التجارة الحرة الصينية والتي لن يستطيع النمط البسيط تلبية احتياجاتها. وبالنسبة لنصوص اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها الصين في وقت سابق، فبعضها استخدمت النمط المركب في تكوينها، وبعضها اختلفت عن ذلك، فالبعض له أجزاء فرعية، والبعض له فصول فرعية. لذلك يُقترح أن يتم تنظيم اتفاقية التجارة الحرة الصينية النموذجية بناءً على فصول، ثم مواد تندرج تحت تلك الفصول، ويلزم إعطاء الفصول والمواد تسمية محددة، كما يلزم توحيد لغة الأرقام عند تحديد الفصول والمواد، إمَّا أن تكون جميعها أرقامًا عربيةً، أو أن تكون جميعها باللغة الصينية.

4. محتوى اتفاقية التجارة الحرة الصينية النموذجية:

يجب أن يتضمن محتوى اتفاقية التجارة الحرة الصينية النموذجية الجوانب التالية:

(1) مادة تطبيق التحرير التجاري، وتتضمن مواد معنية بالامتيازات الجمركية، والمجالات غير الجمركية في مجال تجارة السلع، ومواد معنية بتحرير التجارة في الخدمات مثل الالتزامات الخدمية والتجارية وغيرها، ومواد معنية بالاستثمارات، وأخرى معنية بتعزيز التعاون. وأحكام هذه المواد بحاجة إلى الوضوح، والعملية، وإمكانية التطبيق،

وأن تتمتع في الوقت ذاته بمرونة محددة، من أجل ضمان تطبيق التحرير التجاري.

(2) مـادة حمايـة مصالـح التحريـر التجـاري وتحديـد معايـير السياسـات المحليـة، وتشـتمل في داخلهـا عـلى المعاملـة الوطنيـة، ومـواد معنيـة بقوانـين بلـد المصـدر، والإجـراءات الجمركيـة، ومـواد معنيـة بحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة، ومـواد خاصـة بالإجـراءات الصحيـة والصحـة النباتيـة SPS والحواجـز التجاريـة التقنيـة TBT، بالإضافـة إلى مـواد أخـرى معنيـة بإجـراءات محليـة مثـل الإجراءات الحدوديـة وغـيره. وتهـدف إلى إيجـاد حـل لقصـور إجـراءات السياسـات الخاصـة بالتجـارة أحاديـة الجانـب. ولم تحـدد أي مـن اتفاقيـات التجـارة الحـرة التـي أبرمتهـا الصـين فيـما سـبق بوضـوح القوانـين المتعلقـة بالإجـراءات الصحيـة والصحـة النباتيـة SPS والحواجـز التجاريـة التقنيـة TBT.

(3) مـواد طارئـة خاصـة بدفـع التحريـر نحـو مسـتوى أعمـق، وتشـمل مـواد الإجـراءات الخاصـة بمكافحـة الإغـراق، والإعانـات، والتدابـير الوقائيـة، ومـواد متعلقـة بتأمـين تـوازن ميـزان المدفوعـات.

(4) مـادة تسـوية المنازعـات التـي تضفـي المصداقيـة عـلى التزامـات التحريـر، وتتضمـن مـواد معنيـة بتسـوية المنازعـات، مثـل نطـاق الولايـة القضائيـة، والوسـاطة، والمصالحـة أو التصالـح، والتحكيـم، وإنفـاذ قـرارات التحكيـم، إلى غـير ذلـك مـن قوانـين.

(5) مـادة ضـمان شـفافية جـدوى التحريـر، ومنهـا ترتيبـات تخفيـض الضرائـب، وقائمـة الامتيازات الجمركيـة، وجـدول التزامـات التجـارة في الخدمـات، والشـفافية المعنيـة مثـل مـواد الإعـلان والنـشر، والاتصـالات، وسريـة المعلومـات، بالإضافـة إلى الدراسـة والفحـص.

(6) مـواد الترتيبـات المؤسسـية الخاصـة بتطبيـق التحريـر التجـاري، وتشـتمل عـلى مـواد معنيـة بالترتيبـات المؤسسـية لجميـع الهيئـات التجاريـة وفروعهـا ووظائفهـا المعنيـة.. إلـخ.

(7) تسلسـل محتـوى اتفاقيـة التجـارة الحـرة الصينيـة النموذجيـة. فعـلى اتفاقيـة التجـارة الحـرة الصينيـة النموذجيـة أن تتبـع الترتيـب التـالي في ظـل المحتـوى الـذي تـم تحديـده سـلفًا، بدايـةً التجـارة في السـلع، والمحتـوى الـذي ينـدرج أسـفل منـه: الامتيـازات الجمركيـة والحواجـز غـير الجمركيـة، قواعـد المنشـأ، الإجـراءات الجمركيـة، الانتصـاف التجـاري، الإجـراءات الصحيـة

والصحـة النباتيـة، الحواجـز التجاريـة التقنيـة، ثـم التجـارة في الخدمـات، تنقُّـل الأشـخاص الطبيعيـين (أو دخـول العاملـين في التجـارة حـدود الـدول)، الاسـتثمارات، حقـوق الملكيـة الفكريـة، التعـاون، الشـفافية، تسـوية المنازعـات، الترتيبـات المؤسسـية. وفي الجـزء الأمامـي يجـب أن يكـون هنـاك بنـود عامـة وتعريفـات، كـما يلـزم تضمـين اسـتثناءات (اسـتثناءات عامـة، واسـتثناءات أمنيـة)، وبنـود أخـيرة في الجـزء الأخـير.

5. الصياغة الصينية لنصوص أو مواد اتفاقية التجارة الحرة الصينية النموذجية، والمعايير اللغوية:

يلـزم صياغـة نـص اتفاقيـة التجـارة الحـرة الصينيـة النموذجيـة باللغـة الصينيـة أولاً، ثـم يتـم مقارنتـه بالنـص الأجنبـي الـذي تمـت صياغتـه مـع الطـرف الأجنبـي. ويتـم التوصـل إلى اتفـاق موحـد في النهايـة مـن خـلال المفاوضـات. لذلـك يجـب تعيـين محـامٍ متخصـص يشـارك في تحديـد مسـودة النـص الصينـي، والنـص النهـائي للاتفاقيـة؛ كي يتـم اسـتخدام لغـة قانونيـة معياريـة. ويلـزم تجنـب عمـل بعـض التعديـلات في النـص أو المـواد باللغـة الأجنبيـة التـي قـام الطـرف الأجنبـي بصياغتهـا، وتحويلهـا إلى نـص أو مـواد باللغـة الصينيـة، حيـث سـيترك هـذا الأمـر خطـرًا خفيًّـا، أو يتسـبب في ظهـور بعـض الصعوبـات في فهـم وتنفيـذ الاتفاقيـة بعـد دخولهـا حيـز التنفيـذ. فـلا بـد مـن اسـتخدام نصـوص ومـواد باللغـة الصينيـة قـدر الإمـكان. وإذا أقـرت الاتفاقيـة أنهـا لـن تتخـذ مـن لغـة واحـدة معيـارًا لنصهـا، فيلـزم الانتبـاه جيـدًا إذا مـا ظهـرت خلافـات، عندهـا بأيـة لغـة سـيتم تفسـير المـواد لحـل الخلافـات! ولا بـد مـن توحيـد التعبـيرات والصياغـة المسـتخدمة، وتوضيـح التفسـيرات.

6. اتفاقية التجارة الحرة الصينية النموذجية يجب أن تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف:

لا يسـتطيع أي طـرف مـن الأطـراف المتعاقـدة في الاتفاقيـات التجاريـة توقُّـع أمـر ليـس في الحسـبان، ولا يسـتطيع تسـجيل كل التفاصيـل؛ لذلـك عنـد معالجـة هـذا الأمـر الـذي يتسـم بعـدم تكاملـه، تكـون هنـاك حاجـة إلى الحفـاظ عـلى القـدرة عـلى التنبـؤ، وتحقيـق الاسـتقرار مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر التمتـع بالمرونـة والقـدرة عـلى التكيـف، ولا بـد مـن وجـود تناغـم وتوافـق بـين الأمريـن في اتفاقيـة التجـارة الحـرة النموذجيـة. فعـلى الصـين تكويـن اتفاقيـة تجـارة حـرة نموذجيـة، بينـما لا يوجـب عليهـا تحديـد المـواد ذاتهـا بشـكل كامـل مـع جميـع شركائهـا، حيـث

ينبغـي وضـع معايـير فقـط لـكل مـن المبـادئ، والشـكل، والمضمـون، والتسلسـل، واللغـة.. إلـخ. ولكـن بالنسـبة للمحتـوى التفصيـلي أو نقـاط التركيـز، فـما زالـت تحتـاج إلى تحليـل تفصيـلي؛ لذلـك ينبغـي ضـمان مرونـة هـذه الاتفاقيـة النموذجيـة وقدرتهـا عـلى التكيـف.

رابعًا: مُقترحات أخرى:

1. وضع تعريف واضح للمفاهيم الأساسية ونطاق تطبيقها في الاتفاقيات الدولية المعنية:

عـلى أسـاس القائمـة المفتوحـة للأصـول، يُقـترح إضافـة تعبـيرات محـددة لصيـغ تعريـف "الاسـتثمارات" التـي تسـتخدم النمـط المركـب مثـل عبـارة "أن تتمتـع بخصائـص اسـتثمارية"، مـن أجـل تجنـب إسـاءة اسـتخدام الاتفاقيـات الاسـتثمارية. ويُقـترح عنـد صياغـة تعريـف لـ"المسـتثمرين"، توضيـح أنـه مـن الممكـن أن يمـارس المسـتثمرون مـن الأشـخاص الطبيعيـين والمنظـمات الأخـرى التـي لا تتمتـع بأهليـة قانونيـة، الأنشـطة الخاصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة. بالإضافـة إلى اسـتخدام معايـير شـاملة يكـون معيـار الجنسـية فيهـا هـو المعيـار الرئيـس، ومعيـار الأرض التـي تخضـع للسـيطرة الحقيقيـة هـو المعيـار الثانـوي في الحكـم عـلى التبعيـة الصينيـة للمسـتثمرين. يُقـترح فـرض قيـود بشـكل واضـح عـلى نطـاق تطبيـق "مـادة معاملـة الدولـة الأكـثر رعايـة"، وإلغـاء توسـيع تطبيقهـا في تسـوية المنازعـات، وفي الوقـت ذاتـه الاسـتمرار في الحفـاظ عـلى اسـتثناءات تطبيقهـا كاسـتثناءات التكامـل المحـلي، والاتحـادات الجمركيـة، والترتيبـات الحدوديـة المحليـة الخاصـة.. إلـخ. كـما يلـزم صياغـة تحديـد واضـح للمفهـوم الأسـاسي لـ"المعاملـة العادلـة والمنصفـة" ونطـاق تطبيقهـا.. إلـخ؛ لتجنـب إسـاءة اسـتخدام أحكامهـا.

2. يُقترح إضافة مواد تنظم التزام المستثمرين والدولة موطن الاية البيئة عند توقيع اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات التجارة الحرة بين الصين والأوساط الخارجية:

أولًا: يجـب إضافـة سـبل تحقيـق أغـراض الاتفاقيـة خـلال المقدمـة، وينبغـي أن تتوافـق تلـك

السبل مع حماية الصحة والأمن والبيئة، كما يلزم أيضًا الإقرار بإجراء التفسيرات الخاصة بمواد الاتفاقية باستخدام طريقة التضامن مع أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة.

ثانيًا، مطالبة المستثمرين بإجراء الأعمال التجارية طبقًا للقوانين واللوائح المحلية والممارسات المتعلقة بحماية البيئة على المستويين المحلي والدولي.

ثالثًا: مطالبة المستثمرين بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الشركة، ويتضمن ذلك الإفصاحَ عن المعلومات المتعلقة بالسياسات البيئية للشركة، والقواعد السلوكية التي تتبعها الشركة.

رابعًا: الإقرار بأن المستثمرين الخارجيين والدولة صاحبة الاستثمار هم من يتولون مسئولية إدارة بيئة الاستثمارات الخارجية. وفي الحقيقة إن إضافة مادة عن المسئولية البيئية في اتفاقيات الاستثمار ثنائية ومتعددة الأطراف هو إنفاذ للمبادئ التعاونية في القانون البيئي الدولي. وتعكس المبادئ التعاونية حقيقة أن حماية البيئة هي مسئولية مشتركة للجنس البشري. وقد أكد (إعلان ستوكهولم) على أهمية تنفيذ التعاون بين الدول فيما يتعلق بالمسائل البيئية. كما أشار أيضًا (إعلان ريو) مرارًا وتكرارًا إلى مسئولية التعاون، وطالب مبدؤه السابع الدول بإجراء التعاون بروح شراكة دولية من أجل الاحتفاظ بسلامة وتكامل البيئة الأرضية والحفاظ عليها واستعادتها.

خامسًا: للدول المضيفة للاستثمارات الحق في أن تنوب عن المتضررين في رفع الدعاوي بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على المستثمرين الأجانب ممن يتسببون في تدمير بيئي.

3. فيما يتعلق باتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف:

تشهد المفاوضات على اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف حاليًّا عقبات كثيرة، فاحتمالية بروز تطور جوهري لها على المدى القصير ليس كبيرًا. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ في القوة الوطنية الشاملة للصين في الآونة الأخيرة، إلا أن قوة وسلطة الصين برمتها غير قوية بشكلٍ كافٍ، فهي أقل من أن يكون لها تأثيرات حاسمة أو ريادية على تطور اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف. لذلك يلزم التركيز

بشكل رئيس على اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصينية الأجنبية والقوانين المحلية خلال الدراسات المتعلقة بالنظام القانوني للاستثمارات الخارجي. وبالنسبة للحماية القانونية على المستوى متعدد الأطراف، فيجب أولاً وأخيرًا التعرف على أحكام اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف، والاستخدام الأمثل للوائحها، كما ينبغي أيضًا الحفاظ على آخر التطورات في التطبيق العملي للاستثمارات الدولية، ومن ثم ضمان مصالح الاستثمارات الخارجية، فعلى سبيل المثال، تعزيز الدراسات حول وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف MIGA، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID والاستغلال الأمثل لهما، والتنفيذ الفوري للالتزامات المحددة التي تتعهد بها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وفي الاتفاقيات المعنية بالاستثمارات (كالالتزامات المحددة في مجال دخول الأسواق)، وتشجيع المستثمرين الصينيين على التعرف عن كثب على لوائح الاستثمارات متعددة الأطراف واستخدامها استخدامًا سليمًا، بالإضافة إلى ضمان المؤسسات الدولية مثل وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف MIGA، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID.. إلخ، للمصالح المشروعة في مجال الاستثمارات الخارجية. وفي الوقت ذاته، ينبغي على الحكومة الصينية الاشتراك بإيجابية في المفاوضات على اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف والمساهمة في صياغتها؛ فرفع مستوى تحرير الاستثمارات وتأمينها من خلال اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف، لا يتطابق فقط مع مصالح النمو التدريجي للاستثمارات الخارجية للمستثمرين الصينيين، بل إن هذا أيضًا أمر بالغ الأهمية في تشكيل مكانة الصين كقوى عظمى في الاستثمارات.

الباب الثالث

نظام الرقابة والإدارة

تتضمـن الاسـتثمارات الأجنبيـة جزأيـن رئيسـين: الفحـص، والاعتـماد والرقابـة. فمـن خـلال إجـراءات الفحـص والاعتـماد المسـبقة، يكـون مـن الممكـن تجنـب بعـض المشروعـات ذات المخاطـر الكبـيرة، أو العوائـد الصغـيرة، أو غـير المفيـدة لتنميـة اقتصـاد الدولـة، الأمـر الـذي يفـرض قيـودًا عـلى أنشـطة الاسـتثمار الأجنبـي التـي لا تلبـي احتياجـات كيانـات الاسـتثمارات الأجنبيـة. ومـن خـلال الرقابـة اللاحقـة، يتـم التعـرف عـلى أحـوال الأنشـطة التجاريـة للاسـتثمارات الأجنبيـة، لإدراك وتصحيـح الأنشـطة التجاريـة غـير القانونيـة. وسـيهتم هـذا البـاب بتقديـم بعـض المقترحـات والأفـكار طبقًـا للأوضـاع الراهنـة، وأحـوال الممارسـات الخاصـة بالرقابـة عـلى اسـتثمارات الصـين الخارجيـة، في ضـوء ربـط الخـبرات الأجنبيـة بالأوضـاع الفعليـة بالصـين، مـن أجـل تحسـين نظـام رقابـة وإدارة اسـتثمارات الصـين الخارجيـة.

1.3 تحسين هيكلة المؤسسات

أولًا: نظرة عامة على الهيئات المعنية بإدارة استثمارات الصين الخارجية حاليًّا:

تتضمـن القطاعـات الرئيسـة التـي تمـارس الرقابـة والإدارة لأنشـطة اسـتثمارات الـشركات الصينيـة الخارجيـة مـا يـلي:

(1) وزارات المالية والتجارة ولجنة التنمية والإصلاح وإدارة الأصول المملوكة للدولة:

تقـع مسـئولية إدارة الأسـهم وحقـوق الملكيـة الخاصـة بأصـول القطـاع العـام في الخـارج بشـكل رئيـس عـلى عاتـق كل مـن وزارة الماليـة الصينيـة وإدارة الأصـول المملوكـة للدولـة. وقـد قامـت وزارة الماليـة بإصـدار (الإجـراءات المؤقتـة بشـأن الإدارة الماليـة للاسـتثمارات الأجنبيـة) في يونيـو مـن عـام 1996، وأقـرَّت فيهـا ضرورة قيـام الوحـدات الاسـتثمارية بإرسـال اسـتمارة تسـجيل أسـهمها في أصـول القطـاع العـام بالخـارج التـي يتـم إجازتهـا مـن قِبَـل إدارة الأصـول المملوكـة للدولـة إلى المصالـح الماليـة المختصـة مـن نفـس المسـتوى، عنـد القيـام بإجـراءات تسـجيل حقـوق ملكيتهـا وأسـهمها في أصـول القطـاع العـام بالخـارج في إدارة الأصـول المملوكـة للدولـة. وبعـد أن تتسـلم تلـك المصالـح اسـتمارة التسـجيل المقدمـة مـن الوحـدات الاسـتثمارية، تدرجهـا بشـكلٍ موحـدٍ ضمـن سـجل الإدارة الماليـة للاسـتثمارات الأجنبيـة، لبنـاء علاقـات إداريـة ماليـة للاسـتثمارات الأجنبيـة. وفي إبريـل مـن عـام 2001، أعلنـت وزارة الماليـة (المنشـور الخـاص بالإجـراءات المؤقتـة لـرأس المـال الحكومـي والإدارة الماليـة للـشركات) (رقـم 325 لعـام 2001 مـن إصـدارات وزارة الماليـة فيـما يتعلـق بالـشركات) وأكـدت فيـه ما يـلي: عـلى الـشركات الالتـزام بقوانـين الدولـة المعنيـة عنـد الاسـتثمار في الخـارج، وإنشـاء حقـوق ملكية للأصـول خـارج البـلاد، وتحمـل مسـئوليات محـدودة. كـما ينبغـي عـلى شركات الاسـتثمار الخارجـي بعـد القيـام بتسـجيل ملكيتهـا لأصـول القطـاع العـام خـارج البـلاد، تسـليم نسـبة محـددة مـن عوائـد

استثماراتها الخارجية. وتتضمن عوائد الاستثمارات الخارجية للوحدات الاستثمارية، في ضوء الإجراءات المؤقتة للإدارة المالية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية: صافي أرباح شركات رأس المال المستقل في الخارج، أرباح الجانب الصيني في الشركات المشتركة والتعاونية (بما في ذلك توزيعات الأرباح، والأسهم المجانية.. إلخ)، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح والأسهم التي يتم الحصول عليها من خلال الشراء المباشر لحصص الشركات الأجنبية، إلى غير ذلك من عوائد الاستثمارات الخارجية. فلا بد أن تقوم وحدات استثمار القطاع العام بتوزيع وتسليم هذه العوائد، طبقًا لبعض القوانين.

وبالنسبة للمهام الإدارية الخاصة بوزارة المالية، فإن وظيفة لجنة الرقابة على الأصول المملوكة للدولة هي الرقابة والإدارة. بينما تضع الشركات المركزية بنفسها النظام الإداري لإدارة أملاكها الخارجية، حيث إن دور لجنة الرقابة على الأصول المملوكة للدولة يقتصر فقط على التوجيه والرقابة. ولا تزال الإدارة التي تتبعها لجنة الرقابة على الأصول المملوكة للدولة في تعاملها مع الاستثمارات الخارجية لشركات القطاع العام تدور فقط في إطار قانوني (المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر الشاملة التي تواجهها الشركات المركزية) (2016/6/27) و(القواعد الأساسية للرقابة الداخلية على الشركات) (2008/6/28)، حيث لا يوجد بها طرق إدارية متخصصة للاستثمارات الخارجية للشركات.

أما عن اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، فمسئوليتها الرئيسة هي إجراء الفحص والاعتماد وأعمال الإجازة لأنشطة الاستثمار الخارجية ذات النطاق الواسع نسبيًّا، وقد أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في أكتوبر من عام 2004 (الإجراءات الإدارية المؤقتة بشأن دراسة وإجازة مشروعات الاستثمار الخارجي)، وقد حددت فيه طريقة إدارة دراسة وإجازة تنفيذ مشروعات الاستثمارات الخارجية في تنمية الموارد، والمشروعات التي تستخدم كمية كبيرة من النقد الأجنبي. وفي فبراير من عام 2011، أعلنت اللجنة أيضًا (المنشور الخاص بالعمل قدمًا نحو نقل سلطات وأعمال الفحص والإجازة الخاصة بمشروعات الاستثمارات الخارجية إلى الحكومات المحلية)، حيث قامت بالفعل بنقل جزء من تلك السلطات للحكومات المحلية. وأقر هذا المنشور ما يلي: وأما مشروعات الاستثمار الخارجي في مجالات تنمية الموارد التي تنفذها الشركات المحلية والتي تقل قيمة استثمارات الجانب الصيني فيها عن 300 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مشروعات

الاستثمار الخارجي في المجالات الأخرى غير تنمية الموارد والتي تقل قيمة استثمارات الجانب الصيني فيها عن 100 مليون دولار (باستثناء المشروعات الخاصة) فتتم دراستها وإجازتها من قبل دوائر التنمية والإصلاح على مستوى المحافظات كالموجودة بالمقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات المركزية والمدن ذات التخطيط المستقل، بالإضافة إلى فيالق شينجيانغ للإنتاج والبناء[11]. وفي مشروعات الاستثمار الخارجي سالفة الذكر التي تنفذها شركات الإدارة المركزية، تقوم الشركات ذاتها باتخاذ القرارات الخاصة بها، ثم ترسل تقاريرها ليتم أرشفتها في اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح كسجلات مرجعية، وأما مشروعات الاستثمار الخارجي في مجالات تنمية الموارد والتي تزيد قيمة استثمارات الجانب الصيني فيها عن 300 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مشروعات الاستثمار الخارجي في المجالات الأخرى غير تنمية الموارد والتي تزيد قيمة استثمارات الجانب الصيني فيها عن 100 مليون دولار أمريكي فتتم دراستها وإجازتها من قبل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.

وفي أغسطس من عام 2008, حصلت خطة "الحصص الثلاث الثابتة"[12] الجديدة لوزارة التجارة بالدولة على إجازة مجلس الدولة الصيني. وطبقًا لـ(قانون وزارة التجارة لتحديد المسئوليات الرئيسة للمؤسسات وهيكلتها ونسبة الأفراد بها)، فإن وزارة التجارة الصينية مختصة بالتجارة الداخلية والخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي. أما إدارة الاستثمارات الأجنبية والتعاون الخارجي بوزارة التجارة الصينية فهي مختصة بتنظيم وتنسيق تنفيذ استراتيجية "الخروج"، بالإضافة إلى توجيه وتنظيم أنشطة الاستثمارات الأجنبية والتعاون الاقتصادي مثل الاستثمارات الأجنبية، وتجارة المعالجة وأعمال البحث والتطوير خارج البلاد، والتعاون في مجال الموارد خارج البلاد، بالإضافة إلى مشروعات المقاولات الأجنبية والتعاون الأجنبي في مجال العمالة (بما في ذلك توظيف المواطنين خارج البلاد).. إلخ. أما عن السفارات الصينية و(القنصليات) بالخارج فتكون مسئولة من خلال

11- تقع فيالق شينجيانغ للإنتاج والبناء داخل إقليم شينجيانغ ذاتي الحكم، وهي إحدى أكبر مناطق الاستصلاح الزراعي بالدولة، وآخر فيالق الإنتاج والبناء بالصين، وهي منظمات اجتماعية خاصة حققت "وحدة الجيش، والشركات، والعمل السياسي" (المترجمة).

12- وتشير إلى تخصيص وتحديد ثلاثة أمور رئيسة وهي: هيكل المؤسسات، ويشمل مسمى المؤسسة، وعملها، وأرباحها ونفقاتها.. إلخ، وتحديد عدد الأفراد بما في ذلك عدد القادة المسئولين عن القطاعات وقادة المؤسسات الداخلية, ووظائف المؤسسات، وتشمل تحديد وظائف القطاعات والمكاتب (أو الأقسام) الداخلية بشكل مفصل (المترجمة).

مكاتبها التجارية عن توفير الإرشاد والتنسيق والتنظيم، بالإضافة إلى تقديم الخدمات للشركات الصينية عند إطلاق أعمالها في مجال التعاون الاقتصادي بالدول الموجودة فيها. وجمعية المقاولين الصينية الدولية، والجمعية الصينية الدولية للاستشارات الهندسية هما منظمتان تجاريتان تتسمان بالانضباط الذاتي، والانتشار على الصعيد الوطني، ووظيفتهما هي تقديم الإرشادات والاستشارات والخدمات للشركات الأعضاء، بالإضافة إلى مساعدة الحكومة على القيام بأعمال التنسيق.

(2) قطاعات إدارة الأعمال:

وتشمل قطاعات إدارة الأعمال التجارية المشار إليها هنا كلًّا من: لجنة تنظيم التأمينات الصينية، ولجنة التنظيم المصرفي الصينية، ولجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية. وتعد إدارة لجنة تنظيم التأمينات الصينية للاستثمارات الخارجية الأكثر صرامة وحزمًا بين الهيئات سالفة الذكر، ومن أجل التمييز في معاملتها بين الأحوال الثلاثة لشركات التأمين (شركات التأمين التي تنشئ هيئات خارجية، والأخرى التي تستثمر صناديق التأمين خارج البلاد، بالإضافة إلى المؤسسات غير التأمينية والشركات التأمينية الاستثمارية التي تقام خارج البلاد)، أصدرت لجنة تنظيم التأمينات الصينية (الإجراءات الإدارية للهيئات التأمينية التي تقيم شركات تأمين خارج البلاد) (2006/7/31)، و(الإجراءات المؤقتة لإدارة الاستثمارات الخارجية الخاصة بصناديق التأمين) (2007/7/31)، و(الإجراءات الإدارية للمؤسسات غير التأمينية، والشركات التأمينية الاستثمارية خارج البلاد) (2006/7/31). أما لجنة التنظيم المصرفي الصينية، فتتيح تسهيلات نسبية لإدارة الاستثمارات الأجنبية الخاصة بالبنوك التجارية. أما بالنسبة للقوانين الإدارية الخاصة بالفروع الخارجية للبنوك التجارية حاليًّا، فالقواعد الرئيسة تتضمنها (المبادئ التوجيهية المعنية برقابة وإدارة الفروع الخارجية للبنوك التجارية) التي قام بنك الشعب الصيني بإصدارها في 9 أغسطس من عام 2001، والتي تم تطبيقها فيما بعد من قِبَل لجنة التنظيم المصرفي. ولم يتضمن محتوى (المبادئ التوجيهية المعنية برقابة وإدارة الفروع الخارجية للبنوك التجارية) مطالبة البنوك التجارية ذات الاستثمارات الخارجية

بالفحص والاعتماد، بينما تضمن محتواها مطالبة الهيئات المعنية كلٍّ على حدة بتقديم تقرير يتضمن أحوال الأعمال التجارية الخاصة بفروعها الخارجية فصليًّا، ونصفَ سنوي، وسنويًّا. أما القوانين الإدارية الخاصة بلجنة تنظيم الأوراق المالية التجارية فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية، فالقواعد الرئيسة تتضمنها (الإجراءات التجريبية بشأن إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج والخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل) التي تم إصدارها في يوليو من عام 2007.

ثانيًا، المشاكل الرئيسة التي تواجهها الهيئات المعنية برقابة وإدارة استثمارات الصين الخارجية:

لا يزال هناك قصور واضح في نظام رقابة وإدارة الاستثمارات الأجنبية؛ وذلك نظرًا لحال استثمارات الصين الخارجية التي لا تزال حبيسة المرحلة الأولي، بالإضافة إلى انفتاح الحسابات الرأسمالية بالصين التي لا تزال أيضًا في مراحلها التجريبية. كما أنه يتم تطبيق نظام "الإدارات الفرعية، وإجراءات الفحص والاعتماد المتعددة"، وهذا النظام لا يزال يحمل ظلال نموذج الإدارة الموجهة، ولا يلبي الاحتياجات الموضوعية للتنافس السوقي الذي يشهد تعقيدًا تدريجيًّا والذي تواجهه الكيانات الفاعلة في الأسواق خاصة كيانات الاستثمارات الخارجية في ظل شروط اقتصاد السوق، كما أنه لا يساعد أيضًا في الإطلاق الكامل لمبادرات وإبداعات المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى دخول الأعمال التجارية إلى حالة من السلبية وعدم الفعالية.

وعلى الرغم من أن وزارة التجارة هي القطاع الإداري المركزي للأعمال التجارية عابرة القارات للشركات الصينية، إلا أن هناك جزءًا كبيرًا من السياسات المعنية حاليًّا يتم إصداره بواسطة اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، ووزارة المالية، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، ومكتب شئون هونج كونج ومكاو التابع لمجلس الدولة الصيني.. إلخ، ويتمتع كل قطاع حكومي بسلطات إدارية مماثلة. وهناك "تداخل وتكرار في الوظائف" بين القطاعات الإدارية المعنية، ويوجد هذا التداخل في القطاعات الإدارية الرئيسة كاللجنة

الوطنية للتنمية والإصلاح، ووزارة التجارة الصينية فيما يتعلق بمسألة دراسة وإجازة مشروعات الاستثمارات الخارجية، كما أن كل قطاع يحدد الإجراءات الإدارية الخاصة به، مما يؤدي إلى الافتقار إلى التنسيق والتواصل المتبادل، الأمر الذي يعمل على بروز صعوبات ومشاكل في أعمال الاستعدادات الأولية للشركات فيما يتعلق بإطلاق الاستثمارات الخارجية. ونظرًا لأن صعوبة تنسيق العمل بين القطاعات كبيرة نسبيًّا، بالإضافة إلى نزعة حماية مصالح القطاعات الموجودة بدرجات متفاوتة؛ لذلك فإن الأعمال التجارية عابرة القارات للشركات تتأثر سلبيًّا بدرجات متفاوتة من بعض القطاعات وهيئاتها ذات الصلاحيات، وحتى إنها تعاني من تدخلاتها، مما يزيد بدرجات محددة من صعوبة قيام الدولة بإدارة معيارية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا يساعد في تقليل مخاطر الاستثمارات الخارجية المباشرة. ودائمًا ما تتسم المكاسب التي يحصل عليها الأشخاص أو المجموعات في ظل نظام واحد بالاختلاف والتباين، ولا شك أن جميع الأفراد أو المجموعات التي استفادت بالفعل من النظام القائم، أو تلك التي من المحتمل أن تستفيد من ترتيبات النظام مستقبلًا سيجتهدون من أجل الحماية والفوز.

وفي الوقت ذاته فإن الفحص والاعتماد للاستثمارات عابرة القارات الخاصة بالشركات الصينية يحتاج إلى المرور على قطاعات حكومية متعددة (فهناك على الأقل وزارة التجارة، واللجنة الوطنية للاقتصاد والتجارة، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، واللجنة الوطنية للتخطيط، ووزارة الأمن العام.. إلخ)، ومستويات متعددة (الفحص المحلي الأولي، ثم الفحص المركزي والإجازة)، بالإضافة إلى العشوائية والمراوغة المتبادلة بين القطاعات الحكومية؛ لذلك فإن فحص واعتماد مشروعٍ ما قد يحتاج إلى بضعة شهور، وإذا كان مشروعًا كبيرًا فسيحتاج إلى مدة أطول. وهذا البطء الذي يسببه طول فترة الفحص والاعتماد يؤثر على الشركات، ويفوِّت عليها فرصًا استثمارية في الأسواق الدولية التي تتسم بأسلوب الفرص التجارية الخاطفة والسريعة، مما يؤثر بشكل خطير على إيجابية الاستثمارات عابرة القارات للشركات. والافتقار إلى هيئة عامة موحدة للقطاعات المسئولة عن إدارة فحص واعتماد الاستثمارات الخارجية، وإجراء تنظيم وسيطرة كلية للاستثمارات الخارجية، في ظل نظام الفحص والاعتماد هذا، من السهل أن يسفر عن تداخل وتكرار استثمارات المستثمرين الصينيين في المنطقة ذاتها خارج البلاد، الأمر الذي

يؤدي إلى المنافسة التي تصل لحد التقاتل فيما بين المستثمرين الصينيين، مما يُلحق بالدولة والمستثمرين في الخارج خسائر غير مرغوبة وغير ملائمة. وقد أوضح (تقرير التنافسية العالمية 2011- 2012) أن البيئة الإدارية للشركات الصينية داخل الدولة ظهرت في المرتبة 131 في قائمة مكوَّنة من 142 دولة؛ لذلك من الواضح أن البيئة الإدارية للشركات الصينية داخل الدولة ضعيفة نسبيًّا.

ثالثًا، تأسيس هيئة إدارية موحدة معنية بالاستراتيجيات الخاصة بالاستثمارات الخارجية:

في ظل التطور المستمر في الاستثمارات الأجنبية للشركات الصينية، يتم مطالبة الحكومة بتعزيز التنظيم والسيطرة الكلية، وزيادة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة بالشركات الصينية على نحو موضوعي. وفيما يخص التنظيم والسيطرة الكلية، فنحن بحاجة إلى تأسيس هيئة إدارية موحدة - الهيئة الوطنية للاستثمارات الخارجية.

وعلى صعيد الخبرات الدولية، نجد أن الولايات المتحدة استغلت بشكل كامل الموارد والأسواق الخارجية، ونظمت الإنتاج والتسويق على مستوى العالم بأسره من خلال الاستثمارات الخارجية، لتشكل مراكز نمو قوية وكبيرة في الاقتصاد الأمريكي. ولهذا الأمر صلة وثيقة بتشجيع ودعم الحكومة الأمريكية باستمرار لسياسات الاستثمارات الخارجية. والقطاع الخدمي للحكومة الأمريكية فيما يتعلق بشركات الاستثمارات الخارجية هو مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار في الولايات المتحدة (أو بي آي سي)، وهي هيئة مزدوجة، تتمتع بهوية حكومية وخاصة في الوقت ذاته. وباعتبارها هيئة حكومية، تقوم بتحديد سياساتها وخططها طبقًا للسياسات الحكومية، وتعمل على تشغيل الاحتياطي التأميني الذي تقدمه الحكومة، ومن خلال كونها شخصية اعتبارية، من الممكن أيضًا أن تقدم الشكاوي وترفع القضايا باسمها، وتمضي هي قدمًا في تسوية المنازعات، حيث من الممكن أن تحدث صراعات في الدول المضيفة لاستثماراتها التي قد تكون على خلاف معها أيضًا، فتتغاضى هذه المؤسسة عن الاختصاصات القضائية للدول المضيفة للاستثمارات، وتتلافى أيضًا المنازعات الحكومية، مما ييسر عليها

مطالبة الدول المضيفة للاستثمارات بالتعويضات.

أما عن كوريا الجنوبية، فبنك كوريا الجنوبية هو المسئول عن أعمال الفحص والاعتماد والرقابة على الاستثمارات الخارجية المعنية بكوريا الجنوبية. وتتكون "لجنة فحص أعمال الاستثمارات الخارجية" التابعة لبنك كوريا الجنوبية من موظفين من بنك كوريا الجنوبية، وثلاثة عشر قطاعًا حكوميًّا آخر، حيث تم تأسيس نظام إداري متكامل نسبيًّا للاستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية. وفي عام 1977، أنشأت كوريا الجنوبية أيضًا وزارة الطاقة، لتكون مسئولة عن تحديد السياسات، والإجراءات، والإدارات الموحدة المعنية بالاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تنسيق أعمال الاستثمارات الأجنبية، ومن ضمن مهامها أيضًا فحص واعتماد مشروعات الاستثمار الخارجي. وتشهد مجالات الاستثمار الخارجي توسعًا تدريجيًّا، في ظل تعميق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ففي عام 1993، قامت كوريا الجنوبية بتطبيق سياسات جديدة للاستثمارات الأجنبية، وأعلنت عن تقييدها لكتيب صناعات الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة لتشجيعها لأعمال الاستثمارات الأجنبية للشركات. وفي عام 1996، أعلنت أيضًا (خطة توسيع التحرر في الاستثمارات الأجنبية)، وأقرت تطبيق نظام الموافقة التلقائية على الاستثمارات الخارجية.

وعلى الحكومة الصينية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير الوضع الراهن الذي يتسم بتعدد الإدارات المسئولة عن الاستثمارات الخارجية؛ حتى تضع المعايير والمبادئ التوجيهية لأنشطة الاستثمارات الخارجية. ويتولى عدد كبير من القطاعات الحكومية حاليًّا أعمال استثمارات الصين الخارجية، كوزارة التجارة الخارجية، واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، ووزارة المالية، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، والإدارة العامة للجمارك، وإدارة الأصول المملوكة للدولة.. إلخ، فهناك فصل بين القطاعات المختلفة، وإدارة مشتتة للاستثمارات. والافتقار إلى التخطيط والتوجيه الموحد لا يساعد في التنمية طويلة الأجل للاستثمارات الخارجية. لذلك فنحن بحاجة إلى بناء هيئة مختصة مؤهلة، تكون مسئولة عن تحديد ووضع استراتيجيات التنمية للاستثمارات الخارجية، وتوفير المعلومات للشركات عن الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى توحيد قيادة وإدارة وتنسيق أنشطة الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات والمجالات بالدولة على نحوٍ كلي. وبالنسبة للمهام والمسئوليات الخاصة بالقطاعات، نجد أن المهمة الرئيسة لوزارة التجارة في مجال

الاسـتثمارات الخارجيـة تتركـز بشـكلٍ أكـبر عـلى المسـتوى الإداري للعمـل اليومـي، أمـا اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح فوظيفتهـا في مجـال الاسـتثمارات الخارجيـة تتركـز بشـكلٍ رئيـسٍ عـلى توزيـع المـوارد الكليـة. ولكـن عمليًّـا، نجـد أنـه لا يـزال هنـاك عـدم وضـوح في المسـئوليات الخاصـة باللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح ووزارة التجـارة كلٍّ عـلى حـدة، كـما نلاحـظ تداخـل الوظائـف، ومشـكلة الإدارات المتسـاوية. فيجـب التفكـير مليًّـا في التنميـة السـليمة للنظـام الإداري الخـاص باسـتثمارات الصـين الخارجيـة، كـما ينبغـي إيضـاح المسـئوليات الخاصـة بـكل قطـاع: اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح، ووزارة التجـارة، لبنـاء نظـام إداري أكـثر وضوحًـا. وفي ضـوء أوضـاع الصـين الفعليـة، يجـب تأسـيس هيئـة موحـدة مختصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة - الهيئـة الوطنيـة للاسـتثمارات الخارجيـة، في ظـل القيـادة المبـاشرة لمجلـس الدولـة الصينـي، وبواسـطة القطاعـات والهيئـات والإدارات المعنيـة كـوزارة التجـارة، وإدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي، واللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح، وإدارة الدولـة العامـة للضرائـب، وبنـك الشـعب الصينـي، والإدارة العامـة للجـمارك.. إلـخ، تكـون مسـئولة عـن أعـمال التشـغيل والتنظيـم والسـيطرة الكليـة الخاصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة، وتخويلهـا سـلطات الفحـص والاعتـماد، وإجـراء التحقيقـات، وإصـدار العقوبـات، بالإضافـة إلى وظائـف إداريـة مماثلـة لأنشـطة الاسـتثمارات الخارجيـة؛ مـن أجـل العمـل قدمًـا نحـو صياغـة موحـدة للسياسـات والمبـادئ التوجيهيـة، بالإضافـة إلى التخطيـط الاسـتراتيجي للاسـتثمارات الخارجيـة.

2.3 تحسين الرقابة والإدارة

أولًا: تبسيط فحص واعتماد الاستثمارات الخارجية:

(1) نبذة عن نظام الفحص والاعتماد الخاص باستثمارات الصين الخارجية:

جدير بالذكر أن سفر الشركات المحلية للاستثمار في الخارج وتأسيس شركات غير تجارية يحتاج إلى دراسة وموافقة من القطاعات المختصة المعنية في الدولة ثم إصدار شهادة تفيد بإجازة هذه الأعمال. وقد قامت وزارة التجارة في اثنتي عشر مقاطعة ومدينة تشمل: بكين، تيانجين، شانغهاي، جيانغسو، شاندونغ، جي جيانغ، قوانغدونغ، فوجيان، تشينغداو، نينغبو، شينجن وشيامن بإجراء مشروعها التجريبي في التنازل عن سلطات فحص واعتماد الاستثمارات الخارجية إلى السلطات المحلية. وفي المقاطعات والمدن سالفة الذكر، بعد أن تحصل مشروعات الاستثمارات الخارجية غير التجارية على رأي إدارة النقد الأجنبي حول فحص ودراسة مصادر رءوس أموالها من النقد الأجنبي لاستثماراتها الخارجية، يتم فحصها واعتمادها من قِبَل قطاعات الاقتصاد والتجارة الخارجية المختصة على مستوى المقاطعات، ليتم إصدار شهادة تفيد بإجازتها. وفيما عدا المقاطعات والمدن المشار إليها أعلاه، فإن الشركات في المناطق الأخرى تتم دراسة وإجازة استثماراتها الأجنبية والشركات غير التجارية التي تقيمها في الخارج من قِبَل وزارة الخارجية لتحصل بعدها تلك الشركات على شهادة الإجازة. وقد أعلنت وزارة التجارة في مارس من عام 2009 (الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستثمارات الخارجية)، فعملت قدمًا نحو تسليم سلطات الفحص والاعتماد للاستثمارات الخارجية التي تقل قيمتها عن 100 مليون دولار إلى القطاعات التجارية المختصة في جميع المقاطعات أو المدن أو المناطق ذاتية الحكم[13].

وتشمل إجراءات الفحص والاعتماد تفصيليًّا ما يلي:

13- ليانغ كاي ين، موجز التشريعات الخاصة باستثمارات الصين الخارجية، دار نشر القانون، طبعة 2009، ص200.

1. فحص واعتماد القطاعات التجارية

طبقًا لـ(قرار مجلس الدولة الصيني فيما يتعلق بإصلاح نظام الاستثمار)، أعلنت وزارة التجارة كلًّا من (قانون دراسة وإجازة سفر الشركات المحلية للاستثمار وإطلاق الأعمال التجارية في المناطق الإدارية الخاصة هونج كونج ومكاو)، و(قانون دراسة وإجازة الاستثمار وإطلاق الأعمال التجارية خارج البلاد) على التوالي في 31 أغسطس، وأول أكتوبر من عام 2004، وقد أقر القانونان إجراء الدراسة والإجازة للاستثمارات الخارجية الخاصة بالشركات المركزية من قِبَل وزارة التجارة، أما الشركات المحلية فالدراسة والموافقة المتعلقة باستثماراتها تكون بواسطة القطاعات التجارية المختصة على مستوى المقاطعات. وعندما قامت وزارة التجارة في 16 مارس من عام 2009 بإجراء تعديلات على أساس القانونين السابقين لتعلن (الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستثمارات الخارجية)، عملت قدمًا نحو تعيين حدود واضحة للدراسة والإجازة. فقد أقرت الإجراءات الإدارية للاستثمارات الخارجية دراسة وإجازة الاستثمارات الخارجية التي تتبع الأحوال الخمس التالية من قِبَل وزارة الخارجية: الاستثمارات الخارجية في الدول التي لم تقم علاقات دبلوماسية مع الصين، والاستثمارات الخارجية في دول أو مناطق محددة (القائمة التفصيلية الخاصة بأسمائها يتم تحديدها من قِبَل وزارة التجارة بالتعاون مع وزارة الخارجية وغيرها من الجهات المعنية)، والاستثمارات الخارجية التي تصل قيمة استثمارات الجانب الصيني بها إلى 100 مليون دولار أو أكثر، والاستثمارات الخارجية التي تشمل مصالح عدد كبير من الدول (المناطق)، والشركات التي يتم إنشاؤها خارج البلاد لأغراض خاصة.

وتتم دراسة وإجازة الاستثمارات الخارجية التي تتبع الحالات الثلاث التالية من قِبَل القطاعات التجارية على مستوى المقاطعات: الاستثمارات الخارجية التي تصل قيمة استثمارات الجانب الصيني فيها إلى 10 ملايين دولار أو أكثر، وأقل من 100 مليون دولار، والاستثمارات الخارجية في مصادر الطاقة والصناعات التعدينية، والاستثمارات الخارجية التي تحتاج إلى استقطاب الاستثمارات داخل الدولة.

ويقوم المقر الرئيس للشركات المركزية بتعبئة وتصوير استمارة الطلب في ضوء النظام الإداري للاستثمارات الخارجية وبناء على ما هو مطلوب، ليتم تقديمها بعد ذلك

إلى وزارة التجارة للدراسة والإجازة. أما عن الشركات المحلية، فتقوم بتعبئة وتصوير استمارة الطلب في ضوء النظام الإداري للاستثمارات الخارجية وبناء على ما هو مطلوب، ليتم تقديمها بعد ذلك إلى القطاعات التجارية المختصة على مستوى المقاطعات للدراسة والإجازة. وقد أضفت الإجراءات الجديدة لوزارة التجارة في عام 2009 توسعًا أكبر لدراسة وإجازة الاستثمارات الخارجية، مقارنة بسلطات الدراسة والإجازة الخاصة بوزارة التجارة في عام 2004.

إلي جانب أن الإجراءات الجديدة سالفة الذكر قد أعادت تقسيم سلطات وحدود الدراسة والإجازة مرة أخرى، قامت أيضًا بتعديل كبير ورئيس في مجالين: الأول: زادت درجة التسهيلات الخاصة بالدراسة والإجازة بشكل ملحوظ، الثاني: أوضحت الوظائف الخدمية والمضمون الخدمي لوزارة التجارة. وتتضمن إجراءات التسهيلات الجديدة بشكل رئيس: أولًا: تقليص مدة الدراسة والإجازة والفحص التي تقوم بها وزارة التجارة والقطاعات التجارية المختصة على مستوى المقاطعات من 15– 20 يومًا إلى ثلاثة أيام، وذلك بالنسبة للاستثمارات الأجنبية أقل من 10 ملايين دولار أمريكي والخاصة بمجالات غير الطاقة والموارد. ثانيًا: بالنسبة للجزء الكبير من الأنشطة الاستثمارية، فقد تم التقليل من التماس آراء المكاتب الاقتصادية والتجارية في السفارات والقنصليات الخارجية خلال مراحل الدراسة والإجازة. وطالبت الإجراءات الجديدة فقط الأنشطة الاستثمارية التي تزيد قيمتها على 100 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات الأجنبية الخاصة والاستثمارات في مجالات الطاقة والموارد، باستشارة آراء المكاتب الاقتصادية والتجارية في السفارات والقنصليات الخارجية. ثالثًا: تبسيط مضمون الفحص بمراحل الدراسة والإجازة، فلم تعد كل من البيئة والأحوال الأمنية للدول المضيفة للاستثمارات، والتوزيع الجغرافي للاستثمارات، بالإضافة إلى السياسات التوجيهية للاستثمارات ضمن نطاق الفحص. رابعًا: أصبحت إعادة الاستثمار الخارجي للشركات الأجنبية التي تملكها الشركات الصينية تحتاج فقط إلى أن يتم تقديم تقرير بشأنه إلى القطاعات التجارية المختصة ليتم تسجيله وأرشفته، وذلك خلال شهر بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية. ومن الممكن اعتبار توضيح المسئوليات الخدمية، والمضمون الخدمي الخاص بوزارة التجارة، المحتوى الأهم لهذه التعديلات في الإجراءات الجديدة. فإن توضيح الوظائف

الخدمية يبين أن وزارة التجارة ليست مجرد قطاع إداري فحسب، بل هي أيضًا قطاع يقدم خدمات "المرافقة" لأنشطة الاستثمارات الأجنبية للشركات الصينية. وتتضمن أعمال المرافقة، طبقًا لما تنص عليه الإجراءات الجديدة: إصدار (دليل بلدان (مناطق) التعاون الاستثماري الأجنبي)، ومساعدة الشركات في معرفة البيئة الاستثمارية في الدول (المناطق) المضيفة للاستثمارات، وإصدار (كتيب استرشادي للصناعات الوطنية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية) لتوجيه الشركات نحو استهداف دولة مضيفة والسفر إليها لإطلاق استثماراتهم الخارجية، ومساعدة الشركات على حل مشاكلها وتسوية أزماتها من خلال آليات التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة أو الاستثمارات متعددة وثنائية الأطراف بين الحكوميات، وتأسيس نظام خدمي للاستثمارات الأجنبية والمعلومات التعاونية، من أجل توفير خدمات معلوماتية متعددة كالإحصائيات، وفرص الاستثمار، والعوائق الاستثمارية، والتحذير المبكر من المخاطر.. إلخ، للشركات التي تطلق استثمارات خارجية.

2. الفحص والاعتماد الخاص بقطاعات التنمية والإصلاح:

قامت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بإصدار (الإجراءات الإدارية المؤقتة بشأن دراسة وإجازة مشروعات الاستثمارات الخارجية) في التاسع من أكتوبر من عام 2004، وهذا هو الأساس الرئيس الذي تقوم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بإدارة الاستثمارات الخارجية من خلاله. وتقوم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بدراسة وإجازة نوعين من مشروعات الاستثمارات الخارجية بشكل رئيس وهما: المشروعات في مجال تنمية الموارد، والمشروعات التي تستخدم كميات كبيرة من العملة الصعبة. ويشير مفهوم المشروعات التي تستخدم كميات كبيرة من العملة الصعبة إلى مشروعات الاستثمار الخارجي التي تصل قيمة العملة الصعبة لاستثمار الجانب الصيني فيها إلى 10 ملايين دولار أمريكي وأكثر في مجالات بعينها. وطبقًا لهذه الإجراءات الإدارية، فإن شروط المشروعات التي يتم دراستها وإجازتها من قبل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ما يلي: أن تكون متطابقة مع القوانين والقواعد، والسياسات الصناعية بالدولة، وألّا تضر بسيادة الدولة ولا بأمنها ومصالحها العامة، وألّا تتنافى مع معايير القانون الدولي، وأن تناسب متطلبات التنمية المستدامة الخاصة بالاقتصاد والمجتمع، وتساعد في تنمية الموارد الاستراتيجية التي تحتاجها تنمية الاقتصاد الوطني، وتتوافق مع حاجة الدولة فيما يتعلق بتعديل

هيكل الصناعات، ودفع تصدير التكنولوجيا والسلع والمعدات والعمالة المتميزة نسبيًّا على مستوى الدولة، واستقطاب التكنولوجيا المتقدمة من الخارج، وأن تتطابق مع القوانين الخاصة بإدارة الحسابات الرأسمالية الوطنية، وإدارة الديون الخارجية، وأن تمتلك الكيانات الاستثمارية قوة استثمارية مماثلة. وفي الوقت ذاته، قامت الإجراءات الإدارية المؤقتة بشأن دراسة وإجازة مشروعات الاستثمارات الخارجية أيضًا بصياغة قوانين تفصيلية حيال سلطات دراسة وإجازة المشروعات في مجال تنمية الموارد، والمشروعات التي تستخدم كميات كبيرة من العملة الصعبة.

كما حددت الإجراءات الإدارية سالفة الذكر مدة إجراءات الدراسة والإجازة أيضًا، ولكنها لم تكن تضاهي (الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستثمارات الخارجية) لوزارة التجارة صرامةً، كما أنها ما زالت تحمل حالة من عدم الوضوح في عدد كبير من المواضع؛ لذلك فإنه طبقًا لهذه الوثيقة، لا توجد إجراءات تُقدِّر مدة محددة للدراسة والإجازة بالضبط. وتتوافق السياسات التوجيهية للصناعات الخاصة بالاستثمارات الخارجية، والكتيب الإرشادي للصناعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، الصادران في الخامس من يوليو من عام 2006 بواسطة اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، مع الإجراءات الإدارية المؤقتة بشأن دراسة وإجازة مشروعات الاستثمار الخارجي، فقد تم تحديد المشروعات التي يتم التشجيع على ممارستها والمشروعات التي يتم حظرها بوضوح في هذه الوثيقة - الإجراءات الإدارية المؤقتة بشأن دراسة وإجازة مشروعات الاستثمار الخارجي-. وطبقًا للسياسات التوجيهية للصناعات الخاصة بالاستثمارات الخارجية، فإن الدولة تمنح دعمًا للمشروعات التي تشجع على ممارستها من خلال السياسات الخاصة بالتنظيم والسيطرة الكلية، والسياسات الاقتصادية والتجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، والمجال الدبلوماسي، والمالي، والضريبي، والعملة الصعبة، والجمارك، والمعلومات عن الموارد، والائتمان، والتأمين، بالإضافة إلى التعاون ثنائي ومتعدد الأطراف، والأعمال الخارجية.. إلخ. أما بالنسبة لمشروعات الاستثمارات الخارجية التي تقوم بحظرها، فلا تقوم الدولة بدراستها وإجازتها بل تتخذ إجراءات بشأنها من أجل إيقافها وحظرها.

ويجب أن يكون التفكير في الربح والخسارة المالية للاستثمارات الأجنبية مسئولية الشركات ذاتها، فاللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح مسئولة فقط عن الاتجاه الاستثماري

للمشروعـات وقانونيتهـا؛ لذلـك فـإن الإجـراءات الجديـدة لم تعـد تقـوم بفحـص ودراسـة تقاريـر دراسـات الجـدوى الخاصـة بالمشروعـات الاسـتثمارية، حيـث إن الدراسـة والإجـازة الخاصـة بهـا متعلقة فقـط باسـتمارات طلـب المشروعـات (فيـما سـبق كان هنـاك فحـص واعتـماد مقترحـات المشروعـات وتقاريـر دراسـة الجـدوى). ومـن الواضـح أن هنـاك تحسـينات كـبرى فيـما يتعلـق بمضمـون دراسـة وإجـازة المشروعـات في الإجـراءات الجديـدة، فقـد وضعـت تلـك الإجـراءات قواعـد محـددة نسـبيًّا للدراسـة والإجـازة. فعـادة تكـون مـدة الدراسـة والإجـازة 20 يومًـا مـن أيـام العمـل، مـع جـواز مـد هـذه الفـترة 10 أيـام أخـرى كحـد أقـصى. ولكـن لا تتضمـن مـدة الدراسـة والإجـازة الفـترة التـي قـد يحتاجهـا تكليـف هيئـة استشـارية لتقييـم الوضـع، كـما أن الفـترة التـي تحتاجهـا الهيئـة الاستشـارية لتقييـم الوضـع لم يتـم تحديدهـا بشـكلٍ واضـحٍ في الإجـراءات الجديـدة لدراسـة وإجـازة مشروعـات الاسـتثمار الخارجـي. أمـا فيـما يتعلـق بمشروعـات الاسـتحواذ وعـروض التسـعير التنافسـية والمناقصـات في الخـارج، فقـد أعلنـت اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح (المنشـور الخـاص بمسـألة تحسـين إدارة مشروعـات الاسـتثمارات الخارجيـة) في الثامـن مـن فبرايـر مـن عـام 2009، وأقـرت فيـه أنـه عـلى مشروعـات الدمـج الخارجيـة تقديـم تقريـر للجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح يتضمـن معلومـات عـن المـشروع المشـار إليـه، وتقديـم نسـخة مـن التقريـر لقطـاع إدارة الأعـمال بمجلـس الدولـة الصينـي، وذلـك قبـل توقيـع اتفاقيـات ملزمـة في الخـارج، وطـرح عـروض أسـعار يشـوبها قيـود محـددة، وقبـل تقديـم الطلـب لقطـاع فحـص الطلبـات بحكومـة دولـة (منطقـة) الطـرف الآخـر، وعـلى مشروعـات المناقصـات التنافسـية في الخـارج أيضًـا تقديـم تقريـر للجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح يتضمـن معلومـات عـن المـشروع، وتقديـم نسـخة مـن التقريـر لقطـاع إدارة الأعـمال بمجلـس الدولـة الصينـي، وذلـك قبـل تقديـم عـروض العطـاءات في الخـارج رسـميًّا.

(2) المشاكل الرئيسة في نظام الفحص والاعتماد الخاص باستثمارات الصين الخارجية:

1. التعقيد في إجراءات الفحص والاعتماد:

على الاستثمارات الخارجية للشركات الصينية على الأقل اجتياز إجراءات فحص واعتماد تتكون من جزأين، وفي حالة شركات القطاع العام وشركات التأمين تكون الإجراءات كثيرة نسبيًّا. فتقوم إدارات النقد الأجنبي بتقييم مخاطر النقد الأجنبي، وهذا الأمر حتمي نظرًا لعدم الانفتاح الكامل للحسابات الرأسمالية. وتدير أيضًا وزارة التجارة أعمال الفحص والاعتماد باعتبارها قطاع إدارة الاقتصاد الأجنبي، والقطاع الوظيفي للاستثمارات الأجنبية، وهذا أمر عادل ومقبول. ولكن هناك أعمال فحص واعتماد لبعض القطاعات لا يوجد لها أغراض واضحة. فأعمال دراسة وإجازة القطاعات الإدارية الحكومية فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية دقيقة للغاية، وتستهلك طاقات كبيرة جدًّا، بينما لا يتم توظيف طاقات كافية مثل هذه في مجالات أخرى كثيرة كتعديل السياسات والإجراءات في أوقاتها المناسبة، وتقديم الخدمات الاستشارية، والتنسيق وتلافي تكرار الاستثمارات، والمنافسات الشرسة للشركات بالخارج.. إلخ. وعلى الرغم من أن السياسات المعنية الجديدة قد أقرت تسليم سلطات الفحص والاعتماد للسلطات المحلية بدرجات محددة، ولكن بالنسبة لقيام الشركات ذاتها باتخاذ القرارات الخاصة باستثماراتها، فإن التنازل عن سلطات الفحص والاعتماد فيما يتعلق بهذا محدود. هناك فقط الاستثمارات صغيرة القيمة للشركات المركزية التي تمتلك سلطات حقيقية باتخاذ القرار الخاص باستثماراتها (مشروعات الاستثمار الخارجي في مجال تنمية الموارد والتي تبلغ قيمة استثمارات الجانب الصيني فيها 300 مليون دولار أمريكي أو أقل، ومشروعات الاستثمار الخارجي في مجالات أخرى غير تنمية الموارد والتي تبلغ قيمة استثمارات الجانب الصيني فيها 100 مليون دولار أمريكي أو أقل)، ولا تحتاج إلى دراسة وإجازة. أما بالنسبة لبعض المشروعات الاستثمارية الخاصة بالشركات المحلية، فتقوم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح فقط بالتنازل عن سلطات الفحص والاعتماد الخاص بها كي تتولاها قطاعات التنمية والإصلاح على مستوى المقاطعات.

2. طول مدة الفحص والاعتماد:

وإذا نظرنـا إلى قواعـد إدارة الاسـتثمارات الأجنبيـة التـي تصدرهـا جميـع القطاعـات حاليًّـا، كالإجـراءات الإداريـة للاسـتثمارات الخارجيـة الخاصـة بـوزارة التجـارة، والإجـراءات الإداريـة المؤقتـة لدراسـة وإجـازة مشروعـات الاسـتثمار الخارجيـة الخاصـة باللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصلاح، وقوانـين إدارة النقـد الأجنبـي للاسـتثمارات الخارجيـة المبـاشرة للمؤسسـات داخـل الدولـة الخاصـة بـإدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي، نجـد أنـه هنـاك فقـط الإجـراءات الخاصـة بـوزارة التجـارة، وتلـك الخاصـة باللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح، اللتـان قـد حـدد محتواهـما مـدة واضحـة للفحـص والاعتـماد، ولكـن نظـرًا لأن هنـاك فـترات زمنيـة خاصـة بأجـزاء في منتصـف الإجـراءات الإداريـة المؤقتـة لدراسـة وإجـازة مشروعـات الاسـتثمار الخارجيـة الخاصـة باللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح لم يتـم تحديدها؛ لذلـك فإنـه ليـس هنـاك سـوى الإجـراءات الإداريـة للاسـتثمارات الخارجيـة الخاصـة بـوزارة التجـارة التـي حـددت مـدة الفحـص والاعتـماد بشـكلٍ واضـحٍ، وكانـت خـلال 3- 40 يومًـا. ونجـد مـن خـلال أمثلـة واقعيـة حدثـت بالفعـل، أن مـدة الفحـص والاعتـماد الواحـدة تكـون طويلـة للغايـة. وهـذا التدخـل المفـرِط للحكومـة يحـرف مـن سـلوك الـشركات. فنظـرًا لأسـباب عـدة منهـا الصرامـة الشـديدة في نظـام الدراسـة والإجـازة لمشروعـات الاسـتثمار الخارجـي الحاليـة، وتعقـد إجراءاتـه، وطـول مدتـه.. إلـخ؛ تقـوم بعـض الـشركات بتحويـل أموالهـا إلى الخـارج بشـكلٍ عاجـلٍ، وتتخـذ إجـراءات منافيـة للقانـون، كي لا تخـسر فرصًـا اسـتثمارية، وبطبيعـة الحـال فـإن هـذه المشـكلة لا تتحمـل مسـئوليتَها السياسـاتُ الحكوميـة وحدهـا فحسـب، بـل إن هنـاك مسـئولية مماثلـة ينبغـي أن تتحملهـا الـشركات صاحبـة الاسـتثمارات.

3. عدم وضوح وشفافية معايير الفحص والاعتماد على النحو المطلوب:

نظـرًا لأنـه لا يتـم الإعـلان عـن الأسـباب والنتائـج المتعلقـة باجتيـاز الاسـتثمارات الخارجيـة للفحـص والاعتـماد أو أسـباب عـدم اجتيازهـا لـه، خاصـةً أن أسـباب عـدم اجتيـاز الفحـص والاعتـماد ليسـت لهـا منصـة للإفصـاح عنهـا بشـكل معلـن؛ لذلـك فـإن بعـض الـشركات لا تكـون عـلى علـم تـام بأسـباب رفـض اسـتثماراتها، الأمـر الـذي يؤثـر عـلى صـورة الحكومـة عـلى مسـتوى وضـوح وشـفافية معايـير الفحـص والاعتـماد.

(3) تبسيط إجراءات فحص واعتماد الاستثمارات الخارجية وتعزيز الإمكانات الخدمية:

إن الفحص والاعتماد الخاص باستثمارات الصين الخارجية يتسم بإجراءاته المعقدة، ومدته الطويلة، وشفافيته غير الكافية. لذلك يجب تبسيط إجراءات الفحص والاعتماد الحالية غير الضرورية، وتقليص مدتها الزمنية. وإن إجراء الفحص والدراسة المحددة لاستخدام وتدفق النقد الأجنبي إلى الخارج أمر حتمي؛ نظرًا لأن الحسابات الرأسمالية ما زالت غير مفتوحة بالكامل. وفي الوقت ذاته، الأصول الخاصة بالعملة الصعبة هي تأمين للموارد الخارجية التي تستغلها الصين؛ لذلك هناك حاجة إلى القيام باستغلال معقول لهذا الجزء من الموارد، وانطلاقًا من هذه النقطة، فالدور التوجيهي للسياسات الصناعية بشأن استخدام النقد الأجنبي أمر ضروري لا غنى عنه. لذلك فلا بد أن يركز فحص واعتماد الاستثمارات الأجنبية على تقييم مخاطر استخدام النقد الأجنبي، ومطابقته لسياسات الدولة الصناعية من عدمه. أما بالنسبة لحلقات الفحص والاعتماد الأخرى الموجودة حاليًّا، فمن الممكن تغيير الدراسة والإجازة إلى الأرشفة، حيث تتوجه الشركات إلى القطاعات والهيئات والإدارات المعنية بعد حصول استثماراتها الأجنبية على إجازة للتسجيل والأرشفة. كما ينبغي أيضًا تبسيط إجراءات الفحص والاعتماد المماثلة. وفي ضوء هدفي الفحص والاعتماد، وهما: تقييم مخاطر النقد الأجنبي، والتوجيهات المتعلقة بالسياسات الصناعية، من الممكن أن تتعاون كل من وزارة التجارة ولجنة الدولة للنقد الأجنبي في إنشاء لجنة لفحص الاستثمارات الخارجية، تكون مسئولة عن تحديد وجود مخاطر خاصة بالنقد الأجنبي في مشروعات الاستثمار الخارجي من عدمه، بالإضافة إلى توضيح وجود تطابق بين هذه المشروعات والسياسات الصناعية بالدولة أم لا. ومن الممكن أن ترجع إجراءات الفحص والاعتماد إلى ما يُستخدم حاليًّا من التقارير الأولية والإعلانات والدراسات والتفتيش السنوي اللاحق. وعلى مستوى الدراسة والإجازة، فيلزم وجود معايير محددة للغاية، كما يلزم تعيين فترة زمنية للفحص والاعتماد الإداري الصارم. وبالنسبة للفحص والاعتماد الموجود حاليًّا، فيلزم تعديله لنظام الأرشفة، وجعل أحد مضامينه التفتيش السنوي وإلزام قيام الشركات بأرشفة المعلومات عن استثماراتها، فيما عدا الفحص والاعتماد الخاص بوزارة التجارة وإدارة الدولة للنقد الأجنبي، ليقر نصه

بوضـوح عـلى منـع الفحـص والاعتـماد، والتركيـز عـلى التمسـك بالمشـاريع الكبـيرة، والتسـاهل مـع المشـاريع الصغـيرة، والقيـام بالترتيبـات المعقولـة في إدارة الاسـتثمارات الخارجيـة.

بالإضافـة إلى تعزيـز الوظائـف الخدميـة، وتحقيـق التـوازن الكامـل بـين الرقابة وتقديـم الخدمات. وتتوافـق الاسـتثمارات الخارجيـة التـي تجتـاز الفحـص والاعتـماد مـع إدارة المخاطـر الخاصـة بأصـول النقـد الأجنبـي بالدولـة، كـما تتطابـق أيضًـا مـع السياسـات الصناعيـة بالدولـة؛ لذلـك فـإن عـلى الحكومـة الاضطـلاع بوظائفهـا الخدميـة بشـكلٍ كبـيرٍ لصالـح الـشركات الصينيـة التـي تقـوم بهـذه الاسـتثمارات الخارجيـة، كـما لا بـد أن تغـير الحكومـة الوظائـف الإداريـة الحاليـة لهـا إلى وظائـف خدميـة، حتـى توفـر خدمـات جيـدة للأعـمال التجاريـة الخارجيـة للـشركات الصينيـة والتطويـر مـن عمليـة تدويلهـا. ويلـزم تأسـيس نظـام خدمـي شـامل يشـمل جوانـب عـدة منهـا اسـتخدام الأمـوال، ومخاطـر الائتـمان، وإدارة النقـد الأجنبـي، والضرائـب الماليـة، ومراكـز الخدمـات.. إلـخ، وذلـك خـلال صياغـة السياسـات المعنيـة، مـن أجـل توفـير الخدمـات التـي تسـاعد عـلى تنفيـذ اسـتراتيجية "الخروج" في الصـين، ودفـع الـشركات الصينيـة للقيـام بأعـمال تجاريـة عابـرة للقـارات.

وطـرق تعديـل الخدمـات للقطاعـات الحكوميـة والفـروع الخارجيـة تتطلـب التمييـز بـين الخدمـات التـي تسـتطيع كل مـن الهيئـات الحكوميـة والهيئـات شـبه الحكوميـة والهيئـات التجاريـة تقديمهـا. فليـس هنـاك حاجـة إلى أن تقـدم الحكومـة خدمـات تقـوم الهيئـات التجاريـة بتقديمهـا، حيـث ينبغـي عـلى الهيئـات الحكوميـة التركيـز فقـط عـلى الخدمـات التـي لا يتـم تقديمهـا مـن قِبَـل الهيئـات التجاريـة والأخـرى شـبه الحكوميـة. عـلى سـبيل المثـال، القيـام بمطالبـة الـدول المضيفـة للاسـتثمارات بتبسـيط إجـراءات الفحـص والاعتـماد للـشركات الصينيـة، وذلـك مـن خـلال المفاوضـات عـلى الاتفاقيـات الاسـتثمارية الدوليـة، وتقليـل القيـود والعوائـق التـي تواجههـا الاسـتثمارات الأجنبيـة، والأعـمال التجاريـة الخارجيـة للـشركات الصينيـة وحمايـة مصالحهـا، مـن خـلال تأسـيس آليات لتسـوية المنازعـات ثنائيـة الأطـراف، والاشـتراك في آليـات تسـوية المنازعـات متعـددة الأطـراف، بالإضافـة إلى تخفيـض مخاطـر الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات الصينيـة، والقيـام بدعـم ومسـاعدات ائتمانيـة في الأوقـات الضروريـة، وذلـك مـن خـلال نظـام التأمينـات عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة وغيرهـا مـن الأنظمـة. وفي المقابـل، فـإن الخدمـات التـي تسـتطيع بعـض الهيئـات التجاريـة والهيئـات شـبه

الحكومية تقديمها، منها على سبيل المثال: ورش الاستثمارات، والخدمات المعلوماتية، وخدمات التنسيق بين المشروعات، فينبغي أن تتولى مسئولية توفيرها كلٌّ من الهيئات التجارية والهيئات شبه الحكومية. وإن تعزيز الوظائف الخدمية ستبلغنا التوازن المتكامل بين الرقابة وتقديم الخدمات.

ثانيًا، تحسين إدارة النقد الأجنبي:

(1) مراحل تطور النظام الإداري للنقد الأجنبي في الصين:

مر النظام الإداري للنقد الأجنبي الخاص باستثمارات الصين الأجنبية بمراحل تطور طويلة نسبيًّا. فقد أقرت (طرق إدارة النقد الأجنبي الخاص بالاستثمارات الخارجية) التي أعلنتها إدارة الدولة للنقد الأجنبي في مارس من عام 1989 ما يلي: على إدارة الدولة للنقد الأجنبي إجراء فحص لكل من مخاطر النقد الأجنبي، ومصادر رءوس الأموال بالعملة الصعبة، قبل فحص واعتماد الاستثمارات الخارجية في القطاعات المعنية، أما بعد حصول المشروعات الاستثمارية على الإجازة فيجب أن يتم تسجيلها، وعمل الإجراءات الخاصة بتحويل رءوس الأموال بالعملة الصعبة لإدارة الدولة للنقد الأجنبي. ومن الضروري تحويل هامش ربح للدولة على أساس 5% من قيمة رءوس أموالها بالعملة الصعبة المحولة، في أثناء التسجيل. كما يلزم رد عوائد الاستثمارات الخارجية إلى داخل الدولة خلال ستة أشهر عقب انتهاء السنة المالية المحلية، ولا ينبغي تحويلها لأغراض أخرى أو إيداعها في الخارج دون تصريح. ويبدو أن هذا النظام الإداري للنقد الأجنبي الخاص بالاستثمارات الأجنبية غاية في الصرامة، وكانت تستخدم إجراءاته حتى عام 2003.

وشهدت إجراءات هذا النظام الصارم تسهيلًا بشكل تدريجي، وذلك في خطوة لدعم استراتيجية "الخروج"، ونظرًا لاختفاء نظرية "الفجوة المزدوجة"[14]. فأولًا: في نوفمبر من عام 2002، أصدرت إدارة الدولة للنقد الأجنبي منشورًا لتعلن فيه عن إلغاء نظام

14- نظرية الفجوة المزدوجة، هي نظرية لعالم اقتصاد أمريكي، تقوم على ضرورة الحفاظ على التوازن بين الفجوة في الاحتياطي والفجوة في النقد الأجنبي، من خلال استقطاب الاستثمارات ورءوس الأموال الخارجية، التي قد تساعد في ملء الفجوتين في الوقت ذاته، وذلك من أجل الحفاظ على سرعة نمو محددة للاقتصاد (المترجمة).

تحويـل نسـبة هامـش الربـح الخـاص بالاسـتثمارات الخارجيـة بدايةً مـن 15 نوفمبر في ذلك العـام، كما أعلنـت في يوليـو مـن عـام 2003 أنهـا سـتعيد هامـش الربـح الـذي أخذتـه مـن الكيانـات الاسـتثمارية صاحبـة رأس المـال. ثانيًـا: أعلنـت إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي في مـارس مـن عـام 2003 منشـورًا لتبسـيط الفحـص الخـاص بمصـادر أمـوال النقـد الأجنبـي. كـما أعلنـت في أكتوبـر مـن العـام ذاتـه تنازلهـا عـن سـلطات فحـص مصـادر رءوس أمـوال الاسـتثمارات بالعملـة الصعبـة الخاصـة بمشروعـات الاسـتثمار الخارجيـة التـي تقـل قيمتهـا عـن 3 ملايـين دولار أمريـكي لتتـولى مسـئوليتها الإدارات الفرعية المحليـة. وفي مايـو مـن عـام 2005 قامـت بتوسـيع تنازلهـا عـن سـلطتها سـالفة الذكـر لـلإدارات المحلية، حيـث تـم توسـيع النطـاق مـن 24 مقاطعـة ومنطقـة حكـم ذاتي وبلديـة مركزيـة حتـى شـمل جميـع أرجـاء الدولـة، كـما زادت نسـبة النقـد الأجنبـي المسـتخدم في الاسـتثمارات الخارجيـة؛ ومـن ثـم توسـعت سـلطات الفحـص الخاصـة بمصـادر رءوس أمـوال النقـد الأجنبـي لقطاعـات إدارة النقـد الأجنبـي المحليـة في الإدارات الفرعيـة المحليـة، حيـث ارتفعـت قيمـة المبالـغ التـي تسـتطيع فحصهـا والتحقـق مـن مصادرهـا مـن 3 ملايـين دولار أمريـكي إلى 10 ملايـين دولار أمريـكي. وفي يونيـو مـن عـام 2006، بذلـت إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي جهـودًا كبـيرة مـن أجـل تسـهيل النظـام الإداري للنقـد الأجنبـي الخـاص بالاسـتثمارات المبـاشرة خـارج البـلاد، وأعلنـت أنهـا لـن تحـدد بعـد ذلـك للقطاعـات المحليـة لإدارة النقـد الأجنبـي نسـبة شراء العمـلات الأجنبيـة الخاصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة، ومـن الممكـن أن يسـتخدم المسـتثمرون المحليـون عنـد الاسـتثمار في الخـارج مـا يحتاجونـه مـن نقـد أجنبـي، مثـل النقـد الأجنبـي الـذي يملكونـه، والنقـد الأجنبـي الـذي يشـترونه باليـوان الصينـي، وقـروض النقـد الأجنبـي المحليـة، وأن هـذا القـرار سيسري ابتـداءً مـن الأول مـن شـهر يوليـو مـن عـام 2006. ويوضـح هـذا التدبـير تحريـر وتسـهيل إجـراءات الفحـص الخاصـة بمصـادر أمـوال النقـد الأجنبـي.

وبعـد إعـلان (لائحـة جمهوريـة الصـين الشـعبية لإدارة النقـد الأجنبـي) في عـام 2008، أعلنـت إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي أيضًـا في يوليـو مـن عـام 2009 (قانـون إدارة النقـد الأجنبـي الخـاص بالاسـتثمارات المبـاشرة للهيئـات المحليـة خـارج البـلاد). وطبقًـا لهـذا القانـون، تسـتطيع الهيئـات المحليـة اسـتخدام رأس المـال مـن النقـد الأجنبـي الـذي تملكـه، وقـروض النقـد الأجنبـي المحليـة المطابقـة للقوانـين، والنقـد الأجنبـي الـذي يتـم شراؤه باليـوان

الصينـي، أو الأصـول المادية وغـير الماديـة، بالإضافـة إلى أي مصـادر لأصـول أخـرى للنقـد الأجنبـي والتـي يتـم إجازتهـا مـن قبـل إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي.. إلـخ، ليتـم اسـتغلاله في اسـتثمارات مبـاشرة خـارج البـلاد. ويمكـن أن تحتفـظ الهيئـات المحليـة بأربـاح دخـول الاسـتثمارات الخارجيـة المبـاشرة خـارج البـلاد لاسـتخدامها في الاسـتثمارات المبـاشرة في الخـارج. وفي الوقـت ذاتـه، تقـوم إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي بتطبيـق نظـام تسـجيل وأرشـفة النقـد الأجنبـي للاسـتثمارات المبـاشرة الخاصـة بالهيئـات المحليـة خـارج البـلاد ومـا تكوّنـه مـن أصـول وأسـهم معنيـة، وليـس نظـام الفحـص. وقـد سـهَّل هـذا النظـام بشـكل كبـير إدارة النقـد الأجنبـي للاسـتثمارات المبـاشرة خـارج البـلاد.

وبحلـول عـام 2009، ارتفعـت نسـبة تحريـر النقـد الأجنبـي المسـتخدم في الاسـتثمارات المبـاشرة للـشركات الصينيـة خـارج البـلاد نسـبيًّا، ولكـن كانـت اسـتقلالية النقـد الأجنبـي الـذي تسـتخدمه الـشركات تنعكـس بشـكلٍ رئيـس في رءوس أمـوال النقـد الأجنبـي المملوكـة، وأربـاح دخول الاسـتثمارات الخارجيـة، أمـا فيـما يخـص قـروض النقـد الأجنبـي، وشراء النقـد الأجنبـي مبـاشرة باليـوان الصينـي.. إلـخ، فجميعهـا تحتـاج إلى إجـازة واعتـماد مـن إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي. ومـا زال النظـام الإداري لـرأس المـال موجـودًا في الصـين، لتلبيـة احتياجـات النقـد الأجنبـي للاسـتثمارات المبـاشرة خـارج البـلاد.

(2) ضرورة استمرار الصين في تحرير النظام الإداري للنقد الأجنبي بشكل معتدل ومتوازن:

إدارة النقـد الأجنبـي هـي عمليـة اختياريـة عامـة، تتمتـع بتأثـيرات خارجيـة حقيقيـة، وتفيـد في رفـع الكفـاءة التشـغيلية للاقتصـاد الـكلي. ولكـن أي نظـام إداري لـه نتائـج مكلفـة. فتفـرض إدارة النقـد الأجنبـي الصارمـة للغايـة قيـودًا عـلى الدفـع بالعملـة الأجنبيـة، وبصكـوك السـندات، إلى غـير ذلـك مـن وسـائل التسـوية المختلفـة، كـما أنهـا تحـرف العلاقـة بـين العـرض والطلـب، حيـث تجعـل سـعر الـصرف عاجـزًا عـن تجسـيد أحـوال العـرض والطلـب الحقيقيـة في الأسـواق، كـما أنهـا تؤثـر عـلى التجـارة الخارجيـة والاسـتثمارات الأجنبيـة للدولـة، وعـلى التدفقـات الطبيعيـة لـرءوس الأمـوال الدوليـة، وتقلـل مـن العوائـد المسـتحقة.

وتقــوم إدارة الدولــة للنقــد الأجنبــي حاليًّــا بإجــراءات لفحــص مصــادر الأمــوال بالعملــة

الصعبة، ومخاطر استثمارات النقد الأجنبي، تشمل ما يلي:

1. فحص مصادر رءوس الأموال:

بالنسبة لفحص مصادر رءوس الأموال، يُطبق حاليًّا المنشور المعني بتبسيط الفحص الخاص بمصادر رءوس أموال النقد الأجنبي للاستثمارات الخارجية الذي تم إعلانه في 19 مارس من عام 2003 من قِبَل إدارة الدولة للنقد الأجنبي [رقم 43 لعام (2003) من إصدارات إدارة الدولة للنقد الأجنبي]، وأقرت إدارة الدولة للنقد الأجنبي في هذه الوثيقة ما يلي: على الكيانات الاستثمارية التي تطلق استثمارات خارجية وتحتاج إلى شراء نقد أجنبي أو تحويله، تقديم تقرير مسبق إلى فروع إدارة الدولة للنقد الأجنبي التي تخضع للولاية القضائية (القطاعات الإدارية للنقد الأجنبي) للقيام بفحص مصادر رءوس أموالها من النقد الأجنبي. أما عن المشروعات الخاصة بالاستثمارات المادية، ومشروعات الإعانات والمساعدات، والمشروعات الاستثمارية الاستراتيجية التي يجيزها مجلس الدولة الصيني، فيتم إعفاؤها من هذه الإجراءات. وتنقسم إجراءات الفحص والاعتماد إلى ثلاثة أحوال: استخدام رءوس أموال مملوكة بالعملة الصعبة، والقروض التجارية، وقروض صناديق المساعدات الأجنبية.

2. سلطات دراسة وإجازة مصادر رءوس الأموال:

هناك (المنشور الخاص بمسألة توسيع الفروع المحلية لإدارة النقد الأجنبي الخاص بالاستثمارات الخارجية) (رقم 35 لعام 2005) الذي تم إصداره من قِبَل إدارة الدولة للنقد الأجنبي في 19 مايو من عام 2005 فيما يتعلق بفحص مصادر رءوس الأموال، وطبقًا لأحكام المنشور، تتولى الفروع المحلية لإدارة الدولة للنقد الأجنبي مسئولية فحص واعتماد المشروعات الاستثمارية التي تقل قيمتها عن 10 ملايين دولار أمريكي، أما عن المشروعات التي تزيد قيمتها على 10 ملايين دولار أمريكي، والاستثمارات الخارجية للشركات المركزية، فتتولى مهمة فحصها واعتمادها إدارةُ الدولة للنقد الأجنبي. وفي القوانين الخاصة بعام 2004، كان يتم مطالبة الشركات بتقديم الآراء التي زودتها بها القطاعات المعنية بالنقد الأجنبي حول فحص مصادر رءوس أموال النقد الأجنبي للاستثمارات الخارجية الخاصة بها، وذلك في أوراق تقديم الطلب. أما في الإجراءات الجديدة لعام 2009، فلم يتم إلغاء هذا

الطلب فقط، بل تمت الإشارة أيضًا إلى أن الشركات تستطيع الحصول على (شهادة خاصة بالاستثمارات الخارجية للشركات)، بعد دراسة وإجازة مشروعاتها الأجنبية، ومن خلال تلك الشهادة، تقوم بالإجراءات المعنية الخاصة بالصرف، والبنوك، والجمركة، والشئون الخارجية.. إلخ، وتتمتع بالدعم من سياسات الدولة المعنية.

3. نظام التقارير الأولية، ونظام التفتيش السنوي:

في مارس من عام 2005، أعلنت إدارة الدولة للنقد الأجنبي (المنشور الخاص بنظام طبع وتوزيع التقارير الأولية المتعلقة بعمليات الدمج والاستحواذ الخارجية للشركات) (رقم 131 لعام 2005)، وأقر المنشور أنه ينبغي على الشركات تقديم التقارير لوزارة التجارة والقطاعات التجارية المختصة على مستوى المقاطعات، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي والقطاعات المحلية لإدارة النقد الأجنبي على مستوى المقاطعات مباشرة بعد العزم على القيام بعمليات الدمج والاستحواذ الخارجية. فتقدم الشركات التي تديرها لجنة إدارة الأصول المملوكة للدولة التابعة لمجلس الدولة الصيني تقاريرها إلى وزارة الخارجية وإدارة الدولة للنقد الأجنبي مباشرة، أما الشركات الأخرى فتقدم تقاريرها إلى القطاعات التجارية المختصة على مستوى المقاطعات والقطاعات المحلية لإدارة النقد الأجنبي على مستوى المقاطعات، فتقوم القطاعات التجارية المختصة على مستوى المقاطعات وقطاعات إدارة النقد الأجنبي بتحويل هذه التقارير إلى وزارة التجارة وإدارة الدولة للنقد الأجنبي. وأقر المنشور أيضًا، أنه من الضروري أن تحافظ جميع القطاعات الحكومية والموظفون المختصون بها بشكلٍ صارمٍ وحازمٍ على الأسرار التجارية للشركات في هذا السياق. وقد تم تأسيس نظام التفتيش السنوي لشركات الاستثمار الأجنبي طبقًا للإجراءات المؤقتة الخاصة بالتفتيش السنوي المشترك للاستثمارات الخارجية التي تم إعلانها في 27 من نوفمبر من عام 2002 من قِبَل وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي (وزارة التجارة حاليًّا) بالتعاون مع إدارة الدولة للنقد الأجنبي، وبناءً على شروط هذه الإجراءات، فإن وزارة التجارة وإدارة الدولة للنقد الأجنبي تقوم بتفتيش سنوي للمستثمرين المحليين ممن يقومون بأنشطة استثمار خارجي، والقيام بتصنيف نتائج التفتيش السنوي بناء على مستويات: الأول، الثاني، الثالث.. إلخ. ونتائج التصنيف ستؤثر على تمتع الاستثمارات الأجنبية للشركات بالسياسات التفضيلية من عدمه، حتى

إنها ستحدد ما إذا كانت تلك الشركات تتمتع بالأهلية للاستمرار في القيام بالاستثمارات الخارجية أم لا.

4. خدمات النقد الأجنبي:

أصدرت الدولة سلسلة من السياسات على صعيد إدارة النقد الأجنبي، منها إلغاء الفحص لمخاطر الاستثمارات الخارجية، وتبسيط نظام فحص مصادر رءوس الأموال بالعملة الصعبة، وإلغاء نظام تحويل هامش الأرباح من الاستثمارات الخارجية، كما سمحت للشركات بشراء النقد الأجنبي لإجراء الاستثمارات الخارجية وذلك ضمن حدود قد أقرتها، كما تنازلت عن سلطات الفحص والاعتماد للإدارات المحلية، بالإضافة إلى أنها سمحت للشركات خارج البلاد باستغلال الأرباح التي تجنيها في زيادة استثماراتها للخارج أو إعادة الاستثمار خارج البلاد مرة أخرى.. إلخ.

ولكن لا تزال إجراءات الفحص والاعتماد الخاصة بمخاطر النقد الأجنبي ومصادر رءوس أمواله حاليًّا معقدة ومملة، ولا تساعد الشركات في القيام بالاستثمار خارج البلاد. وطبقًا للإحصائيات، فإن الشركات حاليًّا تقوم بعمل فحص لكل من مخاطر النقد الأجنبي الخاص بالاستثمارات الخارجية، ومصادر رءوس أموالها بالعملة الصعبة، فمن الضروري أن تقدم هذه الشركات 12 نوعًا من الأوراق المطلوبة لإدارة الدولة للنقد الأجنبي، وتشمل أكثر من عشرة قطاعات على مستوى الدولة، مثل تقارير لدراسة جدوى مشروعات الاستثمار الخارجي، وترخيص مزاولة عمل تم إجازته من قبل الفحص السنوي لقطاع إدارة الصناعة والتجارة، والميزانية، وبيان الدخل للسنة المالية السابقة الذي تمت إجازته من خلال مراجعة حسابية، ووثائق إجازة فيما يتعلق بفتح حساب بالعملة الصعبة، وتصريح ورخصة من البنك مانح القرض بمزاولة الأعمال المصرفية.. إلخ. ولكن أصعب ما يُقدَّم هو وثائق الإجراءات الخاصة بمكافحة مخاطر النقد الأجنبي التي تقوم بها وكالات الوساطة في الدول المضيفة للاستثمارات، بالإضافة إلى شهادات ائتمان الشركاء في رأس المال والشركاء التعاونيين، وآراء السفارات والقنصليات الصينية الخارجية حول المشروعات.. إلخ.

وفي الوقت ذاته فإن الدعم الذي تتلقاه الاستثمارات الخارجية للشركات الخاصة

وشركات الاستثمار الأجنبي، أقل بوضوح من شركات القطاع العام، وهذا الأمر لن يساعد في التوسع التدريجي لنطاق استثمارات الصين الخارجية. فمنذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، شهدت شركات القطاع الخاص في الصين تطورًا سريعًا، وكانت تطلعاتها للاستثمارات الخارجة عاجلة ومُلحَّة للغاية، ودعواتها إليها عالية جدًّا. حيث أصبحت قوة لا يمكن إغفالها ولا يُستهان بها في الاستثمارات الخارجية. وعلى الرغم من أن (طرق إدارة النقد الأجنبي الخاص بالاستثمارات الخارجية) التي تم إعلانها في عام 1989 كانت تطبَّق على كل من شركات القطاع العام والشركات الفردية والخاصة على حد سواء، ولكن كان قد تم التخطيط لها بشكل رئيس من أجل شركات الملكية العامة والشركات المملوكة للدولة على وجه الخصوص. وخلال التطبيق العملي، تواجه الشركات الخاصة صعوبة كبيرة في فتح حساب لها بالعملة الصعبة، نظرًا لقيود السياسات الخاصة بإدارة النقد الأجنبي التي تُفرض عليها؛ لذلك لا تملك الشركات الخاصة رءوس أموال مملوكة لها بالعملة الصعبة، وبالتالي من الصعب تنفيذ الفحص الخاص بالتأكد من مصادره، الأمر الذي يسفر بصورة موضوعية عن تمييز في المعاملة بين "شركات القطاع العام" و"شركات القطاع الخاص" على مستوى الاستثمارات الخارجية. وقد ظهرت حالة من التفاوت في مراحل الاستثمارات الأجنبية للشركات الصينية: فنجد أن الشركات المركزية لديها وفرة في رأس المال المملوك لها، ونرى رغبة كل من البنوك غير التجارية والبنوك التجارية في توفير القروض لها، وفي المقابل نجد أن رأس المال المملوك للشركات المحلية والخاصة قليل نسبيًّا، وأن رغبة المؤسسات المالية في توفير القروض لها ليست كبيرة. الأمر الذي يُجبر عددًا من الشركات الخاصة داخل الدولة على اتخاذ طرق ملتوية لتجاوز الرقابة والإدارة المحلية والقيام باستثماراتها خارج البلاد، مما أوجد سلسلة من المشاكل منها النطاق الاستثماري الصغير، والمنافسة الشرسة، وارتباك الإدارة.. إلخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن (طرق إدارة النقد الأجنبي الخاص بالاستثمارات الخارجية) لا تشمل شركات الاستثمار الأجنبية، بينما تشهد عدد من شركات الاستثمار الأجنبية داخل الدولة خاصة الشركات ذات رأس المال المشترك الصينية الأجنبية حاجة ماسة إلى تطوير أعمالها التجارية، والعمل على مستوى دولي، كما أنها في حاجة أيضًا إلى استثمارات خارجية، وفي حاجة عاجلة إلى أن تقوم إدارات النقد الأجنبي بتسهيلات لها فيما يتعلق بإدارة حسابات رءوس الأموال، وأن تزيد من الحرية في مسألة تدفق الأموال بالعملة الصعبة خارج البلاد،

لتلبية احتياجاتهم في الاستثمارات الخارجية.

وعلى الرغم من أن إدارة الدولة للنقد الأجنبي قد أعلنت (المنشور الخاص بمسألة سداد هوامش الربح المُحولة من الاستثمارات الخارجية) في يوليو من عام 2007، حيث ألغت تحويل هوامش الربح، وقللت من الأعباء التي تتحملها شركات الاستثمار الخارجي، كما أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في أكتوبر من عام 2007 رسميًّا إلغاء "فحص واعتماد نسبة النقد الأجنبي المستخدم في الاستثمارات الخارجية للشركات"، مما جعل الصين تخطو خطوة كبيرة في تحرير وتسهيل النظام الإداري للنقد الأجنبي، إلا أنه لا يزال هناك قيود كبيرة على سياسات إدارة النقد الأجنبي، إذا ما تمت مقارنتها بالبلدان المتقدمة والبلدان الصناعية الجديدة.

لذلك ينبغي تنفيذ مبدأي التكلفة والفعالية معًا، أي الانتباه جيدًا إلى أهمية الرقابة والإدارة، وفي الوقت ذاته التفكير مليًّا في التأثيرات المحتملة لهذه الرقابة والإدارة على فعالية العملية الاقتصادية. كما أنه يلزم العمل قدمًا لإلغاء القيود غير الضرورية في مجال التحقق من مصادر الأموال بالعملة الصعبة، وعمليات شرائها، بالإضافة إلى تحويل الأرباح، وغير ذلك، والسماح لعدد كبير نسبيًّا من الشركات بإجراء استثمارات خارجية من خلال شراء عملات أجنبية باليوان الصيني، ورفع نسبة التسهيلات في استخدام النقد الأجنبي وتحويله، وبالتالي تلبية احتياجات الشركات في تطوير استثماراتها الخارجية. كما يلزم تطبيق التحول من النظام الإداري لرءوس أموال النقد الأجنبي إلى نظام الدراسة والإجازة المقنن، ورفع فعالية إدارة رءوس الأموال. كما أن تحسين نظام دفع وتسوية الصرف لرأس المال يعزز من قوة الرقابة والتحقق من تدفق اليوان الصيني بعد تسوية صرف رأس المال. كما أن العمل قدمًا نحو تسهيل النظام الإداري للنقد الأجنبي وتدفق رءوس الأموال إلى الخارج الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، يسمح بقيام الشركات بالتفويض وتقديم القروض بالنقد الأجنبي داخل الدولة، ويسمح بالتركيز على إدارة النقد الأجنبي وعمليات استلامه ودفعه. فيجب الإسراع في تأسيس قوانين ولوائح تنظم أعمال إدارة المتابعة للاستثمارات الخارجية، والصفقات الخاصة بمشروعات رءوس الأموال للمؤسسات المالية، وصفقات رءوس الأموال الشخصية، والصفقات الخاصة بالمشتقات.. إلخ.

(3) الربط بين "الصرامة في دخول النقد الأجنبي والتساهل في خروجه"، و"الصرامة في دخوله وخروجه":

تتخذ إدارة النقد الأجنبي بالصين منذ فترة طويلة من الاستراتيجية التجارية "التشجيع على التصدير وفرض قيود على الاستيراد" سمةً رئيسة لها، والسبب الرئيس وراء ذلك هو أن النظام المُتبع تعود جذوره إلى النظام الموجه، حيث لا يزال النقد الأجنبي في هذا النظام يتبع الموارد التي تعاني من النقص، والغرض الأساسي من إنشاء النظم الخاصة بميزان المدفوعات الدولي هو دفع تطوير التجارة الخارجية، والإسراع في تجميع موارد للنقد الأجنبي. لذلك تتسم السياسات المعنية بدخوله إلى البلاد بالتساهل، أما إدارة خروجه فتشتهر بالصرامة والحزم، فهناك عدم تكافؤ بين دخولٍ قوي وخروجٍ ضعيف للنقد الأجنبي في الصين. وتشهد هذه الحالة بروزًا كبيراً تحت البنود الخاصة برأس المال.

وخلال عام 2005، ظهر فائض كبير ومستمر في ميزان المدفوعات الدولي في الصين، وتدفقات هائلة من رءوس الأموال بالعملة الصعبة. ولم يعد النقد الأجنبي موردًا نادر الوجود في الصين، ولم تعد التوجيهات الإدارية مثل "تقوية دخوله والتخفيف من خروجه" تتناسب مع الواقع الحالي في الصين. وفي مواجهة هذا التغير في أوضاع ميزان المدفوعات الدولي، على القطاعات الإدارية للنقد الأجنبي تعديل الأفكار الإدارية، وخلق طرق جديدة للإدارة، والتحويل من التركيز على إدارة التدفقات الخارجية للنقد الأجنبي إلى الإدارة المتوازنة للتدفقات الخارجية والداخلية. فتنفيذ الإدارة المتوازنة لتدفقات رءوس الأموال يوفر إدارة مخططة ومنظمة للتدفقات الداخلية والخارجية لرأس المال باعتبارهما كيانًا واحدًا. الأمر الذي يعالج العلاقة بين استقرار نظام الإدارة المتوازنة، والتواتر الدوري لأوضاع تدفق رءوس الأموال. وفي الوقت ذاته فإن الربط بين خصائص تدفقات رءوس الأموال التي تنتمي لفترات مختلفة يزيد من التركيز الإداري. ويجب استغلال الفرص المواتية لتعديل السياسات، من أجل زيادة الاستباقية في الإدارة.

ويجب أن تستبدل الصين استراتيجية "التساهل في دخول النقد الأجنبي والتعامل بصرامة في خروجه" في الإدارة السابقة للنقد الأجنبي، باستراتيجية إدارة النقد الأجنبي القائمة على "الصرامة في دخول النقد الأجنبي والتساهل في خروجه". والاستمرار في التسهيل المنتظم والمرتب للقيود على امتلاك الشركات والأفراد للنقد الأجنبي واستخدامهم

لـه. والتحريـر التدريجـي للقيـود عـلى نطـاق ونـوع الاسـتثمارات الماليـة الخارجيـة للمؤسسـات والأفـراد.

وبالنسـبة لتدفـق خـروج ودخـول المـال السـاخن، فمـن الـضروري اتخـاذ سياسـة خاصـة حيالـه وهـي "التعامـل بصرامـة في دخولـه وخروجـه". وفي ظـل توقـع ارتفـاع قيمـة اليـوان الصينـي، فـإن تسـلل المـال السـاخن إلى داخـل الصـين بـكل الوسـائل قـد أصبـح مـن العوامـل المهمـة لدفـع نمـو احتياطـي النقـد الأجنبـي. لذلـك ينبغـي تقليـل توقعـات ارتفـاع قيمـة اليـوان الصينـي مـن خـلال وسـائل مختلفـة مـن أجـل السـيطرة عـلى التدفقـات الداخليـة الكبـيرة للنقـد الأجنبـي، وقـد أصبح هذا الأمـر أمـرًا ضروريًّـا وملحًّـا. حيـث يلـزم تجنـب دخـول المـال السـاخن، كـما يجـب تنفيـذ اسـتراتيجية "الصرامـة في دخولـه وخروجـه" في أثنـاء التعامـل معـه. فـإذا تـم اسـتخدام ترتيبـات نظاميـة مناسـبة، وتـم منـح "خصـم ضريبـي" للصفقـات التـي تحافـظ عـلى اسـتقرار حسـاباتها الرأسـمالية خـلال فـترة محـددة، فمـن الممكـن تأمـين سـير الأعـمال بشـكل طبيعـي بأقـصى درجـة لأنشـطة الاسـتثمارات المطابقـة للمواصفـات. ولجعـل هـذا الإجـراء يتمتـع بأسـاس قانـوني ومؤهـل، مـن الممكـن التفكـير في صياغـة "قانـون مكافحـة المـال السـاخن"[15].

بالإضافـة إلى ذلـك، ومـن أجـل تجنـب التهديـدات التـي تشـكلها تدفقـات رءوس الأمـوال الدوليـة عـلى النظـام المـالي والكيانـات الاقتصاديـة في الصـين، يجـب مكافحـة التدفـق واسـع النطـاق لـرءوس الأمـوال إلى الخـارج، في الوقـت ذاتـه الـذي يتـم فيـه تعزيـز النظـام الإداري للتدفقـات الداخليـة لـرأس المـال. كـما ينبغـي الحـذر في دفـع انفتـاح الحسـابات الـرأس ماليـة.

(4) تقسيم العمل واتخاذ القرارات بناء على الوظائف المختلفة لاحتياطي النقد الأجنبي

ينبغـي أن يتكـون الهيـكل التنظيمـي الخـاص بـإدارة النقـد الأجنبـي بشـكلٍ رئيـسٍ مـن جزأيـن رئيسـين: الأول: الجـزء الخـاص بتدفقـات احتياطـي النقـد الأجنبـي، ويتحمـل مسـئوليته البنـك المركـزي، وتتركـز اسـتثمارات هـذا الجـزء عـلى الأدوات النقديـة، والالتزامـات الحكوميـة للـدول المتقدمـة والتـي تتسـم بتدفـق عـالٍ وأمـان كبـير. والوظيفـة الرئيسـة لهـذا الجـزء مـن

15- يان وي: دراسة حول تعديل سياسات دعم إصلاح سعر صرف اليوان، جامعة جونغ نان، رسالة دكتوراه، 2010.

أصول النقد الأجنبي هي الاستفادة منه في تقديم قاعدة من الأصول لتنفيذ سياسات النقد الأجنبي والسياسات الخاصة بسعر الصرف. الثاني: الجزء الخاص بالأصول الاستثمارية، ومن الممكن أن يتولى إدارة هذا الجزء قطاع اقتصادي آخر للحكومة، ويتم الاستثمار بشكل رئيس في هذا الجزء في الأصول ذات العوائد المرتفعة. وتنفيذ التعديلات الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الخارجية للدولة، وشراء ما تحتاجه التنمية الوطنية في الخارج من موارد استراتيجية، ومعدات، وتكنولوجيا، أو إقامة استثمارات مباشرة في الخارج، جميع تلك الإجراءات من شأنها إيجاد سبل غير مالية تتسم بنطاقها الكبير والمستقر لاحتياطي النقد الأجنبي. فمن الممكن الوصول إلى تقسيم عمل يغلب عليه الطابع المتخصص، والإدارة ذات التصنيف الهرمي. ومن خلال وجهات نظر متعددة داخلية وخارجية، نجد أنه لا بد من الإدراك الجيد لوظائف كل من بنك الشعب الصيني، ووزارة المالية في المجالات المعنية، من أجل مواكبة البروز التدريجي للتناقضات في حالة التوازن بين الداخل والخارج، والتي بدأت تسايرًا مع زيادة درجة انفتاح الاقتصاد الصيني على الخارج، الأمر الذي سيرفع من درجة التنسيق بين سياسات النقد والسياسات المالية. وفي النظام الإداري للنقد الأجنبي المعمول به حاليًّا في الصين، يقوم بنك الشعب الصيني في حقيقة الأمر وبشكل مستقل باتخاذ القرارات على مستوى وضع الاستراتيجيات وتنفيذها، أما عن وزارة المالية فليس لها أي دور ريادي في هذا النظام؛ لذلك يتبع هذا النظامُ نظامَ إدارة الاحتياطي أحادي المستوى.

ومن منظور خارجي، نجد أن وزارة المالية في كل من اليابان وهونج كونج تلعب دورًا رياديًّا في إدارة النقد الأجنبي. فقد يقوم وزير المالية الياباني بإجراءات تدخل ضرورية في أسواق النقد الأجنبي، من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الين الياباني، حيث يقوم البنك المركزي الياباني بتنفيذ عمليات صرف فعلية بناء على تعليمات وزير المالية الياباني. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن البنوك المركزية في كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة هي التي تلعب دورًا رياديًّا في إدارة احتياطي النقد الأجنبي. فأما عن احتياطي النقد الأجنبي في كوريا الجنوبية، فيمتلك كل من البنك المركزي لكوريا الجنوبية، بالتعاون مع صندوق استقرار الصرف التابع لوزارة المالية، صلاحيات وزارة المالية في صياغة السياسات الكلية لإدارة النقد الأجنبي، أما لجنة السياسات النقدية التابعة للبنك المركزي بكوريا الجنوبية،

فتلعـب دورًا مهـمًّا في إدارة احتياطـي النقـد الأجنبـي، باعتبارهـا هيئـة لصنـع القـرار. أمـا عـن احتياطـي النقـد الأجنبـي بسـنغافورة، فتتعـاون كل مـن هيئـة سـنغافورة للنقـد، والشركـة الاسـتثمارية الحكوميـة بسـنغافورة في إدارتـه، ويُسـتخدم احتياطـي النقـد الأجنبـي الـذي يمتلكـه البنـك المركـزي بشـكلٍ رئيـسٍ في التدخـل في أسـواق الـصرف، بالإضافـة إلى كونـه ضمانًـا لإصـدارات النقـود الورقيـة. أمـا عـن الشركـة الاسـتثمارية الحكوميـة بسـنغافورة فتعمـل بشـكلٍ رئيـسٍ في تأمـين التحـوط والقيمـة المضافـة للاحتياطـي الـذي يتـم إدارتـه.

وعـلى صعيـد تعزيـز إدارة احتياطـي النقـد الأجنبـي، نحـن بحاجـة إلى تأسـيس أسـلوب جديـد لنظـام إدارة النقـد الأجنبـي. والوظيفـة الأساسـية الأكـثر أهميـة لهـذا النظـام هـي خلـق عوائـد اقتصاديـة واجتماعيـة مُثـلَى للنقـد الأجنبـي، والتركيـز عـلى إدارة المخاطـر التـي تواجـه احتياطيـه، ورفـع كفـاءة عملياتـه. فالإطـار التنظيمـي الأسـاسي لإدارة احتياطـي النقـد الأجنبـي في المسـتقبل سـيتكون بشـكلٍ رئيـسٍ مـن جزأيـن رئيسـين: أولًا: الحفـاظ عـلى جـزء كبـير مـن احتياطـي النقـد بواسـطة البنـك المركـزي، لتلبيـة احتياجـات التعامـلات التجاريـة، والإجـراءات الاحترازيـة، والتعامـل مـع العجـز في ميـزان المدفوعـات الـدولي، والاضطـلاع بالسياسـات النقديـة، والحفـاظ عـلى اسـتقرار سـعر صرف اليـوان الصينـي. ثانيًـا: إدارة وتشـغيل جـزء مـن احتياطـي النقـد الأجنبـي واسـتخدامه في الاسـتثمارات مـن قِبَـل الكيانـات الإداريـة لاحتياطـي النقـد الأجنبـي، كـشركات الاسـتثمار في النقـد الأجنبـي التـي تسـعى وراء عوائـد مرتفعـة قـدر الإمـكان. ويعتـبر تقسـيم العمـل بشـكلٍ متخصـصٍ والإدارة المصنفـة بشـكلٍ هرمـي، سـمات أساسـية لهـذا الإطـار التنظيمـي.

وإلى جانـب إنشـاء شركات اسـتثمار وطنيـة في مجـال النقـد الأجنبـي، مـن الممكـن أيضًـا صياغـة اسـتراتيجيات أكـثر إيجابيـة للاسـتثمارات الأجنبيـة، تربـط بـين احتياطـي النقـد الأجنبـي واسـتراتيجيات العمليـات التجاريـة عابـرة القـارات لـشركات القطـاع العـام، والاسـتراتيجيات الخاصـة بأعـمال التدويـل المـصرفي، مثـل المـضي قدمًا في دفع الـشركات الصينية ذات القوة التنافسـية لتنفيذ اسـتراتيجية "الخروج"، وتأسـيس قنـوات اسـتثمارية أجنبيـة متعـددة، وذات مسـتويات مختلفـة، ويطغـى عليهـا الطابـع السـوقي، ودفـع التحـول في السلسـلة الصناعيـة من خلال تأسـيس شركات جديدة في مجال الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة، والإسراع في تحسـين هيـكل الصناعـات عـلى مسـتوى الدولـة ورفـع مسـتواه، ودعـم

النمـو في التـوازن والتنميـة المسـتدامة للاقتصـاد، وتوسـيع قنـوات الاسـتثمار الأجنبـي للـشركات والمواطنـين الصينيـين، والتشـجيع عـلى الاسـتثمار في أسـواق رأس المـال خـارج البـلاد، ورفـع عوائـد الاسـتثمار في النقـد الأجنبـي، ودعـم القطاعـات الشـعبية في اسـتغلال إمـدادات المـوارد المسـتقرة للأسـواق الدوليـة والاسـتثمار في الصناعـات الرائـدة.

(5) تأسيس قسم مراجعة داخلية مستقل، وزيادة شفافية إدارة النقد الأجنبي:

مـن الـضروري تأسـيس قسـم مسـتقل للمراجعـة الداخليـة؛ مـن أجـل الاضطـلاع بـإدارة فعالـة لأنشـطة الأعـمال التجاريـة الخاصـة بالنقـد الأجنبـي. وتكمـن مسـئوليات قسـم المراجعـة الداخليـة في فحـص تطابـق جميـع الأعـمال التجاريـة مـع المواصفـات، وذلـك طبقًـا للإجـراءات التـي تحددهـا جميـع الأنظمـة الخاصـة بأعـمال وإدارة النقـد الأجنبـي. وتخضـع جميـع الحلقـات المعنيـة بـإدارة النقـد الأجنبـي للمراجعـة الداخليـة، وينقسـم مضمـون المراجعـة الداخليـة إلى اختبـارات تماثـل، واختبـارات موضوعيـة. أمـا اختبـارات التماثـل، فتشـير إلى تقييـم فعاليـة نظـام الرقابـة والسـيطرة الداخليـة، فتقيّـم هـذه الاختبـارات بشـكلٍ رئيـسٍ بيئـة الرقابـة الداخليـة وفعاليتهـا ومـا مـا كانـت تلبـي الاحتياجـات الإداريـة أم لا. أمـا الاختبـارات الموضوعيـة، فتشـير إلى الدراسـة والإجـازة للمضامـين المحـددة الخاصـة بالبنـود الرئيسـة في نظـام الرقابـة الداخليـة. وينبغـي اسـتخدام مبـادئ واضحـة قائمـة عـلى الفصـل بـين المسـئوليات الإداريـة لتوجيـه وإرشـاد هيـكل الرقابـة والإدارة الداخليـة الخاصـة بهيئـة إدارة احتياطـي النقـد الأجنبـي. ويجـب أن يكـون هنـاك فصـل واضـح بـين المسـئوليات والسـلطات عـلى مسـتوى صنـع القـرار ومسـتوى التنفيـذ. وينبغـي أن تتسـم المراجعـة الداخليـة في الأنشـطة المحـددة الخاصـة بتشـغيل الاحتياطـي بالاسـتقلالية، كـما يجـب أن يتـم تأسـيس المراجعـة الداخليـة عـلى مسـتوى البنـوك المركزيـة، وأن يتـم التحقيـق والبحـث في أعـمال نظـام الرقابـة الداخليـة، مـن خـلال المراجعـة الداخليـة الدوريـة وغـير الدوريـة، مـن أجـل التحسـين المسـتمر لبيئـة الرقابـة الداخليـة. وتحتـاج جميـع المجـالات الخاصـة بأعـمال إدارة احتياطـي النقـد الأجنبـي إلى موظفـين مؤهلـين، ومُدربـين تدريبًـا جيـدًا، ولا بـد مـن تمتعهـم بمعـارف مختلفـة حـول الممارسـات السـوقية الفعليـة، ووسـائل التبـادل التجـاري. وينبغـي أن يتـم دعـم الرقابـة الفعالـة لـكل مـن الأعـمال الداخليـة، والمخاطـر المعنيـة مـن خـلال نظـم المعلومـات وإعـداد التقاريـر،

ووظائـف المراجعـة المسـتقلة. فعندمـا يكـون قسـم المراجعـة فعـالًا ومسـتقلًا، فإنـه يسـاعد في ضـمان العمـل السـليم لأنشـطة النقـد الأجنبـي، والرقابـة الداخليـة، ونظـام التقاريـر. ومـن الـضروري تأسـيس إجـراءات معالجـة فعالـة مـن أجـل تقليـل مخاطـر إدارة النقـد الأجنبـي التـي تـؤدي إليهـا الأخطـاء في نظـام التشـغيل أو أحـداث كارثيـة أخـرى.

إن زيـادة درجـة الشـفافية أمـر يسـاعد في اتخـاذ القـرارات الخاصـة بالقطاعـات العامـة والخاصـة، ويؤثـر عـلى الكيانـات الاقتصاديـة العاملـة التـي تقـوم بتعديـل أنشـطتها الاقتصاديـة الخاصـة في الأسـواق طبقًـا لسياسـات إدارة الاحتياطـي، كـما أنهـا تعمـل عـلى رفـع فعاليـة إدارة احتياطـي النقـد الأجنبـي بالصـين مـن خـلال الرقابـة المجتمعيـة، وتضمـن أن المعامـلات والصفقـات المعنيـة بـإدارة النقـد الأجنبـي سـتكون عـلى أسـاس معايـير نزيهـة وموضوعيـة. ولكـن لا ينبغـي أن يتـم الإعـلان عـن تفاصيـل أعـمال إدارة النقـد الأجنبـي، عـلى أسـاس اعتبـارات متعلقـة بالخصوصيـة؛ حيـث إن إعـلان هـذه التفاصيـل قـد يُضعـف مـن إمكانـات أعـمال وأنشـطة الهيئـات الإداريـة في الأسـواق. ولجميـع البنـوك المركزيـة في مختلـف الـدول سياسـات شـفافية مختلفـة في إدارة النقـد الأجنبـي، حيـث تكشـف الهيئـات المحليـة لإدارة احتياطـي النقـد الأجنبـي في الغالبيـة العظمـى مـن الـدول مـن خـلال التقاريـر السـنوية لبنوكهـا المركزيـة عـن إطـار الهيـكل المؤسـسي، وأنـواع الأصـول التـي يمكـن الاسـتثمار فيهـا، ونطـاق تحمـل المخاطـر. وهنـاك بعـض الـدول المتقدمـة تكشـف أيضًـا عـن قواعـد الاسـتثمار، متضمنـةً توزيـع الأصـول. ويقـوم كل مـن البنـك الاحتياطـي الأسـترالي، وبنـك كنـدا، والبنـك المركـزي الأوروبي، وبنـك إنجلـترا، والبنـك المركـزي للاتحـاد الـروسي جميعهـا بالإفصـاح عـن هيـكل العمـلات في الاحتياطـي الخـاص بهـا. وعـلى الصـين أن تحسّـن تدريجيًّـا مـن نظـام الإفصـاح عـن المعلومـات الخاصـة باحتياطيهـا في ضـوء الخـبرات الخارجيـة، وأن تعلـن بصفـة دورية خيـارات الأدوات الاسـتثمارية الخاصـة باحتياطـي النقـد الأجنبـي الصينـي، وتدفقاتـه، بالإضافـة إلى المعلومـات الأساسـية عـن الأطـراف المعنيـة بالتعامـلات والصفقـات التجاريـة. وفيـما يتعلـق بأشـكال الإعـلان عـن هـذه المعلومـات، مـن الممكـن أن تكشـف للجماهـير عـن البيانـات المهمـة كإجـمالي احتياطيهـا مـن النقـد الأجنبـي، ونـوع عملاتـه، بالإضافـة إلى أشـكال امتلاكـه ومدتـه، وأربـاح قيمتـه المضافـة.. إلـخ، عـلى صفحـات جرائـد ماليـة بالدولـة مثـل (فاينانشـيال تايمـز)، ومجلـة (النقـد الأجنبـي في الصـين)، عـلى

أساس ربع سنوي، وسنوي، وذلك في ضوء المعايير الخاصة لصندوق النقد الدولي IMF بشأن نشر البيانات، ونماذج بيانات الاحتياطي الدولي، والسيولة بالعملة الأجنبية. كما يجب أيضًا إجراء مراجعات خارجية لقوائم السنة المالية الخاصة بأنشطة إدارة النقد الأجنبي لهيئات إدارة النقد الأجنبي الفعالة، وذلك بناء على معايير العمل في الأسواق إذا سمحت الظروف، ومن الممكن تقديم آراء مستقلة حول صحة ونزاهة القوائم المالية، في ضوء المعايير المتعارف عليها دوليًّا، وقد يتم الإعلان عن نتائج هذه المراجعة[16].

ثالثًا: الرقابة والإدارة الخاصة ببيئة مناطق الاستثمار الخارجي:

تشهد الاستثمارات الخارجية بالصين تطورًا سريعًا، فعلى صعيد التوزيع الجغرافي، توجد الاستثمارات الصينية بشكلٍ رئيسٍ في الدول النامية بآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، أي أن أساس هذه الاستثمارات هي بلدان الجنوب. وعلى صعيد التوزيع الصناعي، تتدفق الاستثمارات الصينية بغزارة نحو التعدين (مثل النفط والنحاس)، وتنمية الموارد الطبيعية (مثل الماء والكهرباء)، والمعالجة والتصنيع، ومشروعات البنية التحتية.. إلخ. وهناك بعض استثمارات صينية في الخارج حاليًّا تثير مشاكل بيئية، مثل مشروعات الحفاظ على الموارد المائية والري في السودان بالقارة السمراء، ومشروعات التعدين واستخراج النحاس في تشيلي بأمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى مشروعات الصناعات التحويلية بالأرجنتين. وذكر مقال تحت عنوان (أصدقاء الطبيعة Nature of Friends) تم نشره في يونيو من عام 2010 مستشهدًا بوجهة نظر ريبيرو خبير الري الموزمبيقي، أن "هناك دروسا مستفادة على الصين تعلُّمها من الدول الغربية، فلا يجب تدمير بيئة المشروعات التي يتم التعهد بالاضطلاع بها، كما لا ينبغي غضُّ الطرف عن قضايا الفساد الموجودة فيها". فعدد كبير من الشركات يسعى وراء تحقيق أكبر قدر من الربح؛ لذلك فإن الاعتماد على الانضباط الذاتي لمثل هذه الشركات فحسب في الحماية البيئية لمناطق الاستثمارات الخارجية أمر غير كافٍ البتة؛ ومن أجل المساعدة على التنمية طويلة الأجل

16- جانغ بو: (دراسة حول تحسين إدارة احتياطي النقد الأجنبي في الصين)، جامعة لياونينغ، رسالة دكتوراه، 2009.

للاستثمارات الخارجية الخاصة بالشركات الصينية، ينبغي على الحكومة تعزيز الرقابة والإدارة لهذا الأمر، وتتضمن الجوانب التالية بشكلٍ رئيسٍ:

(1) توضيح مسئولية الجهات الحكومية بالصين في الاضطلاع بتقييم التأثير البيئي:

وفيما يتعلق بذلك، من الممكن الاستعانة بالقواعد التي جاءت في (أهداف ومبادئ تقييم التأثير البيئي) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP): "في المراحل المبكرة، لا ينبغي على الدولة (بما في ذلك الجهات المختصة) ممارسة أو اعتماد أية أنشطة. وعند وجود احتمالية في أن يُلحق نطاق الأنشطة المقترحة أو خصائصها أو موقعها تأثيراتٍ كبيرة على البيئة، فمن الضروري إجراء تقييم شامل للتأثيرات البيئية". وجدير بالذكر أن تقييم التأثير البيئي لا يجب أن يكون مقصورًا على الفترات التي يقوم فيها المستثمرون بالاستثمار في الخارج فحسب، بل لا بد أن يكون بصفة متواصلة. كما يلزم إجراء تقييم للتأثير البيئي أيضًا خلال مراحل أعمال الاستثمارات الخارجية.

(2) تطبيق مبدأ شفافية المشروعات الاستثمارية:

ينبغي التأكيد على التزام المستثمرين بالإفصاح والكشف عن المعلومات المتعلقة بمشروعاتهم الاستثمارية الأجنبية (بما في ذلك الاستثناءات الخاصة بالأسرار التجارية). فأمر قبول وإجازة مشروع له أثر كبير على تلوث البيئة من عدمه، هو مشكلة ينبغي اتخاذ القرار فيها بصفة عامة، حيث من الضروري الرجوع إلى الرأي العام والمشاعر الشعبية بالدولة؛ فالشعب هو الأحق في اتخاذ الخيار الأخير بين التلوث البيئي، والتنمية الاقتصادية. وهنا تكون ممارسات وطرق المبادرة العالمية لإعداد التقارير جديرة بالدراسة. وقد أعلنت (المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة) التي تُعد أساس الإطار العام لـ(المبادرة العالمية لإعداد التقارير) المبادئ والتوجيهات الخاصة بقياس الأداء البيئي والإبلاغ عنه. وما نقترحه مختلف نسبيًّا، فنحن نقترح أن يتم تقديم التقارير إلى الصين والدول المضيفة للاستثمارات أيضًا، والالتزام بإعداد هذه التقارير بصفة متواصلة.

(3) تأسيس نظام نقاط الاتصال الوطنية:

إن نظام نقاط الاتصال الوطنية هو طريقة لجمع الضرائب تم إثبات فعاليتها بواسطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي مجال الحماية البيئية للاستثمارات الخارجية، نعتقد أن من الممكن الاستعانة بهذه الطريقة، وتأسيس نقاط تواصل في دول الاستثمارات الخارجية، للتحري عن القضايا البيئية أو المخالفات الخاصة بقانون البيئة التي تسببها الاستثمارات المعنية والتي يتم رفع شكاوي بشأنها. ومن الممكن أيضًا اختصام المستثمرين الخارجيين في نقاط الاتصال هذه، حتى ولو كان التلوث الذي يتسبب به هؤلاء المستثمرون لا يتطابق مع القانون الوطني.

(4) إقرار معايير بيئية متعددة، واتخاذ المعايير عالية المستوى قاعدة أساسية:

على أساس مبدأ الولاية القضائية الإقليمية، فإن ضرورة التزام المستثمرين بالمعايير البيئية الخاصة بالدول المضيفة للاستثمارات أمر لا شك فيه، كما أن هذا الأمر قد تم التأكيد عليه في القوانين واللوائح الإدارية الصينية المعنية بالاستثمارات الخارجية، ولكن نظرًا لأن هناك تنافسًا بين بعض الدول المضيفة للاستثمارات في البلدان النامية على استقطاب الاستثمارات الخارجية إليها، ومن أجل المصالح الاقتصادية، فإن معايير الحماية البيئية غير عالية، أو لا يتم تنفيذها. ونحن نقترح ضرورة إقرار معايير بيئية متعددة يلتزم بها المستثمرون في الخارج، تتضمن معايير الدول المضيفة للاستثمارات، ومعايير الدول صاحبة الاستثمارات، بالإضافة إلى المعايير الدولية، واتخاذ المعايير عالية المستوى من بينها قاعدة أساسية، من أجل تجنب مسألة "الانحدار التنافسية". وفي حقيقة الأمر إن طريقة استخدام معايير متعددة ليست اختراعًا مستحدثًا لنا، فلقد جاء في (المبادئ والممارسات المتعارف عليها لصناديق الثروة السيادية) أن على صناديق الثروة السيادية الالتزام في الوقت ذاته بالقوانين والنظم القابلة للتطبيق في الدول صاحبة الاستثمارات والدول التي تستثمر فيها، بالإضافة إلى شروط الإفصاح.

(5) إلزام البنوك وشركات التأمين بالرقابة على عملائهم من المستثمرين في الخارج:

إن إلـزام كل مـن البنـوك وشركات التأمـين بالرقابـة عـلى عملائهـم مـن المسـتثمرين في الخـارج، مـن الممكـن أن يتفـادى حالـة قيـام البنـوك وشركات التأمـين كلٍّ بعملـه عـلى طريقتـه الخاصـة، فـما زالـت هنـاك حالـة مـن انعـدام الـشروط البيئيـة للاسـتثمارات الخارجيـة في الغالبيـة العظمـى مـن البنـوك وشركات التأمـين بالدولـة. فهنـاك معايـير وممارسـات بيئيـة معنيـة لـكل مـن مجموعـة البنـك الـدولي، والبنـك الأوروبي للإنشـاء والتعمـير، وبنـك التنميـة الآسـيوي، وبنـك التنميـة الإفريقـي، وبنـك التنميـة الأمريـكي، بحاجـة إلى الدراسـة. كـما أن طـرق وأسـاليب مؤسسـة الاسـتثمار الخـاص لمـا وراء البحـار في الولايـات المتحـدة (أو بي آي سي) أيضًـا جديـرة أن تكـون مرجعًـا لنـا. فباعتبارهـا مؤسسـة حكوميـة بالولايـات المتحـدة، مهمتهـا هـي التعهـد بالتأمـين عـلى الاسـتثمارات الخارجيـة الجديـدة للـشركات الأمريكيـة ضـد المخاطـر السياسـية التـي قـد تواجههـا، مـن أجـل مسـاعدة الـشركات الأمريكيـة عـلى إجـراء اسـتثمارات خارجيـة. ففـي عـام 1998، أصـدرت مؤسسـة الاسـتثمار الخـاص لمـا وراء البحـار (أو بي آي سي) الكتيـب البيئـي، وحـدد هـذا الكتيـب المبـادئ التوجيهيـة والإجرائيـة لـكل مـن المعايـير، والتقييـم، والرقابـة البيئيـة التـي سـتقوم المؤسسـة بتطبيقهـا في المسـتقبل. ومـن الـضروري أن تلتـزم مشروعـات المؤسسـة بالقوانـين والقواعـد البيئيـة في الـدول المضيفـة للاسـتثمارات، وينبغـي أن تتبـع الغالبيـة العظمـى مـن أنشـطتها المعايـير البيئيـة للبنـك الـدولي. بالإضافـة إلى ذلـك فإنـه طبقًـا للقوانـين المحليـة بالولايـات المتحـدة، مـن الممكـن إتاحـة نتائـج التقييـم البيئـي الـذي تجريـه المؤسسـة ليكـون في متنـاول العامـة. والرقابـة البيئيـة التـي تمارسـها المؤسسـة حيـال المشروعـات التـي تتعهـد بتأمينهـا متواصلـة ومسـتمرة. ومـن الناحيـة العمليـة، فقـد ألغـت المؤسسـة عقـد التأمـين مـع فريبـورت ماكمـوران المتعلـق بأعـمال التعديـن في إيريانجايـا بإندونسـيا، وذلـك نظـرًا لـلأضرار البيئيـة التـي تتسـبب فيهـا أعـمال التعديـن. وبطبيعـة الحـال، فـإن المـواد التفصيليـة المتعلقـة بالقـروض الخـضراء أو التأمينـات الخـضراء عـلى حـد سـواء، ينبغـي أن يتـم صياغتهـا مـن قِبَـل البنـوك وشركات التأمـين وفقًـا للأسـاليب المتقدمـة المعمـول بهـا في منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، وأيضًـا مؤسسـة الاسـتثمار الخـاص لمـا وراء البحـار (أو بي آي سي)، مـع ربطهـا بالأوضـاع الفعليـة.

رابعًا: مقترحات أخرى:

إن المضامين الخاصة بتحسين رقابة وإدارة الاستثمارات الخارجية وافرة ومتنوعة، فإلي جانب تبسيط فحص واعتماد الاستثمارات الخارجية، وتحسين إدارة النقد الأجنبي، ورقابة وإدارة بيئة مناطق الاستثمارات الخارجية، يوجد أيضًا الإشراف المالي، والرقابة الضريبية، والرقابة المالية، والإدارة الصناعية.. إلخ، وسيتم مناقشة محتوى هذه النقاط بشكلٍ خاصٍ في الأبواب والفصول التالية. أما فيما يتعلق بتعزيز الأعمال الإحصائية للاستثمارات الخارجية، وتعزيز التفتيش السنوي الموحد للاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى تعزيز إدارة الاستثمارات الخارجية لأصول القطاع العام، إلى غير ذلك من مضامين، فمن الصعب معالجة تلك الأمور بشكل مفصل نظرًا لمحدودية الأبواب والفصول؛ لذلك قد اخترنا جزءًا فقط من هذا المحتوى سنعمل على توضيحه بشكل موجز فيما يلي:

(1) فيما يتعلق بتعزيز الإحصائيات الخاصة بالاستثمارات الخارجية:

النظام المعني بإحصائيات استثمارات الصين الخارجية حاليًّا هو (النظام الإحصائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة) الذي قام كل من وزارة التجارة والمكتب الوطني الصيني للإحصاء بإعلانه في أول يناير من عام 2007. ومن الواضح أن النظام الإحصائي المعمول به حاليًّا يستهدف الإحصائيات المعنية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما فيما يتعلق بكيفية إجراء إحصائيات خاصة بالاستثمارات الخارجية غير المباشرة، فحتى الآن لا توجد وسائل فعالة؛ لذلك فهي في حاجة ماسة للتحسين. حتى فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ما زال هناك أيضًا أوجه قصور. فعلى سبيل المثال، أقرت المادة السادسة في (النظام الإحصائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة) ما يلي: "يشتمل نطاق الإحصائيات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكلٍ رئيسٍ على جميع أنواع المؤسسات الفردية، والشركات (يُشار إليها فيما يلي باسم المؤسسات الخارجية) التي تمتلك أو تسيطر فيها كيانات الاستثمار المحلية بالصين على 10% أو أكثر من حقوق التصويت أو امتيازات أخرى مماثلة عن طريق الاستثمارات المباشرة. وتنقسم المؤسسات الخارجية بناءً على طريقة إنشائها بشكلٍ رئيسٍ إلى: الشركات التابعة بالخارج، والشركات الشقيقة،

والهيئـات الفرعيـة". وطبقًـا لهـذا الـشرط، فـإن عـددًا كبـيرًا مـن الاسـتثمارات المبـاشرة الخاصـة بجميـع أنـواع المؤسسـات الفرديـة والـشركات التـي يتـم امتـلاك أو السـيطرة فيهـا عـلى أقـل مـن 10% مـن حقـوق التصويـت أو امتيـازات أخـرى مماثلـة، لا توجـد بداخـل تلـك الإحصائيـات. ولا يتوافـق هـذا مـع المتطلبـات الإحصائيـة في ظـل اتجـاه اللامركزيـة في الأسـهم عـلى مسـتوى العـالم. كـما ذكـرت المـادة الثامنـة في (النظـام الإحصـائي للاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة) عـلى مـا يـلي: "تتضمـن المـؤشرات الخاصـة بإحصائيـات الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة مـا يـلي: حجـم الاسـتثمارات المنصـوص عليهـا في الاتفاقيـات، وحجـم الاسـتثمارات الفعليـة، وحجـم الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة، وصـافي الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة، وأسـهم رأس المـال، والأربـاح المعـاد اسـتثمارها، وحجـم الاسـتثمار في الاتجـاه المعاكـس، والأربـاح المحولـة، وإجـمالي الأصـول، وإجـمالي الالتزامـات، وحقـوق الملكيـة، ورأس المـال المدفـوع، وعوائـد المبيعـات (الأعـمال التجاريـة)، وإجـمالي الأربـاح، وعـدد الموظفـين في نهايـة العـام، وحجـم الصـادرات التـي حققتهـا كيانـات الاسـتثمار المحليـة مـن خـلال المؤسسـات الخارجيـة، وحجـم الـواردات التـي حققتهـا كيانـات الاسـتثمار المحليـة مـن خـلال المؤسسـات الخارجيـة.. إلـخ". وهـذا النـوع مـن الإحصائيـات يتسـم بالذاتيـة، فتشـوبه مـؤشرات غـير كافيـة للإسـهامات في التنميـة الاقتصاديـة المحليـة، ولا يمكـن أن ننكـر أن هـذا بمثابـة خلـل كبـير؛ لذلـك فهـو بحاجـة إلى التحسـين، عـلى سبيل المثـال، مـن الممكـن إضافـة مـؤشرات المقارنـة لمتوسـط أجـور الموظفـين المحليـين ودخولهم، ومتوسـط مسـتوى الدخـل المحـلي.. إلـخ.

(2) فيما يتعلق بتعزيز إدارة الاستثمارات الخارجية للأصول المملوكة للدولة:

فيـما يتعلـق بـإدارة الاسـتثمارات الخارجيـة للأصـول المملوكـة للدولـة، يتـم تعزيـز العمـل الإداري للاسـتثمارات الخارجيـة الخاصـة بالـشركات المركزيـة حاليًـا، ويظهـر هـذا في قيـام لجنـة الرقابـة والإدارة الخاصـة بالأصـول المملوكـة للدولـة التابعـة لمجلـس الدولـة الصينـي بشـكلٍ متواصـلٍ منـذ يونيـو مـن عـام 2011 بإعـلان (الإجـراءات المؤقتة بشـأن رقابـة وإدارة الأصـول المملوكة للدولة في الخـارج والخاصة بالشركات المركزية)، و(الإجراءات المؤقتة بشـأن إدارة حقوق الملكية المملوكة للدولة في الخارج والخاصة بالـشركات المركزية)، و(الإجراءات المؤقتة بشـأن رقابة وإدارة الاسـتثمارات الخارجيـة للشركات المركزية).

والمستهدف من هذه "الإجراءات" الثلاثة الكبرى هي الشركات المركزية في الخارج، أما بالنسبة لكيفية إدارة عدد كبير من الشركات غير المركزية المملوكة للدولة، فلا تزال تشكل مشكلة كبيرة، من الممكن حلها من خلال تقليد الإجراءات الثلاثة الكبرى سالفة الذكر مع إضافة بعض التحسينات. لذلك ينبغي تحديد نطاق الأصول المملوكة للدولة خارج البلاد بشكل علمي، وتحسين الهيكل الإداري للشركات، وتأسيس وتحسين نظام المساءلة عن خسارة الأصول المملوكة للدولة، وزيادة العقوبات.. إلخ.

1. تحديد نطاق الأصول المملوكة للدولة خارج البلاد بشكل علمي:

ويجب أن يتضمن هذا ما يلي: الأصول المملوكة للدولة التي يتم تشكيلها عند سفر كل من الشركات والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية الأخرى ذات الملكية العامة المحلية، والشركات التجارية القابضة أو المساهمة الخاصة بالشركات والمؤسسات ذات الملكية العامة التي تسافر إلى الخارج للاستثمار وإنشاء الشركات التجارية والهيئات الفرعية، والأصول المملوكة للدولة الخاصة بجميع أنواع الشركات التجارية التي تم تسجيلها خارج الدولة، والهيئات الفرعية للتجارة الخارجية المسجلة بالخارج، والأصول المملوكة للدولة خارج البلاد والخاصة بالشركات التجارية لمشروعات المقاولات الأجنبية، والأصول المملوكة للدولة في المؤسسات الإدارية والعامة الخارجية وهيئاتها الفرعية، بالإضافة إلى الأصول الخارجية الأخرى التي يجب أن تكون تابعة للقطاع العام.

2. تحسين الهيكل الإداري للشركات:

إن تعزيز رقابة وإدارة الأصول المملوكة للدولة في الخارج، والحيلولة دون خسارتها، هو نوع من أنواع هندسة النظم. لذلك ينبغي التركيز والاهتمام بشكل كبير بتأسيس وتحسين الهيكل الإداري الحديث للشركات بالإضافة إلى آلية المصالح الداخلية للشركات. كما يجب الربط بين شروط الرقابة والإدارة في القوانين المحلية وقوانين الدول (المناطق) المضيفة (البلدان المضيفة للاستثمارات)، لتأسيس هيكل إداري علمي للشركات، والحيلولة دون وقوع خسارة في الأصول المملوكة للدولة نتيجة خطأ في قرارات تم اتخاذها أو انتهاك حقوق، إلى غير ذلك من أسباب. ويجب تعزيز التحكم المركزي لمجلس الإدارة أو كيانات تشغيل الأصول المملوكة للدولة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات من

خـلال النظـام الأسـاسي للشركـة أو الأوراق الإداريـة الداخليـة للشركـة، لتوضيـح الحقـوق والالتزامـات الخاصـة بمجلـس الإدارة، وتحقيـق تحكـم وسـيطرة فعالـة مـن مجلـس الإدارة حيـال الاسـتثمارات الخارجيـة، ورقابـة جيـدة لطبقـة المديريـن، كـما يجـب تعزيـز مهـام مجلـس الرقابـة عـلى الشركـة، وتجنـب التناقـض بـين سـلوك المديريـن الـذي يتسـم بتعدديـة الدوافع وأهداف المسـتثمرين في السـعي وراء تحقيـق أقـصى قـدر مـن الأربـاح، بالإضافـة إلى تجنـب فقـد المسـتثمرين الوطنيـون سـيطرتهم على الأنشـطة التجاريـة للشركـة، والسـيطرة الداخليـة.

3. تحسين نظام المساءلة عن خسارة الأصول المملوكة للدولة في الخارج، وزيادة العقوبات:

يجـب أن يغطـي نظـام المسـاءلة جانبـين عـلى الأقـل: أولًا: عنـد مخالفـة صنـاع القـرار لإجـراءات وبرامـج صنـع القـرار الخـاص بالاسـتثمارات الخارجيـة، ويسـفر هـذا الأمـر عـن أخطـاء في القـرارات الخاصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة، الأمـر الـذي يـؤدي إلى فقـدان الأصـول المملوكـة للدولـة. ثانيًـا: عنـد ارتـكاب الـشركات أو الهيئـات الخارجيـة خطـأ متعمـدًا أو غـير متعمـد في الأنشـطة التجاريـة اليوميـة، فـإن مــن شــأن هــذا الأمــر أيضًــا أن يــؤدي إلى خســارة في الأصــول المملوكــة للدولــة. وينبغــي أن يكـون هنـاك مسـئولية قانونيـة لمـن يرتكـب الحالتـين السـابقتين، ويجـب أن تتضمـن هـذه المسـئولية: المسـئولية المدنيـة، والإداريـة، وحتـى الجنائيـة.

الباب الرابع

النظام الضريبي والمالي

عنـد إلقـاء نظـرة عـلى مسـيرة تطـور الاسـتثمارات الأجنبيـة في جميـع أنحـاء العـالم، نجـد أن السياسـات الماليـة والنقديـة في جميـع دول العـالم قـد لعبـت دورًا مهـمًّا في دفـع تطـور هـذا النـوع مـن الاسـتثمارات. وعـلى الرغـم مـن أن الصـين قـد قامـت بتأسـيس نظـام ضريبـي ومـالي يواكـب احتياجـات نظـام اقتصـاد السـوق بصـورة مبدئيـة، إلا أن الأنظمـة والسياسـات الضريبيـة والماليـة المعنيـة التـي يتـم تطبيقهـا حاليًّـا في مجـال الاسـتثمارات والتعـاون الأجنبـي للـشركات غـير متكاملـة، ومـن المنتظـر العمـل قدمًـا نحـو تعزيـز السـمات المنهجيـة والعلميـة والتطبيقيـة الخاصـة بهـذه الأنظمـة والسياسـات. ويسـعى هـذا البـاب نحـو معالجـة مشـكلات الاسـتثمارات والتعـاون الأجنبـي للـشركات الصينيـة، مـن خـلال طـرح أفـكار ومقترحـات أساسـية لتحسـين النظـام الضريبـي والدعـم المـالي في الصـين.

1.4 النظام الضريبي

أولًا: سياسات دعم الضرائب المالية في مجال استثمارات الصين الخارجية حاليًّا:

تتركز سياسات دعم الضرائب المالية في مجال استثمارات الصين الخارجية حاليًّا بصورة رئيسة في مجال ضريبة الدخل، وضرائب الاستيراد والتصدير، وصناديق الدعم المالي.. إلخ. ويتكون النظام الإداري الخاص بضرائب الاستثمارات الخارجية حاليًّا بصورة رئيسة من (قانون ضريبة الدخل على الشركات)، و(اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدخل على الشركات)، بالإضافة إلى السياسات والقوانين الخاصة بالوزارات واللجان المعنية.

وقد أقر (قانون ضريبة الدخل على الشركات) الخاص بالصين أنه من الممكن إدراج عوائد الاستثمارات السهمية مثل أرباح الأسهم والمكافآت.. إلخ، التي تحصل عليها الشركات المقيمة في الصين من الشركات الأجنبية التي تتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضمن نطاق الإعفاء الضريبي، وإدراجها مرة أخرى ضمن الإعفاء الضريبي غير المباشر على أساس الإعفاء الضريبي الأصلي المباشر، ويساعد هذا على توسيع طرق ومجالات الاستثمارات الخارجية للشركات، كما يُعد أيضًا مضمونًا مهمًّا في السياسات الخاصة بضريبة الدخل على الاستثمارات الخارجية للشركات الصينية حاليًّا.

وفي عام 2005، بدأت مصلحة الضرائب الصينية في حل المنازعات الضريبية، فبالنسبة للشركات التي لها استثمارات في دول قامت بتوقيع اتفاقيات ضريبية مع الصين، إذا اتخذت أيٌّ من هذه الدول المتعاقدة إجراءات أدت أو ستؤدي إلى أعمال ضريبية لا تتطابق مع ما تنص عليه الاتفاقيات الضريبية، من الممكن تقديم طلب لمصلحة الضرائب الخاصة بهذه الدولة، حتى تقوم مصلحة الضرائب الصينية بمشاورات ومفاوضات مع السلطات الضريبية المعنية بالدولة المتعاقدة لحل هذه المشاكل، الأمر الذي عمل على تمهيد طريق جيد لمعالجة المنازعات الضريبية الدولية بصورة فعالة. وفي مارس من عام 2007،

وضعت مصلحة الضرائب الصينية أيضًا (مقترحات بشأن تقديم الخدمات الضريبية والأعمال الإدارية الخاصة بالاستثمارات الخارجية للشركات الصينية)، حيث طالبت فيه جميع المصالح الضريبية على اختلاف مستوياتها بالعمل قدمًا على أربعة أصعدة تشمل: تحسين السياسات، ووضع معايير للإدارة، وتحسين الخدمات، وتعزيز التعاون؛ وذلك من أجل تهيئة ظروف مواتية تعمل على تعزيز الاستثمارات الخارجية للشركات.

ومن جانب آخر، عززت مصلحة الضرائب الصينية أيضًا من رقابة وإدارة الضرائب على عوائد الاستثمارات الخارجية، حيث أقرت المادة 45 من (قانون ضريبة الدخل على الشركات) ما يلي: الشركات التي يتم تأسيسها في دول (مناطق) يكون العبء الضريبي الفعلي فيها أقل بوضوح من 12.5% والتي يتم التحكم بها من قِبَل شركات أو أفراد مقيمين في الصين، ولا تقوم بتوزيع للأرباح أو حتى بخفض توزيعها منها، مع العلم أنه ليس السبب وراء ذلك احتياجاتها للأعمال التجارية، فلا بد أن يتم إدراج الجزء المنسوب للشركات المقيمة من الأرباح سالفة الذكر ضمن الإيرادات الحالية الخاصة بتلك الشركات المقيمة.

وفي عام 2009، قامت كل من وزارة المالية الصينية ومصلحة الضرائب الصينية بإصدار (المنشور الخاص بمسألة الإعفاء الضريبي على الدخل الخارجي للشركات)، حيث قامت بوضع قواعد مهمة لمسألة الإعفاء الضريبي الخاصة بالاستثمارات الخارجية، فكانت هذه هي إحدى الوثائق المهمة في مجال السياسات الخاصة باستثمارات الصين الأجنبية. ومن ضمن نصوصها ما يلي:

أولًا: ضريبة الدخل الخارجي القابلة للإعفاء، وتشير إلى الضرائب من نوع ضريبة الدخل على الشركات مستحقة الدفع، أو التي تم دفعها بالفعل من دخل الشركات خارج الصين طبقًا لقانون الضرائب الخارجية الصيني والقوانين المعنية. ولكن لا تتضمن تلك الضريبة ما يلي:

1. ضريبة الدخل الخارجي التي تم دفعها أو جمعها عن طريق الخطأ طبقًا لقانون الضرائب الخارجية الصيني والقوانين المعنية.

2. ضريبة الدخل الخارجي التي لا ينبغي جمعها طبقًا لنصوص الاتفاقيات الضريبية.

3. الفوائد ورسوم التأخير والغرامات التي يتم فرضها بسبب نقص ضرائب الدخل الخارجي التي يتم دفعها أو التأخر في دفعها.

4. ضريبة الدخل الخارجي على العوائد أو التعويضات الفعلية التي يحصل عليها دافعو ضرائب الدخل الخارجي أو أصحاب المصلحة من الهيئات الضريبية بالخارج.

5. ضريبة الدخل الخارجي للشركات الصينية التي تم إعفاؤها طبقًا لما أقره قانون ضريبة الدخل على الشركات الصينية ولائحته التنفيذية.

6. ضريبة الدخل الخارجي التي يتم خصمها من قيمة دخل الضرائب الخارجية المستحقة على الشركات طبقًا للقوانين المعنية في القطاعات المالية والضريبية المختصة بمجلس الدولة الصيني.

ثانيًا: عند حساب قيمة ضريبة الدخل مستحقة الإعفاء والتي تم دفعها أو يتم تحمل عبئها بشكل غير مباشر في الخارج، فعندما تكون قيمة ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات في ذلك العام أو تتحملها بشكل غير مباشر في الدولة (المنطقة) الخارجية طبقًا للقوانين أقل من النسبة المحددة للإعفاء الضريبي في هذه الدولة (المنطقة)، فلا بد من القيام بإعفاء ضريبي نزيه لإجمالي الضرائب المستحقة على الشركات على أساس قيمة هذه الضرائب التي تعتبر قيمة الإعفاء الضريبي على الدخل الخارجي، وعند تجاوز النسبة المحددة للإعفاء الضريبي، فلا بد من القيام بإعفاء ضريبي لذلك العام على أساس الحد المسموح به للإعفاء الضريبي باعتباره قيمة الإعفاء الضريبي على الدخل الخارجي، أما المبلغ المتبقي الذي يتجاوز الحد المسموح به للإعفاء الضريبي فيتم التعويض به سنويًّا خلال خمسة أعوام ضريبية متواصلة بدءًا من العام الذي يلي ذلك العام.

ثالثًا: على الرغم من وجود شهادات وأدلة ضريبية تصدرها المصالح الحكومية في بلد (منطقة) المصدر خاصة بدخل أرباح الأعمال التجارية التي تحصل عليها الشركات من الخارج، ودخل توزيعات الأسهم الذي يطابق شروط الإعفاء غير المباشر للضرائب الخارجية، إلا أنه ولأسباب موضوعية من غير الممكن التحديد الفعلي والدقيق لضرائب

الدخل الخارجي مستحقة الدفع أو التي تم دفعها بالفعل، فباستثناء انخفاض معدل الضريبة الفعلي الذي يتم دفعه بصورة مباشرة وتحمله بصورة غير مباشرة في الدولة مصدر الدخل بنسبة أكثر من 50% من معدل الضرائب الذي تنص عليه الفقرة 1 من المادة 4 لقانون الضرائب على دخل الشركات الصينية، من الممكن القيام بإعفاء ضريبي على أساس 12.5% من الدخل الأجنبي الخاضع للضريبة، من المسموح أيضًا الإعفاء من قيمة الإثبات أو الشهادة الضريبية التي تصدرها المصالح الضريبية أو الحكومية في هذه الدولة (المنطقة)، شريطة ألَّا تتجاوز جزء قيمة الإعفاء الضريبي، وإلا فلن يتم الإعفاء منها. أما عن الدخل ذي الطابع الاستثماري مثل أرباح الأسهم والفوائد والإيجارات والإتاوات ونقل الملكية.. إلخ، والذي لا يخضع لقانون هذه الفقرة، فيتم حساب إعفائه من الضرائب الخارجية بناء على قوانين أخرى في هذا المنشور.

رابعًا: تقوم شركات الاستثمار في الخارج بتأسيس فروع خارجية لها لا تتمتع بمركز ضريبي مستقل، والعام الضريبي لحساب دخل الإنتاج والأعمال التجارية لهذه الفروع الخارجية مختلف عن العام الضريبي الذي تحدده الصين، فالعام الضريبي الخارجي ينتهي في أي يوم خلال العام الضريبي الصيني. أما عن ضرائب الدخل الخارجي للشركات غير المدرج في الفقرة السابقة والذي يتم دفعه أو تحمله بصورة غير مباشرة، فيُحسب إعفاءه من الضرائب خلال العام الضريبي الصيني بما في ذلك تاريخ تحقيق الدخل الأجنبي.

ثانيًا: تعزيز دعم الضرائب المالية في مجال استثمارات الصين الخارجية:

(1) زيادة دعم السياسات الضريبية الخاصة بالاستثمارات الخارجية في الصناعات الرئيسة:

1. زيادة دعم الاستثمارات الخارجية في الطاقة والموارد:

أولًا: على الصين ضخ المزيد من الأموال لتوسيع نطاق صناديق التنقيب عن مصادر الطاقة والمعادن في الخارج، بالإضافة إلى تحسين الإدارة، وتقاسم أعباء المخاطر التي تتحملها الشركات. وعليها أيضًا زيادة وتحسين النطاق والنظام الإداري الخاص بصناديق التنقيب عن مصادر الطاقة والموارد المعدنية في الخارج، ومن الضروري أيضًا أن تتحمل مخاطر التنقيب التي تتسم بأنها الأعلى درجة من بين مخاطر المراحل الأولى لهذا النوع من المشروعات، فتتقاسم المخاطر مع الشركات وتعمل على تقليلها. وبالنسبة لأعمال التنقيب في المراحل الأولى في مشروعات تنمية الموارد على وجه التحديد، يجب أن تتولى تمويلها الحكومة بصورة كاملة، وعند استكشاف الرواسب المعدنية بعد الاستطلاع، تقوم الحكومة بتقديم الدعم للشركات. والأموال الخاصة بالاستكشاف المُخاطِر يتم إلغاؤها من قِبَل صندوق المخاطر الوطنية بعد التحقق منه، وبعد نجاح الاستكشاف المُخاطِر يتم استرداد تلك المبالغ من عوائد الشركات في أوقاتها المناسبة. وصناديق المخاطر من الممكن أن تساعد في الاستعدادات خلال مراحل المشروع الأولى مثل البحوث والدراسات حول المشروع، ودراسات الجدوى، وتقديم العطاءات.. إلخ، ومن الممكن أيضًا أن تساعد في الكوارث أو المصائب التي تحدث خلال التطبيق العملي بعد إطلاق المشروع.

ثانيًا: لا بد من تحسين السياسات الضريبية الخاصة بالاستثمارات الخارجية في مجال مصادر الطاقة وتنمية الموارد. وفي هذا الصدد نقترح إعفاء الجزء الذي يعود إلى الدولة من الدخل الخارجي الخاص بمشروعات الموارد النادرة محليًّا مثل النفط الخام، والحفريات، والأخشاب، والمعادن غير الحديدية.. إلخ، والتي يتم استكشافها وتطويرها

مـن قِبَـل الاسـتثمارات الخارجيـة لدافعـي الضرائـب مـن ضرائـب الدخـل المحليـة خـلال فـترة محـددة، وذلـك بعـد فحـص وإجـازة مـن مصلحـة الضرائـب، أي القيـام بجمـع ضرائـب الدخـل مـن خـلال اتخـاذ طريقـة الإعفـاء الضريبـي غـير المباشر ومتعـدد المسـتويات حيـال دخـل الاسـتثمارات الخارجيـة لهـذه الـشركات. وعـلى صعيـد السياسـات التفضيليـة في المجـال الضريبـي، تقـوم الدولـة بـردِّ ضرائـب التصديـر الخاصـة بصـادرات شركات الطاقـة، والمـوارد التـي تقـوم بأنشـطة تنميـة المـوارد خـارج البـلاد مـن المعـدات المحليـة، والمعـدات وقطـع الغيـار.. إلـخ، والتـي تسـتثمر فيهـا بنـاء عـلى سـعرها الحقيقـي. وعـلى صعيـد ضريبـة القيمـة المضافـة، يجـب تخفيـض القيمـة المضافـة عـلى منتجـات المعالجـة الأوليـة لتنميـة البـترول في الخـارج. وبالنسـبة لدخـل التنقيـب والتنميـة الخارجيـة، الـذي يتـم دفـع ضرائبـه في البلـدان المضيفـة، مـن الممكـن ألَّا تُفـرض عليـه ضرائـب مـرة أخـرى، أو تسـديد فـروق بنـاء عـلى النظـام الضريبـي المحـلي. وعـلاوة عـلى ذلـك، لا بـد مـن الالتـزام الشـديد بالاتفاقيـات الثنائيـة الحكوميـة التـي تـم إبرامهـا مـع الـدول المضيفـة المعنيـة في مجـال تجنـب الازدواج الضريبـي، وحمايـة الاسـتثمارات، والمسـاعدة القضائيـة. وقـد قامـت الصـين بإبـرام اتفاقيـات تجنـب الازدواج الضريبـي مـع 96 دولـة في الوقـت الراهـن؛ لذلـك فعـلى القطاعـات الضريبيـة الانتهـاء سريعًـا مـن توقيـع اتفاقيـات معنيـة مـع جميـع الـدول المصـدرة للطاقـة.

2. زيادة قوة الدعم الضريبي للاستثمارات الأجنبية في الصناعات الناشئة الاستراتيجية:

تتضمـن الصناعـات الناشـئة الاسـتراتيجية بصفـة أساسـية كلًّا من: صناعـات توفير الطاقـة، وحماية البيئـة، والطاقـة الجديـدة، والجيـل الجديد من تكنولوجيـا المعلومـات، والصناعات البيولوجيـة، وتصنيع المعـدات الفاخـرة، وصناعـة المـواد الجديـدة، بالإضافـة إلى صناعـة السـيارات التـي تعمـل بالطاقـة الجديـدة. ولدفـع الاسـتثمارات الأجنبيـة والتنميـة الخارجيـة في الصناعـات الناشـئة الاسـتراتيجية، نحـن بحاجـة إلى اسـتيعاب السـمات الجديـدة للعولمـة الاقتصاديـة، والبحـث بإيجابيـة في نمـاذج التعـاون الجديـدة، وتحديـد المواقـع، وتوضيـح الاتجـاه، والمشـاركة في التعـاون الـدولي عـلى مسـتوى أعـلى، الأمر الـذي يعمـل عـلى رفـع القـدرات التنموية الذاتيـة، والقـدرات التنافسـية الأساسـية الخاصـة بالصناعات الناشـئة الاسـتراتيجية. كـما أن دفـع الاسـتثمارات الأجنبيـة والتنميـة الخارجيـة للصناعـات الناشـئة

الاستراتيجية يحتاج أيضًا إلى تحسين نظام السياسات الضريبية، وزيادة قوة دعمها، بالإضافة إلى التوجيه والتشجيع على ضخ الأموال المجتمعية لهذا الأمر.

أولًا: زيادة الدعم المالي: يجب تأسيس صندوق خاص لتنمية الاستثمارات الخارجية الخاصة بالصناعات الناشئة الاستراتيجية من خلال الإسهامات المالية، وتأسيس آلية لزيادة الضخ المالي المستقر، وزيادة التوجيه والدعم الحكومي، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق المالي المركزي، وابتكار طرق دعم، والتركيز بقوة على دعم الاستثمارات الخارجية في مجالات عدة منها مشروعات الابتكار والتطوير في الصناعات الكبرى، ومجال إضفاء الطابع الصناعي على الثمار الابتكارية الكبرى، والمشروعات النموذجية التطبيقية الكبرى.. إلخ، وذلك على أساس الدمج بين موارد السياسات وقنوات رءوس الأموال الحالية. بالإضافة إلى تعزيز تقييم أداء السياسات المالية، وابتكار آلية لإدارة الصناديق المالية، ورفع فعالية استخدام الصناديق سالفة الذكر.

ثانيًا: تحسين سياسات الحوافز الضريبية: فيتم الربط بين إصلاح النظام الضريبي والمزايا الضريبية، على أساس التنفيذ الشامل للسياسات الضريبية الحالية في جميع مجالات دعم تطوير التكنولوجيا والصناعات الفائقة.. إلخ، فلا بد من دراسة تحسين سياسات الدعم الضريبي التي تشجع الاستثمارات الخارجية في مجال الصناعات الناشئة الاستراتيجية. وهناك ترابط وثيق بين الصناعات الناشئة الاستراتيجية والتكنولوجيا الفائقة والجديدة، ومن سمات الاستثمار في التكنولوجيا الفائقة والجديدة المخاطر العالية نسبيًّا، كما أن الاستثمار في التكنولوجيا الفائقة والجديدة في الخارج كذلك أيضًا له مخاطر عالية؛ لذلك لا بد أن تركز السياسات التفضيلية في المجال الضريبي بصورة أكبر على تقليل مخاطر الاستثمارات في التكنولوجيا الفائقة والجديدة خارج البلاد، والاستثمارات في الصناعات الناشئة الاستراتيجية في الخارج. ومن الممكن التفكير مليًّا في محاكاة اليابان وفرنسا وغيرهما من الدول في هذا المجال، فقد قامت الصناعات الاستثمارية في هذه الدول بتأسيس مخصصات لمخاطر الاستثمارات الخارجية لها، وكان الاستثمار في الصناعات الناشئة الاستراتيجية خارج البلاد الأول من بينها، حيث تم تأسيس نظام مخصصات خسائر الاستثمارات الخارجية له، ويسمح هذا النظام للشركات بطلب سحب مخصصات لخسائر استثماراتهم الخارجية، وإدراجها ضمن النفقات الحالية في الخصم قبل احتساب الضريبة.

(2) تحسين ضريبة الدخل على شركات الاستثمار الخارجي:

1. تحسين طريقة حساب الدخل الخاضع للضريبة خارج البلاد:

فيما يتعلق بمبدأ إعادة حساب الدخل الخارجي، هناك اختلاف بين القوانين الضريبية ومعايير المحاسبة في جميع أنحاء العالم حاليًّا حيال تحديد الدخل الخاضع للضريبة، والخصم قبل احتساب ضرائب التكلفة، وإذا تم توحيد معالجة تلك الأمور حسب نظام المحاسبة وقانون الضريبة الصيني، فلن يناسب هذا شركات الاستثمار الخارجي. فنقترح ضرورة احترام ما يحدده النظام الضريبي والمعاملات المحاسبية الخاصة بالدول المضيفة للاستثمارات (الدول التي تستقبل الفروع الخارجية من مؤسسات الدول الأخرى) حيال قيمة دخل الشركات الخاضع للضريبة فيما عدا مناطق التجنب الضريبي، والدول منخفضة الضرائب، والسماح بالإبقاء فقط على التعديلات الخاصة بالمشروعات المهمة، مثل مخصص انتقاص قيمة الأصول، على أساس أرباح المؤسسات الخارجية قبل خصم ضرائبها باعتبارها قيمة الدخل الخاضع للضريبة. وعلاوة على ذلك، تواجه بعض الشركات الصينية خلال مراحل استثمارها في الخارج مشاكل تسويقها الخارجي للأجهزة والمعدات، ومسئولية تركيبها، كما أن جميع حكومات الدول المضيفة تقوم بفرض ضرائب مستقطعة حيال ذلك. ومن منظور الاتفاقيات الضريبية، فإن امتلاك الدول المضيفة لسلطة فرض الضرائب من عدمه هو أمر يعتمد على النصوص التفصيلية لمواد المنشأة الدائمة في الاتفاقيات الضريبية والخاصة بالمهلة الزمنية التي تعتبر فيها الأعمال المعمارية منشأة دائمة، فسلطة فرض الضرائب ليس أمرًا تتمتع به الدول المضيفة بصورة مطلقة. ومن منظور القضاء على الازدواج الضريبي للشركات، لا بد من السماح بالإعفاء الضريبي للشركات، بينما يتم مطالبتها بتقديم ما يثبت أنها قد قدمت بالفعل طلبًا لبدء إجراءات التوصل إلى اتفاق مشترك بهذا الشأن، أو أنها طالبت بمراجعة إدارية، أو أنها رفعت دعاوى قضائية في الدولة المضيفة.

ويُعرف الدخل الخاضع للضريبة على أنه ما يتبقى بعد خصم جميع المصاريف المعقولة المتعلقة بدخل الشركات المقيمة من عوائد الاستثمارات السهمية من الخارج، مثل أرباح الأسهم، والمكافآت.. إلخ، بالإضافة إلى دخل الفوائد، والإيجارات، والإتاوات، ونقل الملكية في الخارج.. إلخ، والذي يتم حسابه طبقًا لقانون ضريبة الدخل على الشركات،

ولائحتـه التنفيذيـة.. إلـخ. ويجـب أن يتـم إدراج عوائـد الاسـتثمارات السـهمية مـن الخـارج مثـل أربـاح الأسـهم، والمكافـآت.. إلـخ، ضمـن الدخـل وفقًـا لموعـد إقـرار توزيـع الأربـاح الـذي يتـم تحديـده مـن قبـل المسـتثمر. أمـا بالنسـبة لدخـل الفوائـد، والإيجـارات، والإتـاوات، ونقـل الملكيـة في الخـارج.. إلـخ، فيلـزم إدراجـه ضمـن الإيـرادات عـلى أسـاس موعـد دفـع مسـتحقات الصفقـة المنصـوص عليهـا في العقـود المعنيـة.

وعنـد حسـاب قيمـة الدخـل الخارجـي الخاضـع للضريبـة، فـإن الـشركات تقـوم بالخصـم بعـد أن تقسـم المصاريـف المشـتركة بـين الدخـل المحـلي والخارجـي التـي يتـم إنفاقهـا في الداخـل والخـارج، والدخـل الخاضـع للضريبـة المحـلي والخارجـي، عـلى أسـاس نسـبة معقولـة. وعنـد جمـع وحسـاب الدخـل الخارجـي الخاضـع للضريبـة، فـإن الـشركات تقـوم بتأسـيس هيئـات فرعيـة لهـا لا تتمتـع بمكانـة مسـتقلة لدفـع الضرائـب في الـدول الخارجيـة ذاتهـا، وطبقًـا للخسـائر التـي يتـم حسـابها بنـاءً عـلى النصـوص المعنيـة في قانـون ضريبـة الدخـل عـلى الـشركات ولائحتـه التنفيذيـة، لا يجـب خصـم قيمـة الدخـل الخاضـع للضريبـة الخـاص بهـا عـلى المسـتوى المحـلي أو بالـدول الأخـرى، ولكـن يمكـن تعويضهـا مـن خـلال مشروعـات أخـرى بالدولـة ذاتهـا، أو دخـل سـنوات ماليـة لاحقـة طبقًـا للقانـون.

2. العمل على زيادة قوة المزايا الضريبية الخاصة بالاستثمارات الخارجية للشركات:

أولًا: يلـزم إعـادة صياغـة النصـوص الخاصـة بمنـح إعفـاء ضريبـي أحـادي الجانـب، والتصميـم عـلى مبـدأ منـح إعفـاء ضريبـي متبـادل، وحمايـة الحقـوق الضريبيـة الخاصـة بالصـين. ثانيًـا: في ضـوء الطريقـة التـي نفذتهـا الحكومـة اليابانيـة، يمكـن تأسـيس نظـام مخصصـات خسـائر الاسـتثمارات الخارجيـة، ولكـن مـن الممكـن تخفيـض معـدل هـذه المخصصـات بصـورة مناسـبة، انطلاقًـا مـن الظـروف الواقعيـة للصـين، مثـل 15% للاسـتثمارات الخارجيـة العاديـة، و20% للاسـتثمارات في تنميـة المـوارد. فـإذا وقعـت خسـائر في الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات، يمكـن أن تحصـل عـلى تعويضـات مـن تلـك المخصصـات، وإذا لم تحـدث خسـارة، فـإن المبلـغ المتبقـي مـن المخصصـات يتـم دمجـه مـع الدخـل الخاضـع للضريبـة سـنويًّا بـدءًا مـن العـام السـادس وعـلى مـدار خمـس سـنوات.

3. العمل على وضع صياغة تفصيلية لسياسات الإعفاء الضريبي غير المباشر:

أولًا: في حالة أن يكون معدل الضريبة القانوني ومعدل الفائدة الفعلي من الضرائب التي تم دفعها أو تحملها بصورة غير مباشرة في الدولة المصدر على دخل أرباح الأعمال التجارية الخارجية للشركات، ودخل توزيعات الأرباح التي تطابق شروط الإعفاء غير المباشر للضرائب الخارجية- أعلى من معدل الضريبة القانوني ومعدل الفائدة الفعلي من الضرائب بالصين، يجب أن يكون الحد الأقصى للإعفاء الضريبي الذي يتم حسابه بصورة مباشرة على أساس المعدل الضريبي الذي تنص عليه قوانين الدخل الخاضع للضريبة خارج البلاد وقانون الضريبة على دخل الشركات، هو ضريبة الدخل على الشركات التي تم دفعها بالفعل بالخارج وقابلة للإعفاء. ثانيًا: فيما يتعلق بتحديد نسبة المساهمة، فمن منطلق تشجيع الشركات الصينية على تأسيس شركات تابعة لها في الخارج، خاصةً مشروعات الاندماج والاستحواذ خارج البلاد، نقترح التنسيق بين 10% من المعايير الموجودة في قوانين الصين المحلية والمتعارف عليها دوليًا وبين معايير الاتفاقيات الضريبية الصينية. ومرة أخرى، فيما يتعلق بمستويات الإعفاء غير المباشر، نجد أنه كلما انخفض مستوى الإعفاء، عاد ذلك بالنفع على تحصيل وإدارة الضرائب، وذلك انطلاقًا من مستوى تحصيل وإدارة الضرائب. ولكن انطلاقًا من الظروف الحالية للاستثمارات الأجنبية بالصين، نجد أن هناك مستويات كثيرة للغاية لبعض شركات "الخروج" الصينية الكبرى والمتوسطة، فبعضها يصل إلى المستوى الخامس (مثل بعض شركات القطاع العام الكبرى)؛ وذلك نظرًا لأسباب متعددة منها إدارة النقد الأجنبي وغيرها. ومن أجل اتخاذ خطوات فعلية في التخفيف من الأعباء الضريبية الخاصة بالاستثمارات الخارجية للشركات، نقترح عدم تحديد مستويات للإعفاء الضريبي غير المباشر، وفي المقابل إصدار تحديد صارم لحصص الأسهم بين المستويات، على أن تكون علاقات سهمية بنسبة 100%، وأن تصل نسبة المساهمة النهائية إلى أكثر من 10%. وعلى مستوى طريقة الحساب، تُستخدم طريقة المضاعفة البسيطة للشركات الخارجية التابعة القابضة المملوكة بالكامل متعددة المستويات عندما لا تتجاوز أسهمها 50%.

(3) تحسين إجراءات تحصيل وإدارة ضرائب الاستثمارات الخارجية:

من أجل تسهيل تقديم الإقرارات الضريبية الخاصة بشركات "الخروج"، فإن القطاعات الضريبية بحاجة إلى الاستمرار في تحسين النظام الخاص بتحصيل وإدارة الضرائب، والتركيز على وضع معايير وقواعد لمحتوى الإقرارات الخاصة بالدخل الخارجي لشركات الاستثمار الخارجية، وطريقتها، وإثباتاتها، وقوائمها الرئيسة، وقوائمها الملحقة، والمستندات المرفقة بها، وتقارير المراجعة الخاصة بها، بالإضافة إلى عقوبات تقديم الإقرارات دون اتباع القواعد المعنية.. إلخ. من الممكن تصميم القوائم الأساسية للإقرارات من خلال الفصل بين أنواع الاستثمارات الخارجية، ومن الممكن أيضًا تصميم القوائم الملحقة للإقرارات من خلال الفصل بين فئات الدخل الخارجي، وتحديد المستندات المرفقة من خلال التمييز بين مناطق الاستثمار (مثل مناطق بها تجنب ضريبي، مناطق لا يوجد بها تجنب ضريبي)، من الممكن أيضًا تحديد المتطلبات الوطنية في مُراجع الحسابات النزيه الذي يقوم بتقديم تقارير المراجعة، بناءً على عدم وجود محاسبين ضريبيين يتسمون بالنزاهة في الدول المضيفة للاستثمارات.

وطبقًا لشروط إعفاء الإقرارات، فإنها ترتبط بالأحوال الفعلية للقوانين والنظم الضريبية في الخارج، ويتم إصدار قواعد وقوانين معقولة للتصديق على شهادة تسديد الضرائب خارج البلاد. فيُسمح لدافعي الضرائب بتقديم صورة شهادة تسديد الضرائب خارج البلاد باعتبارها إثباتًا على ضرائب الإعفاء التي تم إعلانها، كما يُسمح لدافعي الضرائب ممن لا يمكنهم الحصول على مثل تلك الشهادة باستخدام طريقة الخصومات المقررة على إقرارات الدخل الخاضع للضريبة في الخارج. كما أن من الممكن الفحص والتحقق من مصداقية شهادة سداد الضرائب الخارجية، أو سداد الضرائب خارج البلاد من خلال طرق عديدة، منها تقارير مراجعة من قِبَل محاسبين شرفاء، والتبادل الدولي للمعلومات الضريبية، بالإضافة إلى تبادل المساعدات في تحصيل وإدارة الضرائب بين الدول.. إلخ. ولا بد أيضًا من تأسيس نظام تسجيل ضريبي خاص للأعمال التجارية الخاصة بالاستثمارات الخارجية. فعند حدوث تغيرات في حقوق ملكية الشركات التابعة في الخارج أو الهيئات الفرعية الخارجية، أو أية تغيرات أخرى في أمور ضريبية معنية،

لا بـد مـن المبـادرة بتبليـغ مصلحـة الضرائـب المعينـة المحليـة بالمعلومـات المعنيـة خـلال ثلاثـين يومًـا مـن حـدوث التغـيرات، والقيـام بتحديـث التسـجيل الضريبـي أو إلغائـه، إلى غـير ذلـك مـن إجـراءات. والمعلومـات الضريبيـة لا بـد أن تكـون قـادرة عـلى تلبيـة احتياجـات إدارة الضرائـب، وأن تكـون معلومـات ضريبيـة يقدمهـا أصحـاب الضرائـب بصـورة مشروطـة.

تأسـيس نظـام تحليـل وتقييـم المصـادر الخارجيـة للضرائـب: عنـد اكتشـاف حـالات اسـتثنائية كـبرى مـن خـلال نظـام تحليـل وتقييـم المصـادر الخارجيـة للضرائـب، لا بـد مـن السـماح لمصلحـة الضرائـب المختصـة بالبـدء في إجـراءات التدقيـق والمراجعـة الضريبيـة. وأمـا المراجعـة المحليـة، فتقـوم بهـا مصلحـة الضرائـب ذاتهـا. أمـا المراجعـة الخارجيـة فمـن الممكـن أن تقـوم مصلحـة الضرائـب بتكليـف هيئـة قانونيـة للتوثيـق الضريبـي داخـل أو خـارج البـلاد للقيـام بتلـك المراجعـة. وعـن إجـراءات الـشروع في المراجعـة الضريبيـة المعنيـة بـإدارة المصـادر الخارجيـة للضرائـب، والقوانـين المنظمـة لأدائهـا، يجـب أن تكـون هنـاك معايـير موحـدة عـلى مسـتوى الدولـة.

(4) تعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي:

إن تعزيـز التعـاون الـدولي أمـر مهـم للغايـة لخلـق بيئـة ضريبيـة خارجيـة ممتـازة لـشركات "الخـروج"، وأمـر ضروري جـدًا لدفـع التطـور في التعـاون الاسـتثماري الأجنبـي الخـاص بالـشركات الصينيـة.

1. المبادئ والترتيبات العامة الخاصة بتعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي:

إن مبادئ تعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي لا بد أن تكون كالتالي:

1. تعزيـز تبـادل المسـاعدات في عمليـة تحصيـل وإدارة الضرائـب مـع مختلـف الـدول، وإيجـاد حلـول للمعاملـة العنصريـة أو أيـة أفعـال ضريبيـة أخـرى لا تُطابِـق مـا تنـص عليـه الاتفاقيـات الضريبيـة والتـي تتلافاهـا الـشركات المقيمـة بالصـين في الـدول المضيفـة لاسـتثماراتها.

2. اتخـاذ الاحتياطـات اللازمـة لمنـع سـوء اسـتخدام الاتفاقيـات الضريبيـة، وعـدم

التفاوض قدر الإمكان على إبرام اتفاقيات ضريبية مع دول مشتبه في وجود ضرائب منخفضة أو تجنب ضريبي بها، وإعادة صياغة الاتفاقيات التي تشمل هذه المشاكل.

3. توسيع تبادل المعلومات الضريبية، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع أفعال التهرب الضريبي الدولية.

أما عن الترتيبات العامة لتعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي، فلا بد أن تشتمل على بعض الجوانب التالية:

أولًا: المفاوضات الجديدة وإبرام الاتفاقيات: تنتشر شركات "الخروج" الصينية على نطاق واسع عالميًّا، فقد قامت الصين بإبرام اتفاقيات أو ترتيبات ضريبية مع 96 دولة ومنطقة، ويجب أن يتم التركيز فيما بعد على المفاوضات مع دول قارة إفريقيا وأمريكا الجنوبية، التي تتسم بمغزى اقتصادي واستراتيجي كبير للصين، كما ينبغي أن تبادر الصين بطرح طلبات لإقامة المفاوضات مع الدول الأخرى، وأن تقوم بترتيب أولويات مفاوضاتها بصورة علمية، وأن ترفع جودة تلك المفاوضات.

ثانيًا: المفاوضات التكميلية وتعديل الاتفاقيات المعنية: لا بد من البدء في أعمال التعديل والمفاوضات التكميلية للاتفاقيات القديمة بصورة انتقائية، وإعادة صياغة المواد التي لا تواكب احتياجات التنمية الحالية في الاتفاقيات الموجودة، وتجديد محتواها المعني، وإدخال قوانين تناهض سوء استخدام الاتفاقيات، واتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد استغلال الشركات عابرة القارات لمواد الاتفاقيات في القيام بتخطيط ضريبي أو تجنب ضريبي. والنقاط المهمة التي يجب تعديلها في الاتفاقيات المعنية هي مواد تجنب الضريبة المضافة، والإعفاء الضريبي، والمعاملة غير التمييزية.. إلخ، وفي الوقت ذاته لا بد من إعادة تقسيم سلطة فرض الضرائب في البلد المصدر والبلد المقيم بالنسبة للاتفاقيات التي تم إبرامها بين الصين ودول مُشتبه في وجود ضرائب منخفضة أو تجنب ضريبي بها، وذلك من خلال طرق عديدة منها إبرام البروتوكولات أو المفاوضات التكميلية.. إلخ، بالإضافة إلى تعزيز تبادل المعلومات،

واتخاذ الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون إساءة استخدام الاتفاقيات.

ثالثًا: التفكير مليًّا في تكوين آلية التعاون الضريبي متعدد الأطراف، والقضاء على الازدواج الضريبي الإقليمي. أي: توقيع الاتفاقيات الضريبية الإقليمية متعددة الأطراف لأنواع ضرائب معينة، فهي اتفاقيات إقليمية متعددة الأطراف يتم إبرامها بين الدول الأعضاء وتهدف إلى منع الازدواج الضريبي للضرائب التي لها علاقة بالبضائع والعوامل الإنتاجية التي تتسم بالتدفق العالي مثل ضريبة الدخل، والضريبة على السلع، وضريبة الضمان الاجتماعي، والضريبة العقارية.. إلخ. فعلى سبيل المثال يمكن للصين ودول الآسيان العشر الرجوع إلى نموذج شمال أوروبا في وضع طريقة للقضاء الإقليمي على ظاهرة الازدواج الضريبي.

2. تعميق وتوسيع التعاون الدولي في المجال الضريبي، وتعزيز التشاور في الاتفاقيات الضريبية الدولية وتنفيذها:

لا بد من دراسة إمكانية البدء في مساعدات لتحصيل الضرائب في الصين بصورة إيجابية، وتوقيع (اتفاقية التعاون في إدارة الضرائب)، و(اتفاقية التحقيق المتزامن)، واتفاقية زيارة الممثلين المفوضين.. إلخ، من أجل تعميق وتوسيع التعاون الدولي في المجال الضريبي. ويجب إبرام الاتفاقيات الإقليمية متعددة الأطراف، والتي تعمل على منع أعمال التهرب الضريبي، والتجنب الضريبي الدولي، كما لا بد من تأسيس آلية إقليمية متعددة الأطراف لمشاركة المعلومات الضريبية، وإلزام جميع الدول الأعضاء في الاتفاقيات بضرورة تنفيذ تبادل المعلومات الضريبية، بالإضافة إلى إلزامها بتأسيس نظام تبادل المعلومات الضريبية، لمعرفة المعلومات المعنية في وقتها المناسب، والقضاء على جرائم التهرب الضريبي وأعمال التجنب الضريبي الإقليمية، وتأسيس آلية التنسيق المتبادل في تحصيل وإدارة الضرائب، وتوقيع مسودة اتفاقيات تنظم تبادل المساعدات في هذا الأمر، والسماح بالتوكيل في الإدارة أو أداء بعض أعمال تحصيل وإدارة الضرائب بالنيابة بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات، مثل توصيل إخطار دفع الضرائب بالنيابة، وتنفيذ إجراءات ضريبية احترازية حيال دافعي الضرائب والممتلكات المعنية بالنيابة قبل ظهور غموض في الالتزامات الضريبية.. إلخ، وتوثيق تحصيل وإدارة الضرائب بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات. وعلاوة على ذلك، يلزم أيضًا تحسين طرق النزاعات الضريبية، ووضع إجراءات

تحكيـم معنيـة، ومـن الممكـن إطـلاق آليـة التنسـيق المتبـادل فيـما يتعلـق بالخلافـات والمشـاحنات التـي تنتـج في أثنـاء قيـام الـدول الأعضـاء في الاتفاقيـات بتحصيـل وإدارة الضرائـب مـن دافعـي الضرائـب عابـري القـارات، بالإضافـة إلى الحكـم في المنافسـات الضريبيـة الشرسـة، والازدواج الضريبـي، وتحويـل ضرائـب التسـعير، وضعـف رءوس الأمـوال.. إلـخ.

تعزيـز المشـاورات في الاتفاقيـات الدوليـة في المجـال الضريبـي وتنفيذهـا: فـلا بـد مـن العمـل بإيجابيـة مـن أجـل إطـلاق مشـاورات حـول الاتفاقيـات الضريبيـة الدوليـة، بالإضافـة إلى عمـل تحليـل شـامل وفـرز وإعـادة تنظيـم للاتفاقيـات التـي تـم إبرامهـا بالفعـل، ووضـع نصـوص تفسـيرية لمـواد الاتفاقيـات، وتوضيـح الإجـراءات التنفيذيـة لهـا وذلـك عـلى أسـاس البحـث والدراسـة، بالإضافـة إلى العمـل بإيجابيـة نحـو تنظيـم دورات تدريبيـة معنيـة بتنفيـذ الاتفاقيـات، وتجنـب الانحـراف أو الانحيـاز عـلى مسـتوى تنفيذهـا، ودراسـة إمكانيـة تطبيـق المـواد التـي تـم إبرامهـا ومشـاكلها، ووضـع خطـط تشـاور فيـما يتعلـق بالتغـير في تطـور الأوضـاع الجديـدة، لتوضيـح مواقـف ومبـادئ الصـين، والتنسـيق مـع الأطـراف الأخـرى في تعديـل وتجديـد مضمـون الاتفاقيـات، وتعزيـز أعـمال التحقيقـات فيـما يتعلـق باسـتغلال التجنـب الضريبـي وإسـاءة اسـتخدام الاتفاقيـات الضريبيـة. ولم تظهـر حتـى الآن نتائـج أعـمال الفحـص التـي قامـت المصالـح الضريبيـة الصينيـة عـلى اختـلاف مسـتوياتها بإجرائهـا لأنظمـة الضرائـب الخارجيـة، حيـث يحتـاج هـذا الأمـر إلى تأسـيس نظـام فعـال ومتخصـص لفحـص تلـك الأنظمـة. ونقـترح أن يكـون قطـاع إدارة النقـد الأجنبـي التابـع لمصلحـة الضرائـب الصينيـة مسـئولًا عـن جمـع معلومـات عـن النظـام الضريبـي في الـدول المسـتهدفة مـن الاسـتثمارات، والقيـام بتقييـم ومتابعـة السـمات الخاصـة بالأنظمـة الضريبيـة في الـدول والمناطـق المعنيـة، بالإضافـة إلى مسـتوى العـبء الضريبـي بهـا، ونـشر نتائـج الفحـص في الأوقـات المناسـبة. وعـلاوة عـلى ذلـك، فـإن الفواتـير الحاليـة بالصـين لهـا أشـكال وأنـواع متعـددة للغايـة، وقـد أسـفر هـذا الأمـر عـن مشـاكل في قبـول الفواتـير الصينيـة بالخـارج والاعـتراف بهـا؛ لذلـك يجـب عـلى الصـين العمـل قدمًـا نحـو وضـع معايـير وقواعـد لإدارة الفواتـير، وإيجـاد حلـول لمشـكلة الاعـتراف بالفواتـير الصينيـة خـارج البـلاد بصـورة عمليـة.

2.4 النظام المالي

أولًا: سياسات الدعم المالي في مجال استثمارات الصين الخارجية في الفترة الحالية:

في عام 2003، أعلنت وزارة التجارة بالتعاون مع القطاعات المعنية (المنشور الخاص بالعمل على دعم السياسات المعنية بالتعاون الاستثماري الذي تطلقه الشركات في قارة إفريقيا في مجال الموارد)، حيث طرحت ضرورة زيادة الدعم المالي الحالي القائم على السياسات لدعم قيام الشركات بالتنمية والتعاون في مجال الموارد في قارة إفريقيا. وفي أكتوبر من عام 2004، أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بالتعاون مع بنك الاستيراد والتصدير الصيني (المنشور الخاص بمنح دعم ائتماني لمشروعات الاستثمار الخارجي الرئيسة والتي تشجعها الدولة) (رقم 2345 لعام 2004)، حيث أوضح المنشور قيام الهيئتين السابقتين بالتعاون معًا في بناء آلية دعم ائتماني للاستثمارات الخارجية، وترتيب قروض خاصة للاستثمارات الخارجية سنويًّا. وطبقًا لخطة الدولة لتنمية الاستثمارات الخارجية، فإن بنك الاستيراد والتصدير الصيني يرتب قروضًا محددة القيمة بصورة خاصة في مخطط ائتمان الصادرات السنوي، وتُستخدم تلك المبالغ المالية في دعم مشروعات الاستثمارات الخارجية الرئيسة التي تشجعها الدولة. وقروض الاستثمارات الخارجية الخاصة تتمتع بفوائد منخفضة مدعومة من بنك الاستيراد والتصدير الصيني. كما تم تحديد مشروعات الاستثمارات الخارجية الرئيسة التي تُستخدم تلك القروض الخاصة في دعمها، وأيضًا إجراءات الطلب على استخدام تلك القروض.. إلخ.

وفي 25 سبتمبر من عام 2005، ومن أجل تشجيع ودعم الشركات المحلية للعمل قدمًا نحو رفع القدرات التمويلية وإطلاق العنان للمشاركة المميزة والإيجابية في الأنشطة الاستثمارية للمشروعات الخارجية الرئيسة؛ أصدرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح بالتعاون أيضًا مع بنك التنمية الصيني (المنشور الخاص بالمسائل المعنية بالعمل قدمًا

نحـو تعزيـز الدعـم التمويـلي لمشروعـات الاسـتثمار الخارجـي الرئيسـة)، حيـث أقـر المنشـور أنـه طبقًـا لخطـة الدولـة الخاصـة بتنميـة الاسـتثمارات الخارجيـة، فـإن اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصلاح وبنـك التنميـة الصينـي مسـئولان عـن وضـع خطـة الدعـم التمويـلي السـنوية لمشروعـات الاسـتثمارات الخارجيـة الرئيسـة، كـما أن بنـك التنميـة الصينـي مسـئول عـن تخصيـص أمـوال محـددة مـن قـروض الأسـهم السـنوية، يتـم اسـتخدامها في دعـم مشروعـات الاسـتثمارات الخارجيـة الرئيسـة والتـي تقـوم الدولـة بتشـجيعها، مـن أجـل توسـيع رءوس أموالهـا، ورفـع قدراتهـا التمويليـة.

وإلى جانـب القوانـين سـالفة الذكـر، قامـت كل مـن وزارة الماليـة ووزارة التجـارة أيضًـا بإصـدار (المنشـور الخـاص بمسـألة دعـم نفقـات المراحـل الأولى للاسـتثمارات الخارجيـة في مجـال المـوارد، ومشروعـات التعـاون الاقتصـادي الأجنبـي) ومنشـوره المكمـل، وأقـرت فيـه منـح دعـم مـالي لنفقـات المراحـل الأولى الخاصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة في مجـال المـوارد، ومشروعـات التعـاون الاقتصـادي الأجنبـي.

ومـن أجـل إيجـاد حـل لمشـكلة متابعـة تمويـل شركات الاسـتثمار الخارجـي، قامـت إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي بـدءًا مـن إبريـل مـن عـام 2001 بتدشـين مـشروع تجريبـي، وهـو مـشروع الضـمان الخارجـي التابـع لـ"الائتـمان العالمـي الشـامل" في بنـك الصـين. وفي مـارس مـن عـام 2005 أجـازت قيـام البنـك الصناعـي والتجـاري الصينـي بهـذا العمـل أيضًـا، وعـلى أسـاس تلخيـص الخـبرات التجريبيـة تـم دفـع هـذا المـشروع عـلى مسـتوى الدولـة.

وفي عـام 2005، أصـدرت إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي (المنشـور الخـاص بتعديـل طـرق إدارة الضـمان الخارجـي التمويـلي الـذي تقدمـه البنـوك المحليـة لـشركات الاسـتثمار الخارجـي)، حيـث تـم تعديـل الطريقـة الإداريـة للضـمان الخارجـي الـذي تقدمـه بنـوك النقـد الأجنبـي المعنيـة على مسـتوى الدولـة مـن أجـل تمويـل شركات الاسـتثمارات الصينيـة الخارجيـة، مـن طريقـة الفحـص والاعتـماد التدريجـي إلى طريقـة الميزانيـة السـنوية. ويتضمـن محتـواه أربعـة جوانـب مهمـة:

أولًا: عـلى أسـاس طلـب البنـوك، وطبقًـا لظـروف أمـن الصـين الخارجيـة في الفـترة الراهنـة، وعـلى أسـاس المـؤشرات الماليـة الخاصـة بالبنـوك مثـل الأصـول والالتزامـات، وأعـمال الضـمان

الخارجـي للسـنة المالية الفائتـة، وأحـوال الالتـزام بالاتفاقيـات.. إلـخ، فـإن إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي تقـوم بتحديـد مـؤشر ميزانيـة الضـمان الخارجـي للبنـوك المحليـة عـلى أسـاس سـنوي.

ثانيًا: مـن الممكـن أن يقـوم البنـك بتقديـم ضـمان خارجـي تمويـلي لـشركات الاسـتثمار الخارجـي في حـدود نسـبة المـؤشرات التـي تـم تحديدهـا بالفعـل، ولا يقـدم تقريـرًا مـرة أخـرى لمكاتـب الصرافـة عـن الفحـص والاعتـماد التدريجـي.

ثالثًا: لـكل مـن البنـوك المحليـة المؤهلـة لإدارة أعـمال الضـمان الخارجي، وفـروع البنـوك الخارجية المُخولـة قانونيًّـا، الحـق في تدشـين أعـمال الضـمان الخارجي.

رابعًا: بعـد أن تقـوم البنـوك بتقديـم الضـمان الخارجـي، يتوجـه صاحـب الضـمان إلى مكتـب الصرافـة المحـلي للقيـام بإجـراءات التسـجيل النظامـي، وذلـك طبقًـا لـ(الإجـراءات الإداريـة الخاصـة بالضـمان الخارجـي للمؤسسـات المحليـة) والقوانـين المنصـوص عليهـا في لوائحـه التنفيذيـة. والتـزام الضـمان الخارجـي بالمعاهـدات يحتـاج إلى إجـازة مـن مكتـب الصرافـة المحـلي، مثـل الالتـزام بالاتفاقيـات التـي تشـتمل عـلى شراء النقـد الأجنبـي بالعملـة الصينيـة، حيـث تقـوم البنـوك بعمـل إجـراءات الـشراء.

فيـما يتعلـق بـإدارة صناديـق التعـاون الاقتصـادي والتكنولوجـي الأجنبـي الخاصـة، فقـد تعاونـت كل مـن وزارة الماليـة ووزارة التجـارة في مايـو مـن عـام 2011 في إصـدار (المنشـور الخـاص بإعـلان صناديـق التعـاون الاقتصـادي والتكنولوجـي الأجنبـي الخاصـة)، حيـث أوضحتـا في هـذا المنشـور أعـمال التعـاون الاقتصـادي والتكنولوجـي الأجنبـي التـي يتـم دعمهـا بصـورة رئيسـة، وتشـمل هـذه الأعـمال مـا يـلي: المشروعـات الخاصـة بمراكـز البحـث والتطويـر الخارجيـة، ومشروعـات تصنيـع المعـدات التـي تنفذهـا الـشركات الصينيـة عـن طريـق الاسـتثمارات المباشرة، والمشروعـات التـي يتـم تنفيذهـا بعـد دخولهـا مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة خـارج البـلاد، ومشروعـات التعـاون في قطـاع الزراعـة والغابـات والصيـد خـارج البـلاد، بالإضافـة إلى مشـاريع المقـاولات الأجنبيـة مـن نـوع الأعـمال التجاريـة الخاصـة، ومشـاريع المقـاولات الأجنبيـة التـي تسـتخدم المعايـير الهندسـية والتكنولوجيـة الصينيـة، بالإضافـة إلى مشـاريع المقـاولات الأجنبيـة المُسـعَّرة باليـوان الصينـي والتـي تنفذهـا الـشركات الصينيـة. ويشـمل مضمـون دعـم صناديـق التعـاون الاقتصـادي والتكنولوجـي الأجنبـي

الخاصـة جانبـين: الأول: الإعانـات والدعـم المبـاشر، والثـاني: قـروض الفوائـد المنخفضـة أو القـروض المدعومـة. والمضمـون التفصيـلي لهـما كالتـالي:

أولًا: الإعانـات والدعـم المبـاشر. يتضمـن اسـتخدام الإعانـات والدعـم المبـاشر بصـورة رئيسـة الجوانـب السـتة التاليـة:

(1) نفقـات مراحـل الاسـتعدادات الأولية، وتتضمـن: نفقات الاستشـارات القانونيـة والتكنولوجية والتجاريـة، ونفقـات الدراسـات الاسـتقصائية والبحـوث، ونفقـات إعـداد تقاريـر دراسـات الجـدوى وتقاريـر التقييـم الأمنـي الخاصـة بالمشروعـات، وتكاليـف شراء المـواد الإعلاميـة مثـل الوثائـق العرفيـة ووثائـق العطـاءات.. إلـخ، وتكاليـف ترجمتهـا.. إلـخ.

(2) أقسـاط تأمـين شـحن إعـادة المـوارد: أي أن الـشركات الصينيـة تطلـق أعـمال تنميـة المـوارد خـارج البـلاد، ثـم تقـوم بإعـادة المنتجـات التعاونيـة في قطاعـات مختلفـة مثل قطـاع الزراعة (بمـا في ذلـك فـول الصويـا والـذرة والقمـح والمطـاط الطبيعـي وزيـت النخيـل والقطـن والكسـافا)، وقطـاع الغابـات (بمـا في ذلـك الخشـب الخـام والخشـب المنشـور والألـواح)، وقطـاع الصيـد.. إلـخ، التـي حصلـت عـلى حقـوق ملكيـة، وتقـوم الـشركات الصينيـة بتقديـم دعـم مـالي عـلى أسـاس لا يتجـاوز 20% مـن التكاليـف الحقيقيـة التـي دفعتهـا الشركـة لأقسـاط تأمـين شـحن هـذه المنتجـات مـن مينـاء المغـادرة خـارج البـلاد إلى مينـاء الوصـول المحـلي.

(3) التأمـين ضـد الحـوادث الشـخصية للعاملـين في شركات "الخـروج": يتـم تقديـم الدعـم المـالي الخـاص بأقسـاط التأمـين ضـد الحـوادث الشـخصية لموظفـي الجانـب الصينـي في الأعـمال الخارجيـة الخاصـة بالـشركات التـي تطلـق أعـمال تعـاون اقتصـادي وتكنولوجـي في الخـارج، ولا يتجـاوز أعـلى مبلـغ تأمـين لـكل شـخص 500 ألـف يـوان صينـي، أمـا معـدل الدعـم فـلا يتجـاوز 50% مـن نفقـات التأمـين الحقيقيـة.

(4) تكاليـف معالجـة الأحـداث الخارجيـة الطارئـة، وتشـمل تلـك التكاليـف: نفقـات جـواز السـفر، والتأشـيرة، ومصاريـف السـفر الدوليـة، ونفقـات الرحـلات الخارجيـة

المؤقتـة الخاصـة بالموظفـين الذيـن يسـافرون إلى الخـارج لمعالجـة الأحـداث التـي تقـع بصـورة طارئـة.

(5) مصاريـف تسجيل بـراءة الاخـتراع في مراكـز البحـوث والتطويـر الخارجيـة: حيـث يتـم دعـم نفقـات تسـجيل بـراءات الاخـتراع الخارجيـة لمراكـز البحـوث والتطويـر الخارجيـة الخاصـة بالـشركات الصينيـة، ولا يتجـاوز معـدل الدعـم 50% مـن نفقـات التسـجيل الحقيقيـة.

(6) نفقـات الـدورات التدريبيـة للموظفـين الذيـن يتـم إيفادهـم إلى الخـارج: أي تقديـم دعـم لا يتجـاوز 500 يـوان لـكل شـخص بالـشركات التـي تطلـق دورات تدريبيـة للعـمال الذيـن يتـم إيفادهـم إلى الخـارج، وذلـك عـلى أسـاس نفقـات التدريـب الحقيقيـة، وأعـداد الوافديـن.

ثانيًا: القـروض المدعومـة: وتشـمل القـروض التـي يتـم منحهـا لـكل مـن الـشركات الصينيـة التـي تطلـق الاسـتثمارات الخارجيـة، والتعـاون الخارجـي في قطاعـات الزراعـة والغابـات والصيـد والتعديـن، والمقـاولات الأجنبيـة، واستشـارات التصاميـم الأجنبيـة التـي يتـم الحصـول عليهـا مـن البنـوك المحليـة وتسـتخدم أكـثر مـن عـام أو (عامًـا واحـدًا) لأعـمال المشروعـات. ولا تتجـاوز قـروض اليـوان الصينـي المدعومـة أسـعار الفائـدة الأساسـية التـي يعلنهـا بنـك الشـعب الصينـي، فعندمـا يكـون سـعر الفائـدة الفعـلي أقـل مـن سـعر الفائـدة الأسـاسي، لا يتـم تجـاوز سـعر الفائـدة الفعلي.،أمـا عـن معـدل الفوائـد السـنوية المدعومـة لقـروض النقـد الأجنبـي، فـلا تتجـاوز 3%، فعندمـا يكـون سـعر معـدل الفائـدة الفعـلي أقـل مـن 3%، فـلا يتـم تجـاوزه.

ثانيًا: التحسين الإيجابي لنظام الدعم المالي لدفع نمو استثمارات الصين الخارجية:

(1) التعزيز الإيجابي للتعاون بين البنوك والشركات والابتكار في المجال المالي:

أولًا: العمل بإيجابية نحو تعزيز التعاون بين شركات الاستثمارات الخارجية، وشركات المقاولات الدولية، والمؤسسات المالية المحلية والخارجية، ودفع مشاركة البنوك في إدارة المخاطر الائتمانية الخاصة بشركات الاستثمارات الأجنبية، وشركات المقاولات الأجنبية، وبناء نظام مشاركة المعلومات المعنية بين البنوك والشركات، بالإضافة إلى تقديم البنوك لخطوط ائتمانية حسب التصنيف الائتماني الخاص بالشركات، بالإضافة إلى تقديم خدمات أكثر سهولة وسرعة للشركات وذلك في نطاق الخطوط الائتمانية، مثل منع أموال رهانات الضمان، ومنع القروض المضمونة.. إلخ. وعلاوة على ذلك، قد يتم تنظيم قروض مشتركة (تشترك فيها مجموعة من المصارف) برئاسة مصرف ما، وذلك لبعض المشروعات الخاصة الكبرى، أو يتم تكوين كيان مشترك من المصارف والشركات يقوم بالتقديم في العطاءات الدولية، ويدخل في وقت مبكر في المشروعات، ويقوم بإدارة مشتركة للمشروعات، ويتمتع بالربح المشترك، ويتحمل الأخطار بصورة مشتركة.

ثانيًا: العمل بإيجابية من أجل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تمويل المشروعات، وضمان المشروعات، وتشجيع المؤسسات المالية على الإيجابية في إطلاق أعمال الابتكار المالي، والسماح لشركات الاستثمار الخارجي بعمل الضمانات اعتمادًا على حقوق ملكية المشروعات ذاتها. وعلاوة على ذلك، لا بد أيضًا من تشجيع البنوك على تقديم منتجات مالية جديدة تناسب الاستثمارات الأجنبية، والمقاولات الأجنبية، والقيام بتمويل داخلي وخارجي للمشروعات الهندسية الكبرى التي تناسب ظروف الدعم الوطنية، بالإضافة إلى تقديم مزيد من سياسات التيسير في مجالات عديدة منها ضمان القروض، وتبسيط الإجراءات، وتحويل النقد الأجنبي المستخدم.

(2) تأسيس نظام ضمان متعدد المستويات للاستثمارات الخارجية:

حيث الإسراع في تأسيس نظام ضمان متعدد المستويات يشمل المساهمات المالية، والاستثمارات الاجتماعية، كما يلزم العمل بإيجابية في سبيل تنمية المؤسسات المالية المتوسطة والصغيرة، والخدمات المالية الجديدة، والاستخدام الشامل للسياسات التفضيلية في المجال المالي مثل التعويضات عن المخاطر.. إلخ، ودفع المؤسسات المالية لزيادة دعمها لتنمية الاستثمارات الأجنبية الخاصة بالشركات الصينية. بالإضافة إلى تأسيس صناديق ومخصصات لمخاطر الاستثمار الخارجي في مجال الطاقة، والتقليل من المخاطر التي تتحملها شركات النفط عند الاستثمار أو التنقيب في الخارج وتقاسم تلك المخاطر معها، ودعم الشركات في الحصول على تعويضات عند فشل مشاريعها. وصناديق المخاطر من الممكن أن تساعد في الاستعدادات خلال مراحل المشروعات الأولية مثل البحوث والدراسات حول المشروع، ودراسات الجدوى، وتقديم العطاءات.. إلخ، ومن الممكن أيضًا أن تساعد في الكوارث أو المصائب التي تحدث خلال التطبيق العملي بعد إطلاق المشروع. ويلزم أيضًا تعزيز مكافحة مخاطر الائتمان، وتوجيه شركات الاستثمار الخارجي الصينية نحو تعزيز وعيها بالمخاطر، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع جميع أنواع المخاطر خلال أنشطة الاستثمارات الخارجية، والاستغلال الإيجابي لأدوات التأمين، وتوفير الحماية الشاملة من المخاطر، والخدمات الاستشارية لإدارة معلومات المخاطر لتوسيع الأسواق الخارجية، والاستثمارات الخارجية.

(3) التنسيق بين التمويل التفضيلي القائم على السياسات والتمويل ذي الطابع التجاري وزيادة الدعم المالي للاستثمارات الخارجية:

حيث العمل قدمًا نحو إطلاق العنان للدور القيادي الخاص بالخدمات المالية القائمة على السياسات، والربط بين التمويل القائم على السياسات والتمويل التجاري بصورة وثيقة، وتوجيه التمويل ذي الطابع التجاري، من خلال التمويل التجاري القائم على السياسات، وإحداث حراك في العمليات الائتمانية للاستثمارات الخارجية الخاصة بالمؤسسات التجارية من خلال الائتمان القائم على السياسات والخاص بالاستثمارات الخارجية. وفي ظل الدفع المشترك لكل من المؤسسات المالية القائمة على السياسات والمؤسسات المالية ذات الطابع التجاري، لا بد من الزيادة المستمرة في الأدوات المالية التي

تستخدمها المؤسسات المالية في دعم الاستثمارات الخارجية، وتلبية احتياجات شركات الاستثمار الخارجي في النمو التدريجي للخدمات المالية.

(4) تقديم دعم مالي للمشروعات المهمة في مجال تنمية الموارد والطاقة في الخارج والصناعات الناشئة الاستراتيجية:

تواجه الصين حاليًّا أوضاعًا متوترة بصورة خطيرة في الإمدادات من الطاقة والموارد؛ لذلك لا بد من زيادة دعم السياسات الخاصة بشركات تنمية الموارد ومصادر الطاقة في الخارج. فينبغي على اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة التجارة، بالإضافة إلى البنوك المتصلة بالسياسات العامة مثل بنك الاستيراد والتصدير الصيني، وبنك التنمية الوطني.. إلخ، دراسة وضع سياسات معنية، حيث لا بد من تقديم مزيد من سياسات الدعم المالي للمشروعات الرئيسة.

ومن الممكن أن تتضمن مشروعات الاستثمارات الخارجية التي ينبغي التركيز على دعمها، ما يلي: المشروعات في مجال تنمية الموارد ومصادر الطاقة في الخارج والتي تستطيع تعويض النقص النسبي للموارد المحلية، والمشروعات الإنتاجية، ومشروعات البنية التحتية القادرة على إحداث حراك في الصادرات المحلية من التكنولوجيا والمنتجات والمعدات.. إلخ، بالإضافة إلى التصدير الخارجي للعمالة، ومشروعات مراكز البحوث والتطوير الخارجية التي تستطيع استغلال التكنولوجية الدولية المتقدمة، وإدارة الخبرات والكفاءات المتخصصة، بالإضافة إلى مشروعات الاستحواذ والدمج للشركات خارج البلاد والتي تستطيع رفع القدرات التنافسية المتقدمة دوليًّا، والإسراع في توسيع الأسواق الدولية.

لا بد من منح مزايا مناسبة لشركات الاستثمار الخارجي، وشركات المقاولات التي تقوم بالمشروعات المهمة على مستوى أسعار فوائد القروض، ومعدل أقساط التأمين، أو رفع الفوائد المدعومة للقروض، وتمديد مدة الفوائد المدعومة، كما أن معدل السماح للشركات باستخدام قروض الحكومة الخاصة للاستثمارات الخارجية لا بد أن يشهد زيادة تدريجية. كما يجب أيضًا تعزيز دعم السياسات المالية، وتقديم مزيد من الدعم قدر الإمكان لشركات الاستثمار الخارجي في مجالات مثل القروض، والتأمينات، والعملة الصعبة، واسترداد الضرائب.. إلخ. بالإضافة إلى القضاء على النظم الإدارية غير اللازمة،

ورفـع درجـة التسـهيل مـن اسـتخدام النقـد الأجنبـي وخروجـه، والإسراع في تنميـة منتجـات أسـواق النقـد الأجنبـي، والتسـهيل عـلى شركات الاسـتثمار الخارجـي في تجنـب مخاطـر سـعر الـصرف ومعـدل الفائـدة.. إلـخ، وتشـجيع المؤسسـات الماليـة المحليـة عـلى تأسـيس وتطويـر مؤسسـات خارجيـة، والاسـتغلال التـام للمنصـات الماليـة الإقليميـة، وتقديـم خدمـات ماليـة ميـسرة للأعـمال التجاريـة عابـرة القـارات الخاصـة بالـشركات. وعـلى كلٍّ مـن اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح وبنـك الاسـتيراد والتصديـر الصينـي الاشـتراك معًـا في بنـاء آليـة دعـم ائتـماني للاسـتثمارات الخارجيـة. وطبقًـا لخطـة تنميـة الاسـتثمارات الخارجيـة، فـإن بنـك الاسـتيراد والتصديـر الصينـي يقـوم بترتيـب مبالـغ ائتمانيـة ذات نطـاق محـدد خصيصًـا، كي تسـتخدم في دعـم وتشـجيع مشروعـات المـوارد والطاقة المهمـة الخاصة بالاسـتثمارات الخارجيـة، ومشروعـات الصناعـات الناشـئة الاسـتراتيجية، وتتمتـع القـروض الخاصـة بتلـك المشروعـات بأسـعار فوائـد تفضيليـة في ائتـمان الصـادرات الخـاص ببنـك الاسـتيراد والتصديـر الصينـي. كـما يلـزم أيضًـا التشـجيع عـلى إقامـة مزيـد مـن التعـاون الوثيـق بـين البنـوك التجاريـة المحليـة وشركات المـوارد والطاقـة عـلى مسـتوى اسـتغلال تنميـة المـوارد في الخـارج، عـلى سـبيل المثـال تأسـيس شركات اسـتثمارية لتنميـة المـوارد خـارج البـلاد تشـترك فيهـا البنـوك وشركات المـوارد والطاقـة المحليـة. كـما ينبغـي السـماح لمختلـف صناديـق التمويـل للاسـتثمار في مشروعـات الطاقـة والمـوارد خـارج البـلاد، ودفـع أسـاليب تمويـل شركات الطاقـة باسـتخدام طـرق متعـددة مثـل السـندات والطـرح في سـوق الأسـهم.. إلـخ، وتقديـم مصـادر رأسـمالية أوسـع للاسـتثمار في الطاقـة والمـوارد خـارج البـلاد. وفي الوقـت ذاتـه، توجيـه المؤسسـات الماليـة لتأسـيس نظـام إدارة الائتـمان وتقييـم القـروض، يواكـب السـمات الخاصـة بالصناعـات الناشـئة الاسـتراتيجية. والدفـع الإيجـابي للابتـكار في المنتجـات الماليـة الخاصـة بتمويـل رهانـات حقـوق الملكيـة الفكريـة، وتمويـل السلسـلة الصناعيـة.. إلـخ.

(5) توسيع نطاق المؤسسات المالية التي تدعم الاستثمارات الخارجية:

عـلى الرغـم مـن أن المؤسسـتين الماليتـين القائمتـين عـلى السياسـات والمسـئولتين عـن دفـع تطـور الاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات الصينيـة في الوقـت الراهـن بالصـين - بنـك الاسـتيراد والتصديـر الصينـي، وبنـك التنميـة الوطنـي- هـما مـن مؤسسـات القطـاع العـام المملوكـة بالكامـل، إلا أن عـدد قـروض الاسـتثمارات الخارجيـة التـي تسـتطيعان تنفيذهـا

محـدود نسـبيًّا؛ لذلـك نقـترح توسـيع نطـاق المؤسسـات الماليـة التـي تقـدم مسـاعدات ماليـة. حيـث مـن الممكـن أن يشـمل هـذا التوسـع البنـوك التجاريـة الأخـرى التابعـة للقطـاع العـام، بالإضافـة إلى بنـوك تجاريـة غـير تابعـة للقطـاع العـام. وفي ضـوء تجربـة اليابـان في دفـع تطـور الاسـتثمارات الخارجيـة، عـلى الصـين المـضي قدمًـا في توسـيع نطـاق الأعـمال التجاريـة الخاصـة بالمؤسسـات الماليـة التـي تدعـم التطـور الخارجـي للـشركات، وتقويـة المسـاعدات الماليـة المقدمـة للاسـتثمارات الخارجيـة.

(6) إطلاق العنان للوظائف الخاصة بالأسواق الرأسمالية متعددة المستويات:

إطـلاق العنـان للوظائـف التمويليـة الخاصـة بالأسـواق الرأسـمالية متعـددة المسـتويات، وتنميـة صناديـق الاسـتثمارات السـهمية، ودعـم تطـور شركات الاسـتثمار الخارجـي. فيجـب دفـع وسـائل تمويـل شركات الاسـتثمار الخارجـي مـن خـلال اسـتخدام طـرق متعـددة منهـا السـندات والطـرح في سـوق الأسـهم.. إلـخ، وتقديـم مصـادر رأسـمالية أوسـع للاسـتثمارات الخارجيـة. وتحسـين نظـام سـوق تنميـة ريـادة الأعـمال، ودعـم شركات الاسـتثمار الخارجـي المطابقـة للـشروط في البحـث عـن التمويـل مـن خـلال الطـرح في سـوق الأسـهم. بالإضافـة إلى التشـجيع عـلى بنـاء سـوق لتـداول الأوراق الماليـة خـارج البورصـة، وتلبيـة احتياجـات شركات الاسـتثمار الخارجـي التـي تعيـش مراحـل نمـو مختلفـة. وتحسـين آليـة التحويـل بـين الأسـواق مختلفـة المسـتويات، وتحقيـق ترابـط عضـوي بـين الأسـواق عـلى اختـلاف مسـتوياتها بصـورة تدريجيـة. وعـلاوة عـلى ذلـك، لا بـد أيضًـا مـن العمـل بقـوة عـلى تنميـة سـوق السـندات، وتوسـيع نطـاق إصـدار مجموعـات السـندات والصكـوك الخاصـة بـشركات الاسـتثمار الخارجـي. وتوفـير بيئـة مواتيـة لمسـتثمري شركات التأمـين، وصناديـق الضـمان الاجتماعـي، ومؤسسـات إدارة الأقسـاط السـنوية للـشركات، وغيرهـا مـن المؤسسـات مـن أجـل المشـاركة في اسـتثمارات الـشركات الصينيـة عابـرة القـارات وصناديـق الاسـتثمارات السـهمية، وذلـك في حـدود مـا يمكـن السـيطرة عـلى مخاطـره. بالإضافـة إلى ذلـك، فـإن الدعـم المـالي الـذي تقدمـه الصـين في الوقـت الراهـن للاسـتثمارات الخارجيـة الخاصـة بالـشركات المتوسـطة والصغـيرة لا يـزال غـير كافٍ البتـة. ومقارنـة بذلـك، نجـد أن الدعـم المـالي الـذي تقدمـه بعـض البلـدان الغربيـة الرأسـمالية المتقدمـة للاسـتثمارات الخارجيـة الخاصـة بالـشركات المتوسـطة والصغـيرة أقـوى

بصـورة كبـيرة وواضحـة. لذلـك فعـلى الصـين زيـادة الدعـم المـالي لهـذه الـشركات، وتشـجيعها ومسـاعدتها في إطـلاق أعـمال الاسـتثمارات الخارجيـة.

(7) تدويل اليوان الصيني:

إن عمليـة تدويـل اليـوان الصينـي مـن الممكـن أن تدفـع تسـهيل اسـتثمارات الصـين الخارجيـة، وتوفـر التكاليـف وتقلـل المخاطـر الخاصـة بـشركات الاسـتثمار الخارجـي. وفي الوقـت ذاتـه، فـإن الاسـتثمارات الخارجيـة لهـا دور كبـير أيضًـا في دفـع تدويـل اليـوان الصينـي، فكلاهـما يدفعـان ويكمـلان بعضهـما البعـض. ومـن منظـور وظيفـي، نجـد أن العلامـات المهمـة عـلى تدويـل اليـوان الصينـي هـي التسـعير باسـتخدام اليـوان الصينـي في المعامـلات الماليـة الدوليـة، بالإضافـة إلى توسـيع نطـاق الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة لأصـول اليـوان الصينـي، ومـن منظـور حلقـات التدفـق الداخـلي والخارجـي، نجـد أن الأسـواق الماليـة للأصـول المقومـة باليـوان الصينـي والتـي تتمتـع بفعاليـة عاليـة، والاسـتثمارات الأجنبيـة لأصـول اليـوان الصينـي هـما آليتـان مشروطتـان، يعتمـد كل منهـما عـلى الآخر، ويعـزز كل منهـما الآخـر. لذلـك لا بـد مـن تعزيـز عمـلات شرق آسـيا، وبنـاء أسـواق ماليـة خارجيـة لليـوان الصينـي، ودفـع مشـاركة اليـوان الصينـي في التسـويات الدوليـة، مـن أجـل دفـع عمليـة تدويـل اليـوان الصينـي بصـورة تدريجيـة.



نظام حقوق الملكية الفكرية والتوحيد المعياري

في عصرنـا هـذا الـذي يشـهد سـيطرة اقتصاد المعرفـة وتكنولوجيـا المعلومـات، أصبحـت حقـوق الملكيـة الفكريـة، والمعايـير التكنولوجيـة، محـاور مهمـة في المنافسـة الدوليـة؛ لكونهـا موارد اسـتراتيجية للتنميـة الاقتصاديـة والعلميـة والتكنولوجيـة والاسـتثمارية والتجاريـة في مختلـف البلـدان حـول العـالم، وقـد قامـت البلـدان المتقدمـة بالتطبيـق الإيجـابي للتنافـس العلمـي والتكنولوجـي القائـم عـلى اسـتراتيجيات في مجـال حقـوق الملكيـة الفكريـة والتوحيـد المعيـاري، الأمـر الـذي خلـق مزيـدًا مـن التحديـات أمـام الـشركات الصينيـة خـلال مراحـل تنفيذهـا لاسـتراتيجية "الخـروج". وبالنسـبة لمجـال حقـوق الملكيـة الفكريـة، فـما زال يشـهد تغـيرات هائلـة في قواعـده الدوليـة، فهنـاك سرعـة ملحوظـة في الاتجـاه التدويـلي لـه، الأمـر الـذي عمـل عـلى وضـع نظـام حقـوق الملكيـة الفكريـة في اختبـارات جديـدة نتيجـة عـدد مـن التحديـات العالميـة، كالأزمـة الماليـة الدوليـة، وتغـير المنـاخ.. إلـخ؛ بينـما تعمـل البلـدان المتقدمـة جاهـدة عـلى تعزيـز حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة، وتبـذل قصـارى جهدهـا مـن أجـل تحويـل ميـزة الابتـكار إلى أن تكـون سـمة تنافسـية في الأسـواق. وبالنسـبة لمجـال التوحيـد المعيـاري، ففـي الوقـت الـذي تحـاول فيـه البلـدان المتقدمـة السـيطرة بإيجابيـة عـلى مكانـة رائـدة في صياغـة المعايـير الدوليـة، تسـلك أيضًـا طريـق التنافسـية القائـم على تسـجيل بـراءات الاختراع التكنولوجيـة، والتوحيـد المعيـاري لـبراءات الاخـتراع. بالإضافـة إلى احتـكار المعايـير الخاصـة بـبراءات الاخـتراع، اسـتغلت هـذه البلـدان الترابـط بـين حقـوق الملكيـة الفكريـة والمعايـير لتحقيـق أكـبر قـدر مـن المصالـح في النهايـة. فالبحـث في كيفيـة صياغـة اسـتراتيجيات لحقـوق الملكيـة الفكريـة والتوحيـد المعيـاري في الصـين أمـر يتمتـع بمغـزى مهـم وعميـق للغايـة حيـال دفـع التقـدم التكنولوجـي، ووضـع معايـير لنظـم الأسـواق، ورفـع قـوة التنافـس الـدولي في الصناعـات والسـلع، ودفـع الـشركات الصينيـة للاسـتثمار في الخـارج، وذلـك في ظـل تعمـق الصـين تدريجيًّـا في الوصـول بالأعـمال الخاصـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة والتوحيـد المعيـاري إلى المسـتوى الـدولي.

1.5 تعزيز الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية

في عـام 2010، احتلـت الصـين المرتبـة الثانيـة عالميًّـا مـن حيـث الطلـب عـلى تسـجيل بـراءات الاخـتراع، كـما احتلـت المرتبـة الأولى عالميًّـا مـن حيـث عـدد العلامـات التجاريـة التـي قامـت بتسـجيلها، وكانـت شركـة زد تي إي ZTE لأجهـزة الاتصـال هـي الشركـة الأكـثر طلبًـا لتسـجيل بـراءات الاخـتراع لعـام 2011، كـما جـاءت شركـة هـواوي في المرتبـة الثالثـة، مـما يبـين تغـير نظـرة الـشركات الصينيـة لحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة، حيـث أدركـت ضرورة المبـادرة والسرعـة في حمايـة حقوقهـا الفكريـة، الأمـر الـذي أدى إلى تضخـم احتياجـات الصـين الفعليـة لتعزيـز الحمايـة الدوليـة لملكيتهـا الفكريـة. وخـلال الجولـة الرابعـة مـن الحـوار الاسـتراتيجي والاقتصـادي بـين الصـين والولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي عقـدت في مايـو 2012، كانـت حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة أحـد المحـاور المهمـة خـلال الحـوارات والنقاشـات بـين الجانبـين. ومـا اختلـف هـذه المـرة هـو أن حقـوق الملكيـة الفكريـة لم تعـد مجـرد محـورًا تمـارس مـن خلالـه الولايـات المتحـدة ضغوطًـا عـلى الصـين، بـل أصبـح مطلبًـا مشـتركًا للطرفـين[17]. وقـد خلقـت اسـتراتيجية "الخـروج" للـشركات الصينيـة تحديـات كبـيرة للغايـة فيـما يتعلـق بأعـمال حقـوق الملكيـة الفكريـة في الصـين، تتمثـل فيـما يـلي: عـدم تلبيـة بنـاء نظـام حقـوق الملكيـة الفكريـة بالصـين لاحتياجـات العـصر مـن تنميـة علميـة، وعـدم وجـود تنسـيق لآليـة حقـوق الملكيـة الفكريـة التـي تتسـم بالربـط بـين الإنتـاج والدراسـة والبحـث العلمـي والممارسـات التطبيقيـة، فالإمكانـات العمليـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة ضعيفـة إلى حـد مـا، وعـدم وجـود آليـات سـليمة لنظـام حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة، فـما زال الأثـر القانـوني لهـا غـير كافٍ، ومـا يـزال هنـاك فـروق كبـيرة بـين بنـاء نظـام خدمـي لحقـوق الملكيـة الفكريـة وإعـداد الكفـاءات الخاصـة بـه، واحتياجـات التنميـة الاقتصاديـة والمجتمعيـة، فهنـاك ضعـف

17- صحيفة المعلومات الاقتصادية اليومية، طبعة الثالث من إبريل عام 2012.

في الوعـي بحقـوق الملكيـة الفكريـة في المجتمـع بأكملـه، كـما أن الحمايـة الدوليـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة غـير كافيـة. وفي مواجهـة الأوضـاع والمتطلبـات التنمويـة الجديـدة، لا بـد مـن إحـداث حـراك كبـير، وابتـكار في التنميـة، والإسراع في التحـول مـن دولـة كبـيرة في حقـوق الملكيـة الفكريـة إلى دولـة قويـة في هـذا المجـال، كـما يلـزم الإنفـاذ القـوي لاسـتراتيجيات حقـوق الملكيـة الفكريـة بالدولـة، والتحسـين المسـتمر للنظـام القانـوني لهـا، والعمـل بإيجابيـة عـلى خلـق أجـواء جيـدة لهـا، والتحسـين مـن إنشـاء واسـتخدام وإدارة حقـوق الملكيـة الفكريـة، وتعزيـز الحمايـة الدوليـة لهـا، وإطـلاق العنـان للـدور الـذي يقـوم بـه نظـام حقـوق الملكيـة الفكريـة في دفـع القـوة التنافسـية الدوليـة الخاصـة بالـشركات الصينيـة، بالإضافـة إلى تقديـم الدعـم القـوى للاسـتثمارات الخارجيـة للـشركات الصينيـة؛ وذلـك بهـدف تعزيـز القـوة التنافسـية للأسـواق الدوليـة الخاصـة بالـشركات، والقـوة التنافسـية الرئيسـة للدولـة.

أولًا: تقوية آليات الإدارة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية:

(1) رفع مستوى الأعمال الخاصة بإدارة حقوق الملكية الفكرية:

في عـام 2008، قامـت الدولـة عند صياغـة (المخطط الاسـتراتيجي لحقوق الملكية الفكريـة بالدولة) بتأسيس فريـق مـن القـادة برئاسـة نائـب رئيـس مجلـس الدولـة الصينـي، وكانـت هنـاك جهـود كبـيرة لدفـع هـذا الفريـق. ولكـن تـم وضـع (خطـة دفـع إنفـاذ الاسـتراتيجية الوطنيـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة) السـنوية التـي تـم البـدء في صياغتهـا في عـام 2009 مـن قِبَـل المؤتمر الـوزاري المشـترك لأعمال إنفـاذ الاسـتراتيجية الوطنيـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة، في حـين نجـد أن مسـتوى المؤتمـر أقـل بكثـير مـن مسـتوى الفريـق القيـادي. وعـلى النقيـض مـن ذلـك، فـإن خطـة تعزيـز حقـوق الملكيـة الفكريـة السـنوية في اليابـان يتـم وضعهـا مـن قِبَـل القطـاع الاسـتراتيجي، ويتـم تعيـين رئيـس القطـاع مـن قِبـل رئيـس وزراء اليابـان، كـما يتـم تعيـين نائبـه مـن قبـل وزيـر الدولـة، ويتـم تعيـين موظفيـه مـن قبـل مختلـف الـوزراء فيـما عـدا رئيـس ونائـب رئيـس القطـاع، كـما أن هنـاك تعيينًـا أيضًـا مـن قبـل رئيـس مجلـس الـوزراء للموظفـين الذيـن يسـتطيعون تقديـم إسـهامات في إنشـاء حقـوق للملكيـة الفكريـة وحمايتهـا واسـتغلالها. لذلـك نجـد حمايـة قانونيـة لصياغـة وتطبيـق خطـة التنميـة اليابانيـة، حيـث إن

نائب رئيس الوزراء الياباني هو من يتولى مسئولية صياغتها ودفع إنفاذها شخصيًّا. مما سبق نجد أنه في ظل عدم وجود (قانون أساسي لحقوق الملكية الفكرية) بالصين حتى الآن، إذا استطاعت الصين تأسيس فريق قيادي مختص من مجلس الدولة يتولى مهمة وضع وتطبيق خطة دفع حقوق الملكية الفكرية، ستتمكن من زيادة مستوى وفاعلية التنفيذ.

(2) تأسيس آلية تنسيق ذات مستوى رفيع وموثوق لقطاع حقوق الملكية الفكرية:

وعلى صعيد هيئات التنسيق المشترك لإنفاذ القانون، إذا اتخذنا الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية نموذجًا، نجد أن هيئات التنسيق المشترك لإنفاذ القانون في تلك الدول بالرغم من اختلاف مسمياتها، إلا أنها تشترك في كونها هيئات تعمل على التنسيق المشترك لإنفاذ القانون، وتتمتع بسلطة قوية. في حين أن النظام الإداري لحقوق الملكية الفكرية المعمول به حاليًّا في الصين، يتسم بفصل الإدارات والمناطق والمستويات المختلفة، ويفتقر إلى آلية التنسيق، ويوجد به مشاكل مختلفة، مثل تعدد كياناته، وتداخل الوظائف والمهام، وانخفاض فعاليته، بالإضافة إلى صراع السلطات.. إلخ. وقد يؤدي هذا النظام الإداري لحقوق الملكية الفكرية بسهولة إلى خلافات، والتخلي عن المسئوليات، وانخفاض جودة قوانين القطاعات والقوانين المحلية، بالإضافة إلى التعارض بين جوانب عدة خلال التطبيق مثل أساس إنفاذ القوانين، وكيانات إنفاذه.. إلخ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أزمة في سيادة القوانين الإدارية، وزيادة الكلفة المجتمعية، وقد أصبحت كل هذه الأمور عراقيل تحول دون تأسيس قانون إداري خاص بحقوق الملكية الفكرية قابل للتنفيذ بالصين، ولا تتفق تمامًا مع المطالب التي طرحها (المخطط الاستراتيجي لحقوق الملكية الفكرية بالدولة) من "تعميق إصلاح النظام الإداري لحقوق الملكية الفكرية". ويتطلب منا هذا، البحث عن طريقة تمكّننا من تنسيق إنفاذ القوانين الإدارية لقطاعات حقوق الملكية الفكرية، من أجل حل النزاعات والصراعات في السلطات بين القطاعات، والتقليل من تعددية الإدارات التي تنفذ القوانين، وتنسيق الإنفاذ المشترك لحقوق الملكية الفكرية، وذلك في ظل عدم التمكن من إبطال النظام الإداري الحالي لحقوق الملكية الفكرية وإعادة هيكلته. لذلك يمكن تأسيس لجنة وطنية لتنسيق إدارة حقوق الملكية الفكرية يشرف

عليها مباشرة مجلس الدولة الصيني، وتكون هيئة وطنية لتنسيق إنفاذ القوانين بصورة مشتركة في القطاعات المعنية بحقوق الملكية الفكرية. وتتمتع تلك اللجنة ذات المستوى الرفيع بسلطات قوية للغاية، حتى تستطيع توحيد وتنسيق إنفاذ القوانين في القطاعات المختلفة بصورة مشتركة وعلى نحو أفضل.

(3) تكوين فريق متخصص وكفء من أجل الإنفاذ المشترك للقوانين الخاصة بقطاعات حقوق الملكية الفكرية:

فيما يتعلق بإنفاذ القوانين بشكل مشترك، دائمًا ما تقوم البلدان الغربية المتقدمة بتأسيس فرق مشتركة لإنفاذ القوانين، تتعاون وتركز على موارد إنفاذ القانون للقضاء على المخالفين لحقوق الملكية الفكرية، حيث تتعاون هذه الدول فيما بينها للقيام بأنشطة على نطاق محلي من أجل القضاء على أنشطة التزوير، والتي تأتي بنتائج واضحة للغاية. وعلى النقيض، فإن الصين في ظل نظامها الإداري الحالي الخاص بحقوق الملكية الفكرية والذي يتسم بالفصل بين إداراته، له كيانات إدارية تعمل على إنفاذ القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتشمل مكتب الدولة لحقوق الملكية الفكرية، ومكتب العلامات التجارية، ومكتب حقوق الطبع والنشر، ومكتب الأمن العام، والجمارك، وغيرها من القطاعات. ولكل قطاع فريق إنفاذ قانوني خاص به، وعلى الرغم من صغرها وقلة أعداد موظفيها، إلا أنها تتسم بالتكامل. لكن نظرًا للافتقار إلى التبادل والتواصل والتنسيق بين القطاعات المختلفة، فكل فريق له طريقته الخاصة في إدارة أعماله؛ لذلك من الصعب إيجاد حلول للجرائم والسلوكيات المتعلقة بمخالفة حقوق الملكية الفكرية، التي تتسم بأنها خفية وذات طابع دولي؛ وبالتالي لا يمكن أن يكون لها أداء فعال للقضاء على جرائم مخالفة القانون، كما أنها ستعمل أيضًا على إهدار موارد إنفاذ القانون المحدودة والثمينة، وستؤثر بشكل خطير على فعالية إنفاذ القانون بصورة مشتركة للقطاعات المختلفة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، والثمار المجتمعية لها. لذلك من الضروري الدمج بين الموظفين المسئولين عن إنفاذ القانون الموزعين على المنظومات المختلفة لحقوق الملكية الفكرية، وتأسيس فريق مشترك متخصص وفعال لإنفاذ القانون بقطاعات حقوق الملكية الفكرية، من أجل تعزيز قوة إنفاذ القانون الخاصة بها.

(4) تأسـيس نظـام سـلس وسـليم لمشـاركة المعلومـات الخاصـة بإنفـاذ قوانيـن حقـوق الملكيـة الفكريـة:

هنـاك صلـة وثيقـة بـين الإنفـاذ المشـترك لقوانـين حقـوق الملكيـة الفكريـة ذي الفعاليـة العاليـة، وآليـة تبـادل ومشـاركة المعلومـات عـلى نحـو سـلس ومناسـب. ولكـن عندمـا تقـوم هيئـات إنفـاذ قوانـين حقـوق الملكيـة الفكريـة بالصـين حاليًـا بأنشـطة إنفـاذ مشـتركة للقوانـين، فإنهـا عـادةً مـا تقـوم بتبـادل المعلومـات مـن خـلال القوانـين التـي تنـص عليهـا الاتفاقيـات بـين القطاعـات أو الاجتماعـات المشـتركة. وهـذا النـوع مـن آليـات تبـادل المعلومـات يتسـم بنطـاق تطبيقـه المحـدود للغايـة، فبالنسـبة للأعـمال الإجراميـة الخاصـة بانتهـاك حقـوق الملكيـة الفكريـة، الموجـودة ضمـن وظائـف وسـلطات عـدد كبـير مـن القطاعـات، فـإن درجـة مشـاركة المعلومـات الخاصـة بهـا بـين القطاعـات المختلفـة منخفضـة نسـبيًا، كذلـك نطاقهـا صغـير إلى حـد مـا، كـما أن توقيـت تبـادل المعلومـات الخاصـة بهـا محـدود للغايـة. فعـلى سـبيل المثـال، تتحكـم هيئـات إنفـاذ قوانـين حقـوق الملكيـة الفكريـة بالصـين جيـدًا في مصـادر المعلومـات المعنيـة بأصحـاب حقـوق الملكيـة الفكريـة، مثـل طلبـات بـراءات الاخـتراع، وتسـجيلات العلامـات .. إلـخ، بينـما لا توجـد قنـوات معياريـة وسريعـة لهيئـات الأمـن العـام للحصـول عـلى مثـل تلـك المعلومـات. ولكـن تتحكـم هيئـات الأمـن العـام في المعلومـات التـي تحصـل عليهـا مـن خـلال التحقيقـات التـي تجريهـا في الأعـمال الإجراميـة الخاصـة بانتهـاك حقـوق الملكيـة الفكريـة، بينـما لا تمتلـك الهيئـات المسئولة عـن إدارة حقـوق الملكيـة الفكريـة طرقًـا معياريـة أو سريعـة تحصـل مـن خلالهـا عـلى مثـل تلـك المعلومـات. ولا تـؤدي آليـة تبـادل المعلومـات هـذه، التـي يشـوبها ضعـف في التنسـيق، إلى عـدم تمكـن قطاعـات الإنفـاذ المشـترك لقوانـين حقـوق الملكيـة الفكريـة مـن مشـاركة المعلومـات الخاصـة بإنفـاذ القوانـين فحسـب، بـل إنهـا قـد تسـبب تكـرارًا عـلى مسـتوى التحكيـم والدعـاوي الخاصـة بالأعـمال الإجراميـة المماثلـة؛ نظـرًا لنطـاق المهـام والوظائـف المختلفـة، الأمـر الـذي يسـبب انخفـاض فعاليـة عمليـة إنفـاذ القوانـين. لذلـك فعلينـا اسـتغلال تكنولوجيـا الإنترنـت بالشـكل الأمثـل، وتأسـيس آليـة سلسـة وسريعـة لمشـاركة المعلومـات الخاصـة بإنفـاذ قوانـين حقـوق الملكيـة الفكريـة، ودفـع التبـادل الرقمـي للمعلومـات بـين هيئـات إدارة حقـوق الملكيـة الفكريـة والهيئـات الأخـرى المعنيـة بإنفـاذ القوانـين، وتوسـيع قنـوات مشـاركة المعلومـات المعنيـة، مـن أجـل ضـمان التوقيـت السـليم لنقـل المعلومـات الخاصـة بإنفـاذ القوانـين وسرعتـه وسلاسـته، وتحقيـق تكامـل المزايـا ومشـاركة المـوارد.

(5) تحسين النظام القانوني الخاص بحقوق الملكية الفكرية:

يجب الإسراع في صياغة وتعديل وتحسين القوانين المعنية بحقوق الملكية الفكرية. والإسراع في تعديل (قانون العلامات التجارية)، و(قانون مكافحة المنافسة غير النزيهة)، و(اللائحة الخاصة بأعمال التوكيل في براءات الاختراع)، بالإضافة إلى تعديل (قانون حقوق التأليف والنشر) ولوائحه الإدارية، و(لائحة براءات الاختراع في مجال الدفاع الوطني)، وتعديل (اللائحة الخاصة بحماية الأصناف النباتية الجديدة)، وصياغة (اللائحة الخاصة بحماية حقوق تأليف ونشر الأعمال الفنية الخاصة بالأدب الشعبي) و(لائحة الإنجازات المهنية والتكنولوجية). والعمل على تحسين النظام القانوني المعني بحقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت، وتعزيز دراسة النظام القانوني الخاص بحماية الموارد التراثية والمعارف التقليدية، وإصدار التفسيرات القضائية أو الوثائق التفسيرية القضائية القياسية المتعلقة بجلسات الاستماع الخاصة بقضايا حقوق التأليف والنشر على الإنترنت، ومعايير جلسات استماع القضايا المعنية بتحديد أحقية براءات الاختراع.. إلخ، في التوقيتات المناسبة.

ثانيًا، تأسيس منظومة دعم حقوق الملكية الفكرية:

(1) تعزيز الترابط بين سياسات حقوق الملكية الفكرية والسياسات الأخرى:

يجب استغلال السياسات المعنية بالمجال الضريبي والمالي والعلمي والتكنولوجي والاستثماري والتجاري.. إلخ، لدفع إنشاء واستخدام حقوق الملكية الفكرية. كما يلزم صياغة سياسات خاصة بحقوق الملكية الفكرية، التي تتناسب مع تنمية الجوانب المهمة في كل من الصناعات الاستراتيجية الناشئة والصناعات التقليدية، وتوجيه الكيانات التي تتسم بالابتكار نحو احتلال مكانة عالية في النظام الاستراتيجي لحقوق الملكية الفكرية المعني بالصناعات. وعلاوة على ذلك، لا بد من تعزيز بناء الإمكانات الإدارية ونظام السياسات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المعنية بالابتكار العلمي والتكنولوجي، وتحسين النظام الإداري لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالتخطيط العلمي والتكنولوجي والمشروعات العلمية والتكنولوجية بالدولة، بالإضافة إلى آلية عمل حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالصناعات. كما يجب الحيلولة دون إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية، والحفاظ على نظام الأسواق ذات المنافسة العادلة، والحقوق والمصالح العامة المشروعة، وتحسين سياسات دفع مناطق حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز التوجيه المُصنف، أي إعطاء توجيهات مختلفة لفئات مختلفة من الشركات، وتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية في المناطق الخدمية. كما يلزم دراسة صياغة قوانين داعمة، وإجراءات وقائية لنظام حماية حقوق الملكية الفكرية المعني بالاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية. كما أنه من الضروري تأسيس وتحسين نظام الرصد الإحصائي لحقوق الملكية الفكرية، وتحسين آلية مناقشة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الكبرى، وتعزيز أعمال التحليل والإنذار المبكر الخاص بحقوق الملكية الفكرية المعنية بتنمية الصناعات الاستراتيجية الناشئة، وتحسين ونشر المعايير والتعليمات الخاصة بأعمال التحليل والإنذار المبكر، وإضفاء الطابع السوقي على خدمات التحليل والإنذار المبكر، واختيار عدد من المناطق والمجالات المهمة التي تتسم باحتياجاتها البارزة، لإطلاق أعمال التحليل والإنذار المبكر الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى وحدات تجريبية لمناقشة حقوق الملكية الفكرية، من أجل تأسيس آلية مناقشة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالأنشطة

الاقتصادية الكبرى، بالإضافة إلى مقاومة مخاطر حقوق الملكية الفكرية والتقليل منها.

(2) دفع إنشاء واستغلال حقوق الملكية الفكرية:

أولاً: رفع القدرات الخاصة بنظام حقوق الملكية الفكرية الذي تستخدمه الشركات والمؤسسات العامة. فينبغي العمل على نحو إيجابي من أجل دفع الشركات نحو تطبيق استراتيجيات حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز توجيه السياسات والخدمات المعلوماتية نحو حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركات المتوسطة والصغيرة، والعمل على تحسين قواعد العمل الإداري الخاص بحقوق الملكية الفكرية للشركات والمؤسسات العامة، ودفع صياغة نظام تقييم ومحاسبة مالية لأصول حقوق الملكية الفكرية، وبناء نظام لإنشاء وتطبيق حقوق الملكية الفكرية التي تربط بين الإنتاج والدراسة والبحث العلمي والممارسات التطبيقية، والتحسين والتشجيع العملي للسياسات الضريبية ذات الأفضلية والمتعلقة بالتنازل عن حقوق الملكية الفكرية أو ترخيصها، وتنفيذ سياسات مالية تحفز على الابتكار مثل رهن حقوق الملكية الفكرية.. إلخ، بالإضافة إلى توجيه رءوس الأموال، والموارد البشرية، والتكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية، للتحول إلى كيانات وشركات. كما يلزم أيضًا مساعدة القطاعات الرئيسة والمجالات التكنولوجية الأساسية على بناء جمعيات تجمع بين الإنتاج والدراسة والبحث العلمي والممارسات التطبيقية، تعمل تلك الجمعيات على إنشاء روابط قائمة على الابتكار التكنولوجي، والتعاون في حقوق الملكية الفكرية، والتوحيد المعياري.. إلخ، لدفع إنشاء حقوق الملكية الفكرية وإضفاء الطابع الصناعي التطبيقي عليها. كما ينبغي بحث إنشاء صناديق تشغيلية خاصة لحقوق الملكية الفكرية، يتم توجيهها من قِبَل الدولة، وتسهم فيها أطراف عدة، تعمل على دفع التطبيق العملي لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث. ولا بد أيضًا من التعمق في إطلاق الأعمال النموذجية التجريبية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، ودفع إضفاء الطابع الصناعي على براءات الاختراع، وإطلاق علامات تجارية مشهورة دوليًا، والعمل على ازدهار وتنمية الصناعات المعنية بحقوق النشر، وإنشاء قاعدة تصنيع تدفع تطبيق التحول في حقوق الملكية الفكرية وإضفاء الطابع الصناعي التطبيقي عليها. بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات تقييم الأصول الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وبدء أعمال تجريبية لتمويل رهانات حقوق الملكية الفكرية، وتعميق الأعمال المعنية بحماية ودفع

العلامات التجارية القديمة في الصين.

ثانيًا: تأسيس الشركات المتميزة في مجال حقوق الملكية الفكرية. فلابد من صياغة وتحسين المعايير المتعارف عليها، الخاصة بالشركات التنافسية في مجال حقوق الملكية الفكرية، واختيار مجموعة من الشركات العاملة في الصناعات الأساسية، والشركات الصناعية الكبيرة والمتوسطة، وشركات التكنولوجيا الفائقة المتنامية، بالإضافة إلى الشركات المتوسطة والصغيرة العلمية والتكنولوجية التي تتمتع بقدرات تنافسية، وذلك على مراحل ومجموعات، ثم تأسيس خطة إعداد متخصصة لجميع حلقات العمل في حقوق الملكية الفكرية بالشركات، وذلك من خلال طرق عدة منها تأسيس آلية التواصل بين الشركات الرئيسة، وإنشاء محطات لتبادل الأعمال المعنية بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركات، بالإضافة إلى إيفاد الموظفين المختصين في حقوق الملكية الفكرية.. إلخ. وعلى القطاعات المعنية بالحكومة على اختلاف مستوياتها، إتاحة سياسات تفضيلية في المجال المالي والضريبي، بالإضافة إلى الدعم المالي على نحو متكافئ.

(3) دفع الابتكار والتنمية في القطاع الخدمي الخاص بحقوق الملكية الفكرية:

يجب تحسين نظام عمليات التمويل الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، والعمل على دفع الأعمال الخاصة بتقييم أصولها، ودفع تأسيس نظام تمويلي لهذه الحقوق قائم على المؤسسات المالية، والاستثمار في ريادة الأعمال. كما يلزم توجيه جميع أنواع مؤسسات الضمان الائتماني للعمل على تقديم خدمة الضمان لحقوق الملكية الفكرية، والبحث في تأسيس آلية لتقاسم مخاطر تمويل الرهانات. ودعم الشركات التي تمتلك حقوق ملكية فكرية على إصدار سندات لها أو أن تقوم بعملية الطرح العام الأوّلي لجمع التمويلات من خلال طرح أسهمها في الأسواق، بالإضافة إلى وضع معايير لفحص حقوق الملكية الفكرية ومتابعتها، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها في أسواق الأوراق المالية، وإنشاء منصة لعرض وتداول وحماية وتحويل حقوق الملكية الفكرية.

كما أنه من الضروري العمل على إعداد قطاع خدمي خاص بحقوق الملكية الفكرية. فيلزم دفع صياغة سياسات ضريبية ومالية داعمة تساعد في تنمية القطاع الخدمي

الخاص بحقوق الملكية الفكرية، كما يجب تشجيع القوى المجتمعية على إطلاق أنشطة خدمية ذات طابع تجاري معنية بحقوق الملكية الفكرية، ودفع تطوير أعمال التوكيلات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، والاستشارات، والتقييم، والوصايا، والتدريب، والبحث عن المعلومات، ومعالجة البيانات، بالإضافة إلى الخدمات المالية.. إلخ، من أجل تقديم خدمات ذات مستوى عالٍ في مجال حقوق الملكية الفكرية للمجتمع. وإطلاق العنان بشكل تام لدور الاتحادات الصناعية، ووضع معايير لإدارة تأهيل موظفي القطاع الخدمي لحقوق الملكية الفكرية، وتعزيز الرقابة الذاتية، وبناء مصداقية وإخلاص في القطاع الخدمي الخاص بهذا المجال.

وعلاوة على ذلك، يجب تقديم الدعم لمجموعة من الشركات الخدمية في مجال خدمات القيمة المضافة، مثل برمجيات حقوق المكية الفكرية، وقواعد البيانات المتخصصة في حقوق الملكية الفكرية، والخدمات الاستشارية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وقروض الرهانات الخاصة بهذا النوع من الحقوق، بالإضافة إلى خدمات الاستثمار والتمويل الأخرى.. إلخ. كما يلزم أيضًا دعم وتوجيه رءوس الأموال الشعبية للاستثمار في مجال خدمات حقوق الملكية الفكرية، وتشجيع ومساعدة المؤسسات الخارجية المتخصصة في خدمات حقوق الملكية الفكرية، التي تتسم بمستوى عالٍ، على تعزيز التبادل والتعاون مع المؤسسات المحلية العاملة في هذا النوع من الخدمات. كما يجب دفع المؤسسات العاملة في خدمات حقوق الملكية الفكرية نحو إطلاق أعمال على أعلى مستوى في مجال الخدمات الاستشارية المعنية باستراتيجيات حقوق الملكية الفكرية، وتحليل الإنذارات المبكرة، وعمليات الدمج والاستحواذ وإعادة هيكلة الأصول غير المادية، بالإضافة إلى النزاعات التي تشمل حقوق الملكية الفكرية الخارجية.. إلخ. كما يجب مساعدة المؤسسات العامة المؤهلة العاملة في خدمات حقوق الملكية الفكرية في جميع المناطق على إعادة الهيكلة والتحول إلى شركات، وإعداد وتشكيل عدد من معارض العلامات التجارية يكون محورها حقوق الملكية الفكرية.

(4) بناء ثقافة حقوق الملكية الفكرية وتأهيل الكفاءات الخاصة بها:

لا بد من ابتكار نموذج للتوعية، وإطلاق منصة موثوقة وفعالة لنشر حقوق الملكية

الفكريـة، وتدشـين مجموعـة مـن الأنشـطة الثقافيـة في هـذا المجـال والتـي تتسـم بتأثـير كبـير. فـلا بـد مـن توسـيع إطـلاق التعليـم العـام لحقـوق الملكيـة الفكريـة، والعمـل بإيجابيـة لدفـع هـذا النـوع مـن التعليـم كي ينـدرج ضمـن منظومـة التعليـم الوطنـي. ويلـزم تعزيـز المفاهيـم الأخلاقيـة القائمـة عـلى النزاهـة والـشرف، والقضـاء عـلى المفاهيـم الأخـرى الشـائنة القائمـة عـلى انتهـاك الحقـوق. كـما يجـب إطـلاق أعـمال التوعيـة الخارجيـة، لتعريـف المجتمـع الـدولي بشـكلٍ موضوعـيّ وعـادلٍ وكاملٍ بالإنجـازات الإيجابيـة التـي حققتهـا الصـين في أعـمال حقـوق الملكيـة الفكريـة بهـا، وحمايـة الصـورة الدوليـة الممتـازة للصـين. والاسـتمرار في إقامـة أنشـطة عديـدة منهـا "أسـبوع نـشر التوعيـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة عـلى مسـتوى الدولـة"، و"أسـبوع بـراءات الاخـتراع الصينيـة"، و"مهرجـان العلامـات التجاريـة الصينيـة"، و"نشـاط علامـة الكتـب المرجعيـة الخـضراء".. إلـخ. كـما يجـب التطـرق إلى النقـاط والمحـاور المهمـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة، وإطـلاق أنشـطة محوريـة مختلفـة كالمنتديـات والصالونـات الثقافيـة والمحـاضرات والمعـارض.. إلـخ، واسـتغلال الحـالات النموذجيـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة، ونـشر مجموعـة مـن الكتـب ذات الجـودة الممتـازة، وإنتـاج مجموعـة مـن البرامـج التلفزيونيـة. وتعزيـز أعـمال التوعيـة الخاصـة بالنظـام القانـوني لحقـوق الملكيـة الفكريـة، والتطبيـق الشـامل لأسـاليب التعليـم، والـرأي العـام، بالإضافـة إلى تنقيـة منـاخ حقـوق الملكيـة الفكريـة، ورفـع الوعـي عنـد العامـة فيـما يتعلـق بهـذا المجـال، وتوجيـه المجتمـع نحـو تكويـن مفاهيـم ثقافيـة خاصـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة قائمـة عـلى احـترام المعرفـة والريـادة والابتـكار والالتـزام الصـادق بالقوانـين.

وعـلى صعيـد إعـداد الكفـاءات المتخصصـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة، فهنـاك في الوقـت الراهـن عـدد مـن المشـكلات تواجـه هـذا الأمـر تتمثـل في:

أولًا: أن التعليـم الأكاديمـي الخـاص بحقـوق الملكيـة الفكريـة لم يسـلك مسـاره الصحيـح بعـد، فتخصـص حقـوق الملكيـة الفكريـة لم يُـدرَج بعـد كعلـم مـن الدرجـة الثانيـة في السلسـلة التعليميـة الأكاديميـة، فـلا يوجـد مراكـز متخصصـة تمنـح درجـة الماجسـتير أو الدكتـوراه في حقـوق الملكيـة الفكريـة، فيـما عـدا جامعـات فرديـة مثـل جامعـة بكـين، وجامعـة الشـعب الصينيـة، وجامعـة جونـغ نـان للاقتصـاد والقانـون.. إلـخ، وهنـاك أيضًـا مـدارس تبحـث في إطـلاق تعليـم أكاديمـي في حقـوق الملكيـة الفكريـة بينـما يكـون مُدرجًـا فقـط تحـت علـوم أخـرى مثـل علـوم القانـون وإدارة الأعـمال والإدارة العامـة وعلـوم الاقتصـاد.. إلـخ، فيـما يـرى

المعلمـون أن إعـداد كفـاءات في مجـال حقـوق الملكيـة الفكريـة بشـكل عـام يجـب أن يكـون لـه مسـمى محـدد، ودون ذلـك لـن يسـير العمـل فيـه بشـكل طبيعـي. وطبقًـا للإحصائيـات، فـإن إجـمالي مـا تقـوم الكليـات والجامعـات بإعـداده مـن كفـاءات في هـذا المجـال لا يصـل إلى ثلاثـة آلاف شـخص، الأمـر الـذي يوضـح الفـروق الهائلـة بـين إعـداد الكفـاءات المتخصصـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة بالصـين ومـا يحتاجـه التطـور الاقتصـادي في المجتمـع بشـكل فعـلي مـن كفـاءات في هـذا المجـال.

ثانيًـا: مـن المتوقـع أن تشـهد أعـداد فـرق المعلمـين المتخصصـين في تأهيـل كفـاءات عاملـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة زيـادة ملحوظـة، وأن يرتفـع مسـتواها. فخـلال عشريـن عامًـا، اسـتطاعت الكليـات والجامعـات الصينيـة حشـد مجموعـة مـن فـرق المعلمـين المتخصصـين في تأهيـل الكفـاءات العاملـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة، ولكـن بصـورة عامـة مـن الصعـب أن تلبـي هـذه الفـرق احتياجـات الصـين مـن الكفـاءات المتخصصـة في هـذا المجـال خـلال الفـترة المسـتقبلية، سـواء مـن ناحيـة عـدد المعلمـين أو كفاءتهـم العلميـة. وطبقًـا للإحصائيـات، فـإن إجـمالي المعلمـين المتخصصـين في حقـوق الملكيـة الفكريـة الموجوديـن في أكـثر مـن عـشر جامعـات بهـا تخصـص حقـوق الملكيـة الفكريـة في الصـين، لم يصـل إلى خمسـمائة طالـب وطالبـة، وأعـداد المعلمـين الحاصلـين عـلى تعليـم نظامـي متخصـص في حقـوق الملكيـة الفكريـة أو الذيـن سـافروا للخـارج وتـم تأهيلهـم في هـذا المجـال مـن بينهـم قليـل جـدًا. كـما أن الإمكانـات الدراسـية النظريـة حاليًـا لهـذه الفـرق قويـة بصـورة كبـيرة، أمـا الإمكانـات التطبيقيـة التـي تعمـل عـلى معالجـة الشـئون الخاصـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة فهـي قليلـة للغايـة.

ثالثًـا: أعـمال التدريـب في هـذا المجـال غـير نظاميـة، وتفتقـر إلى التخطيـط المرتـب، فقـد تـم توزيـع العمـل في هـذا المجـال حاليًـا عـلى قطاعـات عديـدة منهـا الهيئـة الوطنيـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة، والمكتـب الوطنـي لحقـوق التأليـف والنـشر، والهيئـة الوطنيـة العامـة للصناعـة والتجـارة، ووزارة التجـارة، ووزارة التعليـم.. إلـخ بشـكل مبعـثر، وتبـدو هـذه القطاعـات الوطنيـة التـي تزيـد عـن عـشرة، كيانًـا واحـدًا يتحمـل مسـئولية حقـوق الملكيـة الفكريـة، ولكـن في الحقيقـة هـم ليسـوا كيانًـا واحـدًا، حيـث يفتقـرون إلى التنسـيق والتناغـم، كـما أنهـم لا يتمتعـون بتخطيـط وتنظيـم موحـد، الأمـر الـذي يـؤدي إلى تفـاوت مسـتويات أعـمال التدريـب، فهنـاك عـدد كبـير مـن أعـمال التدريـب لا تـزال مجـرد تدريبـات عامـة تغيـب عنهـا صفـة التخصصيـة.

(5) تحسين الهيكل المعرفي ونماذج الإعداد الخاصة بالكفاءات العاملة في حقوق الملكية الفكرية:

إن الكفاءات المتخصصة العاملة في حقوق الملكية الفكرية تتسم بمواهبها المتعددة؛ لذلك يجب تأسيس علم حقوق الملكية الفكرية، واعتباره أحد العلوم البينية، أي أنه يجمع بين تخصصات متعددة. فتنظيم التعاون بين الباحثين في مختلف العلوم داخل وخارج الكليات خلال المراحل الأولى لتأسيس هذا العلم أمر في غاية الأهمية. فغالبية الكفاءات المتخصصة العاملة في هذا المجال (أكثر من 80%) يتم توظيفهم لتأدية أعمال خاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا؛ لذلك يجب أن يتمتعوا بخلفية محددة عن العلوم التطبيقية، وأساسيات قوية عن العلوم القانونية، كما لا بد من استيعابهم لمعلومات قانونية معنية بمعارف محددة في إدارة الأعمال وعلوم الاقتصاد (مثل تقييم الأصول غير المادية، والتراخيص التجارية.. إلخ).

ويجب إعداد نظام تعليمي يطابق القواعد والضوابط التعليمية. فطبقًا للنظام التعليمي في الصين، ينبغي ترتيب التعليم المتخصص في حقوق الملكية الفكرية بعد انتهاء الدراسة في المرحلة الجامعية، مثل أن يوجد درجة ثانية معادلة لهذه المرحلة متخصصة في حقوق الملكية الفكرية، ودرجة الماجستير المتخصص في هذا المجال، بنظام تعليمي يستغرق ثلاث سنوات تقريبًا (التعليم القانوني الأساسي + التعليم المتخصص في حقوق الملكية الفكرية). ودراسة العلوم التطبيقية أولًا ثم دراسة العلوم القانونية، أمر يفيد الطالب في إجادة المعارف؛ حيث إن العلوم التطبيقية تتبع العلوم الطبيعية، ودراسة تلك العلوم في مرحلة الشباب مفيدة جدًّا، أما القانون فيتبع العلوم الاجتماعية، ودراسة هذا العلم في عمر متقدم يساعد على مزيد من الفهم له خاصة وأن الدارس سيكون قد تكونت لديه خبرات اجتماعية وفيرة، وله قراءات ثرية. يتفق النظام التعليمي سالف الذكر مع التعليم القانوني بالولايات المتحدة، ولكن يختلف بشكل كبير عن التعليم القانوني العادي الموجود في الصين؛ لأن تسجيل الطلبة الجدد في التعليم القانوني للمرحلة الجامعية العادية في الصين يبدأ من المرحلة الثانوية في التعليم المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكفاءات العاملة في التدريس والبحث في حقوق الملكية الفكرية وبعض الكفاءات رفيعة المستوى المتخصصة في حقوق الملكية الفكرية، يجب أن تكون حاصلة على درجة الدكتوراه، ونظام

الدراسة لمرحلة الدكتوراه المتخصصة في حقوق الملكية الفكرية عادة يكون أكثر من أربع سنوات.

وبطبيعة الحال، فإن ما سبق يعد مناقشة لنماذج إدارة البرامج التعليمية المعنية بالتعليم الأكاديمي للكفاءات المتخصصة في حقوق الملكية الفكرية، ولكن من الصعب أن يكون هناك تحول جذري خلال فترة قصيرة؛ بسبب القصور في الموارد التعليمية المعنية. لذلك، فبجانب التعليم الأكاديمي الذي سيُعِد كفاءات متخصصة في حقوق الملكية الفكرية مستقبلًا، لا بد أيضًا من تعزيز التدريب المهني، والتعليم الإضافي للكفاءات المتخصصة في حقوق الملكية الفكرية، الموجودة على رأس العمل في الفترة الحالية، ولن يكون هناك مناقشة أخرى لهذا الأمر.

ثالثًا: تعزيز الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية:

(1) التوجيه نحو تدويل أعمال حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركات:

1. تكوين الوعي بإعلان حقوق الملكية الفكرية:

إن المبدأ الرئيس المتعارف عليه فيما يخص حقوق الملكية الفكرية والمعمول به دوليًّا هو "التسجيل أولًا"؛ لذلك فإن الشركات الصينية عند امتلاكها لابتكار تقني أو علامة تجارية جديدة، عليها الاهتمام بشكل أكبر بمسألة التسجيل والتوثيق. إن الشركات التي تشارك في التدويل بأساليب تكنولوجية، عليها قبل أن تدخل أسواق الدول الأخرى أن تدرس بشكل تفصيلي قوانين ولوائح هذه الدول فيما يتعلق بمجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وتمييز وتحليل الاختلافات بينها وبين القوانين الصينية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أيضًا أن تدرك جيدًا الإجراءات الخاصة بإعلان حقوق الملكية الفكرية وتدابير حماية هذه الحقوق، والاهتمام بأحوال التسجيل والحصول على التراخيص الحالية لحقوق الملكية الفكرية في هذه الدولة. وفي نفس وقت دخول الأسواق الدولية، على الشركات أن تعجل بالإعلان عن حقوق براءات اختراعاتها وحقوق علاماتها التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية التي تشمل وجود الشركات وقوتها التنافسية الأساسية في الدول الهدف، بالإضافة إلى ذلك، عليها أن تقوم أيضًا بأعمال الأمن التقني قبل أعمال فحصها وإجازتها؛ للحيلولة دون فقدان التقنيات التي تمتلكها الشركات والخسارة المترتبة على ذلك. وفي النهاية، على الشركات التعرف بشكلٍ تامّ على الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الصين والتي تدور حول حماية حقوق الملكية الفكرية. وخلال مراحل التدويل، لا بد أن تستغل الشركات بإيجابية القواعد والقوانين التي تساعد في مجال تسجيل حقوق الملكية الفكرية للشركات المحلية، مثل مبادئ حقوق التسجيل التي تتسم بالأسبقية، إلى غير ذلك من قوانين؛ وذلك لضمان تنفيذ حقوق الشركات فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وفي الوقت ذاته، عليها أيضًا أن تقوم بفرض قيود بشكلٍ حذرٍ على مبدأ ترخيص براءات الاختراع، إلى غير ذلك من مبادئ غير مفيدة لتطور الشركات الصينية وحصولها على مكانة تنافسية متميزة، للحد من أضرارها. وعلى هذا الأساس أيضًا، على الشركات

التفكير مليًّا في التأثيرات الإيجابية والسلبية للاتفاقيات الدولية، والقيام بأفضل الخيارات التي تصب في صالح تنمية وتطور الشركات، وذلك في أثناء اختيارها بين تسجيل براءات اختراعاتها من عدمه، وتعزيز تأمين وخصوصية التكنولوجيا الخاصة بها من عدمه.

2. الإصرار على مقاطعة كافة أشكال انتهاك الحقوق:

على الشركات العمل بإيجابية على استخدام الأسلحة القانونية لحماية حقوقها ومصالحها الخاصة في مواجهة أعمال انتهاك حقوق الملكية الفكرية. وحقوق الملكية الفكرية تختلف عن حقوق الملكيات الأخرى، حيث يندرج هذا النوع تحت نطاق الأصول غير المادية، فنجد أن مصدر حقوقه هو الإناطة القانونية. لذلك فعندما تحدث أعمال انتهاك الحقوق وتضر بمصالح الشركات، فلا بد من السعي بإيجابية وراء معالجة هذا الأمر عن طريق استخدام الأسلحة القانونية بشكلٍ أكبر. فيجب أن تزرع الشركات الوعي بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية بدرجة كبيرة في أفكار موظفيها بالكامل، وأن تنتبه جيدًا لجمع وتخزين الأدلة المعنية بحقوق الملكية الفكرية خلال أنشطة الأعمال اليومية، وأن تنظم بإيجابية الإجراءات التي تعمل على الوقاية من أعمال انتهاك حقوق ملكيتها الفكرية، كما أن الشركات التي تتمتع بظروف مواتية من الممكن أن تنشئ قطاعات قانونية متخصصة كي تكون مسئولة عن مسألة أعمال انتهاك الحقوق هذه. وبعد الاعتراف بأعمال انتهاك الحقوق مباشرةً، على الشركة رفع طلب لحماية حقوقها للهيئات القانونية المعنية فورًا، كما ينبغي أن تتمسك بضرورة استخدام الطرق القانونية للقضاء على هذه الأعمال، ومن خلال هذا ستتبين عزيمة الشركات على حماية ملكيتها الخاصة. وفي الوقت ذاته، يجب أن تحافظ الشركات على الدوام على تواصلها مع الهيئات المعنية الأخرى مثل النقابات المحلية، والغرف التجارية، والمجلس الصيني لترويج التجارة الدولية، والتعرف من خلال هذه الجهات في أي وقت على آخر التغيرات في المجال القانوني الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الدولة، والأهم هو أنه يمكن من خلالها حل المشكلات المتعلقة بانتهاك حقوق الشركات بشكلٍ فعالٍ ومعقولٍ.

3. تعزيز القدرات على إنشاء حقوق الملكية الفكرية:

كان لعملية التدويل تأثيراتها على إنشاء حقوق الملكية الفكرية للشركات، والتي جاءت

عـلى صعيديـن مختلفـين أحدهـما إيجـابي والآخـر سـلبي. فعـلى الـشركات اقتنـاص الفـرص الأولى في الأسـواق الواسـعة، بالإضافـة إلى مواجهـة تحديـات أكـثر مـن جانـب. ومـن جانـب آخـر، قدمـت الأسـواق الدوليـة فرصًـا جيـدة ومـوارد متكاملـة غـير مسـبوقة مـن أجـل إضفـاء مزيـد مـن الإبـداع والابتـكار والتنميـة للـشركات. فإنشـاء حقـوق الملكيـة الفكريـة أمـر لا يمكـن فصلـه عـن الكفـاءات والمواهـب. فعـلى الـشركات الاهتـمام بالاحتفـاظ بالكفـاءات الحاليـة لديهـا معتمـدةً في ذلـك عـلى الثقافـة المؤسسـية الناضجـة، ونظـام تنظيـم الأعـمال التجاريـة، وتقديـم الدعـم عـلى المسـتوى المـالي والتقنـي والفكـري، مـن أجـل تطويرهـا ومسـاعدتها عـلى الإبـداع والابتـكار؛ فلابـد مـن إتاحـة تدابـير تحفيزيـة مناسـبة للموظفـين والعـمال، وإرشـادهم نحـو منافسـة معقولـة في مجـال التكنولوجيـا والابتـكار والتحسـين. وفي الوقـت ذاتـه، عـلى الـشركات أيضًـا اسـتقطاب المـوارد البشريـة مـن الخـارج بشـكلٍ واعٍ، وتوسـيع حجـم الفـرق المتخصصـة في الابتـكار العلمـي والتكنولوجـي، والتعـرف مـن خلالهـم عـلى أحـدث الاتجاهـات في مجـال التكنولوجيـا الدوليـة، بالإضافـة إلى جـذب وتحسـين التكنولوجيـا التـي تتناسـب مـع تطـور وتنميـة الـشركات، وتعديـل التخطيـط الابتـكاري للـشركات؛ وذلـك لمواكبـة التنميـة والتطـور الـذي تشـهده الأسـواق الدوليـة. كـما أن إنشـاء حقـوق الملكيـة الفكريـة يحتـاج أيضًـا إلى كميـة كبـيرة مـن الاسـتثمار في المـوارد، وأسـس علميـة وتكنولوجيـة محـددة. كـما أنـه لا بـد مـن التعزيـز المسـتمر في التعـاون مـع الـشركات الكـبرى عابـرة القـارات، واسـتغلال الميـزات الخاصـة بـكل شركـة لتحقيـق التكامـل في المـوارد والمزايـا، والوصـول في النهايـة إلى مكانـة تنافسـية مفيـدة تعـود بالنفـع عـلى الطرفـين، وتحقيـق قفـزة سريعـة وكبـيرة في التنميـة العلميـة والتكنولوجيـة للـشركات الصينيـة عـلى هـذا الأسـاس. وعـلاوة عـلى ذلـك، فـإن الـشركات الصينيـة مـن الممكـن أيضًـا أن تقـوم بعمليـات اسـتحواذ ودمـج للـشركات أو القطاعـات الأجنبيـة ذات الأفضليـة في المجـال العلمـي والتكنولوجـي إن سـمحت الظـروف، وتمتلـك علومهـا وتقنياتهـا لتكـون في خدمتهـا، الأمـر الـذي يعمـل عـلى إرسـاء أسـاس علمـي وتكنولوجـي للـشركات، مـما يـؤدي إلى خلـق ظـروف مواتيـة للـشركات لتحقيـق الأسـبقية والاحتـكار عـلى المسـتوى التقنـي.

4. الاهتمام ببناء استراتيجية ونظام حقوق الملكية الفكرية للشركات:

يجـب أن تجعـل الـشركات تأسـيس وحمايـة حقـوق ملكيتهـا الفكريـة إحـدى الحلقـات المهمـة الخاصـة بالأهـداف الاسـتراتيجية للشركـة، بالإضافـة إلى ضـم المفاهيـم الخاصـة بحقـوق

الملكيـة الفكريـة في أثنـاء بنـاء النظـام وتأسـيس ثقافـة الـشركات، فالوعـي الثقـافي للشركـة يحـدد الاتجـاه التنمـوي لهـا. فليـس هنـاك سـوى الاتخـاذ مـن التدويـل خلفيـة وأساسًـا لتأسـيس ثقافـات ومعتقـدات مؤسسـية داخـل الـشركات تواكـب الابتـكار والتقـدم في الإدارة الدوليـة؛ حتـى نسـتطيع أن نجعـل الـشركات بأكملهـا تشـكل طاقـات وإمكانـات تتسـم بالابتـكار والتماسـك، وتتضافـر في مواجهـة التحديـات الدوليـة. كـما أن حشـد القـوة واسـتغلال الأسـلحة القانونيـة بشـكل فعـال لحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة مـن أعـمال الاعتـداء والانتهـاك، لا يحتـاج سـوى تكويـن وعـي قـوي وكبـير بحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة داخـل الـشركات. وعـلى صعيـد بنـاء النظـام، عـلى الـشركات تأسـيس قطاعـات إداريـة متخصصـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة، حتـى تكـون مسـئولة عـن الإحصـاءات المعنيـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة للشركـة، وتقديـم التقاريـر الخاصـة بهـا وإدارتهـا، بالإضافـة إلى الرقابـة المتواصلـة عـلى حمايـة الحقـوق. وفي الوقـت ذاتـه، لا بـد مـن توسـيع وظائـف قطـاع المعلومـات بالشركـة، حتـى يلعـب دورًا في مجـال جمـع المعلومـات المتعلقـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة.

(2) تحسـين نظـام اسـترجاع المعلومـات، وآليـة الإنـذار المبكـر والاسـتجابة العاجلـة الخاصـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة:

تواجـه شركات التصنيـع الصينيـة عـلى نحـو متزايـد ادعـاءات شركات خارجيـة بانتهـاك حقـوق ملكيتهـا الفكريـة، وذلـك تماشـيًا مـع اتجـاه التنميـة والتطوير في مجـال تكامـل وتوحيد معايـير الحماية الدوليـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة، بالإضافـة إلى تأسـيس مكانـة دوليـة كـبرى للصـين في مجـال التصنيع. بدايـةً مـن التحكـم الـذي كانـت تمارسـه مجموعـة "دي في دي 6 سي" عـلى شركات التصنيـع الصينية من خـلال سـلطات بـراءات الاختراع، مـما أدى في النهايـة إلى انهيـار صناعـة أقـراص الـ "دي في دي DVD"، ثـم بعـد ذلـك الادعـاءات الخبيثـة العنتريـة مـن شركـة ليفيتـون الأمريكيـة عمـلاق الصناعـة الكهربائية بالولايـات المتحـدة، حيـث قضـت مجموعـة تونغلينـغ التكنولوجية وهي شركـة خاصـة في مدينة ونجوو الصينيـة ثلاثـة أعـوام وأنفقـت أمـوالاً طائلـة حتـى فـازت بالدعـوى القضائيـة بـين الصـين والولايـات المتحـدة فيـما يتعلـق بحقـوق الملكيـة الفكريـة وذلـك في الأراضي الأمريكيـة ذاتهـا وبالقانـون الأمريـكي

أيضًا، فقد غرقت الشركات والصناعات الصينية في التهديدات المحتملة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية من الأجانب، الذين يملكون كميات كبيرة من براءات الاختراع المهمة. وعلى الحكومة الصينية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الأوضاع السيئة، ومساعدة الشركات المحلية لكسب معركة حقوق الملكية الفكرية.

وينعكس دور الهيئات الحكومية في جانبين: الأول هو الاحتياطات المسبقة، أي تأسيس وتحسين نظام استرجاع المعلومات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وآلية الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة لحقوق الملكية الفكرية، وتجنب حدوث المنازعات الدولية المتعلقة بها. والثاني: المساعدات اللاحقة، أي مساعدة الشركات المتورطة في دعاوي قضائية على القيام بحماية خارجية لحقوق ملكيتها الفكرية. وتتضمن آلية الحماية الخارجية لحقوق الملكية الفكرية المواجهة الفعالة لدعاوي انتهاك الحقوق التي يرفعها أصحاب حقوق الملكية الفكرية الأجانب في حق الشركات الصينية، كما تتضمن أيضًا الحماية الفعالة لحقوق الشركات الصينية التي تطبق استراتيجية "الخروج" عند التعرض لانتهاك حقوق ملكيتها الفكرية خارج البلاد. وإن تأسيس وتحسين نظام استرجاع المعلومات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وآلية الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة لحقوق الملكية الفكرية، ينبغي أن يتم تحت قيادة وتوجيه من الحكومة، ويجب أن تتضمن الهيئات الحكومية المختصة القطاعات المعنية بالاستثمارات الأجنبية، ووزارة التجارة الخارجية، والهيئة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية المعنية، والهيئة الوطنية للصناعة والتجارة، والمكتب الوطني لحقوق التأليف والنشر، بالإضافة إلى القطاعات والإدارات المعنية الأخرى.

كما أن نظام استرجاع المعلومات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وآلية الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة لحقوق الملكية الفكرية، هما آليتان تكمل كل منهما الأخرى، ويحتوي مضمونهما على نظام الخدمات العامة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. والتركيز على التنسيق المتبادل بينهما هو وسيلة مهمة من خلالها تستطيع الصين رفع مستوى الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، وزيادة مزايا حقوق الملكية الفكرية في التنافس الدولي.

1. الإسراع في تأسيس نظام استرجاع المعلومات المتكامل لحقوق الملكية الفكرية:

يعد نظام استرجاع المعلومات المتكامل بمثابة الاستعداد المسبق والنظام الأساسي لآلية الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة. فسجل المعلومات الخاص بطلبات حقوق الملكية الفكرية الخاصة ببراءات الاختراع، أو العلامات التجارية.. إلخ، واعتمادها وتسجيلها وتوثيقها، يساعد في أن تتجنب الشركات المحلية تكنولوجيا لها حقوق ملكية فكرية تخص شركات أخرى عند قيامها بصياغة استراتيجية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، أو تدشين مشروع بحثي وتنموي تكنولوجي جديد. وعلى صعيد إدارة العلامات التجارية، فإنه يساعد أيضًا في مواجهة تدافع الشركات الأخرى على تسجيل العلامات التجارية، بالإضافة إلى أعمال تضعيف العلامة التجارية. وإن المعلومات التي يتم تقديمها خلال الطلب على براءة الاختراع الموجودة في نظام استرجاع المعلومات، من الممكن أيضًا أن تجعل تأسيس الأعمال المعنية ببحوث وتنمية حقوق الملكية الفكرية للشركات تُقام على أسس تكنولوجية أعلى وأحدث. كما أن تأسيس نظام استرجاع معلومات متكامل خاص بحقوق الملكية الفكرية بجانب تمتعه بوظائف التصدي المسبق للنزاعات الدولية المعنية بحقوق الملكية الفكرية كما ذُكر سلفًا، له أيضًا دور إيجابي محدد في نشر المعلومات المعرفية، ودفع الابتكار والإبداع المعرفي، وتفادي إهدار الموارد المعنية بأعمال البحث والتطوير.

لذلك ينبغي علينا العمل قدمًا على تعزيز بناء منصة للخدمات الاستشارية المعنية بالمعلومات عن حقوق الملكية الفكرية، وتأسيس قاعدة بيانات خاصة بالمعلومات عن إدارة وإنفاذ قوانين حقوق الملكية الفكرية، وقاعدة بيانات عن براءات الاختراع والعلامات التجارية في جميع أنحاء العالم، وكتيبات إرشادية لحماية حقوق الملكية الفكرية.. إلخ، والاستغلال التام للتكنولوجيا الكبرى مثل الشبكة العنكبوتية وقواعد البيانات.. إلخ؛ من أجل توسيع الأسواق الدولية للابتكار التكنولوجي للشركات، فالحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية تقدم خدمات عامة متعددة منها استرجاع المعلومات والخدمات الاستشارية.. إلخ. ومن الممكن تأسيس نظام استرجاع المعلومات الخاص بحقوق الملكية الفكرية على أساس نظام براءات الاختراع في الهيئة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية، ويجب أيضًا إنشاء نظام استرجاع مماثل خاص بالمعلومات المعنية بالعلامات التجارية

التـي تـم تسـجيلها في الصـين. ولا بـد مـن الاهتـمام بشـكلٍ كبـيرٍ بتعزيـز التعـاون مـع نظـام اسـترجاع المعلومـات التابـع للمنظمـة العالميـة للملكيـة الفكريـة (ويبـو)، وإدخـال كل مـا يتعلـق بطلبـات بـراءات الاخـتراع الدوليـة المعنيـة وتسـجيل العلامـات التجاريـة الدوليـة معًـا إلى هـذا النظـام، وتوسـيع تبـادل المعلومـات، والتواصـل مـع الهيئـات الأجنبيـة المختصـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة، وجمـع الأمور المعنيـة بتسـجيل حقـوق الملكيـة الفكريـة الأجنبيـة، الأمـر الـذي يعمـل عـلى تقديـم أسـاس معلومـاتي متكامـل لآليـة الإنـذار المبكـر والاسـتجابة العاجلـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة.

2. الإسراع في تأسيس آلية الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة لحقوق الملكية الفكرية:

يجـب تأسـيس آليـة إنـذار مبكـر ورصـد لحقـوق الملكيـة الفكريـة، وتحديـد المحـاور المهمـة للإنـذار المبكـر والرصـد المعنـي بالمنتجـات الصينيـة الرئيسـة والمجـالات الصناعيـة المهمـة، والتقليـل مـن النزاعـات والخلافـات حـول حقـوق الملكيـة الفكريـة، وحمايـة مصالـح أصحـاب الحقـوق. وقـد أسـس (المخطـط الاسـتراتيجي لحقـوق الملكيـة الفكريـة بالدولـة) حاليًـا آليـة الإنـذار المبكر والاسـتجابة العاجلـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة، كـما قـام بتصنيفهـا لتكـون نقطـة مهمـة في تطويـر الاسـتراتيجيات الخاصـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة بالدولـة، وقـد بـدأت القطاعـات المعنيـة في دراسـة تأسـيس هـذه الآليـة. وإن تأسـيس آليـة إنـذار مبكـر والاسـتجابة العاجلـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة عـلى مسـتوى اسـتراتيجي، وعـلى أسـاس نتائـج الأبحـاث والتجـارب التطبيقيـة التـي تمـت بالفعـل، الخاصـة بآليـة الإنـذار المبكـر لـبراءات الاخـتراع، هـو أمـر عاجـل لمواجهـة المنافسـة الدوليـة حاليًـا، وأيضًـا مـن أجـل بنـاء نظـام حمايـة دوليـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة يلبـي احتياجـات الصـين.

وتتضمـــن آليـــة الإنـــذار المبكـــر والاســـتجابة العاجلـــة جزأيـــن: الإنـــذار المبكـــر، والاســـتجابة العاجلـــة. ويتشـــكلان مـــن مســـتويين: المســـتوى الحكومـــي، والـــشركات. ويشـــير مفهـــوم الإنـــذار المبكـــر إلى الدمـــج بـــين مصـــادر كل مـــن الهيئـــات الحكوميـــة، والـــشركات، ومؤسســـات الوســـاطة المعنيـــة، لاســـتيعاب أحـــوال التطـــور في حقـــوق الملكيـــة الفكريـــة الخاصـــة بالصناعـــات المعنيـــة

عالميًّا، وتقديم معلومات حيوية ومحدثة دائمًا عن حقوق الملكية الفكرية المعنية، طبقًا لظواهر التطور الاقتصادي، ومن خلال القيام ببحث وتحليل للمعلومات والاستخبارات المعنية بحقوق الملكية الفكرية. ومن منظور حكومي، فإن تقديم هذه المعلومات للهيئات المعنية يساعدها في الانتباه إلى تجنب انتهاك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالآخرين، وتحديد الاتجاهات الخاصة بالبحث والتطوير، وتنمية الصناعات بصورة أفضل. ويشمل الإنذار المبكر أيضًا المتابعة والمعرفة الوقتية للتغيرات أو التعديلات الخاصة بسياسات أو نظم حقوق الملكية الفكرية عالميًّا، وتقديم المعلومات المعنية في وقتها للشركات والهيئات المختصة. أما مصطلح "الاستجابة العاجلة"، فيشير إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل التصدي لأية نزاعات وخلافات خاصة بحقوق الملكية الفكرية إذا حدثت، وذلك بناء على خطط الطوارئ التي يتم صياغتها سلفًا. فعلى الحكومة دعم بناء الهيئات المعنية بالاستشارات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، لتقديم الخدمات المعنية للشركات أو الأطراف، وتقديم الاستشارات لهم، خاصةً في حال عدم إدراك الشركات بالقانون، وخطوات معالجة الأمور المعنية. وعلى الحكومة أيضًا توجيه ودعم الشركات والهيئات المعنية نحو تأسيس خطة طوارئ خاصة بهم.

ومن الضروري أن تتم إدارة هذه الآلية بشكل رئيس بواسطة الحكومة، والدمج بين قوة الحكومة، وهيئات الوساطة المعنية بخدمات حقوق الملكية الفكرية، والشركات، يعمل على الإسراع من تأسيس هذه الآلية. فعلى سبيل المثال، قد قدمت النتائج البحثية والتحليلية لبيانات براءات الاختراع التي تتيحها شركة Chi الأمريكية موارد بيانية فريدة ساعدت الحكومة في صياغة السياسات الكلية، وأفادت الشركات في وضع وتطبيق استراتيجيات حقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي جعلها مكونًا رئيسًا ومهمًّا في استراتيجية حقوق الملكية الفكرية بالولايات المتحدة. فالتركيز على دعم وتوجيه هيئات الوساطة المعنية بخدمات حقوق الملكية الفكرية المدنية يتيح خدمات استشارية في هذا المجال، ويساعد الشركات المحلية في تحديد الاتجاه التنموي لحقوقها، وتأسيس استراتيجيتها التنموية، والتصدي لخلافاتها وأزماتها، كما أنه يرفع من القوة التنافسية الدولية للشركات المحلية في الصناعات المعنية. ويجب أن تعمل القطاعات الحكومية مثل القطاعات الإدارية المعنية

بـبراءات الاخـتراع والعلامـات التجاريـة وحقـوق النـشر.. إلـخ، عـلى تقويـة وعيهـا الخدمـي، وتعزيـز التوجيـه في مجـال حقـوق الملكيـة الفكريـة، ومسـاعدة الـشركات عـلى تطويـر مزايـا حقـوق الملكيـة الفكريـة الخاصـة بهـا. وتعـد الـشركات في آليـة الإنـذار المبكـر والاسـتجابة العاجلـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة مُسـتهدفًا خدميًـا وكيانًـا تنفيذيًـا معًـا، كـما تعـد هـذه الآليـة مكونًـا عضويًـا داخـل الـشركات.

ولا بـد أن يتضمـن المحتـوى الرئيـس لآليـة الإنـذار المبكـر والاسـتجابة العاجلـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة بالصـين مـا يـلي:

(1) جمـع المعلومـات الخاصـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة. ويجـب أن يتضمـن محتـوى هـذا الجـزء، تجميـع لمعلومـات عـن القوانـين والسياسـات المعنيـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة، مثـل صياغـة، وتطبيـق الاتفاقيـات الدوليـة المعنيـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة، والمحتـوى الرئيـس للنظـام القانـوني الخـاص بحقـوق الملكيـة الفكريـة في مختلـف الـدول، بالإضافـة إلى أهـداف اسـتراتيجيات حقـوق الملكيـة الفكريـة في مختلـف الـدول، وأدوات السياسـات المتعلقـة بهـا إلـخ، وذلـك إلى جانـب المعلومـات المعنيـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة التـي يجمعهـا نظـام اسـترجاع المعلومـات في هـذا المجـال.

(2) تحليـل المعلومـات الخاصـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة: حيـث يلـزم إجـراء تحليـل وتمييـز للمعلومـات التـي تـم الحصـول عليهـا، وينبغـي اسـتغلال أدوات مختلفـة كالإحصـاء الريـاضي في القيـام بتحليـل نوعـي وكمـي. ومـن خـلال أعـمال الإحصـاء والتحليـل الخاصـة بالمعلومـات هـذه، يتـم الحكـم عـلى المعلومـات المختلفـة، مثـل اتجـاه التنميـة التكنولوجيـة، والأسـواق المحتملـة، والمنافسـين الكبـار، وأحـوال التنميـة التكنولوجيـة في الـشركات خـارج البـلاد، ودورة حيـاة التكنولوجيـا، والصناعـات.. إلـخ، بالإضافـة إلى أوضـاع التنميـة الحاليـة، والاتجـاه التنمـوي في صناعـة العلامـات التجاريـة، وحقـوق النـشر.

(3) تحديـد مـؤشرات الإنـذار المبكـر: إن المضمـون الرئيـس المعنـي بآليـة الإنـذار المبكـر والاسـتجابة العاجلـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة هـو تحديـد مـؤشرات الإنـذار المبكـر. فـلا بـد مـن تحديـد المـؤشرات الخاصـة بالإنـذار المبكـر بنـاءً عـلى الأوضـاع الراهنـة لتطـور

حقـوق الملكيـة الفكريـة، وأوضـاع حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة الدوليـة، كما يجـب تحديد منظومـة مناسـبة للمـؤشرات حسـب الـدول المختلفـة، والصناعـات والقطاعـات المختلفـة، والأنـواع المختلفـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة، ولا بـد أن يكـون مـؤشر التقييـم الأهـم مـن بينهـا هـو كميـة وجـودة حقـوق الملكيـة الفكريـة التـي تمتلكهـا الـشركات والقطاعـات المعنيـة.

(4) تقييـم الأزمـة طبقًـا لنتائـج تحليـل المعلومـات الخاصـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة، وتوجيـه تقاريـر الإنـذار المبكـر إلى الـشركات والقطاعـات التـي تخطـت المـؤشرات. وفي الوقـت ذاتـه، يجـب ترتيـب الجهـود البحثيـة الداخليـة لـكل مـن الحكومـة، وهيئـات الوسـاطة، والـشركات، مـن أجـل طـرح خطـة تعمـل عـلى تقديـم معالجـة سريعـة لأزمـات حقـوق الملكيـة الفكريـة.

(5) صياغـة خطـة طـوارئ وإجـراءات تنفيذيـة عاجلـة لحـل أزمـات حقـوق الملكيـة الفكريـة. إن تنفيـذ الإجـراءات العاجلـة هـو آخـر ضـمان لآليـة الإنـذار المبكـر والاسـتجابة العاجلـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة، والحلقـة الأهـم في القضـاء عـلى النـزاع عـلى حقـوق الملكيـة الفكريـة.

(3) تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الملكية الفكرية:

حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة ليسـت مسـئولية ومهمـة دولـة واحـدة بعينهـا فحسـب، لكنهـا تحتـاج إلى التعـاون والجهـود المشـتركة لجميع الدول، في عصرنا هذا الذي يتسـم بالتكامـل الاقتصادي في جميـع دول العـالم. وعـلى الصـين أن تعمل عـلى تعميق تبادلاتها وتعاونها باسـتمرار مـع المنظمة العالمية للملكيـة الفكريـة (ويبـو)، والمسـاهمة بإيجابيـة في صياغـة ومناقشـة جميـع القوانـين واللوائـح الدوليـة التـي تُقـام تحـت رعاية هـذه المنظمـة العالمية، والمشـاركة في المشـاورات والمفاوضات في هـذه المنظمة، والتـي تشـمل محـاور عديـدة منهـا أجنـدة التنميـة، وحمايـة المصـادر التراثيـة، والمعـارف التقليديـة، والآداب والفنـون الشـعبية، وتنسـيق بـراءات الاختراع، وتحسـين معاهـدات التعاون في بـراءات الاختراع،

وإعـادة صياغـة التصنيـف الـدولي لـبراءات الاخـتراع.. إلـخ؛ وذلـك مـن أجـل لعـب دور بنـاء، ودفـع تشـكيل قوانـين وأنظمـة دوليـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة عادلـة ومنصفـة وتتسـم بالمنفعـة المتبادلـة والفـوز المشـترك.

وتشـمل مجـالات التعـاون الإقليمـي والثنـائي في حقـوق الملكيـة الفكريـة مـا يـلي: دفـع التعـاون بـين الصـين وكل مـن منظمـة التعـاون الاقتصـادي لـدول آسـيا والمحيـط الهـادي (آبيـك)، ومنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، بالإضافـة إلى الآسـيان، وتعزيـز التعـاون بـين الصـين والولايـات المتحـدة وأوروبـا واليابـان، وتوجيـه دفـة التعـاون حتـى تكـون دائمًـا نحـو تعـاون ذي طابـع عمـلي واسـتراتيجي ويتمتـع بالاسـتباقية. فقـد أبرمـت الصـين حاليًّـا (مذكـرة تفاهـم للتعـاون بـين الصـين وحكومـات الـدول الأعضـاء في اتحـاد الآسـيان في مجـال حقـوق الملكيـة الفكريـة) مـع اتحـاد الآسـيان، كـما أبرمـت الصـين أيضًـا اتفاقيـة شراكـة اسـتراتيجية مـع مكتـب الـبراءات الأوروبي، واتفاقيـة بشـأن العلاقـات الاسـتراتيجية التـي تعمـل عـلى التضافـر في مواجهـة المسـتقبل مـع مكتـب بـراءات الاخـتراع والعلامـات التجاريـة الألمـاني. وفيـما بعـد، لا بـد مـن العمـل عـلى دفـع الثقـة المتبادلـة، والسـعي وراء الاتفـاق المشـترك، وطـرح تخطيـط واضـح لجميـع مجـالات تعـاون بـين الطرفـين في إطـار الاتفاقيـات، أمـلاً في تحقيـق تعـاون أفضـل في الشـئون الدوليـة الكـبرى لحقـوق الملكيـة الفكريـة. وتعميـق التعـاون الثنـائي مـع مكتـب بـراءات الاخـتراع والعلامـات التجاريـة الأمريـكي، والحفـاظ عـلى آليـة الحـوار الثنـائي رفيـع المسـتوى. وتعزيـز أعـمال التواصـل رفيـع المسـتوى مـع الهيئـات العاملـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة في دول أوروبـا المتقدمـة كالمملكـة المتحـدة وألمانيـا وفرنسـا.. إلـخ. بالإضافـة إلى ذلـك، يجـب أيضًـا تعزيـز التعـاون مـع المنظـمات المتخصصـة في مجـال حقـوق الملكيـة الفكريـة مثـل الاتحـاد الـدولي لحمايـة الأصنـاف النباتيـة الجديـدة UPOV.

كـما يجـب الاعتـماد عـلى الهيئـة الوطنيـة لحقـوق الملكيـة الفكريـة للعمـل بإيجابيـة عـلى تدشـين دورات تدريبيـة خارجيـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة، وإعـداد الكفـاءات في هـذا المجـال. فـإن تعزيـز التعـاون مـع الـدول الناميـة، وإطـلاق مسـاعدات خارجيـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة مـن خـلال سـبل متعـددة، أمـر ضروري للغايـة؛ حيـث يسـاعد في ترسـيخ وتطويـر إنجـازات الدولـة، كـما أنـه يشـكل تدريجيًّـا صـورة الدولـة الناميـة الكـبرى الايجابيـة والمسـئولة للصـين. وعـلى الصـين العمـل بإيجابيـة عـلى تطبيـق اتفاقيـات التعـاون التـي يتـم إبرامهـا مـع منظمـة

حقـوق الملكيـة الفكريـة الإفريقيـة، ومجلـس التعـاون الخليجـي، بالإضافـة إلى منغوليـا وكوريـا الشـمالية وفيتنـام وتايلانـد، وغيرهـا مـن الـدول، وتنفيـذ التعهـدات. والاسـتغلال المسـتمر لصنـدوق آسـيا، وصنـدوق الآسـيان، وصنـدوق إعـداد الكفـاءات في الـدول الناميـة، بالإضافـة إلى قنـوات التعـاون ثنائيـة ومتعـددة الأطـراف، لتقديـم دورات تدريبيـة في حقـوق الملكيـة الفكريـة للموظفـين مـن الـدول الناميـة أو المنظـمات، حيـث يغطـي محتـوى هـذه الـدورات جوانـب عديـدة منهـا بـراءات الاخـتراع، وحقـوق النـشر، والعلامـات التجاريـة.. إلـخ. وفي الوقـت ذاتـه، لا بـد أيضًـا مـن توسـيع قنـوات إعـداد الكفـاءات التـي تسـافر إلى دول عديـدة منهـا الولايـات المتحـدة واليابـان وكوريـا الجنوبيـة وألمانيـا وفرنسـا.. إلـخ.

2.5 العمل بإيجابية على دفع التنافس

في المعايير الدولية

على الصين العمل بإيجابية للمشاركة في التنافس في المعايير الدولية، والربط بين احتياجات كل من استراتيجية "الخروج" الصينية، واستراتيجية التجارة الدولية، واستراتيجية التكنولوجيا الصناعية، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا، من أجل تأسيس فكر استراتيجي يعمل على تطوير المعايير التي تحقق "الطفرة الكبرى"، ومواكبة التنافس الدولي الذي يتسم بالعنف والشراسة. فمن خلال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالمعايير، يمكن تحقيق قفزة كبرى تبدّل الأوضاع من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومن العلوم والتكنولوجيا إلى المعايير، ومن أسواق وأوساط داخلية إلى أسواق وأوساط خارجية، بالإضافة إلى تحقيق قفزة كبرى أيضًا في مجالات عديدة منها المحتوى العلمي والتكنولوجي الخاص بالمعايير الصينية، وأدوار تلك المعايير.. إلخ؛ من أجل الوصول في النهاية إلى دخول الأعمال المتعلقة بالمعايير بشكل سلس مرحلة نمو جديدة، وتحقيق التنسيق التام بين المعايير وبيئة الأسواق، والمنظومة القانونية. لذلك فعلى الصين تأسيس منظومة جديدة من المعايير المتكاملة المعقولة التي تواكب أشكال نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، بالإضافة إلى نظام إداري، وآلية تشغيل مماثلة، فهناك ارتفاع واضح في معدلات تحويل نتائج الأبحاث العلمية والتكنولوجية إلى قوة إنتاجية ملموسة على أرض الواقع من خلال المعايير، فالمعايير يمكنها تجسيد الابتكارات التكنولوجية التي تميز الصين، حيث إن الارتفاع الملحوظ في مرونة الأسواق القائمة على المعايير، أمر يمكنه أن يُنشئ توافقًا بين الأسواق المحلية والدولية. وقد أصبحت الصين دولة فاعلة تقدّم إسهامات كبرى في عملية وضع المعايير الدولية، حيث أصبحت قوة مهمة في هذا المجال بعد أوروبا والولايات المتحدة واليابان، الأمر الذي قدم مساعدات وقوة دفع كبيرة لـ"استراتيجية الخروج" الخاصة بالشركات الصينية.

أولًا: استراتيجية التنافس:

(1) التوجه الاستراتيجي:

تعد قوة الاقتصاد والتكنولوجيا الفعلية في الدولة أساسًا لاختيار نموذج استراتيجية التنافس في المعايير الدولية. وقد اختارت البلدان المتقدمة التي تتسم بقوتها الاقتصادية والتكنولوجية، استراتيجيات قائمة على "التنافس"، و"السيطرة"، وتنقسم هذه الاستراتيجيات إلى ثلاثة نماذج: الأول: نموذج "التنافس والسيطرة" الأمريكي، الثاني: نموذج "السيطرة" الأوروبي، الثالث: نموذج "التنافس" الياباني.

(1) فقد سيطرت الولايات المتحدة بالفعل على بعض المراكز المهيمنة على وضع المعايير الدولية، ولكنها لم تحقق هدفها في السيطرة الكلية على الأوضاع برمتها؛ لذلك ترغب في العمل قدمًا نحو التنافس مع مراكز الهيمنة العاملة في وضع المعايير الدولية، وذلك على أساس القطاعات والمجالات التي تسيطر عليها حاليًّا.

(2) استغل الاتحاد الأوروبي آلية وضع المعايير الدولية القائمة على "صوت واحد لكل دولة" الخاصة بالمنظمة الدولية للمعايير (أيزو) بشكل فعال، بالإضافة إلى (اتفاق درسدن)، و(معاهدة فيينا) التي أبرمها مع المنظمة ذاتها، واللجنة الكهروتقنية الدولية، للتحكم في المراكز المهيمنة على وضع المعايير الدولية، وقد قام الاتحاد الأوروبي بتبني سياسات واستراتيجيات تتسم بالتحكم والسيطرة من أجل السيطرة بقوة وحزم على مراكز الهيمنة هذه وسط التنافس الدولي على وضع المعايير، الذي يتفاقم يومًا تلو الآخر.

(3) أما اليابان، فعلى الرغم من أنها دولة تتسم باقتصادها القوي على مستوى العالم، لكنها دولة صغيرة إذا ما تطرقنا إلى مجال وضع المعايير؛ لذلك تتبنى اليابان الاستراتيجية القائمة على التنافس مع المراكز المهيمنة على وضع المعايير، أي أنها تقاتل باستماتة ضد الوظائف القيادية على المستوي الإداري والتكنولوجي الخاص بالمنظمة الدولية للمعايير (أيزو).

وطبقًا لقوة الاقتصاد والتكنولوجيا الفعلية في الصين، والأحوال والظروف الوطنية،

من المناسب اختيار استراتيجية التنافس في المعايير الدولية القائمة على "الطفرة الكبرى".

(1) ويشير مفهوم "الطفرة الكبرى" إلى التركيز على اختيار المجالات ذات الأفضلية، والصناعات المميزة في الصين، والكفاح اعتمادًا عليها من أجل إحراز وضع جيد في المشاركة في أنشطة وضع المعايير الدولية، الأمر الذي يجعل المعايير الدولية تعكس بشكلٍ أكبر المتطلبات التكنولوجية للصين، وتضمن احتلال المجالات ذات الأفضلية، والصناعات المميزة في الصين مراكز قيادية استراتيجية في عملية التنافس داخل الأسواق الدولية.

(2) ويتضمن مفهوم "الطفرة الكبرى" متابعة وتبّني المعايير الدولية، والمشاركة في وضعها، والسيطرة بقوة على صياغتها، وتحمل مسئوليات قيادية على المستوى الإداري والتكنولوجي بالمنظمة الدولية للمعايير (أيزو).

(2) المبادئ الاستراتيجية:

1. التوافق مع أهداف استراتيجية "الخروج" التنموية بالدولة:

يجب أن تركز استراتيجية التنافس في المعايير الدولية على مساعدة شركات التكنولوجيا الفائقة والجديدة الصينية عابرة القارات، وشركات تصدير التكنولوجيا الفائقة والجديدة، والشركات الأساسية في تصدير المنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، وشركات المناطق الوسطى والغربية، لتصدير المنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة والجديدة على رفع قدراتها التنافسية الدولية في مجال المعايير.

2. الارتباط بأهداف استراتيجية التنمية العلمية والتكنولوجية بالدولة:

إن التحسين المستمر لمنظومة الابتكار الوطنية، يعمل على إرساء أساس لنظام تنمية علمية وتكنولوجية يبني دولة مُبتكِرة ومبدعة. ولبناء المعايير أهمية كبيرة في أثناء مراحل بناء نظام الابتكار التكنولوجي الذي يتخذ من الشركات أساسًا له، ويربط بين الإنتاج والدراسة والبحث، وطريق الابتكار الذي يربط بين الجيش والشعب، بالإضافة إلى نظام خدمات الابتكار الذي يتكون من مختلف أنواع هيئات الوساطة العلمية والتكنولوجية. وبدايةً من المرحلة الراهنة، من المحتمل دخول الصين فترة النمو السريع

للعلوم والتكنولوجيا، وقد تصل قوة التنافس العلمي والتكنولوجي في الصين إلى مستوى البلدان المتقدمة المتوسط، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل إمكانات ابتكارية قوية وكبيرة، فلا بد أن تحقق الصين في هذه الفترة طفرة كبرى على مستوى المعايير الدولية، ويجب تحقيق الأهداف التالية: أن تدخل مجموعة من الشركات الصينية عابرة القارات قائمة أغنى وأقوى خمسمائة شركة في العالم اعتمادًا على إمكاناتها في الابتكار التكنولوجي، وأن تصبح مجموعةٌ من مناطق التكنولوجيا الفائقة والجديدة مراكزَ ابتكار تكنولوجي مؤثرة عالميًّا، وأن تصبح مجموعة من الشركات الخاصة كيانات ابتكارية فاعلة، وأن تصبح مجموعة من مؤسسات البحث العلمي عابرة القارات نظامًا ابتكاريًّا فاعلًا.

3. التنسيق مع أهداف استراتيجية تطوير التكنولوجيا الصناعية بالدولة:

يجب العمل على دفع بناء نظام الابتكار التكنولوجي الذي يتخذ من الشركات كيانًا له، وإعداد مجموعة من الشركات الكبرى ومجموعة الشركات التي تتمتع بإمكانات الابتكار المستقل والقدرات التنافسية الدولية، من أجل أن يحافظ جزء من التكنولوجيا الفائقة على مواكبة المستوى الدولي المتقدم، وأن تصل التكنولوجيا المهمة الخاصة بالمجالات الإنتاجية الرئيسة بالدولة بشكل أساسي إلى المستوى الدولي المتقدم، وتحسين نظام الابتكار التكنولوجي الذي يتخذ من الشركات كيانًا له، بالإضافة إلى التمتع بقدرات تنموية مستقلة وابتكارية خاصة في الصناعات والمجالات الرئيسة. وطبقًا لأهداف استراتيجية تطوير التكنولوجيا الصناعية بالدولة، لا بد أن تركز استراتيجية التنافس في المعايير الدولية على دعم الشركات الكبرى، ومجموعة الشركات التي تتمتع بإمكانات الابتكار المستقل وقدرات على التنافس الدولي للمشاركة بإيجابية في وضع المعايير الدولية وأنشطة التوحيد المعياري الدولي، والتركيز على دعم جزء من شركات التكنولوجيا الفائقة والجديدة التي تحافظ على مواكبة المستوى الدولي المتقدم، والتي تصل فيها التكنولوجيا المهمة الخاصة بالمجالات الإنتاجية الرئيسة بالدولة بشكل أساسي إلى المستوى الدولي المتقدم؛ من أجل أن تعمل بإيجابية على ريادية أعمال وضع المعايير الدولية.

4. الربط بين الالتزام بالقوانين والقواعد الدولية والسعي إلى أن تكون عادلة ومناسبة:

على الصين العمل بإيجابية لتنفيذ التزاماتها باعتبارها أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية، فلا بد أن تقوم بوضع القواعد والمعايير التكنولوجية، وإجراءات تقييم المطابقة الخاصة بالصين، على أساس المعايير الدولية المعمول بها حاليًّا. وفي الوقت ذاته، من الضروري الانتباه إلى أن الصين هي بالفعل دولة كبرى يقترب تعداد سكانها من مليار وأربعمائة مليون نسمة، وأن هناك اختلافات كبيرة في الظروف الجغرافية بها؛ لذلك لا بد من استغلال السياسات التفضيلية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية للدول النامية بشكل فعال، والمشاركة بإيجابية في صياغة المعايير الدولية، وتجسيد المتطلبات التكنولوجية للصين في المعايير الدولية.

5. الربط بين مزايا أسواق المنتجات وصياغة المعايير الدولية:

في ظل الفروق الكبيرة الموجودة بين القوة الفعلية للاقتصاد والتكنولوجية بالصين والبلدان المتقدمة، فالمنافسة مع هذه القوى الكبرى تحتم علينا الاختيار الأمثل للتكنولوجيا، والمنتجات التي تتمتع بأسواق ذات مستقبل مزدهر كي تكون مجالات رئيسة، ومراكز لقفزة تنافسية، فالتركيز على الموارد المميزة يحقق طفرة كبرى، ويضمن تفوق معايير دولية من الممكن أن تدر على الصين عوائد اقتصادية محددة.

(3) الأهداف الاستراتيجية:

حيث العمل على أن تقوم كل من القوة التنافسية الدولية للمعايير الصينية، والقدرات العملية الخاصة، بالمشاركة الجوهرية في التوحيد المعياري الدولي، بتلبية احتياجات الدولة إلى التطوير التكنولوجي، والاستثمارات الأجنبية، والتجارة الخارجية، واستراتيجية التكنولوجيا الصناعية، وأن يكون هناك قدرة على دعم الدولة بصورة قوية للتحول من دولة كبرى في التجارة الخارجية إلى دولة قوية في الاستثمارات الأجنبية، ودولة قوية في التجارة الخارجية أيضًا، وحماية المصالح الاقتصادية الخارجية للصين بصورة فعالة. بالإضافة إلى الإسراع من أجل اللحاق بالمستوى الدولي للمعايير، وأن تتمتع المعايير ذات المزايا والخصائص بالقدرة على التنافس الدولي، وأن تصبح الصين إحدى الدول

الرئيسة التي تقوم بدفع أنشطة التوحيد المعياري في آسيا، وأن تحتل المعايير ذات المزايا والخصائص الاستراتيجية الصينية مركزًا قياديًا استراتيجيًا في التنافس الدولي في أقل فترة زمنية، وأن نصبح إحدى الدول الرئيسة التي تقوم بدفع أنشطة التوحيد المعياري في آسيا.

1. رفع مستوى المعايير الشاملة:

فمن الأهداف الاستراتيجية أيضًا ما يلي: رفع مستوى المعايير الشاملة، واللحاق بالمستوى الدولي، والتحول الايجابي للمعايير الدولية التي تطبقها الصين، ورفع فعالية التحول. وأن تحقق المعايير الخاصة بالمجالات الرئيسة كالصحة والأمن، والبيئة، ومصادر الطاقة إلخ تزامن تدريجي مع صياغة المعايير الدولية.

2. تحقيق قفزة دولية في مستوى المعايير الرئيسة:

لا بد من العمل باجتهاد من أجل أن تكون هناك معايير في المجالات ذات الأفضلية والصناعات المميزة تتمتع بحقوق ملكية فكرية مستقلة، وذات طابع صناعي، ومهتمة بمصالح الدولة، وقادرة على أن تكون في مكانة الريادة الدولية. والكفاح بإيجابية أيضًا من أجل أن تتحول المعايير الصينية في المجالات ذات الأفضلية، والصناعات المميزة، التي لها نتائج ابتكارية مستقلة، إلى معايير دولية. كما لا بد من زيادة عدد المعايير الدولية التي تقوم الصين بوضع مسودتها الأولى، أو المعايير الصينية التي يتم استخدامها كمعايير دولية.

3. تحسين آلية المشاركة الجوهرية في صياغة المعايير الدولية:

فلا بد من تشكيل آلية المشاركة الجوهرية التي تتخذ من الشركات كيانًا لها، وتربط بصورة عضوية بين السياسة والإنتاج والدراسة والبحث، في صياغة المعايير الدولية. فبالنسبة للمناقشات حول مسودة المعايير الدولية المعنية بمصالح الصين الكبرى، لا بد من تشكيل فرق مشتركة من الحكومة والأوساط الصناعية والجامعات والمعاهد، تتخذ تلك الفرق من الشركات كيانًا لها، وتعبر عن آراء الصين بشكل تام في المؤتمرات الدولية بناءً على القوانين واللوائح الدولية، وتحمي المصالح الاقتصادية للصين بصورة معقولة.

وفيما يتعلق بصياغة المعايير الدولية المعنية بمصالح الصين الكبرى، لا بد من تشكيل فرق قوية تتخذ من الشركات كيانًا لها، وترتبط بصورة عضوية بين السياسة والإنتاج والدراسة والبحث، بحيث تشترك في إحداث قفزة في العلاقات العامة والمجالات الرئيسة. كما يلزم التركيز على إعداد شركات التكنولوجيا الفائقة والجديدة، لتشكل منظومة قوية من المعايير الدولية تتسم بالتكامل بين التنمية الصناعية للتكنولوجيا الفائقة والجديدة، وتطوير المعايير، والتجارة الدولية، بالإضافة إلى الاستثمارات، وتصبح قوة كبيرة في المشاركة الجوهرية في صياغة المعايير الدولية، وحتى السيطرة عليها.

4. تشكيل فرق من الخبراء المؤهلين لخوض التنافس الدولي في توحيد المعايير:

يجب تشكيل فرق محترفة من خبراء التنافس في توحيد المعايير الدولية، تجيد اللغات الأجنبية، وتتسم بإمكاناتها القوية، وتتخذ من الشركات كيانات لها؛ حتى تلعب دورًا مهمًّا في ساحات توحيد المعايير الدولية. كما يلزم إعداد واختيار كفاءات تستطيع الاضطلاع بوظائف قيادية على المستوى الإداري والتكنولوجي في المنظمة الدولية للمعايير (أيزو)، وخبراء يجيدون اللغات الأجنبية ويتسمون بالاحتراف والإمكانات القوية. ومن الضروري العمل باجتهاد من أجل مواصلة العضوية في مجلس المنظمة الدولية للمعايير (أيزو)، واللجنة التكنولوجية، ومجلس اللجنة الكهروتقنية الدولية، وإدارة المعايير. والعمل بإيجابية على تولي أعمال أمانة المنظمة الدولية للمعايير (أيزو)، واللجنة التكنولوجية، واللجنة الفرعية باللجنة الكهروتقنية الدولية، ورئاسة فرق العمل، فعدد من يتولون أعمال أمانة اللجنة التكنولوجية واللجنة الفرعية من الدول النامية يحتل الصدارة، والاجتهاد أيضًا من أجل تولي وظائف رئيس ونائب رئيس المنظمة الدولية للمعايير (أيزو)، واللجنة الكهروتقنية الدولية، وجامعة لورانس التكنولوجية.

5. ضمان ضخ التمويلات:

إن تشكيل قنوات عديدة تدعم المشاركة في آلية التمويل الخاصة بالتنافس في المعايير الدولية، يضمن الاستثمار المستقر للمجتمع بأكمله في تمويل هذا النوع من التنافس. تُستخدم التمويلات بشكل رئيس في الإنفاق على: الفرق التي تعمل على التكامل بين

التكنولوجيا الفائقة والجديدة، والمعايير، والتجارة الدولية، والاستثمارات؛ التدريبات الخاصة بخبراء التوحيد المعياري الدولي؛ مراكز التدريب وتبادل المعايير الآسيوية؛ صياغة المعايير الدولية الخاصة بالمجالات المهمة، كالأمن والبيئة والصحة والمعلومات.. إلخ. وأخيرًا تضمن هذه التمويلات ما يلي: انخفاض معدلات خسائر الصين في أنشطة الاقتصاد الدولي التي تحدث بسبب المعايير بصورة تدريجية، وأن تتمتع المعايير الخاصة بالصين بشعبية محددة دوليًّا, وأن تكون مؤهلة كي يتم الاعتراف بها من قبل بعض الدول، خاصة الدول النامية، أو حتى كي يستخدموها، وأن تكون المعايير الخاصة بالصين قادرة على تقديم الدعم الفعال للصناعات الرئيسة والمنتجات ذات العلامات التجارية المعروفة حتى تتمكن من المشاركة في التنافس في الأسواق الدولية، وأن تصبح الصين قوة مهمة تشارك في صياغة مواد المعايير الدولية, وقادرة على التعاون مع الدول الأخرى في الدفع المشترك للتوحيد المعياري في المناطق الآسيوية، وحتى دفع تطور التوحيد المعياري على مستوى العالم.

(4) المهام الاستراتيجية:

إن المهمة الأساسية لاستراتيجية التنافس في المعايير الدولية هي رفع القدرات التنافسية الدولية للمعايير الصينية، ومن الممكن تقسيم هذه المهمة إلى ثلاثة مستويات: الأول: الاستخدام الفعال للمعايير الدولية. والثاني: المشاركة الجوهرية في صياغة المعايير الدولية. والثالث: السيطرة بقوة على صياغة المعايير الدولية المعنية بالمصالح الصينية. ويطلق عليها اختصارًا: الاستخدام الفعال، والمشاركة الجوهرية، والطفرة الكبرى. حيث يتم رفع المستوى العام للمعايير الصينية لتواكب نظام المعايير الدولية، من خلال الاستخدام الفعال، كما يتم رفع القدرات التنافسية الدولية للمعايير الصينية في المجالات الرئيسة، من خلال المشاركة الجوهرية، الأمر الذي يعمل على حل المشاكل الخاصة بالصين مثل ضعف قدراتها على المشاركة في صياغة المعايير الدولية، وعدم تجسيد المعايير الدولية للمتطلبات التكنولوجية الخاصة بالصين، كما سيتم التركيز على إيجاد حل لمسألة تحول المعايير الصينية الخاصة بمجال التكنولوجيا الفائقة والجديدة والصناعات المميزة، إلى معايير دولية. وهناك تبادل وتكامل بين المهام الثلاثة على اختلاف مستوياتها، فالاستخدام الفعال هو أساس المشاركة الجوهرية والطفرة الكبرى، بالإضافة إلى أن المشاركة الفعلية

والطفرة الكبرى يقدمان ظروفًا مواتية للاستخدام الفعال.

1. الاستخدام الفعال - رفع المستوى العام:

تعد الصين دولة نامية، وتطبيقها للاستخدام الفعال للمعايير الدولية والمعايير الأجنبية المتقدمة، سياسة مهمة لرفع المستوى العام للمعايير الخاصة بالصين. فمن خلال الاستخدام الفعال للمعايير الدولية والأجنبية، يمكن تحقيق هدف اللحاق بمستوى المعايير الدولية.

(1) يشير الاستخدام الفعال للمعايير الدولية إلي: استخدام المعايير الدولية التي تخدم الصين بفعالية فقط، وإعادة صياغة محتوى المعايير الدولية التي لا تخدم الصين، ومن ثم استخدامها، كما أنه من الممكن دمج هذا المحتوى بشكل معقول مع المعايير والتكنولوجيا الخاصة بالصين عند الضرورة. وبالنسبة للمعايير الدولية التي تخدم الصين بشكل فعال، يجب إدخالها مسبقًا، وعمل صياغة موازية لها، من أجل تحقيق التحول السريع في وقته الصحيح.

(2) السمات المهمة التي تميز الاستخدام الفعال هي "الفعالية، والسرعة". فلا بد من التأكيد على "الفعالية والكفاءة" خلال استخدام المعايير الدولية، وعدم التركيز فقط على "المعدلات المعيارية". والمقصود بالفعالية والكفاءة المذكورة هنا هو العقلانية، والتطبيق على المستوى التقني، وتقديم بيئة مواتية لتطوير الاقتصاد والاستثمارات والتجارة؛ حيث لا بد من تفعيل استخدام المعايير الدولية القابلة للتطبيق في الوقت المناسب. وعلى أساس الاستخدام الفعال، لا بد من الاكتشاف السريع لمضامين المعايير الدولية التي تضر بالصين، والإسراع في طرح مقترحات لإعادة صياغة هذه المضامين، من أجل خلق معايير دولية جديدة تصب في مصلحة الصين.

2. المشاركة الجوهرية - رفع القدرات التنافسية للمعايير الخاصة بالمجالات الرئيسة:

إن قدرة الصين على المشاركة الجوهرية في أنشطة التوحيد المعياري الدولية من

عدمه، أمر يتمتع بتأثير مهم على تطور استثمارات الصين الخارجية. ففي ظل الفروق الكبيرة بين قوة الاقتصاد والتكنولوجيا الصينية والبلدان المتقدمة، والصعوبات المحددة في السيطرة بقوة على صياغة المعايير الدولية، فإن المشاركة الجوهرية في أنشطة التوحيد المعياري على مستوى العالم، من الممكن أن تجسد استراتيجية الاستثمارات القليلة والعوائد السريعة الخاصة بالمتطلبات التكنولوجية للصين في المعايير الدولية. ومن خلال المشاركة الجوهرية في صياغة المعايير الدولية، تتراكم الخبرات تدريجيًا، الأمر الذي يرسي أساسًا جيدًا للسيطرة القوية على صياغة المعايير الدولية.

(1) تشير المشاركة الجوهرية إلى المشاركة بإيجابية في صياغة المعايير الدولية المعنية بالمصالح الصينية، وأنشطة التوحيد المعياري الدولي المماثلة، والعمل قدمًا نحو جعل المعايير الدولية الخاصة بالمجالات الرئيسة تعكس المتطلبات التكنولوجية الخاصة بالصين.

(2) السمة المهمة للمشاركة الجوهرية هي "العملية". ويتجسد هذا النوع من المشاركة في ثلاث مجالات هي كالتالي: الإدلاء بآراء جوهرية خلال التشاور ومراحل التصويت على المعايير الدولية، وطرح الآراء المؤثرة التي تعكس مصالح الصين خلال مؤتمرات المنظمة الدولية للمعايير (أيزو)، والمساهمة في أعمال صياغة المسودات الأولى للمعايير خلال صياغة المعايير الدولية المعنية بالمصالح الصينية، والعمل قدمًا نحو تولى منصب رئيس ونائب رئيس المنظمة الدولية للمعايير (أيزو) ووظائف قيادية على مستوى الإدارة بها أيضًا، والتركيز على الكفاح من أجل تولي أعمال الأمانة العامة للجنة التكنولوجية الدولية للتوحيد المعياري المعنية بالمصالح الاقتصادية للدولة.

3. الطفرة الكبرى - احتلال المعايير التكنولوجية الخاصة بالمجالات المميزة ذات الأفضلية لمراكز الهيمنة الدولية:

يشير مفهوم الطفرة الكبرى إلى تركيز القوى الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية الخاصة بالصين، والعمل قدمًا نحو صياغة معايير دولية تتمتع بثمار الابتكار المستقل، وتتسم بالطابع الصناعي والسوقي، وأن تؤثر بشكل مباشر على المصالح الاقتصادية

للدولـة. إن الطفـرة الكبـرى هـي الهـدف الـذي تسـعى وراءه اسـتراتيجية الصيـن فـي عمليـة التنافـس فـي المعاييـر الدوليـة, فيجـب الالتـزام بمبـدأ "اسـتغلال طاقـة المـرء المحـدودة وتركيزهـا فـي الأمـور الكبـرى، والتخلـي عـن أمـور صغيـرة قـد لا تجلـب لـه فائـدة مماثلـة"، واختيـار المجـالات المهمـة والرئيسـة لتكـون الانطلاقـة التـي تحقـق طفـرة كبـرى.

(5) أشكال الطفرة الكبرى:

(1) المعاييـر التكنولوجيـة التـي يتـم صياغتهـا علـى أسـاس التكنولوجيـا الرائـدة فـي الشـركات الكبـرى: وتعتبـر مقترحـات للمعاييـر الدوليـة، وتشـير تلـك المعاييـر عـادة إلـى المعاييـر التـي تنـص علـى متطلبـات جـودة المنتجـات، والمسـتوى التكنولوجـي العالـي، وقابليـة الأسـواق للتكيـف، والتمتـع بـدور موجـه نحـو السـوق.

(2) معاييـر المنتديـات الخاصـة بمجـالات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة: وتعتبـر مقترحـات للمعاييـر الدوليـة، وتهـدف إلـى الاسـتغلال الأمثـل للفـرص المواتيـة.

(3) مقترحـات المعاييـر الدوليـة التـي يتـم وضعهـا بنـاء علـى المعاييـر التـي تشـكلها ثمـار العلـوم والتكنولوجيـا بالدولـة: وهــذه الطريقـة تتبنـى عـادة أسـلوب المـوازاة بيـن البحـث والتطويـر والتوحيـد المعيـاري، مثـل تكنولوجيـا الوسـائط المتعـددة، وتكنولوجيـا النانـو.. إلـخ.

(4) تأسـيس الدولـة لمشـروعات خاصة بالمعايير التكنولوجية الرئيسـة: تعمل علـى تنظيم صياغة المعاييـر التكنولوجيـة الكبـرى المعنيـة بمصالـح الدولـة، ثـم تقـوم بصياغـة مقترحـات المعايير الدولية على أسـاس ذلك. وهذه الطريقة تجسـد بشـكل رئيس الإرادة الاسـتراتيجية للدولـة. ومـن منظـور الاتجـاه الكلـي للاسـتراتيجيات الدوليـة، تتخـذ مقترحـات المعاييـر الدوليـة الاسـتراتيجية التـي تهـدف إلـى غـزو الأسـواق الدوليـة، مـن الأوسـاط الصناعيـة المسـتفيدة كيانـاتٍ لهـا بشـكل مبدئـيّ، وتقـوم الدولـة بتقديـم الدعـم علـى مسـتوى السياسـات والأمـوال للهيئـات المسـئولة عـن المقترحـات. وينبغـي أن تكـون الكيانـات المسـئولة عـن المعاييـر الدوليـة الخاصـة بمجـالات كالبيئـة والأمـن والصحـة.. إلـخ، هـي

الحكومات. وتعد الصين دولة نامية، بينما نجد أن منافسيها من البلدان المتقدمة؛ لذلك على الصين تعلُّم دروس مستفادة من التجربة اليابانية، فلا بد من الاعتماد بشكل رئيس على الاستثمارات خاصة في الآونة الأخيرة، لمساعدة الشركات على رفع القدرات التنافسية لها، وخلق طاقات تحفزها تدريجيًّا على المساهمة في التنافس في المعايير الدولية. وتجربة اليابان هي كالتالي: أن تستثمر الدولة 3 مليارات ين ياباني، وأن تركز على دعم ثلاثين مشروعًا بحثيًّا تستهدف طرح مقترحات للمعايير الدولية وتندرج ضمن الأولويات الاستراتيجية، خلال الأعوام الثلاثة الأولى من التطبيق الاستراتيجي.

(6) النقاط المهمة في الاستراتيجية:

1. نقاط مضيئة في الاستخدام الفعال:

(1) استخدام المعايير الدولية الأساسية، مثل التفاوت المسموح به ميكانيكيًّا، والرسوم الميكانيكية، إلى غير ذلك من معايير عامة عالمية. ونحن لا بد أن نستخدمها على نحو متساوٍ قدر الإمكان؛ لكي يتمكن النظام التكنولوجي الأساسي في الصين من مواكبة المسار الدولي. وهذا النوع من المعايير والمسار الدولي، يصب في صالح استقدام التكنولوجيا والتبادل في السلع. والقيام بتبادلات باستخدام لغة التكنولوجيا المشتركة، من الممكن أن يلعب دورًا في تحطيم الحواجز الاستثمارية والتجارية الخارجية التي تتسم بمميزات تكنولوجية. فهذا هو استقدام الخبرات الأجنبية واستخدامها. وإذا لم يتم استخدام المعايير الدولية في هذا الجانب على نحو إيجابي، فسيلحق هذا الأمر صعوبات في استراتيجية الخروج للشركات الصينية.

(2) ضرورة تحليل واستخدام المعايير الخاصة بالمنتجات في المعايير الدولية، فالحواجز التكنولوجية الموجودة بالمعايير الدولية، التي تبدو في المجمل معقولة ومتقدمة وغير متعمدة، هي المعايير السائدة في الأسواق، واتجاه التنمية التكنولوجية. فإذا كانت معاييرنا حاليًّا متأخرة مقارنةً بمعايير الآخرين، واستخدام هذه المعايير الدولية مسموح به على المستوى التكنولوجي، فلا بد

مـن الاسـتخدام الإيجابـي لهـا، مـن أجـل دفـع الجـودة العاليـة والمسـتوى المرتفـع للمنتجـات الصينيـة، الأمـر الـذي يعمـل علـى رفـع القـدرات التنافسـية الدوليـة للمنتجـات. وهنـاك بعـض المتطلبـات فـي المعاييـر الدوليـة غيـر مفيـدة للصيـن، أو أنهـا غيـر قابلـة للتطبيـق علـى المسـتوى التكنولوجـي، أو أن بـراءة اختراعهـا علـى المحـك، فـلا يجـب اسـتخدامها.

(3) السـعي لأن تتمكـن التكنولوجيـا الخاصـة بالصيـن وحقـوق الملكيـة الفكريـة والمنتجـات المميـزة، مـن وضـع المعاييـر الخاصـة بهـا، بالإضافـة إلـى العمـل علـى تحويـل هـذه المعاييـر إلـى معاييـر دوليـة، أو جعـل البلـدان الأخـرى تتبنـى تلـك المعاييـر الصينيـة مـن خـلال طـرق عديـدة منهـا تصديـر المنتجـات، والتبـادل التكنولوجـي.. إلـخ.

2. نقاط مهمة في المشاركة الجوهرية:

(1) مشـاركة عامـة: إن مبـادئ المشـاركة العامـة هـي اسـتيعاب المعلومـات عـن المعاييـر الدوليـة والاتجـاه التنمـوي لهـا اسـتيعابًا جيـدًا، بهـدف إتاحـة المعلومـات للاسـتخدام الفعـال، والمشـاركة الأساسـية. والطريقـة الرئيسـة لهـا هـي الحصـول علـى المعلومـات مـن خـلال المشـاركة فـي المؤتمـرات والمنتديـات الدوليـة.

(2) مشـاركة أساسـية: وتكـون فـي مشـروعات المعاييـر الدوليـة التـي تتمتـع بتأثيـر كبيـر علـى تصديـر المنتجـات الصينيـة، والمنافسـة فـي الأسـواق، وخاصـة المعاييـر الدوليـة التـي تسـعى إلـى تجسـيد مصالـح ومتطلبـات دولـة الصيـن. فعلـى القطاعـات المعنيـة بالدولـة البحـث فـي تحديـد المشـروعات التـي لا بـد أن تشـارك فيهـا الصيـن بشـكل أساسـي، كمـا يلـزم توفيـر ضمـان ودعـم أساسـي علـى مسـتوى المـوارد البشـرية والماديـة، وعمـل الاسـتعدادات الكاملـة سـلفًا، لجميـع المشـروعات التـي تنـدرج تحـت المشـاركة الأساسـية، وضمـان تجسـيد مصالـح ومتطلبـات دولـة الصيـن فـي المعاييـر الدوليـة المعنيـة.

وتتضمن المعايير الدولية التي تشارك فيها الصين بصورة أساسية:

أولًا: المعاييـر الدوليـة المنظِّمـة للاسـتثمارات الأجنبيـة والتجـارة الخارجيـة، والخاصـة بالمجـالات التـي تتعـرض لحواجـز تكنولوجيـة متعـددة مثـل المنتجـات الميكانيكيـة والكهربائيـة فـي مجـال التكنولوجيـا الفائقـة.. إلـخ.

ثانيًـا: المعاييـر التـي لهـا صلـة بالقـدرات التنافسـية الدوليـة لقطـاع الزراعـة الصينيـة، مثـل المعاييـر الدوليـة فـي مجـال الأمـن الغذائـي، وطـرق التفتيـش.. إلـخ. فعلـى الرغـم مـن أن نسـبة الصـادرات مـن المنتجـات الزراعيـة غيـر مرتفعـة، إلا أنهـا قطـاع مهـم يشـمل مصالـح 800 مليـون فـلاح، وتمثـل عامـل اسـتقرار مجتمعـي، وفـي الوقـت ذاتـه هـي صناعـة أساسـية فـي الاسـتثمارات الأجنبيـة الصينيـة.

ثالثًـا: المعاييـر الدوليـة المعنيـة بالصحـة والأمـن والبيئـة والطاقـة.. إلـخ، وتسـتهدف الحواجـز التكنولوجيـة التـي تنشـئها البلـدان الناميـة مسـتغلةً فـي ذلـك المعاييـر المتعلقـة بالأمـن والجـودة والبيئـة.. إلـخ.

(3) العمـل قدمًـا مـن أجـل نَيـل حـق المبـادرة، والكفـاح مـن أجـل الهيمنـة. حيـث العمـل بإيجابيـة نحـو تولـى الأمانـة العامـة للجنـة التقنيـة، واللجنـة الفرعيـة فـي المنظمـة الدوليـة للمعاييـر (أيـزو)، واللجنـة الكهروتقنيـة الدوليـة، والاتحـاد الدولـي للاتصـالات، ورئاسـة فـرق العمـل، والكفـاح مـن أجـل تولـي منصـب رئيـس ونائـب رئيـس المنظمـة الدوليـة للمعاييـر (أيـزو)، واللجنـة الكهروتقنيـة الدوليـة، والاتحـاد الدولـي للاتصـالات، والأعمـال الإداريـة المعنيـة.

3. مجالات الطفرة الكبرى:

تتضمـن بعـض المجـالات التكنولوجيـة التـي تقـود التطـور الاقتصـادي الدولـي في عصـر الاقتصاد القائـم علـى المعرفـة مـا يلـي: التكنولوجيـا الرقميـة، وتكنولوجيـا الإنترنـت، والنانوتكنولوجـي.. إلـخ. وأي طفـرة تحـدث فـي أي مجـال مـن هـذه المجـالات تتيـح عوائـد ضخمـة للاقتصـاد الوطنـي، أمـا المجـال الأكثـر ارتباطًـا بالمعاييـر فهـو تكنولوجيـا الإنترنـت، وهـذا المجـال محـور مهـم جـدًّا فـي المنافسـة الدوليـة المسـتقبلية؛ فأرباحـه كثيـرة، وهـو أيضًـا مجال مهـم للاسـتثمارات الأجنبيـة الخاصة بالشـركات الصينيـة. وتتضمـن المجـالات التـي قـد تحـدث بهـا طفـرة كبـرى فـي الصيـن مـا يلـي:

(1) الصناعـات والتكنولوجيـا الأساسـية للاقتصـاد الوطنـي: وقـد أصبحـت صناعـة المعلومـات الإلكترونيـة أولـى الصناعـات الأساسـية للاقتصـاد الوطنـي الصينـي، فعلـى الدولـة خلـق ظـروف مواتيـة، تركـز مـن خلالهـا علـى دعـم تدويـل المعاييـر التكنولوجيـة الخاصـة بتلـك الصناعـات فـي الصيـن.

(2) مجـالات التكنولوجيـا الرائـدة: يشـهد التطـور العلمـي والتكنولوجـي فـي الحقبـة المعاصـرة تغيـرًا يوميًّـا، حيـث تظهـر العلـوم الناشـئة بصـورة مسـتمرة، ونجـد أن دورة حيـاة التكنولوجيـا الفائقـة فـي تقلـص مسـتمر، الأمـر الـذي عمـل علـى أن تقـف الصيـن علـى خـط بدايـة متشـابه أو متقـارب مـع البلـدان المتقدمـة فـي عـدد كبيـر مـن المجـالات. حيـث تشـهد بعـض التقنيـات فـي مجـالات مختلفـة كتكنولوجيـا المعلومـات، والتكنولوجيـا الحيويـة، والتكنولوجيـا فائقـة التوصيـل.. إلـخ، بالصيـن تطـورًا متزامنًـا مـع البلـدان المتقدمـة. وتسـتطيع الصيـن بشـكل كبيـر تحقيـق طفـرة كبيـرة فـي بعـض مجـالات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، التـي تتمتـع بمزايـا نسـبية وطلبـات ضخمـة فـي الأسـواق. واعتمـادًا علـى المعاييـر الدوليـة التـي يتـم السـيطرة علـى صياغتهـا بقـوة سـيتم دفـع القـدرات التنافسـية الدوليـة للصناعـات الصينيـة نحـو مسـتوى أعلـى، ودفـع "خـروج" الشـركات المعنيـة.

(3) الصناعـات المميـزة: فالطـب الصينـي التقليـدي، وأوراق الشـاي، والترميـز الصينـي.. إلـخ، هـي صناعـات تقليديـة خاصـة تتميـز بهـا الصيـن، وتتمتـع بمزايـا نسـبية للمشـاركة فـي المنافسـة فـي المعاييـر الدوليـة، فالمعاييـر الدوليـة التـي يتـم صياغتهـا علـى أسـاس هـذه الصناعـات تعمـل علـى دفـع تكويـن وتطويـر الصناعـات المميـزة للصيـن بقـوة.

(4) المنتجـات الأساسـية ذات التكنولوجيـا الفائقـة: وتتضمـن الحاسـب الآلـي وملحقاتـه، ومعـدات الاتصـالات، والمعـدات السـمعية والبصريـة، والبرمجيـات.

ثانيًا: الإجراءات المتعلقة بالسياسات:

(1) تعديل السياسات الخاصة بالمعايير الدولية المستخدمة:

لا بـد مـن تعديـل الإجـراءات الإداريـة الخاصـة بالمعاييـر الدوليـة المعمـول بهـا حاليًّـا، فبالنسـبة للمعاييـر الدوليـة الحاليـة، ينبغـي التأكيـد علـى الاسـتخدام الفعـال لهـا بعـد القيـام بالتحقـق منهـا واختبارهـا، وتحليلهـا بصـورة تامـة. وبالنسـبة للمعاييـر الدوليـة التـي يتـم صياغتهـا حاليًّـا، يلـزم التأكيـد علـى الاسـتخدام الفعـال لهـا علـى أسـاس المشـاركة الجوهريـة فـي صياغتهـا.

1. تأسيس نظام مؤشرات التقييم الفعال الخاص بالمعايير الدولية المستخدمة:

ويتـم تأسـيس هـذا النظـام مـن أجـل تقييـم أحـوال التطـور فـي المعاييـر الدوليـة، ومـدى قابلية المعاييـر الدوليـة التـي تسـتخدمها الصيـن للتطبيـق، بالإضافـة إلـى التوافـق بيـن المعاييـر المحليـة والمعاييـر الدوليـة، وتقييـم أحـوال تجسـيد المعاييـر الدوليـة لمتطلبـات الصيـن التكنولوجيـة. بالإضافـة إلـى تحديـد وتعديـل مبـادئ المعاييـر الدوليـة التـي تسـتخدمها الصيـن فـي أوقاتهـا المناسـبة، مـن أجـل ضمـان فعاليتهـا.

2. الاستغلال الأمثل لسياسات المعايير التي تقدمها منظمة التجارة العالمية للبلدان النامية:

تنفـذ منظمـة التجـارة العالميـة (اتفاقيـة الحواجـز التقنيـة أمـام التجـارة) لصالـح أعضائهـا مـن البلـدان الناميـة، وتتيـح لهـم مـن خلالهـا سياسـات تتسـم بالاختـلاف والأفضليـة. والصيـن هـي أيضًـا إحـدى الـدول الناميـة، فيجـب أن تسـتفيد مـن هـذه السياسـات بصـورة كاملـة. فقـد أقـرت منظمـة التجـارة العالميـة مـا يلي: تحـت ظروف تكنولوجيـة ومجتمعية خاصة، لا يزال مسـموحًا للـدول النامية باسـتخدام بعـض القوانيـن والمعاييـر التكنولوجيـة، أو إجـراءات تقييـم المطابقـة، مـن أجـل حمايـة التكنولوجيـا الوطنيـة، وطـرق الإنتـاج، وتكنولوجيا المعالجة التي تناسـب احتياجاتهم مـن التنمية، حتى ولـو كان هنـاك معاييـر دوليـة حاليـة، ومبـادئ توجيهيـة، ومقترحـات. وطبقًـا لقوانيـن منظمـة التجارة العالميـة، مـن الممكـن ألَّا تسـتخدم الصيـن المعاييـر الدوليـة التـي لا تناسـب منـاخ الدولـة، والظروف

الجغرافية، والمتطلبات التكنولوجية الأساسية لها.

(2) تأسيس آلية للمشاركة في عملية التنافس في المعايير الدولية:

1. تأسيس نظام متابعة للمعايير الدولية والأجنبية:

(1) يلزم تشكيل نظام متابعة يكون تحت قيادة الإدارة الوطنية للتوحيد المعياري، ويتخذ من المؤسسة الوطنية لأبحاث التوحيد المعياري أساسًا له، ومن اللجنة الوطنية التكنولوجية المتخصصة للتوحيد المعياري كيانًا له، ويتسم بتقسيم واضح للعمل، وتنسيق عضوي. وتأسيس منصة معلومات عن المعايير الدولية على مستوى الدولة، لنشر آخر الأخبار المتعلقة بالتوحيد المعياري الدولي والأجنبي في أوقاته المناسبة، بالإضافة إلى إصدار تقرير تحليلي عن المعايير الدولية على أساس ربع سنوي، وتقرير عن التطور الذي يشهده التوحيد المعياري الدولي والأجنبي على أساس سنوي. كما يلزم استيعاب الاتجاهات الأساسية للمعايير الدولية والأجنبية جيدًا، لتقديم أساس ومؤشرات تخص المشاركة الأساسية في صياغة المعايير الدولية والسيطرة القوية عليها.

(2) أن تكون المؤسسة الوطنية لأبحاث التوحيد المعياري مسئولة عن البحث باستمرار في استراتيجيات وسياسات التوحيد المعياري الدولي والأجنبي، واتجاهات المعايير الدولية والأجنبية الخاصة بالمجالات الرئيسة، والتركيز على متابعة الاتجاه التنموي لكل من مؤسسات التوحيد المعياري الدولية، ومؤسسات التوحيد المعياري في البلدان المتقدمة الرئيسة والبلدان الصناعية الناشئة، بالإضافة إلى نشر تقارير عن الأحوال والدراسات الخاصة بالتطور الذي يشهده التوحيد المعياري الدولي والأجنبي بصفة دورية، وحماية الأعمال اليومية الخاصة بـ"المنصة الوطنية للمعلومات عن المعايير"، ونشر المعلومات عن المعايير الدولية المهمة من أجل توجيه الصناعات المعنية.

(3) أن تكون جميع اللجان التكنولوجية مسئولة عن جمع المعلومات عن المعايير الدولية والخارجية التي تحتاجها الشركات والاتحادات الأعضاء بها أو تعمل

علـى تعقبهـا، بالإضافـة إلـى متابعـة دراسـة أحـوال صياغـة وتعديـل المعاييـر الدوليـة والأجنبيـة المعنيـة بالمجـالات التكنولوجيـة، وتحليـل تأثيـرات المعاييـر الدوليـة الموضوعـة قيـد الصياغـة والتعديـل علـى الصيـن.

(4) أن تكـون الإدارة الوطنيـة للتوحيـد المعيـاري مسـئولة عـن تأسـيس منصـة خدميـة تتابـع مـن خلالهـا الدولـة المعلومـات عـن المعاييـر الدوليـة والأجنبيـة، حتـى تسـتطيع القطاعـات الإداريـة المعنيـة فـي الحكومـة والأوسـاط الصناعيـة والعامـة، التعـرف علـى آخـر أخبـار المعاييـر الدوليـة والأجنبيـة فـي أوقاتهـا.

(5) أن تشـجع الدولـة القطاعـات والشـركات القويـة علـى المتابعـة الإيجابيـة للمعاييـر الدوليـة والمعاييـر الأجنبيـة المتقدمـة.

(6) إيفـاد خبـراء التوحيـد المعيـاري إلـى القنصليـات أو الهيئـات الخارجيـة الصينيـة فـي البلـدان المتقدمـة الرئيسـة مثـل أوروبـا وأمريـكا واليابـان.. إلـخ، وتتولـى مسـئولية تتبـع المعلومـات عـن المعاييـر الأجنبيـة، وإرسـال التقاريـر المعنيـة إلـى الهيئـات المعنيـة داخـل الدولـة.

2. تأسيس آلية تقييم وتحفيز المشاركة في أنشطة التوحيد المعياري الدولي:

(1) تقييـم أحـوال المشـاركة الجوهريـة فـي فحـص المعاييـر الدوليـة والتصويـت عليهـا، واعتبـار قيـام اللجنـة التكنولوجيـة للتوحيـد المعيـاري بتصويـت مؤثـر علـى مسـودات المعاييـر الدوليـة فـي كل مرحلـة مـن عدمـه، مؤشـرًا مهمًّـا لتقييـم الأداء. واعتبـار تنظيـم خبـراء لمناقشـة القضايـا المعنيـة مـن عدمـه، والإصغـاء بشـكل أوسـع إلـى آراء الجوانـب المعنيـة مـن عدمـه، بالإضافـة إلـى الإعـداد الجيـد لخطـة المشـاركة فـي المؤتمـرات وإلقـاء الكلمـات، والتسـجيل فـي القطاعـات الخارجيـة المعنيـة مـن عدمـه، مؤشـرًا لتقييـم أداء المشـاركة فـي المؤتمـرات الدوليـة، فـي مرحلـة مـا قبـل المشـاركة، واعتبـار طـرح خطـط ومقترحـات لحـل القضايـا مـن عدمـه أساسًـا للاسـتمرار فـي المشـاركة، فـي مرحلـة مـا بعـد المشـاركة.

(2) تقييم أداء مكاتب الأمانة العامة للمنظمات الدولية التي تتولى الصين مسئوليتَها، واعتبار مشاركة تلك المنظمات في صياغة المعايير الدولية وتنظيم الأنشطة المعنية مؤشرًا لأداء التقييم، وبالنسبة لمكاتب الأمانة التي لا تتمتع مشاركتها في صياغة المعايير الدولية بفعالية وتأثير، وليس للأنشطة التي تنظمها جدوى تُذكر، فينبغي إعادة انتخاب مسئوليها على الفور.

(3) تشجيع الشركات القوية على المشاركة الإيجابية في صياغة المعايير الدولية، ومنح الشركات التي تشارك بإيجابية في صياغة المعايير الدولية وتحقق إنجازات واضحة تشجيعًا معنويًّا ومكافآت مادية.

(4) تأسيس نظام المشاركة المتواصلة للخبراء في وضع المعايير الدولية؛ وذلك من أجل ضمان ثمار المشاركة الأساسية في صياغة المعايير الدولية. وعلى الدولة والشركات التعاون معًا من أجل خلق ظروف مواتية، تضمن المشاركة المتواصلة للخبراء ذوي الإمكانات في المناقشات الخاصة بالمعايير الدولية في المجالات ذاتها، الأمر الذي يضمن استمرارية المشاركة في أعمال صياغة المعايير الدولية.

3. تأسيس آلية السيطرة بقوة على وضع المعايير الدولية:

(1) وضع إجراءات تحديد المعايير الدولية الرئيسة: تتولى القطاعات العلمية والتكنولوجية المعنية بالدولة، والقطاعات الإدارية المعنية بالتوحيد المعياري بالدولة، مسئولية وضع إجراءات لتحديد مقترحات المعايير الدولية الرئيسة، كما تقوم بتنظيم وصياغة طرق تقييم المعايير الدولية الخاصة بالمجالات الرئيسة، وتقوم أيضًا بتقييم موحد للمشروعات الرئيسة وترتيبها حسب أولويتها، كما تنظم مقترحاتها الخاصة بالمعايير الدولية، لتحقيق طفرة كبرى.

(2) تحديد سبل السيطرة بقوة على صياغة المعايير الدولية: حيث تعتبر المعايير التكنولوجية التي يتم وضعها على أساس التكنولوجيا الرائدة والخاصة بالشركات الكبرى الرائدة مقترحات للمعايير الدولية، كما تعتبر

معاييـر المنتديـات الخاصـة بمجـال التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة مقترحـات للمعاييـر الدوليـة، بالإضافـة إلـى مقترحـات المعاييـر الدوليـة التـي تـم اتخاذهـا بنـاء علـى المعاييـر التـي تشـكلت علـى أسـاس نتائـج البحـوث العلميـة فـي الدولـة. وتقـوم مشـروعات المعاييـر التكنولوجيـة الخاصـة التـي تؤسسـها الدولـة بتنظيـم مقترحـات المعاييـر الدوليـة المعنيـة بالمصالـح الوطنيـة. ويلـزم تشـجيع الأوسـاط الصناعيـة علـى الإسـراع فـي وضـع مقترحـات للمعاييـر الدوليـة علـى أسـاس المعاييـر العمليـة، ومعاييـر المنتديـات، ومعاييـر الكيانـات التعاونيـة. وتشـجيع مؤسسـات البحـث العلمـي والجامعـات والجمعيـات المدنيـة، خاصـةً الشـركات، علـى المشـاركة الجوهريـة فـي وضـع المعاييـر الدوليـة. وعلـى الدولـة أيضًـا دعـم الشـركات القويـة والجمعيـات المدنيـة علـى التركيـز علـى المشـاركة فـي صياغـة المعاييـر العمليـة الأجنبيـة ومعاييـر المنتديـات ومعاييـر الكيانـات التعاونيـة، والمشـاركة أيضًـا فـي أنشـطة منتديـات المعاييـر الأجنبيـة.

(3) تحديـد كيانـات الطفـرة الكبـرى: بالنسـبة لمقترحـات المعاييـر الدوليـة الاسـتراتيجية التـي تهـدف إلـى غـزو الأسـواق الدوليـة، فإنهـا تتخـذ بشـكل مبدئـي مـن الأوسـاط الصناعيـة المسـتفيدة كيانـات لهـا، وتقـوم الدولـة بتقديـم الدعـم علـى مسـتوى السياسـات والأمـوال للهيئـات المسئولة عـن المقترحـات. أمـا فيمـا يتعلـق بالمعاييـر الدوليـة الخاصـة بمجـالات عديـدة كالبيئـة والأمـن والصحـة.. إلـخ، فعلـى المنظمـات الحكوميـة عمـل المقترحـات الخاصـة بهـا.

(4) تأسـيس آليـة تتكامـل فيهـا التنميـة العلميـة والتكنولوجيـة، وتطـور المعاييـر، والتجـارة الدوليـة، والاسـتثمارات الدوليـة كـي تسـيطر بشـكل رئيـس علـى صياغـة المعاييـر الدوليـة: تأسـيس آليـة حاسـمة للمعاييـر الدوليـة خاصـة بالتكامـل بيـن التنميـة العلمية والتكنولوجيـة، وتطـور المعاييـر، والتجـارة الدوليـة، والاسـتثمارات الدوليـة فـي مجـال التكنولوجيا الفائقة والجديدة. ولا بد من التفكير مليًّا في ما إذا كان تكوين معايير دولية عامـة أمـرًا مفيـدًا، أم أن تكويـن معاييـر عملية أو معاييـر المنتديات والكيانـات التعاونية أكثـر إفـادة، خـلال مرحلـة تنميـة التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة. وفـي الوقـت ذاتـه،

لا بـد مـن التفكيـر مليًّا أيضًـا فـي ماهيـة الأسـواق الدوليـة التـي سـتغزوها منتجـات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة سـالفة الذكـر. بالإضافـة إلـى الاسـتغلال الفعـال للمعايير الدوليـة التـي تشـكلت علـى أثـر إنجـازات التكنولوجيـا الفائقـة والجديـدة، التـي تتمتـع بابتـكار مسـتقل، وتأسـيس نظـام للمعاييـر التكنولوجيـة الجديـدة التـي تتمتـع بحقـوق ملكيـة فكريـة مسـتقلة، ومسـاعدة اسـتثمارات الصيـن الأجنبيـة بشـكلٍ فعـالٍ علـى ارتقـاء مسـتواها باسـتمرار، ودعـم التجـارة الدوليـة الصينيـة علـى التحـول مـن "تجـارة تهتـم بالكـم" إلـى "تجـارة تهتـم بالجـودة والفعاليـة".

(5) دعـم تطـور منظمـات المعاييـر الدوليـة الخاصـة بالمجـالات الصينيـة المميـزة: علـى الدولـة دعـم تطـور المنظمـات المعنيـة بالمعاييـر الدوليـة الخاصـة بالمجـالات الصينيـة المميـزة، والمجـالات التـي تشـكل نقـاط قـوة بالدولـة علـى مسـتوى السياسـات، وتشـجيعها علـى صياغـة وإعـلان المعاييـر الدوليـة الفعليـة، ومعاييـر المنتديـات، أو معاييـر الكيانـات التعاونيـة، بالإضافـة إلـى العمـل قدمًـا نحـو الاعتـراف بهـا دوليًّـا بشـكل تدريجـي. وعلـى سـبيل المثـال "الاتحـاد الدولـي لجمعيـات الطـب الصينـي" الـذي أسسـته الصيـن هـو اتحـاد دولـي تقليـدي يتمتـع بخصائـص صناعيـة، وقـد بـدأ هـذا الاتحـاد بالفعـل فـي صياغـة ونشـر المعاييـر.

(3) توفير بيئة خارجية تدعم المشاركة في عملية التنافس في المعايير الدولية

1. العمل قدمًا من أجل تولي وظائف قيادية في المنظمة الدولية للمعايير:

حيـث تنظيـم ودفـع تولـي الأعمـال المهمـة فـي المنظمـة الدوليـة للمعاييـر، والكفـاح مـن أجـل شـغل منصـب رئيـس ونائـب رئيـس المنظمـة الدوليـة للمعاييـر، وتولـي رئاسـة فـرق العمـل المعنيـة بالمصالـح الصينيـة، وأعمـال الأمانـة العامـة للجنـة التقنيـة أو اللجنـة المنظمـة، مـن أجـل ضمـان مكانـة قياديـة للمشـاركة فـي التنافـس فـي المعاييـر الدوليـة.

2. الكفاح من أجل تجسيد مصالح الدول النامية في سياسات المنظمة الدولية للمعايير بصورة كبيرة:

يلـزم تقديـم مقترحـات للمنظمـة الدوليـة للمعاييـر بمـا يلـي: يجـب أن يكـون للـدول الناميـة التـي تتمتـع بالإمكانـات وقلَّمـا تتولـى أعمـال مكاتـب الأمانـة العامـة، الأولويـة مـن حيـث المبـدأ فـي تولـي أعمـال الأمانـة العامـة للمنظمـة الدوليـة للمعاييـر واللجنـة التكنولوجيـة واللجنـة الفرعيـة التابعـة للجنـة الكهروتقنيـة الدوليـة التـي سـيتم إنشـاؤها فيمـا بعـد، أمـا الأمانـة العامـة للمنظمـة الدوليـة للمعاييـر واللجنـة التكنولوجيـة واللجنـة الفرعيـة التابعـة للجنـة الكهروتقنيـة الدوليـة الأصليـة، فـلا بـد مـن أن تنفـذ نظـام تعييـن خمـس سـنوات، وتغيـر "نظـام مـدى الحيـاة". كمـا أن علـى المنظمـة الدوليـة للمعاييـر أيضًـا أن تعمـل بإيجابيـة مـن أجـل توفيـر ظـروف لازمـة تسـاعد الـدول الناميـة علـى المشـاركة فـي صياغـة المعاييـر الدوليـة، وشـغل مناصـب الأمانـة العامـة بهـا.

3. العمل قدمًا من أجل إبرام اتفاقيات تعاون خاصة بالمشاركة في وضع المعايير الدولية مع المنظمة الدولية للمعايير:

لا بـد مـن النضـال مـن أجـل إبـرام اتفاقيـات تعـاون خاصـة بوضـع المعاييـر الدوليـة مـع المنظمـة الدوليـة للمعاييـر، واللجنـة الكهروتقنيـة الدوليـة؛ وذلـك لخلـق ظـروف مواتيـة تسـاعد على السـيطرة بقـوة علـى وضـع المعاييـر الدوليـة، مثل اللجنـة الأوروبيـة للتقييـس Cen، واللجنـة الأوربية للتوحيـد القياسـي الكهروتقنـي CENELEC، والجمعيـة الأمريكيـة لاختبـار المـواد ASTM، وجمعيـة مهندسـي الكهربـاء والإلكترونيـات أو (آي تربـل إي IEEE). كمـا يجـب تقديـم إسـهامات فـي الشـئون المتعلقـة بالتوحيـد المعيـاري الدولـي، وفـي الوقـت ذاتـه، لا بـد مـن العمـل علـى فتـح قنـوات سـريعة ومريحـة تسـتطيع مـن خلالهـا الصيـن أن تسـيطر بصـورة قويـة علـى وضـع المعاييـر الدوليـة.

4. العمل بإيجابية من أجل إقامة علاقات تعاون وشراكة استراتيجية مع الهيئات الخارجية العاملة في التوحيد المعياري:

هنـاك جانبـان فـي عمليـة التنافـس فـي المعاييـر الدوليـة، وهمـا: جانـب التنافـس، وجانـب السـعي وراء التعـاون تحـت رايـة هـذا التنافـس. ففـي القضايـا المعنيـة بهـذا الأمـر، هنـاك

مصالـح مشـتركة تجمـع الصيـن وغالبيـة دول قـارة آسـيا، وهـذا هـو أسـاس بنـاء علاقـات التعـاون والشـراكة الاسـتراتيجية. كمـا توجـد أيضًـا قـوة الصيـن التـي قـد تسـتخدمها دول أوروبـا وأمريـكا إذا اقتضـت الحاجـة. لذلـك لا بـد مـن تأسـيس علاقـات تعـاون وشـراكة اسـتراتيجية خارجيـة تتخـذ مـن آسـيا مركـزًا لهـا، وتسـتهدف بشـكلٍ رئيـسٍ البلـدان الأجنبيـة الرئيسـة، مـن أجـل خلـق ظـروف مواتيـة لـكل مـن "المشـاركة الجوهريـة"، و"الطفـرة الكبـرى" للصيـن، والعمـل قدمًـا مـن أجـل دعـم واسـتجابة عـدد أكبـر مـن الحلفـاء الاسـتراتيجيين.

(1) بنـاء تحالـف اسـتراتيجي للتوحيـد المعيـاري بيـن مناطـق آسـيا تتخـذ مـن الصيـن واليابـان وكوريـا الجنوبيـة مركـزًا لهـا. تأسـيس آليـة الاجتماعـات التشـاورية التـي تعقـد بشـكل دوري، للتشـاور فـي مشـاكل المعاييـر التـي تحظـى باهتمـام مشـترك بيـن دول قـارة آسـيا، والمشـاركة فـي التنافـس فـي المعاييـر الدوليـة بعـد تكويـن آراء آسـيوية موحـدة. بالإضافـة إلـى تأسـيس قنـوات تواصـل معلوماتيـة سـريعة بيـن مناطـق آسـيا، فمـن الضـروري إقامـة تواصـل وتنسـيق فعـال فـي أي وقـت للمعاييـر الدوليـة الكبـرى المعنيـة بالمصالـح الآسـيوية. والتعـاون مـع دول آسـيا المعنيـة فـي اسـتغلال المعاييـر التـي تحظـى باهتمـام مشـترك، والتـي قـد تشـكل معاييـر دوليـة، أو التـي تعـد معاييـر دوليـة فعليـة. كمـا يلـزم أيضًـا تأسـيس مراكـز تبـادل وتدريـب آسـيوية للتوحيـد المعيـاري، مـن أجـل تدريـب كفـاءات فـي التوحيـد المعيـاري للـدول الناميـة. وسـتتولد مشـاعر المسـئولية، مـن خـلال تدريـب الكفـاءات، الأمـر الـذي يعمـل علـى إرسـاء أسـاس لقيـام الصيـن بتصديـر المعاييـر فـي المسـتقبل.

(2) العمـل بإيجابيـة علـى بنـاء علاقـات تبـادل وتعـاون مـع هيئـات التوحيـد المعيـاري فـي البلـدان المتقدمـة الرئيسـة مثـل الولايـات المتحـدة وألمانيـا وإنجلتـرا وفرنسـا. فهـذه الدول هـي المسـئولة عـن وضـع المسـودات الخاصـة بغالبيـة المعاييـر الدوليـة، فهـي الكيانـات الحقيقيـة لوضـع المعاييـر الدوليـة. ومـن خـلال التبـادل والتعـاون مـع هـذه البلـدان، قـد تسـتطيع الصيـن ممارسـة تأثيـر ضـروري علـى المعاييـر الدوليـة التـي تكـون قيـد الصياغـة فـي وقـت باكـر مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر قـد يكـون هنـاك دعـم مـن تلـك البلـدان، للمعاييـر الدوليـة التي تقـوم الصيـن بالسـيطرة بقـوة علـى وضعهـا.

(4) بناء ظروف أساسية:

1. تأسيس آلية لإعداد واستقطاب الكفاءات الدولية:

تربط القطاعات الإدارية المعنية بالتوحيد المعياري بالدولة بين الإدارات التعليمية وإدارات شئون الأفراد، للعمل على صياغة سياسات معنية بإعداد واستقطاب كفاءات التوحيد المعياري الدولية. والتركيز على إعداد تخصص التوحيد المعياري الدولي، وتخصص الإدارة التكنولوجية MOT في عدد من الجامعات، وتوجيه العمل في مؤسسات البحث العلمي والأوساط الصناعية على إعداد وتربية كفاءات في التوحيد المعياري على مستوى دولي، وتأسيس مراكز تدريب كفاءات التوحيد المعياري الدولي في المؤسسات البحثية العاملة في التوحيد المعياري على مستوى الدولة، وإقامة دورات تدريبية بصفة دورية للكفاءات في الأوساط الصناعية والتي تشترك في أنشطة التوحيد المعياري الدولي، وتحديد معايير التقييم الخاصة بالمؤهلات الدراسية للكفاءات الدولية، واستقطاب الكفاءات رفيعة المستوى العاملة في التوحيد المعياري الأجنبي الدولي للعمل في الصين وبناء قاعدة بيانات خاصة بهم، وتأسيس نظام الاعتماد الأكاديمي للموظفين المتخصصين في التوحيد المعياري الدولي، وتأسيس وظائف مفوضي المعايير الدولية رفيعي المستوى لرفع مستوى معاملتهم.

2. توفير ضمانات مالية من أجل رفع القدرات التنافسية في المعايير التكنولوجية الدولية:

على الدولة زيادة ضخ النفقات الخاصة بالتنافس في المعايير الدولية، وفي الوقت ذاته عليها أيضًا استقطاب أموال الصناديق الاجتماعية للمشاركة في هذه المنافسة، وتأسيس نظم استثمارية تتسم بالتعددية لهذا النوع من التنافس تدريجيًّا. وتنتج تلك الضمانات مما يلي:

(1) أن توفر الدولة ضمانات مالية مستقرة للشئون الأساسية والمهمة الخاصة بالتنافس في المعايير الدولية. فلا بد أن تؤمِّن المصاريف التشغيلية للدولة الأموال الخاصة بالمؤسسات البحثية التي تعمل على متابعة المعايير الدولية والأجنبية، والأموال الخاصة بإعداد كفاءات التوحيد المعياري الدولي، وأموال

مكاتـب الأمانـة العامـة للمنظمـات الدوليـة الخاصـة بالمجـالات الرئيسـة، وأمـوال مشـروعات "الطفـرة الكبـرى" الخاصـة، فـلا بـد مـن إدراج هـذه النفقـات تحـت الميزانيـة العامـة للدولـة.

(2) تأسـيس صنـدوق أنشـطة خـاص بالتنافـس فـي المعاييـر الدوليـة: يحتـاج صنـدوق أنشـطة التنافـس فـي المعاييـر الدوليـة حوالـي 200 مليـون يـوان صينـي سـنويًّا، وهـو الدعـم المالـي الـلازم الـذي يتـم تقديمـه بشـكل رئيـس للمشـاركة الجوهريـة فـي أنشـطة التوحيـد المعيـاري الدوليـة الخاصـة بالمجـالات الرئيسـة.

(3) تقويـة التمويـل ذي الطابـع السـوقي: تشـجيع الشـركات المعنيـة وجمعياتهـا، واتحاداتهـا علـى زيـادة ضـخ تمويلهـم لصياغـة المعاييـر الدوليـة الخاصـة بالمجـالات المعنيـة، وتشـكيل آليـة تمويـل ذات طابـع سـوقي، وآليـة حلقيـة متكاملـة لأمـوال المشـاركة فـي صياغـة المعاييـر الدوليـة تدريجيًّـا.

3. تأسيس نظام الاجتماعات التشاورية حول مشروعات الطفرة الكبرى في المعايير الدولية:

يعـد نظـام الاستشـارات والاجتماعـات التشـاورية تدبيـرًا مهمًّـا لدفـع إضفـاء السـمات العلميـة والديمقراطيـة والعادلـة علـى اتخـاذ القـرار فـي ظـل الأوضـاع الاقتصاديـة الجديـدة. فمـن خـلال الاجتماعـات التشـاورية الخاصـة بمشـروعات "الطفـرة الكبـرى" للمعاييـر الدوليـة، يتـم مناقشـة وتقييـم هـذا النـوع مـن المشـروعات، وتقديـم المقترحـات المعنيـة. وأعضـاء هـذه الاجتماعـات هـم خبـراء وممثلـون عـن قطاعـات حكوميـة معنيـة ودوائـر الأعمـال والهيئـات الأكاديميـة ومؤسسـات الوسـاطة.. إلـخ.

4. تأسيس لجنة تكنولوجية خاصة للتوحيد المعياري:

مـن أجـل تنفيـذ مشـروعات "الطفـرة الكبـرى" الصينيـة الخاصـة بالمعاييـر الدوليـة والتـي تعمـل علـى التكامـل بيـن التكنولوجيـا والمعاييـر والتجـارة الدوليـة والاسـتثمارات الدوليـة، نقتـرح تكويـن لجنـة تكنولوجيـة خاصـة للتوحيـد المعيـاري تتولـى التكنولوجيـا والمعاييـر والتجـارة الدوليـة والاسـتثمارات الدوليـة. ويتشـارك قيـادة هـذه اللجنـة كل مـن

وزارة العلـوم والتكنولوجيـا ووزارة التجـارة ووزارة صناعـة المعلومـات والإدارة العامـة للرقابـة علـى الجـودة، بالإضافـة إلـى اللجنـة الوطنيـة لإدارة التوحيـد المعيـاري، ويتـم تأسـيس مكتـب الأمانـة العامـة لهـا فـي اللجنـة الوطنيـة لإدارة التوحيـد المعيـاري.

5. تأسيس صفحة على الإنترنت خاصة بالطفرة الكبرى:

مـن أجـل تنفيـذ مشـروعات "الطفـرة الكبـرى" الصينيـة الخاصـة بالمعاييـر الدوليـة والتـي تعمـل علـى التكامـل بيـن التكنولوجيـا والمعاييـر والتجـارة الدوليـة والاسـتثمارات الدوليـة، نقتـرح تأسـيس عمـود "الطفـرة الكبـرى" فـي الموقـع الإلكترونـي الخـاص باللجنـة الوطنيـة لإدارة التوحيـد المعيـاري، مـن أجـل نشـر المعلومـات ذات الأثـر المباشـر للجنـة التكنولوجيـة الخاصـة للتوحيـد المعيـاري، والتـي تتولـى مشـروعات التكنولوجيـا والمعاييـر والتجـارة الدوليـة والاسـتثمارات الدوليـة، فـي أوقاتها المناسـبة، مـن أجـل توجيـه الاهتمـام المجتمعـي، ودعـم أعمـال "الطفـرة الكبـرى".

الباب السادس

نظام مكافحة المخاطر

تشـهد الأوضـاع الدوليـة فـي الآونـة الأخيـرة تغيـرات معقـدة وكثيـرة بصـورة يوميـة، وتماشـيًا مـع التوسـع المسـتمر لنطـاق اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة، تـزداد المخاطـر التـي تواجهها هـذه الاسـتثمارات بصـورة تدريجيـة، كمـا تـزداد الخسـائر التـي تُلحقها هـذه المخاطـر بالأعمـال الخارجيـة للشـركات الصينيـة باسـتمرار. وبصفـة عامـة، تتضمـن الاسـتثمارات الخارجيـة - بجانـب المخاطـر التجاريـة التقليديـة- المخاطـرَ السياسـية، ويشـير هـذا النـوع مـن المخاطـر إلـى التغيـرات السياسـية التـي تشـهدها الـدول المضيفـة، والأنشـطة الأخـرى مثـل الحـروب، والصراعـات المسـلحة، والهجمـات أو أعمـال الخطـف الإرهابيـة، والفوضـى المجتمعيـة، والصراعـات العِرْقيـة والدينيـة، وجرائـم الأمـن.. إلـخ. وهنـاك أيضًـا المخاطـر الاقتصاديـة، ويشـير هـذا النـوع مـن المخاطـر إلـى التغيـرات فـي أوضـاع الاقتصـاد الكلـي مثـل الأزمـات الاقتصاديـة، والاضطرابـات فـي الأسـواق الماليـة، وأزمـات الديـون السـيادية، وتضخـم العملـة، وتذبـذب أسـعار الفائـدة، وأسـعار الصـرف.. إلـخ. بالإضافـة إلـى مخاطـر السياسـات، ويشير هـذا النـوع مـن المخاطـر إلـى التعديـل والمصـادرة، إلـى غيـر ذلـك مـن الأعمـال التـي تقـوم بهـا حكومـات الـدول المضيفـة بشـأن السياسـات الماليـة، وسياسـات أسـعار الصـرف، والضرائـب، وحمايـة البيئـة، والعمالـة، والمـوارد. فضـلاً عـن المخاطـر الطبيعيـة، وتشـير تلـك المخاطـر إلـى الكـوارث الطبيعيـة والأمـراض الوبائيـة الكبـرى، مثـل الـزلازل، وموجـات مـد تسـونامي، والبراكيـن، والأعاصيـر، والفيضانـات، والانهيـارات الطينيـة وغيرهـا مـن الكـوارث الطبيعيـة. كمـا قـد تضـر الأحـداث الخارجيـة الأخـرى بالاسـتثمارات وأنشـطة التعـاون الصينيـة فـي الخـارج، أو قـد تشـكل أنواعًـا أخـرى مـن المخاطـر تحمـل بتهديـدات كامنـة. فالصيـن بحاجـة عاجلـة إلـى بنـاء نظـام مكافحـة المخاطـر الاسـتثمارية، مـن أجـل توجيـه الشـركات إلـى تعزيـز مكافحـة مخاطـر الاسـتثمارات الخارجيـة، وضمـان التنفيـذ السـلس لاسـتراتيجية الاسـتثمارات الخارجيـة.

1.6. نظام المكافحة على المستوى الحكومي

ويجب أن يتضمن نظام المكافحة على المستوى الحكومي بصورة رئيسة كلًّا من تحسين النظام القانوني والأمني للاستثمارات، وتحسين خدمة المعلومات، وتعزيز الرقابة والإدارة الأمنية، وتحسين آلية الاستجابة العاجلة للمخاطر الأمنية. ونظرًا لأنه قد تم تقديم سرد تفصيلي في الأبواب والفصول السابقة لكيفية تحسين النظام القانوني والأمني للاستثمارات، فإنه لن يتم إعادة شرحه في هذا الباب.

أولًا: تحسين خدمة المعلومات:

جدير بالذكر أن مخاطر الاستثمارات الخارجية معقدة ومتشابكة، وتحتاج إلى ظروف معقدة أيضًا لمعالجتها، كما نجد أن التحقيقات المتعلقة بأحوال وظروف المخاطر السياسية والاقتصادية في الدول المضيفة هي أولى الخطوات في تحديد الوضع العام للأعمال التجارية عابرة القارات. فينبغي على القطاعات والشركات المعنية بالصين جمع المعلومات والأخبار المعنية قدر الإمكان؛ للتعرف جيدًا على الآخر بقدر ما يعرفنا، عندها فقط يمكن اتخاذ القرارات الصحيحة، واغتنام الفرص، وتفادي المصاعب.

وفي مواجهة المخاطر الخارجية، استغلت كل من وزارة التجارة ووزارة الخارجية الصينية على حد سواء، المواقع الإلكترونية والقنوات الإعلامية الأخرى لنشر المعلومات المعنية بالأحوال الأمنية والسياحية والاقتصادية والتجارية، وظروف العمل الخاصة بجميع الدول في الأوقات المناسبة. كما تجدر الإشارة إلى أن مُعامِل الأمان للمواطنين الصينيين يتسم بالانخفاض مقارنةً بتسعينيات القرن الماضي، فقد يتعرض المواطنون الصينيون الذين يسافرون إلى الخارج لعدد متزايد من المخاطر، وذلك تماشيًا مع

تعاظم القوة الوطنية للصين، وتدخل الصين المتزايد في الشئون الدولية. لذلك، فعلى أساس المتابعة والتحليل، والحكم على المعلومات الأمنية المعنية التي تشمل أحوال المواطنين والشركات الصينية في الخارج؛ تقوم القطاعات الصينية المعنية بعمل تقييم ديناميكي للأحوال الأمنية في الدول والمناطق المختلفة، وتصدر معلومات تحذيرية في وزارة الخارجية، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالسفارات (القنصليات) الخارجية لها. وفي عام 2000، أصدرت وزارة الخارجية الصينية للمرة الأولى (دليل حماية وخدمة القنصليات الصينية خارج البلاد)، كما تم تأسيس عمود "تنويه خاص عند السفر للخارج" خصيصًا على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الخارجية، حيث ينشر هذا العمود معلومات عن جميع الدول بصورة غير منتظمة، لتنبيه المواطنين الصينيين ليكونوا حذرين عند التوجه إلى المناطق التي تشهد توترًا في الأوضاع. كما قامت كل من وزارة التجارة والخارجية والقطاعات المعنية الأخرى، بالإضافة إلى جميع السفارات (القنصليات) الصينية في الخارج، بالتنسيق وتركيز الرقابة على الأوضاع الأمنية في البؤر الساخنة، ونشر إنذارات مبكرة من المخاطر الأمنية في الخارج في الأوقات المناسبة. ففي عام 2006، نشرت شركة الصين للتصدير وتأمين الائتمان (التقرير الخاص بتحليل المخاطر على مستوى الدولة) الأول بالصين، وكان علامة على تأسيس النظام الوطني لتحليل المخاطر في الصين رسميًّا، حيث قدم بيانات مرجعية يمكن أن تعتمد عليها شركات الاستثمارات الخارجية الصينية في تحديد وتقييم المخاطر السياسية. وفي عام 2010، كان إجمالي الإنذارات المبكرة من المخاطر الأمنية خارج البلاد التي نشرتها وزارة التجارة 67 إنذارًا، حيث حذرت الشركات للانتباه إلى تعزيز الوقاية من المخاطر. وفي عام 2011، قامت وزارة الخارجية بتدشين شبكة الخدمات الخاصة بالقنصليات الصينية، حيث قدمت خدمة "الشباك الواحد" للمعلومات الأمنية الخارجية، والخدمات القنصلية للمواطنين والمؤسسات الصينية التي تسافر إلى الخارج، تشمل معلومات عن الدول، وأخبار القنصليات، والإنذارات الأمنية المبكرة، وخطوطًا تليفونية للطوارئ.. إلخ؛ الأمر الذي عمل على التعزيز المستمر للحماية القنصلية.

والأعمال التي ينبغي على القطاعات المعنية العمل على دفعها هي: العمل على معرفة احتياجات الشركات، والتشجيع على تأسيس وتطوير مؤسسات لدفع الاستثمارات،

وتقديم الخدمات الاستشارية عن المعلومات في المجالات المختلفة، منها القانونية، والمالية، وحقوق الملكية الفكرية، والمصادقة.. إلخ، والقيام بتصفية وترتيب المعلومات على وجه الخصوص؛ لضمان التوقيت المناسب للمعلومات، ودقتها، من أجل المساعدة في تعزيز استثمارات الصين الخارجية. ولا يجب أن تشتمل المعلومات المعنية التي تملكها الحكومة على أسرار الدولة، أو الأسرار التجارية للشركات، فلا بد أن تكون معلومات عامة، يتم إعلانها للعامة من خلال قنوات محددة تعمل على رفع إمكانات الشركات في الحصول على معلومات عن الاستثمارات الخارجية في أوقاتها المناسبة. كما يجب أيضًا تعزيز التواصل بين الحكومة والشركات والأفراد الصينيين في الخارج، والعمل على توعية أكبر للمجتمع، لتعريف المواطنين بالخدمات التي تقدمها الحكومة، وكيفية تقديمها، كما ينبغي تعزيز وتحسين نظام تسجيل المقيمين في الخارج، وإقامة تواصل مباشر معهم، والحفاظ على سلاسة القنوات الخدمية لهم. وعلى السفارات (القنصليات) الصينية خارج البلاد تأسيس آليات معنية، تساعدها في تقديم تقارير عن الأوضاع الأمنية في الدول المضيفة بصورة منتظمة للشركات الصينية، واستدعاء الشركات ذات التمويل الصيني للبحث معًا في المشاكل الأمنية.

وتشمل مجالات التحسين الرئيسة ما يلي:

(1) تأسيس نظام التقييم الشامل الخاص ببيئة استثمارات الصين الخارجية:

منذ مايو عام 2008، قامت وزارة التجارة الصينية بتنظيم كل من المكاتب التجارية لسفاراتها في الخارج، ومعاهد البحوث التابعة لوزارة التجارة، والهيئة العامة لترويج الاستثمار التابعة لوزارة التجارة أيضًا، وخبراء محليين للاشتراك في صياغة (دليل بلدان (مناطق) التعاون الاستثماري الأجنبي) [يشار إليه مجازًا فيما يلي بـ(الدليل)]، كما أنها عملت على تجديده بناءً على التغيرات التي تشهدها أحوال كل دولة. وقد اشتمل مضمون طبعة 2010 من (الدليل) على معلومات معنية بالتعاون الاستثماري مثل المعلومات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والعادات والتقاليد.. إلخ، الخاصة بمائة وخمس وستين دولة، كما أنه يقدم إشارات وتعريفات سريعة للمشاكل التي يجب

أن تنتبه إليها الشركات عند قيامها بالتعاون الاستثماري الأجنبي في تلك الدول. أما (الدليل) في طبعته لعام 2011، فإلي جانب تحديثه للبيانات المعنية، والسياسات، والقوانين، أضاف أيضًا محتوى يتضمن تعريفًا بالسياسات والقوانين، ومكافحة المخاطر الخاصة بالبلدان (المناطق) والأقاليم، والعمل والتوظيف.. إلخ. وقد أصبح هذا (الدليل) المصدر الموثوق لمعرفة البيئة الاستثمارية في هذه (البلدان) المناطق. إلا أنه يفتقر إلى تقييم شامل للبلدان التي يحتويها، وجدير بالذكر أن هذا النقص هو نقص كبير؛ لذلك من الضروري تأسيس نظام لتقييم بيئة استثمارات الصين الخارجية، وعمل تقييم شامل لجميع البلدان الاستثمارية.

وعلى الرغم من أن هناك اهتمامًا نسبيًّا من الباحثين المحليين بالأبحاث المعنية بطرق تقييم بيئة الاستثمارات، إلا أنهم يعتمدون بشكل رئيس على طرق التقييم التي تقدم تعريفًا بجميع أشكال البيئة الخارجية من منظور الاستثمارات الغربية، أما الأبحاث المعنية بطرق تقييم بيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فلا تزال ضعيفة نسبيًّا. وهناك فروق في الدرجات الكمية، والأحكام النوعية بين هذه الطرق، فيتم التأكيد بشكل كبير على العوامل الكلية العامة، على أساس اختيار مؤشر التقييم، وكل طريقة لها نطاق وحدود تطبيق محددة. ونظرًا لأن أحوال بيئة الاستثمار في جميع دول العالم معقدة للغاية، فحتى الآن لم يتم تحديد أي طريقة يمكن استخدامها بصورة عامة في تقييم البيئة الاستثمارية في جميع بلدان العالم. وقد أسس جانغ بي تشيونغ (2012) طريقة تقييم شاملة (انظر جدول 6- 1)، فمن خلال الربط بين الأحكام الكمية والنوعية، يمكن عمل تقييم شامل لأحوال البيئة الاستثمارية، والطابع العملي لطريقة التقييم هذه يتسم بالقوة، وجدير بأن يتم استيعابه واستغلاله من قبل وزارة التجارة الصينية، من أجل استكمال ما ينقص المحتوى الخاص بـ(الدليل).

جدول 6- 1 نظام مؤشر الدرجات الشاملة الخاص ببيئة الاستثمارات الخارجية

العوامل التي تؤثر على بيئة الاستثمارات	الدرجات	العوامل التي تؤثر على بيئة الاستثمارات	الدرجات	العوامل التي تؤثر على بيئة الاستثمارات	الدرجات
1، إعادة رءوس الأموال	0 - 12	2، حقوق ملكية الأسهم الأجنبية	0 - 12	3، نسبة السيطرة على الاستثمارات الأجنبية	0 - 12
دون قيود	12	السماح والترحيب بجميع رءوس الأموال الأجنبية	12	المساواة في المعاملة بين شركات الاستثمار الخارجية، والشركات المحلية	12
قيود خاصة بالفترة الزمنية فقط	8	السماح دون الترحيب بجميع رءوس الأموال الأجنبية	10	قيود طفيفة دون سيطرة على الاستثمارات الأجنبية	10
قيود على رءوس الأموال	6	السماح لرءوس الأموال الأجنبية باحتلال غالبية الأسهم	8	قيود قليلة على الاستثمارات الأجنبية	8
قيود على رءوس الأموال وأرباح الأسهم	4	رءوس الأموال الأجنبية التي لا تتجاوز نصف عدد حقوق ملكية الأسهم كحد أقصى	6	القيود والسيطرة على الاستثمارات الأجنبية	6
قيود متعددة	2	السماح لرءوس الأموال الأجنبية باحتلال جزء صغير فقط من الأسهم	4	القيودوالسيطرة الصارمة على الاستثمارات الأجنبية	4

منع إعادة رءوس الأموال	0	رءوس الأموال الأجنبية التي لا تتجاوز 30% من حقوق ملكية الأسهم	2	القيود الصارمة والسيطرة على الاستثمارات الأجنبية	2
				منع الاستثمارات الأجنبية	0
4، استقرار العملة	20-4	5، الاستقرار السياسي	12-0	6، الاستعداد لتوفير الحماية الجمركية للشركات	8-0
تحويل حر تمامًا	20	استقرار طويل الأجل	12	توفير حماية تامة	8
الفرق بين العملة السوداء وسعر الصرف الرسمي لا يزيد عن 10%	18	استقرار لكن بقهر من الحاكم	10	توفير حماية نسبية	6
الفرق بين العملة السوداء وسعر الصرف الرسمي من 10% إلى 40%	14	انقسامات داخلية، مع استمرار تولي الحكومة للسلطة	8	توفير حماية ضعيفة	4
الفرق بين العملة السوداء وسعر الصرف الرسمي من 40% إلى الضعف	8	قوة المعارضة كبيرة في الداخل والخارج	4	توفير حماية ضعيفة جدًا	2
الفرق بين العملة السوداء وسعر الصرف الرسمي أكبر من الضعف	4	احتمالية وجود انقلاب أو اضطراب في الأوضاع	2	عدم توفير حماية	0
السيطرة الصارمة على رءوس الأموال	0	احتمالية كبيرة لحدوث انقلاب أو اضطراب في الأوضاع	0		

تابع الجدول

7، نسبة رءوس الأموال المتاحة	10-0	8، معدل تضخم العملة لما يقرب من خمس سنوات (%)	14-2	9، أحوال البنية التحتية	8 - 2
أسواق رأس مالية ناضجة، وسوق سندات مفتوحة	10	أقل من 1	14	البنية التحتية ملائمة ومتماسكة بصورة جيدة جدًّا	8
رءوس أموال محلية قليلة، وسوق سندات يتمتع بالمضاربة	8	3 - 1	12	البنية التحتية ملائمة ولكن قديمة	6
رءوس أموال محلية محدودة، ورءوس أموال خارجية قليلة	6	7 - 2	10	البنية التحتية غير ملائمة بالدرجة الكافية	4
رءوس أموال قصيرة الأجل محدودة للغاية	4	10 - 7	8	البنية التحتية تكاد تكون معدومة	2
سيطرة صارمة للغاية على رءوس الأموال	2	15 - 10	6		
تدفق خارجي لنسبة كبيرة من رءوس الأموال	0	35 - 15	4		
نقص في رءوس الأموال	0	أكبر من 35	2		
10، مستوى المعروض من العمالة	8-0	11، نسبة احتياج الأسواق	12-6	12، التكلفة التجارية	8-2
جودة الأيدي العاملة عالية، وعدد غير كاف، ومستوى أجور منخفض	8	مستوى استهلاك محلي عال، ومعروض غير كافٍ	12	المعروض كافٍ، والكلفة رخيصة	8

جودة الأيدي العاملة عالية نسبيًّا، وأجور معقولة	6	مستوى استهلاك محلي عال، وهناك معروض	10	المعروض عادل، والسعر منخفض نسبيًّا	6
جودة الأيدي العاملة منخفضة نسبيًّا، وعدد كافٍ، ومستوى أجور منخفض	4	مستوى استهلاك محلي عادي	8	أسعار متوازية دوليًّا	4
المعروض من الأيدي العاملة غير كاف، ومستوى الأجور عالٍ نسبيًّا	2	مستوى استهلاك سيئ للغاية	6	المعروض غير كافٍ، والأسعار مرتفعة بصورةٍ طفيفة	2
				المعروض غير كافٍ، والأسعار مرتفعة جدًّا	0

ملحوظة: التكلفة التجارية تتضمن أسعار الكهرباء والأرض والسكن، ومصاريف حماية البيئة.

مصدر المعلومات: جانغ بي تشيونغ (2012).

وقام جانغ بي تشيونغ (2012) بشرح وتفسير طبعة 2010، و2011 من (الدليل)، فقد قام بحساب درجات البيئة الاستثمارية في 165 دولة مضيفة للاستثمارات الصينية، طبقًا للاثني عشر مؤشرًا الخاصة بطريقة الدرجات الشاملة (انظر الجدول 6-2).

جدول 6- 2 الدرجات الشاملة لبيئة الدول المضيفة للاستثمارات الصينية

الأجنبية (2011)

الدولة	الدرجة	الدولة	الدرجة	الدولة	الدرجة	الدولة	الدرجة
البرتغال	128	جزر الرأس الأخضر	114	أنجولا	104	أوكرانيا	94
استونيا	126	قطر	114	ليسوتو	104	تشاد	94
اليابان	126	أستراليا	114	لاوس	104	العراق	94
رومانيا	124	هنغاريا	114	قرغيزستان	104	غينيا بيساو	94
سنغافورة	124	سويسرا	114	زامبيا	104	ليبيريا	94
إنجلترا	124	إندونيسيا	114	جزر المالديف	103	سيراليون	94
فرنسا	124	إسرائيل	114	ساموا	102	تنزانيا	94
كندا	124	بيرو	114	جامايكا	102	كوت ديفوار	92
ألبانيا	122	تونس	114	تونغا	102	موريتانيا	92
فنلندا	122	بوتسوانا	114	جورجيا	102	موزمبيق	92
باربادوس	121	مالطا	112	أرمينيا	102	كينيا	90
السويد	121	روسيا البيضاء	112	مقدونيا	102	بابوا غينيا الجديدة	88
الأرجنتين	120	الإمارات	112	فيتنام	102	فانواتو	88
الاتحاد الأوروبي	120	قبرص	112	ناميبيا	102	أذربيجان	88
المغرب	120	السعودية	112	إثيوبيا	102	مدغشقر	88

إيرلندا	120	البحرين	112	غيانا	102	إيران	88
بولندا	120	إيطاليا	111	أوغندا	102	غينيا الاستوائية	88
النرويج	119	أوزبكستان	110	دومينيكان	101	غينيا	86
أوروغواي	118	أنتيغوا وباربودا	110	عمان	100	باكستان	86
كوستاريكا	118	البوسنة والهرسك	110	بنين	100	الفلبين	86
ترينيداد وتوباغو	118	سلوفاكيا	110	التشيك	100	السنغال	86
إسبانيا	118	صربيا	110	أيسلندا	100	الغابون	84
سلوفينيا	118	رواندا	110	تركمانستان	100	مالي	84
النمسا	118	سريلانكا	110	إفريقيا الوسطى	98	بوروندي	84
مولدوفا	118	كوريا	110	سيشيل	98	أفغانستان	84
الأردن	118	تركيا	110	جزر القمر	98	فنزويلا	84
ماليزيا	118	تشيلي	110	بروناي	98	البنغال	82
لوكسمبورغ	118	نيوزيلندا	109	جنوب إفريقيا	98	النيجر	82
موريشيوس	118	المكسيك	109	مصر	98	نيبال	80
بلغاريا	116	ليبيا	108	البرازيل	98	مالاوي	80

لبنان	116	سوريا	108	الهند	98	جمهورية الكونغو الديمقراطية	78
هونغ كونغ، الصين	116	يونان	107	روسيا	98	زيمبابوي	78
ماكاو، الصين	116	ميكرونيزيا	106	فيجي	98	تيمور الشرقية	74
الولايات المتحدة الأمريكية	116	غرينادا	106	كوبا	98	كوريا	74
ألمانيا	116	الباهاما	106	جمهورية الكونغو (برازافيل)	98	ميانمار	72
هولندا	116	طاجيكستان	106	سورينام	96	توجو	68
بلجيكا	115	ليتوانيا	106	بوليفيا	96	إريتريا	68
الدنمارك	115	تايلاند	106	كازاخستان	96	السودان	66
كولومبيا	114	الكاميرون	106	اليمن	96	الجزائر	84
لاتفيا	114	منغوليا	106	غانا	96	جيبوتي	114
كمبوديا	106	نيجيريا	96	الكويت	114	كرواتيا	104
الإكوادور	94						

مصدر المعلومات: جانغ بي تشيونغ (2012).

(2) تحسين (نظام إعداد التقارير المعنية بالإنذارات المبكرة والمعلومات عن المخاطر الأمنية الخارجية الخاصة بالتعاون الاستثماري الأجنبي):

في أغسطس عام 2010، وضعت وزارة التجارة (نظام إعداد التقارير المعنية بالإنذارات المبكرة والمعلومات عن المخاطر الأمنية الخارجية الخاصة بالتعاون الاستثماري الأجنبي) وأقرت فيه ما يلي: "أن جميع المؤسسات التجارية بالخارج، وجميع القطاعات التجارية المعنية في مختلف البلاد، بالإضافة إلى الجمعيات (الاتحادات) التجارية، مسئولة عن جمع المعلومات عن المخاطر الأمنية خارج البلاد، والتي تشمل الدول المضيفة، والشركات العاملة في المناطق، والمجالات المعنية، وترتيب وتحليل وتقييم التأثيرات التي تسببها المعلومات المعنية بالتعاون الاستثماري الخارجي الخاصة بالصين، ونشرها في وقتها المناسب للشركات الصينية العاملة في تلك الدول، والشركات العاملة في المناطق، والمجالات المعنية؛ لتحذيرهم، بالإضافة إلى إعداد تقارير بهذه الأحوال وإرسالها إلى وزارة التجارة، لتقوم وزارة التجارة بنشر الإنذارات المبكرة على مستوى الدولة على أساس هذه الأخبار، ومن خلال تقارير المعلومات عن المخاطر الأمنية التي قد تحصل عليها من أية قنوات أخرى، والتي تقوم برفعها لجميع الهيئات".

وتكمن نواقص هذا النظام في اعتماد جمع المعلومات عن المخاطر الأمنية خارج البلاد على ما تقوم به "جميع المؤسسات التجارية بالخارج، وجميع القطاعات التجارية المعنية في مختلف البلاد، بالإضافة إلى الجمعيات (الاتحادات) التجارية" من أعمال، والتغاضي عن الدور المهم للشركات الصينية خارج البلاد في مجال المعلومات والإنذار المبكر من المخاطر الأمنية بالخارج. وفي الحقيقة إن الشركات الصينية في الخارج تعيش في الدول المضيفة ذاتها، وهم أصحاب مصالح؛ لذلك فإن تمييزهم وردود أفعالهم بشأن المعلومات عن المخاطر يكون أسرع. ففي الثامن من فبراير من عام 2011، حصل مسئول قسم مشروعات ليبيا في مكتب هندسة الطرق السريعة الرابع التابع لمجموعة تشاينا المحدودة لبناء المواصلات، من خلال تبادلاته مع السكان المحليين، على معلومات تفيد بحدوث أنشطة تظاهرية على نطاق واسع في مدن شرقية مثل بني غازي، والبيضاء.. إلخ، ستؤدي إلى صراعات مسلحة؛ لذلك قام بالاستعدادات اللازمة سلفًا، كما

بـدأ فرعـا شـركتي النفـط الوطنيـة الصينيـة (CNPC) ومعهـد الاستشـارات الهندسـية التابـع لمجموعة الصيـن للهندسـة الكهرومائيـة فـي الثالـث عشـر مـن فبرايـر والسـادس عشـر مـن الشـهر ذاتـه، كلٌّ علـى حـدة، فـي اتخـاذ إجـراءات فعلية لمواجهـة الأزمـة. بينمـا تأخـر الموقـع الإلكترونـي الخـاص بـوزارة الخارجيـة الصينيـة فـي نشـر هـذه الأخبـار، حيـث نشـر فـي الثانـي والعشـرين مـن فبرايـر يقـول: "ننبـه جميـع المؤسسـات والأفـراد الموجوديـن فـي ليبيـا حاليًّـا إلـى تعزيـز الوقايـة الأمنيـة"، فقـد تأخـر حوالـي خمسـة عشـر يومًـا، فكانـت الـدروس المسـتفادة مـن هـذه التجربـة عميقـة. لذلـك لا بـد مـن إعـادة صياغـة (نظـام إعـداد التقاريـر المعنيـة بالإنـذارات المبكـرة والمعلومـات عـن المخاطـر الأمنيـة الخارجيـة الخاصـة بالتعـاون الاسـتثماري الأجنبـي)، وتحديـد مـا يلـي: "أن تجميـع المعلومـات عـن المخاطـر الأمنيـة خـارج البـلاد غيـر مقصـور علـى جميـع المؤسسـات التجاريـة بالخـارج، وجميـع القطاعـات التجاريـة المعنيـة فـي مختلـف البـلاد، بالإضافـة إلـى الجمعيـات (الاتحـادات) التجاريـة فحسـب، ففـي الوقـت ذاتـه لا بـد مـن اعتبـار التقاريـر الخاصـة بالمعلومـات عـن المخاطـر التـي تصدرهـا الشـركات الصينيـة فـي الخـارج، وخاصـة الشـركات المركزيـة، حلقـة مهمـة مـن حلقـات الإنـذار المبكـر مـن المخاطـر".

(3) الإسراع في تأسيس نظام إنذار أمني مبكر يتسم بالوضوح والعملية:

ينبغـي أن يركـز تأسـيس نظـام الإنـذار الأمنـي المبكـر علـى تكويـن علامـات رمزيـة، تتطابـق مـع إدراك وذاكـرة الصينييـن. فبعـد أحـداث الحـادي عشـر مـن سـبتمبر، أسسـت الولايـات المتحـدة نظـام الإنـذار المبكـر مـن التهديـدات الإرهابيـة ذا المسـتويات الخمـس، وطبقًـا لهـذا النظـام فـإن الألـوان الخمسـة: الأخضـر والأزرق والأصفـر والبرتقالـي والأحمـر، تمثـل علـى التوالي مسـتويات التحذيـر بدءًا مـن المسـتوى المنخفـض حتـى أعلـى مسـتوى. ولكـن علـى المسـتوى العملـي، نجـد أن هـذا النظـام التحذيـري معقـد نسـبيًّا وغيـر واضـح، ولا يمكن أن يقـدم معلومات واضحـة للناس. لذلـك فمنذ 4/20/ 2011، بـدأت الولايـات المتحـدة فـي تطبيـق نظـام تحذيـري جديـد ذي مسـتويين، ليحـل محـل نظـام الإنـذار ذي الأوان الخمسـة. يحتـوى النظـام الجديـد هـذا علـى مسـتويين فقـط، وهمـا "تهديـدات خطيـرة"، و"تهديـدات فوريـة"، فهما علامتان على وجـود "تهديدات إرهابية وثيقـة"، ووجود "تهديدات إرهابيـة وثيقـة وواضحـة وعاجلـة" علـى التوالـي. وفـي ظـل النظـام الجديـد، عنـد تلقـي القطاعـات

الاستخباراتية معلومات عن وجود تهديدات إرهابية "واضحة ووثيقة"، فإنها تصدر الإنذار بصورة مختلفة طبقًا لدرجة التهديد. ويحتوى مضمون الإنذار على: مستوى التأهب ضد الإرهاب، ولمحة عن التهديدات المحتملة، والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل القطاعات المعنية من أجل ضمان أمن العامة، بالإضافة إلى مقترحات المكافحة على مستوى الأفراد والمجتمعات.. إلخ. وفي ظل النظام الجديد أيضًا، فإن الفترة الزمنية الخاصة بالإنذار من الإرهاب قصيرة، تنتهي فعاليتها تلقائيًّا بانتهاء الوقت. ولكن عند ظهور استخبارات جديدة، أو تغيرات حدثت في التهديدات، قد يتم تمديد فترة الإنذار من الإرهاب. لذلك لا بد أن يتخذ نظام الإنذار الأمني المبكر الخاص بالصين من النظام الأمريكي مرجعًا له، فالمعلومات التحذيرية لا بد أن تتسم بإشارات واضحة، ودرجة كبيرة من الثقة. وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن القول بأن كثرة مستويات الإنذار أمر سيئ بالتأكيد، فالأهم هو التوافق والاقتراب من الاحتياجات الواقعية، والتوافق مع إدراك وذاكرة الصينيين.

ثانيًا: تعزيز الرقابة والإدارة الأمنية:

على وزارة التجارة طرح شروط أكثر صرامة فيما يخص أمن الأعمال التجارية عابرة القارات، من أجل مكافحة وتقليل المخاطر الأمنية التي تحدث للشركات في الخارج، وتتضمن تلك الشروط ما يلي:

(1) عندما تتولى الشركات مشروعات تجارية خارج البلاد، فعليها تأسيس نظام تقييم أمني عند تقييم تلك المشروعات. فيتم تقسيم الأحوال الأمنية للمشروعات الخارجية إلى مستويات مختلفة، طبقًا للأحوال في الدول والمناطق المضيفة، ولا بد أن تكون المخاطر الأمنية أساسًا مهمًّا لاتخاذ القرارات المعنية.

(2) من الضروري أن تحدد المشروعات التي يتم تأكيد اختيارها إجراءات حماية أمنية تامة، كما لا بد أن تطبق إدارة ممنهجة. أما بالنسبة لمشاريع المساعدات التي تقدمها الحكومة، فلا بد أن يتم تقييم البيئة الأمنية للدول التي تتلقى

المساعدات من قِبَل القطاعات الحكومية المعنية والشركات المعنية. وفي مواجهة الأحوال المختلفة للمخاطر الأمنية، يتم مطالبة الحكومة المحلية والشرطة ببذل الجهود لأداء أعمال دفاع أمنية جيدة، كما يتم مطالبة الشركات بشكل صارم بعمل تأمينات على حياة موظفيها في الخارج.

(3) على الحكومة من الآن فصاعدًا العمل قدمًا على فحص وإجازة ما يتم تحديده من معدل التكاليف الأمنية الخاصة بسفر الشركات ودخولها العروض التنافسية بالخارج (من الممكن تحديده طبقًا لأحوال المخاطر الأمنية في مختلف المناطق والدول)، وإجراءات المكافحة الأمنية الداخلية (مثل نسبة أفراد الأمن، والدورات التدريبية للموظفين والعمال)، ومعايير التأمينات الأمنية التي يشترك فيها العمال والموظفون خارج البلاد. ومن خلال إدارة ومراقبة الحكومة، يمكن رفع مستوى التحقيقات في المخاطر عند سفر الشركات.

(4) على الحكومة التفكير مليًّا في القيام بفحص وتحقيقات صارمة حيال المشروعات التي تتسم بنسبة عالية من المخاطر، وتطبيق قاعدة المؤشر الصارم القائم على التصويت بالرفض في المسائل الأمنية.

ولا بد أن تعمل الأنظمة التجارية قدمًا على تعزيز الإدارة، وتنظيم النظام الإداري للقطاع "أربعة × واحد" والذي يتكون من وزارة التجارة، والمؤسسات التجارية بالخارج، والقطاعات التجارية المحلية المعنية، بالإضافة إلى المنظمات الصناعية. كما لا بد أن تقوم الأنظمة التجارية أيضًا بعمل متابعة وإدارة شاملة لمشروعات المساعدات الخارجية، ومشروعات الاستثمار الأجنبي الكبرى، ومشروعات المقاولات، ومشروعات التعاون في مجال العمالة. ففي عام 2005، أعلنت وزارة التجارة (نظام تسجيل الشركات (المؤسسات) ذات رءوس الأموال الصينية خارج البلاد)، وطالبت بضرورة عمل دراسة وإجازة من خلال وزارة التجارة، أو القطاعات التجارية المعنية على مستوى المقاطعات، ومن ثم كان لزامًا على الشركات ذات رءوس الأموال الصينية التي تحمل (شهادة جمهورية الصين الشعبية لإجازة الاستثمار الخارجي) التوجه إلى السفارات (القنصليات) الصينية بالدول المضيفة لها لإجراء التسجيل. ولكن يعتقد عدد

كبيـر مـن المسـتثمرين الصينييـن بعـد خروجهـم مـن البـلاد، أنهـم بذلـك قـد انتهـت إدارة القطاعـات الداخليـة لهـم، وأنهـم قـد ابتعـدوا عـن الدولـة وأصبحـوا أحـرارًا؛ لذلـك لا يرغبـون فـي المبـادرة بالتسـجيل فـي السـفارات (القنصليـات) الصينيـة بالـدول المضيفـة، حيـث يخشـى كل منهـم أن يقيـد ذاتـه، لتكـون النتيجـة أنهـم لا يجـدون حمايـة فعالـة بعـد حـدوث المخاطـر الأمنيـة. مـن ثـم ينبغـي علـى الشـركات الصينيـة والأفـراد تحمـل مسـئولية إبـلاغ السـفارات (القنصليـات) الصينيـة بالـدول المضيفـة بالمعلومـات فـي أوقاتهـا المناسـبة، والتنسـيق مـع الحكومـة للاضطـلاع بمهـام جمـع المعلومـات علـى أكمـل وجـه. كمـا تتحمـل القطاعـات التجاريـة بالصيـن مسـئولية الإشـراف علـى الشـركات والأفـراد وحثهـم علـى التسـجيل، وتقديـم المعلومـات المعنيـة فـي أوقاتهـا المناسـبة وبشـكل صحيـح إلـى السـفارات (القنصليـات) الصينيـة بالـدول المضيفـة.

ثالثًا: تحسين آلية الاستجابة العاجلة للمخاطر الأمنية:

تواجـه الشـركات الصينيـة فـي الآونـة الأخيـرة بالخـارج عـددًا مـن المخاطـر الأمنيـة المتزايـدة، ممـا دفـع الحكومـة إلـى أن تؤسـس بصـورة مبدئيـة مجموعـة مـن آليـات الاسـتجابة العاجلـة لمواجهـة الأحـداث الأمنيـة الطارئـة بالخـارج:

أولًا: تقـوم القطاعـات الحكوميـة بإطـلاق آليـة الاسـتجابة العاجلـة بصـورة فوريـة، وذلـك اسـتجابة لـكل مـا يتعـرض لـه المواطنـون الصينيـون أو الشـخصيات الاعتباريـة الصينيـة فـي الخـارج مـن خسـائر فـي الأرواح والإصابـات الشـخصية والأضـرار فـي الممتلـكات. ويتضمـن المحتـوى الرئيـس الخـاص بآليـة الاسـتجابة العاجلـة مـا يلـي: تكويـن فريـق الاسـتجابة العاجلـة، وتحديـد خطـة العمـل، وتحديـد خطـة تواصـل، وضمـان سلاسـة ووضـوح المعلومـات، وتدشـين خـط اتصـال سـاخن، وتجميـع المعلومـات الخاصـة بجميـع الأطـراف، وتنسـيق العمـل بيـن الهيئـات المعنيـة داخـل الصيـن. ففـي نوفمبـر عـام 2004، تـم تأسـيس نظـام مؤتمـر التواصـل بيـن القطاعـات العاملـة فـي حمايـة أمـن المواطنيـن والمؤسسـات الصينيـة بالخـارج، وذلـك برئاسـة وزارة الخارجيـة، وبمشـاركة وزارة التجـارة والقطاعـات المعنيـة الأخـرى، بعـد إجازتـه مـن مجلـس الدولـة الصينـي، وتوحيـد قيـادة، وتنسـيق أعمـال

الحمايـة القنصليـة خـارج البـلاد والتـي تشـمل المواطنيـن والشـركات الصينيـة، مـن أجـل الإسـراع مـن وتيـرة الحلـول الخارجيـة للأزمـات الكبـرى، ورفـع فعاليـة الأعمـال. ومنـذ تأسـيس نظـام مؤتمـر التواصـل علـى مسـتوى القطاعـات، تـم التعامـل بصـورة ملائمـة مـع عـدد كبيـر مـن أعمـال الحمايـة القنصليـة للأزمـات الكبـرى التـي حدثـت بالخـارج، مثـل الإغاثـة العاجلـة بعـد تسـونامي المحيـط الهنـدي، وعمليـة إجـلاء الرعايـة فـي أثنـاء الصـراع اللبنانـي الإسـرائيلي، وخـلال أعمـال الشـغب التـي حدثـت فـي جـزر سـليمان، وعندمـا تعـرض فريـق مشـروع شـركة سـينوبك بإثيوبيـا لهجمـات، وعمليـات إجـلاء الرعايـا الصينييـن خـلال أحـداث ليبيـا، وغيرهـا مـن الأزمـات.

ثانيًـا: فيمـا يتعلـق بمسـألة إدارة المتابعـة بعـد حـدوث الأزمـات، أسسـت الحكومـة آليـة التشـاور الدبلوماسـية، للتقليـل مـن الخسـائر قـدر الإمـكان. حيـث تقـوم الحكومـة بالتوجـه إلـى مسـرح الأحـداث، لحـث البلـدان المعنيـة علـى اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة، وحمايـة الحقـوق القانونيـة الخاصـة بالمواطنيـن الصينييـن بصـورة عمليـة، وذلـك مـن خـلال أشـكال مختلفـة منهـا التشـاور الـدوري الثنائـي والمتعـدد الأطـراف، والمفاوضـات العاجلـة، وإيفـاد ممثليـن لوزيـر الخارجيـة أو فريـق عمـل حكومـي.. إلـخ. فعلـى سـبيل المثـال، بعـد تعـرض المواطنيـن الصينييـن لأعمـال إجراميـة فـي جنـوب إفريقيـا، قامـت وزارة الخارجيـة الصينيـة بإيفـاد ممثليـن عنهـا فـي سـبتمبر 2004 إلـى جنـوب إفريقيـا، للتشـاور فـي المشـاكل الأمنيـة المتعلقـة بالمواطنيـن الصينييـن المقيميـن هنـاك والصينييـن المغتربيـن فـي تلـك المنطقـة، وقامـوا بالتخفيـف عـن أسـر المغتربيـن المتضرريـن هناك، بالإضافـة إلـى المؤسسـات ذات رءوس الأمـوال الصينيـة، والصينييـن المقيميـن بجنـوب إفريقيـا.

ويجب أن يتضمن تحسين الآلية الحالية المجالات التالية:

(1) تطبيع آلية الاستجابة العاجلة:

عندمـا تعرضـت الشـركات الصينيـة، أو المواطنـون الصينيـون لحـوادث طارئـة فـي الخـارج فـي الآونـة الأخيـرة، تبنَّـت الحكومـة الصينيـة طريقـة إيفـاد الفـرق الخاصـة للتوجـه إلـى مسـرح الأحـداث لتنسـيق الأعمـال المعنيـة بتلـك الأحـداث. فعنـد اضطـراب الأوضـاع فـي ليبيـا، أرسـلت الحكومـة الصينيـة ثلاثـة فـرق تمثـل عـددًا مـن القطاعـات بالدولـة، حيـث توجهـت

تلك الفرق إلى عدد من المدن الكبرى بليبيا كلٌّ على حدة، وقامت بتنسيق وتنظيم عملية إجلاء الرعايا الصينيين. وإلى جانب تحركات وزارة الخارجية بعد الأعمال الإجرامية ومشكلة أمن المواصلات المائية في أحداث نهر ميكونغ، قامت أيضًا وزارتا الداخلية والنقل والمواصلات بإرسال موظفيهما لإجراء تحقيقات عاجلة، وبالنسبة للمشكلات التي طالت الأعمال التجارية للشركات الصينية في الخارج خلال أحداث السودان، ومنها شركة سينوهيدرو العالمية لبناء الجسور والمشاريع المائية العملاقة التي يتم إدارتها والرقابة عليها من قبل لجنة الرقابة على الأصول المملوكة للدولة، قامت كل من لجنة الرقابة على الأصول المملوكة للدولة ووزارة الخارجية بتولي أعمال التنسيق لهذا الأمر. وعلى الرغم من أن فرق العمل المشتركة تتكون من عدد كبير من القطاعات تستطيع القيام بوظائفها وأعمال المواجهة، إلا أنه يشوبها بعض الضعف، فهذا النوع من فرق العمل التي يتم إرسالها كل مرة بصورة مؤقتة لحل الأزمات، توضح أن الصين بحاجة لتأسيس آلية ذات طابع روتيني في مجال مواجهة الأحداث الخارجية الطارئة، من أجل إضفاء مزيد من الحماية والضمان لأعمال الاستجابة العاجلة للمخاطر.

لذلك، على الصين الإسراع في التشريعات التي تشمل مجال حماية الأمن الخارجي. والحماية القنصلية هي أساس ضمان أمن المواطنين في الخارج، وهناك مستويان رئيسان فيما يتعلق بالقوانين المختصة بالحماية القنصلية الحالية في الصين: أولًا: المعاهدات القنصلية التي تقوم الصين بإبرامها مع الأوساط الخارجية، والمواثيق الدولية التي تشارك فيها الصين. ثانيًا: القوانين المحلية، وتشمل (قانون الجنسية)، و(قانون الميراث)، و(قانون إدارة دخول وخروج المواطنين الصينيين)، و(القانون البحري)، و(قانون الاستجابة العاجلة للأحداث الطارئة).. إلخ. وعلى سبيل المثال يجب إبراز المنظور الدولي في أحكام (قانون الاستجابة العاجلة للأحداث الطارئة) المحلي الذي يركز على معالجة الأحداث الطارئة التي تقع على المستوى المحلي، وإدراج الحماية الأمنية الخاصة بالمواطنين الصينيين في الخارج ضمن آلية الاستجابة العاجلة للأحداث الطارئة. لذلك يجب أن تقوم الصين بصياغة القوانين واللوائح المتخصصة من أجل وضع معايير تعمل على إدارة الشئون الأمنية الخارجية، وأن تطلق إجراءات تشريعية خاصة بالحماية الأمنية للأفراد والشركات المعنية بالخارج في الأوقات المناسبة. ولهذا

الأمر فوائد عديدة، فسنُّ القوانين المعنية قد تجعل أعمال الأمن الخارجي للصين تسلك مسار التشريع القانوني، وتتفادى إضفاء الطابع السياسي عليها. واعتمادًا على الأساس القانوني، يتم معالجة أي أزمة أو حدث مهما كان حجمه، هذا من جانب. ومن جانب آخر، تكون جميع الأدوار والوظائف المعنية واضحة، في حال وقوع أحداث محددة، كما أن معالجة الشئون الأمنية الخارجية وفقًا للقانون، قد يعمل على الحفاظ على الموارد بصورة فعالة.

(2) الإسراع في صياغة (الخطة الوطنية الخاصة بالاستجابة العاجلة للأحداث الطارئة المعنية بالشئون الخارجية):

بحلول فبراير 2012، كان مكتب الاستجابة العاجلة التابع لمجلس الدولة الصيني قد حدد ثماني عشرة خطة للاستجابة العاجلة المتخصصة للدولة، منها (الخطة الوطنية الخاصة بالاستجابة العاجلة لأعمال الإغاثة خلال الكوارث الطبيعية)، و(الخطة الوطنية الخاصة بالاستجابة العاجلة للوقاية من الفيضانات ومقاومة الجفاف)، و(الخطة الوطنية الخاصة بالاستجابة العاجلة للأوبئة الكبرى التي تصيب الحيوانات)، و(الخطة الوطنية الخاصة بالاستجابة العاجلة لحوادث الأمن الغذائي).. إلخ، بينما لم يتم وضع (الخطة الوطنية الخاصة بالاستجابة العاجلة للأحداث الطارئة المعنية بالشئون الخارجية)، الأمر الذي جعل معالجة الأحداث الخارجية الطارئة تبدو دائمًا أمرًا سلبيًّا للغاية.

وعندما حدثت الأزمة الليبية في فبراير 2011، كانت الأوضاع العامة للموظفين في الشركات الصينية وتوزيعاتهم بليبيا غير واضحة للحكومة، فطالبت لجنة الرقابة على الأصول المملوكة للدولة الشركات المركزية برفع تقارير عن ظروفها المعنية، عندها حصلت على البيانات المعنية. ونظرًا لعدم وجود خطة استجابة محددة، فقد تم طرح مقترح إجلاء الرعايا بصورة مؤقتة من قِبَل السيد تشن جي جيه نائب مدير مجموعة الصين للهندسة المدنية الذي كان متواجدًا آنذاك داخل ليبيا لحضور أحد المؤتمرات، فعندما كان يقدم تقاريره لوزارتي الخارجية والتجارة بالنيابة عن شركة السكة الحديد الصينية المحدودة للإنشاءات، طرح مقترح إجلاء الرعايا الصينيين من ليبيا، وذلك في ضوء خبراته العملية التي استمرت لسنوات عديدة في ليبيا، وخطط الإجلاء السابقة في

العـراق وأوغنـدا وغيرهـا مـن الـدول التـي كان متواجـدًا فيهـا فـي سـنوات سـابقة؛ ومـن ثـم حـددت القطاعـات المعنيـة مقتـرح إجـلاء الرعايـا الـذي نـص علـى "تأجيـر السـفن ووسـائل النقـل الأخـرى الخاصـة بالـدول المجـاورة بصـورة عاجلـة، وإجـلاء المواطنيـن الصينييـن الموجوديـن بليبيـا فـي أسـرع وقـت إلـى دولـة ثالثـة، ثـم ترحيلهـم إلـى أرض الوطـن علـى مجموعـات". وعلـى النقيـض مـن ذلـك، نجـد أن القـوات الجويـة الصينيـة تتميـز بخطـة اسـتجابة عاجلـة وردود أفعـال سـريعة. لذلـك، طبقًـا لمـا أفـادت بـه التقاريـر الصحفيـة، فـإن القـوات الجويـة الصينيـة بمجـرد أن اسـتلمت إشـارة مـن اللجنـة العسـكرية المركزيـة تفيـد بتوجيـه طائـرات عسـكرية إلـى ليبيـا لنقـل الرعايـا الصينييـن، تـم علـى الفـور البـدء فـي خطـة اسـتجابة مـن الدرجـة الأولـى لتحـركات طارئـة، وتـم تأسـيس فريـق قيـادة علـى مسـتوى قـوات جويـة، وفريـق قيـادة أمامـي، وفريـق متابعـة وتنسـيق، علـى التوالـي. وقـد قامـت القـوات الجويـة التـي نفـذت هـذه المهمـة باتبـاع خطـة الاسـتجابة، وقامـت بتجهيزاتهـا بصـورة سـريعة، ثـم قامـت بتجهيـز رفيـن للنـوم مـن طابقيـن للجلـوس والراحـة فـي كابينـة الطائـرة فـي أثنـاء ليلـة الاسـتعدادات ذاتهـا، وأعـدوا دورات ميـاه مؤقتـة، مـن أجـل تقديـم المزيـد مـن عوامـل الأمـان والراحـة علـى رحلـة أبنـاء وطنهـم الذيـن سـيعملون علـى إجلائهـم. ومـن خـلال المجهـودات المشـتركة للأجهـزة المعنيـة والقـوات، أقلعـت الطائـرات محملـة بالمـواد الغذائيـة والأدويـة والإمـدادات، فـي الثامـن والعشـرين مـن الشـهر ذاتـه مـن مطـار ديوبـو أوروموتشـي الدولـي، ولـم تسـتغرق مرحلـة الاسـتعدادات أكثـر مـن 24 سـاعة. وكان مـن الواضـح أن وجـود خطـة اسـتجابة مـن عدمـه أمـر غايـة فـي الأهميـة بالنسـبة لجـودة الاسـتجابة العاجلـة؛ لذلـك فـإن صياغـة (الخطـة الوطنيـة الخاصـة بالاسـتجابة العاجلـة للأحـداث الطارئـة المعنيـة بالشـئون الخارجيـة) أمـر ضـروري، ولابـد مـن وضعهـا فـي فتـرة مبكـرة قـدر الإمـكان.

(3) رفع قدرات وسائل النقل عابرة القارات طويلة المدى:

منـذ فبرايـر عـام 2011، شـهدت الأوضـاع فـي ليبيـا بشـمال إفريقيـا اضطرابـات مسـتمرة، وتماشـيًا مـع التصعيـد المسـتمر لأعمـال الشـغب والأحـداث الدمويـة التـي شـهدتها ليبيـا، بـدأ الرعايـا الأجانـب المتواجـدون بهـا بمحـاولات للهـروب منهـا. وخـلال اثنـي عشـر يومًـا، قامـت الحكومـة الصينيـة بالتنسـيق وإرسـال 91 طائـرة مدنيـة، و12 طائـرة عسـكرية، وخمـس سـفن شـحن، وسـفينة حربيـة واحـدة، كمـا تـم اسـتئجار 35 طائـرة شـارتر خارجيـة، و11

سفينة من سفن الركاب الأجنبية، وأكثر من مائة حافلة، ليتم تنفيذ عملية إجلاء من كافة الاتجاهات برًّا وبحرًا وجوًّا وعلى نطاق واسع، وبلغ إجمالي المواطنين الصينيين الذين تم إجلاؤهم وعادوا آمنين إلى أرض الوطن 35860، وكانت هذه هي أكبر عملية إجلاء لرعايا صينيين بالخارج منذ عام 1949. وعلاوة على ذلك، فإن الصين قامت بتقديم المساعدات لنحو 2100 أجنبي من 12 دولة منها اليونان، وإيطاليا، وبنجلاديش، ونيبال.. إلخ، في الخروج من ليبيا، على أساس المبادئ الإنسانية الدولية، حيث قدمت الصين صورة الدولة القوية المسئولة على المستوى الدولي.

إلا أن هذه العملية كشفت عن ضعف قدرات النقل عابر القارات بالصين. فعلى سبيل المثال، كانت الطائرات الكبرى التي قامت بتنفيذ مهمة الإجلاء في ليبيا 4 طائرات نقل عسكرية من طراز إيل 76 تم استيرادها من روسيا، ولكن كان عددها محدودًا؛ لذلك أقلعت 12 طائرة عسكرية فقط في هذه العملية بالكامل، وقامت بإرسال 1655 مواطن فقط سالمين إلى العاصمة السودانية الخرطوم، ونقل 287 مواطن إلى بكين؛ الأمر الذي أدى إلى أن اضطرت الحكومة الصينية خلال عملية الإجلاء بليبيا لطلب المساعدات من دول أخرى، حيث كان الإمداد السريع بالطائرات الكبرى والمعدات العاجلة أمرًا ملحًّا. كما ظهرت أيضًا مشكلة أخرى، وهي افتقار الصين إلى السفن الضخمة العابرة للمحيطات، فلو كانت الصين تمتلك في ذلك الوقت حاملة طائرات واحدة، لكان بإمكانها حماية رعاياها ونقل حوالي 5000 شخص في المرة الواحدة.

وبطبيعة الحال، فإن رفع قدرات النقل عابر القارات بحاجة أيضًا إلى بناء إمكانات لتأمين المناورات عبر الحدود، التي تعمل على رفع القوة العسكرية للصين. لذلك على الصين إطلاق العنان الكامل لدور المدارس والكليات ومعاهد البحوث العلمية، وشركات التصنيع، وتنسيق وحدات البحوث العلمية العسكرية والإنتاج الحربي، لتعزيز قوة صيانة وحماية المعدات ذات التكنولوجيا الفائقة، وبناء نظام صيانة وتأمين للمعدات بالتعاون بين الجيش والشعب، بالإضافة إلى تشكيل إمكانات متكاملة تتمتع باختبارات وظيفية عديدة لتأمين المعدات وإنقاذ وإصلاح المحركات، والدعم التكنولوجي طويل المدى، بالإضافة إلى تقوية قدرة المعدات على التكيف في ظل المناورات طويلة المدى، وفي الأقاليم والقوافل البحرية والبيئات الصعبة.

(4) بناء قواعد إمداد عسكرية خارج البلاد:

خلال عملية إجلاء الرعايا الصينيين من ليبيا عام 2011، اجتاز الخط الجوي الخاص بمجموعة طائرات القوات الجوية الصينية المتجهة إلى ليبيا خمس دول شملت: باكستان، وعمان، والسعودية، والسودان، ثم ليبيا، حيث مر هذا الخط ببحر العرب، والبحر الأحمر، كما عبر ست مناطق زمنية، وثماني مناطق مراقبة جوية. وقد تجاوز زمن رحلة طائرات القوات الجوية الصينية في اتجاه واحد 12 ساعة، ونظرًا لعدم وجود قواعد إمداد عسكرية خارجية؛ كان إتمام المهمة يعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ على مقاومة الطيارين للمشقة في أثناء تنفيذ هذه المهمة، وجمعهم للقوة الجسدية والمهارة السياسية معًا. فإذا تمكنت الصين من بناء عدد من القواعد العسكرية في طرق المواصلات الرئيسة عالميًّا، سيمكنها مستقبلًا تفادي مثل هذه المشكلات.

ولحل هذه المسألة، نحن بحاجة إلى كسر التابوهات والتفكير خارج الصندوق بما يشمل:

أولًا: هناك اختلاف بين العصر الحالي الذي ستبني فيه الصين قواعد عسكرية في الخارج وبين عصر الاستعمار الغربي والحرب الباردة. حيث كان الهدف الرئيس من بناء قواعد عسكرية في الخارج للاستعمار الغربي هو احتلال أراضي البلدان الأخرى، وإقامة حكم استعماري، وسلب موارد تلك البلدان. فكان هدف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من بناء قواعد عسكرية في الخارج في أثناء الحرب الباردة هو توسيع نطاق سلطاتهما وسيطرتهما، وتصدير المفاهيم والقيم والنظم السياسية، فكانوا يمارسون ضغوطًا على البلدان في أثناء عملية بناء تلك القواعد العسكرية. إلا أن تلك المفاهيم والأفكار قد تبدلت في عصرنا الحالي، فنحن اليوم نعيش في عصر العولمة والحريات، وهدف الصين من بناء القواعد العسكرية في الخارج هو حماية الأنشطة الاقتصادية الدولية، على أن يقابَل ذلك بالترحيب من الدول المضيفة لهذه القواعد، ولا يوجد للصين أية أهداف استعمارية أو سلب للموارد، أو تصدير مفاهيم الثورات، أو شن الحروب من أجل تدمير سيادة أي دولة.

ثانيًا: بناء قواعد عسكرية للصين في الخارج هو في الغالب تطبيق لمهمة الأمن

غيـر التقليـدي، مثـل القضـاء علـى القرصنـة، وحمايـة الأمـن البحـري، وإجـلاء الرعايـا فـي ظـل الظـروف الطارئـة، والإنقـاذ البحـري، ومكافحـة الكـوارث الطبيعيـة.. إلـخ. والأمـن غيـر التقليـدي هـو تهديـدات أمنيـة تتشـارك جميـع دول العالـم فـي مواجهتهـا، والتـي تحتـاج أيضًـا إلـى الجهـود المشـتركة مـن مختلـف الـدول حتـى يمكـن القضـاء عليهـا؛ لذلـك فـإن قيـام الصيـن ببنـاء مثـل هـذه القواعـد العسـكرية الخارجيـة لا بـد أن يحظـى بالقبـول مـن المجتمـع الدولـي.

ثالثًـا: المشـاركة فـي تقديـم منتجـات الأمـن العـام الدولـي، وتحمـل المسـئولية كدولـة عظمـى. إن إمكانيـة تقديـم منتجـات أمنيـة عامـة ودوليـة مـن عدمـه وعـدد هـذه المنتجـات، هـي علامـة مهمـة علـى كـون دولـةٍ مـا قـوةً عظمـى. فعندمـا تعرضـت السـفن الصينيـة مـن قبـل لهجمـات القرصنـة، تـم إنقاذهـا عـدة مـرات مـن قِبَـل القـوات البحريـة الأمريكيـة أو الهنديـة. واسـتنكر الكثيـرون علـى مسـتوى العالـم اعتمـاد الصيـن لفتـرة طويلـة فـي الأمـن البحـري علـى "الرحـلات" الأمريكيـة، وعـدم تحملهـا لمثـل هـذه المسـئوليات التـي تتحملهـا الـدول العظمـى. وهـذا الاسـتنكار قـد قـدم حجـة وأساسًـا متينًـا لتقـوم الصيـن ببنـاء قواعـد عسـكرية لهـا فـي الخـارج. وطبقًـا لمـا أفـادت بـه الأنبـاء، قامـت جـزر سيشـيل بدعـوة الحكومـة الصينيـة لبنـاء قاعـدة إمـداد عسـكرية فـي جزيـرة ماهـي، مـن أجـل تعزيـز القضـاء علـى القرصنـة، وقـد مثـل هـذا الأمـر تحفيـزًا كبيـرًا للصيـن للبـدء فـي بنـاء قواعـد إمـدادات عسـكرية لهـا فـي الخـارج.

(5) إطـلاق العنـان للـدور الرئيـس الـذي تقـوم بـه الاسـتجابة العاجلـة للشـركات المركزيـة فـي الخـارج:

إن العـدد الكبيـر للشـركات المركزيـة التـي تقـوم بأنشـطة تجاريـة فـي الخـارج سـمة مهمـة لاسـتثمارات الصيـن الخارجيـة، ويعتبـر هـذا الأمـر ميـزة كبيـرة فـي أثنـاء عمليـة الاسـتجابة العاجلـة للمخاطـر. فخـلال عمليـة إجـلاء الرعايـا مـن ليبيـا فـي عـام 2011، كان عـدد الشـركات ذات رءوس الأمـوال الصينيـة فـي ليبيـا ثـلاث عشـرة شـركة، وكانـت مـن الشـركات المركزيـة، وتجـاوز عـدد الكـوادر مـن الموظفيـن والعمـال فـي هـذه الشـركات 25000 شـخص، بينمـا اتسـمت عمليـة الإجـلاء بفعاليـة كبيـرة، وبـرز جانبـان خـلال تلـك العمليـة:

أولًا: ردود الأفعـال السـريعة، والتنسـيق الموحـد. فقـد قامـت لجنـة الرقابـة علـى الأصـول المملوكـة للدولـة التابعـة لمجلـس الدولـة الصينـي لأول مـرة بتأسـيس "فريـق الاسـتجابة

العاجلة لإجلاء موظفي الشركات المركزية العالقين في الخارج"، وقام الفريق بتقسيم ليبيا إلى أربع مناطق طوارئ، ثم تم تحديد أربع شركات مركزية وهي: مجموعة الصين لهندسة البناء (CSCEC)، ومجموعة تشاينا المحدودة للمواصلات، ومجموعة الصين للهندسة الكهرومائية، ومجموعة قتشوبا الصينية، ليكون كل منها مسئولًا عن منطقة من المناطق الأربع كل على حدة؛ وإلى جانب قيام كل شركة من الشركات المركزية الأربع بتنظيم إجلاء موظفيها، كانت تنسق بشكل موحد مع الشركات الصينية في المناطق الأخرى أعمال إجلاء الشركات والرعايا الصينيين.. إلخ، فكانت تتسم بالحكمة والشجاعة في تأدية مهامها، وقد قامت الشركات المركزية المعنية بتأسيس مراكز قيادة خلفية على جميع المستويات، وفرق عمل أمامية للإجلاء، كما أسست آليات تواصل وتنسيق بين الجبهة الأمامية والخلفية، للتواصل في الأوقات المناسبة واتخاذ التدابير الفاعلة.

ثانيًا: الرغبة في بذل الجهود، وتبادل الحب والمساعدات. حيث كانت شركة الملاحة الصينية (COSCO Group)، وشركة الصين للشحن CSCL، وشركة الطيران الصينية، وخطوط شرق الصين الجوية، وشركة طيران جنوب الصين، وغيرها من الشركات المركزية، تفضل أن تتحمل مزيدًا من الخسائر من أجل تلبية احتياجات الإغاثة، فتقوم بتعديل توزيع سفنها وطائراتها.. إلخ بصورة سريعة، وتتحمل مسئولية ذلك بنفسها. وخلال عمليات الإجلاء، تنازلت كوادر من أعضاء الحزب عن فرصها في النجاة لعمال وموظفين عاديين، كما تنازلت شركات مركزية عن فرصها في النجاة لأفراد صينيين، فقدموا صورة من صور الإيثار. وقد قامت الشركات المركزية بمساعدة اثنتي عشرة دولة في إجلاء موظفين أجانب وصل عددهم إلى 2100 شخص، ضمن نطاق قدراتها، فنالت الاحترام التام والشكر العميق من الدول المعنية؛ حيث احترمت حقوق الآخرين في الحياة، وقدمت صورة من صور تبادل الحب والمساعدات.

وعلى الشركات المركزية في المناطق التي تتسم بنسبة المخاطر العالية أن تقوم من الآن فصاعدًا بتلخيص خبراتها، وتعمل على تبادل التنسيق فيما بينها، ومن الممكن أن تبدأ في تأسيس آلية تنسيق مسبقة؛ حتى تستطيع أن تلعب دورها الكبير القائم على "إصدار الخيارات سريعًا، وتقاسم الأعباء، والثقة في اللحظات الحاسمة" عندما تحدث مثل تلك المخاطر، ويمكن اعتبار هذا الأمر في النهاية ميزة فريدة تواجه بها الصين

مخاطر الاستثمارات الخارجية.

(6) تقليـل التدخـل الحكومـي الصـارخ فـي معالجـة المسـائل الأمنيـة المتعلقـة بالأفـراد الصينيين بالخارج:

أثـارت الأحـداث السـيئة التـي يتعـرض لهـا المواطنـون الصينيـون بالخـارج فـي الآونـة الأخيـرة اسـتياءً واهتمامًـا شـديدًا مـن قبـل الحكومـة الصينيـة وأبنـاء الوطـن. وفـي عـدد كبيـر مـن الأحـداث يتدخـل قـادة علـى مسـتوى رفيـع شـخصيًّا، مـن أجـل حـث القطاعـات المعنيـة علـى الاهتمـام بمعالجـة هـذا النـوع مـن المشـاكل الأمنيـة التـي يتعـرض لهـا المواطنـون الصينيـون بصـورة سـليمة. وبالتأكيـد تحتـاج الشـركات الصينيـة إلـى الوطـن الـذي يقـوى ويكبـر تدريجيًّـا كـي يكـون داعمًـا لهـا، ولكـن لا تسـتطيع الشـركات الصينيـة أن تبالـغ فـي دفـع الحكومـة الصينيـة لاسـتخدام قوتهـا الدبلوماسـية للتدخـل فـي مثـل هـذه الأحـداث الأمنيـة، وتوضـح بعـض الأحـداث أن ضغـط الحكومـة الصينيـة علـى حكومـات الـدول المضيفـة بصـورة واضحـة قـد يعطـي نتائـج عكسـية، ويعمـل علـى تفاقـم المخاطـر الأمنيـة التـي تواجـه الشـركات والأفـراد الصينييـن فـي هـذه المناطـق.

والسـبب وراء ذلـك يكمـن فـي أنـه إذا قامـت الحكومـة والشـركات الصينيـة بـردود أفعـال حـادة حيـال الأحـداث التـي تواجههـا الشـركات الصينيـة والمواطنـون خـارج البـلاد، فسـتكون النتيجـة ممارسـة ضغـوط دبلوماسـية علـى حكومـة الـدول المضيفـة، الأمـر الـذي سـيعمل علـى رفـع القيمـة السياسـية والاقتصاديـة للشـركات والأفـراد الصينييـن التـي يتـم اسـتغلالها فـي الخـارج، ممـا يتسـبب فـي مزيـد مـن الهجمـات الإرهابيـة، وحتـى إن حكومـات الـدول المضيفـة سـتزيد مـن الاسـتغلال السياسـي لهـذا الأمـر، حيـث سـتقحم المؤسسـات والمواطنيـن الصينييـن فـي الخـارج فـي خلافـات سياسـية بتلـك المناطـق تدريجيًّـا، الأمـر الـذي سـيزيد مـن المخاطـر الأمنيـة الشـخصية. وكان السـبب وراء هجـوم "حركـة العـدل والمسـاواة" فـي السـودان، وهجـوم منظمـة "أوغاديـن" فـي إثيوبيـا علـى الشـركات والمواطنيـن الصينييـن، هـو الارتفـاع التدريجـي لقيمـة الشـركات الصينيـة فـي الخـارج. وهـذا الأمـر جعـل الشـركات والأفـراد الصينييـن يتعرضـون لأخطـار أمنيـة شـخصية حتـى فـي الـدول الصديقـة، وأصبحـوا هدفًـا لقـوى المعارضـة السياسـية فـي الـدول المضيفـة.

لذلـك فنحـن بحاجـة إلـى الحـذر أثنـاء اسـتخدام الوسـائل الدبلوماسـية لمعالجـة الأحـداث الأمنيـة فـي الخـارج، ولا بـد مـن التقليـل مـن المشـاركة الفعليـة فـي معالجـة تلـك الأحـداث، والتصميـم علـى تفـادي التـورط فـي خلافـات سياسـية محليـة، والحيلولـة دون اسـتخدام الخلافـات بيـن الأطـراف كأداة تعمـل علـى رفـع مخاطـر الهجمـات التـي تتعـرض لهـا الشـركات والمواطنـون الصينيـون بالخـارج. وبالنسـبة لمسـألة المخاطـر الأمنيـة التـي تتعـرض لهـا الشـركات والمواطنـون الصينيـون فـي الخـارج، فهـذه مسـألة تحتـاج إلـى تحليـل تفصيلـي، بالإضافـة إلـى الفصـل بيـن الجرائـم المجتمعيـة العاديـة، والهجمـات الإرهابيـة، والمعالجـة طبقًـا للإجـراءات المعتـادة قـدر الإمـكان، وعـدم تصعيـد الأمـور بسـهولة لمسـتوى سياسـي، حتـى لا تصـل إلـى مسـتوى الضغـط الدبلوماسـي. وفـي ظـل التقليـل مـن هـذا الأمـر، والتعزيـز مـن اتخـاذ الاحتياطـات اللازمـة فقـط، سـيتوقف اسـتغلال هـذا الأمـر كورقـة مسـاومة سياسـية فـي النزاعـات السياسـية المحليـة. لذلـك، علـى الحكومـة توجيـه تقاريـر وسـائل الإعـلام توجيهًـا سـليمًا، فـلا بـد أن تهتـم وسـائل الإعـلام بتناقـل الأخبـار والأنبـاء، وفـي الوقـت ذاتـه يجـب عليهـا تفـادي الضجيـج وتهويـل الأمـور.

2.6 نظام المكافحة على مستوى الشركات

أولًا: تحسين حساب تكلفة المخاطر:

هناك عدم اهتمام من الشركات الصينية بضخ الأموال الكافية لمخاطر الأعمال التجارية عابرة القارات، فغالبية الشركات لا تهتم سوى بالحسابات الاقتصادية والعطاءات منخفضة الأسعار المتوفرة حاليًّا، ولا يعرفون الفروق الهائلة بين حساب التكلفة على مستوى الاستثمارات الخارجية والمستوى المحلي معرفة عميقة. فعند المقارنة بين الاستثمارات الخارجية والاستثمارات المحلية، نجد أن تكاليف الأولى التي لها علاقة بالمخاطر عالية بشكل ملحوظ، وتتضمن بصورة رئيسة: توظيف مستشارين في المجال الاستراتيجي، وتقييم المخاطر، ونفقات الحماية الأمنية، والنفقات القانونية، ونفقات التأمينات المعنية.. إلخ. وعند تقديم الشركات لعروض الأسعار، لا تستطيع أن تواصل طريقها القديم القائم على العطاءات منخفضة الأسعار. وإلا فسيعمل هذا الأمر بسهولة على إلحاق الأزمات المالية بتلك الشركات في المستقبل، كما سيؤدي أيضًا إلى عدم رغبة الشركات في تقديم تأمينات أمنية للموظفين والعمال، مما يسبب مخاطر كبيرة. وعلى الشركات التفكير مليًّا في الأوضاع المعقدة الخاصة بالاستثمارات الخارجية، وأن تضم إليها حسابات التكلفة الخاصة بمكافحة جميع أنواع المخاطر.

(1) توظيف مستشارين في المجال الاستراتيجي:

تماشيًا مع تفاقم المنافسة الدولية، نجد أن الحاجة إلى استراتيجيات العمل الخاصة بالشركات تزداد يومًا بعد يوم. وتوظيف مستشارين في المجال الاستراتيجي سبيل مهم للغاية لشركات "الخروج" الصينية من أجل التكوين السريع لاستراتيجية تنافسية خاصة بها، بناءً على التغيرات البيئية، وفي ضوء مواردها وقوتها الخاصة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك شركة صينية تفكر في دخول الأسواق الأوروبية والأمريكية المتقدمة، فمن الضروري أن تقوم بتوظيف مستشارين في المجال الاستراتيجي، من أجل تقديم الاستشارات الخاصة بالعلاقات الحكومية والمسائل المعنية. وسيساعد هؤلاء

المستشـارون الشـركات علـى تحديـد الأهـداف المعنيـة، وصياغـة وتنفيـذ الاسـتراتيجيات، كمـا سـيقدمون الدعـم للشـركات الصينيـة التـي تدخـل الأسـواق الأوروبيـة والأمريكيـة لأول مـرة.

(2) نفقات تقييم المخاطر:

لا تـزال معرفـة الشـركات الصينيـة بالـدور الـذي يلعبـه تقييـم المخاطـر غيـر كافيـة، فدائمًـا مـا تتعامـل مـع هـذا الأمـر بأسـلوب توفيـر مـا يمكـن توفيـره، وتجنـب مـا يمكـن تجنبـه. فـلا تعـرف كيفيـة الاسـتفادة مـن تقييـم المخاطـر فـي عمليـة تصميـم المشـروعات؛ الأمـر الـذي يتسـبب لهـا فـي معانـاة كبيـرة. فـإذا قامـت بـ"توفيـر" نفقـات تقييـم المخاطـر، فـإن الدراسـات البحثيـة الخاصـة بهـذا المجـال سـتكون غيـر دقيقـة، وسـتؤثر الخيـارات والقـرارات الخاطئـة التـي يتـم اتخاذهـا منـذ البدايـة علـى الأعمـال التجاريـة للشـركات الصينيـة عابـرة القـارات، حتـى إنهـا سـتكون بحاجـة إلـى أن تبـذل قـوة بمقـدار عشـرات الأضعـاف مـن أجـل تصحيـح أمـور مـن الصعـب تعديلهـا. فالشـركات الصينيـة تفتقـر إلـى الخبـرة الكافيـة لإدارة مخاطـر أعمالهـا التجاريـة عابـرة القـارات، خـلال الأعمـال التجاريـة الخارجيـة لهـا، فوعيهـا بالمخاطـر ضعيـف للغايـة، حتـى إن هنـاك بعـض الشـركات الصغيـرة تقـوم أعمالهـا التجاريـة الخارجيـة بالمضاربـة القائمـة علـى المجازفـة؛ نظـرًا لجهلهـا واندفاعهـا. وهـذا الافتقـار إلـى الوعـي بمكافحـة مخاطـر الأعمـال التجاريـة عابـرة القـارات أولـى العثـرات فـي طريـق تطـور الشـركات الصينيـة فـي الخـارج؛ لذلـك لا بـد مـن مكافحتـه، وتعزيـز عمليـة تقييـم المخاطـر الخاصـة بالأعمـال التجاريـة عابـرة القـارات. فعلـى الشـركات الصينيـة تعزيـز اتصالاتهـا العمليـة بالمعهـد الدولـي لتقييـم المخاطـر خـلال مراحـل خروجهـا، وخاصـة عنـد قيامهـا بعمليـات الدمـج والاسـتحواذ عبـر الحـدود؛ لأن معرفـة هـذا المعهـد بالأحـوال والظـروف الدوليـة أفضـل بكثيـر مـن معرفـة الشـركات الصينيـة. وبطبيعـة الحـال لا ينبغـي علـى الشـركات الصينيـة الإيمـان بصـورة عميـاء بالأحـكام التـي تصدرهـا وكالات التقييـم الغربيـة؛ لأنهـا تحـوي قيمًـا ووجهـات نظـر ومصالـح غربيـة؛ لذلـك يجـب أن تكـون التقاريـر التقييميـة التـي تصدرهـا الـوكالات الصينيـة هـي الركيـزة الأساسـية حيثمـا كان ذلـك ممكنًـا.

(3) نفقات الحماية الأمنية:

إن مناطق توزيع المشروعات الخاصة باستثمارات الصين الخارجية واسعة، ولا يزال هناك عوامل غير أمنية بدرجات مختلفة في بعض تلك البلدان والمناطق، مثل الأعمال الإرهابية، والصراعات العرقية، والطائفية، والدينية، والاضطرابات السياسية، وسوء الأمن الاجتماعي، إلى غير ذلك من المخاطر، ومن السهل وقوع الحوادث المتعلقة بالأمن الاجتماعي في تلك البلدان. وتتسم بعض مواقع الإنشاء في الخارج بأنها تقع في أماكن نائية، وفرق العمل بها مبعثرة، وبعض المناطق الاستثمارية تقع في مناطق ساخنة، ويشوبها مخاطر كبيرة. بالإضافة إلى ذلك فإن الأعمال الخارجية تتسم بأعبائها الكبيرة، ومدتها الطويلة، حيث يشعر عمال الإنشاءات هناك بالتعب بسهولة، ولا تزال قدراتهم على التكيف ومقاومة التعب منخفضة. ويفتقر العمال الوافدون إلى الوعي بالمكافحة الأمنية الذاتية، والحماية الشخصية، أو أن وعيهم ضعيف جدًّا، كما يفتقرون إلى خبرات المواجهة والتصدي عند وقوع أية حوادث طارئة. وعلى الشركات الصينية إدراج التكاليف التي يتم إنفاقها في مجال الحماية الأمنية ضمن تكلفة المشروعات، وتأسيس نظام حساب التكلفة الأمنية، وتنفيذ كل من إدارة الأمن الخارجي وتطوير الأعمال التجارية بصورة متزامنة، خاصة عند إطلاق الأعمال التجارية في بعض المناطق التي يوجد بها مخاطر أمنية كبيرة، حيث ينبغي في هذه الحالة أن يتم استدعاء بعض الوكالات المتخصصة في الاستشارات الأمنية على المستوى الدولي، لتقديم التقييم والخدمات الاستشارية المتخصصة، كما يجب توظيف قوة أمنية محلية، تعمل على إدراج تكاليف مكافحة المخاطر ضمن عروض الأسعار الخاصة بالعطاءات.

كما يجب أن تلعب بعض شركات الأمن في الداخل والخارج دورًا بصورة تدريجية، تماشيًا مع "خروج" الشركات الصينية، كما يجب أن يكون لشركات الأمن الخاصة دور أكبر. وعلى الشركات الصينية الاستغلال الأمثل للموارد المختلفة مثل شركات الأمن، ووكالات الوساطة.. إلخ، وتسليم أعمال مكافحة المخاطر الأمنية في الخارج إلى الوكالات المتخصصة والمؤهلة لتكون مسئولة عن القيام بتنفيذها وتأمينها، لتتلقى مساعدات أمنية على مدار 24 ساعة عند السفر إلى الخارج للاستثمار. فعلى سبيل المثال، قامت بعض شركات جيانغسو الموجودة بجنوب إفريقيا بتأسيس رابطة رفاق الديار. حيث

يشتركون معًا في توظيف أفراد أمن محليين لتولي مسئولية أمنهم الشخصي عند الضرورة. وفي الحقيقة، هناك عدد كبير من شركات الأمن المتخصصة التي أصبحت مؤهلة على المستوى المحلي والتي بإمكانها معالجة مثل هذه الأحداث الطارئة وتأمين المصالح الخارجية للشركات. فشركة الخدمات الأمنية الصينية ذات المسئوليات المحدودة CCG هي بالفعل شركة متخصصة في تقديم الخدمات الأمنية، وطريقة عملها كالتالي: "التعاون مع الشركاء المحليين في تقديم الموارد البشرية للقيام بعمليات حفظ الأمن، وذلك لمواجهة الاحتياجات الأمنية الخارجية. فيقوم أفرادها بالحماية الشخصية، وتكون مسئولة عن الأعمال الأمنية لكوادر العمل فقط، أما الشريك المحلي فيكون مسئولًا عن تقديم باقي الأعمال الأمنية للأفراد".

تعزيز نفقات الدورات التدريبية الخاصة بالمعارف الأمنية للموظفين والعمال: إن الموظفين الموجودين في مسرح الأحداث هم أساس مكافحة المخاطر الأمنية، هذا هو المفهوم الأساسي للشركات الغربية عابرة القارات، حيث يتم رفع فعالية المكافحة، والتقليل من احتمالات حدوث المخاطر بصورة كبيرة، من خلال الاحتياطات التي يتخذها العمال والموظفون، والاستجابة في الوقت المناسب. وفي ضوء خبرات وتجارب الدول الغربية، على الشركات الصينية التأكيد بصورة أكبر على الدورات التدريبية الخاصة بالمعارف الأمنية للموظفين والعمال، وجعل التوعية الأمنية والحمائية جزءًا أول من تعليم الموظفين والعمال الوافدين، لمساعدتهم على رفع الوعي الوقائي لديهم، والتمتع بالحس الأمني اللازم، الأمر الذي يعمل على تقوية قدراتهم الخاصة للتصدي والمواجهة عند وقوع الحوادث بشكل طارئ، والتقليل من وقوع الحوادث الأمنية أو القضاء عليها بصورة تامة. وبعد وصول الموظفين والعمال إلى مواقع العمل لا بد من تعريفهم بالبيئة المحيطة، والظروف والمتطلبات الأمنية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من حث العمال الصينيين الذين يعملون معًا في المشروع ذاته على بناء علاقات طيبة فيما بينهم، والتكاتف، وتبادل المساعدات والدعم عند مواجهة أي أزمة أو حادث. وعند دخول أسواق في بلدان أو مناطق تتسم بوجود مخاطر أمنية، لا بد من إدراج الحماية الأمنية باعتبارها بندًا خاصًّا في العقود أو الوثائق الرسمية، وتحديد ما يلي: أن الطرف الأول ملزم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل حماية الأمن الشخصي للعمال والموظفين

الصينييـن، ونظـام العمـل الطبيعـي لهـم. كمـا أن الطـرف الأول ملـزم بتقديـم مرافـق الطـوارئ والمسـاعدات أخـرى اللازمـة فـي حـالات الطـوارئ.

(4) النفقات القانونية:

هنـاك اختـلاف كبيـر بيـن القانـون الصينـي والقوانيـن الخارجيـة؛ وبالتالـي لا يمكـن القيـام بالاسـتثمارات الأجنبيـة إلا بعـد الإلمـام التـام بالقوانيـن الأجنبيـة. فالقـرارات المعنيـة بالاسـتثمارات الأجنبيـة لقـادة الشـركات الصينيـة دائمًـا مـا يتـم اتخاذهـا فـي ظـل الافتقـار إلـى المعلومـات، بسـبب الفـرص السـريعة الخاطفـة، فنجـد تلـك القـرارات مليئـة بالمخاطـرات. فمـا حـدث مـن أخطـاء خاصـة بإغفـال قوانيـن حمايـة العمـال خـلال قيـام شـركة تـي سـي إل الصينيـة بشـراء شـركة تومسـون الفرنسـية يوضـح هـذه النقطـة. أمـا الشـركات عابـرة القـارات الغربيـة فتهتـم بصـورة عامـة بضمـان النفقـات علـى مسـتوى مكافحـة المخاطـر القانونيـة. وقـد أوضحـت البيانـات أن إنفـاق الشـركات الأجنبيـة الكبـرى عابـرة القـارات فـي مجـال إدارة الشـئون القانونيـة يحتـل تقريبًـا 1% إلـى 3% مـن الفوائـد السـنوية للشـركة، فعلـى سـبيل المثـال، وصلـت أمريـكا إلـى 1%، وأوروبـا إلـى 0.7%. ومـن الصعـب للغايـة تحقيـق مثـل هـذا الاهتمـام الكبيـر بهـذا المجـال فـي الأوسـاط الاقتصاديـة ودوائـر الأعمـال حاليًـا بالصيـن، فدرجـة إنفـاق أقسـام الشـئون القانونيـة فـي الشـركات الصينيـة تصـل إلـى 50/1 مقارنـةً بالأوسـاط الخارجيـة، وإنفـاق الأفـراد يصـل إلـى 4/1 مقارنـةً بالأوسـاط الخارجيـة. لذلـك، علـى الحكومـة الصينيـة زيـادة نفقاتهـا الاقتصاديـة علـى مكافحـة المخاطـر القانونيـة، وإدراج هـذا الجـزء مـن النفقـات أيضًـا ضمـن الميزانيـة الماليـة، وعـدم احتسـابه كمصاريـف إضافيـة، وبالتالـي تحديدهـا فـي مبالـغ قليلـة للغايـة.

(5) نفقات التأمينات:

علـى الشـركات التـي تطلـق أعمـال تجاريـة لهـا بالخـارج تقديـم تأمينـات لموظفيهـا بالخـارج ضـد الحـوادث الشـخصية، خاصـةً شـركات المقـاولات الهندسـية ومـا يماثلهـا، مـن أجـل ضمـان تأمينـات ماليـة كاملـة، وإيجـاد الحلـول فـي الوقـت المناسـب لمصاريـف المسـاعدات العلاجيـة للموظفيـن فـي حـال وقـوع حـوادث غيـر متوقعـة، حيـث يبـرز هـذا الأمـر مسـئولية الشـركات تجـاه موظفيهـا، وإمكانيـة تقليـل الأعبـاء علـى الشـركات أيضًـا.

ثانيًا: تحسين آلية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر:

يجب أن تقوم الشركات عابرة القارات بإدراج قطاع إدارة المخاطر ضمن مراحل اتخاذ القرارات المعنية بالأعمال التجارية عابرة القارات للشركات. فتظهر قرارات الشركات الصينية في الوقت الراهن غالبًا في "نموذج تقديم التقارير بصورة فردية للحصول على الإجازة": العاملون- ثم مسئولية القطاعات - ثم النواب المكلفون - وأخيرًا المديرون. وعيب هذا النموذج يتمثل في أنه على الرغم من أن المشروعات تجتاز فحوصات متعددة المستويات، وصولًا إلى "الدراسة المجمعة" من أعلى مستوى في الشركة، إلا أن البحوث ودراسات الجدوى لا تكون دائمًا تامة بالصورة الكافية. أما على المستوى الدولي فهناك نماذج لصنع القرار في بعض الشركات الكبرى تتمتع بالسمات العلمية؛ فكلما وصلت التقارير إلى مستوى محدد، "تسلك المسار الأفقي"، فعلى سبيل المثال يتم عقد الاجتماعات على مستوى القطاعات المختلفة لمناقشة ودراسة مختلف الموضوعات، بل ويصل الأمر لطلب الرأي والمشورة من الخبراء المختصين من خارج هذه المؤسسات. وخلال هذه المراحل، تحظى المعلومات عن المخاطر بتقييم أكثر شمولية، الأمر الذي يصب بشكل أكبر في صالح متطلبات إدارة المخاطر. وعلى الرغم من أن "نموذج تقديم التقارير بصورة فردية للحصول على الإجازة" يُسهل من تحديد المسئوليات، ولكن إذا نظرنا إليه انطلاقًا من تفادي المخاطر، نجده بسيطًا وغير فعال. والحقيقة أن القرارات الفاشلة دائمًا ما تكون نتاجًا لهذا النموذج. فمن الضروري السماح لقطاع إدارة المخاطر بأن يشارك بصورة واسعة في المناقشات الداخلية المعنية باتخاذ القرارات للشركات. ومن أجل تعزيز التدابير الاحترازية من مخاطر الأعمال التجارية عابرة القارات، فعلى الشركات عابرة القارات تأسيس آلية إدارة مخاطر داخلية، تعمل على إصدار التوقعات، واتخاذ الاحتياطات اللازمة من المخاطر، والسيطرة عليها. ولا بد أن يتم تعزيز الرقابة الداخلية للشركات طبقًا للمفاهيم الرقابية الخاصة بـ "إدارة الشركات، وإدارة المخاطر، وإدارة أنظمة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى رفع درجة الشفافية"، لمنع أي أعمال مخالفة للقانون من جانب، ومن جانب آخر، لا بد من تعلم إدارة المخاطر باستخدام الأعراف الدولية، واكتشاف وتمييز ومنع مخاطر الأعمال التجارية بصورة دقيقة وعلمية والتحكم فيها والقضاء عليها. فلا بد أن يتم

تعزيـز سـلطات مستشـاري القطـاع القانونـي والرقابـة الخاصـة بهـذا القطـاع، بالإضافـة إلـى وضـع المعاييـر لأعمـال ومسـار الشـئون القانونيـة المضمـون المهـم الخـاص بآليـة الشـركات الصينيـة لتحسـين اتخـاذ القـرارات المتعلقـة بالمخاطـر، وذلـك فـي ضـوء عـدم اهتمـام شـركات الاسـتثمار الخارجيـة بالمخاطـر القانونيـة بصـورة كافيـة.

1. تعزيز سلطة المستشارين والرقابة في القطاع القانوني:

أولًا: إن دفـع نظـام المستشـار القانونـي هـو الضمـان الأساسـي لمنـع المخاطـر القانونيـة، فعلـى الشـركات الصينيـة تعزيـز مكانـة ووظيفـة القطاعـات والهيئـات القانونيـة علـى مسـتوى الهيـكل التنظيمـي. وعلـى الشـركات تحسـين نظـام المستشـار القانونـي، وتعييـن مستشـار قانونـي عـام للشـركة، بالإضافـة إلـى مستشـارين قانونييـن بالشـركة، وإدارييـن للعقـود، وفريـق مسـئول عـن اسـتكمال كل مـا يخـص العقـود، كمـا أن المشـروعات الخارجيـة لا بـد أن تقـوم بتوظيـف المحاميـن المحلييـن الذيـن يعملـون مستشـارين قانونيـن لهـا بالخـارج. والمستشـار القانونـي العـام هـو منصـب وظيفـي موجـود بصـورة واسـعة الانتشـار فـي الشـركات الغربيـة عابـرة القـارات، ويتمتـع بمكانـة عاليـة، ويكـون مسـئولًا عـن وضـع الخطـط التنفيذيـة المفصلـة الخاصـة باسـتراتيجية إدارة المخاطـر القانونيـة، بالإضافـة إلـى التوجيـه الشـامل لتقسـيم العمـل والتنسـيق بيـن قطـاع الوقايـة مـن المخاطـر القانونيـة وقطاعـات الأعمـال المعنيـة علـى مسـتوى العمـل. وعلـى الشـركات الصينيـة الكبـرى عابـرة القـارات التركيـز علـى تأسـيس نظـام المستشـارين القانونييـن برئاسـة مستشـار عـام. وفـي الوقـت ذاتـه، لا بـد مـن تأسـيس قسـم للشـئون القانونيـة فـي قطـاع إدارة المخاطـر المحليـة بالشـركات الصينيـة باعتبـاره جـزءًا مهمًّـا للغايـة فـي نسـيج الشـركة. ومـن الممكـن أن يقـوم قسـم الشـئون القانونيـة فـي الشـركة الأم بإرسـال مستشـارين للشـركات التابعـة بالخـارج.

ثانيًـا: علـى الشـركات تأسـيس آليـة تواصـل بيـن قسـم الشـئون القانونيـة وجميـع قطاعـات الأعمـال الأخـرى، الأمـر الـذي يعمـل علـى أن تصبـح الوقايـة مـن المخاطـر القانونيـة مُكونًـا مهمًّـا ورئيسًـا لنظـام الرقابـة الداخليـة للشـركة، وتكـون الشـركة بأكملهـا كيانًـا واحـدًا ويـدًا واحـدة فـي تحمـل مسـئولية المخاطـر القانونيـة. وفـي ظـل هـذا النظـام، فـإن إدارة المخاطـر القانونيـة سـتكون متشـابهة تمامًـا بـالإدارة الماليـة للشـركة. فمـن المعـروف للجميـع أن جميـع مسـتويات الإدارة فـي الشـركة تُولـي اهتمامًـا كبيـرًا للغايـة بالجـودة الماليـة، حيـث

يكـون هنـاك قلـق واهتمـام مـن جميع مسـتويات الإدارة بالشـركة حيـال المؤشـرات المالية الموسـمية والشـهرية. فـإذا اسـتطاع القطـاع القانونـي بالشـركة تكويـن نظـام إدارة مخاطـر قانونيـة، سـيلفت هـذا الأمـر الإدارة العليـا للشـركة، ويجعلهـا تهتـم بصـورة أكبـر بالمخاطـر القانونيـة كاهتمامهـا بالأمـور الماليـة للشـركة.

2. تحديد إجراءات ومسار أعمال الشئون القانونية:

علـى الشـركة تفعيـل مشـاركة المستشـار القانونـي والقطـاع القانونـي بصـورة عمليـة فـي مراحـل صنـع القـرار، وتحسـين آليـة الرقابـة القانونيـة الداخليـة بالشـركة، وعمـل الاحتياطـات اللازمـة منـذ البدايـات الأولـى للوقايـة مـن المخاطـر القانونيـة. فـأولًا: علـى الشـركة تطبيـق نظـام الدراسـة القانونيـة لصنـع القـرارات المعنيـة بالأعمـال التجاريـة؛ لذلـك يجـب إدراج إدارة الأعمـال التجاريـة ضمـن نظـام السـيطرة علـى المخاطـر القانونيـة، حيـث يلـزم تمريـر الأعمـال التجاريـة الكبـرى للشـركة أولًا إلـى المستشـار القانونـي لدراسـتها دراسـة وافيـة، ثـم يقـوم المستشـار القانونـي بتقديـم المقترحـات والآراء المعنيـة بتلـك الأعمـال خطيًّـا، كمـا يجـب أيضًـا أن يعتـاد الموظفـون بالشـركة على الرجـوع إلـى المستشـار القانونـي واستشـارته حـول الأنشـطة الاقتصاديـة الكبـرى. ثانيًـا: علـى القسـم القانونـي بالشـركة التركيـز بصـورة كبيـرة علـى المهـام الرئيسـة للشـركة فـي الإنتـاج والإدارة، والإصلاح والتنميـة، وأن يقـوم بالتحليـل العميـق بصـورة منتظمـة للأخطـار القانونيـة التـي تواجـه الشـركة، وتقييـم أولويـات المخاطـر القانونيـة، والإجـراءات الإداريـة للمخاطـر القانونيـة. ومـن الممكـن أن يتـم تجربـة نظـام "حـق التصويـت بالرفـض" للقسـم القانونـي فـي أثنـاء صنـع القـرارات الكبـرى للشـركة مـرة أخـرى. وأخيـرًا: منـح القسـم القانونـي بالشـركة حـق المعرفـة المطلقـة بالمعلومـات الداخليـة للشـركة.

ثالثًا: الانخراط في المجتمع المحلي بصورة عملية:

(1) بناء علاقات طيبة على جميع المستويات في الدول المضيفة:

على الشركات الصينية عابرة القارات الالتزام باحترام السياسة المحلية والمجتمع المحلي في الدول المضيفة، والاندماج فيها من خلال المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وبناء علاقات طيبة على جميع الأصعدة والمستويات.

أولًا: بناء علاقات طيبة مع الشركاء في الدول المضيفة، ولا يساعد هذا الأمر في التنفيذ السلس للأعمال فقط، بل يساعد أيضًا في إيجاد حلول للأزمات، عند وقوع أحداث طارئة. ففي الثامن من فبراير عام 2011، وخلال تبادل يانغ يوي مين سكرتير لجنة الحزب في قسم مشروعات ليبيا بمكتب هندسة الطرق السريعة الرابع التابع لمجموعة تشاينا المحدودة لبناء المواصلات، الحديث مع أصدقاء ليبيين، علم بمحض الصدفة خبر احتمالية اشتعال تظاهرات ومسيرات احتجاجية واسعة النطاق في بني غازي، ووفقًا لذلك بدأ في اتخاذ الاحتياطات اللازمة بصورة طارئة. وطبقًا لما تم تناقله على لسان المواطنين الصينيين الذين تم إجلاؤهم من ليبيا في عام 2012، قد كانوا يعتمدون بصورة أكبر على حماية المواطنين المحليين لهم، أو كانوا يبادرون بالتنسيق مع المواطنين المحليين من خلال بناء علاقات طيبة معهم، أو كانوا يؤجرون أفرادًا مسلحين من المواطنين المحليين لحمايتهم، وذلك قبل التواصل مع السفارات الصينية الخارجية.

ثانيًا: بناء علاقات طيبة مع الموظفين المحليين، والانتباه جيدًا خلال التعاون مع الموظفين المحليين، حيث يجب تفادي إثارة الخلافات غير الضرورية معهم قدر الإمكان؛ حتى لا تتفاقم الأمور وتسفر عن تأثيرات وعواقب غير محمودة.

ثالثًا: بناء علاقات طيبة مع مواطني الدول المضيفة، واحترام العادات والتقاليد المحلية، والالتزام بقوانين الحكومة المحلية، واحترام الأديان والمعتقدات المحلية، والتعامل بصورة ودية مع المواطنين المحليين، فعلى سبيل المثال: عدم شرب، وبيع وشراء الخمور في الدول الإسلامية، وعدم التدخين أو تناول الأطعمة في الأماكن العامة خلال شهر رمضان. فمن المعروف أنه عند تواصل أناس من مواطن مختلفة، غير

متماثليـن فطريًّـا أو معرفيًّـا، مـن السـهل حـدوث صدامـات وسـوء فهـم فيما بينهـم. وعلـى المواطنين الصينييــن عنــد التوجــه إلــى مناطــق تنشــط بهــا قــوى متطرفــة دينيًّــا، أن ينتبهــوا إلــى العــادات الدينيـة المحليـة خـلال حديثهـم وأفعالهـم، وعـدم إثـارة مشـاكل لا داعـي لهـا.

(2) تنفيذ استراتيجية التوطين:

يجـب تعزيـز المصالـح والعلاقـات مـع جميـع الأوسـاط بالـدول المضيفـة للاسـتثمارات، والتقليل مـن احتماليـة حـدوث مخاطـر مجتمعية.

أولًا: يجـب رفـع نسـبة الحصـص التـي يمتلكهـا الموظفـون المحليـون بالـدول المضيفـة فـي الشـركة بصـورة مناسـبة. وهكـذا مـن الممكـن رفـع الشـعور بالانتمـاء لـدى الموظفيـن المحلييـن بالشـركة، حتـى يضـع الجميـع مصلحـة الشـركة فـي المقـام الأول، وقـد يسـاعد هـذا الإجـراء الاحترازي علـى منـع أفعـال الحكومـة المحليـة التـي لا تفيـد فـي تطويـر الشـركة.

ثانيًــا: ينبغــي الاعتمــاد بصــورة ملائمــة علــى المؤسســات الماليــة فــي الــدول المضيفــة للاسـتثمارات، وذلـك علـى مسـتوى التمويـل التجـاري. وهكـذا ليـس مـن الممكـن فقـط التقليـل مـن تكلفـة التمويـل المالـي ورفـع درجـة فعاليتـه وسـهولته، بـل مـن الممكـن أيضًـا تعزيـز التواصـل مـع الأوسـاط الماليـة المحليـة فـي الـدول المضيفـة، وتكويـن تحالفـات اسـتراتيجية.

ثالثًـا: إعطـاء الأولويـة بصـورة مناسـبة للشـركات المحليـة فـي الـدول المضيفـة خـلال شـراء المـواد الخـام وقطـع الغيـار. فعلـى الرغـم مـن أن هـذا الأمـر قـد يزيـد مـن تكلفـة الشـراء، إلا أنـه يدفـع وبصـورة موضوعيـة تطـور الصناعـات المعنيـة بالـدول المضيفـة، ويعـزز التوظيـف، ويسـاعد فـي زيـادة الشـعور الإيجابـي لـدى مجتمـع الـدول المضيفـة تجـاه الشـركات الصينيـة، وفـي الوقـت ذاتـه يربـط بيـن مصالـح كل مـن الصناعـات المعنيـة فـي الـدول المضيفـة والشـركات الصينيـة، ويرفع مـن إمكانـات مقاومـة المخاطـر.

رابعًـا: بنـاء تحالفـات فـي المصالـح بالمناطـق المحليـة، فعلـى الشـركات الصينيـة الحفـاظ باسـتمرار علـى مفهـوم الربـح المشـترك. ولا بـد أن يكـون هيـكل الصفقـات ذات الربـح المشـترك قـادرًا علـى أن يحقـق عوائـد حقيقيـة لأصحـاب المصلحـة، تسـاعد فـي تهدئـة المخاطـر الاجتماعيـة.

خامسًا: تجنب ضخ كميات كبيرة من الأموال الخاصة لشراء المعدات، بينما يجب الاعتماد بصورة رئيسة على التأجير. وعلى الشركات أيضًا بذل قصارى جهدها للحفاظ على المخزون القليل نسبيًّا من المواد الخام، والمنتجات شبه الجاهزة، والمنتجات تامة الصنع، وزيادة المرونة الاستراتيجية للشركات، ومنع الخسائر الكبيرة التي تسببها التغيرات السياسية والاقتصادية المحلية في الدول المضيفة للشركات الصينية.

(3) الاهتمام بالرأي العام في المجتمع المحلي بالدول المضيفة:

حيث إن السعي وراء وسائل الإعلام مهمة استراتيجية للشركات عابرة القارات، فالرأي العام هو سبيل مهم لنيل دعم وتأييد العامة؛ لأن العامة يتم توجيههم بواسطة المعلومات التي تتناقلها الوسائل الإعلامية. في حين نجد أن إمكانات الشركات الصينية في التواصل مع وسائل الإعلام الجماهيرية ضعيفة، فكل ما يهم الشركات الصينية دائمًا هو إذاعة إعلاناتها التجارية، وعمل الدعاية في وسائل الإعلام التجارية، وهكذا يكون من الصعب أن تألفها العامة، وقد تنشأ أزمة ثقة بينها وبين العامة بعد حدوث الأزمات. وفوق ذلك، فإن المنافسين أو القوى المعادية للشركات الصينية دائمًا ما تشحن العامة والجماهير المحلية ضد الشركات الصينية؛ مما يزيد من عدم ثقتهم بها خلال مواجهة الأزمات. وجدير بالذكر أيضًا أن هناك بعض الشركات الصينية اعتادت الصمت أمام وسائل الإعلام، بينما يُعتبر الصمت أمام وسائل الإعلام ازدراء وغطرسة، طبقًا للمفاهيم الغربية، مما يساعد على تفاقم شعور الجماهير المحلية بالدول المضيفة بعدم الثقة في الشركات الصينية. لذلك، على الشركات الصينية في الخارج إجادة استغلال وسائل الإعلام الجماهيرية المحلية، لتكوين جو مفيد من الرأي العام، يقضي على الأزمات المحتملة.

إن الاهتمام بالرأي العام في المجتمع المحلي بالدول المضيفة لا يمثل أهمية كبيرة في تهدئة المخاطر السياسية فحسب، بل يتسم بأهمية كبيرة أيضًا في إيجاد حلول للمخاطر الاجتماعية في تلك البيئة الاجتماعية الغريبة. فهناك عدد كبير من المستثمرين الصينيين لا يهتمون بالتغيرات التي تحدث في الرأي العام بالخارج، فيتجاهلون هجوم وسائل الإعلام، أو أنهم لا يعرفون كيفية التعامل مع وسائل الإعلام، وتوجيه الرأي العام

ليكون في صفهم، الأمر الذي يؤدي تدريجيًّا في النهاية إلى رأي عام غير مفيد على الإطلاق لهم، يزيد من المشاعر العدائية للمجتمع في الدول المضيفة تجاههم. ففي سبتمبر من عام 2004، قبل حريق مدينة أحذية ونجوو الصينية في إلتشي بإسبانيا، كانت هناك منشورات اجتماعية ضد المستثمرين الصينيين في تلك المناطق، وللأسف لم ينتبه المستثمرون الصينيون لهذا الأمر، مما أسفر في النهاية عن خسائر فادحة. وفي الحقيقة، لو أن هناك علاقات بين الشركات الصينية ووسائل الإعلام، لكانت ستؤدي دورًا فعالًا في توجيه الرأي العام، وقد تحُدُّ من تفاقم اشتعال مثل تلك المخاطر.

رابعًا، تحسين آلية الإنذار المبكر من المخاطر:

على الشركات الخارجية التنسيق مع الحكومة بصورة إيجابية، وبناء نظام الاستجابة للمخاطر تتشارك فيه كل من الحكومة والشركات. فيجب أن تزيد الشركات من ضخها للموارد البشرية والمادية والمالية، وتسرع من بناء وتحسين آلية الاستجابة العاجلة للنزاعات والأحداث الخارجية الطارئة التي تؤثر عليها، وذلك طبقًا لمتطلبات آلية الاستجابة العاجلة لمعالجة الأحداث الخارجية الطارئة للدولة. فعلى جميع الشركات اعتبار آلية معالجة الأحداث الخارجية الطارئة محتوى أساسيًّا في خطة التنمية الخارجية لها، كما ينبغي عليهم أيضًا تأسيس قطاعات مسئولة عن الوقاية من الأحداث الخارجية الطارئة ومعالجتها، بالإضافة إلى رصد وحل الخلافات والمشاكل، وإبلاغ القطاعات المعنية في اللحظات الأولى من اكتشاف علامات لحدوث مثل تلك الأمور. ويجب أن تضع الشركات بصورة مسبقة إجراءات مختلفة للاستجابة العاجلة لمختلف أنواع المخاطر.

وتكون إدارة المخاطر خلال أعمال الوقاية قبل حدوث المخاطر، وليس خلال أعمال المعالجة بعد حدوثها؛ لذلك على الشركات وضع إجراءات معيارية وشاملة لإدارة الإنذار المبكر من المخاطر:

(1) تكوين فريق لإدارة المخاطر داخل الشركات. ويجب أن يقع اختيار أعضاء هذا الفريق قدر الإمكان على كفاءات تتمتع بالابتكار، وبارعة في التواصل،

وتتسـم بالدقـة المحكمـة، وحضـور الذهـن، والألفـة.. إلـخ، كمـا يجـب أن تكـون أيضًـا علـى إدراك جيـد بالبيئـة الداخليـة والخارجيـة للشـركة والمجـال الخـاص بالشـركة، ومـن الممكـن أن يشـارك فـي هـذا الفريـق الإداريـون ذوو المناصـب الرفيعـة، والمتخصصـون ذوو الكفـاءة المهنيـة العاليـة.

(2) القيـام بأعمـال تمييـز وتحليـل المخاطـر بصفـة روتينيـة، وتأسـيس نظـام حسـاس ودقيـق لرصـد البيئـة الخارجيـة. فمـن الضـروري أن تقـوم الشـركات بتأسـيس نظـام يعمـل علـى رصـد البيئـة الخارجيـة الخاصـة بهـا، ويهتـم بصـورة وثيقـة بأحوالهـا واتجاهـات تغيرهـا، وتأسـيس نظـام إنـذار مبكـر مـن المخاطـر. فـلا بـد مـن القيـام أولًا بتكهنـات وتحليـلات علميـة حيـال المخاطـر، مـن أجـل توقـع المخاطـر محتملـة الحـدوث. وعلـى مديـري الشـركات الانتبـاه بشـكل كبيـر لجميـع العوامـل التـي لهـا علاقـة بشـركاتهم، مثـل العوامل البيئيـة والتكنولوجيـة والعوامـل الموضوعيـة والعوامـل المؤسسـية.. إلـى غيـر ذلـك مـن الاتجاهـات الخاصـة بالتطويـر والتغييـر. ومـن خـلال التغيـرات التـي تشـهدها هـذه العوامـل، يمكـن تحليـل وتوقـع الأخطـار محتملـة الحـدوث للشـركات.

(3) وضـع خطـة لإدارة الإنـذار المبكـر، والقيـام بالتدريـب علـى إدارة المخاطـر عـن طريـق المحـاكاة. فـلا بـد مـن تحديـد محـاور الأزمـات بصـورة دوريـة، والتدريـب علـى معالجـة تلـك الأزمـات، وهـذا الأمـر لـن يمكّننـا مـن رفـع قـدرات الاسـتجابة السـريعة لإدارة المخاطـر فحسـب، بـل مـن الممكـن أيضًـا أن يحـدد بوضـوح مـا إذا كانـت الخطـة الموضوعـة لإدارة المخاطـر هـي خطـة عمليـة أم لا.

(4) إطـلاق توعيـة ودورات تدريبيـة خاصـة بالمخاطـر. فيجـب بنـاء نظـام تعليـم وتوعيـة بالمخاطـر Risk education، وتقويـة وعـي ومهـارات الموظفيـن والعمـال بهـذا الأمـر؛ حتـى يتمتـع الموظفـون والعمـال بإمكانـات قويـة لتحمـل الأزمـات، وقـدرات علـى التعامـل معهـا فـي حـال حدوثهـا.

كمـا ينبغـي أيضًـا صياغـة خطـة طـوارئ مسـبقة، مـن أجـل مواجهـة المخاطـر الأمنيـة الشـخصية المحتملـة. ولا بـد مـن تحديـد الهيـكل التنظيمـي، وإعـداد قوائـم بمهـام جميـع

الوظائـف ومتطلباتهـا، وطـرق وسـبل التواصـل، ومسـارات ونظـم الإخـلاء والإجـلاء، تحـت جميـع الظـروف. كمـا لا بـد أن يتـم صياغـة خطـة الطـوارئ بصـورة تفصيليـة ومحـددة، علـى سـبيل المثـال يلـزم التحديـد الصـارم لأنـواع وكميـات مسـتلزمات الهـروب التـي يجـب أن تُـزود بهـا حقائـب الطـوارئ، واسـتخدام الطـرق التصويريـة أو الرمزيـة قـدر الإمـكان خـلال تقديـم خطـة الطـوارئ تلـك، لتعزيـز السـمات العمليـة.

الباب السابع

نظام تعزيز مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية في الخارج

منـذ منتصـف تسـعينيات القـرن المنصـرم، أعـرب عـدد مـن كبـار رجـال الدولـة فـي عـدة بلـدان ناميـة عـن آمالهـم فـي أن تقـوم الصيـن بنقـل تجربتهـا فـي الإصـلاح والانفتـاح، ونمـاذج مناطـق التنميـة والمناطـق الصناعيـة الصينيـة إلـى بلدانهـم، حتـى إن هنـاك بعـض البلـدان المتقدمـة طرحـت مطالـب مماثلـة. وفـي ظـل هـذا التيـار، بـدأت الصيـن منـذ عـام 2006 فـي إنشـاء مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة فـي الخـارج، لدفـع النمـاذج الصينيـة الناجحـة ونقلهـا إلـى الخـارج، مـن أجـل المسـاهمة فـي نمـو وتطـور البلـدان الأخـرى مـن جانـب، وتوجيـه الشـركات الصينيـة للخـروج والسـفر حـول العالـم مـن جانـب آخـر. وتشـير تلـك المناطـق إلـى جميـع أنـواع مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة مثـل مناطـق الصناعـات التحويليـة، ومناطـق العلـوم والتكنولوجيـا التـي تؤسسـها أو تسـاهم فـي تأسيسـها الشـركات المحليـة فـي الخـارج، وتتسـم بنيتهـا التحتيـة والسلاسـل الصناعيـة بهـا بالتكامـل نسـبيًّا، وطاقاتهـا وإمكاناتهـا التشـغيلية قويـة، ولديهـا قـوة مؤثـرة. وقـد أصبحـت تلـك المناطـق حاليًّـا منصـة مهمـة لسـفر الشـركات الصينيـة حـول العالـم، وقـد بـرزت تأثيراتهـا الدوليـة، وعوائدهـا الاجتماعيـة بشـكلٍ ملحـوظٍ جـدًّا، حيـث يطالـب حاليًّـا عـدد مـن الـدول كزيمبابـوي الحكومـة الصينيـة بتطويـر مناطـق التعـاون فـي بلادهـم. وبطبيعـة الحـال فـإن هـذه الطريقـة مـن الاسـتثمار الأجنبـي هـي طريقـة تفتقـر إلـى الخبـرات الدوليـة الكافيـة التـي قـد يمكـن الاسـتعانة بهـا، الأمـر الـذي أدى إلـى ظهـور مشـاكل عـدة فـي تلـك المناطـق، منهـا التخطيـط العشـوائي، والتوجـه الصناعـي غيـر الواضـح، بالإضافـة إلـى حاجـة شـركات القطـاع الخـاص الماسـة إلـى الدعـم.. إلـخ، وتحتـاج هـذه المشـاكل إلـى دعـم موجـه.

1.7 دفع التنمية العلمية لمناطق التعاون

أولًا: الوضع العام لمناطق التعاون الاقتصادية والتجارية في الخارج:

قامت وزارة التجارة بتقسيم مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية الخارجية التي أجازت إنشائها، وتبلغ تسع عشرة منطقة حتى الآن، إلى مجموعتين: المجموعة الأولى انتهت أعمال الفحص والاعتماد الخاصة بها في نهاية نوفمبر 2006، وقد أجازت بالفعل بناء ثماني مناطق تعاون اقتصادي وتجاري. أما المجموعة الثانية فقد انتهت أعمال الفحص والاعتماد الخاصة بها في نهاية 2007، وقد أجازت بناء إحدى عشرة منطقة. وبحلول أغسطس 2011، كانت هناك ست عشرة منطقة من بين المناطق التسع عشرة التي تم إجازتها قادرة على العمل، وقد تجاوزت قيمة الاستثمارات في هذه المناطق 4 مليارات و500 مليون دولار أمريكي، وقد تم استقطاب حوالي 250 شركة داخل الست عشرة منطقة التي تم بدء العمل فيها، وكانت مساحة المناطق التنموية التي تم الحصول عليها 132.75 كيلو متر مربع، والمساحة التي تم إنجازها حاليًّا وصلت إلى 18 كيلو متر مربع تقريبًا[18]. فيما يجري العمل الآن للتخطيط للمجموعة الثالثة من مناطق التعاون على المناطق الصناعية ذات التكنولوجيا الجديدة والفائقة، وذلك من أجل تعزيز التخطيط الاستراتيجي للشركات العلمية والتكنولوجية في الخارج، والمناقصات والعطاءات لأعمال بناء هذه المجموعة ما زالت جارية.

وتشتمل الخصائص الرئيسة لمناطق التعاون الاقتصادية والتجارية الصينية في الخارج على ما يلي:

(1) اختيار الموقع: تتوزع تلك المناطق بشكلٍ رئيسٍ في المناطق الأقل نموًّا، مثل جنوب شرق آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية.. إلخ، بالإضافة إلى دول الجوار

18- الدورة الثانية من منتدى الاستثمار الدولي التابع للجمعية الصينية للبحوث الاقتصادية العالمية، /http://finance.qq.com/zt2011/global

التـي تربطهـا تبـادلات اقتصاديـة وتجاريـة مسـتمرة مـع الصيـن مثـل روسـيا، وكوريـا الجنوبيـة.

(2) مجـالات الاسـتثمار: يحتـل قطـاع الصناعـات التحويليـة مكانـة رياديـة فـي تلـك المناطـق، أمـا عـن حجـم العمـل فـي المجـالات التقليديـة مثـل الطاقـة، والمـوارد، والبنـاء والتعمير، والزراعـة، والصناعـات الخفيفـة، وصهـر المعـادن، والإلكترونيـات.. إلـخ، فيحتـل نسـبة كبيـرة مقارنـةً بمجـالات أخـرى.

(3) الشـركات الرائـدة: غالبًـا مـا تكـون الشـركات التـي تتسـم بالريـادة فـي مناطـق التعـاون شـركات تتمتـع بدرجـة عاليـة مـن التدويـل، وقـوة اقتصاديـة كبـرى، مثـل مجموعـة هايـر (HAIR)، والشـركة الصينيـة الدوليـة المسـاهمة ذات المسـئوليات المحـدودة للشـحن البحـري، ومجموعـة خونغـدو.. إلـخ.

(4) حجـم البنـاء: يختلـف حجـم الاسـتثمارات باختـلاف المناطـق، ولكـن جميـع الاسـتثمارات أعلـى مـن 100 مليـون دولار أمريكـي، فقـد بلـغ التمويـل الاسـتثماري لمنطقـة التعـاون فـي تومسـك بروسـيا فـي مجـال صناعـة الأخشـاب 1 مليـار و570 مليـون دولار أمريكـي (10 مليـارات يـوان صينـي تقريبًـا). ولا تقـل مسـاحة تخطيطهـا عـن 1 كيلـو متـر مربـع كحـد أدنـى (فتبلـغ مسـاحة المنطقـة الصناعيـة لـلأدوات المنزليـة لهايـر الصينيـة بباكسـتان 1.03 كيلـو متـر مربـع فقـط)، و165 كيلـو متـر مربـع كحـد أقصـى (منطقـة لايجـي للتجـارة الحـرة بنيجيريـا).

(5) نمـوذج التنظيـم: تتبنـى مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة الصينيـة فـي الخـارج حاليًّـا النمـوذج القائـم علـى "أن تكـون الحكومـة هـي المسـيطرة، والشـركات هـي الكيانـات الاسـتثمارية، والأعمـال الموجهـة نحـو السـوق هـي الهـدف"، وهـو نمـوذج ينظـم أنشـطة الاسـتثمارات الخارجيـة للشـركات فـي ظـل دفـع ودعـم الحكومـة.

(6) شـكل المناطـق: لا يوجـد نمـوذج محـدد حتـى الآن لشـكل مناطـق التعـاون، ولكـن مـن الممكـن تقسـيمها إلـى أنـواع عـدة علـى المسـتوى الوظيفـي: مناطـق صناعيـة

(نـوع يتسـم بالسـعي وراء الأسـواق)، ومناطـق تجهيـز الصـادرات (نـوع يتسـم بالاقتصـاد الموجـه نحـو التصديـر)، ومناطـق العلـوم والتكنولوجيـا (نـوع يتسـم بالبحـوث فـي المجـال التقنـي)، ومناطـق التعـاون الخارجـي فـي مجـال تنميـة المـوارد (نـوع يتسـم بتنميـة المـوارد)، ومناطـق التجـارة الحـرة (نـوع يتسـم بالشـمولية).

أمـا عـن أوضـاع التنميـة الكليـة فـي مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة الصينيـة خـارج البـلاد، فتتسـم بمـا يلـي:

(1) هنـاك تقـدم سـلس بصفـة عامـة فـي الأعمـال الخاصـة بإنشـاء البنيـة التحتيـة. فعلـى سـبيل المثـال، تـم البـدء فـي بنـاء منطقـة صناعيـة فـي رايونـغ بتايلانـد فـي مـارس 2006، حيـث تـم إنجـاز التخطيـط الأولـي لأعمـال "تجهيـز الموقـع وإدخـال المرافـق السـبعة اللازمـة" قبـل الموعـد المحـدد، وقـد بلغـت مسـاحة المنطقـة التنمويـة 1.5 كيلـو متـر مربـع. وبـدأت أعمـال التنميـة فـي منطقـة التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة فـي أوسورييسـك بروسـيا عـام 2006، وكانـت مسـاحة الأرض التـي تـم تخصيصهـا للمشـروع فـي الفتـرة الأولـى 538 ألـف و100 متـر مربـع، وبلغـت المسـاحة الكليـة التـي تـم شـراؤها 50 ألـف متـر مربـع شـملت المصانـع والمبانـي الإداريـة وغـرف النـوم والمخـازن، فقـد تـم اسـتكمال بنـاء مصنـع طـوب مـن ثـلاث بنايـات تبلـغ مسـاحته الكليـة 8954 متـرًا مربعًـا، وبنـاء مبنـى إداري لمصنـع الطـوب علـى مسـاحة 2740 متـرًا مربعًـا؛ كمـا بـدأت أعمـال إنشـاء البنيـة التحتيـة للمنطقـة الصناعيـة بجيانـغ لونـغ فـي مايـو مـن عـام 2008، وقـد وصلـت مسـاحة الأرض التـي تـم تجهيزهـا للمشـروع وإمدادهـا بالمـاء والكهربـاء والمواصـلات إلـى 20 هكتـارًا، وكانـت تتمتـع بإمكانـات لبنـاء الشـركات والقـدرة علـى الإنتـاج، وتـم بنـاء مبنـى إداري مؤقـت للمنطقـة والشـروع فـي اسـتخدامه. أمـا المنطقـة الصناعيـة لفيتنـام والولايـات المتحـدة (نيجيريـا) فقـد بـدأ العمـل فـي بنائهـا فـي عـام 2008، وتـم إنجـاز مشـروعات رصـف طرقهـا، بالإضافـة إلـى مشـروعات مـد المـاء والكهربـاء والصـرف الصحـي إليهـا، وبُنِيَـت مصانـع مختلفـة مطابقـة للمواصفـات وصلـت إلـى 12 بنايـة (علـى مسـاحة مـن الأرض تبلـغ 100 ألـف متـر

مربع) وجزء من مباني غرف النوم.

(2) علـى الرغـم مـن وجـود فجـوة محـددة بيـن عـدد الشـركات فـي تلـك المناطـق والخطـط التـي تعدهـا، ولكـن الظـروف العامـة للأعمـال التجاريـة الخاصـة بتلـك الشـركات جيـدة للغايـة. فعلـى صعيـد دخـول الشـركات، نجـد أن المنطقـة الصناعيـة فـي رايونـغ بتايلانـد، قـد تـم تقييمهـا مـن قبـل وزارة التجـارة لتكـون "المنطقـة الصناعيـة الأفضـل مـن حيـث أوضاعهـا الكليـة حاليًّـا"، حيـث كان مـن ضمـن خططهـا اسـتقطاب 50 شـركة صينيـة، فكانـت تخطـط لاسـتقطاب 25 شـركة فـي المرحلـة الأولـى التـي تنتهـي فـي عـام 2009، واسـتقطاب 15 شـركة فـي المرحلـة الثانيـة التـي تبـدأ فـي عـام 2010، بالإضافـة إلـى اسـتقطاب 10 شـركات صينيـة فـي المرحلـة الثالثـة لعـام 2012. ولكـن بحلـول أكتوبـر مـن عـام 2009، كان إجمالـي الشـركات فـي تلـك المنطقـة 17 شـركة، حيـث كانـت قـد أنجـزت 68 % فقـط مـن تخطيطهـا للمرحلـة الأولـى. إلا أن الأعمـال التجاريـة للشـركات فـي هـذه المناطـق تسـير بصـورة جيـدة جـدًّا، وذلـك بالاعتمـاد علـى السياسـات والخدمـات والامتيـازات البيئيـة التـي تقدمهـا مناطـق التعـاون الخارجيـة. فقـد وصلـت الاسـتثمارات فـي الأصـول الثابتـة والأصـول المتداولـة فـي سـبع شـركات بمنطقـة التعـاون فـي أوسورييسـك بروسـيا إلـى 375 مليـون يـوان صينـي، وظـروف العمـل والإنتـاج بهـا جيـدة للغايـة، فقـد حققـت فـي عـام 2007 عوائـد مبيعـات وصلـت إلـى 58 مليـون دولار أمريكـي، ووصلـت قيمـة ضرائبهـا إلـى 12 مليـون دولار أمريكـي. أمـا عـن المنطقـة الصناعيـة فـي رايونـغ بتايلانـد، فتتركـز مجـالات الصناعـة فـي الشـركات بتلـك المنطقـة بشـكلٍ رئيـسٍ علـى قطـع غيـار السـيارات، والآلات والمعـادن، والمنتجـات الكهربائيـة.. إلـخ، وظـروف الأعمـال التجاريـة بتلـك الشـركات حاليًّـا جيـدة جـدًّا. أمـا شـركة خـاي ليانـغ (فيتنـام) المحـدودة للنحـاس فهـي أول شـركة تنضـم للمنطقـة الصناعيـة فـي جيانـغ لونـغ، وقـد بلغـت أولـى اسـتثمارات هـذا المشـروع 47 مليونًـا و180 ألـف دولار أمريكـي، وتـم بنـاء قاعـدة لـ36 ألـف طـن مـن سـبائك النحـاس عاليـة الجـودة، وفـي المرحلـة النهائيـة وصلـت الاسـتثمارات الإضافيـة إلـى 120 مليـون دولار أمريكـي، فحوّلـت

سعة إنتاج سبائك النحاس على مستوى الدولة إلى 35 ألف طن، وقد تم إنشاء قاعدة إنتاج سعة 71 ألف طن من سبائك النحاس في النهاية. وتم الشروع في مرحلة الإنتاج حاليًّا بسلاسة ويسر.

ثانيًا: المشاكل الرئيسة في مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية خارج البلاد:

(1) مشكلة الشركات الصغيرة:

تعتمد مناطق التعاون في إنشائها على الشركات ذاتها بشكلٍ رئيسٍ، طبقًا لمبدأ "الشركات هي الكيانات الاستثمارية، والأعمال الموجهة نحو السوق هي الهدف". ولكن يتم إنشاء تلك المناطق مرة واحدة تحت سيطرة حكومية، ثم يتم استقطاب الاستثمارات تدريجيًّا. لذلك توجد المشاكل التالية:

أولًا: قد تحصل الشركات الريادية على دعم وقروض حكومية؛ لذلك يتمتع هذا النوع من الشركات بتحفيز كبير على التنمية، والبناء.

ثانيًا: غالبًا ما تكون أماكن جذب الاستثمارات داخل المناطق هي الشركات المتوسطة والصغيرة، والقوة التنافسية لهذه الشركات ضعيفة؛ لذلك تظهر شكوك حول ما إذا كانت تلك الشركات تستطيع تشكيل علاقات دعم وتنسيق على مستوى الوظائف الخدمية أم لا، وقلق أيضًا حول استفادة هذه الشركات من التعاون في مجال الاستثمارات الأجنبية من عدمها، بالإضافة إلى ذلك فإن قدرة هذه الشركات على ضمان التنمية المستدامة للشركات الرائدة، وبناء مناطق التعاون، أمر لا يزال موضع شك أيضًا.

ثالثًا: لا توجد علاقات تجارية جديدة قائمة على الأصول بين الشركات الرائدة والشركات المتوسطة والصغيرة، فلا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة فيما يتعلق بكيفية تنسيق الأعمال التجارية عابرة القارات للشركات المتوسطة والصغيرة، والسيطرة على التشغيل السليم لعمليات المعالجة والإنتاج خارج البلاد.

رابعًا: هناك افتقار لآلية هيكلة خارجية تتسم بالتنسيق بين تجمعات الشركات

فـي مناطـق التعـاون، وتحفـز وتضبـط إمـدادات الطاقـة والمـوارد المتعـددة والمسـتقرة والموثوقـة التـي تقدمهـا الشـركات المحليـة.

وإجمـالًا فـي القـول، فـإن المشـاكل الكثيـرة التـي تظهـر علـى مسـتوى الشـركات ذاتهـا، جعلـت التنميـة المسـتدامة لمناطـق التعـاون الخارجيـة تواجـه تحديـات خطيـرة.

(2) عدم وضوح التوجه الصناعي بتلك المناطق:

هنـاك ظواهـر عـدة بـرزت فـي بنـاء المجموعتيـن السـابقتين مـن مناطـق التعـاون، مثـل التقـارب فـي الخيـارات الصناعيـة، وتعقـد النطـاق الصناعـي، وارتفـاع مسـتوى التوجـه الصناعـي، بالإضافـة إلـى عـدم وضـوح التخطيـط المسـتقبلي للتنميـة.. إلـخ. فـإن نطـاق الخيـارات الصناعيـة للغالبيـة العظمـى مـن المناطـق الصناعيـة يـكاد يغطـي جميـع المجـالات والصناعـات، فيمـا عـدا عـددًا قليـلًا مـن المناطـق الصناعيـة التـي يغلـب عليهـا الطابـع المتخصـص، مثـل المنطقـة الصناعيـة للمعـادن غيـر الحديديـة للصيـن فـي زامبيـا. وقـد تـم تخطيـط مناطـق التعـاون حتـى تكـون مناطـق مجمعـة تتسـم بالتكامـل فـي الصناعـات المختلفـة كالتصنيـع، والتجـارة، والخدمـات اللوجسـتية، والخدمـات، والترفيـه.. إلـخ. وتتسـم فكـرة هـذا التخطيـط بالمثاليـة، ولكنهـا تفتقـر بوضـوح إلـى الملمـح الذاتـي، والتفـوق الصناعـي، كمـا أنهـا لا تعكـس الظـروف الوطنيـة، والاحتياجـات الفعليـة للـدول المضيفـة.

(3) التخطيط غير العلمي للمناطق الصناعية:

أولًا: ظاهـرة البنـاء العشـوائي والمتكـرر: فالفتـرة الزمنيـة بيـن إجـازة وزارة التجـارة لإنشـاء المجموعـة الأولـى مـن مناطـق التعـاون والمجموعـة الثانيـة التـي تلتهـا مباشـرةً كانـت قصيـرة جـدًّا، حيـث لـم يكـن هنـاك تلخيـص جـدّي للـدروس المسـتفادة مـن التجربـة الأولـى، وتـم الشـروع فـي المجموعـة الثانيـة بشـكل مباشـر، وبالـكاد تـم تقليـد طريقـة بنـاء المجموعـة الأولـى بشـكلٍ عشـوائي دون دراسـة. حيـث يمكننـا الجـزم بـأن مـا زاد فـي المجموعـة الثانيـة مـن مناطـق التعـاون كانـت زيـادة كميـة فحسـب، ولـم يظهـر ارتفـاع فـي مسـتوى جـودة المناطـق. ومـن المحتمـل أن تتراكـم مخاطـر كامنـة للبنـاء فيمـا بعـد، لـو اسـتمر هـذا النقـص فـي التوجيـه والتحسـين السـليم.

ثانيًـا: مخاطـر الاسـتثمار كبيـرة نسـبيًّا: تتبنـى مناطـق التعـاون طريقـة الإنشـاء القائمـة علـى ضخ المناطـق مـرة واحـدة، ثـم اسـتقطاب الاسـتثمارات تدريجيًّـا، ممـا قـد يـؤدي إلـى اتسـاع نطـاق التنميـة لهـذه المناطـق، وكثـرة بنـاء المناطـق فـي المـرة الواحـدة، الأمـر الـذي يسـفر عـن خسـائر فادحـة، حالمـا تسـوء البيئـة الاسـتثمارية فـي الدولـة المضيفـة، أو تفقـد الخطـط الاسـتثمارية التـي تـم تحديدهـا سـلفًا سـوقها والطلـب عليهـا فـي الـدول المضيفـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن الغالبيـة العظمـى مـن الـدول المضيفـة للاسـتثمارات الصينيـة هـي مـن البلـدان الأقـل نمـوًّا، التـي يشـوبها نقـص محـدد فـي البيئـة الاقتصاديـة المحليـة، والبنيـة التحتيـة، والبنـاء المؤسسـي، والبيئـة الائتمانية.. إلـخ، الأمـر الـذي يعمـل علـى زيـادة مخاطـر اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة.

ثالثًـا: ظاهـرة التكتـلات المكانيـة لمناطـق التعـاون: فـإذا اتخذنـا جنـوب شـرق آسـيا مثـالًا، نجـد أن الصيـن قـد قامـت ببنـاء مناطـق تعـاون فـي كل مـن كمبوديـا، وفيتنـام، وتايلانـد، بينمـا نجـد أن هنـاك تماثـلاً وتشـابهًا بيـن كل مـن دولـة كمبوديـا ودولـة فيتنـام، فكلتاهمـا ليسـت دولـة كبيـرة، كمـا أن هنـاك منطقتـي تعـاون فـي فيتنـام، الأمـر الـذي يسـاعد علـى المنافسـة الشرسـة فيمـا بينهمـا، تخالـف الغـرض الأساسـي مـن بنـاء مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة فـي الخـارج.

رابعًـا: هنـاك اهتمـام غيـر كافٍ بمسـألة الأمـن والسـلامة فـي تخطيـط وبنـاء المناطـق الصناعية، الأمـر الـذي يسـبب عـددًا مـن المخاطـر الأمنيـة المحتملة.

(4) بعض العوامل السلبية في الدول المضيفة للمناطق الصناعية:

تحتفـظ بعـض البلـدان المضيفـة لمناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة بالامتيازات والسياسـات الداعمـة التـي تعهـدت بتقديمهـا فـي البداية علـى الصفحـات الورقية فحسـب؛ نظرًا لأسـباب مختلفة، أو تقـوم بتنفيذهـا ببـطء شـديد. فتتسـم الأوضـاع في باكسـتان التي تسـتضيف منطقة التعـاون هاير - روبـا بالتوتـر وعـدم الاسـتقرار، الأمـر الذي يؤثـر علـى الكفـاءة الاقتصادية، وتنفيـذ السياسـات الداعمة لأطـراف التعـاون، وفعاليـة البنـاء، واسـتقطاب الاسـتثمارات. أمـا منطقة التعـاون الاقتصاديـة والتجارية فـي أوسورييسـك بروسـيا، فـلا يوجد بهـا أي من السياسـات الداعمة الخاصـة، كما أن إجـراءات الفحص

والاعتمـاد التـي يفرضهـا الجانـب الروسـي علـى المشـروعات الهندسـية معقـدة للغايـة، وهنـاك صعوبـات أيضًـا فـي إنجـاز الإجـراءات الخاصـة بممارسـة العمـل، والتخليـص الجمركـي للمعـدات، بالإضافـة إلـى أن دول أقصـى شـرق روسـيا تسـمح ببنـاء تلـك المناطـق فقـط خـلال فتـرة محـددة تمتـد سـتة أشـهر سـنويًّا، ممـا يؤثـر علـى سـرعة بنـاء المناطـق الصناعيـة. أمـا بالنسـبة لمنطقـة تيـان لـي للتعـاون الاقتصـادي والتجـاري بموريشـيوس، فـإن حكومـة موريشـيوس تتوانـى وتتباطـأ فـي إصـدار السياسـات الداعمـة التـي قـد حددتهـا مـن قبـل. كمـا أن إمـدادات الميـاه والكهربـاء والاتصـالات وغيرهـا مـن مرافـق البنيـة التحتيـة فـي محيـط منطقـة تـاي خـو الاقتصاديـة والتجاريـة بكمبوديـا سـيئ إلـى حـد مـا، ولا يتناسـب مـع احتياجـات التنميـة فـي المناطـق الصناعيـة.

ثالثًا: استراتيجيات التنمية لمناطق التعاون الاقتصادية الصينية خارج البلاد:

(1) تحفيـز سـيطرة ومبـادرة الشـركات لتنفيـذ اسـتراتيجية "الخـروج"، وتعزيـز تنميـة الشـركات الواعـدة:

تعـد ظـروف الشـركات أسـاس التغييـر فـي المناطـق الصناعيـة؛ فهـي الأسـاس الـذي يجعـل إنشـاء تلـك المناطـق "مبـادرة مـن الشـركات ذاتهـا" وليـس مجـرد "دفـع مـن الحكومـة"، كمـا تعتبـر أيضًـا الأسـاس الأولـيّ للتنميـة المسـتدامة الخاصـة بالمناطـق الصناعيـة. فمـن الممكـن تحسـين موارد اسـتقطاب الاسـتثمارات علـى مسـتوى الدولـة، وضمـان عدد وجودة الشـركات فـي المناطـق الصناعية، فقـط مـن خـلال تعزيـز ودفـع الشـركات على الإنشـاء الذاتـي للشـركات الصغيـرة والمتوسـطة الواعدة والمضـي قدمًـا فـي تنميتها، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى تحقيـق المبـادرة والريـادة فـي تنفيـذ الشـركات لاسـتراتيجية "الخـروج". فـأولًا: ينبغـي إصدار سياسـات معنيـة داعمة ومحفـزة على جميع المسـتويات كالدعـم الصناعـي، والاسـتهلاك الإنتاجـي، والاسـتثمارات الأجنبية، والاقتصـاد والتجـارة الخارجية، خاصة تلـك التـي تدعـم وتسـاعد علـى تنميـة الشـركات المتوسـطة والصغيـرة الواعـدة، مـن أجـل توجيـه هـذه الشـركات إلـى التدريـب الجيـد، والحـد مـن الأطمـاع والجشـع، والتركيـز علـى المـوارد ذات

الأفضليـة لتقويـة العمـل فـي القطاعـات الرئيسـة، بالإضافـة إلـى إعـداد وترقيـة القـوة التنافسـية الذاتيـة. ثانيًـا: يجـب أن يكـون للمناطـق الصناعيـة معاييرهـا الخاصـة فـي دخـول الشـركات إليهـا وآليـات لإخراجهـم منهـا، حتـى تتمكـن مـن جـذب الشـركات المسـتوفية لشـروطها كـي تدخـل وتسـتثمر فيهـا، وفـي الوقـت ذاتـه تسـتطيع التخلـص مـن أصحـاب الإنتـاج البطـيء مـن خـلال إقصائهـم. وجديـر بالذكـر أن منطقـة التعـاون الصينيـة المصريـة الاقتصاديـة بشـمال غـرب خليـج السـويس بـدأت بالفعـل بدراسـة تلـك الآليـة. فقـد وصـل عـدد الشـركات التـي انضمـت إلـى المناطق الصناعيـة هنـاك فـي عـام 2010 إلـى 27 شـركة، وقـد تـم إقصـاء 6 منهـا فـي عـام 2011، وفـي الوقـت ذاتـه دخلـت 4 شـركات جديـدة مسـتوفية للشـروط الخاصـة بالمنطقـة. وقـد زاد متوسـط أربـاح هـذه الشـركات مـن 83 ألفًـا و800 دولار أمريكـي عـام 2010 إلـى 92 ألـف دولار أمريكـي فـي عـام 2011. ويوضـح هـذا الأمـر أن معاييـر الاختيـار فـي هـذا النـوع مـن المناطـق يسـاعد فـي رفـع معـدل أربـاح الشـركات داخلهـا.

(2) التعديل السليم للتوجه الصناعي، ودفع الصناعات المميزة داخل مناطق التعاون:

بـرزت حاليًّـا ظاهرتـا تحديـد مواقـع إنشـاء مناطـق التعـاون، وتعقـد الخيـارات الصناعيـة بهـا بصـورة واسـعة الانتشـار، وخاصـة فكـرة إنشـاء مناطـق التعـاون علـى شـكل "مناطـق خدمية شـاملة"، وهــذا الأمــر لا يتناســب مــع ظــروف الشــركات الصينيــة، وغيــر مطابــق للاحتياجــات الجغرافيــة للاقتصـاد الإقليمـي، والأوضـاع الوطنيـة فـي الـدول المضيفـة، ويحتـاج إلـى تعديـلات سـليمة لمعالجة التوجـه الصناعـي. فعلـى مسـتوى الاقتصـاد الصناعـي، يجـب التقييـم السـليم للصناعـات المسـيطرة فـي مناطـق التعـاون، وإيضـاح مميـزات تلـك المناطـق، والقيـام بتحليـل وفهـم للجوانـب المتعـددة لتلـك المناطـق، مثـل المواصـلات، والمـوارد، وسلسـلة التوريـد، والسـمات الصناعيـة، ونسـبة تغطيـة الأسـواق، ومصالـح تلـك المناطـق.. إلـخ. كمـا يلـزم توجيـه الشـركات نحـو التفكيـر فـي احتياجـات الأوضـاع الوطنيـة فـي الـدول المضيفـة، والربـط بيـن التفـوق فـي المجـال التقنـي والإداري والكفاءات الشـخصية والخبـرات الدوليـة فـي قطـاع التجـارة، بالإضافـة إلـى المـوارد المملوكـة التـي تتسـم بإمكاناتهـا فـي اسـتقطاب الاسـتثمارات علـى مسـتوى الدولـة، والقيـام بتحديـد واضـح ومحـدد للتوجه الصناعـي، والوظائـف التجاريـة المسـتقبلية لمناطـق التعـاون الخارجيـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، يجـب

أن تشكل المناطق بيئة صناعية تساعد على إطلاق العنان للعوائد الضخمة، أو المردود الاقتصادي. على سبيل المثال، تقوم مناطق التعاون بتقديم خدمات وآليات دعم ذات فعالية عالية في مجال السلع، والتخليص الجمركي، والخدمات اللوجستية، والمصرفية، والقانونية، والمالية، وتدريب الموظفين، والغرف التجارية، بالإضافة إلى خدمات الأغذية والمشروبات، وحماية الأمن، والنظافة، والصيانة.. إلخ، كما أنها تقدم منتجات عامة للشركات الموجودة بداخلها، لتقليل التكاليف والمصاريف التي تتحملها الشركات، بالإضافة إلى رفع الفعالية الإنتاجية للمنطقة بأكملها.

(3) تأسيس نظام مؤشر التقييم الشامل، ودفع التخطيط المعقول والتنمية العلمية لمناطق التعاون:

لا بد من تأسيس نظام المؤشرات ذات الطابع العلمي والقياسي والمعياري، لتكوين مؤشرات كمية تعمل على دفع التخطيط السليم والتنمية العلمية لمناطق التعاون، من أجل الدفع الفعال للتنمية المنظمة والسليمة الخاصة ببناء مناطق التعاون، وتحقيق وئام وانسجام متزامن في نواحٍ عدة منها المجتمع، والاقتصاد، والعلوم الإنسانية، والموارد، والبيئة.. إلخ. وعلى القطاعات المعنية القيام بصياغة شاملة لنظام المؤشرات ذات الطابع المعياري، بغرض تجسيد المستوى الخاص بإنشاء مناطق التعاون، أو درجة تنميتها، وذلك طبقًا للبيئة الجغرافية لمناطق التعاون وظروفها الاقتصادية، بالإضافة إلى ظروفها الاجتماعية، وفي ضوء القيم المرجعية المعنية لمناطق التنمية المماثلة على مستوى الدولة. ومن الضروري أن يهتم نظام التقييم هذا بالتنمية طويلة الأجل والعوائد الشاملة لمناطق التعاون، وليس الأرباح قصيرة الأجل للشركات فحسب. ولا يجب التفكير مليًّا في اقتصاد مناطق التعاون الخارجية الذي تستفيد منه الدول المضيفة فحسب، بل يجب التفكير أيضًا في الإسهامات التي يتم تقديمها لتنمية الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي الناتج عن "خروج" الشركات الأخرى، والذي يصب في صالح الدول صاحبة الاستثمارات. وقد قامت منطقة التعاون الاقتصادية والتجارية الصينية المصرية في السويس بعمل بحث فعال في هذا الصدد (انظر جدول -7 1).

جدول 7- 1: نظام تقييم الأداء الشامل لمنطقة التعاون الاقتصادية والتجارية الخارجية

(منطقة التعاون المصرية الصينية بشمال غرب خليج السويس نموذجًا)

	البند	الوحدة	عام 2009	عام 2010	عام 2011
الإسهامات التي تم تقديمها لتنمية الاقتصاد المحلي	عدد الشركات في مناطق التعاون	شركة	20	27	25
	قيمة الاستثمارات المُتعاقَد عليها	عشرة آلاف دولار أمريكي	18004	21682	28362
	القيمة السنوية للإنتاج	عشرة آلاف دولار أمريكي	3082.61	4691.66	4634.84
	الدخل السنوي من الضرائب	عشرة آلاف دولار أمريكي	83.64	132.29	100.07
	قيمة الصادرات والواردات	عشرة آلاف دولار أمريكي	1886.8	2901.84	3445.91

	تعداد الموظفين من الجانب المصري	شخص	1102	835	675
	أجور الموظفين من الجانب المصري	عشرة آلاف دولار أمريكي	144.25	196.65	100.91
الإسهامات التي تم تقديمها لاستراتيجية "الخروج" الصينية	الاستثمارات الأجنبية الفعلية المباشرة التراكمية	عشرة آلاف دولار أمريكي	972.2	6948	10482
	الصادرات من المعدات المحلية التي تشهد تحفيزًا تراكميًّا	عشرة آلاف دولار أمريكي	1340.82	1515	3423.1
	الصادرات من المواد الخام المحلية التي تشهد تحفيزًا	عشرة آلاف دولار أمريكي	1098.6	2294.34	3070.01

	إجمالي الأرباح	عشرة آلاف دولار أمريكي	143	226.18	230
الكفاءة التشغيلية للمنطقة	أرباح تيدا -مصر	عشرة آلاف دولار أمريكي	42.9	39.9	42.5
	أرباح تيدا -وسط إفريقيا	عشرة آلاف يوان صيني	2974	5143	4007
	الاستثمارات التراكمية في البنية التحتية	عشرة آلاف دولار أمريكي	2654	3261.1	4940.5

مصدر البيانات: فنغ وي جيانغ (2012).

(4) إعداد وتعزيز الوظائف التوجيهية والخدمية والتأمينية للحكومة:

بدأت وزارة التجارة حاليًّا في تأسيس المجموعة الثالثة من مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية؛ لذلك فنحن بحاجة إلى تلخيص الخبرات المتعلقة بإنشاء مناطق التعاون السابقة ونقاط ضعفها، في خطوة للربط بين المناطق القديمة والجديدة، كما يلزم على وجه الخصوص تحويل المفاهيم الحكومية من وظائف السيطرة والريادة إلى الوظائف التوجيهية والخدمية والتأمينية؛ من أجل الدفع الفعال للتنمية المنتظمة والسليمة لمناطق التعاون.

فأولًا: ينبغي على القطاعات الحكومية المعنية توفير التنسيقات الضرورية والآراء

الإرشـادية، فـلا بـد مـن توجيـه الشـركات فـي مناطـق التعـاون إلـى اتبـاع اسـتراتيجية "الخـروج" التـي تعمـل علـى تحقيـق التـوازن، مـن أجـل تجنـب المنافسـات الشرسـة وإهـدار المـوارد، وذلـك لمواجهـة مشـاكل عـدة مثـل الاسـتثمارات العشـوائية، والإنشـاءات المتكـررة، بالإضافـة إلـى الخيـارات المتشـابهة التـي تُنتِـج تكتـلات مكانيـة لمناطـق التعـاون.. إلـخ.

ثانيًا: بنـاء قنـوات معلوماتيـة متعـددة المسـتويات، مـن أجـل تقديـم خدمـات معلوماتيـة للشـركات فـي مجـالات عـدة منهـا بيئـة السياسـات، والعـادات والتقاليـد الخاصـة بالـدول المضيفـة المعنيـة.. إلـخ، وتقديـم مقترحـات إرشـادية وضروريـة خاصـة باتخـاذ القـرارات المعنيـة بالأعمـال التجاريـة الاسـتثمارية للشـركات.

ثالثًا: تأسـيس آليـة وقايـة ضروريـة، مثـل آليـة تفـادي المخاطـر، ونظـام الإنـذار المبكـر مـن بيئـة الاسـتثمارات المحليـة فـي الـدول المضيفـة.. إلـخ. وعلـى الحكومـة تقديـم الدعـم علـى مسـتوى السياسـات والمسـتوى المالـي للشـركات التـي تطبـق اسـتراتيجية "الخـروج"، مـن أجـل مسـاعدة الشـركات للحصـول علـى فـرص اسـتثمارية، والتقليـل مـن مخاطـر الاسـتثمارات. أمـا عـن خاصيـة الإنـذار المبكـر، فحالمـا يتـم انتهـاك الحقـوق والمصالـح المشـروعة للشـركات الاسـتثمارية، يلـزم حمايتهـا مـن خـلال آليـات تأمينيـة متعـددة.

رابعًا: علـى الحكومـة تعزيـز المشـاورات مـع الـدول المضيفـة بشـأن إنشـاء مناطـق التعـاون. إن إنشـاء المناطـق الاقتصاديـة والتجاريـة الخارجيـة هـو نشـاط ينـدرج تحـت التعـاون الاقتصـادي والتجـاري رفيـع المسـتوى، حيـث يجـب أن تضطلـع الحكومـة بأعمـال تنسـيق جيـدة مـع حكومـة الـدول المضيفـة، لتعزيـز اللقـاءات رفيعـة المسـتوى، والتعـاون والتشـاور، وبنـاء آليـة تعاون وتنسـيق وحـوار حكومـي فيمـا يتعلـق بمسـائل عـدة كمسـألة الانفتـاح الأجنبـي للأسـواق، وخيـارات التعـاون فـي المجـال الصناعـي، بالإضافـة إلـى السياسـات الصناعيـة الثنائيـة، ومسـألة السياسـات التفضيليـة أو المعاملـة الوطنيـة داخـل مناطـق التعـاون، ومسـألة أمـن وتأميـن الممتلـكات الشـخصية فـي الشـركات.. إلـخ؛ مـن أجـل الحفـاظ علـى سلاسـة قنـوات التشـاور، وخلـق ظـروف مواتيـة لتنميـة مناطـق التعـاون.

(5) تحسين مكافحة المخاطر، والحماية الأمنية لمناطق التعاون:

1. تعزيز الوعي بالمخاطر بصورة عملية:

علـى مناطـق التعـاون المختلفـة العمـل قدمًـا علـى إرشـاد وتوجيـه الشـركات التـي تنضـم إليهـا علـى مسـتوى كلـي واسـتراتيجي، للتعـرف علـى الأوضـاع الأمنيـة التـي تواجههـا، ممـا يزيـد مـن الوعـي بالمخاطـر، الأمـر الـذي يسـاعد فـي إدراك وتحديـد المخاطـر المختلفـة التـي تواجـه أنشـطتها الاقتصاديـة التـي تطلقهـا فـي الـدول المضيفـة لمناطـق التعـاون، وتكويـن مفهـوم أمنـي ووجهـة نظـر إنمائيـة قائمـة علـى مفهـوم "التنميـة هـي الأسـاس، والأمـن هـو الضمـان"، فـلا يمكـن تنفيـذ متطلبـات "الاهتمـام بالوقايـة والتصفيـة، فـي ضـوء الإنـذارات المبكـرة" فقـط، سـوى مـن خـلال تعزيـز وعـي الوقايـة مـن المخاطـر، مـن أجـل تجنـب الخسـائر التـي تتعـرض لهـا ممتلكاتنـا فـي الخـارج أو تقليلهـا إلـى أدنـى درجـة، وضمـان الأمـن الشـخصي للموظفيـن خـارج البـلاد، وحمايـة مصالـح الصيـن الوطنيـة.

2. تأسيس وتصحيح آلية المسئولية الأمنية:

تقـوم مناطـق التعـاون بتطبيـق آليـة المسـئولية المباشـرة التـي تقـع علـى عاتـق الشـركات فيمـا يتعلـق بالوقايـة مـن المخاطـر فـي مناطـق التعـاون، والحمايـة الأمنيـة بهـا، وذلـك طبقًـا لمبـادئ "مَـن المسـتثمر، ومَـن المسـئول"، و "مَـن سـيتم إرسـاله، ومَـن سـيتحمل المسـئولية"، حيـث ينبغـي علـى الشـركات تحمـل مسـئولية التثقيـف الأمنـي للأفـراد داخـل مناطـق التعـاون، والاضطـلاع بـالإدارة الآمنـة والرقابـة والتفتيـش الآمـن. فالمسـئولون عـن شـركات مناطـق التعـاون هـم المسـئولون بدرجـة أولـى عـن الأمـن الخارجـي، ولزامًـا عليهـم الاضطـلاع بمهامهـم علـى نحـو عملـي سـليم.

3. تأسيس وتحسين خطة الحماية الأمنية الداخلية، وآلية التصفية العاجلة:

تطبـق جميـع مناطـق التعـاون إلـزام الشـركات بتأسـيس وتحسـين خطـة الحمايـة الأمنيـة فـي الخـارج، وآليـة التصفيـة العاجلـة فـي الحـالات الطارئـة، طبقًـا للأوضـاع الوطنيـة فـي الـدول

المضيفـة، للوقايـة مـن المخاطـر قبـل حدوثهـا. فينبغـي القيـام بالسـيطرة والتوجيـه العلمـي السـليم، واتخـاذ الإجـراءات الفعالـة علـى نحـو عملـي، وفقًـا لتقسـيم العمـل والمسـئوليات الموجـودة بالفعل. فـلا بـد مـن تنظيـم خطـط تصلـح لمختلـف الظـروف، وأن تصـدر هـذه الخطـط فـي المـرة الأولـى فـي التوقيـت المناسـب، وأن تكـون مجديـة ذات نفـع، وليسـت مجـرد خطـط علـى الـورق فحسـب.

4. تقييم مخاطر المشروعات، وتأسيس آلية لحساب التكاليف الأمنية:

علـى جميـع مناطـق التعـاون القيـام بتقييـم مخاطـر الاسـتثمارات المختلفـة، حيـث ينبغـي العمـل علـى تحسـين مـا تـم تقييمـه بالفعـل، وتـدارك مـا لـم يتـم تقييـم مخاطـره. فإصـدار أحـكام فعليـة بنـاء علـى عامـل الأمـان، يحسـن بصيرتنـا و يسـاعد علـى الاضطـلاع بالأعمـال التجاريـة اليوميـة علـى نحـو صحيـح. ومـن الممكـن إدراج ميزانيـة واسـتثمارات التكاليـف الأمنيـة لمناطـق التعـاون ضمـن نطـاق الخدمـات العامـة لمناطـق التعـاون المعمـول بهـا حاليًّـا.

5. اتخاذ التدابير العملية للوقاية من المخاطر، والحماية الأمنية:

أولًا: يجـب تحديـد النقـاط والمناطـق الأمنيـة المهمـة فـي مناطـق التعـاون. فيجـب أن يطبـق نطـاق ومناطـق الإنتـاج، والأحيـاء السـكنية، والمناطـق الإداريـة، والمناطـق المركزيـة المهمـة فـي داخـل مناطـق التعـاون، إدارة ووقايـة علـى مسـتويات مختلفـة لمـا تشـتمل عليـه مـن مكاتـب حسـابات، ومخـازن، وغـرف تحكـم رئيسـة، وغـرف تحكـم كهربائيـة، ومرافـق معالجـة الميـاه، وغـرف الملفـات السـرية، ومكتـب رئيـس مجلـس الإدارة، ومكتـب المديـر العـام.

ثانيًا: يلـزم وجـود وسـائل تقنيـة، وأجهـزة ماديـة للحمايـة الأمنيـة. فعلـى المؤسسـات والتكتـلات الصينيـة فـي الخـارج التـزود باحتياطـات السـلامة الضروريـة، مثـل (أحـدث) معـدات المراقبـة الإلكترونيـة، وأجهـزة الإنـذار والتنبيـه، والهواتـف التـي تعمـل بالأقمـار الصناعيـة البحريـة، ومصـادر الطاقـة الاحتياطيـة، والإمـدادات فـي حـالات الطـوارئ، والأغذيـة، والمشـروبات، والأدويـة، والمـاء، والغـاز، بالإضافـة إلـى أدوات الإغاثـة الضروريـة، والسـيارات.. إلـخ.

ثالثًا: مـن الضـروري التـزود بفريـق أمنـي متخصـص، فلابـد مـن وجـود فريـق أمنـي متخصـص، يعمـل بـدوام جزئـي فـي مناطـق التعـاون، كمـا يجـب أن يقسـم العمـل بشـكل مضبـوط، ويضطلـع بمسـئولياته. فمـن الممكـن تأجيـر عناصـر شـرطية أو رجـال أمـن محلييـن، حسـب مسـتوى المخاطـر الأمنيـة، والأوضـاع الأمنيـة المحليـة، كمـا يمكـن التفكيـر مليًّـا فـي توظيـف رجـال الشـرطة الخاصـة الذيـن تـم تسـريحهم مـن الجيـش علـى مسـتوى الدولـة، واسـتخدام قـوات خاصـة أو جنـود مـن مشـاة البحريـة ليكونـوا العمـود الفقـري للأمـن فـي مناطـق التعـاون، وإعـداد رجـال أمـن محلييـن، مـن أجـل رفـع الإمكانـات الوقائيـة داخـل المناطـق، ومسـتوى الحمايـة الأمنيـة.

6. التأسيس والتحسين العملي لأنظمة الإنذار المبكر من المخاطر الأمنية، والإشعارات المعلوماتية:

يمكـن أن يسـاعد الإبـلاغ وإطـلاق الإنـذارات المبكـرة للسـفارات "القنصليـات" والكيانـات الاسـتثمارية، والهيئـات رفيعـة المسـتوى فـي الـدول المضيفـة بعـد الوقـوع المفاجـئ للكـوارث وفـي التوقيـت المناسـب، فـي عـلاج الأزمـات بشـكل أفضـل، وتفعيـل دور العلاقـات العامـة فـي إدارة الأزمـات.

2.7 دعم شركات القطاع الخاص في مناطق التعاون

أولًا: الأوضاع الأساسية لشركات القطاع الخاص في مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية في الخارج:

فـازت شـركات القطـاع الخـاص بعـد إجـازة وزارة التجـارة فـي المناقصـات بثمانـي مناطـق تعـاون، مـن أصـل تسـع عشـرة منطقـة فـي مجموعتـي مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة فـي الخـارج. احتلـت مقاطعـة جـه جيانـغ أربـع مناطـق، شـملت المنطقـة الصناعيـة والتجاريـة الصينيـة الروسـية بتومسـك، والمنطقـة الصناعيـة فـي رايونـغ بتايلانـد.. إلـخ. فـي الوقـت ذاتـه، هنـاك أيضًـا المناطـق الصناعيـة أو مناطـق التجـارة الحـرة التـي قامـت بعـض الشـركات الخاصـة بإنشـائها بشـكل مسـتقل، مثـل منطقـة التجـارة الحـرة لمجموعـة داشـيانغ فـي بوتسـوانا بإفريقيـا، والمنطقـة الصناعية لمجموعـة تونغلينـغ للتكنولوجيـا فـي أتلانتـا بالولايـات المتحـدة. وطبقًـا لتحليـل المـواد التـي تـم جمعهـا والتحقيـق فيهـا، تنقسـم مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة التـي تقـوم الشـركات الخاصة بتأسيسـها خـارج البـلاد حسـب مجـال اسـتثماراتها إلـى مناطـق إنتـاج وتسـويق الأجهـزة المنزليـة، والإلكتروميكانيكيـة، وقطـع غيـار السـيارات، ومناطـق الغـزل والنسـيج وصناعـة الأحذيـة، وبحـث وتطويـر تكنولوجيـا الغـزل والنسـيج، ومناطـق قطـع ومعالجـة الأخشـاب، ومناطق اسـتخراج واسـتثمار الثـروات المعدنيـة.. إلـخ. تتركـز المناطـق الصناعيـة بشـكل رئيـس فـي دول عديـدة منهـا دول إفريقيا وروسـيا والآسـيان، وغيرهـا مـن المناطـق، وخاصـة إفريقيـا، فأعـداد المناطـق الصناعيـة هنـاك كثيـرة جـدًّا. ومقارنـةً بشـركات القطـاع العـام فـي المناطـق الصناعيـة، تحتـاج الشـركات الخاصـة إلـى دعـم موجـه إليهـا علـى وجـه الخصـوص؛ بسـبب القيـود المفروضـة علـى قوتهـا الذاتيـة.

ثانيًا: المشاكل الرئيسة التي تواجهها شركات القطاع الخاص في مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية في الخارج:

(1) نقص المعرفة الجيدة بالبيئة الاستثمارية في الدول المضيفة:

شركات القطاع الخاص في مجملها شركات صغيرة النطاق، محدودة القوة، يصعب عليها التعرف بشكل نظامي ومستقل على البيئة القانونية المحلية وبيئة السياسات ونماذج الأعمال التجارية المحلية، بالإضافة إلى المضمون الثقافي في الدول المضيفة، فبعض الشركات من الجيل الجديد تم بناؤها حديثًا؛ لذلك فهي غير ملمة بالثقافات والعادات المحلية في الدول المضيفة، وتعتمد على ذاتها فقط، وتقاتل بمفردها، وتهيم من مكان إلى آخر باحثةً عن الفرص، الأمر الذي يؤدي إلى طول فترة تحقيقها عوائد اقتصادية، وانخفاض كفاءتها، وتعدد الطرق الملتوية التي تسلكها، وكثرة إنفاقها، وإهدار وقتها بشكل كبير. وقلَّما تستطيع الحكومة وغرف التجارة تقديم المساعدات الفعالة للشركات التي تطبق استراتيجية "الخروج". على سبيل المثال، بروز بعض الصعوبات في أثناء قيام مجموعة جيلي الصينية بإنشاء منطقة التعاون الاقتصادية والتجارية في المكسيك، نتيجة المعرفة غير الكافية بالنظام السياسي والقانوني في المكسيك.

(2) الافتقار بشكل خطير إلى الكفاءات في مجال التسويق والإدارة الدولية:

تصرح شركات القطاع الخاص بصفة عامة بوجود نقص شديد في الكفاءات في مجال الإدارة والتسويق الدولي التي تتقن اللغات الأجنبية وتعرف القوانين المحلية والسياسات ونماذج الأعمال التجارية المحلية معرفة جيدة، خلال تأسيس المناطق الخارجية وإطلاق الأعمال التجارية، الأمر الذي يؤثر على نضوج وارتفاع مستوى الشركات. وبعض الأسباب وراء ذلك ترجع إلى أنه تم توزيع مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية الصينية في الخارج بشكلٍ أساسي على المناطق الأقل نموًّا، مثل جنوب آسيا

وقارة إفريقيا وشرق أوروبا، وقوة جذب الكفاءات عالية المستوى لتلك المناطق غير كافية، بالإضافة إلى عدم صياغة سياسات داعمة وتأمين قانوني حتى الآن، الأمر الذي لا يساعد تلك المناطق على جذب الكفاءات الدولية. ويفيد البعض الآخر أن هناك بعض الموظفين ذوي المواهب قد قاموا بإعداد أنفسهم تدريجيًا، ولكن نظرًا لافتقارهم إلى الإدارة والانضباط الفعال، يسهل استقطابهم بواسطة شركات أخرى في المجال ذاته من خلال عروض توظيف بأسعار أعلى، ليتركوا الشركات التي يعملون بها بعد أن سال لعابهم على الأجور الأعلى، الأمر الذي يسبب أزمة ثقة، أما عن القيام بتوظيف الأشخاص المحليين لإدارة الشركات، فهو أمر يُقلق الشركات أيضًا نظرًا لأسباب عدة.

(3) اهتمام الحكومة بالفحص والاعتماد، والتهاون في الخدمات:

تتسم إجراءات الدراسة والموافقة الخاصة بالاستثمارات الخارجية بالتعقد الشديد، وكثرة حلقاتها، وطول مدتها المبالغ فيها، الأمر الذي يؤثر على الفرص التجارية للشركات. فعندما تسافر الشركات الخاصة حاليًا للاستثمار في الخارج، عليها اجتياز فحص واعتماد عدد كبير من القطاعات الحكومية منها قطاعات التنمية والإصلاح المحلية، وقطاعات الاقتصاد والتجارة الخارجية، والجمارك، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي.. إلخ. أما الشركات صاحبة الاستثمارات واسعة النطاق وذات القيمة الكبيرة، فعليها اجتياز فحص واعتماد اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، ووزارة التجارة. فحلقات الفحص والاعتماد كثيرة ومعقدة، والوقت الذي تهدره كبير. على سبيل المثال، عندما قامت منطقة "تونغلينغ" التكنولوجية بإنشاء منطقة صناعية في الولايات المتحدة، مرت بمراحل عدة من الإجراءات الكثيرة والمعقدة، كان أولها تقديم تقرير عن دراسة جدوى المشروع، و تنظيم بيان علمي عن تقييم الخبراء للمشروع، وصولًا إلى فحص واعتماد متعدد المستويات لقطاعات عدة منها قطاعات الاقتصاد الخارجي، والتجارة الخارجية، والإدارات الخارجية على مستوى الوزارات والهيئات، وعلى مستوى الدولة أيضًا، وعندما يمر عام كامل دون اجتياز لإجراءات الفحص والاعتماد رفيعة المستوى مثل هذه الإجراءات، فإن هذا الأمر لا يهدر الطاقة البشرية والموارد المادية والوقت فحسب، بل إن الأهم هو أنه قد يضيع فرصًا استثمارية كثيرة جدًا خلال هذا العام. وهناك بعض الشركات بعد أن ترفع تقاريرها وبياناتها إلى الجهات المعنية، لا تتلقى أي

ردود، وقد تختفي تلك التقارير إلى الأبد كالصخرة التي تختفي وسط بحر كبير، حتى إنه قد يمر عام ولا تتلقى ردًّا، ولا تبادر القطاعات المعنية بإعطاء أي تفسير، ولا يتحمل أحد مسئولية إهدار الفرص التجارية.

(4) صعوبات فحص واعتماد نسبة النقد الأجنبي، وارتفاع الحد الأقصى للتمتع بالسياسات:

لا تزال القيود على شراء العملات الأجنبية للاستثمار صارمة للغاية، الأمر الذي يعوق خطوات الشركات في السفر والاستثمار في الخارج. وعلى صعيد إدارة النقد الأجنبي، فقد أقرت إدارة الدولة للنقد الأجنبي ضرورة قيام المشروعات التي تزيد قيمة استثماراتها على 2 مليون دولار أمريكي بتقديم التقارير إلى الفروع المختلفة على مستوى المقاطعات، للفحص والإجازة، أما المشروعات التي تزيد قيمة استثماراتها على 10 ملايين دولار أمريكي، فعليها تقديم تقاريرها إلى إدارة الدولة للنقد الأجنبي. وطبقًا لما جاء في (الإجراءات الإدارية المؤقتة لدراسة وإجازة مشروعات الاستثمار الخارجي) التي أعلنتها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، تزيد قيمة الحد الأقصى للاستثمارات التي يمكن القيام بدراسة وإجازة لها بالدولة على 30 مليون دولار أمريكي بالنسبة للمشروعات في مجال تنمية الموارد، وتزيد أيضًا على 10 ملايين دولار أمريكي للمشروعات التي تستهلك كمية كبيرة من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى المشروعات في مجال تنمية الموارد التي تصل فيها قيمة استثمارات الجانب الصيني إلى 200 مليون دولار أمريكي وأكثر، والمشروعات الأخرى التي تصل فيها نسبة النقد الأجنبي لاستثمارات الجانب الصيني إلى 50 مليون دولار أمريكي وأكثر. وبعد الدراسة والإجازة، تقوم إدارة الدولة للنقد الأجنبي بإفادة مجلس الدولة الصيني الذي يقوم بدوره مرة أخرى بدراسة وإجازة المشروعات. الأمر الذي يؤدي إلى تعقد وضع النقد الأجنبي الذي تستخدمه الشركات الخاصة في استثماراتها الخارجية، مما يعوق تنمية وتطور الشركات الخاصة في الخارج. فعلى سبيل المثال، يبلغ إجمالي استثمارات منطقة تونغلينغ الصناعية للتكنولوجيا 136 مليون دولار أمريكي، وطبقًا لمكتب الاقتصاد والتجارة الخارجية، فإن قيمة الاستثمارات التي يحق للمنطقة فحصها واعتمادها في المرة الواحدة أقل من 10 ملايين دولار أمريكي؛ لذلك فإن الشركة عندما تقوم بالإعلان عن استثماراتها، تقسم

قيمتها على أكثر من عشر مرات، في كل مرة تعلن عن استثمارات بقيمة 9 ملايين و990 ألف دولار أمريكي، حتى تصل إلى القيمة الإجمالية لاستثماراتها وهي 136 مليون دولار أمريكي في النهاية، وفي كل مرة عليها تحضير تقرير متكامل عن المشروع من جديد، الأمر الذي يزيد من الصعوبات التي تواجهها الشركة.

(5) تأخُر الحكومة في تقديم الدعم:

لا يتم تقديم الدعم في وقته المناسب، الأمر الذي يسبب صعوبات في عمليات التمويل في أثناء بناء المناطق، مما يؤثر بدوره على سرعة الإنشاء. وغالبية شركات القطاع الخاص شركات صغيرة ومتوسطة، ومن الصعب مقارنة قوتها الفعلية بشركات القطاع العام، حيث يعتمد عدد كبير من هذه الشركات على التمويل الذاتي عندما تقوم بإنشاء مناطق اقتصادية وتجارية في الخارج، وهناك بعض الشركات بالكاد تبذل كل ما تملكه من طاقات وأموال وموارد، ولكن لا يكفي كل هذا سوى الفترة الأولى من الاستثمارات فحسب؛ لذلك يقومون في هذا الوقت بإدراج الدعم الحكومي تحت الميزانية العامة للمشروع، ولكن من المؤسف أن هذا الدعم يصل متأخرًا، وتجد أيضًا تلك الشركات صعوبة في طلب قروض بنكية لتمويلها. وخلال مراحل تنفيذ الإجراءات الخاصة بالسياسات المعنية والدعم الحكومي، تواجه الشركات عددًا من الصعوبات، فعلى سبيل المثال، البيانات المطلوب تقديمها في التقارير معقدة للغاية، وإجراءات إصدار تراخيص البناء كثيرة ومملة، ووقت إنجاز الإجراءات طويل جدًّا، وأحيانًا يكون من الصعب تطبيق عدد كبير من السياسات بصورة حقيقية. ففي عام 2006، عندما بدأت الحكومة التخطيط والتحضير لبناء مناطق اقتصادية وتجارية خارج البلاد، أعربت عن إمكانية تقديمها لقروض تصل إلى 2 مليار يوان صيني كحد أقصى لكل منطقة صناعية. ثم غيرت هذا القرار بعد ذلك محددةً ما يلي: "ستقوم الدولة بدعم كل منطقة تعاون اقتصادية وتجارية يتم الانتهاء من إنشائها في الخارج بأموال تصل إلى 200 -300 مليون يوان صيني، وقد تبلغ القروض متوسطة الآجال التي ستقدمها باليوان الصيني 2 مليار كحد أقصي". وهذا القرار من شأنه إلحاق تأثيرات سلبية بالتمويل الذي تحتاجه الأعمال التجارية لشركات القطاع الخاص الصينية بالخارج. وعند اتخاذ جيلي للصناعة نموذجًا، نجد أن إجمالي استثماراتها المقدرة وصلت إلى 10 مليارات و600

مليـون يـوان صينـي، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى صعوبـة قيامهـا بتحمـل الدعـم الذاتـي لمشـاريعها بصفـة كليـة، كمـا أن مجموعـة هولـي أدرجـت أيضًـا الدعـم الحكومـي ضمـن ميزانيـة بنـاء المنطقـة الصناعيـة، ولكـن تشـعر هـذه المجموعـة أن توانـي عمليـة المتابعـة مـن الحكومـة لا يواكـب احتياجـات البنـاء والتنميـة.

(6) نشر المعلومات بطريقة مبعثرة، تفتقر إلى التكامل الفعال:

تفتقـر شـركات القطـاع الخـاص إلـى التعـرف بصـورة عميقـة علـى القوانيـن والسياسـات والبيئـة الاسـتثمارية المعنيـة خـارج البـلاد، كمـا أن المعلومـات الفعليـة التـي يمكـن إيجادهـا عند الاستفسـار عنهـا علـى المواقـع الإلكترونيـة المعنيـة علـى شـبكة المعلومـات الدوليـة قليلـة، بالإضافـة إلـى أن الهيئـات المسـئولة عـن الأبحـاث والاستشـارات المعنيـة مبعثـرة وغيـر منظمـة، ولا يمكـن الدمـج بيـن جميـع مصـادر البيانـات بشـكل فعـال، حيـث تتأثـر تلـك المصـادر بنطـاق الشـركات، والقيـود المفروضـة عليهـا، كمـا أن تكلفـة الحصـول علـى المعلومـات المضبوطـة بالاعتمـاد علـى القـوة الخاصـة للشـركات مرتفعـة للغايـة.

(7) قلة السياسات الداعمة التي يتم تقديمها للاستثمارات في مجال تنمية الموارد:

إن تنميـة مشـروعات المـوارد فـي مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة فـي الخـارج قـد تحـل المشـاكل والأعبـاء الخاصـة بالمـوارد المحليـة، وتسـبب حـراكًا فـي تصديـر المعـدات والعمالـة ومـواد البنـاء، كمـا أنهـا قـد تتلافـى مشـكلة الحواجـز التجاريـة. وتتسـم الاسـتثمارات فـي مجـال تنميـة المـوارد بحجمهـا الكبيـر، وفتـرات البنـاء الطويلـة، والسلاسـل الصناعيـة الطويلـة جـدًّا، والبيئـة السـيئة دومًـا، وفـي المقابـل نسـبة الدعـم الحكومـي غيـر الكافيـة. فـلا يتـم إنتـاج المعـدات المهمـة التـي تحتاجهـا مشـروعات المنطقـة الخاصـة بمجموعـة شـي ليـن يـان تـاي بروسـيا علـى مسـتوى الدولـة، لذلـك يكـون عليهـا السـفر إلـى دولـة ثالثـة لشـراء تلـك المعـدات، لكنهـا تواجـه المشـاكل التاليـة فـي إجـراءات التخليـص الجمركـي: إذا تـم زيـادة رأس المـال النقـدي فـي الشـركة التابعـة الموجـودة بروسـيا أولًا، ثـم شـراء المعـدات مـن

دولـة ثالثـة، فـي هـذه الحالـة يتـم معاملـة هـذه المعـدات مـن قبـل الجانـب الروسـي بنـاءً علـى المعاملـة الخاصـة بالمعـدات التـي تقـوم شـركات الاسـتثمار المحلـي باسـتيرادها، ولـن تتمتـع بالتسـهيلات والإعفـاءات الضريبيـة التـي يقدمهـا الجانـب الروسـي فـي مجـال الاسـتثمار فـي الأصـول الماديـة. أمـا فـي حالـة اسـتيراد المعـدات مـن دولـة ثالثـة بشـكل مباشـر، ثـم توريدهـا إلـى روسـيا، بينمـا حـدث خـلاف مـع الصيـن الدولـة موطـن الاسـتثمارات والتـي قامـت بالدراسـة والإجـازة، تطالـب القطاعـات المعنيـة بالصيـن مجموعـة شـي ليـن بـردّ المعـدات أولًا إلـى داخـل البـلاد، ثـم القيـام بإنجـاز إجـراءات زيـادة رأس المـال الخـاص بالمعـدات. وتعمـل طـرق التسـوية هـذه علـى زيـادة الأعبـاء الخاصـة بالشـركات بشـكل كبيـر، وإهـدار أوقاتهـا الثمينـة.

ثالثًا: التدابير الرامية إلى دعم شركات القطاع الخاص في مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية خارج البلاد:

(1) تطبيق سياسات لدعم شركات القطاع الخاص:

ينبغـي توفيـر سياسـات مختلفـة للشـركات الخاصـة بنـاء علـى شـكل ونطـاق ونـوع اسـتثماراتها فـي الخـارج. ولا بـد مـن التركيـز علـى شـركات الاسـتثمار الخارجـي، خاصـةً الشـركات التـي توجـه أعمالهـا نحـو تنميـة المـوارد والتصنيـع والمعالجـة. ولا يجـب أن يتـم تصنيـف التمويـل الائتمانـي بنـاء علـى شـركات القطـاع العـام وشـركات القطـاع الخـاص، ولكـن مـن الممكـن توفيـر الدعـم المالـي المختلـف حسـب حجـم الشـركات ونطاقهـا، مـن أجـل مسـاعدة الشـركات الخاصـة علـى اختـلاف حجمهـا ونطاقهـا لتنفيـذ اسـتراتيجية "الخـروج" علـى نحـو سـلس.

(2) إنشاء صناديق تنمية للاستثمارات الخارجية الخاصة بالشركات المتوسطة والصغيرة:

عـدد كبيـر مـن الصناديـق المتوسـطة والصغيـرة التـي يتـم إنشـاؤها اعتمـادًا علـى احتياطـي النقـد الأجنبـي الـذي يتسـم بوفرتـه فـي الدولـة باعتبارهـا صناديـق للأسـهم، تعمـل علـى دعـم تنميـة الشـركات، وتقـدم دعمًـا ماليًّـا مباشـرًا للشـركات الخاصـة التـي تقـوم بإنشـاء

مناطـق صناعيـة خـارج البـلاد، كمـا أنهـا توفـر قروضًـا مدعومـة لتأسـيس البنيـة التحتيـة داخـل المناطـق الصناعيـة.. إلـخ، وتعمـل علـى تزويـد قيمـة الاسـتثمارات الفعليـة الخاصـة بشـركات الاسـتثمار الخارجـي بمِنَـح تقدمهـا بنـاء علـى معـدلات محـددة، الأمـر الـذي يقلـل مـن مخاطـر الاسـتثمارات الخارجيـة للشـركات الخاصـة والتكاليـف التـي تتحملهـا، كمـا أن هـذه المنـح يتـم تقديمهـا إلـى الشـركات الخاصـة التـي تمـارس اسـتثماراتها فـي المناطـق الصناعيـة الاقتصاديـة والتجاريـة خـارج البـلاد علـى وجـه الخصـوص، مـن أجـل تشـجيع الشـركات علـى تطويـر وتوسـيع "السـفر إلـى الخـارج" علـى شـكل مجموعـات.

(3) تأسيس مراكز شبه رسمية لدفع الاستثمارات الخارجية:

فـي ضـوء مـا قامـت بـه كل مـن سـنغافورة وهونـج كونـج، فـإن تأسـيس مراكـز شـبه رسـمية لدفـع الاسـتثمارات الخارجيـة، بالإضافـة إلـى إنشـاء مكاتـب تمثيليـة خـارج البـلاد، أمـور تسـاعد الحكومـة علـى تقديـم الخدمـات للشـركات، كمـا تسـاعدها أيضًـا علـى توفيـر المعلومـات للشـركات خاصـة فـي مجـالات كالتفـاوض علـى المشـروعات، ودراسـات الجـدوى.. إلـخ، وفـي الوقـت ذاتـه تقـدم خدمـة "الشـباك الواحـد"، فتتحمـل أعبـاء إنجـاز جميـع الإجـراءات الخاصـة بالجمـارك، والمؤسسـات الماليـة، وإجـراءات مكتـب التفتيـش والحجـر الصحـي، ومصلحـة الضرائـب الوطنيـة، وإدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي، حيـث تتكفـل هـي بتنفيـذ الإجـراءات المختلفـة.

(4) تعزيز الخدمات التي تقدمها السفارات (القنصليات) خارج البلاد لشركات القطاع الخاص:

يجـب أن تقـوم السـفارات (القنصليـات) خـارج البـلاد بـإدراج شـركات القطـاع الخـاص ضمـن نطـاق الإدارة والخدمـات للهيئـات التجاريـة التابعـة لهـا، لتزويـد الشـركات الخاصـة التـي "تسـافر إلـى الخـارج" للاسـتثمار بالمعلومـات عـن البيئـة السياسـية والاقتصاديـة المحليـة، والسياسـات والقوانيـن المحليـة، بالإضافـة إلـى الإحاطـات فـي الوقـت المناسـب. كمـا أن علـى الهيئـات التجاريـة التابعـة للسـفارات (القنصليـات) الخارجيـة زيـادة مشـاركة

موظفـي الاتحـادات الصناعيـة والتجاريـة فـي العمـل بهـا فـي الـدول والمناطـق التـي تتركـز فيهـا الشـركات الخاصـة. ولا بـد مـن التوجيـه الإيجابـي لهـذا النـوع مـن الشـركات مـن أجـل اسـتغلال المـوارد الدوليـة المتعـددة كهيئـة ضمـان الاسـتثمارات الثنائيـة.. إلـخ؛ لتقليـل تكاليـف الأنشـطة التجاريـة، ورفـع إمكانـات الوقايـة مـن المخاطـر.

(5) تعزيز دور الاتحادات الصناعية والتجارية التي تعمل على إنشاء جسور التواصل:

أولًا: إطـلاق العنـان لنظـام الاتحـادات كـي يلعـب دوره فـي إنشـاء جسـور التواصـل، وتعزيـز التواصـل والتنسـيق مـع القطاعـات المعنيـة بالحكومـة، وتوفيـر سياسـات، وقوانيـن، وأعمـال تجاريـة، واستشـارات عـن الكفـاءات، وتوصيـات، وتدريـب عملـي للشـركات التـي قـد سـافرت والتـي تسـتعد بالفعـل للسـفر للاسـتثمار وبنـاء مصانـع فـي مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة خـارج البـلاد.

ثانيًا: العمـل قدمًـا نحـو تعزيـز التواصـل بيـن الاتحـادات الصناعيـة والتجاريـة، والمؤسسـات التجاريـة أو الجمعيـات فـي الـدول صاحبـة الاسـتثمارات أو الـدول المضيفـة لهـا، لتأسـيس آليـات تعـاون، وتقديـم المسـاعدة الإيجابيـة خـلال التعامـل مـع أمـور عـدة منهـا تحقيقـات مكافحـة الإغـراق، والحواجـز التجاريـة.. إلـخ، وإيجـاد حلـول للمشـاكل التـي تواجههـا شـركات القطـاع الخـاص، حتـى تكـون هـذه الاتحـادات بالفعـل سـندًا لتلـك الشـركات.

ثالثًا: تأسـيس جمعيـات ومنظمـات تجاريـة بالخـارج فـي المناطـق الاقتصاديـة والتجاريـة مثـل "جمعيـة الشـركات عابـرة القـارات"، وذلـك تحـت قيـادة اتحـاد عمـوم الصيـن للصناعـة والتجـارة، لتنسـيق الأمـور المعنيـة، وحمايـة مصالـح الشـركات مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر، توجيـه شـركات "الخـروج" نحـو الإدارة الذاتيـة، والتنظيـم الذاتـي، والتعليـم الذاتـي، والاعتمـاد علـى الـذات، وحمايـة النظـم التنافسـية.



الباب الثامن

نظام دفع الاستثمار في الأوراق المالية خارج البلاد

يعد الاستثمار في الأوراق المالية خارج البلاد مكونًا مهمًا لاستثمارات الصين الأجنبية، كما يتمتع هذا النوع من الاستثمارات بمغزى مهم للغاية.

أولًا: قدم النمو السريع للاقتصاد الصيني والتراكم المستمر لاحتياطي النقد الأجنبي قاعدة مادية لاستثمارات الصين الخارجية، وأصبحا قوة الدفع الداخلية للاستثمارات الخارجية التي تلبي الحاجة إلى الحفاظ على القيمة المضافة الخاصة بأصول العملات الأجنبية في الصين أو زيادتها.

ثانيًا: تماشيًا مع دخول التنمية الخاصة بالاقتصاد الصيني تدريجيًّا إلى مرحلة التحول، ستصبح الاستثمارات في الأوراق المالية خارج البلاد وعمليات تشغيل رأس المال، أحد العناصر الأساسية التي لا غنى عنها في عملية التحول الناجح للاقتصاد الصيني.

ثالثًا: يعد الاستثمار في الأوراق المالية خارج البلاد مكملًا ممتازًا للقنوات الاستثمارية التي تتسم بالضيق النسبي، فيقدم هذا النوع من الاستثمارات للمستثمرين المحليين طريقة استثمارية قائمة على إرباك المخاطر وإضعافها وإيجاد الحلول لها. لذلك، على الصين تحسين نظام "المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل"، ودفع التطور ذي الطابع المعياري لصناديق الثروة السيادية ليكون المضمون الأساسي لمنظومة دفع الاستثمار في الأوراق المالية خارج البلاد.

1.8 تحسين النظام الرئيس للاستثمار

في الأوراق المالية

إن النظام الرئيس للاستثمارات الصينية في الأوراق المالية خارج البلاد هو نظام "المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل"(QDII Institutional Domestic Qualified , Investors)، وهو نظام يقوم فيه المواطنون الصينيون بعمليات شراء وبيع غير مباشرة للأوراق المالية القيّمة كالأسهم والسندات المختلفة في أسواق رأس المال الأجنبية، من خلال مؤسسات مالية تم اعتمادها من قِبَل هيئات رقابية بالدولة لتكون وكلاء لهم، وذلك في ظل عدم الانفتاح الكامل للحسابات الرأسمالية لميزان المدفوعات الدولي بالصين، بالإضافة إلى عدم التبادل الحر بين العملة المحلية والأجنبية بالدولة. وإطلاق هذا النظام هو محاولة لابتكار نظام في هذا المجال، مما يحسّن من فعالية توزيع الأصول المالية في الصين، ويساعد بفعالية في رفع قيمة المدخرات والودائع المحلية لتتحول تدريجيًّا إلى استثمارات، ويقدم قنوات استثمار واسعة جدًّا لرؤوس الأموال الصينية.

وفي النصف الأول من عام 2001، قدمت حكومة منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة تقريرًا لمجلس الدولة الصيني، تقترح فيه إنشاء مؤسسة استثمارية مرخصة في البر الرئيس. وفي سبتمبر 2004، قامت لجنة تنظيم التأمينات الصينية بالتعاون مع بنك الشعب الصيني بإصدار (الإجراءات المؤقتة لتأمين إدارة الأعمال المالية الخارجية الخاصة برؤوس الأموال من العملات الأجنبية). وفي عام 2006، أعلنت الدولة القوانين التالية تباعًا (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الأعمال المالية الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين محليين)، و(القواعد والإجراءات التشغيلية بشأن إدارة النقد الأجنبي الخاص بالأعمال المالية الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين محليين)، و(المنشور الخاص بالمسائل المتعلقة بالأعمال المالية الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين محليين)، و(المنشور الخاص

بالمسائل المتعلقة بإدارة النقد الأجنبي للاستثمارات في الأوراق المالية خارج البلاد والخاص بشركات إدارة الصناديق الاستثمارية)، و(القانون المؤقت بشأن إدارة الاستثمارات الخارجية الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).. إلخ. وفي الثاني من نوفمبر من عام 2006، تم تأسيس صندوق خوا آن للتوزيع الدولي رسميًا، الأمر الذي أماط اللثام عن الأسواق الخارجية للاستثمار في الصناديق المحلية. وفي 18 يونيو من عام 2007، أعلنت لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية (الإجراءات التجريبية بشأن إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل)، بالإضافة إلى (المنشور الخاص بالمسائل المتعلقة بتطبيق [الإجراءات التجريبية بشأن إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج والخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل])، وفي 28 يونيو من العام ذاته، أصدرت لجنة تنظيم التأمينات الصينية أيضًا (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الاستثمارات الخارجية لصناديق التأمين)، وكان هذا مؤشرًا على التأسيس الأولي للنظام القانوني الخاص بنظام المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII.

ونجد أن ثمار تطبيق هذا النظام في الصين ليست مثالية حتى يومنا هذا؛ فإن صافي القيمة دائمًا في وضع حرج، منذ أن تم العمل بهذا النظام، طبقًا لمحطة المعلومات (وند). وبحلول 19 سبتمبر من عام 2011، كان هناك عشرة بالمائة فقط من المنتجات التي حققت ربحًا، فمن بين أربعة وأربعين صندوقًا متماثلًا خاصًا بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII، تراكمت خسارة بمقدار 45 مليار يوان صيني، وكانت صافي قيمة الأصول بالسالب لتسعة وثلاثين صندوقًا، وكان صندوق مزايا آسيا والمحيط الهادئ التابع لشركة إدارة صناديق الصين الدولية الذي تم تأسيسه في أكتوبر من عام 2007 أكبر الصناديق خسارةً، حيث لحقت به خسائر فادحة، ولم يتبقَّ من صافي قيمة أصوله سوى 0.554 يوان صيني فقط. أما أول صناديق المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII - صندوق خوا آن للتوزيع الدولي، فبعد انتهاء دورته الاستثمارية الأولى في الثاني من نوفمبر من عام 2011، عاد بالربح على حاملي سنداته على أساس القيمة الاسمية الأصلية، حيث كان إجمالي حجم تعويضات حاملي سندات الصندوق 3 ملايين

دولار أمريكي تقريبًا، ثم أوقف أنشطته التشغيلية. وتبين الظواهر سالفة الذكر ضعف عوائد سفر المؤسسات المالية والمستثمرين الصينيين إلى الخارج، وأن عيوب ونواقص نظام المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII هي أحد الأسباب المهمة وراء هذا الضعف.

أولًا: مساوئ نظام المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII:

(1) النموذج الرقابي:

1. تشتت الهيئات الرقابية المعنية:

تنقسم المؤسسات الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII في الصين إلى بنوك تجارية، وشركات تأمين، وشركات سمسرة في الأوراق المالية (شركات إدارة صناديق الاستثمار، وشركات الأوراق المالية)، وهناك اختلاف في الهيئات الرقابية الخاصة بكل نوع. فقد أقرت المادة الرابعة من (الإجراءات التجريبية بشأن إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل) ما يلي: (تقوم كل من لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية وإدارة الدولة للنقد الأجنبي برقابة وإدارة الاستثمارات الخارجية في الأوراق المالية الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII طبقًا للقوانين المعنية، وبناءً على الوظائف والمهام الخاصة بكل قطاع). وطبقًا لما حددته المادتان الثالثة والرابعة من (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الأعمال المالية الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين محليين)، فإن لجنة التنظيم المصرفي الصينية مسئولة عن إدارة قبول الأعمال المالية الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين محليين وإدارة وتنظيم سير هذه الأعمال، أما إدارة الدولة للنقد الأجنبي فمهمتها إدارة وتنظيم حصص النقد الأجنبي الخاصة بهذه الأعمال. وقد جاء في المادة الثامنة من (القانون المؤقت بشأن إدارة الاستثمارات الخارجية الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي): "تتحمل لجنة تنظيم التأمينات الصينية مسئولية صياغة السياسات الخاصة بإدارة الاستثمارات

الخارجيـة لصناديـق التأميـن، كمـا أنها تقـوم برقابة وإدارة أنشـطة الاسـتثمار الخارجي لصناديـق التأمين، وذلـك طبقًـا للقوانيـن المعنيـة، وتتولـى إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي إدارة شـئون النقـد الأجنبـي التـي لهـا علاقـة بالاسـتثمارات الخارجيـة لصناديـق التأميـن مثـل نسـب الدفـع بالعملـة الأجنبيـة، وتحويـل العمـلات.. إلـخ". ومـن هنـا يتبيـن لنـا أنـه فيمـا عـدا إدارة الدولـة للنقـد الأجنبـي التـي قامـت بتوحيـد رقابتهـا وإدارتهـا لشـئون النقـد الأجنبـي المعنـي، تقـوم لجنـة تنظيـم الأوراق الماليـة الصينيـة، ولجنـة التنظيـم المصرفـي الصينيـة، ولجنـة تنظيـم التأمينـات الصينيـة، كلٌّ علـى حـدة، بالرقابة على المسـتثمر المؤسسـي المحلـي المؤهـل QDII لـكل مـن شـركات السمسـرة، والبنـوك التجاريـة، وشـركات التأميـن. وعلـى الرغـم مـن أن هـذا النـوع مـن نمـوذج الرقابة يسـير وفـق المبـادئ والمفاهيـم الأساسـية الخاصة بـ(فصـل الأعمـال التجاريـة وإدارتهـا) التابعـة للقطـاع المالـي فـي الصيـن، فـإن المسـاوئ الموجـودة في كل هيئـة رقابيـة واضحـة للغايـة. وعلـى الرغـم مـن أن اللجـان الثلاثـة سـالفة الذكـر قـد تعاونـت فـي عـام 2004 لإصـدار (مذكـرة تفاهـم حـول تقسـيم العمـل والتعـاون المتبـادل في مجـال الرقابـة المالية)، كمـا أسسـت معًـا "آليـة الاجتماعـات المشـتركة لمناقشـة الأمـور المتعلقـة بالعمـل الرقابـي"، و"آليـة تبـادل المعلومـات والتعـاون"، فـإن نمـوذج الرقابـة المنفصـل الـذي اسـتمر سـنوات عـدة قـد جعـل جميـع القطاعـات الرقابيـة ترسـم "دائـرة نفوذهـا الخاصـة" كل علـى حـدة، لذلـك كان مـن الصعـب ظهـور ثمـار واضحـة للآليتيـن السـابقتين.

2. الاهتمام باعتماد الأهلية، وإهمال الرقابة:

لا يــزال هنــاك اهتمــام بالفحــص والتحقيــق، وإهمــال للتنظيــم والمعالجــة؛ بســبب الفكــر التقليـدي الخـاص بالرقابـة علـى الأوراق الماليـة فـي الصيـن حاليًـا، ويقـوم هـذا الفكـر أيضًـا بـإدراج المجـالات التابعـة لتنظيـم الأسـواق ضمـن نطـاق الرقابـة الحكوميـة. وفـي ظـل هـذا الفكـر التقليدي، فـإن الرقابـة علـى الفحـص والترخيـص وغيـره قبـل أو خـلال أنشـطة الاسـتثمارات فـي الأوراق الماليـة الخاصـة بالمسـتثمر المؤسسـي المحلـي المؤهـل QDII دقيقـة وصارمـة للغايـة، بينمـا نجـد أن هـذه الرقابـة علـى الأنشـطة الاسـتثمارية فـي الأوقـات العاديـة الأخـرى ضعيفـة وقليلـة جـدًا. الأمـر الـذي يـؤدي بالضـرورة إلـى عواقـب وخيمـة، كقيـام جميـع الكيانـات بالقبـول السـلبي للرقابـة، أو التصـدي لهـا، أو التهـرب مـن القانـون، ممـا يؤثـر تأثيـرًا سـلبيًّا علـى تشـكيل آليـة الأسـواق.

(2) النظام القانوني:

1. انخفاض المستوى التشريعي، وعدم وجود لوائح تنظيمية موحدة:

يتكون قانون المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII في الصين، من مجموعة من اللوائح التنظيمية التي تصدرها لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية، ولجنة التنظيم المصرفي الصينية، ولجنة تنظيم التأمينات الصينية. ومستوى هذه اللوائح منخفض، كما أن أهليتها غير كافية. فلا يوجد تنسيق بين هذه اللوائح، بل إن هناك تعارضًا بين نصوصها، كما توجد بعض التشريعات الإدارية التي تنفصل بشكل خطير عن الممارسات والاتفاقيات الدولية. فهناك عدد كبير من المضامين غير الموحدة في كل من (الإجراءات التجريبية بشأن إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل)، و(الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الاستثمارات الخارجية لصناديق التأمين)، و(الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الأعمال المالية الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين محليين) والتي تعتبر نصوصًا قانونية رئيسة للمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII.

(1) تبنت اللوائح التنظيمية الثلاث مفاهيم مختلفة تجاه كيانات الاستثمار الخارجي، وشكل الاستثمارات. فقد استخدمت (الإجراءات التجريبية بشأن إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل) مفهومي "المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل" و"الاستثمارات الخارجية في الأوراق المالية". أما (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الأعمال المالية الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين محليين) فقد استخدمت مفهومي "البنوك التجارية" و"الأعمال المالية الخارجية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين محليين"، كما استخدمت (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الاستثمارات الخارجية لصناديق التأمين) كلًا من "الأطراف المساهمة في الاستثمارات الخارجية لصناديق التأمين" و"الاستثمارات الخارجية لصناديق التأمين".

(2) هناك اختلاف في النصوص المتعلقة بمجالات الاستثمار في اللوائح التنظيمية

الثـلاث. فقـد اسـتخدمت (الإجـراءات التجريبيـة بشـأن إدارة الاسـتثمارات فـي الأوراق الماليـة بالخـارج الخاصـة بالمسـتثمر المؤسسـي المحلـي المؤهـل) مفهـوم "الأوراق الماليـة"، كمـا سـردت تفصيليًّا جميـع "المنتجـات أو الأدوات المالية" التي يمكن الاسـتثمار فيهـا فـي (المنشـور الخـاص بالمسـائل المتعلقـة بتطبيـق [الإجـراءات التجريبيـة بشـأن إدارة الاسـتثمارات فـي الأوراق الماليـة بالخـارج الخاصـة بالمسـتثمر المؤسسـي المحلـي المؤهـل])، أمـا عـن (الإجـراءات المؤقتـة بشـأن إدارة الاسـتثمارات الخارجيـة لصناديـق التأميـن) فقـد سـردت الأنـواع التـي يمكـن الاسـتثمار فيهـا، ولكـن لـم تسـتخدم مفاهيـم مثـل "منتجـات ماليـة" أو "أوراق ماليـة"، وقـد أقـرت (الإجـراءات المؤقتـة بشـأن إدارة الأعمـال الماليـة الخارجيـة التـي تقـوم بهـا البنـوك التجاريـة بالوكالـة عـن مؤسسـات أو مواطنيـن محلييـن) أنـه قـد تقـوم البنـوك التجاريـة المؤهلـة باسـتثمارات فـي المنتجـات الماليـة خـارج البـلاد، ولكـن لـم تسـرد هـذه الإجـراءات أنـواع تلـك المنتجـات بشـكل محـدد، وقـد حـددت المـادة 6 مـن (المنشـور الخـاص بالمسـائل المتعلقـة بالأعمـال الماليـة الخارجيـة التـي تقـوم بهـا البنـوك التجاريـة بالوكالـة عـن مؤسسـات أو مواطنيـن محلييـن) مـا يلـي: "عندمـا تديـر البنـوك التجاريـة أعمـالًا ماليـة خـارج البـلاد بالوكالـة مـن خـلال خدمـات العمليـات الماليـة الشـاملة، لا ينبغـي أن تسـتثمر بشـكل مباشـر فـي الأسـهم ومنتجاتهـا التـي خضعـت للهيكلـة، ومشـتقات السـلع، بالإضافـة إلـى الأوراق الماليـة أقـل مـن مسـتوى BBB".

2. عدم وضوح المسئولية القانونية:

علـى الرغـم مـن أن القوانيـن التـي تضمنتهـا (الإجـراءات التجريبيـة بشـأن إدارة الاسـتثمارات في الأوراق الماليـة بالخـارج الخاصة بالمسـتثمر المؤسسـي المحلـي المؤهل)، و(الإجراءات المؤقتة بشـأن إدارة الاسـتثمارات الخارجيـة لصناديـق التأميـن)، و(الإجـراءات المؤقتـة بشـأن إدارة الأعمـال الماليـة الخارجيـة التـي تقـوم بهـا البنـوك التجاريـة بالوكالـة عـن مؤسسـات أو مواطنيـن محليين) قـد وضعت نصوصًـا تتعلـق بالرقابـة علـى المسـتثمر المؤسسـي المحلـي المؤهـل، إلا أن هـذه القوانين لـم تتناول بشـكل واضح المسـئولية القانونية المحددة. فقد أقرت المادة 43 من (الإجراءات التجريبية بشـأن إدارة

الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل) ما يلي: "في حال مخالفة المستثمر المؤسسي المحلي، والأمناء المحليين هذه الإجراءات، تُفرض عليهم عقوبات إدارية من قِبَل لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي طبقًا للقانون". وأقرت المادة 43 من (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الأعمال المالية الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين محليين) ما يلي: "في حال مخالفة البنوك التجارية وأمنائها المحليين لهذه الإجراءات، يتم فرض عقوبات إدارية عليهم من قبل إدارة الدولة للنقد الأجنبي. وفي الحالات الخطيرة، فإن لجنة التنظيم المصرفي الصينية وإدارة الدولة للنقد الأجنبي لهما الحق في مطالبة البنوك التجارية باستبدال الأمناء المحليين، أو إلغاء نسبة شراء العملات الأجنبية للأنشطة المالية الخارجية التي يتم فيها توكيل البنوك التجارية. وفي حال رفض الوكلاء في الخارج تقديم معلومات معنية، يحق للجنة التنظيم المصرفي الصينية، وإدارة الدولة للنقد الأجنبي المطالبة باستبدالهم". وفيما يتعلق بالأعمال المخالفة للقانون لكل من الوكيل، والموكل، والأمين، فقد حددت المواد 57، و58، و59 من (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الاستثمارات الخارجية لصناديق التأمين) القانون المبدئي الخاص بـ" العقوبات الإدارية التي تصدرها لجنة تنظيم التأمينات الصينية طبقًا للقانون"، لكنها لم تحدد المسئولية المدنية المعنية بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل.

(3) الإفصاح عن المعلومات:

تم التعبير عن المفاهيم المالية والرقابية القائمة على الرقابة المعلوماتية بدرجات محددة في ظل نظام لائحة المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII. وقد نصت المادة 32 من (الإجراءات التجريبية بشأن إدارة الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل) على ما يلي: "على الأطراف الملزَمة بالإفصاح عن المعلومات كالمستثمر المؤسسي المحلي، والأمناء المحليين.. إلخ، الإفصاح عن المعلومات بشكل صارم وبناءً على الشروط الموجودة في القوانين واللوائح المعنية". وقد استخدم الفصل الخامس في (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الأعمال المالية الخارجية التي تقوم بها البنوك التجارية بالوكالة عن مؤسسات أو مواطنين

محليين) تسع مواد تحت عنوان "الإفصاح عن المعلومات وإدارة المخاطر"، من أجل وضع معايير لهذه المسألة. وعلاوة على ذلك استخدم الفصل السابع من (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الاستثمارات الخارجية لصناديق التأمين) ثلاث عشرة مادة لتحديد وصياغة القوانين التي تنظم هذه الإشكالية. فعلى سبيل المثال، نصت المادة 47 على ما يلي: "على أطراف الاستثمارات الخارجية الخاصة بصناديق التأمين، الإفصاح عن الأمور المهمة للجهات المختصة بشكل صادق ودقيق ومتكامل، وبناء على قوانين لجنة تنظيم التأمينات الصينية، ولا ينبغي إغفال شيء، كما أنه لا يجب أن تتضمن المعلومات تزييفًا أو خداعًا أو إساءة لسمعة أحد"، بينما من السهل اكتشاف أوجه القصور التي تحويها هذه القوانين، في حال القيام بتحليلها.

1. الافتقار إلى نظام اعتماد فحص ورقابة الإفصاح عن المعلومات:

من الضروري أن يلتزم الإفصاح عن المعلومات بقواعد محددة مثل تقصي الحقائق، والدقة، وتكامل البيانات، بالإضافة إلى التوقيت المناسب، وهذه أيضًا من الشروط الأساسية التي لا بد أن تتبعها الأطراف المُلزَمَة بالإفصاح خلال الإعلان عن معلوماتهم وبياناتهم. ولكن لا توجد تعريفات واضحة فيما يتعلق بكيفية الحكم على حقيقة ودقة وتكامل وصحة توقيت المعلومات. وفي أسواق الأوراق المالية العامة، هناك منصات للإفصاح عن المعلومات مثل مكاتب المحاسبة، ومكاتب المحاماة، وشركات الأوراق المالية المعنية؛ لذلك يتم التصديق على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من خلال آليات محددة، فيكون المستثمرون على ثقة بها. أما في العمليات المالية الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII في الصين، فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، الخاصة بمنتجات المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل، غير كاملة. على سبيل المثال، لا يوجد تحديد لنسب ومجالات مخصصات رءوس الأموال لكل نوع من أنواع الاستثمارات في محفظة الأصول، ولا يوجد توضيح دقيق لمعايير المصروفات المعنية وآلية العوائد، كما أن هناك تفسيرًا غير مفصل، أو شرح يشوبه الغموض فيما يتعلق بالمواد الخاصة بضمان مخاطر المنتجات، بالإضافة إلى مسألة المصالح المباشرة للمستثمرين. فمثلاً، قام بنك مينشنغ الصيني بنشر "آلية الإيقاف التلقائي" في إعلان (التقرير التحليلي عن قيمة الاستثمار في منتج "قطار جانغ جي المباشر السريع") على أنها ميزة "جمعت بين الهيكل العلمي للمنتج، وعوائده الكبيرة، والسيطرة على مخاطره"، وكان لهذا دور

في تضليل المستثمرين. ومن الصعب تفادي الظواهر سالفة الذكر؛ نظرًا للافتقار إلى نظام اعتماد فحص ورقابة الإفصاح على المعلومات.

2. عدم إقرار الإفصاح عن المعلومات بصفة مستمرة:

لم يحدد نظام الإفصاح عن المعلومات الخاص بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII المعمول به حاليًّا سوى الإفصاح عن المعلومات قبل عقد الصفقات التجارية، ولم يحدد أن يكون هذا الإفصاح بصفة مستمرة ومتواصلة. بينما نجد أن نظام الإفصاح عن المعلومات في أسواق الأوراق المالية هو إفصاح متواصل ومستمر، حيث لا يشمل الإفصاح عن المعلومات المعنية عند إصدار منتجات الأوراق المالية فحسب، بل يشمل أيضًا الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأعمال اللاحقة بصفة متواصلة، ويتضمن إفصاحًا منتظمًا، وإفصاحًا غير منتظم أيضًا. لكن من خلال القوانين والنصوص سالفة الذكر، نجد أن الإفصاح الذي تعكسه القوانين الحالية هو "إفصاح صارم في وقت إصدار منتجات الأوراق المالية، ضعيف وواهن لاحقًا"، أي أنه إفصاح مستمر غير كافٍ. في الحقيقة، إن ما يهتم به المستثمرون اهتمامًا حقيقيًّا، بعد أن تقوم جهة الإصدار بطرح منتجات الأوراق المالية في الأسواق، ليست المعلومات عن مراحل توزيع جهة الإصدار، وإنما المعلومات عن الإفصاح المتواصل لاحقًا (مثل القوائم السنوية التي تُصدر بصفة دورية، والتقارير المرحلية)، بالإضافة إلى الإفصاح المؤقت (مثل التقارير عن التغيرات الكبيرة داخل الجهة المصدرة، وتقارير التجار الذين لا يظهرون سوى خلف الكواليس، والإفصاح التحذيري خلال عمليات الشراء.. إلخ).

3. عدم تحديد نظام المسئولية القانونية للإفصاح عن المعلومات:

على الكيانات المُلزَمَة بالإفصاح عن المعلومات الكشف عن المعلومات المعنية الخاصة باستثمارات المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل طبقًا للقوانين المنصوص عليها، وإلا ستتحمل مسئولية قانونية تشمل مسئولية مدنية وإدارية، بينما لا توجد نصوص محددة في النظام القانوني للمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل المعمول به حاليًّا في الصين حيال ذلك.

ثانيًا: تحسين نظام المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل QDII في الصين:

(1) تحسين النظام الرقابي:

1. توحيد الهيئات الرقابية، وتحسين وسائل الرقابة:

على الدولة تأسيس نموذج رقابي تكون لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية فيه هي الهيئة الرقابية الرئيسة، والهيئات الرقابية الأخرى هيئات رقابية مُساعِدة؛ وذلك نظرًا لأن هناك عددًا كبيرًا من المنتجات الخاصة باستثمارات الصين الخارجية من الأوراق المالية. وعلى جميع الهيئات الرقابية تحديد مهامها الوظيفية وسلطاتها، حيث يضطلع كل قطاع بعمله، ويراقب الآخر، ليُكمل كلٌّ منها الآخر، وتتبادل التنسيق فيما بينها. لذلك يجب تأسيس طريقة رقابية تُواكب مرحلة التطور التي تشهدها أسواق رأس المال بشكل سليم، وتحسين الأساليب الرقابية، ورفع كفاءتها. كما ينبغي بذل الجهود من أجل رفع مستوى نزاهة وشفافية وفعالية الأسواق، والتقليل من مخاطر نظام الأسواق، وتأمين الحقوق القانونية للمستثمرين، من خلال الرقابة الفعالة.

2. تحسين المفاهيم الرقابية وتعزيز الرقابة الذاتية:

إن تحسين المفاهيم الرقابية يحقق الترابط بين الرقابة المؤسسية والرقابة الذاتية. والمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل باعتباره أحد الكيانات الاستثمارية المهمة في أسواق الأوراق المالية، فلا بد من مراقبته من خلال آليات السوق بشكلٍ تدريجي، أما بالنسبة لترخيص أهليته، فيلزم اتباع نظام الفحص والإجازة الذي يتسم بالتساهل. فينبغي وضع معايير لتنظيم السلوك الرقابي، كما يجب توضيح المهام المختلفة للهيئات الرقابية، وتقليل إجراءات الفحص والموافقة الإدارية، والانتقال تدريجيًّا إلى الإدارة القائمة على آلية السوق، من أجل مواكبة مبدأ الكفاءة ومبدأ التناسب الخاص بالرقابة على المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل. فعلى سبيل المثال، إصدار وجمع صناديق المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل بشكل رئيس من خلال إصدار نظام الفحص والإجازة ونظام الإفصاح عن المعلومات، وتطبيق الأنشطة الاستثمارية في الأوراق المالية

بالخارج، الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل، بشكل رئيس من خلال التعاون مع قطاعات الرقابة على الأوراق المالية في الدول أو المناطق المضيفة للاستثمارات، وتنفيذ الرقابة على أنشطة دخول وخروج رءوس الأموال من العملات الأجنبية من خلال حسابات المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل الخاصة. وبالنسبة لكيانات الأنشطة الاستثمارية في الأوراق المالية بالخارج الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل، أي جهة إصدار الصناديق، وأمناء الصناديق، والمستثمرين فيها، والموظفين بها.. إلخ، فيتم تنفيذ الرقابة عليهم بشكل رئيس من خلال أسلوب الربط بين الرقابة المؤسسية والرقابة الذاتية.

3. تعزيز التعاون الدولي في مجال العمل الرقابي:

تعد الاستثمارات التي تتجاوز الحدود الإقليمية سمة رئيسة وأساسية للأعمال التجارية الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل، وقد أقرت هذه السمة شكل الرقابة الفعالة لهذه الاستثمارات، حيث من الضروري أن تكون عملية رقابية منظمة تتسم بالديناميكية والتنسيق على مستوى محلي ومستوى دولي معًا. فعلى الهيئات الرقابية الصينية تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية في جميع الدول، بالإضافة إلى المنظمات المالية الدولية، وتأسيس آلية تعاون فعالة.

(1) تعزيز التعاون الثنائي مع هونج كونج؛ نظرًا لأن المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل في مراحله الأولى كان يستثمر بشكل رئيس في هونج كونج، بالإضافة إلى أن التعاون الرقابي للمنطقتين – هونج كونج وبرّ الصين الرئيس- هو في النهاية تعاون مشترك في نطاق دولة واحدة ذات سيادة؛ لذلك فهذا التعاون قد يحقق طرقًا رقابية أكثر مباشرة وفعالية مقارنة بالتعاون الدولي العادي. وعلى هذا الأساس، فمن خلال تعديل جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالرقابة المالية، والتقليل تدريجيًّا من الصراعات بين هونج كونج والصين أو إلغائها تمامًا، سيتم توجيه الرقابة على الأوراق المالية في المنطقتين نحو التقارب والاندماج، مما يرفع من كفاءة وفعالية الرقابة.

(2) تعزيز التعاون الرقابي مع الدول الأخرى: ينبغي السعي وراء تبادل

المساعدات والتنسيق مع الدول الأخرى وهيئاتها التي تعمل في الرقابة على الأوراق المالية، وذلك في مجال التحقيق في الأنشطة غير القانونية الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل، من خلال أشكال عدة، منها إبرام المعاهدات الخاصة بتقديم المساعدة القضائية، ومذكرات التفاهم، من أجل تيسير الاستخدام الخارجي لقوانين الأوراق المالية الوطنية، الأمر الذي سيحقق الهدف من الرقابة على أسواق الأوراق المالية التي يغلب عليها الطابع الدولي. والمعاهدات الخاصة بتقديم المساعدة القضائية هي معاهدات يتم إبرامها من خلال المفاوضات الدبلوماسية الرسمية، ولها أثر قانوني. فعلى الهيئات الرقابية في جميع الدول التشاور وتبادل الآراء حول المشاكل التي تظهر في أهداف ومبادئ ومعايير ومضامين وأساليب الرقابة، بالإضافة إلى تطبيقها.

(2) تحسين النظام القانوني:

يشهد المستوى القانوني للمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل بالصين حاليًّا انخفاضًا، كما أن أهليته غير كافية؛ لذلك يجب تغيير هذا الوضع التشريعي، وتوحيد المضامين الخاصة باللوائح التنظيمية التي تصدرها لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية ولجنة التنظيم المصرفي الصينية ولجنة تنظيم التأمينات الصينية. والخيار الحيوي القابل للتطبيق الآن هو أن تقوم اللوائح التنظيمية على شاكلة (الإجراءات المؤقتة بشأن إدارة الاستثمارات الخارجية للمؤسسات المالية المحلية) التي تعاونت اللجان الثلاث سالفة الذكر على إصدارها بتوحيد مضامين اللوائح التنظيمية التي تم إصدارها من قبل كل لجنة على حدة فيما سبق. كما يجب في الوقت ذاته زيادة مضامين معنية بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل ضمن (قانون الأوراق المالية)، و(اللائحة التنفيذية لقانون الأوراق المالية). ثم الانتظار حتى تحسُّن الظروف ونضج المعارف، لصياغة (قانون الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج الخاص بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل) في النهاية، للتوحيد بين المضامين المختلفة الخاصة بشروط التأهيل، وإجراءات الفحص والاعتماد، وجمع رءوس الأموال وإدارتها، والإفصاح عن المعلومات، والرقابة والإدارة، والمسئولية القانونية للأنواع المختلفة الخاصة بالمستثمر المؤسسي المحلي المؤهل.

(3) تحسين الإفصاح عن المعلومات:

يمكـن تعزيـز حمايـة المسـتثمرين، وتكويـن الثقـة الشـعبية، وتقويـة الكفـاءة السـوقية، فقـط مـن خـلال تحسـين نظـام الإفصـاح عـن المعلومـات، حيـث إن هدفـه الرئيـس هـو تقديـم الفـرص المتكافئـة لجميـع المسـتثمرين مـن أجـل الحصـول علـى المعلومـات المعنيـة، الأمـر الـذي قـد يجعلـه يحقـق التـوازن بيـن المخاطـر والعوائـد المعنيـة بالاسـتثمارات فـي الأوراق الماليـة. فينبغـي الانطـلاق بشـكل رئيـس مـن الجوانـب التاليـة، خـلال تحسـين نظـام الإفصـاح عـن المعلومـات فـي قوانيـن المسـتثمر المؤسسـي المحلـي المؤهـل:

أولًا: تحسـين نظـام اعتمـاد الإفصـاح عـن معلومـات المسـتثمر المؤسسـي المحلـي المؤهـل، والإقـرار بضـرورة القيـام باعتمـاد ورقابـة علـى المعلومـات التـي يتـم الكشـف عنهـا مـن خـلال هيئـات وسـيطة مثـل مكاتـب المحامـاة، ومكاتـب المحاسـبة.. إلـخ.

ثانيًا: تحسـين نظـام الإفصـاح المسـتمر عـن المعلومـات، وتحديـد نظامـي الإفصـاح المنتظـم عـن المعلومـات، والإفصـاح المؤقـت عـن المعلومـات، ووضـع قواعـد وقوانيـن للمضاميـن الخاصـة بالإفصـاح عـن المعلومـات، كمبادئـه الأساسـية، وطرقـه وأسـاليبه.. إلـخ.

ثالثًا: تحسـين نظـام المسـئولية القانونيـة للإفصـاح عـن المعلومـات المتعلقـة بالمسـتثمر المؤسسـي المحلـي المؤهـل، خاصـةً نظـام المسـئولية المدنيـة.

2.8 دفع التطور المعياري لصناديق الثروة السيادية

شهد احتياطي الصين من النقد الأجنبي زيادة هائلة؛ لذلك كان هناك تركيز على استثمار الأصول بالعملة الأجنبية في السندات الحكومية، والسندات المؤسسية في البلدان المتقدمة من قِبَل إدارة الدولة للنقد الأجنبي الصينية، قَبل تأسيس صناديق الثروة السيادية، وذلك انطلاقًا من الحفاظ على أمان وتداول الأصول. ويتم استثمار الغالبية العظمى من احتياطي النقد الأجنبي بالصين في الوقت الراهن في السندات الحكومية للولايات المتحدة. وعلى خلفية التطور الكبير الذي يشهده الاقتصاد العالمي، فقد زادت التوقعات بارتفاع قيمة اليوان الصيني، بالإضافة إلى الانخفاض المستمر في قيمة الدولار الأمريكي؛ لذلك فإن تشغيل الأصول الخاصة باحتياطي النقد الأجنبي في الاستثمار في البلدان المتقدمة، خاصة سندات الدولة وسندات الهيئات، لن يجلب ربحًا، وفوق ذلك ستكون هناك مخاطر عوائد استثمارية بالسالب. وفي الوقت ذاته، تمتلك دول منطقة الشرق الأوسط التي تستفيد بالتدفق المستمر لـ"البترودولار" احتياطيًّا ضخمًا من العملة الأجنبية، لكنها قد قامت بتأسيس صناديق ثروة سيادية في وقت مبكر؛ لذلك نجدها قد استفادت بشكل كبير للغاية من هذه الطريقة الإيجابية لإدارة الأصول. وهناك أيضًا بعض الرواد من الدول الناشئة، كسنغافورة، حيث نجحت سنغافورة في إدارة وتشغيل كل من شركة تيماسيك القابضة، وشركة حكومة سنغافورة للاستثمار (GIC)، الأمر الذي عمل على صعود واضح لإمكاناتها الوطنية، فأصبحت نموذجًا يستحق الدراسة. وبمعنى آخر، نجد أن استخدام صناديق الثروة السيادية الذي يختلف عن الهيئات السيادية التابعة لإدارة الدولة التقليدية للنقد الأجنبي، والاستثمار في أشكال أخرى من الأصول، أمر يعمل على مواجهة وضبط التركيز المفرط على الاستثمارات في الأصول المقومة بالدولار.

وفي ظل ما سبق، فإن تأسيس صناديق الثروة السيادية يدير بشكل إيجابي أصول

احتياطـي النقـد الأجنبـي، الأمـر الـذي جعـل هـذا النـوع مـن الاسـتثمارات خيـارًا مهمًّـا تقـوم بـه الصيـن فـي المرحلـة الحاليـة. ففـي سـبتمبر 2007، تـم تأسـيس شـركة الاسـتثمارات الصينيـة ذات المسـئوليات المحـدودة (المعروفـة مجـازًا بشـركة الاسـتثمارات الصينيـة CIC) رسـميًّا، بعـد إجـازة مـن مجلـس الدولـة الصينـي، وهـذه الشـركة شـركة مملوكـة للدولـة وتـم إنشـاؤها طبقًـا لـ(قانـون الشـركات)، وتمـارس بشـكل رئيـس الأعمـال الخاصـة بـإدارة صناديـق النقـد الأجنبـي. ورأس المـال المسـجل الخـاص بهـذه الشـركة هـو 1 ترليـون و550 مليـار يـوان صينـي يتـم جمعهـا مـن السـندات الخاصـة التـي تصدرهـا وزارة الماليـة الصينيـة (وتشـتري هـذه القيمـة احتياطيًّـا مـن النقـد الأجنبـي بقيمـة 200 مليـار دولار أمريكـي تقريبًـا)، وتقـوم هـذه الشـركة بتشـغيل أصـول النقـد الأجنبـي بشـكل رئيـس للاسـتثمار فـي مجموعـة منتجـات ماليـة خـارج البـلاد. وقـد أعربـت الجهـات الرسـمية عمـا يلـي: "إن شـركة الاسـتثمارات الصينيـة تتبنـى الفصـل بيـن الحكومـة والمؤسسـة، وتصمـم علـى إدارة أعمالهـا بشـكل مسـتقل، وتحافـظ علـى أعمالهـا التشـغيلية التـي تتسـم بطابـع تجـاري، وقـد حققـت أقصـى قـدر مـن العوائـد الاسـتثمارية طويلـة الأجـل، فـي نطـاق مخاطـر مقبولـة". ويشـير هـذا إلـى أنـه بالتأسـيس الرسـمي لأول صنـدوق وطنـي للثـروة السـيادية فـي الصيـن، تـم فتـح قنـاة جديـدة لإدارة كميـات النقـد الأجنبـي الهائلـة بالصيـن. وفيمـا بعـد أطلقـت شـركة الاسـتثمارات الصينيـة سلسـلة مـن الأنشـطة الاسـتثمارية. وتواجـه هـذه الشـركة عـددًا مـن الصعوبـات خـلال مراحـل تطورهـا؛ نظـرًا لكونهـا مـن الظواهـر الجديـدة؛ لذلـك مـن الممكـن اتبـاع السـبل التاليـة لإيجـاد حلـول لتلـك الصعوبـات والمشـاكل.

أولًا: التنظيم والإدارة: الاهتمام بكل من التوحيد المعياري والاحترافية على حد سواء:

إن بنـاء إطـار تنظيمـي وهيـكل إداري داخلـي بشـكل علمـي ومعيـاري وفعـال، يعمـل علـى خلـق فريـق إداري يغلـب عليـه الطابـع الاحترافـي والسـوقي، ويشـكل أهميـة كبيـرة للتشـغيل الناجـح لصناديـق الثـروة السـيادية الصينيـة. ويتمتـع النمـوذج الإداري لشـركة الاسـتثمارات الصينيـة حاليًّـا بظـلال حكوميـة قويـة، حيـث يصعـب تجنـب التدخـل مـن الإدارة الحكوميـة

في صنع القرارات الخاصة بالشركة. فإذا نظرنا إلى الخلفية المؤسسية التي تتكون من موظفي لجنة الحزب، ومجلس الإدارة، واللجنة الإدارية لهذه الشركة، نجد أن غالبية القائمين على الإدارة قد جاءوا من وزارات ولجان مختلفة بالدولة مثل مجلس الدولة الصيني، وصندوق الضمان الاجتماعي، ووزارة المالية، والبنك المركزي.. إلخ؛ لذلك فإن الحكومة تغطي بظلالها القوية على هذه الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التغلب على عيوب النظام البيروقراطي الذي يعد سمة مُتأصلة في الحكومة. إن التواصل المستمر بين هذه الشركة والحكومة سيؤدي إلى إلهاء وإرباك لأنشطة الأعمال التجارية الاستثمارية اليومية للشركة بسبب عدد كبير من الهيئات ذات المصالح المعنية، وقد يتطور الصراع على اتخاذ القرار الخاص بالاستثمارات الداخلية للشركة إلى صراع على مصالح القطاعات. ومن جانب آخر، فإن الهيكل الإداري للشركة يعد هيكلًا تقليديًّا لشركة مملوكة للدولة تتمتع بخصائص صينية، حيث تتضمن لجنة إدارية، ومجلس إدارة، ومجلسًا رقابيًّا، ولجنة الحزب. والفصل بين وظائف وأدوار المجلس الرقابي ولجنة الحزب أمر صعب تحقيقه في إدارة الشركة المملوكة للدولة بالكامل. فتعد لجنة الحزب في الصين هيئة تؤثر من خلالها الإرادة الحكومية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة التجارية اليومية لمؤسسات القطاع العام إلى حد ما. ويتسم رأس مال شركة الاستثمارات الصينية بحجمه الكبير؛ لذلك ينبغي عليها التواصل مع الأطراف المتعاونة معها في الدول المضيفة وحكوماتها عندما تسعى وراء فرص استثمارية عالمية، بينما تواجه مشكلة كبيرة، وهي كيفية جعل أنشطتها الاستثمارية الموثوقة دافعًا يحرك اقتصاد السوق، بدلًا من التحفيز من قِبَل الإدارة الحكومية.

فعلى شركة الاستثمارات الصينية من الآن فصاعدًا الاهتمام بتحقيق كل من المعيارية، والاحترافية على حد سواء في مجال تنظيم سير أعمالها التجارية. وتشير المعيارية إلى تكوين الإطار التنظيمي بناء على النماذج المتعارف عليها دوليًّا. ولا يمكن تكوين إطار رفيع المستوى للشركة بالاعتماد فقط على الموظفين الحكوميين. ومن أمثلة صناديق الثروة السيادية الناجحة، جهاز أبو ظبي للاستثمار (أديا)، وشركة حكومة سنغافورة للاستثمار (GIC)، وشركة تيماسيك القابضة بسنغافورة، بالإضافة إلى صندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي.. إلخ، فجميعها تبذل طاقاتها للسير على خطى الهيكل

التنظيمـي لشـركات الاسـتمارات الخاصـة الموجـودة فـي الأسـواق الماليـة الدوليـة، وتتفـادى تقليـد إطـار الجهـاز الإداري الحكومـي، وتبُـرز علـى وجـه الخصـوص وظائـف وسـلطات صنـع القـرارات الرئيسـة لمجلـس الإدارة، ولجنـة الاسـتثمارات الاحترافيـة، بالإضافـة إلـى الاهتمـام بالتيسـير فـي التنظيـم، وفعاليـة صنـع القـرار. أمـا الاحترافيـة، فتشـير إلـى ضـرورة اسـتقدام موظفيـن علـى مسـتوى عـالٍ مـن الكفـاءة مـن تخصصـات مختلفـة وضمهـم للإطـار التنظيمـي لشـركة الاسـتثمارات الصينيـة، كمجلـس الإدارة، والمديريـن، والمجلـس الرقابـي.. إلـخ. فعلـى سـبيل المثـال، يتكـون مجلـس إدارة شـركة تيماسـيك القابضـة بسـنغافورة مـن ثلاثـة أطـراف مختلفـة: الموظفيـن الحكومييـن، والمديريـن التنفيذييـن للشـركات التابعـة، والشـخصيات المتخصصـة المحترفـة، كمـا تهتـم الشـركة باسـتقدام الكفـاءات مـن الشـركات الخاصـة، وجميـع الأوسـاط المجتمعيـة علـى وجـه الخصـوص، حيـث تحـرص علـى أن يحتـوى مجلـس الإدارة علـى آراء ووجهـات نظـر حكوميـة وشـعبية، حتـى تتحقـق الاحترافيـة المتميـزة.

ثانيًا: تحديد التوجه الاستثماري: أعمال تجارية يغلب عليها الطابع التجاري والسوقي:

على شركة الاستثمارات الصينية التفكير مليًّا في توضيح وجهتها الذاتية، ذلك إذا أرادت القيام بأعمال تجارية ناجحة في الأسواق المالية الدولية، أي أنها يجب أن تقوم بأنشطتها بناء على النموذج التجاري، وتتولى سلطات اتخاذ قراراتها، وتتمسك بمبادئ التشغيل ذات الطابع السوقي والاحترافي والمستقل. وإذا نظرنا إلى الغرض الأساسي من إنشاء الشركة، نجد أن هناك سلسلة من الخلافات والصراعات فيما يتعلق بتوجه استراتيجيات التنمية الخاصة بها. فتحتاج تلك الشركة إلى الاضطلاع بمهمة التنظيم والسيطرة على الاستراتيجيات الكلية المنوطة بالدولة، ومساعدة بنك الشعب الصيني على جذب فائض سيولة النظام المالي على مستوى الدولة، بالإضافة إلى دعم الشركات الصينية في السفر إلى الخارج.. إلخ، فهذه هي المهمة السياسية التي ينبغي على تلك الشركة إنجازها أولًا. وهذا الشرط من شأنه أن يلحق دون وعي بعض الظلال السياسية المحددة لأنشطة الاستثمارات الأجنبية الخاصة بتلك الشركة، كما أنه سيتيح ذريعة وحجة للحكومات الأجنبية بالنسبة للقيود المفروضة على صناديق الثروة السيادية الصينية. ومن جانب آخر، فإن أحد أهداف إنشاء شركة الاستثمارات الصينية في الأساس هو تخفيف الفائض في السيولة المحلية، ولكن كان لاستخدام شركة خوي جين المركزية للاستثمارات - شركة تابعة مملوكة بالكامل- نسبة تفوق 50 % من قيمة رأس المال الخاصة بشركة الاستثمارات الصينية، والتركيز على ضخ رأس المال للمؤسسات المالية المحلية، تأثيرًا على تقلص الجهود التي يتم بذلها من أجل تخفيف الفائض في السيولة المحلية. وإذا لم يتم الفصل بطريقة فعالة بين الشركتين، فإن الحكومات الخارجية قد تخلط بين استثمارات هذه الشركة في الشركات المحلية، والأعمال التجارية الخاصة بها، الأمر الذي يؤدي إلى تضخيم كبير لنطاق أصول الشركة وقدراتها، فتصبح أساسًا مهمًّا للتمهيد لـ "نظرية تهديد الاستثمارات الصينية".

وينبغي على شركة الاستثمارات الصينية تنفيذ أعمال تجارية يغلب عليها الطابع

التجاري والسوقي على المدى الطويل، فتطبيق استراتيجية الاستثمارات الفردية خيار حتمي أمامها. ومن أجل تحقيق هذا، يلزم فصل شركة الاستثمارات الصينية عن شركة خوي جين التابعة لها، فلا يجب أن يكون هناك علاقات سهمية أو علاقات أخرى تحت أي مسمى بينهما. فطريقة الحكومة بسنغافورة في تأسيس صندوقين سياديين كبيرين بالدولة في الوقت ذاته جديرة بالدراسة، فالصين قد تفكر مليًّا أيضًا في تأسيس صندوقين سياديين لكل صندوق مهام ووظائف استثمارية مستقلة، مثل المحافظ الاستثمارية الخارجية وتكون مسئولية شركة الاستثمارات الصينية (التي تماثل شركة حكومة سنغافورة للاستثمار)، والاستثمارات الاستراتيجية المحلية، ويتم إدارتها من قبل شركة خوي جين (التي تماثل شركة تيماسيك القابضة). فالفصل بين شركة الاستثمارات الصينية وشركة خوي جين التابعة لها، وتحويلهما إلى كيانين متوازيين سيجعل خوي جين تدير الاستثمارات الاستراتيجية المحلية، وشركة الاستثمارات الصينية تتخصص في استثمارات المحافظ الخارجية، مما سيزيد تمسك هذه الشركة بالمبادئ التي يغلب عليها الطابع السوقي والاستقلالية، وتكون مسئولة عن صنع قراراتها وأعمالها التجارية. وهذا الإطار التنظيمي سيساعد في تقليل العقبات السياسية التي تواجهها شركة الاستثمارات الصينية في أنشطة الاستثمارات الخارجية.

ومن أجل بدء العمل في شركة الاستثمارات الصينية بسلاسة ودون أي ضغوط، على أساس الفصل بينها وبين شركة خوي جين، لا بد من تحويل ضخ رءوس أموال هذه الشركة إلى صناديق أموال الدولة بشكل كامل، فليس هناك حاجة إلى أن تتحمل هي أعباء دفع فوائد في هذا الصدد، الأمر الذي يوفر بيئة ملائمة لتنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية الإيجابية التي يغلب عليها الطابع السوقي والتجاري، ويتلاءم هذا أيضًا مع الاتفاقيات والممارسات الدولية التي تؤكد على عدم وجود إدارة ديون للصناديق السيادية. والأمر الذي يدعو إلى السرور، هو أنه قد تم التخطيط بالفعل للفصل بين شركة الاستثمارات الصينية، وشركة خوي جين التابعة المملوكة بالكامل ذات المسئوليات المحدودة، وذلك طبقًا لما أفادت به (صحيفة المراقب الاقتصادي) في الخامس من نوفمبر 2011. حيث تناقلت أنباء تفيد بأن الحكومة ستنشئ شركة الاستثمارات الصينية الدولية ذات المسئوليات المحدودة، لتتولى مسئولية الاستثمارات الخارجية، وستصبح شركة

الاستثمارات الصينية، ووزارة المالية، والبنك المركزي، مساهمين في تلك الشركة. ومن هنا نرى أن هناك أملاً في إيجاد حل لهذه المشكلة.

ثالثًا: تحسين النظام: تشريعات الصناديق والتعاون الدولي:

تم إنشاء شركة الاستثمارات الصينية وفقًا لـ(قانون جمهورية الصين الشعبية للشركات)، ولكن لم يتم تمريرها من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب، باعتبارها صندوقًا سياديًّا؛ الأمر الذي يجعل مكانتها وتنميتها المستقبلية يواجهان سلسلة من الصعوبات على المستوى القانوني. فهذه الشركة ليست عضوًا في وزارة المالية في الوقت الراهن، ولا في بنك الشعب الصيني، كما أن لجنة الرقابة على الأصول المملوكة للدولة واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، المسئولتين عن الشركات القابضة الكبرى المملوكة للدولة، لا يحق لهما إصدار قرارات خاصة بشئون الاستثمارات في هذه الشركة، فلا تزال هناك مشاكل غير واضحة في رسالة هذه الشركة التاريخية، وسلطاتها الإدارية، وأهدافها التنموية طويلة الأجل (ما إذا كانت تلك الأهداف هي مصالح وعوائد تجارية فردية، أم أهدافًا استراتيجية كلية مختلطة)، واستراتيجيات محافظها الاستثمارية، ومصادرها المكملة لرءوس الأموال، والهيكل التنظيمي لها، بالإضافة إلى ترتيبات عوائدها المعنية (ما إذا كانت تقوم بتسليم تلك العوائد بصورة منتظمة إلى خزينة الدولة، أم تحتفظ بها وتمنحها للشركات لتوسيع حسابات رءوس أموالها)، وذلك في ظل فريق إدارتها المكون من قادة جاءوا من قطاعات حكومية مختلفة. ولا يمكن حل تلك المشاكل على المدى الطويل، حيث سيكون هناك شكوك حول تطور هذه الشركة، وقيود على تنميتها لأسباب وعوامل عدة. لذلك، بالنسبة لتنمية صناديق الثروة السيادية الصينية، على الحكومة الإسراع في تحسين التشريعات الخاصة بتلك الصناديق، خاصة صياغة الوثائق القانونية الأساسية المتعلقة بها، لضمان التشغيل السليم لها.

وتنعكس اللوائح والمبادئ الخاصة بالصناديق السيادية على المستوى الدولي في الوقت الراهن بشكل رئيس في تقرير (صناديق الثروة السيادية وسياسات البلدان المتلقية للاستثمارات) الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ومبادئ

سـانتياغوGAPPلصندوق النقـد الدولـي IMF، بالإضافـة إلـى (إعـلان الكويـت) الـذي تصـدره مجموعـة العمـل الدوليـة لصناديـق الثـروة السـيادية. وباعتبارهـا وافـدًا جديـدًا علـى الأسـواق العالميـة لصناديـق الثـروة السـيادية، علـى الصيـن دراسـة خبـرات البلـدان المتقدمـة فـي أوروبـا وأمريـكا والسير على خطاهـم فـي هـذا المجـال، والبحـث فـي هـذه اللوائـح والقوانيـن، الأمـر الـذي سـيعمل علـى تحسـين نظامهـا الخـاص بشـكل أكبـر. ثانيًـا: لا بـد مـن أن تسـتغل الصيـن دورهـا الـذي يـزداد أهميـة يومًـا تلـو الآخـر فـي المنظمـات الدوليـة، مـن أجـل المسـاهمة فـي صياغـة اللوائـح الرقابيـة الخاصـة بالصناديـق السـيادية العالميـة، وتبـادر فـي التعبيـر عـن وجهـة نظرهـا، وتتعـاون مع صناديـق سـيادية أخـرى لتأسـيس آليـة لتسـوية النزاعـات التجاريـة تماثـل منظمـة التجـارة العالميـة، ومـن خـلال المشـاورات بيـن الـدول أصحـاب الصناديـق السـيادية والـدول المضيفـة لاسـتثماراتها، تبـرم الاتفاقيـات ذات الربـح المشـترك، وتعتمـد عليهـا فـي التسـوية السـليمة للخلافـات والنزاعـات.

رابعًا: الالتزام بالممارسات المتبعة: زيادة درجة الشفافية، والسعي وراء الربح المشترك:

تتمسـك اسـتثمارات صناديـق الثـروة السـيادية التـي لبَّـت احتياجـات الـدول الغربيـة فـي الوقـت الراهـن بالمبـادئ التاليـة:

أولًا: لا تسعى وراء مكانة متحكمة في الشركات الاستثمارية.

ثانيًا: تستثمر بشكلٍ رئيسٍ في الأسواق المفتوحة.

ثالثًا: تعلن الأخبار للعامة في أوقاتها المناسبة بعد التغيرات في المحافظ الاستثمارية.

وبالنسـبة لشـركة الاسـتثمارات الصينيـة، يجـب أن تقضـي علـى التأثيـرات السـلبية التـي يغلـب عليهـا الطابـع السياسـي والخاصـة بالاسـتثمارات الأجنبيـة، ومـن الضـروري أن تهتـم بشـدة ببنـاء الشـفافية علـى أسـاس المعلومـات الشـبكية، كمـا ينبغـي عليهـا تحسـين التقاريـر

الدوريـة للمعلومـات عـن الشـئون الماليـة الأجنبيـة ونظـام إعلانهـا، وعليهـا أيضًـا وضـع تعريفـات واضحـة، والقيـام بالإفصـاح عـن الأهـداف الاسـتثمارية لصناديـق الثـروة السـيادية الصينيـة، وتأسـيس وتحسـين الإطـار القانونـي لتلـك الصناديـق، والهيـكل التنظيمـي لهـا، ونظـام إدارة مخاطرهـا، بالإضافـة إلـى تعزيـز نظـام المسـاءلة المتعلـق بـإدارة الصناديـق واسـتقلالية التشـغيل؛ مـن أجـل تبديـد الشـكوك التـي تسـاور الـدول الغربيـة، وتقليـل المخاطـر الأخلاقيـة الخاصـة بالمسـتثمرين والقائميـن علـى إدارة الصناديـق، ورفـع وتحسـين مكانـة وسـمعة الصناديـق السـيادية الصينيـة، بالإضافـة إلـى تقليـل المشـاعر المتضاربـة التـي تصيـب الـدول المتلقيـة للاسـتثمارات.

السـعي وراء الربـح المشـترك: عـدم السـعي وراء التحكـم، وتعزيـز التعـاون مـع الشـركات الخاصـة.

(1) فـي أثنـاء أنشـطة الاسـتثمارات الأجنبيـة خاصـةً عمليـة الاسـتثمار الاسـتراتيجي الخاصـة بالأعمـال الأجنبيـة الرئيسـة، علـى شـركة الاسـتثمارات الصينيـة تعلُـم دروس مسـتفادة مـن الفشـل الـذي تعرضـت لـه شـركة الصيـن الوطنيـة للنفـط البحـري (CNOOC) عنـد الاندمـاج مـع شـركة يونـوكال، وأيضًـا الخسـارة التـي واجهتهـا شـركة الألومنيـوم الصينيـة المحـدودة عندمـا اسـتثمرت فـي ريـو تينتـو، كمـا ينبغـي عليهـا أيضًـا التمسـك بعـدم السـعي وراء مبـدأ الاسـتثمارات المسـتحوذة منخفضـة المسـتوى، وتخفيـف أعبـاء نزعـة الحمائيـة بالدولـة والتـي تؤثـر سـلبًا علـى الاسـتثمارات.

(2) لا بـد مـن أن تكـون صناديـق الثـروة السـيادية الصينية في الخارج بارعة في الربط بين الشـركات الخارجيـة الخاصـة الموثوقـة والمؤهلـة فـي كل من الصين والـدول المضيفة، مـن أجل الحصول علـى الدعـم. فعلـى سـبيل المثـال، شـركة الاسـتثمارات الصينيـة الكبـرى، هـي شـركة تعمـل فـي مجـال الاسـتثمارات الخارجيـة، وبسـبب خلفيتهـا الحكوميـة ووفـرة رءوس أموالهـا؛ فهـي عُرضـة لتحديـات كبيـرة مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر فإنهـا تفتقـر إلـى الدعـم التكنولوجـي المتكامـل فـي عملياتهـا السـوقية. بينما تسـتطيع الشـركات الخارجيـة الخاصـة المؤهلة في كل مـن الصيـن والـدول المضيفـة إيجـاد حلـول للمصاعـب التكنولوجيـة التـي تواجههـا صناديقهـا

السيادية، وتفادي بعض الحواجز والعراقيل على المستوى السياسي، بالإضافة إلى ذلك، قد تقود شركات صينية خاصة متميزة للسفر والاستثمار في الخارج. لذلك، فإن تعزيز التعاون مع الشركات الخاصة هو إحدى الطرق المهمة لتنمية صناديق الثروة السيادية الصينية، فيجب العمل من الآن فصاعدًا على زيادة تعزيز هذا التعاون، خاصةً عند الاستثمار في مناطق مثل جنوب شرق آسيا، فالجاليات الصينية والمجتمعات الصينية في تلك المناطق تتسم بتاريخها العريق، وأعدادها الكبيرة، وتأثيرها البارز في المجال السياسي والاقتصادي؛ لذلك فإن ثمار تلك الاستثمارات ستتمتع بأهمية خاصة.

الباب التاسع

نظام الخدمات الاجتماعية

إن الانطلاقـة المسـتقرة للاسـتثمارات الخارجيـة بحاجـة إلـى مسـتوى تنمـوي محـدد لقطـاع الخدمـات باعتبـاره شـرطًا لبدايـة هـذا النـوع مـن الأعمـال، والتوسـع المسـتقر لنطـاق الاسـتثمارات الخارجيـة بحاجـة إلـى تحسـين متزامـن لقطـاع الخدمـات. وضعـف نتائـج خـروج الشـركات الصينيـة كان أمـرًا متوقعًـا، فـي ظـل مسـتوى النمـو غيـر التـام لقطـاع الخدمـات. وقـد أوضـح (تقريـر دراسـة الوضـع الراهـن للاسـتثمارات الأجنبيـة الخاصـة بالشـركات الصينيـة وأغراضهـا) الـذي تـم نشـره فـي عـام 2009 بواسـطة قسـم المعلومـات الاقتصاديـة بالمجلـس الصينـي لترويـج التجـارة الدوليـة، أن نسـبة نجـاح الاسـتثمارات الخارجيـة للشـركات الصينيـة تمثـل الثلـث فقـط، والباقـي منهـا إمـا فشـل أو لـم يحقـق أربـاح تُذكـر، والسـبب المهـم وراء نسـبة النجـاح المنخفضـة هـذه هـو أن التطـور فـي قطـاع الخدمـات الصينيـة غيـر كافٍ، ومسـتوى الخدمـات منخفـض. لذلـك فـإن دفـع تأسـيس نظـام الخدمـات الاجتماعيـة يمثـل دعمًـا فعـالًا لأنشـطة الاسـتثمارات الخارجيـة للشـركات الصينيـة، وهـو أيضًـا مكـون رئيـس ومهـم فـي منظومـة دفـع اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة. فـلا بـد مـن اتخـاذ إجـراءات فـي الوقـت الحالـي تعمـل علـى الإسـراع فـي تنميـة الاتحـادات الصناعيـة، وتدفـع بصـورة رئيسـة تنميـة خدمـات التصنيـف الائتمانـي.

1.9 التنمية المستقلة للاتحادات الصناعية

تشترك الحكومة والشركات وحتى الاتحادات الصناعية على حد سواء في الأهداف ذاتها خلال حماية مصالح الدولة والشركات، بينما تختلف الأدوار التي يقوم بها ثلاثتهم، في ظل العولمة الاقتصادية. فالحكومة باعتبارها عادة ممثلاً لكافة المصالح المجتمعية والمصالح العامة، تتحمل مسئولية التنمية المشتركة على مستوى العالم، وإذا كثرت الأقاويل حيال شركة أو عدة شركات بصورة مبالغ فيها، خلال نزاعات الاستثمارات الدولية والخلافات التجارية، فسيكون لهذا الأمر تأثيراته الخطيرة على صورة الحكومة والدولة موطن هذه الشركات ومصداقيتها. بينما لا نجد مثل هذا القلق إزاء الاتحادات الصناعية، فما تمثله الاتحادات الصناعية خلال تسوية النزاعات الاستثمارية والخلافات التجارية ما هو إلا مصالح الشركات التابعة لذلك القطاع الصناعي، وليس لها علاقة بصورة الدولة، فتستطيع الاتحادات التحدث بجرأة كبيرة ومعالجة بعض الأمور. لذلك تستغل الدول المتقدمة هذه النقطة بصورة تامة، حيث تعتبر حق التعبير الخاص بالاتحادات الصناعية أولى وسائل معالجة النزاعات الاستثمارية والخلافات التجارية، الأمر الذي يجعل حكوماتها تتمتع بعمق استراتيجي في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، وتتعامل مع عدد كبير من المشاكل بمهارة وسهولة.

وتماشيًا مع التطور الذي يحدث في العولمة والتكامل الدولي، تشهد مكانة الاتحادات الصناعية باعتبارها منظمات اجتماعية وسيطة بروزًا تدريجيًّا، خاصةً في مجالات عدة منها تسوية منازعات الاستثمار، وحماية حقوق الملكية الفكرية، ودخول الأسواق، والمساعدة في التشريع الحكومي، بالإضافة إلى دفع التواصل المعلوماتي بين الشركات والقطاعات المعنية.. إلخ، فجميع هذه الأمور تحتاج إلى أن تحتل الاتحادات الصناعية الصدارة بصورة عاجلة، وتلعب دورها المهم والفعال.

ولكـن لـم تلعـب الاتحـادات الصناعيـة دورهـا المنـوط بهـا؛ وذلـك نظـرًا لعـدم تكامـل النظـام القانونـي، بالإضافـة إلـى الإدارة الحكوميـة وظلالهـا القاتمـة المسـيطرة، إلـى غيـر ذلـك مـن الأسـباب. ففـي ظـل سـيطرة الحكومـة، هنـاك عـدد كبيـر مـن الأنشـطة الايجابيـة التـي تقـوم بهـا الاتحـادات الصناعيـة فـي الـدول المتقدمـة كأوروبـا والولايـات المتحـدة واليابـان.. إلـخ، مثـل المشـاركة فـي عدد كبيـر مـن المجـالات منهـا إدارة ورقابـة الجـودة، ووضـع الشـروط الأساسـية للاتفاقـات الجماعيـة، والمعاييـر الصناعيـة، وتسـوية منازعـات الاسـتثمار، وحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة.. إلـخ، بينمـا نجـد أن الاتحـادات الصناعيـة بالصيـن قلّمـا تضطلـع بمهـام مماثلـة، بالإضافـة إلـى أن الأنشـطة والمجـالات التـي تشـارك فيهـا محـدودة للغايـة. وهنـاك سـببان رئيسـان لهـذا الأمـر: الأول: عمـق الطابـع الحكومـي الإداري، حيـث لـم تتخـلَّ الحكومـة عـن سـلطاتها، وفـي ظـل هـذا الأمـر لا تسـتطيع الاتحـادات الصناعيـة أن تمثـل مصالـح الشـركات بصـورة حقيقيـة. الثانـي: القـدرات الضعيفـة علـى الحكـم الذاتـي والاسـتقلالية للاتحـادات الصناعيـة، والاعتمـاد علـى الحكومـة. ففـي ظـل التنافـس الدولـي الشـرس، تتمتـع الشـركات الصينيـة بفـرص ضئيلـة فـي الفـوز إذا ما قامـت بمواجهـة التحديات الخارجيـة بصـورة مسـتقلة، بينمـا مـن الضـروري أن تقـوم بدمـج قواهـا الصناعيـة، ومواجهـة جميـع التحديـات بذاتهـا، لحمايـة التنميـة الصناعيـة. لذلـك لا بـد مـن إطـلاق العنـان للـدور الـذي تلعبـه الاتحـادات الصناعيـة فـي الاسـتثمارات الخارجيـة الخاصـة بالشـركات الصينيـة، ولا بـد مـن الالتـزام بالطـرق التاليـة:

أولًا: تعزيز بناء الأنظمة:

نظـرًا لأن هنـاك أنشـطة ومجـالات وأدوارًا وظيفيـة مختلفـة للاتحـادات الصناعيـة والتنظيمـات الاجتماعيـة الأخـرى؛ فـلا بـد مـن إصـلاح النظـام القانونـي المعمـول بـه حاليًّـا، ووضـع قوانيـن وأطـر تنظيميـة مماثلـة لجميـع التنظيمـات الاجتماعيـة المختلفـة، واتخـاذ سياسـات رقابيـة مختلفـة. وإعـادة صياغـة وتحسـين اللوائـح الرئيسـة للمنظمـات الاجتماعيـة والمؤسسـات الخاصـة غيـر الربحيـة المعمـول بهـا حاليًّـا، وإصـدار لوائـح إداريـة خاصـة للتنظيمـات الشـعبية المتخصصـة كالاتحـادات الصناعيـة وغيرهـا، وتشـكيل نظـام القوانيـن

واللوائح الإدارية للرقابة على الأنواع المختلفة من التنظيمات تدريجيًّا، والقيام بتوجيه أنشطة الاتحادات الصناعية من خلال طرق عدة من بينها الامتيازات الضريبية، والمشتريات الحكومية.. إلخ، والاهتمام جيدًا بجميع الأنشطة التي تقيمها الاتحادات الصناعية، والسيطرة على مراحلها ونتائجها بصورة فعالة، من خلال آليات مثمرة منها التقييم والرقابة.. إلخ. وعلى الحكومة دراسة بناء الأنظمة، وتعديل وصياغة القوانين واللوائح، مثل نظام الحوافز الجديدة والأكثر فعالية، ونظام الضمان الاجتماعي، ونظام الإعفاء من ضرائب الدخل.. إلخ، والإسراع في تحسين بيئة السياسات القانونية التي تساعد في تنمية الاتحادات الصناعية. ولا بد من بناء الأنظمة طبقًا لثلاثة مبادئ تشمل: الرقابة على الأنواع المختلفة من التنظيمات، وتوجيه الموارد، والسيطرة على الأنشطة؛ من أجل دفع دور الحكم الذاتي والنظام الإداري الخاص بالاتحادات الصناعية في إنشاء واستخدام وحماية وإدارة حقوق الملكية الفكرية.

ثانيًا: التقليل من سيطرة الإدارة الحكومية:

يجب أن تتم معالجة العلاقة بين الحكومة والاتحادات الصناعية بصورة مضبوطة، حيث من الضروري تخفيف التدخل الإداري. وفي الوقت الذي يجب أن تقوم فيه الحكومة بتقليل التدخل المباشر في الشئون الخاصة بالاتحادات الصناعية، لا بد من أن تعزز أيضًا الرقابة عليها، ويتمثل هذا النوع من الرقابة في الرقابة على إخلاص وسلوك الاتحادات الصناعية، وحثها على الانضباط الذاتي.. إلخ. كما يجب أن تتخلى الحكومة تدريجيًّا عن التحكم المباشر في عدد من المجالات، مثل التقييم، والتوثيق، والتحكيم.. إلخ، وتمنح الاتحادات الصناعية سلطات لإدارة القطاعات الصناعية نيابةً عن الحكومة، والقيام بإدارة اقتصادية خاصة. فالصين تعيش حاليًّا مرحلة من الإصلاح قائمة على "الحكومة الصغيرة والمجتمع الكبير"، فطريقة الحكومة في إعداد قدرة التنظيمات الاجتماعية على الحكم الذاتي هي التخلي عن سلطاتها لصالح المجتمع، كما أن إطلاق العنان لدور الاتحادات الصناعية يعد طريقًا حتميًّا. لذلك، على الحكومة فقط القيام بما يلي:

أولًا: تحويـل المفاهيـم، والثقـة التامـة فـي القـدرات الكامنـة للحكـم الذاتـي للمجتمـع، والإيمان بقـدرة الاتحـادات الصناعيـة علـى إدارة الأمـور الداخليـة فـي القطاعـات الصناعيـة بصـورة فعالة.

ثانيًا: تحويـل الوظائـف، وتصحيـح العلاقـة بيـن الاتحـادات الصناعيـة والقطاعـات المعنيـة، وبنـاء وتحسـين نمـوذج إداري قائـم علـى "الحكومـة - الاتحـادات الصناعيـة - الشـركات" تدريجيًّـا. وتسـليم الأمـور التـي لا تسـتطيع الحكومـة إدارتهـا أو تديرهـا بصـورة سـيئة، بينمـا تسـتطيع الاتحـادات الصناعيـة التعامـل معهـا، إلـى الاتحـادات الصناعيـة للاضطـلاع بهـا، مثـل وضـع المعاييـر التكنولوجيـة للقطاعـات الصناعيـة، والإحصائيـات الصناعيـة، وتقييـم وتصنيـف الإنجـازات التكنولوجيـة، وتصنيـف العلامـات التجاريـة، بالإضافـة إلـى الإعـلان عـن المعلومـات الصناعيـة.. إلـخ.

ثالثًا: تأسـيس صناديـق تنميـة الاتحـادات الصناعيـة، ومنـح الجوائـز والمكافـآت للاتحـادات النموذجيـة.

رابعًا: الحفـاظ علـى شـعبية واسـتقلالية الاتحـادات الصناعيـة، والفصـل التـام بيـن الاتحـادات والقطاعـات الحكوميـة فـي الجوانـب الإنسـانية والماليـة والماديـة، وإقـرار عـدم إسـناد منصـب رئيـس الاتحـاد الصناعـي لأي مـن الموظفيـن الحكومييـن.. إلـخ.

وأخيرًا: لا بـد أن تحافـظ كل مـن الحكومـة والاتحـادات الصناعيـة علـى التواصـل المعلوماتـي، الأمـر الـذي يجعـل للاتحـادات الصناعيـة أهدافًـا واضحـة، وتوجهًـا سياسـيًّا، وذلـك فـي أثنـاء مراحـل إعـداد الاتحـادات الصناعيـة كـي تكـون كيانـات منفصلـة عـن التبعيـة الحكوميـة.

ومـن خـلال الإجـراءات سـالفة الذكـر، مـن الممكـن أن نجعـل اعتمـاد الاتحـادات الصناعيـة علـى ذاتهـا فـي إدارة شـئونها أمـرًا طبيعيًّـا، ممـا يسـاعدها فـي التخلـص بصـورة تدريجيـة مـن التبعيـة الحكوميـة.

وبطبيعـة الحـال، فـإن تخفيـف سـيطرة الحكومـة علـى الاتحـادات الصناعيـة لا يعنـي إطلاقًـا أن تغـض الحكومـة طرفهـا عـن تلـك الاتحـادات وأن تتـرك لهـا الأمـور كليًّـا، إنمـا تعنـي قيـام الحكومـة برقابـة وتوجيـه تلـك الاتحـادات. وعلـى الرغـم مـن أن الحكومـة بحاجـة إلـى أن تقـوم بتحويـل الوظائـف ونقـل السـلطات، إلا أن وظائفهـا الرقابيـة والتوجيهيـة والتنسـيقية والتنظيميـة لـن تقـل. ويشـير البنـد الثامـن عشـر مـن (مقترحـات المكتـب العـام لمجلـس الدولـة الصينـي بشـأن الإسـراع فـي دفـع إصـلاح وتطويـر الاتحـادات الصناعيـة والغـرف التجاريـة) (رقـم 36 لعـام 2007) إلـى أنـه: "علـى جميـع المناطـق والقطاعـات المعنيـة المختلفـة اتخـاذ الإجـراءات بصـورة إيجابيـة، لتوجيـه الاتحـادات الصناعيـة علـى إطـلاق أعمـال الخدمـات الصناعيـة، والانضبـاط الذاتـي، والتنسـيق.. إلـخ. ولا بـد أن تقـوم لجنـة التنميـة والإصـلاح بالتنسـيق مـع وزارة الشـئون المدنيـة وغيرهـا مـن القطاعات الأخـرى، مـن أجـل صياغـة تدابيـر داعمـة، كمـا ينبغـي أيضًـا علـى الحكومـات الشـعبية المحليـة علـى مختلـف المسـتويات الاشـتراك معًـا لصياغـة طـرق تطبيقيـة محـددة بصـورة عمليـة". وبالنسـبة للاسـتثمارات الخارجيـة، فـإن تعاملهـا مـع هـذه الوظائـف الرقابيـة والتوجيهيـة للاتحـادات الصناعيـة تتمثـل فيمـا يلـي: التعـاون مـع الاتحـادات الصناعيـة لوضـع اسـتراتيجية الاسـتثمارات الخارجيـة الخاصـة بقطـاع صناعـي مـا، والرقابـة علـى تنفيـذ اسـتراتيجية الاسـتثمارات الخارجيـة، والتنسـيق بيـن الاتحـادات الصناعيـة فـي تدريـب كفـاءات الاسـتثمارات الخارجيـة، مـن أجـل رفـع قـدرات الاتحـادات الصناعيـة علـى معالجـة الشـؤون الخاصـة بالاسـتثمارات الخارجيـة؛ توجيـه الاتحـادات الصناعيـة نحـو وضـع سياسـات لدفـع التنسـيق بيـن الإنتـاج والدراسـة والبحـث، ومراقبـة الأنشـطة التـي تقـوم بهـا الاتحـادات الصناعيـة فـي إطـار قانونـي، والأمـور التـي لا تسـتطيع الاتحـادات الصناعيـة معالجتهـا مـن الممكـن تسـليمها للحكومـة، حتـى تقـوم الحكومـة بالتعامـل معهـا مـن خـلال الطـرق الإداريـة.

ثالثًا، تعزيز القدرة على الحكم الذاتي:

مـن الممكـن أن تقـوم الاتحـادات الصناعيـة بوضـع دسـتورها وقوانينهـا الصناعيـة التـي تلتـزم بهـا وتتصـرف علـى أساسـها انطلاقًـا مـن مصالحهـا الصناعيـة، الأمـر الـذي يـؤدي

إلـى تعزيـز قدرتهـا علـى الحكـم الذاتـي. فـإدارة حقـوق الملكيـة الفكريـة تعد عمـلاً مهمًّا للاتحادات الصناعيـة، ومـن الممكـن أن نتخـذ هـذا الأمـر مثـالًا كي نسـرد بصـورة تفصيليـة كيفية قيـام الاتحادات الصناعيـة بتعزيـز قدرتهـا علـى الحكـم الذاتـي. فتنعكـس إجـراءات الاتحـادات الصناعيـة فـي مجـال إدارة حقـوق الملكيـة الفكريـة فـي الجوانـب التاليـة: صياغـة المعاهـدات الصناعيـة، وزيـادة محتـوى حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة خـلال دخـول القطاعـات الصناعيـة الأسـواق، بالإضافـة إلـى تعزيـز إدارة شـهادات إجـازة دخولهـا، ووضـع إجـراءات عقابيـة لمخالفـة المعاهـدات. ومـن الممكـن أن تقـوم الاتحـادات الصناعيـة بإقـرار مـا يلـي: "تقـوم الشـركات بتوقيـع اتفـاق الانضبـاط الذاتـي قبـل التقـدم بطلـب للحصـول علـى شـهادة لإجـازة دخـول أعمالهـا إلـى الأسـواق، حيـث تتعهـد بأنهـا لـن تنتـج سـلعًا تنتهـك بهـا حقـوق غيرهـا، وأن تتلقـى العقوبـات طواعيـةً إذا تـم اكتشـاف مخالفتهـا لهـذا الأمـر وانتهاكهـا لحقـوق الملكيـة الفكريـة الخاصـة بمنتجـات الآخريـن. وبالنسـبة للشـركة التـي تخالـف القواعـد وتقـوم بإنتـاج سـلع تـم تسـجيلها بالفعـل، فـي حالـة اكتشـاف أمرهـا، قـد يتـم اتخـاذ أشـكال مختلفـة مـن العقوبـات ضدهـا، بمـا فـي ذلـك تعميـم إشـعار يحـوي تنديـدًا ونقـدًا لهـا وسـط القطاعـات العاملـة فـي الصناعـة ذاتهـا، وإصـدار تعليمـات لهـا بتقديـم اعتـذار رسـمي، ودفـع تعويضـات للشـركات المتضـررة مـن أعمـال انتهـاك حقـوق الملكيـة الفكريـة، بالإضافـة إلـى إصـدار تعليمـات بوقـف هـذه الأعمـال، وإلغـاء أهليـة دخـول منتجاتهـا إلـى الأسـواق.. إلـخ. وبالنسـبة للشـركات التـي ترفـض الخضـوع للعقوبـات، فمـن الممكـن أن تنظـم الاتحـادات الصناعيـة قـوة تقـوم بالتحقيـق وجمـع الأدلـة، وتقتـرح علـى مكتـب حقـوق الملكيـة الفكريـة والقطاعـات الصناعيـة والتجاريـة.. إلـخ، أن تعالـج هـذا الأمـر". ومـن خـلال إدارة الاتحـادات الصناعيـة، كل علـى حـدة، لحقـوق الملكيـة الفكريـة الخاصـة بصناعاتـه، مـن الممكـن تقويـة حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة، وخلـق بيئـة ممتـازة لهـا، تعمـل علـى دفـع الأبحـاث والتنميـة التكنولوجيـة فـي هـذا المجـال، الأمـر الـذي يعمـل علـى تعزيـز القـدرة التنافسـية للصناعـات.

وإذا اتخذنـا مـن اتحـاد شـفرات الحلاقـة فـي مدينـة ونجـوو مثـالًا، نجـد أن هـذا الاتحـاد الصناعـي قـد اتخـذ ثلاثـة إجـراءات:

أولًا: صياغـة المواثيـق مـن أجـل حمايـة الحقـوق القانونيـة لهـذا القطـاع الصناعـي، وتنقيـة بيئـة المنافسـة الداخلية.

ثانيًا: دفع تطور براءات الاختراع الخاصة بذات القطاع، والتشجيع على الابتكار.

ثالثًا: تأسيس استراتيجيات لبراءات الاختراع بصورة شاملة. ففي بداية تأسيس الاتحاد تم وضع (ميثاق حماية الحقوق القانونية لصناعة شفرات الحلاقة)، حيث حدد هذا الميثاق شروط هذه الحقوق ونطاقها وطرقها، بالإضافة إلى عقوباتها بصورة واضحة، فقد أقر ما يلي: "المنتجات التي تسري عليها الحقوق القانونية التي يكفلها الاتحاد، لا بد أن تكون منتجات لم تظهر من قبل في الأسواق الداخلية والخارجية، وأن تكون مصممة بشكل مستقل ومُبتكَر، ولا يتم تسجيل هذه المنتجات والاعتراف بها ومنحها شهادة بحقوقها القانونية إلا بعد اجتيازها للفحص والاعتماد، والتأكد من مطابقتها للشروط، ليتم بعد ذلك تفعيل براءة اختراعها بشكل فوري، وإذا تم اكتشاف انتهاك لحقوق المنتجات التي تحصل على إجازة لحقوقها القانونية من الاتحاد (خلال فترة سريانها) من قِبَل آخرين، وتم التأكد من الأمر، يتم تدمير عينات المنتجات التي انتهكت حقوق الملكية الفكرية في مكانها الموجودة به، ومصادرة المنتجات المزورة وقطع الغيار والإكسسوارات المُقلدة. وفي حالات خطرة، يتم مطالبة القطاعات الصناعية والتجارية بسحب رخص عمل الشركات التي تقوم بهذه الأفعال".

وبعد تلخيص وتحليل إعلانات وتعميمات حماية الحقوق القانونية في المحاضر الخاصة باتحاد شفرات الحلاقة على مدار السنين، وجدنا أن الحقوق القانونية في هذه الصناعة أقل بكثير من الصناعات الأخرى كالأقفال والنرجيلة. وتسايرًا مع القيود القوية لهذا النوع من قوانين الانضباط الذاتي، نجد أنه تمت السيطرة على ظاهرة التزوير في هذا القطاع الصناعي - صناعة شفرات الحلاقة في ونجوو- بصورة فعالة، وتم تأسيس انضباط ذاتي لهذه الصناعة، وتنافس منظم. ومن الممكن أن تقوم الاتحادات الصناعية الأخرى بدراسة خبرات هذا الاتحاد - اتحاد صناعة شفرات الحلاقة في ونجوو- والرجوع إليها لوضع القوانين الأساسية للانضباط الصناعي، وتحقيق الترابط بين القيود الناعمة والقيود الصارمة لقوانين الانضباط الصناعي وقوانين الدولة، وتطبيق مبدأ العصا والجزرة، الأمر الذي يزيد من القدرة على الحكم الذاتي للقطاعات الصناعية.

رابعًا، دفع "خروج" القطاعات الصناعية:

(1) إطلاق العنان لدور المتحدث باسم الشركات، لمواجهة النزاعات الدولية:

من الممكن أن تعتبر الاتحادات الصناعية كيانات التفاوض في الأسواق التي تواجه منازعات الاستثمارات الدولية؛ لذلك فقد أصبحت هي الناطق الرسمي باسم الشركات، حيث تحمي مصالح الصناعات طبقًا للقانون. ومن منظور الممارسات العالمية، نجد أنه قلَّما توجد قضايا تكون فيها الحكومة أو الشركة بمفردها هي المدعى عليها، بينما نجد أن القضايا التي تكون الاتحادات الصناعية - التي تحمي حقوق صناعة ما- هي المدعى عليها فيها، تحتل الغالبية العظمى من هذا النوع من القضايا. وإن قيام الاتحادات الصناعية بالتحدث باسم الشركات والنيابة عنهم أمر مُبرَّر، ويساعد في تكوين صورة الصين كدولة قائمة على اقتصاد السوق. وعلى الاتحادات الصناعية تأسيس آلية حماية الحقوق القانونية، والتركيز على حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة، ومنع تزييف أو انتهاك حقوق المنتجات في أسواق الدول المضيفة، خاصة في ظل الوعي الضعيف بحقوق الملكية الفكرية لدى بعض شركات التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين من جانب. ومن جانب آخر، ينبغي على تلك الاتحادات أيضًا العمل بإيجابية على تنظيم تعامل الشركات مع الدعاوي القضائية عند مواجهتها، واستغلال المواد والبنود المعنية لحماية مصالح الشركات طبقًا للقانون، والعمل على تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى قدر الإمكان.

وتواجه الشركات الصينية خلال الأعمال التجارية الدولية نزاعات وخلافات عابرة للقارات تتزايد يومًا بعد يوم؛ لذلك فإن تعزيز التنسيق داخل القطاعات الصناعية، ومواجهة النزاعات بإيجابية، يعد رسالة مهمة للاتحادات الصناعية بالصين. وقد أوضحت الإحصائيات أن الصين قد أصبحت أكثر الدول عُرضة لتدابير مكافحة الإغراق لعشر سنوات متواصلة، وفي الوقت ذاته، هي أيضًا ساحة تكافح فيها جميع الدول الإعانات المالية، وساحة لتطبيق الفقرة 337 من قانون التعريفة الجمركية الأمريكي لعام 1930. وجميع قضايا التحقيقات التجارية تقريبًا التي يتم رفعها ضد الصين في الخارج، تكون

مـن قِبَـل الاتحـادات الصناعيـة الخارجيـة التـي تنظـم صفوف الشـركات. وتنتشـر الاتحـادات الصناعية بالولايـات المتحـدة لتغطـي جميـع القطاعـات الصناعيـة، ويقـوم القائمـون علـى تنظيـم الاتحـادات الصناعيـة بجمـع المعلومـات فـي جميـع أنحـاء العالـم، والحصـول علـى الأخبـار المعنيـة، لتقديـم خدمـات سـهلة وشـاملة تسـاعد الشـركات علـى رفـع الدعـاوي التجاريـة والاسـتثمارية الدوليـة. وقـد تجـاوز عـدد الشـركات الصينيـة حاليًّـا عشـرة ملاييـن شـركة، غالبيتهـا مـن الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة. ولا توجـد تأثيـرات فعالـة لمواجهـة هـذا العـدد الهائـل مـن الشـركات لنزاعـات تجاريـة واسـتثمارية دوليـة، بـل إن عـددًا كبيـرًا مـن النزاعـات ينتهـي بخسـارة الشـركات المحليـة لقضاياهـا. وإلـى جانـب أسـباب عـدة منهـا تكلفـة القضايـا التـي تكون أعلـى مـن أن تتحملهـا الشـركات الصغيرة والمتوسـطة، بالإضافـة إلـى تشـتت ذهـن أصحـاب الأعمـال.. إلـخ، هنـاك أيضًـا أحـد الأسـباب المهمـة وراء ذلـك، وهـو ردود أفعـال الاتحـادات الصناعيـة بالصيـن واسـتجابتها الضعيفـة. لذلـك علـى تلـك الاتحـادات العمـل قدمًـا مـن الآن فصاعـدًا مـن أجـل تعزيـز التعـاون داخـل القطاعـات الصناعيـة، وتأديـة دور البطـل فـي النزاعـات الاسـتثمارية الدوليـة.

وهنـا يجـب أن نأخـذ مـن التجربـة الناجحـة لتعامـل قطـاع شـفرات الحلاقـة بمدينـة ونجـوو مع نزاعـات حقـوق الملكيـة الفكريـة عابـرة القـارات مثـالًا، حيـث يجـب دراسـة كيفيـة تعزيـز قـدرات اتحاداتنـا الصناعيـة علـى التعامـل مـع النزاعـات المعنيـة بحقـوق الملكيـة الفكريـة. ففـي سـبتمبر 2001، وبعـد أن أصبحـت ونجـوو قاعـدة إنتـاج شـفرات الحلاقـة الصينيـة، لـم تنفـك شـركة رويـال داتـش فيليبـس للإلكترونيـات المحـدودة، عمـلاق شـفرات الحلاقـة فـي العالـم، ترفـع دعـاوي قضائيـة ضـد شـركات ونجـوو لشـفرات الحلاقـة وتتهمهـا بانتهـاك بـراءات اختراعاتهـا. كما بـرزت ظواهـر تقليد وتزييـف مـاركات شـفرات حلاقـة ونجـوو المشـهورة فـي مناطـق مختلفـة محليًّـا مثـل يويـاو، وإي وو، وفوجيـان، وبوتيـان، وغيرهـا مـن المناطـق الصينيـة بصـورة واضحـة. فقـد مـرت صناعـة شـفرات حلاقـة بونجـوو بفتـرات عصيبـة، خـلال مواجهـة النزاعـات الداخليـة والخارجيـة فـي الوقـت ذاتـه علـى حقـوق الملكيـة الفكريـة. وقـد قامـت شـركة فيليبـس للإلكترونيـات المحـدودة برفـع الدعـاوي القضائيـة ضـد شـركات صناعـة شـفرات الحلاقـة بونجوو في مكتـب حقـوق الملكية الفكريـة بمقاطعة جـه جيانـغ، وذلـك فـي إبريـل 2002، تتهمهـا بانتهـاك حقـوق الملكيـة. وفـي الثالـث مـن مايـو

مـن العـام ذاتـه، قـام الاتحـاد الصناعـي بتنظيـم صفـوف الشـركات المدعـى عليهـا للـرد علـى هـذه القضايـا، حيـث قدمـت الشـركات، كل علـى حـدة للجنـة إعـادة فحـص بـراءات الاختـراع التابعـة للمكتـب الوطنـي لحقـوق الملكيـة الفكريـة طلبيـن مـن شـركة فيليبـس بالإعـلان عـن إلغـاء صلاحيـة بـراءة اختـراع تصميمهـا. اسـتمرت القضايـا والدعـاوي ثلاثـة أعـوام ونصـف عـام، تعاونـت خلالهـا سـبع شـركات فـي ردودهـا علـى تلـك الدعـاوي، وقـد انتصـرت فـي سـت جـولات، وبالفعـل أبطلـت أربـع بـراءات اختـراع لشـركة فيليبـس. وبحلـول مـارس 2010 مؤخـرًا، فـازت شـركة ونجـوو للأجهـزة الكهربائيـة علـى مـدار ثلاثـة أعـوام أخـرى بالقضيـة التـي رفعتهـا شـركة فيليبـس تتهمهـا فيهـا بانتهاكهـا لبـراءة اختراعهـا لشـفرة الحلاقـة.

وقـد اسـتطاع قطـاع صناعـة شـفرات الحلاقـة بونجـوو أيضًـا إحـراز النصـر خـلال النزاعـات علـى حقـوق الملكيـة الفكريـة علـى مسـتوى الدولـة، وكان أحـد أهـم الأسـباب وراء ذلـك يكمـن فـي الـدور المهـم الـذي لعبـه الاتحـاد الصناعـي لهـذا القطـاع. وغالبيـة شـركات ونجـوو لشـفرات الحلاقـة مـن الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة، ونظـرًا للمشـاكل التـي توجـد فـي رأس المـال، والوعـي بحقـوق الملكيـة الفكريـة، والكفـاءات بهـا.. إلـخ، كانـت قدرتهـا علـى مواجهـة الخلافـات والنزاعـات ضعيفـة، فـكان موقفهـا سـلبيًّا فـي بدايـة تعرضهـا لدعـاوي الشـركات عابـرة القـارات، ولا تسـتطيع الـرد علـى تلـك التهـم والتعامـل مـع مثـل تلـك القضايـا. وبعـد أن قامـت شـركة فيليبـس للإلكترونيـات برفـع القضيـة المعروفـة فـي إبريـل 2002، بـدأ اتحـاد صناعـة شـفرات الحلاقـة بونجـوو بإطـلاق أعمالـه لمعالجـة هـذا الأمـر، ومنهـا حشـد طاقـات وقـوى أطـراف عديـدة، والتواصـل المعلوماتـي، ولعـب دور توجيهـي للشـركات.. إلـخ، ومـن الإجـراءات التـي اتخذهـا هـذا الاتحـاد بصـورة رئيسـة: أولًا، التعـاون الوثيـق مـع الهيئـات الحكوميـة مثـل مكتـب العلـوم والتكنولوجيـا بالمدينـة وقطـاع بـراءات الاختـراع، وإبـلاغ فريـق التحقيـق فـي إنفـاذ قوانيـن بـراءات الاختـراع التابـع للمجلـس الوطنـي، والمكتـب الوطنـي لحقـوق الملكيـة الفكريـة، والمكتـب الإقليمـي لحقـوق الملكيـة الفكريـة بالأوضـاع، وطـرح المقترحـات، والعمـل علـى الفـوز باهتمـام ودعـم القطاعـات الحكوميـة. ثانيًـا: الدمـج بيـن المـوارد الخاصـة بجميـع الشـركات. فالاتحـاد مـن خـلال اجتماعـات علـى مسـتوى رؤسـائه ومجلـس إدارتـه، اسـتطاع أن يسـاعد الشـركات محـل الاتهـام فـي تركيـز مواردهـا البشـرية والماديـة والماليـة، فـي ظـل اتفاقـات مشـتركة، حتـى تكـون قـوة مشـتركة، كمـا قـام

بتوظيف أكبر وكلاء لبراءات الاختراع ليقوموا بردود أفعال قانونية.. إلخ. ثالثًا: البدء في أبحاث ودراسات حول استراتيجية براءة اختراع شفرات الحلاقة. حيث تم تكوين فريق لمشروعات الأبحاث العلمية، وإقامة ندوات، وتم إنشاء إدارة لحقوق الملكية الفكرية في داخل الاتحاد، وتأسيس آلية الإنذار المبكر، بالإضافة إلى تجميع وتحليل أوضاع براءات الاختراع الخاصة بشفرات الحلاقة في الدولة، وفي الخارج أيضًا - الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وروسيا وفرنسا.. إلخ- بالإضافة إلى الاتجاهات التكنولوجية الصناعية المتقدمة والاستراتيجيات المستخدمة، ووسائل المنافسة الخاصة بالمنافسين المعنيين، وإيجاد ثغرات استراتيجية لبراءات الاختراع. فالنجاح الذي حققه قطاع صناعة شفرات الحلاقة بونجوو في التعامل مع الدعاوي القضائية أثبت ارتفاع مستوى وقدرة اتحاد ونجوو في مواجهة النزاعات المعنية ببراءات الاختراع الخارجية، وسلط الضوء على دور الاتحادات الصناعية في تنمية القطاعات الصناعية.

الدروس المستفادة:

1. على الشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي استغلال الاتحادات الصناعية في تجميع قواها ومواردها المبعثرة، وتأسيس انضباط ذاتي على المستوى المحلي، وحشد الطاقات لمواجهة نزاعات حقوق الملكية الفكرية عابرة القارات على المستوى الدولي، وذلك في ظل افتقار تلك الشركات للقدرة على معالجة نزاعات حقوق الملكية الفكرية.

2. من الممكن أن تقوم الاتحادات الصناعية ببناء استراتيجيات حقوق الملكية الفكرية داخل القطاع الصناعي، والتي تتضمن استراتيجية براءات الاختراع، والعلامات التجارية.. إلخ، وتوجيه الشركات نحو تأسيس آلية للإنذار المبكر لحقوق الملكية الفكرية.

3. يمكن أن تقوم الاتحادات الصناعية بتوجيه الشركات المحلية نحو تكوين تحالفات لحقوق الملكية الفكرية، من أجل مشاركة الموارد واتساع نطاقها.

4. القيام بالدعاية الواسعة، ومساعدة الشركات في إعداد وتكوين وعي بحقوق الملكية الفكرية، وحماية حقوق الملكية الفكرية الذاتية مع عدم انتهاك حقوق الغير.

5. عندما تظهر الدعاوي القضائية الخاصة بالنزاعات على حقوق الملكية الفكرية الدولية، على الاتحادات الصناعية تنظيم صفوف الشركات في التعامل الهادئ معها، والدفاع بإيجابية، والرد بفعالية، وحماية الحقوق القانونية للشركات من خلال السبل القانونية وطبقًا للقواعد والقوانين.

(2) تجميع مصادر معلومات القطاعات الصناعية، وإطلاق العنان لدور الدعم المعلوماتي:

هناك شركة صينية قامت بتأسيس محطة كبرى لتوليد الطاقة الكهربائية شرق ماليزيا، ونظرًا لأن إجمالي الاقتصاد المحلي محدود، كان سعر الكهرباء لتلك المحطة بعد التأسيس رخيصًا للغاية، فكانت العوائد الاقتصادية لذلك المشروع عادية، بينما كانت تلك المنطقة تتسم بمواردها الغنية من المعادن غير الحديدية، فإذا تمت مشاركة هذه الأخبار مع شركات صهر المعادن المحلية، لاستغلال سعر الكهرباء الرخيصة والقيام بتنمية مشتركة للموارد المعدنية في تلك المنطقة، فالعوائد الكلية ستزداد بصورة كبيرة للغاية. وهناك أيضًا شركة صينية أخرى حصلت على بعض المشروعات المعدنية ذات الجودة العالية في أمريكا الجنوبية، باستثمارات بـ مليار و500 مليون دولار أمريكي فقط، ولكن عند الوصول إلى موقع العمل، تم اكتشاف أن التزود بالطاقة الكهربائية، وتأسيس الطرق الحديدية فقط سيتجاوز 5 مليارات دولار أمريكي، نظرًا للظروف الطبيعية الصعبة. وما زالت المعدات موجودة هناك حتى الآن، بسبب مصاريف الشحن باهظة الثمن، وقد دفعت مجموعة كبيرة من الاستثمارات مصاريفها.

ومن خلال المثالين السابقين، من الممكن اكتشاف أهمية الموارد المعلوماتية. فمحدودية الأعمال التجارية للشركات ونطاقها تعمل على اتساع الفروق في مستوى حساسية الشركات المختلفة حيال المعلومات، فبعض المعلومات تعتبرها بعض الشركات غير قيّمة، وأحيانًا تكون تلك المعلومات هي ذاتها التي تبحث عنها شركات

أخـرى باسـتماتة، وهـذا مـا يُعـرف بمشـكلة تشـتت وحجـب المعلومـات عـن الأسـواق الخارجيـة التـي دائمًـا مـا تواجههـا الشـركات المحليـة خـلال عمليـة "الخـروج". والمعلومـات التـي تحصـل عليهـا الشـركات بعـد "الخـروج" كثيـرة للغايـة، ولكـن المعلومـات التـي تكـون فـي حاجـة إليهـا هـي فـي الحقيقـة أكثـر. وتتسـم الاتحـادات الصناعيـة باسـتحواذها علـى كـم هائـل مـن المعلومـات، وذلـك مـن خـلال تواصلهـا مـع الشـركات أو الاتحـادات الصناعيـة الأخـرى بالخـارج؛ لذلـك فنحـن فـي حاجـة عاجلـة إلـى منصـة شـاملة لتبـادل المعلومـات، ومـن الممكـن أن تكـون الاتحـادات الصناعيـة هـذه المنصـة.

فعلـى الاتحـادات الصناعيـة لعـب دور منصـة المعلومـات بصـورة تامـة، ومسـاعدة الشـركات أصحـاب الأعمـال الخارجيـة فـي عمـل أبحـاث ودراسـات علـى الأسـواق المحليـة فـي الـدول المضيفـة، وتقديـم معلومـات مختلفـة عـن أسـواق الـدول المضيفـة مثـل أحـوال العـرض والطلـب فيهـا، وأنمـاط المنافسـة بهـا، ومواردهـا، ومسـتواها التكنولوجـي، وثقافتهـا القوميـة.. إلـخ، الأمـر الـذي يسـاعد الشـركات فـي اختيـار الـدول والمناطـق التـي تتسـم بإمكانـات سـوق ممتـازة لإقامـة الأعمـال التـي تتسـم بالطابـع الدولـي فيهـا، والإعـلان عـن معلومـات تغيـر العـرض والطلـب فـي المنتجـات الخاصـة بالأسـواق فـي جميـع المناطـق فـي أوقاتهـا المناسـبة، الأمـر الـذي يعطـي فـرص أكثـر للشـركات للقيـام بأعمـال تجاريـة تتسـم بالطابـع الدولـي. بالإضافـة إلـى جمـع ودراسـة المعلومـات عـن المنافسـين الرئيسـيين خـارج البـلاد، والبحـث عـن الفـروق بيـن الشـركات الأعضـاء فـي الاتحـادات ونظيراتهـا الدوليـة، والتشـجيع علـى تضييـق الفجـوات وتقليـل الفـروق بين الشـركات، ورفـع القـدرات التنافسـية.

(3) وضـع معاييـر أنظمـة المنافسـة داخـل القطاعـات الصناعيـة، وتحقيـق المنفعـة المتبادلـة والفـوز المشـترك للشـركات:

انتشـرت ظاهـرة التنافـس غيـر المنظـم بيـن الشـركات الصينيـة علـى المسـتوى المحلـي حتـى وصلـت إلـى المسـتوى الدولـي، فـكان هـذا أيضًـا إحـدى المشـاكل التـي تزعـج شـركات "الخـروج"، حتـى إن العطـاءات التـي تشـارك فيهـا الشـركات المحليـة خـارج البـلاد شـهدت منافسـات شرسـة كالحـرب الضـروس. وأصبـح أكثـر مـا تخشـاه الشـركات الصينيـة عنـد التقديـم علـى العطـاءات خـارج البـلاد ليـس منافسـيها مـن الخـارج، وإنمـا نظيراتهـا علـى

المستوى المحلي القادمة من الصين. فعند شراء خام الحديد بأستراليا، تهافت عدد كبير من الشركات المركزية الصينية منها ووهان للحديد والصلب، وآنشان للحديد والصلب، وشركة باوستيل، وشركة سينوستيل لشراء منجم بيلبارا، فقامت الشركات المحلية في النهاية برفع السعر بصورة كبيرة، فكان سعر الصفقة أكبر من السعر الأصلي بنسبة 3/1. وهذه الطريقة رفعت من سعر الصفقات التجارية من جانب، ومن جانب آخر أضرت بصورة الشركات الصينية. والسبب الرئيس وراء هذا الأمر هو تردي أحوال الاتحادات الصناعية الصينية في الوقت الراهن. والعواقب المباشرة التي تتبع المنافسات الشرسة هو انخفاض جودة الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات؛ لذلك فإن مشاكل الجودة، والخلافات العمالية التي تنتج جراء ذلك الأمر، تضر بصورة الشركات الصينية في الأسواق الخارجية، وتتسبب في عوائق وعراقيل في "خروج" الشركات الصينية. وبالنسبة لهذا الأمر، على الاتحادات الصناعية الصينية تحسين اللوائح والقوانين، ووضع قواعد نظام دخول الصناعات بصورة صارمة، وإنشاء السلطات، وإطلاق العنان بصورة تامة لدور الانضباط الذاتي الخاص بالقطاعات الصناعية، وتسهيل تبادل الدعم والتواصل بين الشركات الصينية في الأسواق الخارجية. ولا بد أن تقوم الاتحادات الصناعية بتحريات وتحقيقات بصفة دورية، من أجل مواجهة استراتيجيات التسعير المنخفض لبعض الشركات، ومنع أنشطة الشركات قصيرة المدى، من خلال الإعلان عن المعلومات والتحذيرات، والحيلولة دون ظهور حروب شرسة بين الشركات في الأسواق الخارجية، وتحقيق المنفعة المتبادلة والفوز المشترك لها.

(4) الدمج بين موارد الاتحادات، ودفع بناء الاتحادات التكنولوجية:

من الممكن أن تلعب الاتحادات الصناعية دور التواصل والتنسيق، وأن تدمج بين موارد الشركات الأعضاء، الأمر الذي يدفع التكوين الأمثل، ومعدل الاستغلال الأفضل للموارد، كما سيحقق بدرجات محددة المشاركة بين موارد الشركات الأعضاء، ويرفع بصفة عامة من القدرات التنافسية للشركات الأعضاء، كما أنه يدفع إلى تبادل التعاون بين تلك الشركات، وتأسيس اتحادات تكنولوجية عند الضرورة، أو المشاركة في الأعمال التجارية ذات الطابع الدولي من خلال الاتحادات الصناعية، من أجل التقليل من مخاطر الأعمال التجارية الخارجية. وفي ضوء الأهمية البالغة للمعايير التكنولوجية، فعلى جميع

الاتحـادات الصناعيـة تنظيـم العمـل بهـا بصـورة ايجابيـة، وتلخيـص المعاييـر الدوليـة، وفـي الوقـت ذاتـه، ترجمـة المعاييـر المحليـة إلـى اللغـات الأجنبيـة، مـن أجـل التغلـب علـى حالـة عنـق الزجاجـة لعمليـة تدويـل المعاييـر الصينيـة، ودفـع تنفيذهـا وتعميمهـا فـي الخـارج، الأمـر الـذي يعـزز مـن المزايـا التنافسـية للشـركات الصينيـة.

(5) الدورات التدريبية، والاستشارات، والتعريف بالأسواق، والتسويق:

لا بـد مـن أن تقـوم الاتحـادات الصناعيـة بتقديـم دورات تدريبيـة للشـركات خاصـة فـي المعـارف المعنيـة بالأعمـال التجاريـة ذات الطابـع الدولـي، والـدورات التكنولوجيـة، وتدريـب الكفـاءات، وإطـلاق التبـادل المعلوماتـي مـن خـلال أشـكال عديـدة منهـا الصحـف والدوريـات، بالإضافـة إلـى المؤتمـرات.. إلـخ، وتقديـم استشـارات فـي جميـع المجـالات، منهـا الشـئون التجاريـة، والمجـال التكنولوجـي، والإداري، والتمويلـي، بالإضافـة إلـى الحسـابات، والمجـال القانونـي، وفحـص واختبـار الجـودة.. إلـخ، وعمـل منشـورات ومطبوعـات، وإقامـة معـارض، ومعـارض تجاريـة، ونـدوات وحلقـات نقـاش خـارج البـلاد، ودعـوة موظفـي السـفارات، والخبـراء المعنييـن، ورجـال الأعمـال.. إلـخ للمشـاركة، الأمـر الـذي يعمـل علـى زيـادة شـعبية الصناعـات والشـركات المعنيـة، وخلـق الفـرص التجاريـة، ومسـاعدة الشـركات علـى توسـيع أسـواقها فـي الخـارج.

2.9 تأسيس نظام التصنيف الائتماني

سيطرت وكالات التصنيف الغربية منذ فترة طويلة على سلطة التصنيف الدولي، وهذه الوكالات تمنح الدول الغربية المتقدمة وشركاتها تصنيفات ائتمانية عالية، بينما تقوم بتعديل التصنيفات الائتمانية للدول والشركات الأخرى حسب المصالح والعلاقات التي تربطها بالولايات المتحدة، حيث تقوم بخفض تصنيفها الائتماني عن عمد، واختزال الصورة الدولية لحكومات وشركات هذه الدول، من أجل تقليل القدرات التنافسية الدولية لها. وما حدث خلال الأزمة المالية الحالية من انهيار ودمار لمصرف ليمان براذرز الذي تم منحه درجة AAA في التصنيف الدولي له، يثبت جيدًا أن ما يطلق عليه وكالات التصنيف الائتماني الأمريكية قد كونت كيانات مع الشركات التي تقوم بتصنيفها لتتشارك معها في المصالح، لتفتقر إلى النزاهة التي لا بد وأن تتمتع بها. وهناك حقيقة واضحة بشكل جليّ، وهي أن وكالات التصنيف الغربية الدولية تقوم بوضع معايير التصنيف انطلاقًا من مصلحة وأيديولوجية الدول الغربية المتقدمة، فتقلل من شأن التصنيف الائتماني السيادي للصين بوضوح، كما تقوم بتخفيض التصنيف الائتماني لجميع المؤسسات والشركات المالية التي لها علاقة بالصين، مما يزيد من تكلفة الاستثمارات الخارجية للشركات الصينية. ومن المؤسف أن وكالات التصنيف الائتماني المحلية بالصين حاليًّا ضعيفة، وذات نطاق صغير، ونطاق تصنيف أعمالها ضعيف، ونتائج تصنيفها غير موثوقة، ومعدل استغلالها منخفض، وقوة تأثيراتها الاجتماعية صغيرة، ولا يمكن أن توازي بأي حال من الأحوال وكالات التصنيف الدولية؛ ومن أجل دفع أعمال الاستثمارات الخارجية للشركات الصينية، فلا وقت لتأخير تأسيس نظام التصنيف الائتماني المستقل للصين.

أولًا: مشاكل التصنيف الائتماني بالصين:

التصنيف الائتماني بالصين تم تأسيسه من قِبَل الحكومة على أساس المتطلبات التي تحتاجها الأسواق الرأسمالية الناضجة، ومن خلال الأعمال التجارية المتميزة. فهناك علاقة بين اختيار نموذج التصنيف الائتماني الصيني وخصوصية الأنشطة الائتمانية الصينية. ونظرًا لأن الجهات الفاعلة في السوق تفتقر إلى الوعي ومهارات استخدام المنتجات الائتمانية؛ لذلك لم تتشكل بيئة مميزة لتنمية أسواق التصنيف الائتماني حتى الآن، وعلى الرغم من أن الأنشطة الائتمانية بدأت في التبلور، إلا أن نسبتها لا تزال غير مرتفعة، وما زالت الظروف الأساسية لتنمية أسواق التصنيف الائتماني غير مُهيأة، كما أن مخاطر التعاملات الائتمانية كبيرة نسبيًّا، فشروط الحكومة لتفعيل الأسواق الائتمانية غير كافية، وتشهد سمة الوساطة بروزًا واضحًا في المجال الائتماني، فلرغبات النظام البنكي وتوجه السياسات العامة له تأثيرات كبيرة على نطاق وهيكل أسواق التصنيف الائتماني. لذلك فإن قطاع التصنيف الائتماني لا يعتمد على الأسواق كي تقوم بدفع تنميته، ولكنه يعتمد على القطاعات الحكومية التي تدفع انطلاقته، في ظل نطاق أسواقه الصغيرة؛ لذلك فإن أنشطة التصنيف تحمل ظلالًا حكومية كبيرة، ودرجة اعتماد الأسواق الناتجة عن تصنيفاته منخفضة. وفي الحقيقة، إن المشاكل الموجودة في قطاع التصنيف الائتماني بالصين متعددة الأصعدة والمستويات، تُظهر هذه المشاكل بصورة رئيسة فيما يلي: غياب الحماية القانونية الكاملة، وعدم القدرة على تكوين نظام رقابي وإداري فعال، والافتقار إلى آلية اعتماد موحدة، والافتقار إلى آلية أساسية للنفاذ إلى الأسواق والخروج منها، والافتقار إلى قواعد فعالة للسلوك المهني، بالإضافة إلى افتقار مؤشرات وطرق التصنيف الائتماني إلى السمات العلمية.. إلخ.

(1) غياب الحماية القانونية الكاملة:

هناك تأخر في وضع قوانين ولوائح التصنيف الائتماني بالصين؛ لذلك نجد صعوبة بالغة في فرض القيود بصورة فعالة على أنشطة وكالات التصنيف.

أولًا: انخفاض المستوى التشريعي: لا يوجد أساس قانوني يضع معايير إدارة ورقابة أعمال التصنيف في الوقت الراهن سوى (إرشادات إدارة التصنيف الائتماني)

التـي أصدرهـا بنـك الشـعب الصينـي فـي عـام 2006، و(الإجـراءات المؤقتـة لإدارة خدمـات التصنيـف الائتمانـي الخاصـة بأسـواق الأوراق الماليـة) التـي تـم إصدارهـا بواسـطة لجنـة تنظيـم الأوراق الماليـة الصينيـة فـي عـام 2007. فالأولـى هـي وثيقـة داخليـة لبنـك الشـعب الصينـي وتفتقـر إلـى القـوة الملزمـة، والأخيـرة تتمتـع بفعاليـة ومسـتوى لا يـزال منخفضًـا، ونطـاق تطبيقهـا محـدود، ومـن الصعـب أن تشـكل قيـودًا فعالـة تلتـزم بهـا أعمـال التصنيـف.

ثانيًا، كثـرة المحـاور التشـريعية غيـر المذكـورة: فعلـى سـبيل المثـال، لا توجـد أحـكام قانونيـة خاصـة بنفـاذ وكالات التصنيـف الائتمانـي إلـى الأسـواق والخـروج منهـا، أو قوانيـن لأعمالهـا التجاريـة المطابقـة للمواصفـات، بالإضافـة إلـى عـدم وجـود أحـكام للتنافـس غيـر النزيـه.. إلـخ، كمـا أن الأحـكام الإلزاميـة المعنيـة بالتصنيـف قليلـة نسـبيًّا. فالخلـل الـذي يشـوب بنـاء النظـام القانونـي يزيـد بصـورة كبيـرة مـن الأعمـال غيـر المعياريـة لـوكالات التصنيـف الائتمانـي، والمنافسـات الشرسـة بيـن تلـك الـوكالات.

ثالثًا: الافتقـار إلـى آليـة حمايـة المسـتثمر: لا تهتـم وكالات التصنيـف الائتمانـي بمسـئولياتها بقـدر اهتمامهـا بسـلطاتها، حيـث تلحـق تصنيفاتهـا الخاطئـة المخالفـة للقانـون خسـائر فادحـة للمسـتثمرين، وعلـى الرغـم مـن ذلـك لـم يتـم تحديـد آليـة إنقـاذ وآليـة تعويضـات مماثلـة، الأمـر الـذي لا يفيـد فـي حمايـة حقـوق المسـتثمرين.

(2) عدم تكوين نظام رقابي وإداري فعال حتى الآن:

تعـد الرقابـة الإداريـة مكمـلاً ضروريًّـا للرقابـة والإدارة القانونيـة، وقبـل تأسـيس وتحسـين القوانيـن واللوائـح المعنيـة بقطـاع التصنيـف الائتمانـي فـي الصيـن، تتمتـع الرقابـة الإداريـة بأولويـة وأهميـة قصـوى. ومـا زال قطـاع التصنيـف الائتمانـي الصينـي غيـر قـادر علـى تكويـن نظـام إداري ورقابـي فعـال حتـى الآن، ويظهـر هـذا الأمـر بصـورة رئيسـة فـي قيـام عـدد كبيـر مـن القطاعـات بتنفيـذ إدارة مركزيـة متخصصـة كل علـى حـدة للخدمـات التـي تقدمهـا وكالات التصنيـف الائتمانـي، ممـا أدى إلـى تشـكيل إدارة ورقابـة تتسـم بالتعدديـة. فخدمـات التصنيـف الائتمانـي لأسـواق الأوراق الماليـة التـي تقدمهـا وكالات التصنيـف الائتمانـي حاليًّـا تتـم إدارتهـا مـن قِبَـل لجنـة تنظيـم الأوراق الماليـة الصينيـة، وخدمـات التصنيـف الائتمانـي لسـوق السـندات وسـوق الإقـراض بيـن البنـوك تتـم إدارتهـا مـن قبـل بنـك الشـعب الصينـي،

أمـا التصنيـف الائتمانـي الخـاص بالمناقصـات والعطـاءات وخدمـات التصنيـف الائتمانـي لإصـدار سـندات الشـركات.. إلـخ، فتتـم إدارتـه مـن قبـل اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح. فالأسـاس الإداري والرقابـي للقطاعـات الإداريـة مختلـف، ممـا يجعـل المتطلبـات الإداريـة لـكل قطـاع غيـر متشـابهة. ونظـرًا لأنـه لا يوجـد قطـاع واحـد مختـص لـوكالات التصنيـف الائتمانـي، فـلا يمكـن تكويـن نظـام إداري ورقابـي فعـال، الأمـر الـذي أدى إلـى ظهـور عـدد كبيـر مـن محـاور الرقابـة والإدارة غيـر المذكـورة التـي لا يوجـد لهـا قوانيـن محـددة، مثـل شـروط ممارسـة تلـك الخدمـات، ومواصفـات تلـك الخدمـات.. إلـخ. وهنـاك أيضًـا فقـر فـي وكالات المراجعـة والإدارة الموحـدة لنتائـج التصنيـف علـى مسـتوى الدولـة، ممـا أدى إلـى ظهـور عـدد كبيـر جـدًّا مـن وكالات التصنيـف الائتمانـي التـي لـم تتـردد فـي التضحيـة بجـودة التقييـم فـي مقابـل الفـوز بمزيـد مـن خدمـات التقييـم، الأمـر الـذي أثـر بصـورة خطيـرة علـى التطـور السـليم لقطـاع التصنيـف الائتمانـي.

(3) الافتقار إلى آلية اعتماد موحدة:

مـا زالـت الصيـن تفتقـر إلـى نظـام اعتمـاد مسـتقر وموحـد لـوكالات التصنيـف، مقارنـةً بآليـات اعتمـاد وكالات التصنيـف الخارجيـة، ويظهـر ذلـك بصـورة رئيسـة فـي:

أولًا: تعدديـة الاعتمـاد غيـر الموحـد لهيئـات الرقابـة والإدارة. علـى سـبيل المثـال، تـم اعتمـاد أهليـة خمـس شـركات منهـا شـركة ليـان خـه الصينيـة ذات المسـئوليات المحـدودة للتصنيـف الائتمانـي.. إلـخ، كل علـى حـدة، مـن قبـل اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح وبنـك الشـعب الصينـي.

ثانيًـا: الافتقـار إلـى قواعـد محـددة وموحـدة لشـروط اعتمـاد أهليـة وكالات التصنيـف. فلـم تصـدر اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصـلاح أو بنـك الشـعب الصينـي حتـى الآن معاييـر واضحـة تخـص اعتمـاد أهليـة وكالات التصنيـف. وقـد وضعـت (الإجـراءات المؤقتـة لإدارة خدمـات التصنيـف الائتمانـي الخاصـة بأسـواق الأوراق الماليـة) التـي أعلنتهـا لجنـة تنظيـم الأوراق الماليـة الصينيـة فـي عـام 2007 قواعـد واضحـة لشـروط اعتمـاد أهليـة ممارسـة وكالات التصنيـف لخدمـات التصنيـف الائتمانـي الخاصـة بأسـواق الأوراق الماليـة، ولكـن عنـد مقارنتهـا بشـروط الاعتمـاد الخارجيـة، نجـد أن هـذه الإجـراءات والقواعـد سـالفة الذكـر

لـم تعكـس مـا إذا كان سـيتم اعتمـاد نتائـج التصنيف بصورة واسـعة من قبل المسـتخدمين الرئيسـيين أم لا. وحالـة عـدم التوحـد التـي تشـهدها معاييـر اعتمـاد الأهليـة هـذه لا تسـاعد فـي رفـع جـودة التصنيـف، ممـا يـؤدي إلـى صعوبـة القيـام بتقييـم نزيـه وعـادل وموضوعـي للتصنيفـات الائتمانيـة للشـركات؛ وبالتالـي عـدم القـدرة علـى رفـع مصداقيـة وكالات التصنيـف الائتمانـي بصـورة فعالـة.

(4) الافتقار إلى آلية أساسية للنفاذ إلى الأسواق والخروج منها:

بعـد تطبيـق قانـون الترخيـص الإداري، قامـت الصيـن بإلغـاء القيـود المفروضـة علـى دخـول وكالات التصنيـف الائتمانـي، حيـث مـن الممكـن أن تقـوم وكالات التصنيـف بالتسـجيل للنفـاذ إلـى الأسـواق طبقًـا لمعاييـر قطـاع الخدمـات التجاريـة. وفـي الوقـت ذاتـه، لا يوجـد قطـاع مختـص موحـد يقـوم بفحـص صناعـي قبـل النفـاذ إلـى الأسـواق بالإضافـة إلـى تفتيـش سـنوي للخدمـات والأنشـطة الخاصـة بـوكالات التصنيـف؛ لذلـك نلاحـظ انخفـاض شـروط وكالات التصنيـف للنفـاذ إلـى الأسـواق، والتبايـن بيـن الكفـاءات، ممـا أثـر بصـورة خطيـرة علـى موثوقيـة ومصداقيـة وكالات التصنيـف. ونظـرًا للافتقـار إلـى نظـام خـروج فعـال؛ تعاظمـت مشـاكل المنافسـات الداخليـة الشرسـة فـي قطـاع التصنيـف الائتمانـي. ومـن أجـل السـيطرة علـى الحصـص فـي الأسـواق، تسـتخدم بعـض وكالات التصنيـف أسـاليب غيـر سـوقية لإطـلاق منافسـات غيـر ملائمـة، حتـى إنهـا تبنَّـت طريقـة زيـادة درجـات التصنيـف مقابـل أسـعار منخفضـة، كـي تقاتـل مـن أجـل الفـوز بالخدمـات. والعواقب المباشـرة للمنافسـة الشرسـة هـي الإضـرار بشـكل خطيـر بصـورة قطـاع التصنيـف، الأمـر الـذي يؤثـر علـى موثوقيـة نتائـج التصنيـف.

(5) الافتقار إلى قواعد فعالة للسلوك المهني:

يفتقـر سـوق التصنيـف الصينـي إلـى القوانيـن واللوائـح الأساسـية التـي تقيـد وتنظـم عمـل وكالات التصنيـف، كمـا يفتقـر أيضًـا إلـى نظـام رقابـة داخلـي متكامـل؛ الأمـر الـذي أدى إلـى انخفـاض مسـتوى الأعمـال المعياريـة لخدمـات التصنيـف، ووجـود مشـاكل متعـددة فـي مجـالات مختلفـة منهـا الإدارة الشـاملة لخدمـات التصنيـف، والقواعـد التنظيميـة لجميـع حلقـات العمـل، وضبـط جـودة الخدمـات والتحكـم بهـا.. إلـخ.

أولًا: مشـكلة تضـارب المصالـح: فهنـاك بعـض وكالات التصنيـف التـي لديهـا تواصـل وثيـق مـع القطاعـات الحكوميـة أو البنـوك التجاريـة منـذ بدايـة إنشـائها، ومـن السـهل أن تتأثـر هـذه الـوكالات بطلبـات الحكومـة وجهـات تقديـم الخدمـات، ممـا يجعـل الأعمـال غيـر معياريـة، وتفتقـر إلـى الموضوعيـة والاسـتقلالية، ويؤثـر هـذا الأمـر علـى نزاهـة خدمـات التصنيـف.

ثانيًا: مشـكلة رسـوم التصنيـف: تقـوم وكالات التصنيـف بالصيـن حاليًـا بجمـع رسـوم بشـكلٍ رئيـسٍ مـن المُصدِّر، إلا أن المعاييـر التـي تنظـم جمـع تلـك الرسـوم غيـر موحـدة، وعشـوائية، حيـث يتعهـد البعـض بـرد تلـك الرسـوم بنـاء علـى معـدلات محـددة، والبعـض "يحـدد الرسـوم علـى أسـاس درجـة التصنيـف"، ليمـارس بذلـك عمليـة "التجـارة بالتصنيفـات".

ثالثًا: مشـكلة الإفصـاح عـن المعلومـات: تنـص الأنظمـة المعنيـة بالصيـن حاليًـا علـى ضـرورة الإعـلان عـن نتائـج التصنيـف فقـط، ولـم تطلـب الإفصـاح عـن معلومـات خاصـة بطريقـة التصنيـف، ومراحلـه؛ لذلـك فـإن المعلومـات الائتمانيـة غيـر معياريـة، ممـا يـؤدي إلـى عـدم قـدرة جميـع الأطـراف بالأسـواق علـى الحكـم علـى جـودة التصنيـف أو الرقابـة عليـه بصـورة تامـة.

(6) افتقار مؤشرات وطرق التصنيف الائتماني إلى السمات العلمية:

هنـاك مشـاكل محـددة فـي إعـداد مؤشـرات التقييـم الائتمانـي للشـركات فـي الصيـن. فـإذا اتخذنـا مـن مؤشـر معـدل نمـو صافـي الربـح شـائع الاسـتخدام نموذجًـا، نجـد أن هـذا المؤشـر يهتـم فقـط بأحـوال نمـو صافـي الربـح لمـا يقـرب مـن عاميـن أو ثلاثـة فـي القوائـم الماليـة التـي تقدمهـا الشـركات. وإذا كان أداء النمـو للشـركة فـي الآونـة الأخيـرة مسـتقرًّا بصـورة متواصلـة، فنتائج حسـاباته سـتكون واقعيـة، وفـي حـال عـدم اسـتقرار نتائـج الأعمـال التجارية للشـركات، سـتفقد نتائج حسـاباتها مغزاهـا الاقتصـادي. لذلـك فـإن التصنيـف الائتمانـي للشـركات لا يمكـن أن يعتمـد بصـورة كاملـة علـى التحليـلات والأحـكام الخاصـة بالأحـوال الماليـة للشـركات، وفـي الوقـت ذاتـه لا بـد مـن وضـع تحليـلات العوامـل التاليـة فـي الحسـبان: أحـوال التنميـة الصناعيـة، وكفـاءة الإدارييـن.. إلـخ. ويفتقـر قطـاع التصنيـف الائتمانـي بالصيـن إلـى معاييـر خدميـة موحـدة، كمـا تفتقـر طريقـة التصنيـف إلـى السـمات العلميـة، بالإضافـة إلـى عـدم كفايـة البيانـات الخاصـة بتاريـخ الائتمـان، وتخلـف

أعمـال المتابعـة والفحـص؛ الأمـر الـذي أدى إلـى افتقـار نتائـج التصنيـف إلـى الموضوعيـة والنزاهـة والدقـة.

ثانيًا، تأسيس نظام التصنيف الائتماني بالصين:

(1) التمسك بالاستقلالية خلال تأسيس نظام التصنيف الائتماني بالصين:

أكـدت الأزمـة الماليـة العالميـة للمـرة الثانيـة لشـعوب العالـم أن مـن يمتلـك سـلطة التصنيـف الائتمانـي الدولـي، يمتلـك سـلطة التسـعير المالـي، وذلـك فـي ظـل العولمـة الاقتصاديـة. فتتمتـع سـلطة التصنيـف الائتمانـي بتأثيـرات كبيـرة غيـر مسـبوقة علـى المصالـح الأساسـية للبـلاد، خاصـة فـي هـذا العصـر الـذي تطغـى فيـه سـمة العولمـة تدريجيًّـا علـى العلاقـة بيـن الائتمـان والديـون. لذلـك تظهـر حاليًّـا عـدد مـن التغيـرات فـي أنمـاط التصنيـف العالميـة الواحـدة تلـو الأخـرى. فقـد تـم تشـكيل توافـق جماعـي علـى تعزيـز إدارة ورقابـة التصنيـف، حيـث تقـوم دول تتزايـد أعدادهـا باسـتمرار بوضـع قواعـد وقوانيـن أكثـر صرامـة لإدارة ورقابـة التصنيـف، لتبـدأ فـي دعـم حمايـة نمـو وكالات التصنيـف الخاصـة بهـا، وتعتمـد علـى قوتهـا الذاتيـة فـي حمايـة أمنهـا المالـي الوطنـي. وقـد أعلـن فلاديميـر بوتيـن رئيـس الـوزراء الروسـي عـن بنـاء وكالات تصنيـف محليـة، كمـا عـززت كوريـا الجنوبيـة مـن إدارة التصنيـف المـزدوج، وأقـرت أنـه علـى الشـركات المُصـدِّرة اختيـار شـركة المعلومـات الوطنيـة والتصنيـف الائتمانـي ذات المسـئوليات المحـدودة بكوريـا الجنوبيـة كـي تكـون إحـدى وكالات التصنيـف المـزدوج، كمـا قامـت اليابـان بتقديـم الدعـم المالـي لجمعيـة التصنيـف الآسـيوية التـي تسـيطر عليهـا لتوسـيع تأثيـرات وكالات التصنيـف اليابانيـة بآسـيا. تبيـن هـذه الإشـارات أن كل هـذه العوامـل قـد رفعـت مـن شـأن التصنيـف الائتمانـي حتـى وصـل إلـى المسـتوى الاسـتراتيجي الوطنـي، وقـد أصبحـت مقاطعـة نظـام التصنيـف الدولـي غيـر العـادل المعمـول بـه حاليًّـا، مـن خـلال امتـلاك سـلطة التصنيـف، تيـارًا سـائدًا، وقـد خلـق هـذا الأمـر فرصـة تاريخيـة لا تعـوَّض لمشـاركة الصيـن فـي صياغـة قوانيـن ولوائـح التصنيـف الدولـي لفتـرة الأزمـة الماليـة التاليـة، والعمـل قدمًـا نحـو الفـوز بسـلطة التصنيـف الدولـي.

1. إعداد ومساعدة وكالات التصنيف الائتماني الوطنية:

علـى الحكومـة أن تعمـل علـى الإسـراع فـي تنميـة وكالات التصنيـف الائتمانـي الوطنيـة، وأن تعتبـر هـذا الأمـر سياسـة أساسـية للدولـة، وتدرجـه ضمـن الخطـة الوطنيـة للتنميـة الاقتصاديـة والماليـة، وعليهـا أيضًـا دفـع تنميـة النظـام الائتمانـي فـي المجتمـع، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى النمـو المتزامـن لـكل مـن قطـاع التصنيـف الائتمانـي بالدولـة، والمجـال الاقتصـادي والاجتماعـي بهـا.

أولًا: علـى مسـتوى نظـام الإدارة والرقابـة، يجـب التمسـك بمبـدأ الجمـع بيـن الإدارة والرقابـة الموحـدة والإدارة والرقابـة المتخصصـة. وتوضيـح قطاعـات الإدارة المتخصصـة لـوكالات التصنيـف، وقطاعـات الإدارة والرقابـة، والتشـدد فـي النفـاذ إلـى الأسـواق ومعاييـر الإدارة والرقابـة اليوميـة.

ثانيًا: الربـط بيـن عمليـات التسـوية باليـوان الصينـي للتجـارة عابـرة القـارات، والخدمـات الماليـة الخارجيـة لليـوان الصينـي، ومسـاعدة وكالات التصنيـف الوطنيـة فـي إطـلاق تصنيـف وطنـي لمخاطـر التأميـن، مـن أجـل ضمـان سـلطة وكالات التصنيـف الائتمانـي الوطنيـة فـي تصنيـف أدوات الديـن السـيادية لليـوان الصينـي خـارج البـلاد.

ثالثًا: وضـع سياسـات وإجـراءات خاصـة لمسـاعدة وكالات التصنيـف الائتمانـي الوطنيـة علـى النمـو والتوسـع، ومـن الممكـن اختيـار 2 -3 وكالات تصنيـف ائتمانـي وطنيـة تتمتـع بإمكانـات تنميـة، لمنحهـا دعـم أكبـر عـن طريـق الأسـهم المملوكـة للدولـة؛ وذلـك لرفـع قدراتهـا التنافسـية، والإسـراع فـي تنميتهـا وتقويتهـا، الأمـر الـذي يجعـل وكالات التصنيـف الائتمانـي الوطنيـة لديهـا القـدرة علـى المشـاركة فـي الأنشـطة الماليـة الدوليـة، ويضمـن صـوت الصيـن المسـموع فـي الأسـواق الماليـة الدوليـة.

2. الحد من تغلغل وسيطرة وكالات التصنيف الائتماني الأمريكية:

مـن الممكـن أن تشـارك وكالات التصنيـف الأجنبيـة فـي خدمـات التصنيـف التـي لا تتطـرق إلـى المجـالات الاقتصاديـة الخاصـة بالأمـن الوطنـي، بينمـا لا يمكـن السـماح بـأي حـال مـن الأحـوال لهـذه الـوكالات أن تقـوم بتوجيـه أسـواق التصنيـف الصينيـة، مـن أجـل حمايـة

السيادة المالية والأمن الوطني للصين. ولا بد من تحسين القوانين واللوائح المعنية بالتصنيف الائتماني، لمواجهة ظاهرة مشاركة وكالات التصنيف الأمريكية دون قيود في التصنيف الائتماني الخاص بالحكومة الصينية وجميع أنواع الشركات الصينية (بما في ذلك شركات القطاع المالي، وشركات الصناعات الخاصة بالدفاع الوطني) في الوقت الراهن.

أولًا: ينبغي فرض قيود واضحة على وكالات التصنيف الأجنبية، وعدم السماح لها بالتطرق إلى المجالات الاقتصادية الخاصة بالأمن الوطني، مثل شركات القطاع العام الكبرى، والمؤسسات المالية الرئيسة، بالإضافة إلى الصناعات الخاصة بالدفاع الوطني (كمجالات الأسلحة، والفضاء، والطيران، والصناعات النووية، وصناعة السفن).. إلخ.

ثانيًا: من الضروري أن تلتزم أسواق التصنيف الائتماني الصينية خلال انفتاحها على الخارج بمبدأ المعاملة بالمثل. ففي الوقت ذاته الذي يتم فيه إجازة دخول الاستثمارات الأجنبية إلى سوق التصنيف الائتماني الصيني، لا بد من مطالبة حكومات تلك الدول المضيفة بدورها بالتعهد بإجازة دخول أسواق وكالات التصنيف الصينية. وبالنسبة لوكالات التصنيف في الصين التي يثبت أنها تقوم بتقديم أخبار ومعلومات لوكالات استخباراتية أجنبية، لا بد من الإلغاء الفوري لخدمات تصنيفها بالصين.

3. الحد الأقصى لنسبة رأس المال الأجنبي في وكالات التصنيف الائتماني الصينية و"التصنيف المزدوج":

يجب ألا تتجاوز أعلى نسبة للأسهم التي تمتلكها الوكالات الأجنبية في وكالات التصنيف الائتماني الصينية 25%، ومن الممكن تبنّي "التصنيف المزدوج" حيال التصنيف الذي لا يتطرق إلى المجال المالي والأمن الاقتصادي والتكنولوجي بالدولة. فأولًا: في ضوء القوانين المعنية بالمؤسسات المالية الأجنبية التي تستثمر في البنوك ذات التمويل الصيني، لا يجب أن تتجاوز أعلى نسبة أسهم تمتلكها تلك المؤسسات في وكالات التصنيف الائتماني الصينية 25%، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن لتلك المؤسسات التحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سلطة إدارة الأعمال التجارية الخاصة بالشركات ذات الرأس المال المشترك.

ثانيًـا، تطبيـق "التصنيـف المـزدوج" حيـال التصنيـف الـذي لا يشـمل الأمـن الاقتصـادي والتكنولوجـي للدولـة، أي أن التصنيـف الـذي تشـارك فيـه وكالات التصنيـف الأجنبيـة والـذي لا يتطرق إلـى الأمـن الاقتصـادي والتكنولوجـي للدولـة، لا بـد أن تقـوم وكالات التصنيـف الوطنيـة فـي الوقـت ذاتـه بنشـر تقريرهـا عنـه؛ مـن أجـل ضمـان حصـول الشـركات الصينيـة الرئيسـة علـى معاملـة عادلـة عنـد نفاذهـا إلـى الأسـواق الدوليـة.

4. دعم وكالات التصنيف الوطنية المستقلة لدخول أسواق التصنيف الأمريكية:

ترتبـط سـلطة التصنيـف الدولـي بالمصالـح الوطنيـة ارتباطًـا وثيقًـا. وعلـى الرغـم مـن أن الصيـن هـي أكبـر دولـة دائنـة للولايـات المتحـدة، إلا أنـه، نظـرًا لعـدم امتلاكهـا لسـلطة التصنيـف الدولـي، نجدهـا تفتقـر إلـى قدرتهـا علـى حمايـة مصالحهـا باعتبارهـا دولـة دائنـة. وعلـى الرغـم أيضًـا مـن أن الاقتصـاد الصينـي يشـهد تطـورًا سـريعًا، وقوتـه الوطنيـة ترتفـع باسـتمرار، إلا أنـه لا توجـد سـلطة تسـعير فـي الأسـواق الدوليـة باليـوان الصينـي؛ نظـرًا لعـدم امتـلاك الصيـن لسـلطة التصنيـف الدولـي، لذلـك لا يمكنهـا حمايـة المصالـح الوطنيـة خـلال عمليـة تدويـل اليـوان الصينـي. وتبيـن أحـداث حظـر شـركة داجونـغ الدوليـة ذات المسـئوليات المحـدودة للتصنيـف الائتمانـي، وكالـة التصنيـف المسـتقلة بالصيـن، مـن دخـول الأسـواق الأمريكيـة فـي إبريـل مـن عـام 2010، أن الصيـن بحاجـة إلـى أن تجعـل دعـم فـوز وكالات التصنيـف المسـتقلة بهـا بسـلطة التصنيـف الدولـي اسـتراتيجية وطنيـة للدولـة، حيـث يجـب دعـم وكالات التصنيـف المسـتقلة لدخـول أسـواق التصنيـف الأمريكيـة. ويجـب أيضًـا دعـم تلـك الـوكالات فـي إصـدار نتائـج تصنيفهـا لـدول أخـرى، خاصـةً نتائـج تصنيفهـا لديـون الولايـات المتحـدة السـيادية، مـن أجـل الكشـف عـن مخاطـر ديـون الولايـات المتحـدة، والحفـاظ علـى المصالـح الوطنيـة الرئيسـة للصيـن باعتبارهـا أكبـر الـدول الدائنـة للولايـات المتحـدة.

(2) تأسيس نظام إدارة ورقابة موحد للتصنيف الائتماني:

1. تحسين قوانين ولوائح التصنيف الائتماني:

نقتـرح الإسـراع فـي إصـدار (لائحـة إدارة المعلومـات الائتمانيـة)، لتوحيـد قوانيـن النفـاذ إلـى الأسـواق، وأهليـة الموظفيـن، إلـى غيـر ذلـك مـن الأمـور الخاصـة بالمؤسسـات التـي تقـدم

خدمة المعلومات الائتمانية (بما في ذلك الوكالات التي تقدم خدمة التصنيف الائتماني)، وفي الوقت ذاته توضيح القطاعات العاملة في رقابة وإدارة خدمة المعلومات الائتمانية ووظائفها، وإجراءات ووسائل الرقابة والإدارة.. إلخ. وفي ظل توجيهات (لائحة إدارة المعلومات الائتمانية)، يجب الإسراع في إصدار (الإجراءات الإدارية لوكالات التصنيف الائتماني)، وتوضيح كيانات تنسيق الرقابة والإدارة الموحدة الخاصة بقطاع التصنيف الائتماني، ونفاذ وكالات التصنيف إلى الأسواق واعتماد الجهات الرقابية لها، وقواعد السلوك المهني للتصنيف، وإدارة ورقابة تضارب المصالح، بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات.. إلخ.

2. تأسيس نظام إدارة ورقابة موحد:

إن الصين باعتبارها دولة تعتمد على التمويل غير المباشر بصورة كبيرة، تتحمل بنوكها مخاطر الأعمال التجارية للاستثمارات والشركات التي تحدث بسبب عدم تناسق المعلومات، و(لائحة إدارة المعلومات الائتمانية [مسودة آراء]) توضح أن بنك الشعب الصيني يواكب المتطلبات الواقعية لمنع مخاطر سوق الإقراض ورفع مستوى تسعير المخاطر المالية التي تصب في صالح القطاعات العاملة في رقابة وإدارة خدمة المعلومات الائتمانية. ولا بد من أن توضح اللائحة التنفيذية لـ(لائحة إدارة المعلومات الائتمانية)، و(الإجراءات الإدارية لوكالات التصنيف الائتماني) دور بنك الشعب في الإشراف على تنسيق رقابة وإدارة قطاع التصنيف، كما ينبغي أن تنص على تخويل بنك الشعب الصيني والقطاعات المختصة الأخرى سلطة التواصل والتنسيق، وترأس وضع النظام الأساسي لرقابة وإدارة قطاع التصنيف، كما أنه الممكن أيضًا أن تقوم القطاعات الأخرى بوضع قوانين رقابية وإدارية خاصة، وذلك طبقًا للاحتياجات الواقعية للرقابة والإدارة، وبما لا يخالف النظام الأساسي.

3. توحيد شروط النفاذ، وآلية الاعتماد:

إن بناء نظام معياري وشفاف وموحد لنفاذ واعتماد وكالات التصنيف، يضمن ممارسة وكالات التصنيف المطابقة للمعايير، وذات الجودة العالية لخدمات التصنيف. ولا بد أن تعكس شروط النفاذ إلى الأسواق المضمون الأساسي لمعايير التصنيف، وتمنع

الأشخاص منخفضي الكفاءة ممن يلهثون وراء المصالح من دخول الأسواق، ولكن قد تكون متساهلة قليلا مقارنةً بشروط اعتماد الجهات الرقابية، من أجل تلبية الاحتياجات المتنوعة للأسواق حيال خدمات التصنيف. أما شروط اعتماد الجهات الرقابية فلا بد أن تعكس واقع رقابة وإدارة التصنيف الائتماني الخاص بسوق السندات وسوق الإقراض، ويجب أن تتضمن شروطها الرئيسة ما يلي: مطابقة وكالات التصنيف للمعايير من عدمه، وقدرتها على تجنب تضارب المصالح، ونسبة اعتماد المستثمرين والمقترضين، إلى غير ذلك. وهناك شروط خاصة من الممكن أن تقوم كيانات الرقابة والإدارة المعنية بوضعها طبقًا للمتطلبات الإدارية المحددة.

4. تعزيز المعايير المهنية:

أولًا: يجب وضع صياغة تفصيلية للقوانين الإدارية المتعلقة بتجنب تضارب المصالح، وحث وكالات التصنيف على تأسيس رقابة داخلية معيارية وفعالة.

ثانيًا: إصدار شروط واضحة لتحسين أهلية الموظفين في وكالات التصنيف، وجودة المعلومات الأساسية للتصنيف، وإجراءات التصنيف، وطرق وأنظمة التصنيف.. إلخ.

ثالثًا: مطالبة وكالات التصنيف بوضوح بالإفصاح عن طرق وإجراءات التصنيف، ومصادر المعلومات الأساسية له، والمخاطر المهمة الخارجة عن السيطرة خلال مراحل التصنيف، بالإضافة إلى الأداء التاريخي لأنشطة التصنيف.. إلخ.

5. الاضطلاع بمسئولية الرقابة والإدارة بصورة عملية:

في ظل تحسين القوانين واللوائح المعنية، يجب أن تقوم القطاعات المسئولة عن الإدارة والرقابة بتطبيق مزيد من الرقابة والإدارة الإيجابية لقطاع التصنيف.

أولًا: بناء آلية مراجعة جودة التصنيف على أساس إحصائيات معدل خرق القواعد والقوانين، وتحت توجيه مراجعة فريق من الخبراء، وحث وكالات التصنيف على رفع الجودة المهنية.

ثانيًا: القيام بتفتيش ميداني داخل وخارج الموقع لأعمال وكالات التصنيف الائتماني

بصفة دورية، وينبغي فرض عقوبات طبقًا للقانون، إذا ما ثبت وجود أنشطة مخالفة للقوانين.

ثالثًا: بناء آلية لتقييم وكالات التصنيف تتخذ من جودة التصنيف واستقلاليته وأحواله العملية، محتوى رئيسًا لها، واعتبار نتائج التفتيش والتقييم أساسًا لنفاذ وكالات التصنيف إلى الأسواق واعتماد الجهات الرقابية لها.

6. دفع الإدارة المنضبطة للاتحادات:

يجب دفع بناء الاتحادات الصناعية، وتعزيز الإدارة المنضبطة لقطاع التصنيف. فعلى قطاعات الرقابة والإدارة الإسراع في دفع بناء اتحادات صناعية وطنية للتصنيف الائتماني، كي تلعب دورًا تكميليًّا للانضباط الذاتي الخاص بالقطاعات الصناعية. ويجب أن تقوم الاتحادات بإصدار الإجراءات الإدارية للانضباط الذاتي الخاص بالقطاعات الصناعية، وتوضيح شروط الأخلاقيات المهنية، والانضباط المهني، والإمكانات العملية، بالإضافة إلى المسئولية الوظيفية للعاملين في هذا المجال. كما ينبغي أن تؤسس نظام اختبار الأهلية المهنية للموظفين العاملين في هذا المجال، ونظام التعليم المتواصل، ورفع المهارات المتخصصة والإمكانات العملية للموظفين. ويجب أيضًا دفع موظفي وكالات التصنيف نحو الالتزام التام بمسئوليتهم تجاه الرأي العام للمجتمع والعملاء وأقرانهم، ومنع الأنشطة التي تعمل على الإضرار بالمصداقية المهنية كالمنافسة غير الشريفة.. إلخ، وذلك من خلال نظام متكامل لمعايير الانضباط الذاتي.

(3) تأسيس نظام مؤشرات وطرق التصنيف الائتماني:

1. معلومات التصنيف:

إن نظام الدعم المعلوماتي العلمي الضخم هو أساس لأعمال التصنيف الائتماني. وتتسم مصادر المعلومات بتعدد قنواتها؛ لذلك عند استخدام المعلومات المعنية، يجب الانتباه خصيصًا لجودة معلومات التصنيف، فاقترابها من الموضوع، وتوقيتها المناسب، وموثوقيتها، وقابليتها للمقارنة، تعد جميعها مؤشرات مهمة لجودة معلومات التصنيف.

(1) معلومات الاقتصاد الكلي: تشمل المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تحتاج

وكالات التصنيف الائتماني إلى رصدها عند تحليلها للبيئة الخارجية للشركات: التحول الاقتصادي، وقابلية استرجاع القروض، ومستوى الدخل المتاح، والاتجاه الاستهلاكي للمواطنين، وسعر الفائدة، ومعدل التضخم المالي، واقتصاديات الحجم، وأسعار الفائدة في السوق، ونسبة عجز الميزانية الحكومية، واتجاه التغير في إجمالي الناتج المحلي، واتجاه البطالة، وقيمة الدولار في الأسواق الدولية، واتجاه سوق الأسهم، وعوامل التصدير والاستيراد، والتحول في الفئات المختلفة من السلع والطلب عليها، وتذبذبات الأسعار، والسياسات النقدية، والسياسات المالية، ومعدلات الضرائب.. إلخ.

(2) المعلومات عن اتجاه التنمية الصناعية: يتضمن اتجاه التنمية الصناعية ما يلي: الخصائص الصناعية، وأحوال التنافس، ودورة الحياة.. إلخ. فمن الممكن إصدار تكهنات وتوقعات معقولة للأعمال التجارية المستقبلية للشركات، وذلك من خلال التقييم المضبوط لاستدامة أعمال الشركات.

(3) البيانات المالية وغير المالية: وهذا النوع من البيانات ينقسم أيضًا إلي:

1. القوائم المالية والإفصاح عن المعلومات المعنية.

2. بيانات التشغيل ومؤشرات الأداء من المستوى ذاته الذي تستخدمه القطاعات الإدارية لإدارة الشركات.

(4) المعلومات التحليلية للبيانات المالية وغير المالية التي تقدمها القطاعات الإدارية: إن المعلومات التحليلية للقطاعات الإدارية مهمة للغاية في فهم أسباب تغير بيانات الشركات. حيث تقوم القطاعات الإدارية بإدارة الأنشطة التشغيلية للشركات بصورة مباشرة. ومن أجل أهداف إدارية، تقوم دائمًا بعمل تحليلات للبيانات الخاصة بالشركات. على سبيل المثال، التقرير الختامي للعمل السنوي، لا يفسر بيانات القوائم المالية وتغيراتها، وبيانات التشغيل، ومؤشرات الأداء بالإضافة إلى تغيراتها فحسب، بل إنه يقوم بتحليل العوامل غير المؤكدة في الأنشطة التشغيلية المستقبلية للشركات أيضًا. لذلك فإن

القطاعات الإدارية هي أفضل مصدر للمعلومات التي تتسم بالطابع التحليلي.

(5) المعلومات عن التنمية المستقبلية.

1. الفرص والمخاطر المتعلقة بالشركات.

2. الخطط الخاصة بالقطاعات الإدارية.

3. بيانات التوقعات التشغيلية والمالية المعنية.

(6) المعلومات عن القطاعات الإدارية وحاملي الأسهم: تتضمن المعلومات عن القطاعات الإدارية وحاملي الأسهم: الهوية، والخلفية، والأخلاقيات المهنية لحاملي الأسهم والموظفين الإداريين، وهوية كبار المساهمين وأحوال حيازتهم للأسهم، والعوامل التي تسبب تغير أحوال حيازة الأسهم، بالإضافة إلى العلاقة بين أطراف المعاملات المعنية، وكبار المساهمين، والإداريين، والموردين، والعملاء، والمنافسين، والشركات التي يتم تقييمها.

2. مضمون الدراسة:

يجب أن يهتم تصنيف الشركات بدراسة جوانب عدة بصورة رئيسة، منها القدرات التنافسية للشركة، والمستوى الإداري لها، وجودة السياسات المحاسبية والقوائم المالية بها، والمؤشرات المالية والتحليلات الخاصة.. إلخ.

(1) القدرات التنافسية للشركة: تعكس القدرات التنافسية بصورة رئيسة جوانب عدة، من بينها حصص الأسواق التي تمتلكها الشركة، وسيطرة المنتجات، وقدرة الشركة على التأثير على الأسعار في الأسواق.. إلخ. وتركز حصص الأسواق على تجسيد مكانة الشركة في الأسواق، فهي مؤشر رئيس يوضح توازن القدرات التنافسية للشركة. أما سيطرة المنتجات، فتشير إلى احتلال منتجات الشركة مكانة مسيطرة ومتحكمة بين المنتجات المماثلة لها في الأسواق من عدمه. فالقدرات التنافسية للسلع التي تحتل مكانة مسيطرة تتسم بالقوة. أما قدرة الشركة على التأثير على أسعار الأسواق فدائمًا ما تعكس احتكار الأسواق؛

لذلـك فـإن الشـركة التـي تتمتـع بتأثيرهـا الكبيـر علـى الأسـعار لهـا مزايـا تنافسـية قويـة للغايـة. وعلـى الرغـم مـن أن حصـص الأسـواق وسـيطرة المنتجـات.. إلـخ، مـن الممكـن أن تعكـس القـدرات التنافسـية للشـركات بصـورة جيـدة، إلا أن عـددًا كبيـرًا مـن الشـركات تملـك حصصًـا منخفضـة فـي الأسـواق، أو أن منتجاتها لا تتسـم بمـا يميزهـا عـن المنتجـات الأخـرى؛ لذلـك فـإن الحصـص السـوقية لا يمكنهـا دائمًـا أن تعكـس القـدرات التنافسـية لهـذه الشـركات بصـورة حقيقـة. والطريقـة الفعالـة لذلـك هـي تقييـم قـدرات تلـك الشـركات لحفاظهـا علـى أداء إداري ذي مسـتوى عـال، ومضمـون التقييـم الرئيـس هـو: القـدرة علـى تجزئـة المنتجـات، ونسـبة الانتشـار فـي الأسـواق، ونسـبة انتشـار العمـلاء والمورديـن الرئيسـيين.

(2) مسـتوى التشـغيل والإدارة: يتضمـن تقييـم مسـتوى التشـغيل والإدارة بصـورة رئيسـة: تحليـل قـدرة طبقـة الإدارة علـى التكيـف، واسـتراتيجيات التشـغيل الخاصـة بالشـركة، وقابليـة تعـرض طبقـة الإدارة للمخاطـر، وفعاليـة الإدارة، وتذبـذب طبقـة الإدارة، ومنطقيـة هيـكل المنتجـات، ومسـتوى فعاليـة التشـغيل، والتغيـر فـي القـدرات التنافسـية للشـركة.. إلـخ.

(3) تحليـل جـودة السياسـات المحاسـبية والقوائـم الماليـة: يتضمـن تحليل السياسـات المحاسـبية بصـورة رئيسـة تقييـم مـا يلـي: أساسـيات القوائـم الماليـة الموحـدة، ومبـادئ الاسـتهلاك، وسياسـة الاعتـراف بالإيـرادات، وسياسـة الاحتفـاظ بالربـح، والسـمعة، والاعتـراف بالأصـول غيـر الماديـة، وإعـادة تقييـم قيمـة الأصـول الثابتـة.. إلـخ. وتحليـل جـودة القوائـم الماليـة يعـد تحليـلاً لحقيقـة ومصداقيـة البيانـات الماليـة.

(4) تحليـل المؤشـرات الماليـة: عـادة مـا تسـتطيع المؤشـرات الماليـة أن تعكـس بـكل موضوعيـة مسـتوى التشـغيل ومسـتوى المخاطـر للشـركة؛ لذلـك فـإن تحليـل النسـب الماليـة دائمًـا مـا يكـون أساسًـا مهمًّـا للتصنيـف الائتمانـي. وتتضمـن المؤشـرات الماليـة بصـورة رئيسـة مـا يلـي: التدفـق النقـدي، وحجـم وجـودة الأصـول، والقـدرة علـى تحقيـق أربـاح، وهيـكل رأس المـال، وتطويـر الأعمـال.. إلـخ.

(5) تحليلات خاصة: هناك بعض الموارد الخاصة التي تمتلكها الشركات ولا تؤثر بصورة واضحة على القدرات التنافسية لها، لكنها تؤثر بشكل كبير جدًّا على مستوى ائتمان الشركة. وتشمل هذه العوامل الخاصة كلًّا من: أمور طارئة، وقنوات تمويل، وعلاقات عامة.. إلخ. والأمور الطارئة تشير إلى الضمانات التي تقدمها الشركات للأوساط الخارجية، والتعهدات بجودة المنتجات، بالإضافة إلى الدعاوي القضائية للشركة.. إلخ، والتي لا يتم ذكرها في بيان الميزانية بسبب عدم التأكد منها، ولكنها قد تؤثر بصورة كبيرة للغاية على التشغيل الطبيعي للشركة.

3. مؤشرات التصنيف:

يجب أن تتضمن مؤشرات التصنيف الرئيسة: مؤشر الكفاءة التشغيلية، ومؤشر إمكانات النمو، ومؤشر القدرة على دفع الديون، ومؤشر الربحية، ومؤشر الهيكل المالي، بالإضافة إلى مؤشر التدفق النقدي.

(1) مؤشر الكفاءة التشغيلية:

أولًا: تحليل كفاءة التشغيل والإدارة للشركة من منطلق التغيرات في الالتزامات طويلة الآجال، والالتزامات المتداولة، وعائدات المبيعات.

ثانيًا: رصد كفاءة التشغيل والإدارة للشركة من منطلق درجة نمو معدل الأصول المتداولة (الأصول المتداولة/ إجمالي الأصول)، ومقارنتها بدرجة نمو أرباح التشغيل.

(2) مؤشر إمكانات النمو: هناك ثلاث مؤشرات لتحليل الأساس الرئيس الخاص بالقيمة المنطقية لهيكل أصول الشركات: نسبة الأصول المتداولة (الأصول المتداولة/إجمالي الأصول)، ونسبة حقوق المساهمين (إجمالي الالتزامات، حقوق الملكية)، ومعدل تشغيل الالتزامات (الالتزامات طويلة الآجال/حقوق الملكية). وطبقًا للقطاعات المختلفة بالشركة، يتم الحصول على متوسط قيمة المؤشرات الثلاثة من كل قطاع على حدة، وعلى أساس هذه البيانات يتم

تحديـد القيمـة المنطقيـة للمؤشـرات الثلاثـة. وطبقًـا لدرجـة التبايـن بيـن الظـروف الواقعيـة للشـركة والقيمـة المنطقيـة لهـذه المؤشـرات الثلاثـة، يتـم الحكـم علـى الأنمـاط التشـغيلية للشـركة؛ بالتالـي يمكـن الحكـم علـى إمكانـات نمـو الشـركة. والسـمة الرئيسـة لشـركات تنميـة الخدمـات هـي تجـاوز المعـدل المعقـول للأصـول المتداولـة، أمـا شـركات تقليـل الخدمـات فسـمتها الرئيسـة هـي الانخفـاض عـن المعـدل المعقـول للأصـول المتداولـة، أمـا الشـركات التـي يشـوب هيـكل التزاماتهـا اسـتثمارات غيـر آمنـة، فسـمتها الرئيسـة تجـاوز النسـبة المعقولـة لحقـوق المسـاهمين، أمـا الشـركات التـي يتمتـع هيكل التزاماتهـا بإمكانـات محتملـة فسـمتها الرئيسـة هـي الانخفـاض عـن النسـبة المعقولـة لحقـوق المسـاهمين، والشـركات ذات الإدارة المسـتقلة سـمتها الرئيسـة تجـاوز المعـدل المعقـول لتشـغيل الالتزامـات، أمـا الشـركات ذات الإدارة غيـر المسـتقلة فسـمتها الرئيسـة الانخفـاض عـن المعـدل المعقـول لتشـغيل الالتزامـات.

(3) مؤشر القدرة على دفع الديون:

أولًا: معـدل الأصـول والالتزامـات ومعـدل العائـد علـى صافـي الأصـول: معـدل الأصـول والالتزامـات هـو أحـد المؤشـرات الرئيسـة التـي تقيـس قـدرة الشـركة علـى دفـع الديـون طويلـة الآجـال. ومـن المعـروف عـادةً أن الحـدود المعقولـة لهـذا المؤشـر تتـراوح بيـن 60% إلـى 70%؛ وإذا كان المؤشـر أدنـى مـن 30%، فيـدل علـى قـوة اقتصـاد الشـركة، وقلـة الالتزامـات أو الديـون، ووفـرة مـوارد رأس المـال، أمـا إذا كان المؤشـر أكبـر مـن 70%، فيـدل علـى الارتفـاع الكبيـر، وتجـاوز درجـة تحمـل الدائن، ممـا يـؤدي إلـى صعوبـة رفـع رأس المـال، وزيـادة مخاطـر التمويـل.

ثانيًا: نسبة السيولة، ونسبة التداول السريع.

ثالثًـا: الأصـول المتداولـة، والالتزامـات المتداولـة. ومـن المعـروف عـادةً أن النمـو المتزامـن لــكل مــن معــدلات الأصــول المتداولــة، والالتزامــات المتداولــة، بالإضافــة إلــى إجمالـي الأربـاح هـي حالـة مثاليـة لأيـة شـركة.

(4) مؤشـر الربحيـة: القـدرة علـى الربحيـة هـي قدرة الشـركات على تحقيـق أرباح. والمؤشـرات التـي تعكـس قـدرة الشـركات علـى تحقيـق الأربـاح كثيـرة جـدًّا، والمؤشـرات الرئيسـة من بينهـا سـتة مؤشـرات: إجمالـي هامـش الربـح، والعائـد علـى إجمالـي الأصـول، والعائـد علـى صافـي الأصـول، ونسـبة التدفـق النقـدي التشـغيلي مقابـل إيـرادات المبيعـات، وصافـي التدفـق النقـدي لأنشـطة التشـغيل، ومعـدل الأربـاح التجاريـة.

(5) مؤشـر الهيـكل المالـي: عنـد تحليـل الهيـكل المالـي، يتـم دراسـة اسـتخدامات رأس المـال، وترشـيد اسـتغلاله بصـورة رئيسـة، وعـادةً مـا يسـتخدم هـذا المؤشـر ثلاثـة مؤشـرات فـي التحليـل وهـي: نسـبة حقـوق المسـاهمين، ونسـبة حقـوق المسـاهمين والأصـول الثابتـة للمسـاهمين، ومعـدل الرسـملة.

(6) مؤشـر التدفـق النقـدي: يتكـون صافـي التدفقـات النقديـة للشـركة فـي بيـان التدفقـات النقديـة مـن إجمالـي صافـي التدفـق النقـدي التشـغيلي، وصافـي التدفـق النقـدي مـن الاسـتثمارات، وصافـي التدفـق النقـدي مـن التمويـل. ومـن خـلال التحليـل التركيبـي لجميـع الأحـوال النقديـة لـكل بنـد فـي بيـان التدفقـات النقديـة، مـن الممكـن أن نحصـل علـى معلومـات كثيـرة وقيمـة فيمـا يتعلـق بأحـوال تشـغيل الشـركات؛ نظـرًا لأن السـيولة النقديـة هـي أسـاس التنميـة التـي تعتمـد عليهـا الشـركات مـن أجـل البقـاء، وهـذا التحليـل مهـم للغايـة للتعـرف بصـورة عميقـة علـى أحـوال تشـغيل الشـركات.

4. تحليل السجلات الائتمانية:

بالنسـبة لائتمـان الشـركات، يجـب التركيـز علـى السـجلات الائتمانيـة المهمـة التاليـة: السـجلات الائتمانيـة للقطاعـات الصناعيـة والتجاريـة، والسـجلات الرئيسـة لقطاعـات الضرائـب، والسـجلات الائتمانيـة لإدارات التفتيـش علـى السـلع والحجـر الصحـي، والسـجلات الائتمانيـة للبنـوك التجاريـة وبنـوك الاسـتيراد والتصديـر المتصلـة بالسياسـات العامـة، والسـجلات الائتمانيـة لقطاعـات إدارة النقـد الأجنبـي، والسـجلات الائتمانيـة للجمارك، واسـتعدادات وتأمينات الاسـتجابة للدعـاوى القضائية، والسـجلات الائتمانية بين العملاء

والموردين. ومدة الدراسة عادة ما تكون على مدار ثلاث سنوات ماضية.

5. إجراءات التصنيف الائتماني للشركات:

تتضمن الإجراءات الأساسية لأعمال التصنيف ما يلي: الإعداد للتصنيف، والدراسة الميدانية، وتوصيات التصنيف الأولي، ومراجعة التصنيف، والتعليقات على النتائج، وإعلان النتائج، وأرشفة المستندات، وخدمات المتابعة. وعادة ما تحتاج إجراءات المشروع المتكاملة إلى 2- 3 أسابيع.

(1) الإعداد للتصنيف: عندما تستلم وكالة التصنيف الائتماني طلب التصنيف الائتماني للشركة، وبعد توقيع (تكليف التصنيف الائتماني)، يتم البدء في أعمال الإعداد لتقديم تصنيف ائتماني لهذه الشركة. ويتم تكوين فريق التصنيف أولًا، ثم يتم إنشاء تواصل عملي بين المسئول عن المشروع ونائب عن الشركة موضوع التقييم لإعلام تلك الشركة بإجراءات أعمال التصنيف الائتماني حتى تتعاون مع فريق التصنيف، كما يتم تسليمها "قوائم بالبيانات التي يحتاجها التصنيف الائتماني"، ويتم مطالبتها بإعداد بيانات التصنيف طبقًا لتلك القوائم، وتسليمها لفريق التصنيف الائتماني خلال الفترة المتفق عليها.

(2) الدراسة الميدانية: من خلال الدراسة الميدانية، من الممكن تجميع البيانات الأولية التي يحتاجها التصنيف.

أولًا: زيارة ميدانية للموظفين المعنيين بالشركة موضوع التصنيف، ومنهم: المسئول الرئيس عن هذه الشركة، وموظفو الإدارة، ومسئول قطاع المبيعات، ومسئول القطاع المالي.. إلخ. ويتضمن المحتوى الرئيس للمناقشات ما يلي: المشاكل الرئيسة في مجالات التشغيل، والإدارة، والمجال المالي في الشركة في الوقت الراهن، وتحليل صناع القرار في الشركة للبيئة الخارجية واستيعابهم للقوة الداخلية، والتصورات حول التنمية المستقبلية للشركة، وإجراءات صنع القرار في الشركة، واستقرار مستوى صنع القرار، بالإضافة إلى الأحوال التفصيلية عن صناع القرار الرئيسيين للشركة، والسجلات الائتمانية للشركة موضوع التصنيف، وأية

معلومات أخرى معنية بهذا التصنيف.

ثانيًا: رصد موقع الشركة: فيقوم أعضاء فريق التصنيف بزيارة ميدانية للشركة موضوع التصنيف لإدراك ومعرفة بيئة الإنتاج بها وأحوال أعمالها التجارية. وإجراء دراسات وزيارات ومناقشات مع القطاعات والشركات التي لها علاقة بالشركة موضوع التصنيف، وتتضمن بصورة رئيسة: المصالح المعنية، والمنظمات الاجتماعية، والمؤسسات المالية، وأصحاب الديون الكبيرة مستحقة الدفع، والهيئات الرئيسة المدينة للشركة موضوع التصنيف.. إلخ.

(3) توصيات التصنيف الأوليّ: بعد الانتهاء من أعمال الدراسة الميدانية، تدخل أعمال التصنيف مرحلة التقييم الأولي. فيقوم أعضاء فريق التصنيف أولًا بتهيئة محاضر ووثائق اللقاءات والاجتماعات، طبقًا للبيانات التي قدمتها الشركة موضوع التصنيف. ثم يتم تهيئة البيانات الكمية والنوعية، حسب نظام مؤشرات التصنيف الائتماني، ومعالجتها بالآلة الحاسبة. ويقوم موظفو التصنيف بتحليلات ثابتة وديناميكية لبيانات الشركة، وعمل تقييم شامل لجوانب عدة خاصة بالشركة، منها بيئة الأعمال التجارية، والمكانة التنافسية، والمستوى الإداري، بالإضافة إلى الأحوال المالية.. إلخ، وتحديد درجات أولية لكل جانب، ثم تقديم أسباب تقييم كاملة ومعقولة لدرجات كل جانب. وعلى أساس عمل تحليل شامل للشركة موضوع التصنيف، يضع فريق التصنيف بصورة أولية (تقرير التصنيف الائتماني)، ويحددون درجات التصنيف الائتماني للشركة موضوع التصنيف. وبعد تهيئة (تقرير التصنيف الائتماني)، وقوائمه الملحقة، وأوراق العمل، يتم تسليمها إلى لجنة التصنيف الائتماني للشركات لعمل المراجعة.

(4) مراجعة درجات التصنيف الائتماني: تقوم لجنة التصنيف الائتماني للشركات بعمل مناقشات ومراجعات واستعلام، ثم تصويت على المسودة الأولى لـ(تقرير التصنيف الائتماني)، ومقترحات التصنيف، والجداول الملحقة، بالإضافة إلى أوراق العمل.. إلخ التي يقدمها فريق التصنيف. وطبقًا للتصنيف الائتماني

وملاحظات التقييم التي تقرها اللجنة، يتم تعديل (تقرير التصنيف الائتماني) وتحديد الدرجات الائتمانية. ولا بد أن تحصل نتائج التصنيف على موافقة من أكثر من 3/2 من أعضاء اللجنة، حتى يتم تفعيلها.

(5) التعليقات على النتائج: يتم تسليم (تقرير التصنيف الائتماني) و(قائمة التعليقات على نتائج التصنيف) خلال ثلاثة أيام من تحديد نتائج التصنيف إلى المُكلَّف بالتصنيف. وإذا لم يقم المُكلَّف بالتصنيف أو الشركة موضوع التصنيف برفع اعتراض حيال نتائج التصنيف خلال خمسة أيام، يتم الإعداد لإعلان هذه النتائج.

(6) إعلان النتائج: يتم إعلان نتائج التصنيف الائتماني في وسائل الإعلام الوطنية، ويتضمن محتوى الإعلان عادةً مسمى الشركة موضوع التصنيف، والدرجات الائتمانية، ووصفًا موجزًا، بالإضافة إلى بيانات رئيسة داعمة. وبعد إعلان نتائج التصنيف، يتم إصدار (شهادة التصنيف الائتماني).

(7) أرشفة المستندات: يقوم فريق التصنيف بفرز وترتيب البيانات الأولية للشركة موضوع التصنيف، والبيانات النصية خلال مراحل التصنيف، كي تكون أرشيفًا لأوراق العمل يمكن الرجوع إليه في المستقبل.

(8) خدمات المتابعة: بعد انتهاء أعمال التصنيف الائتماني، يتواصل موظفو التصنيف الائتماني بصورة غير منتظمة مع الشركة موضوع التصنيف لتقديم الخدمات الاستشارية لها، وفي الوقت ذاته متابعة التغيرات في أوضاعها الائتمانية، بناء على المعلومات التي تفصح عنها. وإذا حدثت أية تغيرات في الأوضاع الائتمانية لهذه الشركة من شأنها أن تؤثر بصورة كبيرة على التصنيف الائتماني لها، تقوم وكالة التصنيف بإعادة تقييم هذه الشركة، وفقًا لإجراءات تصنيف المتابعة، ويتم إعلان نتائج هذا التصنيف حسب إجراءات الإعلان السابقة.

6. تحديد درجات التصنيف الائتماني للشركات:

تنقسم درجات التصنيف الائتماني للشركات إلى خمس درجات وثلاثة مستويات،

AAA، و AA، و A، وB، و C.

أولًا: التصنيـف AAA (الجـودة الائتمانيـة الأعلـى): أي أن درجـة الائتمـان عاليـة، ومخاطـر الدَّيْـن قليلـة. وشـركات هـذا التصنيـف تتسـم بـرأس مـال قـوي، وجـودة أصـول ممتـازة، ومؤشـرات متقدمـة، وأوضـاع متميـزة للأعمـال التجاريـة، وإمكانـات قويـة لتحقيـق الأربـاح، وعوائـد اقتصاديـة واضحـة، وآفـاق رحبـة للتنميـة، وقـدرة عاليـة ومتميـزة علـى الوفـاء بالالتزامـات الماليـة، بالإضافـة إلـى أن تأثيـر العوامـل غيـر المؤكـدة علـى الأعمـال التجاريـة لهـذه الشـركات ونموهـا صغيـر للغايـة، واحتماليـات دخـول هـذه الشـركات فـي أزمـات ماليـة قليلـة للغايـة أيضًـا.

ثانيًـا: التصنيـف AA (جـودة ائتمانيـة عاليـة جدًّا): أي أن درجـة الائتمـان عاليـة نسـبيًّا، ومخاطر الديـن قليلـة إلـى حـد مـا. وشـركات هـذا التصنيـف تتسـم بـرأس مـال قـوي نسـبيًّا، وجـودة أصـول جيـدة، ومؤشـرات متقدمـة، وأوضـاع جيـدة للأعمـال التجاريـة، ومسـتوى ربحيـة عـالٍ نسـبيًّا، وعوائـد اقتصاديـة مسـتقرة، وأفـاق رحبـة إلـى حـد مـا للتنميـة، وقـدرة عاليـة نسـبيًّا علـى الوفـاء بالالتزامـات الماليـة. بالإضافـة إلـى أن تأثيـر العوامـل غيـر المؤكـدة علـى الأعمـال التجاريـة لهـذه الشـركات ونموهـا صغيـر جـدًّا.

ثالثًـا: التصنيـف A (جـودة ائتمانيـة عاليـة): أي أن درجـة الائتمـان جيـدة، ولا توجـد مشـاكل فـي سـداد الالتزامـات الماليـة فـي الظـروف العاديـة. وشـركات هـذا التصنيـف تتسـم بـرأس مـال قـوي، وجـودة أصـول مقبولـة، وجميـع مؤشـراتها الاقتصاديـة عنـد مسـتوى أفضـل مـن المتوسـط، وأعمالهـا التجاريـة معتدلـة، إلا أن مـن المحتمـل وجـود بعـض العوامـل غيـر المؤكـدة قـد يكـون لهـا تأثيـر علـى أعمالهـا التجاريـة ونموهـا المسـتقبلي، ممـا يضعـف مـن قدراتهـا علـى تحقيـق الأربـاح، والقـدرة علـى سـداد الديـون.

رابعًا: التصنيف B (جودة ائتمانية عادية).

خامسًا: التصنيف C (جودة ائتمانية منخفضة نسبيًّا).

المراجع

1. Khor. Martin, "Blame Denmark, not China, for Copenhagen Failure: The Decision to Override the Multilateral Process and Hold a Secret Meeting of Select Nations Ruined Any Chance of Success," (28 December 2009).

2. Krugman. Paul, "The WTO Is Making Sense," (June 26, 2009); "Climate, Trade, Obama", published in his column Blog "The Conscience of a Liberal", The New York Times (June 29, 2009).

3. Ning Lutao,Dylan Sutherland, "Internationalization of Chinese MNEs during the Global Financial Crisis: Opportunities to Catch up through Pursuing Strategic-Asset-Seeking Outward Foreign Direct Investment?", forth coming in Oxford Development Studies (2010).

4. Pradhan, Jaya Prakash Pradhan and Singh, Neelam. "Outward FDI and Knowledge Flows: A Study of the Indian Automotive Sector", Working Paper No: 200810/, Institute for Studies in Industrial Development(2008).

5. Pradhan, Jaya Prakash. "How Do Indian Multinationals Affect Exports from Home Country?", Working Paper No: 200707/, Institute for Studies in Industrial Development (April 2007).

6. Barry Eichengreen, "Hegemony Stability Theories of the International Money System， " in Richard N. Cooper , ed. , Can Nations Agree? Issues in International Economics Cooperation, Brook2ings Institution (1989): 255298-.

7. Charles A. E. Goodhart, "The Two Concepts of Money: Implications for the Analysis of Optimal Currency Areas， " European Journal of Political Economy, Vol 14， (1998) :407432-.

8. He Dong and Robert N. McCauley， "Offshore Markets for the Domestic Currency， "HKMA Working Paper （022010/） .

9. Peter Kenen, "The Role of the Dollar as an International Currency," Occasional Papers No.13, Group of Thirty, New York(1983).

10. Robert A. Mundell , "EMU and International Monetary System," paper Presented at the CEPR Conference on The Monetary Future of Europe, La Coruna, Spain(December 11, 1992):212.

11. آن باي شينغ: (حقوق الملكية الفكرية في التوحيد المعياري: مفهومها، ونظامها، وسياستها)، مجلة (التقدم العلمي والتكنولوجي واستراتيجياته)، العدد الخامس، عام 2012.

12. بي جي ياو: (الأزمة المالية العالمية والفرص الجديدة التي قدمتها للصين لتوسيع استثماراتها الأجنبية)، (China Finance)، العدد الثالث عام 2010.

13. تشن داوفو: (نظرة مستقبلية على الآفاق المالية للصين 2020)، دار نشر الشعب، طبعة 2011.

14. تشن جي نونغ، جو شييو: (حول الإسراع في تأسيس نظام تصنيف ائتماني

مستقل بالصين)، (مجلة المعلومات الائتمانية) العدد الرابع، عام 2010.

15. دونـغ خايشـيا: (حـول "كيفيـة مشـاركة الشـركات فـي أنشـطة التوحيـد المعيـاري الدوليـة")، جريـدة (مرشـد المعاييـر الصينيـة)، العـدد الحـادي عشـر، عـام 2011.

16. دو لـي جـوان، جـاو جـون: (حـول الأعمـال الخاصـة بـوكالات خدمـات الوسـاطة العلمية والتكنولوجيـة)، مجلـة (التكنولوجيـا والأسـواق) العـدد الأول، عام 2011.

17. فنـغ وي جيانـغ: (الخبـرات التاريخيـة للسـلطة النقديـة الدوليـة واحتماليـة بنـاء منطقـة عملـة موحـدة لـدول العالـم الثالـث)، مجلـة (دراسـات آسـيا والمحيـط الهـادئ فـي الحقبـة المعاصـرة)، العـدد الخامـس، عـام 2010.

18. فنـغ شـين يـان: (مناطـق التعـاون الاقتصاديـة والتجاريـة خـارج البـلاد والخيـار الاسـتراتيجي للتعـاون الاسـتثماري بيـن الصيـن وإفريقيـا)، مجلـة (التعـاون الاقتصـادي الدولـي)، العـدد الرابـع، عـام 2011.

19. جـاو خايخونـغ: (اليـوان الصينـي يتحـول إلـى طاقـة كامنـة للعمـلات الإقليميـة)، مجلـة (المنتـدى الاقتصـادي الدولـي)، العـدد الثانـي، عـام 2011.

20. خـان شـيو لـي: (الحمايـة البيئيـة لمناطـق اسـتثمارات الصيـن الخارجيـة - عـن طريـق لوائـح الدولـة صاحبـة الاسـتثمار)، (مجلـة قانـون الاقتصـاد الدولـي) العـدد الثالـث، عـام 2010.

21. خـه تشـو: (اكتشـاف جديـد للتعـاون الاسـتثماري الأجنبـي - مناطـق التعـاون الاقتصادية والتجاريـة خـارج البـلاد)، مجلـة (الاقتصـاد والتجـارة فـي الصيـن)، العـدد الحـادي عشـر، عـام 2011.

22. خوانـغ جيـا كـون: (الكتـب الصينيـة فـي حاجـة إلـى كسـر الحواجـز مـن أجـل "الخـروج")، (بانورامـا النشـر)، العـدد العاشـر، عـام 2011.

23. جيا تشياويو: (دفع الإصلاحات التكميلية الشاملة للمناطق الساحلية الجديدة: في ضوء التنمية التي تشهدها مناطق التعاون الاقتصادية والتجارية خارج البلاد)، مجلة (التعاون الاقتصادي الدولي)، العدد السادس، عام 2010.

24. جيانغ شي: (حول تحسين التشريعات المعنية باستثمارات الصين الخارجية)، مجلة (اقتصاد المناطق الخاصة)، العدد الثاني، عام 2011.

25. لي قوي فانغ: (تقرير حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات المركزية لعام 2011)، دار نشر الاقتصاد الصيني، طبعة عام 2011.

26. لي إي ون: (الفرص والمخاطر والسياسات التي واجهتها الاستثمارات الخارجية للشركات الصينية في مرحلة ما بعد الأزمة)، (أحوال الاقتصاد)، العدد السابع، عام 2010.

27. لي جين خوا: (دراسة حول الأساس النظري لتأسيس نظام ائتماني من منظور إدارة المخاطر الائتمانية)، دار النشر المالية الصينية، طبعة عام 2010.

28. لي جونغ مين: (مقترحات حول التحديات والإصلاحات التي واجهتها الأنظمة الإدارية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالصين)، مجلة (التجارة الدولية)، العدد العاشر، عام 2010.

29. ليانغ يونغ: (الحماية القانونية للاستثمارات الخارجية الخاصة بالمستثمرين الصينيين والوقاية من المخاطر)، دار نشر القانون، طبعة عام 2010.

30. بومينغ قين: (التغيرات الكبرى في نظام لوائح التوريق الأمريكية والدروس المستفادة منه)، مجلة (دراسات حول المشاكل الاقتصادية والمالية)، العدد الثالث، عام 2011.

31. ران جون: (حول مشاكل رقابة وإدارة وكالات التصنيف الائتماني)، (مجلة المعلومات الائتمانية)، العدد الثالث، عام 2011.

32. شيخونغ: (أفكار حول تأسيس حماية أمنية، ونظام رقابة وإدارة للأصول الصينية في الخارج)، (مجلة التجارة الدولية)، العدد الثاني عشر، عام 2011.

33. سوي بينغ: (القوانين والممارسات التطبيقية الخاصة بالتمويل التجاري لعمليات الدمج والاستحواذ الخارجية)، دار نشر القانون، طبعة عام 2011.

34. وانغ خوي ياو: (التنمية الخارجية للصين: رصد "خروج" الشركات الصينية من منظور خارجي)، دار النشر الشرقية، طبعة عام 2011.

35. وانغ شن يانغ: (تأسيس نظام مكافحة مخاطر "الخروج" انطلاقًا من عمليات إجلاء الرعايا من ليبيا)، مجلة (التعاون الاقتصادي الدولي)، العدد الثالث عام 2011.

36. شونان: (دراسة حول أنماط الاستثمارات الخارجية للبنوك التجارية بالصين)، دار نشر العلوم الاقتصادية، طبعة عام 2011.

37. يانغ قوانغ: (شينجيانغ الصين للاستشارات التجارية: مساعدة الشركات الصينية على "الخروج" والمشاركة في التنافس الدولي بصورة حضارية ومنظمة وآمنة)، مجلة (مناطق التكنولوجيا الفائقة والجديدة بالصين)، العدد السادس عام 2010.

38. ييه جون: (استراتيجية حقوق الملكية ترفع من شأن القدرات التنافسية الأساسية للشركات)، مجلة (الاختراعات الصينية وبراءات الاختراع)، العدد الثاني عام 2012.

39. جانغ بي تشيونغ: (تقييم بيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالصين: طريقة الدرجات الشاملة وتطبيقها)، مجلة (الاقتصاديات المالية والتجارية)، العدد الثاني، عام 2012.

40. جانغ باي رو: (دراسة حول القوانين والممارسات التطبيقية الخاصة برقابة

وإدارة استثمارات الصين الخارجية)، (مجلة جامعة شن يانغ للصناعة [طبعة العلوم الاجتماعية])، العدد الأول، عام 2011.

41. جانغمينغ: (تدويل اليوان الصيني: من وجهتي نظر داخلية وخارجية)، (المال والاقتصاد)، العدد الثامن، عام 2011.

42. جاو خونغ وي: (العلاقة بين الصين واليابان خلال عملية التكامل الإقليمي لدول شرق آسيا)، (الاقتصاد والسياسة الدولية)، العدد التاسع، عام 2010.

43. جاو بنغ في: (التغيرات التي شهدتها الأنظمة الخاصة بأسواق الأوراق المالية العالمية والدروس المستفادة منها)، (المال والاقتصاد)، العدد التاسع عام 2011.

44. جنغ خو تشينغ: (نظريات وطرق سيطرة شركات "الخروج" على مخاطر الأعمال التجارية)، (الاقتصاد والعلوم التعاونية)، العدد الثاني والعشرون، عام 2011.

45. جو شوان: (نظرة على أزمات الصين المالية ومقترحات بشأن استراتيجية تشغيل صناديق الثروات السيادية بالصين)، مجلة (إصلاح النظام الاقتصادي)، العدد الثالث، عام 2010.

46. جو مينغ تشينغ: (اختيار النموذج الخاص بنظام التأمينات على استثمارات الصين الخارجية)، (النظام القانوني والاقتصاد)، العدد التاسع عام 2011.